مصر .. ومبارك

إعداد

دكتور علي السلمي

2021

11 فبراير 2011 يوم الشعب !

إهداء

إلى

الشعب المصري

المحتويات

الفصول	الموضوعات	صفحة
تمهيد	هدف هذا الكتاب	4
الأول	مصر . . . . التي حكمها مبارك ثلاثين عاما !	9
الثاني	مصر والفساد وكوارث الخصخصة في عصر مبارك	121
الثالث	رفض مبارك تعديل الدستور ثم تعديلات 2005 و2007 ودعاوى توريث جمال مبارك وتأثير رجال الأعمال	173
الرابع	قصة توريث جمال مبارك وزواج السلطة وأصحاب الثروة !	198
الخامس	انتخابات مجلسي الشعب والشورى في 2010	210
السادس	سياسة مصر الخارجية وعلاقاتها العربية والدولية في عهد مبارك	222
السابع	وكتب وتقارير تصف فشل نظام مبارك !	431
الثامن	من مقالاتي في نقد نظام مبارك في وجوده !	442
خاتمة	مأزق المحروســــــــــــــــة مع مبارك !	527
	توثيق بالفيديو لعهد مبارك	530

ملحوظة مهمة:

كل المعلومات في هذا الكتاب هي من مصادر إعلامية ومواقع إخبارية ومواقع للتواصل الاجتماعي مصرية وإقليمية ودولية، دون تدخل من جانب مُعد الكتاب في المادة التحريرية، لذا يرجى حين الاطلاع على تلك المعلومات ألا يتم التعامل معها بدون تأمل وتحليل لمدى مصداقيتها !

ولا يعني إدراج أي مقال، أو رأي، أو معلومات الموافقة ،أو القبول بها من جانب مُعد الكتاب، بل إن أمانة الكتابة تقتضي عرض كل الآراء والمعلومات المتاحة بغض النظر عن رأي الشخصي لمُعد الكتاب، والأمر متروك في النهاية للقارئ لتقرير ما يوافق عليه أو ما يرفضه !

مبارك نائباً للسادات　　مبارك رئيسا　　نزع صورة مبارك　　جنازة مبارك

وتلك الأيام نداولها بين الناس . [آل عمران – آية 140]

صدق الله العظيم

تمهيد

كفاية ديموقراطيه بقه ..
زهقنا ..عايزين استبداد
الله يخليك يا باشا ..
كفاية

هدف هذا الكتاب

يهدف هذا الكتاب إلى توثيق وتحليل فعاليات الفترة التي شغل خلالها الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك منصب رئيس جمهورية مصر [1981 – 2011] حتى انتفض الشعب ضده 25 يناير 2011وتحول الانتفاضة إلى ثورة شعارها " الشعب يريد إسقاط النظام" والتي استمرت ثمانية عشر يوما حتى قرر الرئيس مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية وتكليف "المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد" .

وبعد مرور عشرة أعوام [2011- 2021] على ثورة 25 يناير 2011 فقد أصبحت عملية توثيق ما جرى في فترة حكم مبارك مهمة لأسباب ثلاثة؛

السبب الأول:

ما حدث من قيام جماعات وعناصر بركوب الموجة الثورية الطاهرة وتحويلها إلى مغنم ذاتي لتحقيق مصالح وأهداف لم تكن هي المصالح والأهداف التي ثار الشعب من أجلها، ومن ثم قيام تلك الجماعات والقوى المضادة لثورة 25 يناير بافتعال أحداث "موقعة الجمل" يوم 2فبراير2011 تم فيها الهجوم على المتظاهرين في ميدان التحرير في القاهرة بالجمال والبغال والخيول لإرغامهم على إخلاء الميدان حيث كانوا يعتصمون. وكان من بين المهاجمين مجرمون خطرون ممن يعرفون بالبلطجية.

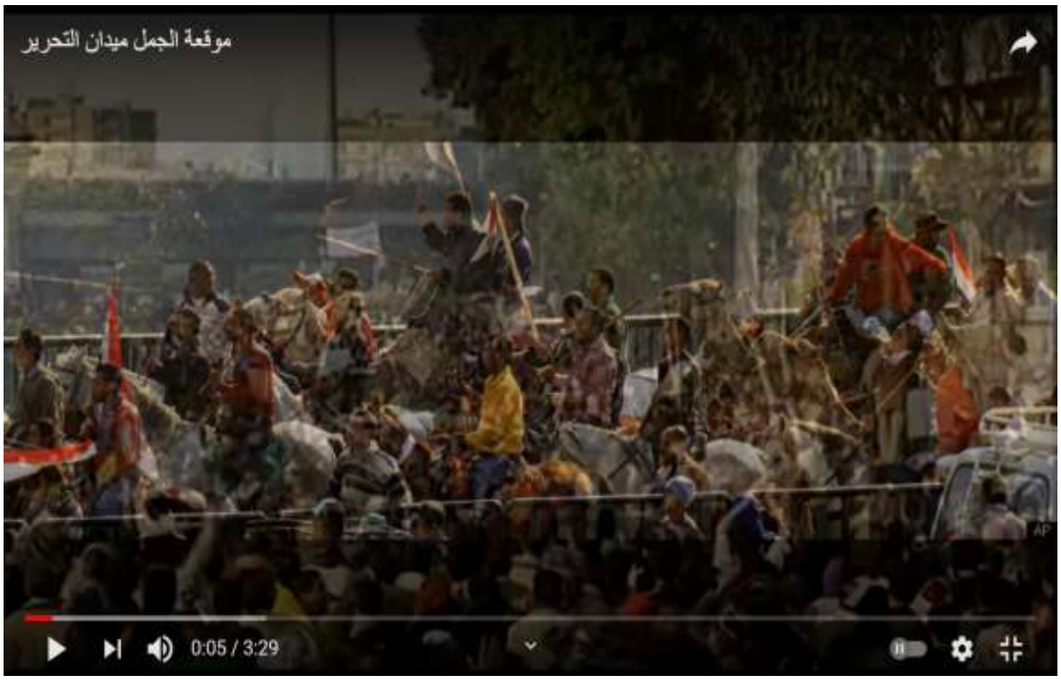

https://youtu.be/Z18agBGkaol

كما أعد "الفلول "وثائق وأخبار ومعلومات معاكسة للثورة ورموزها بغرض تشويهها وتغيير الصورة الذهنية لها. وخير مثال لتلك المحاولات كتاب

"مذكرات فلول" للمشخصاتي تامر عبد المنعم الذي قال إنه فخور بانتمائه إلى الفلول، مؤكدا أنها شرف له وليست تهمة، ومن هنا جاءته فكرة الكتاب. وأضاف أنه يتمنى أن يكون الكتاب بمثابة نقطة ضوء في بحور الظلم والظلمات التي تعرض لها الوطن على مدار سبع سنوات بدأت منذ وصول الجماعة الإرهابية لحكم مصر حتى نجح المصريون وتخلصوا من حكمهم في 2013!

السبب الثاني:

الخوف من التعتيم المقصود أو غير المقصود على مصادر المعلومات التي كانت تموج بها وسائل الإعلام ومواقع الأخبار والتواصل الاجتماعي والمدونات، وكذلك ممارسات التمسح بالثورة من سياسيين وكُتاب وإعلاميين وغيرهم مما كانوا يناصرون الحكم السابق ويمجدون مبارك - وكل حاكم يأتي بعده - ، فيشوهون وجه الثورة ويخلطون الأوراق.

وتأكيداً لذلك التخوف وجدنا كتابات ومواقع تابعة لجماعة الإخوان المسلمين تدعي للجماعة دور مهم ومفصلي في قيام الثورة وفي دعمها وحمايتها وإنجاح مقاصدها.

كما رأيناً جماعة الحزب الوطني ورموزه وسدنة نظام مبارك "الفلول" وهم يسارعون إلى التنصل من مبارك وعصره، ويؤسسون أحزاباً تدعي "الثورية" ، يعاودون الظهور في المشهد السياسي والقومي ويعتلون مناصب مهمة في منظومة الإعلام وكثير من المؤسسات الحكومية ، بل أصبحوا يتبؤون مراكز مهمة ومؤثرة في الصحف والتليفزيون الحكومي والقنوات التي كانت تسمى "المستقلة"، ومنهم من يقود الهيئات الوطنية للصحافة والإعلام، ومن ثم يتمكنون من قلب الحقائق وتزييف الأحداث التي أشاد بها العالم كعلامة مضيئة في تاريخ المصريين، وتم تجريد ثورة 25 يناير 2011 من كل إيجابياتها وحولوها إلى كارثة يتعوذون منها.

وثمة ملاحظة مهمة تؤكد ما ذهبنا إليه فقد تم حجب الروابط الخاصة بالكثير من المواقع الإخبارية ومواقع التواصل الاجتماعي والمدونات التي اعتمدنا

عليها في الحصول على المعلومات المبينة في هذا الكتاب لثورة 25 يناير 2011 وذلك بواسطة الجهات الأمنية لأسباب مختلفة!

السبب الثالث:

العداء السافر والانقلاب على قيم ثورة 25 يناير 2011 والذي وصل إلى حد نعتها بكل الصفات السلبية ونزع صفة الثورة عنها، وترويج أكاذيب عن جهات أجنبية كانت وراء انتفاضة الشعب المصري في 25 يناير، واتهام شباب الثورة بكل ما هو سيئ ومشين، الأمر الذي يكرس جماعات المدافعين عن الرئيس المتنحي مبارك والذين أطلقوا شعار "آسفين يا ريس" وكأنهم يعتذرون عما فعلته جموع المصريين الثائرين ضده والذين طالبوه "بالرحيل".

ووصل الأمر بعضو في مجلس النواب في يناير 2016 لتحريف قسم العضوية ب"مواد الدستور" وليس بالدستور تجنباً للقسم بالديباجة التي تنص المادة 227 من الدستور التي ذكرت ثورة 25 يناير 2011 قائلاً " أنه لا يعترف بثورة 25 يناير وأنه يكرهها والمشاركين فيها"!

https://youtu.be/8Bb5RdV7u8Y

https://youtu.be/oiR-H9JSc3Y

وفي مثال لدعوة آسفين يا ريس الفيديو التالي:

/https://fb.watch/5fEuXpTYfg

https://youtu.be/RQGMC_Uqo30

الفصل الأول

مصر . . . . التي حكمها مبارك ثلاثين عاما !

المبحث الأول

1. التعريف بالرئيس الأسبق محمد حسني مبارك وعهده[1]

الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك الرئيس السابق لجمهورية مصر العربية من مواليد 4 مايو 1928، وهو الرئيس الرابع بعد محمد نجيب، جمال عبد الناصر، أنور السادات.

أنهى مبارك مرحلة تعليمه الثانوي بمدرسة المساعي بشبين الكوم، ثم التحق بالكلية الحربية، وحصل على بكالوريوس العلوم العسكرية فبراير 1949.

وقد تخرج برتبة ملازم ثان، والتحق ضابطا بسلاح المشاة، وحين أعلنت كلية الطيران عن قبول دفعة جديدة بها، من خريجي الكلية الحربية، تقدم مبارك للالتحاق بالكلية الجوية، واجتاز الاختبارات مع أحد عشر ضابطاً آخرين.

تولى مبارك الحكم في 14 أكتوبر 1981، بعد واقعة اغتيال الرئيس الراحل محمد أنور السادات، حتى أجبر على التخلي عن منصبه في 11 فبراير 2011، استجابة لضغوط شعبية هائلة بدأت في الخامس والعشرين من يناير للعام نفسه.

في الخامس من أكتوبر1987 أُعيد الاستفتاء عليه رئيساً للجمهورية لفترة رئاسية ثانية، وفي 1993 أُعيد الاستفتاء عليه رئيساً للجمهورية لفترة رئاسية ثالثة، ثم في 26سبتمبر 1999 أُعيد الاستفتاء عليه رئيساً للجمهورية لفترة رئاسية رابعة وتم انتخابه لفترة جديدة عام 2005 في أول انتخابات تعددية تشهدها مصر عقب إجراء تعديل دستوري في ظل انتخابات شهدت أعمال عنف واعتقالات لمرشحي المعارضة.

تعتبر فترة حكم مبارك رابع أطول فترة حكم في المنطقة العربية، بعد الرئيس الليبي معمر القذافي والسلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان والرئيس اليمني علي عبد الله صالح. كما أنها الفترة الأطول بين ملوك ورؤساء مصر منذ محمد علي باشا.

في فترة حكمه التي استمرت ثلاثين عاما تقلد مبارك الحكم كرئيس للجمهورية وقائدًا أعلى للقوات المسلحة ورئيسًا الحزب الوطني، ورئيس للمجلس الأعلى للقضاة، ورئيس المجلس الأعلى للشرطة.

وفي ديسمبر 2006 قام مبارك بإحالة 40 من قيادات الإخوان المسلمين إلى محاكمة عسكرية بصفته الحاكم العسكري للبلاد، ذلك القرار الذي قضت

[1] http://www6.mashy.com/home/tahrir-egypt/mubarak

محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة يوم الثلاثاء 8 مايو 2007 برئاسة المستشار محمد الحسيني نائب رئيس مجلس الدولة برفض تنفيذه، فطعن عليها الرئيس وقضت محكمة فحص الطعون بتأييد القرار.
وقد تخلى مبارك عن منصبه كرئيس للجمهورية في الحادي عشر من فبراير 2011، وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإدارة شئون البلاد.

✷ المزيد من المعلومات عن حسني مبـــارك[2]

رابع رئيس لجمهورية مصر العربية

في المنصب

1. نائب رئيس الجمهورية من 16 أبريل 1975 – 14 أكتوبر 1981
2. رئيس الجمهوريـــــــــة من 14أكتوبر 1981 – 11 فبراير 2011
3. رئيس مجلس الـــــوزراء من 7 أكتوبر 1981 – 2 يناير 1982
4. أمين عام حركة عدم الانحياز 16يوليو 2009 - 11 فبراير 2011

التوقيع

عرف بموقفه الداعم للمفاوضات السلمية الفلسطينية - الإسرائيلية، بالإضافة إلى دوره في حرب الخليج الثانية ،وتنحى عن الحكم على إثر نشوب ثورة 25 يناير في 11فبراير[3].2011

التعليم

أنهى مرحلة التعليم الثانوي بمدرسة المساعي المشكورة الثانوية بشبين الكوم، ثم التحق بالكلية الحربية، وحصل على بكالوريوس العلوم العسكرية فبراير1949 ، وتخرج برتبة ملازم ثان. والتحق ضابطا بسلاح المشاة، باللواء الثاني الميكانيكي لمدة 3 شهور، وأعلنت كلية الطيران عن قبول دفعة جديدة بها، من خريجي الكلية الحربية، فتقدم حسني مبارك للالتحاق بالكلية الجوية، واجتاز الاختبارات مع أحد عشر ضابطاً قبلتهم الكلية، وتخرج في الكلية الجوية، حيث حصل على بكالوريوس علوم الطيران من الكلية الجوية في 12مارس 1950.وفي عام 1964 تلقي دراسات عليا بأكاديمية فرونز العسكرية بالاتحاد السوفياتي.[9]

[2] http://www.wikiwand.com/ar/ حسني مبارك

الوظائف

تدرج في الوظائف العسكرية فور تخرجه، حيث عين بالقوات الجوية في العريش، في 13 مارس 1950، ثم نقل إلى مطار حلوان عام 1951 للتدريب على المقاتلات، واستمر به حتى بداية عام 1953، ثم نقل إلى كلية الطيران ليعمل مدرسا بها، فمساعدا لأركان حرب الكلية، ثم أركان حرب الكلية، وقائد سرب في نفس الوقت، حتى عام 1959. تم أسره برفقة ضباط مصريين بعد نزولهم اضطراريا في المغرب على متن مروحية خلال حرب الرمال التي نشبت بين المغرب والجزائر.[11][10]

سافر في بعثات متعددة إلى الاتحاد السوفيتي، منها بعثة للتدريب على القاذفة إليوشن ـ 28، وبعثة للتدريب على القاذفة تي ـ يو ـ 16، كما تلقى دراسات عليا بأكاديمية فرونز العسكرية بالاتحاد السوفيتي (1964 ـ 1965 م). أصبح محمد حسني مبارك، قائداً للواء قاذفات قنابل، وقائداً لقاعدة غرب القاهرة الجوية بالوكالة حتى 30 يونيو 1966.

وفي يوم 5يونيو1967 ، كان محمد حسني مبارك قائد قاعدة بني سويف الجوية. عُين مديراً للكلية الجوية في نوفمبر 1967 م، وشهدت تلك الفترة حرب الاستنزاف، رُقي لرتبة العميد في 22 يونية 1969، وشغل منصب رئيس أركان حرب القوات الجوية، ثم قائداً للقوات الجوية في أبريل 1972 م، وفي العام نفسه عُين نائباً لوزير الحربية.

وقاد القوات الجوية المصرية أثناء حرب أكتوبر1973 ، ورقي اللواء محمد حسني مبارك إلى رتبة فريق طيار في فبراير 1974. وفي 15 أبريل 1975، اختاره محمد أنور السادات نائباً لرئيس الجمهورية، ليشغل هذا المنصب (1975 ـ 1981). وعندما أعلن السادات تشكيل الحزب الوطني الديموقراطي برئاسته في يوليو 1978، ليكون حزب الحكومة في مصر بدلاً من حزب مصر، عين حسني مبارك نائبًا لرئيس الحزب. وفي هذه المرحلة تولى أكثر من مهمة عربية ودولية، كما قام بزيارات عديدة لدول العالم، ساهمت إلى حد كبير في تدعيم علاقات هذه الدول مع مصر.

وفي 14 أكتوبر 1981 تولى محمد حسني مبارك رئاسة جمهورية مصر العربية، بعدما تم الاستفتاء عليه بعد ترشيح مجلس الشعب له في استفتاء شعبي، خلفاً للرئيس محمد أنور السادات، الذي اغتيل في 6 أكتوبر 1981، أثناء العرض العسكري الذي أقيم بمناسبة الاحتفال بذكرى انتصارات أكتوبر 1973. وفي 26 يناير 1982 انتخب رئيساً للحزب الوطني الديموقراطي .[14] [13] [12]

مبارك في الحكم

في 14 أكتوبر 1981 تولى محمد حسني مبارك رئاسة جمهورية مصر العربية، باستفتاء شعبي بعد ترشيح مجلس الشعب له عندما كان صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب الرئيس المؤقت لمصر بعد اغتيال السادات.في ذلك الوقت ، وفي الصورة مبارك مع الرئيس السادات في اليوم الذي أُغتيل فيه عام 1981.

- 5أكتوبر 1987 أُعيد الاستفتاء عليه رئيساً للجمهورية لفترة رئاسية ثانية.
- 1993أُعيد الاستفتاء عليه رئيساً للجمهورية لفترة رئاسية ثالثـــــة.
- 26سبتمبر1999 ، أُعيد الاستفتاء عليه رئيساً للجمهورية لفترة رئاسية رابعة.
- كما تم انتخابه لفترة ولاية جديدة عام 2005في أول انتخابات رئاسية تعددية تشهدها مصر عقب إجراء تعديل دستوري في ظل انتخابات شهدت أعمال عنف واعتقالات لمرشحي المعارضة.
- تنحى مبارك من الحكم ليلة 11فبراير 2011 وسلمه للمجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد ثورة 25 يناير 2011 وحتى تنحيه في هذا اليوم[15].

التعديل الدستوري لانتخاب الرئيس من بين مرشحين متعددين !

رغم أن التعديل تم وفق الآليات والوسائل الدستورية التي يسمح بها النظام الدستوري المصري إلا أنه قد ارتبط بالتعديل وجود جدل سياسي وظهور معارضة سياسية للتعديل وذلك للشروط التي وضعت للمرشحين والتي تجعل الترشح للمنصب من جانب الشخصيات ذات الثقل السياسي أمرا مستحيلا. وهو الأمر الذي كان يراه البعض يتوافق مع ضرورة صيانة منصب الرئاسة ووضع الضمانات الشعبية للترشح ولكن تم طلب التعديل ثانية بعد أقل من عامين من طلب التعديل الأول بالإضافة إلى 33 مادة أخرى، معارضة التعديل تبنتها قوى شعبية عديدة إلى جانب أحزاب المعارضة المصرية ورغم ذلك دخلت بعض قيادات المعارضة الرسمية العملية الانتخابية على منصب الرئيس بنفس الآلية الدستورية التي رفضوها، وقد فاز حسني مبارك في هذه الانتخابات بنسبة كبيرة من واقع صناديق الاقتراع برغم تشكيك المعارضة في مصداقيتها، وادعائها أنه شابها الكثير من التجاوزات والرشاوي الانتخابية بصورة واسعة ومكثفة.

وقد أكد بعض الفقهاء الدستوريين أن ما حدث في مصر من فتح باب الترشح والاختيار بين أكثر من مرشح يعد حدثا تاريخيا يتوافق مع النموذج الدستوري

الذي كانوا ينادون به في مؤلفاتهم منذ وجود الدستور المصري الحالي. مع وجود تحفظات قانونية لديهم، بسبب اعتقاد بعض الدستوريين أن الأشخاص الذين سيرشحون الرئيس بوجود هذه القيود الشديدة ليست لديهم القدرة على النجاح في الاستثناء الممنوح لأول انتخابات بعد التعديل في 2005 وباستحالة الترشح بعدها ومما أكد هذا التفسير هو طلب التعديل لنفس المادة أواخر 2006. بينما يذهب الكثيرون أن ما حدث هو "سيناريو لتوريث الحكم" لنجل الرئيس جمال مبارك.

الجدل حول حكم مبارك[3]

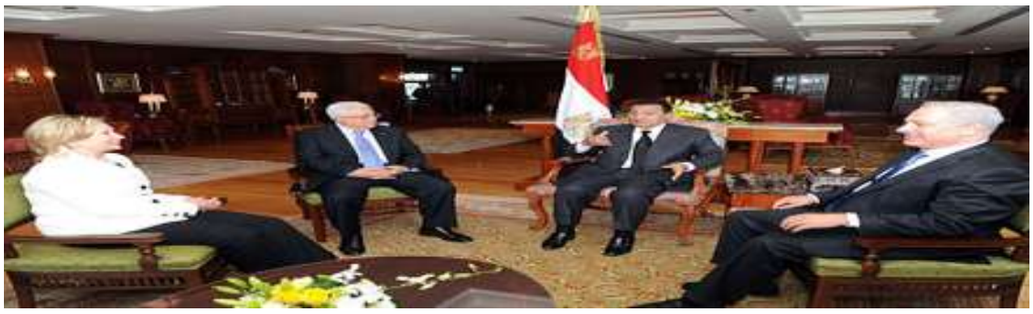

مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، ووزير الخارجية الأمريكية السابق هيلاري كلينتون، في شرم الشيخ2010.

مبارك مع الرئيس الإيطالي جورجيو نابوليتانو

أعيد انتخابه رئيساً للجمهورية خلال استفتاء على الرئاسة في أعوام 1987و1993 و1999 و2005 لخمس فترات متتالية وطالب الكثيرون بتعديل الدستور ليسمح بتعدد المرشحين لرئاسة الجمهورية وأن يصبح بالانتخاب المباشر عوضا عن الاستفتاء؛ وبذلك تكون فترة حكمه من أطول فترات الحكم في المنطقة العربية. في فبراير 2005 دعي حسني مبارك إلى تعديل المادة 76 من الدستور المصري والتي تنظم كيفية اختيار رئيس الجمهورية وتم التصويت بمجلس الشعب لصالح هذا التعديل الدستوري الذي جعل رئاسة الجمهورية

[3] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%84_%D8%AD%D9%88%D9%84_%D8%AD%D9%83%D9%85_%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83

بالانتخاب المباشر لأول مرة في مصر من قبل المواطنين وليس بالاستفتاء كما كان متبعا سابقا. وجهت إليه انتقادات من قبل حركات معارضة سياسية في مصر مثل كفاية لتمسكه بالحكم خاصة قبل التجديد الأخير الذي شهد انتخابات بين عدد من المرشحين لأول مرة (أبرزهم أيمن نور ونعمان جمعة) وصفت من قبل الحكومة المصرية بالنزاهة ومن قبل بعض قوى المعارضة بالمسرحية الهزلية المقصود بها إرضاء بعض القوى الخارجية .[16][17][18].

ومن الناحية الاقتصادية يعتقد البعض أن حسني مبارك لم يستطع أن يحقق ما كان يعد به دائما من تحقيق الاستقرار الاقتصادي وحماية محدودي الدخل، بل ظل الاقتصاد يعاني حتى الآن من مشاكل كبيرة، وخاصة بعد تبنيه عمليات الخصخصة التي أثير حولها الكثير من الشكوك والمشاكل من حيث عدم جدواها وإهدارها للمال العام. وأنها كانت في صالح المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال فقط. كما أنه لم يستطع تحقيق معدلات معقولة من نسبة البطالة للبلد ويرجع هذا السبب إلى السبب الأولي بجانب تحكم عدد قليل من أصحاب رؤوس الأموال في مقدورات البلد، بالرغم من هذا فإن مصر احتلت مركزا متقدما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر في 2007.[19].

شهد عصره تزايد الإضرابات العمالية وانتشار ظاهرة التعذيب في مراكز الشرطة، واستفحال ظاهرة العنف ضد المرأة[20][21][22]، وازداد عدد المعتقلين في السجون، إذ وصل عدد المعتقلين السياسيين إلى ما يقرب من ثمانية عشر ألف معتقل إداري [20][23][24]، وحسب تقدير ورد في كتاب من تأليف الصحفي عبد الحليم قنديل وصل عدد العاملين في أجهزة الأمن المصرية" 1.7 مليون ضابط وجندي ومخبر، وهو ما يعني أن هناك عسكريا لكل 47 مواطنا مصريا" حسب الكتاب [25].وفي عصره تزايد عدد الفقراء حيث أشار تقرير نشر في فبراير 2008 أن "11 مليون مواطن يعيشون في 961 منطقة عشوائية"، وتفاقمت الأزمة الاقتصادية على إثر بعض السياسات الاقتصادية [26]،ويتحكم 2% من المصريين في 40% من جملة الدخل القومي وقد اتخذت الأزمة الاقتصادية في عهده منعطفاً خطيرا بعد عام 1998، إذ زادت معدلات التضخم بصورة ضخمة في هذا العام وتضاعفت الأسعار بسبب قرار اتخذه رئيس الوزراء وقتها عاطف عبيد بتحرير سعر الدولار .وطوال فترة توليه الرئاسة ظل تطبيق قوانين الطوارئ ساريا.

في مايو 2007عارض الرئيس مبارك بشدة مشروع مفترض لبناء جسر بري يربط مصر والسعودية عبر جزيرة تيران في خليج العقبة بين رأس حميد في تبوك شمال السعودية، ومنتجع شرم الشيخ المصري [27]لتسيير حركة تنقل الحجاج ونقل البضائع بين البلدين ولكن الرئيس رفض حتى لا يؤثر على المنتجعات السياحية في مدينة شرم الشيخ.[28][29]

حسب تصنيف مجلة باردي الأمريكية يعتبر حسني مبارك الديكتاتور رقم 20 الأسوأ على مستوى العالم لعام 2009 بينما حل في المركز السابع عشر في عام 2008 لنفس القائمة[30].

حسب تصنيف فورين بوليسي الأمريكية يحتل الرئيس محمد حسني مبارك [31]المركز الخامس عشر في قائمة فورين بوليسي (أسوء السيئين) لعام 2010 حيث تعتبره فورين بوليسي "حاكم مطلق مستبد يعاني داء العظمة وشغله الشاغل الوحيد أن يستمر في منصبه، ومبارك يشك حتى في ظله وهو يحكم البلاد منذ 30 عاما بقانون الطوارئ لإخماد أي نشاط للمعارضة وكان يجهز ابنه جمال لخلافته"، وأضافت فورين بوليسي الأمريكية أنه "لا عجب أن 23 % فقط من المصريين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية الأخيرة عام 2005".

قرارات مبارك

في عام 1982 وفي أعقاب تمام الانسحاب الإسرائيلي من سيناء في 25 أبريل، ادعت إسرائيل بحقها في منطقة طابا الاستراتيجية، فاتخذ قرارا باللجوء إلى التحكيم الدولي حيث جند مجموعة من الخبراء استطاعوا إثبات حق مصر التاريخي في طابا لتحكم المحكمة الدولية بعودة طابا إلى مصر حيث قام برفع العلم المصري على طابا في 19 مارس 1989، ليستكمل تحرير كامل التراب الوطني.

- في سبتمبر 2003م: قام بإلغاء 14 مادة بصفته الحاكم] العسكري للبلاد .[38] من ال 21 مادة من قوانين الطوارئ المعمول بها منذ اغتيال الرئيس أنور السادات[39][40].
- في سبتمبر 2003م: أعطى أوامره لوزير الداخلية المصري بوضع قانون جديد يسمح لكل مصرية متزوجة من أجنبي من حصول أبنائها على الجنسية المصرية[39].
- في ديسمبر 2006م : إحالة 40 من قيادات الإخوان المسلمين إلى محاكمة عسكرية بصفته الحاكم العسكري للبلاد، القرار الذي قضت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة يوم الثلاثاء 8مايو2007 م برئاسة المستشار محمد الحسيني نائب رئيس مجلس الدولة قراراً برفض تنفيذ قرار رئيس

الجمهورية ,[41]والتي طعن عليها الرئيس فقضت محكمة فحص الطعون بتأييد قرار الرئيس[42].

- 28 يناير 2011: بصفته الحاكم العسكري للبلاد قرر فرض حظر التجوال لثاني مرة منذ 1981من قانون الطوارئ (المرة الأولى كانت أثناء أحداث الأمن المركزي عام 1986).
- 29 يناير 2011: كلف أحمد شفيق رئاسة الوزراء وكلف عمر سليمان كنائب لرئيس الجمهورية.
- 11فبراير2011 : قرر تخليه عن منصب رئيس الجمهورية وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد.

مبارك وحرب أكتوبر 73

قاد القوات الجوية المصرية أثناء حرب أكتوبر ومعروف بلقب صاحب أول ضربة جوية حيث كانت لها أثر كبير في ضرب النقاط الحيوية للقوات الإسرائيلية في سيناء مما أخل بتوازنه وسمح للقوات البرية المصرية لعبور قناة السويس والسيطرة علي الضفة الشرقية للقناة وعدة كيلومترات في أول أيام الحرب تحت غطاء وحماية القوات الجوية المصرية.

https://youtu.be/KkOxSHfq8e8

https://youtu.be/xbvMqQPH2zE

https://youtu.be/yeDMa_kvTWI

https://youtu.be/RK8bAqDzT20

https://youtu.be/fjpNu2_3bMI

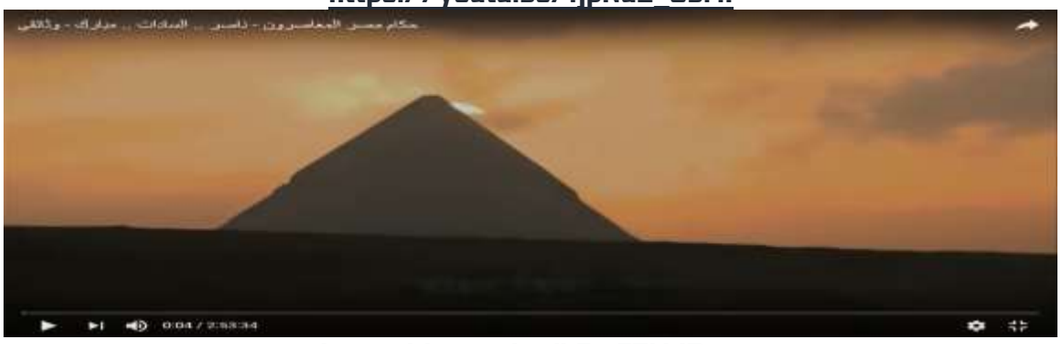

https://youtu.be/bZxtZ7MdBnw

مبارك ومفاوضات السلام

أكمل مبارك مفاوضات السلام التي بدأها أنور السادات مع إسرائيل في كامب ديفيد، استمرت عملية السلام بين مصر وإسرائيل حتي تم استرجاع أغلب شبه جزيرة سيناء من إسرائيل حتى لجأت مصر إلى التحكيم الدولي لاسترجاع منطقة طابا من الاحتلال الإسرائيلي إلي ان فازت مصر وتم استرجاع طابا عام 1989.

https://youtu.be/70j9S5JoCQs

أسرته

مبارك متزوج من سوزان صالح ثابت المشهورة بسوزان مبارك، ولهما ولدان هما علاء وجمال ، وله حفيدان من ابنه علاء هما محمد وعمر، وقد توفي حفيده محمد في 18مايو 2009 وله حفيدة من ابنه جمال[44][45].

رؤساء وزراء في عهده

وزارة[43]	من	إلى
أحمد شفيق	29يناير2011	3مارس2011
أحمد نظيف	يوليو2004	29يناير2011
عاطف عبيد	10أكتوبر1999	9يوليو2004
كمال الجنزوري	4يناير1996	5أكتوبر1999
عاطف محمد صدقي	11نوفمبر1986	2يناير1996
على لطفي محمود	5سبتمبر1985	9نوفمبر1986
كمال حسن على	5يونيو1984	4سبتمبر1985
أحمد فؤاد محيي الدين	3يناير1982	5يونيو1984
محمد حسنى مبارك	6أكتوبر1981	3يناير1982

https://youtu.be/xbvMqQPH2zE

https://youtu.be/o_9DUGedVoE

https://youtu.be/_bjC-rbngvY

2. سنوات مبارك الأولى داخل السلطة فى وثائق لندن السرية . . [4]

فى دفعة جديدة من الوثائق التى تنشرها هيئة الإذاعة البريطانية "بى بى سي"، بعد رفع السرية عنها من قبل حكومة المملكة المتحدة، والتي تطرقت فى وقت سابق لملفات شائكة من بينها موقف الرئيس الأسبق حسنى مبارك من عملية السلام، ووضع سيناء ضمن مفاوضات التسوية السياسية الشاملة للصراع العربي الإسرائيلي، نشرت "بى بى سي عربي" مستندات زعمت أنها ضمن أرشيف المملكة، تطرقت إلى سنوات مبارك الأولى منذ عينه الرئيس الراحل أنور السادات نائباً له وصولاً إلى ممارسته مهامه رئيسًا لجمهورية مصر العربية.

وبحسب الوثائق، التى لم يتم التأكد من صحتها أو علقت عليها أي أطراف رسمية داخل بريطانيا نفسها، فإن "البريطانيين سعوا جاهدين للحفاظ على مكانة حسنى مبارك كنائب للرئيس المصري حتى يتمكن من خلافة الرئيس أنور السادات "أملا فى مساعدتهم على إبرام صفقات سلاح".

وحسب الوثائق، فإن التقييم البريطاني للرئيس الأسبق عندما تولى الرئاسة هو أنه "كان مستقيما ولم يكن قابلا للإفساد فى المنصب"، وأنه "تولى الرئاسة على مضض".

وزعمت الوثائق التى حصلت عليها "بى بى سي" العربية حصريا بمقتضى قانون حرية المعلومات، إلى أن بريطانيا كثفت اهتمامها بمبارك، عقب توليه منصب نائب الرئيس فى 16 أبريل 1975.

رغم أنه ليس معنيًا مباشرة بسياسة مشتريات سلاح الجو المصري، فإن مبارك بحسب زعم هيئة الإذاعة البريطانية، كان له تأثيرا هائلا على سلاح الجو ويحتفظ بصلات بزملائه السابقين فى الخدمة.

وفى آخر زيارة لمبارك، كنائب للرئيس، إلى لندن فى شهر سبتمبر 1980، تقرر "عدم المبالغة" فى الاهتمام به كي لا يوغر صدر السادات عليه.

وبموجب الوثائق التى لم تشر "بى بى سي" إلى مصدرها، وما إذا كانت تابعة للخارجية البريطانية أم أجهزة استخباراتية تابعة للمملكة المتحدة، فإن

---

[4] http://www.youm7.com/story/2017/12/25/%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89-%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D9%81%D9%89-%D9%88%D8%AB%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D9%84%D9%86%D8%AF%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%89/3571127

السفارة البريطانية حذرت حينها من تبعات إبداء اهتمام لافت للأنظار بالزيارة حرصًا، كما كان واضحا، على مصلحة ومكانة مبارك.

تقرير سفير بريطانيا بالقاهرة ينصح حكومته بعدم المبالغة في إبداء الاهتمام العلني بزيارة مبارك عندما كان نائبا للرئيس.

وقالت السفارة، فى برقية "سرية وشخصية"، إلى إدارة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا فى الخارجية البريطانية إن "أحد أسباب محاولتنا إثارة ضجيج بشأن مبارك، نائب الرئيس، عندما يزور بريطانيا الشهر المقبل هو أنه الخليفة الأكثر احتمالا للرئيس السادات فى حالة حدوث أي شيء للأخير".

ونبهت إلى ضرورة لفت انتباه المتحدثين الإعلاميين البريطانيين "كي لا يتحدثوا لوسائل الإعلام بحماس عن زيارة مبارك المرتقبة".

وقالت البرقية التى أرسلها السفير سير مايكل وير "سوف أترك لكم تقدير الخطر (الذي ينطوي عليه مثل هذا الاهتمام). غير أن الرئيس (السادات) قد يفهم الأمور خطأ بشكل كبير لو حدث هذا الشيء (الضجيج) وإن كان بريئا".

وخلصت إلى أن "قوة موقع مبارك تكمن حتى الآن فى قدرته على مساندة الرئيس فى كل المناسبات من دون أن يبدو بأي حال أنه تهديد، ولو شعر الرئيس بأنه (مبارك) يكتسب قاعدة قوة مستقلة، فربما يقرر تحجيمه".

وجاءت توصية السفير البريطاني رغم إصرار نظيره المصري فى لندن حسن أبو سعدة (وهو فريق سابق فى الجيش المصري) على أن يُستقبل مبارك استقبالا رفيع المستوى.

اجتمع أبو سعدة مع مسئولين فى وزارة الخارجية بعثوا لاحقا ببرقية إلى رئاسة الوزراء تقول: "السفير حريص على جعل الزيارة مهيبة، وأكد أن مبارك يتوقع أرفع معاملة". لكن إدارة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا وجدت صعوبة فى الاستجابة لطلب السفير، وقالت فى برقية سرية "نحن نخشى أنه ربما يرفع السفير توقعات مبارك بقدر أعلى من الممكن".

وبحكم تاريخه العسكري، كان مبارك حريصا، عندما كان نائبا للرئيس، على زيارة معرض فارانبره البريطاني لصناعات الطيران الحربي ذو الشهرة العالمية. وقد زار المعرض فى عامي 1974 و1976، وفى الزيارة الثانية "كان متسترا (أي لم تكن الزيارة رسمية ولم يعلم بها أحد من البريطانيين)"، كما قال السفير البريطاني فى برقية إلى الخارجية.

واقترح وير، بإصرار، توجيه دعوة رسمية لمبارك كضيف على الحكومة البريطانية لزيارة المعرض فى شهر سبتمبر 1980. وقال ناصحا حكومته فى برقية

سرية، إنه "من المثالي أن آمل أنه سيكون من الممكن توجيه الدعوة لمبارك للقيام بزيارة رسمية لبريطانيا فى فترة إقامة معرض فارانبره الجوي سواء من جانب رئيسة الوزراء أو وزير الدفاع مع ترتيب لقاءات مع وزير الخارجية ورئيسة الوزراء ووزير الدفاع".

وبرر سير مايكل إصراره بالقول "على المدى الأبعد، يزداد موقعه- مبارك- كخلف محتمل للرئيس السادات قوة باستمرار". وحذر السفير من تجاهل نصيحته خدمة لمصلحة بريطانيا، وقال: قد يبدو هذا تدليلا مبالغا فيه لمبارك، غير أنى أجزم بأن الأمر ليس كذلك، وبالتعبيرات المصرية، مبارك يميل كثيرا إلى بريطانيا".

أما لماذا حرص السفير على ضرورة حضور مبارك المعرض العسكري الشهير هذه المرة بشكل رسمي، فتزعم البرقية قائلة: "رغم أنه ليس معنيا مباشرة بسياسة مشتريات سلاح الجو المصري، فإن له تأثيرا هائلا على السلاح الجوي المصري ويحتفظ بصلات بزملائه السابقين فى الخدمة "الذين مازالوا فى أماكنهم". ونبهت البرقية إلى احتمال أن يخطف الفرنسيون اهتمام مبارك ويستحوذون عليه، فقالت منبهة متخذي القرار فى لندن إلى إنه "يزور معرض باريس الجوي بانتظام".

وتؤكد برقية أخرى أن علاقة مبارك بالجيش المصري باعتباره قائدا سابقا للقوات الجوية فى حرب أكتوبر 1973 كانت سببا رئيسيا فى الاهتمام بمبارك النائب .وفى هذه الوثيقة طُرحت أسباب دعوة الحكومة البريطانية مبارك رسميا ليكون ضيفا عليها خلال زيارته لبريطانيا بهدف حضور معرض فارانبره.

تقول البرقية التى كتبتها وزارة الخارجية "غرض الزيارة مزدوج: الأول تمكين مبارك، وهو قائد سابق للسلاح الجوي المصري، من زيارة معرض فارانبره الجوي، والثاني تهيئة فرصة لنا للتقرب من أكثر المصريين نفوذا بعد الرئيس السادات، فيشاع بقوة أن السيد مبارك سيكون خليفة الرئيس السادات ومن المهم أن نظهر له كل اهتمام ." ولم يكن يقصد البريطانيون، كما توحى الوثائق، أنه يمكن إقناع مبارك بالقيام بدور فى إبرام صفقات سلاح مقابل استفادة مالية.

وشاع عن مبارك حبه لرياضة الاسكواش، غير أن الوثائق البريطانية تكشف أن شغفه بالأفلام السينمائية التى تتناول الحروب كان أكبر، وتقول وثيقة لإدارة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا إن صحيفة الجارديان أجرت مقابلة مع

مبارك فى شهر يناير عام 1983، وبعد انتهاء المقابلة، سأل المراسل (ماكموناس) مبارك عن الطرق التى يرفه بها عن نفسه ويسترخى ويستجم.
وحسب المراسل، فإن مبارك "أجاب بلا تردد: أفلام الحرب. أشاهد أفلام الحرب البريطانية والأمريكية".
وتشير البرقية، التى كان موضوعها "كيف يسترخى الرئيس"، إلى أنه عندما ترك المراسل الرئيس بعد إجراء المقابلة، سأل أحد معاونيه عن هذا الأمر، وأكد له أن تلك هي هواية الرئيس.
وأضاف معاون الرئيس، أن "السفارة المصرية فى لندن تنفق قدرا هائلا من وقتها كي ترسل للرئيس شرائط كاسيت (فيديو) لأفلام الحرب الملائمة".
وقال كاتب البرقية وهو إس إل كوبر-كوليس، من السفارة البريطانية فى القاهرة، إن مراسل الجارديان هو الذي أبلغه بهذه المعلومة. فقد اعتقد البريطانيون، فى ذلك الوقت، بأنه لا يمكن التعامل مع مبارك بهذا الأسلوب.
ففي سيرة ذاتية لمبارك أعدت عندما تولى الرئاسة، استبعدت أجهزة جمع المعلومات البريطانية ميل مبارك للفساد، وقالت السيرة التى أعدت بناء على طلب رئاسة الحكومة "الترقية غير المتوقعة (لمبارك) إلى منصب نائب الرئيس فى أبريل 1975 جاءت مفاجأة كبيرة رغم أن أسلوبه العسكري المنضبط وكفاءته الإدارية، جعلت الوظيفة وكأنها خلقت له، ثم إن سمعته الآن أنه واحد من الذين لا يمكن أن يفسدوا فى المنصب".
وبعد أربعة شهور فقط من توليه المنصب، زار مبارك، الرئيس، بريطانيا فى شهر فبراير 1982، وطلبت، مارجريت تاتشر، رئيسة الوزراء البريطانية حينئذ، معلومات إضافية عنه قبل مثولها أمام البرلمان للرد على أسئلة النواب.
وفى التقرير المعلوماتي، قالت السفارة البريطانية فى القاهرة إن "اغتيال الرئيس السادات فى أكتوبر 1981، جاء به (مبارك) إلى السلطة على مضض منه". وأضافت أنه "رغم أن كونه الخيار الواضح للوظيفة، فى الوقت المناسب، فإنه لم تكن لديه فيما يبدو رغبة فى توليها بهذه السرعة". ووصفت الوثيقة مبارك حينها بأنه "ليس عميق التفكير"، غير أنها قالت إن طريقته فى الحكم "هي بحث كل النقاط وأخذ آراء الأغلبية".
وقالت تقارير أجهزة جمع وتقييم المعلومات البريطانية عن مبارك إنه "أصاب فى تحديد إحباطات المصريين البسطاء، ووعود السادات التى لم ينفذها، واللامساواة المتنامية بين الأغنياء والفقراء، والفساد فى المواقع العليا، وظروف المعيشة المروعة فى العشوائيات الحضرية فى المدن" .

غير أن التقارير نبهت إلى أن مبارك "يفتقد رؤية السادات، ويظهر أنه ليس لديه مفهوم شامل لمصر التى يود أن يراها".

ورغم أن مباحثات مبارك وتاتشر، خلال هذه الزيارة، تناولت فقط قضايا الشرق الأوسط وعلى رأسها الصراع العربي الإسرائيلي، فإن رئيسة الوزراء البريطانية، أثارت مسألة صفقات السلاح فى نقاش خاص حضره أسامة الباز.

وحسب برقية صادرة عن السكرتير الخاص لرئيسة الوزراء، فإن تاتشر تحدثت مع مبارك بالتحديد عن عرض شركة فوسبير ثورنيكروف البريطانية (التى يملكها أمريكيون الآن) بشأن قوارب مراقبة بحرية قادرة على حمل صواريخ أو فرقاطات لمصر. وتشير البرقية إلى أن تاتشر "شددت لمبارك على أن هناك حزمة مالية محسنة (ائتمان مالي فى شكل قرض لتمكين مصر من قبول العرض) متاحة الآن". وتضيف البرقية "قال الرئيس مبارك، الذي بدا وكأنه لم يُطلع على المسألة، إن مصر تحتاج إلى وقت لبحث العرض".

وأرسل سكرتير تاتشر نسخة من برقيته ومحضر المباحثات بين الوفدين إلى وزارتي الدفاع والتجارة، وشدد على الالتزام "بألا توزع إلا فى نطاق ضيق للغاية".

وأثارت تاتشر موضوع التسلح بناء على تقرير أعدته السفارة البريطانية فى القاهرة، قبل زيارة مبارك بثمانية أيام.

وسرد التقرير ما قال إنه "مجالات رئيسية يمكن استثمار" زيارة مبارك لتحقيق الاستفادة فيها، وشملت هذه المجالات "البحرية والدفاع الجوي والدبابات والمدفعية والتحكم والسيطرة والاتصالات".

ويكشف التقرير عن علم السفارة بأن "سلاحي الجو والبحرية المصريين يجريان عملية استعراض لمشترياتهما"، كما يكشف عن "زيارة أخيرة لفريق قوى من وزارة الدفاع البريطانية لمصر، وزيارة أخرى خلال شهر فبراير (الشهر الذي زار فيه مبارك لندن) من جانب فريق قوى آخر من وزارة الدفاع البريطانية يرافقه ممثلون عن شركات صناعة الأسلحة".

وفيما يتعلق بالتمويل فى ظل مشكلات مصر الاقتصادية فى ذلك الوقت، قال التقرير: "لو تحسنت العلاقات المصرية السعودية، فإن المال السعودي سوف يصبح متاحا مرة أخرى لمشروعات الدفاع المصرية."

وتابع التقرير: لو تحسنت العلاقات المصرية السعودية، فإن المال السعودي سوف يصبح متاحا مرة أخرى لمشروعات الدفاع المصرية و "فى هذه الأثناء (أي لحين توفر المالي السعودي لمصر)، وبينما يجرى نقاش بشأن المبيعات المباشرة، فإن توفير شروط مالية ائتمانية تفضيلية (من جانب وزارتي الدفاع والتجارة البريطانيتين) أمر حاسم". وأوصت السفارة بضرورة إتاحة تسهيلات ائتمانية لتمكين مصر من شراء السلاح من بريطانيا ومنح العقود لشركاتها.

وبعد عام من هذه الزيارة، أجرت بريطانيا تقييما جديدا لطريقة حكم مبارك، وأشار التقييم، الذي أعد بمناسبة زيارة لمبارك إلى بريطانيا فى أوائل شهر فبراير 1983، إلى بعض ملامح حكمه. وقال التقييم، الذي أعدته السفارة البريطانية فى القاهرة، إنه "بعد 15 شهرا فى المنصب، يظل أكبر إنجاز متفرد لمبارك هو التغيير العميق الذي أدخله على أسلوب الرئاسة، ومن ثم على المناخ السياسي فى البلاد". وأضاف أن "نهجه (مبارك) فيما يتعلق بالحكومة هو البرجماتية، وفوق كل ذلك، الحذر، والأسلوب الجديد له مزاياه: فالخطابات باتت أقصر وأقل عددا من خطابات السادات، وخالية من النبرة الخطابية والوعود الفارغة، وهو يتشاور بشكل واسع ومنتظم، واستقامته الشخصية ليست محل أي شك".

لم تنعكس "استقامة" مبارك، حسب رؤية البريطانيين، على طريقته فى مكافحة الفساد. فقد فشل فى مكافحة الفساد الذي كان المصريون يشكون منه دائما، حسب التقييم، الذي جاء فيها "حظيت حملته ضد الفساد، خاصة محاكمة شقيق السادات، بموافقة عامة، لكن تأثيرها كان ضئيلا فى تبديد الشك.. (فالحملة) تؤكد أن الأسماء الكبيرة لا تُمس".

https://youtu.be/6gGWx0OyxyQ

3. مبارك الذي كان!

خطاب مبارك في الاحتفال بتسليمه جائزة فرنسا الكبري

السيد آلان بوهير رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي والرئيس الفخري لمركز الدراسات السياسية والاجتماعية

السيدة جانيت برتيل الرئيس المؤسس للمركز

ضيوفنا الاعزاء السيدات والساده

أرحب بكم على أرض مصر وأنتم اعلام سياسة وفكر وقانون يشاركون بالجهد والعطاء في مركز الدراسات السياسية والاجتماعية من أجل أهداف نبيله وساميه تدعو الي تحرير الانسان في كل مكان من كل قيد ينال من انسانيته ويعوق من حريته في التعبير أو ينتقص من حقه المشروع في تقرير مصيره وفي الحياة في مجتمع السلام.

أرحب بكم على أرض مصر وأنتم قادمون من فرنسا الصديقة .. البلد العظيم الذي شارك شعبه بأغلى التضحيات ورفع مفكروه وفلاسفته رايات الحرية والاخاء والمساواة وأسهم بقيادته المستنيرة على مر العصور في تطوير بناء انسان المجتمع الحر الذي يؤدي واجبه وهو مستمتع بحقه . وإذا كنت في هذه الكلمة أعبر من أعماقي عن مشاعر فائضه بالشكر الجزيل لشرف كبير أعتز به بحصولي من مركزكم للدراسات السياسية والاجتماعية على جائزه حقوق الانسان الديمقراطية الحوار السلام فإن واجب الصدق والعرفان يقتضي ان اقول ان هذه الجائزة ليست للواقف أمامكم الآن هي لرعيل من رجالات مصر .. شاركوا بالفكر المستنير والعمل الدائب والايمان العميق على المستوي العالمي والمستوي الاقليمي في نهضه حقوق الانسان في هذا القرن العشرين الذي نقترب من نهايته.

لقراءة كل الخطاب اضغط على الرابط التالي:

خطاب مبارك في الاحتفال بتسليمه جائزة فرنسا الكبري - موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

هل كان مبارك جاداً وهو يقول

فبغير تصويت حر . . لا ديمقراطية . . وبغير ديمقراطية . . لا تطور ولا تنمية وبغير تعدد الآراء الحرة في بناء التطور والتنمية فإن النتائج العملية بالغة الخطورة علي البناء والانسان معا؟؟؟

4. مبارك "أحلام السلطة وكوابيس النحي" . الحلقة 15

الأحد، 06 يوليه 2014

لقراءة المقال وغيره من مقالات أكرم القصاص في هذه السلسة اضغط الرابط

(alisalmi.com) مبارك الذي كان – موقع الدكتور علي السلمي !

سقوط الرؤساء

https://youtu.be/3vTsffSxZ9w

https://youtu.be/JFK6PB3uyol

5. أحوال مصر في عهد مبارك [1981 . 2011][5]

درجت وسائل الإعلام المصرية على أن تنسب مصر إلى مبارك، بالقـــــول "مصر مبارك" والأصح أن ينسب مبارك إلى مصر. ولا يعني إدراج هذه المقالة أو غيرها من مختلف المصادر موافقتنا عليها، ولكم الأمانة تقتضي ذكر ما هو متاح عن موضوعات الثورة بغض النظر عن مدى موافقتنا عليها أو رفضنا لها .

سار نائب الرئيس السادات، حسني مبارك (مواليد 1928)، لواء سابق في القوات الجوية المصرية، على خطى السادات. وتميزت رئاسته بالصراع ضد الإسلاميين المتطرفين. وبعد اغتيال السادات مباشرة، أعلنت حالة الطوارئ وبقيت سارية المفعول حتى عام 2012.

الأمن الداخلي

كان الأمن الداخلي الشغل الشاغل في عهد مبارك. في تسعينات القرن العشرين، واجهت قوات الأمن تمرد مقاتلين إسلاميين، بقيادة الجماعة الإسلامية والجهاد الإسلامي؛ كان هدف هاتين الحركتين المتنافستين قلب نظام الحكم وإقامة دولة إسلامية. قُتِل أكثر من ألف شخص، وأصيب أكثر من 10,000، واعتقل الآلاف. تبع ذلك أعوام من الهدوء الحذر؛ ولكن في 2005 و2004 و2006، هزّت هجمات إرهابية جديدة على المنتجعات السياحية في شبه جزيرة سيناء شعور البلاد بالاستقرار والأمن.

الاقتصاد

ورث مبارك اقتصاداً راكداً. لم يتمكن النمو الاقتصادي من مواكبة النمو السكاني، وذلك نتيجة البيروقراطية الهائلة والفساد المستشري والحكومة غير الكفؤ والمنافسة الدولية الشرسة. وانهارت الخدمات العامة، مثل التعليم والرعاية الصحية والإسكان، تحت وطأة الطلب وسوء الإدارة. وازدادت الفوارق الاجتماعية بين الجماهير الفقيرة والنخبة الغنية. وفي يوليو 2004، انضم فريق اقتصادي جديد إلى الحكومة من خلال جهود جمال، النجل الثاني المبارك، مما أثار تكهنات بأنه سيكون ولي العهد. فتم الإعلان عن إصلاحات مؤيدة للأعمال التجارية، ومنذ ذلك الحين بدأ الاستثمار في الارتفاع، إلاّ أن الفوائد لم تطل الجماهير الفقيرة.

[5] https://chronicle.fanack.com/ar/egypt/history-past-to-present/mubaraks-egypt-1981-2011/

الدبلوماسية

دبلوماسياً، ركز مبارك جهوده على إعادة بناء العلاقات مع الدول العربية الأخرى، وتمكن من استعادة بعض المكانة في العالم العربي مع الحفاظ على سلام بارد مع إسرائيل .تم قبول مصر مجدداً في جامعة الدول العربية عام 1990، وأعيد مقرّ الجامعة إلى القاهرة. وتعززت العلاقات مع الولايات المتحدة حتى توترت بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 والمطالب الأمريكية بالديمقراطية في مصر. وما لبثت هذه المطالب، التي أهملت إلى حد كبير بعد الحملة الأمريكية على العراق، أن تعرقلت .وفي الوقت ذاته، لم تتوقف مصر عن لعب دور الوسيط في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

السياسة

خلال السنوات الأخيرة من رئاسة مبارك، دخل المشهد السياسي حالة من الترقب. وفي 7 سبتمبر 2005، أجرت مصر أولى الانتخابات الرئاسية متعددة المرشحين. فاز مبارك بأغلبية ساحقة، رغم عدم تصويت أكثر من 23% من مجموع الناخبين. وبعد شهرين، في نوفمبر وديسمبر، أجريت انتخابات برلمانية على ثلاث مراحل. وأثناء الحملات، وُجّهت انتقادات غير مسبوقة للنظام والرئيس. ولأول مرة، سُمح لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة بالاحتجاج في الشوارع والهتاف بشعار "الإسلام هو الحل". كما سُمح للإسلاميين بالمشاركة في الانتخابات شرط تقدمهم كمرشحين مستقلين. ورغم فوز الحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم) بأغلبية الأصوات في البرلمان، إلا أن الإخوان المسلمين فازوا بـ 88 من 444 مقعد المتنافس عليها (حوالي 20%)، بزيادة خمسة أضعاف.

يوم الجمعة 4 يونيو 2010، انضم آلاف المصريين في الفيوم للدكتور محمد البرادعي لحثه على الترشح للانتخابات الرئاسية المفترض إجراؤها في عام 2011

بعد ذلك، ضاق الخناق على النظام. تم اعتقال المرشح الرئاسي أيمن نور (مواليد 1964)، وتعرض الإخوان المسلمون إلى اعتقالات متواصلة. وقبل

شهرين من إجبار مبارك على التنحي عن منصبه، أُجرِيَت الانتخابات البرلمانية في 28 نوفمبر و (الجولة الثانية) في 5 ديسمبر 2010، وتميزت بالتزوير واسع النطاق؛ فاز الحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم) بـ 96% تقريباً من المقاعد. اتفق المراقبون على أن هذه الانتخابات كانت الأسوأ في عهد مبارك وكان القصد منها أساساً تمهيد الطريق لابنه جمال. فلم تفز جماعة الإخوان المسلمين، التي فازت قبل خمس سنوات فقط بـ 88 مقعداً من أصل 444، بأي مقعد في الجولة الأولى من انتخابات نوفمبر 2010، ولا أي من جماعات المعارضة.

https://youtu.be/16syY9KsnMY

https://youtu.be/bKAXIzfWgLw

https://youtu.be/kQb9F006Tns

https://youtu.be/1hGZjB_PCjk

6. التغيير المأزوم في مصر في ظل طوارئ ممدّدة ومعارضة مُمزقة[6]

هذا المحتوى تم نشره يوم 08 يونيو 2010

في انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى المصري ومن بين 88 دائرة، فاز 74 مرشّحا من الحزب الوطني و4 من المستقلّين، بعضهم محسوب على أحزاب معارضة صغيرة، أما مرشّحو الإخوان الستة عشر، فلم ينجح منهم أحد، وبقيت عشرة مقاعد في انتظار الإعادة.

والنتيجة على هذا النحو، تعكِس بصدق الحالة السياسية في مصر في اللحظة الراهنة، وأبرز ما فيها سِمة الأزمة الحزبية الممتدّة، التي باتت كأسطورة لَعنة الفراعِنة، تُصيب كلّ من يسعى إلى تغيير قواعد اللّعبة الضاربة بجذورها في وعي الناس والمؤسسات، إذ يُشاع أنه لا أفضل ممّا هو موجود، ولا داعي لجرّ الناس إلى المجهول.

هيمنة في ظل طوارئ مقيّدة

وإذا كانت سطْوة الحزب الحاكم على غُرفتيّ التشريع، أي مجلسي الشورى والشعب، مسألة مُعتادة ولا تمثل أي مفاجأة، فإن قلّة عدد المستقلّين الفائزين وخروج مرشّحي الإخوان من اللّعبة، تكشِف عن جوانب مختلِفة، كلّ منها وثيق الصِّلة بالحالة الحِزبية والسياسية، وأبرز ما فيها، تشرذُم أحزاب المعارضة البالغ عددها 23 حزبا، وضآلة تأثيرها ومحدودية روابطها مع المواطنين، ناهيك عن حالة طوارئ مستمرّة منذ عام 1981، وتَمّ تمديدها لمدّة عامين آخرين.

وإن اختلف الأمر هذه المرّة، فقد تمّ تقليم أظافر حالة الطوارئ، حسب وِجهة نظر الحكومة، وتمّ قصر تطبيقها على حالتي الإرهاب والمخدِّرات، مع حظر استخدام حالة الطوارئ، للقيام بأي إجراءات تتعلّق بمراقبة الرسائل، أيا كان نوعها، وحظر مراقبة الصحف والمنشورات والمطبوعات، وكل وسائل التعبير والدِّعاية والإعلان، وغيرها من التدابير الأخرى غير ذات الصلة بالإرهاب أو مواجهة مافيات المخدرات، وهو ما اعتبره المؤيِّدون نقلة نوعية في حالة الطوارئ، ودليل على حُسن نيّة الحكومة والنظام والحزب الحاكم وخطوة

[6] https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A3%D8%B2%D9%88%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%B8%D9%84-%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A6-%D9%85%D9%85%D8%AA-%D9%80%D8%AF-%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D9%85-%D9%80%D9%85%D8%B2-%D9%82%D8%A9/9030678

أساسية نحو تحقيق التوازن المنشود، بين أمن الوطن والمواطن وبين ضمان حقوقه وحرياته.

بينما ظلّ المعارضون يطالبون برفع كامل لهذه الحالة البغِيضة والاكتفاء بالقوانين العادية أو تغليظ بعض بنودها، لمواجهة الإرهاب ومكافحة المخدِّرات، إن اقتضى الأمر ذلك، وعدم استخدامهما ذريعة لمُحاصرة الحريات العامة، خاصة ما يتعلق بتحرّكات الأحزاب وأنشِطتها بين الناس، والتي تتطلّب إقامة الحشود وتنظيم التجمّعات العامة.

الانتخابات وشكوك الجماعة

ورغم تقييد حالة الطوارئ جُزئيا، فإن عامل الانتخابات، سواء التشريعية نهاية العام الجاري أو الرئاسية نهاية العام المقبل تزيد من شكوك المعارضة، لاسيما جماعة الإخوان المحظورة قانونا، وفي الآن نفسه، الموجودة في صلب الحياة السياسية، والتي تعمل دائما على المشاركة في الانتخابات التشريعية، باعتبارها آلية لإثبات الوجود من ناحية، واعتراف مُباشر منها بالنظام العام والدّستور، رغم تحفُّظات الجماعة الكثيرة عليهما، من ناحية ثانية .

لقد شاركت الجماعة في انتخابات مجلس الشورى ولم ينجح منها أحد، وهو فشل تمّ تبريره في أدبيات وبيانات الجماعة بالحملة القوية والمنهجِية التي تديرها الحكومة لإبعاد الجماعة عن مؤسسات التشريع، مستفيدة من حالة الطوارئ الممتدّة، والتي دائما ما يتمّ الاستناد إليها عند مواجهة مرشّحي الجماعة وإبعادهم عن المشاركة في الانتخابات، أيا كانت، وهذا المشهد الذي تكرّر في انتخابات الشورى، حيث المنع والمحاصرة وعدم قبول أوراق الترشيح، حسب مصادر الجماعة، يؤشِّر على أنه الإستراتيجية نفسها التي سيتم اتِّباعها لمحاصرة أعضاء الجماعة ومنعهم من الوصول إلى أعتاب مجلس الشعب، وهو الغرفة الأولى في البرلمان المصري، وبما يكشف عن أزمة مبكّرة سيتطلّب من الجماعة التحسّب لها.

مثل هذه الأزمة المبكّرة، ربما تفسّر هذا الموقِف الذي أعلنه سعد الكتاتني، المتحدِّث باسم نواب الجماعة في مجلس الشعب، من أن الإخوان سيقومون بجمع التوقيعات لحملة الدكتور محمد البرادعي وصولا إلى رقم المليون، من أجل مساندة ترشيحه في الانتخابات الرئاسية. فيما علّقت البي البي سي بالإشارة إلى أن هذا التطوّر جاء في أعقاب الفشل في اختراق أبواب مجلس الشورى، ومن شأنه أن يعطي دفعة لحملة البرادعي، لكن القيادي عصام

العريان نفى الأمر جملة وتفصيلا، مكتفِيا بالقول إن الجماعة سبق وأن أيّدت حملة البرادعي من أجل التغيير منذ شهر أبريل الماضي.

العلاقة المُلتبسة

العلاقة بين البرادعي والجماعة، لا تخلو من التِباس سياسي وآخر عملي، ذلك لأن الأول، وإن أيَّد وجود الثاني في الحياة السياسية بشكل قانوني، فإن الجماعة لا ترى في البرادعي القائد البطل المُنتظر، الذي يجب الوقوف وراءه بكل قوة . ففي مثل هذا التأييد المفتوح، ما يعني أن الجماعة ليست بالقوة الكافية في الشارع المصري، وهو ما يتناقض مع الدِّعاية السياسية للجماعة، التي تؤكِّد دائما على أن عدد أعضائها لا يقل عن 300 ألف، وأنهم قوة سياسية كبرى بحاجة فقط إلى بعض الحرية في العمل الميداني، وسيرى الجميع إنجازاتها!

ناهيك عن أن الرُّؤية الكلِّية للبرادعي هي رؤية ليبرالية مدنية ولا تقبل بدولة دينية أو يُسيطر عليها رجال الدِّين. والأمران معا يعنِيان بأن ثمة مسافة كبيرة بين فِكر البرادعي وفكر الجماعة.

https://youtu.be/S3N0fJiK8CE

حِراك البرادعي يفقد زخمه

صحيح، فقد حرّك الرجل الشارع السياسي بعض الشيء، لكنه حِراك أخذ يفقد زخمه رُويْدا رُويْدا لأسباب شتى، منها سببان يتعلّقان بالجمعية الوطنية للتّغيير، التي انبثقت من تحرّكات البرادعي نفسه. الأول، يتعلّق بعدم وجود هيكلية واضحة لهذه الجمعية، فضلا عن تحفّظات الأحزاب والحركات السياسية الأخرى عن الانضمام لحركة البرادعي، حتى بالرّغم من التوافق العام على الكثير ممّا يطالب به البرادعي ورفاقه، وهكذا، فقد أصيبت الحركة الوليدة بلّعنة التَّشرذُم الحزبي العتيدة.

أما الثاني منهما، فيتمَثَّل في كثرة سفريات الرجل للخارج، وهو ما أفقد الحركة في الشارع زخمها الذي عوّل عليه أنصار البرادعي من المثقفين والناشطين السياسيين، كآلية لجذب الناس وتشكيل حركة كُبرى تُجبِر الحكومة لاحقا

على تغيير الدستور وإنهاء القيود المتعلّقة بترشُّح المستقلّين لانتخابات الرئاسة، والأخذ بعين الاعتبار ضرورات التغيير السلمي والانفتاح السياسي، وإنهاء القيود على حركة الأحزاب .

سبب كثرة سفر البرادعي للخارج وانعكاسه السلبي على طبيعة الحركة، هو المبرِّر الأكبر الذي استند إليه د. حسن نافعة، أستاذ العلوم السياسية في بيانه الذي أعلن فيه انسحابه من الجمعية الوطنية للتغيير. والمنتظر، أن يلحقه آخرون للانسحاب للسّبب ذاته، من بينهم الإعلامي حمدي قنديل، الذي عمل كمتحدِّث إعلامي باسم الحركة، ويتّفق مع نافعة في أن غياب د. البرادعي في الخارج لفترات طويلة، مسؤول جزئيا عن هبوط أسهُم الحركة بين الناس، في حين أن هناك انتقادات مُسبقة ترى أن البرادعي غير مُستعِد للنِّضال السياسي والتضحية من أجل ما ينادي به، وأنه ينتظر أن تأتي إليه الرئاسة على طبق من فضّة.

لكن المسألة لدى قياديين آخرين، قريبين من البرادعي، لا يرون الأمر بهذا السّوء وينظرون إلى ما يُمكن وصفه بالجزء المملوء من الكُوب، وهو أن هناك أكثر من 70 ألف شابٍّ ملتفّون حول المبادِئ التي ينادي بها البرادعي وأن العدد في تزايد، وهذه بداية جيِّدة ومشجِّعة. هؤلاء يتَّفقون أيضا مع ما يراه البرادعي نفسه من أن دوره يقتصِر على تحفيز الإرادة في التغيير لدى الناس أنفسهم ولدى المؤسسات، وعدم الاعتماد على شخص بعيْنه .

هكذا يبدو زخم حركة البرادعي محلّ تساؤل كبير، يُضاف إلى جُملة الإخفاقات التي تعاني منها الأحزاب الثلاثة والعشرين، التي تدخل تحت مظلة أحزاب معارضة، لكن أقصى ما تستطيع أن تحصل عليه في انتخابات، كالتي جرت في التجديد النصفي لمجلس الشورى، هو أربعة مقاعد فقط، وإن استمرّ الحال هكذا، فقد لا تحصل تلك الأحزاب مجتمعة في انتخابات مجلس الشعب إلا على عدد، ربّما يتجاوز عشرة مقاعد.

الوفد . . نقطة ضوء صغيرة

تأزّم حركة البرادعي وتشرذُم الأحزاب، اختلف جُزئيا عمّا اعتبره البعض نقطة ضوء، وإن كانت صغيرة، تمثّلت في انتخابات داخلية في حزب الوفد لاختيار رئيس الحزب، وهي التي انتهت بفوز د. السيد البدوي على منافِسه محمود أباظة، الرئيس السابق للحزب .

المضيء هنا، يتمثل في أكثر من أمر:

الأول، أن الانتخابات الحزبية في الوفد لم يعترض عليها أحد واتفق الكل على أنها كانت نزيهة وقانونية تماما.

والثاني، أن الرئيس الجديد لحزب الوفد مشهود له بحُسن الإدارة في أعماله التجارية والإعلامية، والمُنتظر أن يمتدّ حُسن الإدارة هذا إلى حالة الحزب، من أجل ترسيخ شعبِيةٍ اهتَزّت كثيرا في السابق، ورفْع مِقدارها والتّحضير للانتخابات البرلمانية في نهاية العام الجاري .

والثالث، أن التعافي السياسي للوفد، وهو الحزب الليبرالي المدني التاريخي فى الحياة المصرية، من شأنه أن يُبلْور خريطة حزبية جديدة أكثر قوة وأفضل أداء، وهو ما يتمنّاه الكثيرون، على الأقل أن يجد الحزب الوطني الحاكم منافِسا جديرا بالاحترام ووضعه في الاعتبار.

معاناة الأحزاب وتشرذُمها وفِقدان الحركات الشعبية زخمها بعد فترة قصيرة وهيمنة الحزب الحاكم، ومن خلف الصورة حالة طوارئ، وإن تقلّصت أظافرها جُزئيا، تشكّل معا حالة تغيير سياسية مأزومة إلى حدٍّ كبير، أبرز ما فيها، أن المواطن نفسه بات غائِبا عنها، ينتظر المجهول ويُلقي باللّوم على القَدر.

https://youtu.be/AwxUF6b5BQs

وغالبا ما تفض الشرطة المصرية التجمعات السياسية التي تتجاوز خمسة أفراد، لكن التجمع والكلمة العامة في الهواء الطلق، مضيا قدما بدون تدخّل من الضباط الموجودين.

وتهدف حملة البرادعي إلى جمع توقيعات للمطالبة بإصلاحات دستورية ورفع قانون الطوارئ المطبق منذ عام 1981 والذي مدّد العمل به في مايو الماضي حتى 2011 . وقال محمد الكتاتني، إن الجماعة ستساند حملة البرادعي من أجل التغيير. وقال البرادعي خلال الجولة "نتفق مع جماعة الإخوان في الدّعوة لإلغاء حالة الطوارئ وإنهاء القوانين المقيّدة للحريات... و/حول/ المطالب السبعة التي جاءت في بيان الجمعية الوطنية للتغيير" .

https://youtu.be/50nlwrVCcuM

وأضاف أنه يرحِّب بعضوية الجماعة في الجمعية الوطنية للتغيير، برغم اختلاف في بعض "الرؤى". وربما يشير البرادعي إلى رفض الجماعة أن تتولّى امرأة أو مسيحي رئاسة الدولة، حتى إذا صار المنصب شرَفيا في نظام برلماني. وفي السابق، قال البرادعي إن جماعة الإخوان تؤمن بالدولة المدنية التي يدعو إليها. وجلس بجوار البرادعي على المِنصّة في مؤتمر جماهيري بعد صلاة الجمعة، عضو مجلس الشعب الذي ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين مصطفى عوض الله والعضو القيادي في الجماعة الأحمدي قاسم.

المصدر: وكالة رويترز بتاريخ 4 يونيو 2010

https://youtu.be/ufp2D0h_7Fc

البرادعي يعود من جديد

https://youtu.be/w0wlB4tl8tU

https://youtu.be/0cx8i3_05U0

https://youtu.be/WOYwNgwqpSA

https://youtu.be/GCgWmAsAIEg

https://youtu.be/-bGPKuP2jCA

https://youtu.be/VYQ2JcNUqB8

https://youtu.be/_0fixW9vt_c

https://youtu.be/V7eitWRz8HI

https://youtu.be/M4GyBAJVI5w

https://youtu.be/zD34WF_9vwM

https://youtu.be/RK8bAqDzT20

7. قراءة في كتابين تحدثا عن عصر مبارك

https://youtu.be/rQQGR4_Aj98

✹ صفحات من كتاب محمد حسنين هيكل مبارك وزمانه من المنصة إلى الميدان

عن كتاب مبارك وزمانه

على امتداد هذه الصفحات فقد حاولت البحث عن الرجل ذاته قبل النظر في ألبوم صوره، وعدت إلى ملفاتي وأوراقي، ومذكراتي وذكرياتي عن "حسني مبارك"، ثم وقع بمحض مصادفة أنني لمحت قصاصة من صحيفة لا أعرف الآن بالتحديد ما دعاني إلى الاحتفاظ بها ثلاثين سنة، لكني حين نزعتها من حيث كانت وسط المحفوظات- رحت أقرؤها وأعيد قراءتها- متفكراً!! وكانت القصاصة مقالاً منشوراً في جريدة "الواشنطن بوست" في يوم 7 أكتوبر1981، وفي بداية المقال جملة توقفت عندها، وفي الغالب بنفس الشعور الذي جعلني أحتفظ بها قبل ثلاثين سنة !!

لقراءة الكتاب اضغط الرابط التالي:

كتاب مبارك وزمانه-محمد حسنين هيكل – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

https://youtu.be/2Z60eTISBG4

https://youtu.be/FIclbbZHW3I

https://youtu.be/AiGb-GvfCUk

https://youtu.be/hm-JyR25opg

قراءة في كتاب د. جلال أمين وما حدث للمصريين[7]

لقراءة الكتاب اضغط الرابط التالي:

ماذا حدث للمصريين – جلال أمين – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

[7] http://elaph.com/Web/opinion/2016/3/1078959.html

https://youtu.be/u5_so09-qTE

https://youtu.be/7TOMAQUjg8M

يستعرض الكاتب وضع المجتمع المصري منذ مطلع القرن العشرين حتى نهاية عصر الرئيس حسني مبارك أي في ثلاث مراحل هي: الإقطاعية في العهد الملكي والاشتراكية في عهد جمال عبد الناصر والانفتاحية في عهد السادات وحسني مبارك. ففي المرحلة الإقطاعية كانت الطبقة الوسطى صغيرة الحجم إلا أنها متميزة بالعلم وأسلوب الحياة لكن تأثيرهم السياسي كان محدودا بالنظر إلى سيطرة الأجنبي على سياسة واقتصاد الدولة. كما تميزت الطبقة الوسطى بالمشاعر الوطنية وكانت في معظم الأحيان ذات أصول تركية ومفتتنة بالثقافة الغربية ميالة إلى تقليدها بينما كان دور الطبقة الدنيا شبه معدوم بسبب انتشار الفقر والجهل. وقامت الطبقة الوسطى بثورة عام 1919 وتمكنت من وضع دستور للبلاد في عام 1923. كما تمكنت من تنمية الاقتصاد وبناء قطاع الصناعة المصرية، لكن نجاحه كان محدودا بسبب الاحتلال الانجليزي وفرض قيود عليه.

أما في عهد جمال عبد الناصر فقد ازدهر المجتمع المصري بفضل سياسة الإصلاح الزراعي وإلغاء الإقطاعات مما سمح بدخول أعداد كبيرة من أفراد المجتمع إلى الطبقة الوسطى وارتفع معدل الهجرة من الريف إلى المدنية كما ألغيت امتيازات الطبقة العليا وألقابها وشهدت الحركة الثقافية والعلمية والفنية ازدهارا غير مسبوق. ويرى الكاتب أن الحماس الهائل للثورة لم يتمخض عن ثمار اقتصادية مجدية وذلك بسبب النظام الذي فرضه ناصر من

حيث تبعية الإنتاج للدولة ورغم حماس الاقتصاديين الوطنيين إلا أن خطة التنمية العشرية التي وضعها ناصر 1960-1970 كانت طموحة جدا وغير قابلة للتطبيق. ولكن مسيرة التنمية توقفت في أعقاب هزيمة العرب في عام 1967 وانفصال سوريا عن مصر. ويعزا ذلك التوقف إلى أن الاعتماد كان على الدولة بشكل كامل فلما تعرضت الدولة لانتكاسة انتكس الاقتصاد كذلك لعدم وجود مؤسسات اقتصادية قادرة على حماية نفسها.

وعندما تقلد السادات الحكم في عام 1970 شهدت البلاد نموا اقتصاديا بسبب سياسة الانفتاح الاقتصادي وهجرة المصريين إلى دول الخليج وقد ارتفعت نسبة نمو الدخل القومي إلى 8% وهي الأعلى في تاريخ مصر. ولكن ذلك النمو كان زائفا بسبب كونه ريعيا ولا يعتمد على الإنتاج، وتحول المجتمع المصري إلى مجتمع استهلاكي وغزت البضائع الأجنبية أسواقه ولم تعد المنتجات الوطنية قادرة على التنافس.

عندما تولى الحكم حسني مبارك في عام 1981 تسلم اقتصادا منهكا ومجتمعا استهلاكيا، لكنه استمر في سياسة الانفتاح واستمر ضعف الحماس للعمل والإنتاج في وجه الطوفان الأجنبي الذي سيطر على اقتصاد الدولة، كما أدى انخفاض سعر النفط في عام 1986 وانخفاض الطلب على العمالة المصرية من دول الخليج إلى انخفاض كبير في نسبة النمو الاقتصادي وارتفاع شديد في نسبة البطالة وحالما نشبت حرب الخليج الثانية وعاد آلاف المغتربين المصريين من دول الخليج، تعرض اقتصاد مصر لضربة قاصمة فارتفع مستوى التضخم وتراجعت التحويلات المالية من الخارج وضعف الإنفاق الحكومي وتراجع مستوى معيشة الطبقة الوسطى تراجعا ملموسا مما كثف حركات الهجرة إلى الخارج بين صفوف المصريين. ويمكن القول إن الطبقة الوسطى في هذا العصر تلاشت وانقسم المجتمع إلى طبقتين هما العليا والدنيا، وانكمشت الطبقة الوسطى التي كانت تلعب دورا مؤثرا في الاقتصاد والسياسة إلى أدنى مستوى.

عزا الكاتب التراجع الاقتصادي في العهد الملكي إلى المستعمر الأجنبي، وفي المرحلة الاشتراكية إلى دخول البلاد في حروب واعتماد الاقتصاد على الدولة أما في المرحلة الثالثة فإلى الانفتاح والعولمة الاقتصادية واعتماد مصر على الاقتصاد الريعي والتحويلات من الخارج. وهو يرى أن مصر في عهد جمال عبد الناصر وضعت في المسار الصحيح وهو اعتماد الاقتصاد على الإنتاج، وهذا أمر

بديهي وهو مؤشر على قوة الاقتصاد الحقيقية. ولكن الانفتاح في عهد أنور السادات حول المجتمع إلى مجتمع استهلاكي غير قادر على المنافسة.
وفي الحقيقة أن إشارة الكاتب إلى حزم عبد الناصر مع الفساد هو جوهري ويعتبر الأساس في أي اقتصاد في العالم، حتى وإن اعتبره المتضررون دكتاتورا، فإذا انتشر الفساد كما حدث في عهد السادات ومبارك، فهو كاف لكسر العمود الفقري للدولة. وليست حالة مصر فريدة، فجميع الدول النامية تعاني من ضعف الإنتاج وانتشار الفساد. إن ما جلبته العولمة من انفتاح غير مقيد إلى مصر أدى إلى نفس الآثار التي تعاني منها الدول النامية التي لا توجد لديها ثروات طبيعية تخفف من وطأة الآثار السلبية الناجمة عنها. وبينما بدأت مصر مسيرة التنمية بتعزيز قطاع الصناعة قبل الانفتاح، فإن الانفتاح وضع له نهاية مبكرة، وذلك لأن السوق الرأسمالي يعتمد على الميزة التنافسية للمنتجات وهو الأمر الذي تضعف فيه المنتجات المصرية أمام المنتجات الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك فإن استشراء الفساد من خلال حصول المسئولين على عمولات مقابل المشاريع التي تقام في البلاد أدى إلى نشوء فئة مستفيدة تستحوذ على جل إيرادات الدولة مما يترك غالبية الشعب في العراء. إذن فعوامل تدهور الوضع الاقتصادي والتنمية موجودة في مصر وهي ضعف الإنتاج وقلة الموارد الطبيعية والفساد وهذا كفيل في جعل مصر تتراجع اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا.
يبدو جليا من تجارب الدول أن المسار الاشتراكي هو الأنسب للدول غير القادرة على منافسة عمالقة الصناعة في العالم، وهذا لا يعني الدخول في مواجهة معها، فقد أطاحت تلك الدول بحكم معمر القذافي الذي أغلق الأبواب في وجه الشركات الغربية، ولم يشفع له تراجعه في الفترة الأخيرة، وجيشت الشعب ضده، مع أن نظامه وفر لليبيين كل ما يحتاجونه من الأساسيات والكماليات. إذن لا أحد يستطيع حماية اقتصاده من العولمة، ولكن لا بد من التحايل على الموقف بحيث يكون جزءا من اقتصاد الدولة تحت سيطرتها لضمان عدم انتشار الفقر بالصورة التي وصفها جلال أمين، وترك النشاطات الأخرى للقطاع الخاص. أما ما ذكره أمين عن حرب 1967، فلا أحد ينكر أن الدخول في مواجهات مع جيوش عظمى تحت هذه الظروف ليس من الحكمة في شيء، وقد أدرك العرب ذلك، بمن فيهم الفلسطينيون الذين انقسموا حول هذا الأمر، وما كان ينبغي لهم أن ينقسموا، إذ أن الدخول في حروب مع إسرائيل يجلب للفلسطينيين الدمار ولا يحقق شيئا، وعليهم التركيز على بناء

اقتصادهم وصناعاتهم إلى أن يصبحوا قادرين على استرداد شيء مما فقدوا، ويجب ألا ننسى أن الفلسطينيين استطاعوا كسب الرأي العالمي إلى حد كبير من خلال الفعاليات الثقافية التي ينفذونها في الخارج ومن خلال وسائل الإعلام.

لقد قامت الثورة في مصر للإطاحة بالرئيس مبارك احتجاجا بالدرجة الأولى على تفشي الفقر في المجتمع المصري ولن تعتبر الثورة ناجحة إلا إذا حققت الهدف الذي قامت من أجله وهو النهضة الاقتصادية وهذا يتطلب تخطيطا وليس شعارات فالتحدي الاقتصاد القائم هائل جدا إذ أن الأسواق فتحت للبضائع الأجنبية ولا مجال لغلقها لأن ذلك سيثير غضب الدول المتقدمة وربما تقوم بالانتقام من خلال التحريض على أعمال شغب داخلية. فالأمر يتطلب من الحكومة المصرية الجديدة العمل على تعزيز قطاع الصناعة والسياحة وهما العنصران الرئيسيان في الدولة نظرا لأنها تفتقر إلى الموارد الطبيعية، ولا يمكنها الاعتماد على تصدير القوى العاملة لأن هذا الأمر لا يعتبر تنمية اقتصادية، بل دخلا ريعيا يتأثر بالتقلبات السياسية. ولا بد من الإشادة بوقفة الدول العربية النفطية التي أمدت مصر بالمساعدات النقدية لمساعدتها على النهوض من جديد ولا بد لمصر أن تستفيد من هذه الفرصة من خلال التخطيط والتنفيذ لاقتصاد جديد قادر على المنافسة في ظل العولمة الاقتصادية.

https://youtu.be/y31kLsEmyy8

https://youtu.be/8klBCGXUEco

8. "هامش الحريات" بمص.. في الرمق الأخير[8]

29 سبتمبر 2007

صحافيون ونشطاء مصريون تظاهروا صباح الجمعة 28 سبتمبر 2007

في القاهرة تضامنا مع الإعلاميين الأربعة الذين أدينوا بتهمة إهانة مبارك

رفض عدد من الخبراء المصريين المتخصصين في الإعلام والسياسة والقانون وشؤون البرلمان، الحملة المنظمة التي تشنّها الحكومة ضد الصحفيين المصريين ومؤسسات المجتمع المدني، معتبرين أنها تشكّل ارتدادا عن هامش الحرية الذي شهدته مصر في الفترة الماضية وأنها رسالة تهديد لترويع الصحفيين والأقلام الحرّة، منددين بتوظيف القضاء لضرب حرية التعبير.

وطالب الخبراء المصريون بإجراء حوار مفتوح بين كل القوى الحية لإخراج مصر من مأزق الاعتداء على الحريات، المتجسّد في الحبس في قضايا النشر والذي شكّل التفافا على وعد الرئيس بإلغاء الحبس في هذه القضايا وتنقية القانون من تِرسانة المواد المقيّدة للحريات، والتي تمثل تهديدا خطيرا لحرية التعبير، كما تُسيء لسُمعة مصر الدولية.

وفي تصريحات خاصة لسويس إنفو، اتّفق كل من الإعلامي جمال فهمي، عضو مجلس نقابة الصحفيين المصريين والناشط القانوني نجاد البرعي والدكتور سيف الدين عبد الفتاح، أستاذ النظرية السياسية بجامعتي القاهرة والإمارات، والنائب البرلماني الدكتور حمدي حسن، المتحدث الإعلامي باسم الكتلة البرلمانية لجماعة الإخوان، إضافة إلى محمد مهدي عاكف، المرشد العام لجماعة الإخوان، على أن "النظام الحاكم بمصر قد قرر إلغاء هامش الحريات الذي كان يسمح به لقوى المعارضة"، معتبرين أنه "يتّجه من سيِّئ إلى أسوأ وأن أولى هذه التباشير، إحالة 5 من رؤساء تحرير أكبر الصحف الحزبية والمستقلة إلى المحاكمة خلال ثلاثة أسابيع فقط"!

[8] http://www.swissinfo.ch/ara/-6169778/هامش-الحريات--بمصر---فى-الرمق-الأخير

أربعة أسباب

وقد اعتبر فهمي أن مفتاح فهم كل ما يجري في مصر الآن، هو معرفة حالة الضّعف التي وصل إليها النظام الحاكم، مشيرا إلى أن الأزمة شاملة على كل الأصعدة وأنها قد انتهت إلى حالة من العَداء المُتبادل بين الشعب والنظام، وقد ظهر هذا واضحا في إشاعة مرض الرئيس مبارك، فقد بدا وكأن الشعب المصري يريد أن يصدِّق هذه الإشاعة.

وأرجع فهمي الأزمة بين النظام والشعب إلى أربعة أسباب: أولها، طول المدة التي قضاها الرئيس في الحكم (26 عاماً)، وثانيها، حالة الجمود والشلل التي أصابت الحياة السياسية عموما، وثالثها، انتشار الفساد ومساهمة النظام في توسيع دائرته، حتى أصبح النظام مُنتجا للفساد وأصبح الفساد آلية حياة في المجتمع، ورابعها، الطبيعة الأسرية للحكم والمتمثلة في أب وابن وأم، مشيرا إلى أن هناك من يردّد أن السيدة سوزان مبارك هي صاحبة الحملة المشهرة حاليا على الصحافة في مصر.

وفي محاولة منه لوصف المشهد الحالي بمصر، يقول فهمي: "المشهد تبدو فيه أوضاع اقتصادية سيِّئة وكراهية شديدة من المجتمع للنظام الحاكم، آخر مظاهرها اعتصام أكثر من 25 ألف من عمال الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى للمطالبة بمستحقاتهم، ثم حالة من الفساد المستشري في معظم قطاعات وهياكل المجتمع، ناهيك عن السلوك البوليسي للدولة في التعامل مع المعارضين".

ويرى فهمي أن "الصحافة الحرّة والمستقلة أثبتت وجودها في محاربة الفساد، وأن الصحفيين قد رفعوا بإصرارهم على فتح هذه الملفات، كثيرا من سقف الحريات الصحفية"، معتبرا أن "هذا السّقف المرتفع لم يكُن عملا خيريا من النظام، والواقع خير شاهد، فلا انتخابات حرة ولا تداول سِلمي للسلطة ولا ....إلخ، وإنما كان النظام يغُض الطّرف عن هذا الهامش، لتلعب الصحف المستقلة دورا غير مباشر لخدمة النظام بإظهاره أمام الرأي العام الدولي، والغربي على وجه الخصوص، على أنه نظام ديمقراطي يقبل الرأي الآخر ويدعم الحريات".

مجرد مُسكِّن!

ويستدرك فهمي قائلا: "لكن بعد فترة، استشعر النظام الخطر من إتاحة هذا الهامش للصحفيين، خاصة بعد تفاقُم أزمة النظام الداخلية عقِب انتشار إشاعة مرض الرئيس وما خلقه هذا من تصارُع داخل النظام مع قرب بلوغ

الرئيس سن الثمانين"، معتبرا أن "الصحافة كانت تلعب دورا تعبَويا لخدمة النظام، أكثر من التنفيس عن الشعب المكبُوت في ظِل الغلاء الطاحِن، الذي طال كل شيء، مع تدنّي المداخيل والمرتبات وتفشي البطالة".

ويعتقد جمال فهمي، عضو مجلس نقابة الصحفيين المصريين، أن "النظام قرر إلغاء هذا الهامش من الحريات وأن البداية كانت في الأسابيع الثلاثة الماضية، عندما سمح بإحالة عدد من الصحفيين ورؤساء التحرير للمحاكمة بتهم غريبة"، مشيرا إلى أن "هذه الإجراءات تكشف عن صدور قرار فعلي من النظام بالتخلّص من البقية الباقية من المعارضة، غير أنه لن ينجح في تحقيق هدفه، بل وسيدفع الثمن غاليا".

وحول الوعد الذي أطلقه الرئيس مبارك في عام 2004 لنقيب الصحفيين بإلغاء حبس الصحفيين في قضايا النشر، قال فهمي: الوعد كان مجرد مسكِّن للصحفيين، خاصة وأنه أطلِق بالتزامن مع انطلاق حالة الحِراك السياسي في الشارع المصري، كما أن النظام فرّغ كل هذه الشعارات من مضمونها وتحوّل الوضع من سيّء إلى أسوأ"، وأضاف بأنه "يعتبر نفسه في وضع الانقضاض على الشعب، ومن ثم، فهو يُطفِئ كل الأنوار".

واختتم جمال فهمي تصريحاته قائلا: "نعم، هناك خطر حقيقي على حرية الصحافة في مصر وهناك صحفيون قد يدخلون السِّجن بسبب إبداء آرائهم أو انتقادهم للحكومة، لكن الأيام القادمة ستُثبت أن النظام هو الخاسر الأوحد في هذه المعركة".

رأي عام دولي ضاغط

وحول تفسيره لإغلاق مركز حقوقي لمساعدة السجناء، قال الناشط الحقوقي نجاد البرعي: "هو ليس مركزا واحدا، وإنما مركزان. فالحكومة أغلقت - منذ شهرين - "دار الخدمات النقابية"، وهي جمعية حقوقية تُعنى بحقوق العمال، ثم أغلقت منذ أسبوع "جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان"، وهي جمعية حقوقية تُعنى بتقديم المساعدات لسُجناء الرأي.

ونفى البرعي أن يكون هناك مبرر مقبول لغلق أي من المركزين، معتبرا أن ما يقال عن الوضع القانوني للمركزين، هو كلام غير صحيح، فـ "المنظمة المصرية لحقوق الإنسان" ظلّت تعمل في الفترة ما بين 1994 – 2003، قرابة عشرين عاما بدون ترخيص أو شكل قانوني، ومع ذلك لم تُغلق، فلماذا الآن يغلق مركزان حقوقيان بدعوى أنهما غير مرخصين؟!

ويعتقد البرعي أن "النظام قد شعر برفض الشعب وعدم رضاه وأنه قد أرجع ذلك لِما يُنشر في الصحف المعارضة ولتقارير المنظمات الحقوقية، فأراد أن يتخلّص منهما ويُريح دماغه"، مشيرا إلى أن "هذا يعني أن النظام بدأ يستشعر حالة الضّعف التي تملكته، وكلّما شعر النظام بضعفه، عصف بمن حوله".

ويرى نجاد البرعي أن الواجب على الجمعيات الحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني يتمثل في "العمل على إعلام وتعليم الرأي العام بما يحدث، والتدخل حقوقيا بالدفاع عن زملائنا وإعلان رفضنا لهذه الحرب المفتوحة ضد قوى الشعب بالنزول للشارع والتظاهر السلمي، إضافة إلى كتابة البحوث وإعداد الدراسات القانونية حول الوضع الراهن وبيان المخالفات القانونية فيه".

سقوط الأقنعة وتمهيد للتوريث

وحول ما يمكن أن تؤول إليه الأحداث، يرى البرعي أن الموضوع يتوقّف على أمرين: الأول، مدى وجود رأي عام دولي ضاغط على النظام لإجباره على التراجع عن هذه الحرب التي يشنها على المجتمع، والثاني، مدى استجابة قِطاعات الشعب المختلفة، وفي مقدمتها القطاعات النوعية والمثقفين والنُّخب، من خلال وقفة جادّة وواعية للدفاع عن الحقوق والحريات".

ولاحظ البرعي أن السلطة تعمل على سد الطريق على قوى المجتمع، فخلال الأسبوع الماضي، دشنت حملة دولية مضادة، ذات محورين، تمثل الأول في إعلان الحكومة عن استعدادها لإرسال 2100 جندي مصري للمشاركة في حفظ السلام في دارفور، وتجسد الثاني في اللعب – مجددا - بورقة "حماس" للضغط على الغرب، وخاصة أمريكا، معتبرا أنه "ليس أمامنا سوى الشعب، هو الذي تُراهن عليه قوى المعارضة".

من جهته، يرى النائب البرلماني حمدي حسن أن "النظام قد كشف عن وجهه الحقيقي، وأسقط كل الأقنِعة الزائفة، التي كان يرتديها"، معتبرا أن "ما كان موجودا من هامِش ديمقراطي، كان عبارة عن مساحيق يُجمِّلُ بها النظام وجهه ويتباهى بها أمام الشعب المغلوب على أمره، وأمام العالم الخارجي".

وردّا على سؤال حول ما إذا كان يعتقِد أن هناك حملة مُمنهجة يقوم بها النظام للتخلّص من البقية الباقية من المعارضة أم أنها مجرّد تصرفات عشوائية، قال حسن: "لا أعتقد أنها ارتجالية، فهي حملة منظمة معدة سلفا وبإحكام شديد، ونحن قادمون ولا شك على مرحلة أكيدة من التغيير، والنظام يمهِّد الآن بهذه الإجراءات لسيناريو التوريث".

ويعتقد حسن أن "السيناريو المرسوم هو أن يقوم النظام الحالي بتقليل هامش الحريات، لتزداد الأمور تعقيدا والوضع احتقانا، وفي هذه الأجواء، يتم تمرير سيناريو التوريث، فإذا جاء الوريث للحُكم وتسلّم مقاليد البلاد، فإنه يقوم بإصدار عدّة قرارات، من شأنها تخفيف حالة الاحتقان ورفع سقف الحريات وعمل مصالحة مع قوى المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني، فيحبّه الشعب ويقبله، متوسما فيه الخير".

نظام ضعيف

وحول تفسيره لحالة الاحتقان الموجودة في الشارع المصري، يقول حسن: هذا بسبب الضّعف الشديد الذي أصاب النظام، فبدأ يشعر أنه مرفوض جماهيريا، ومن ثم، فإنه يرفض أن يسمح لأي قوة معارضة بما يمكن أن يظهرها على أنها قوية، وخاصة في هذا التوقيت، معتبرا أن "هذا ما يفسر رفض الحكومة السماح لجماعة الإخوان بعقد إفطارهم السنوي، ثم ممارسة الضغوط الأمنية لمنع أول حفل فطار، أعلنت عنه الكتلة البرلمانية للإخوان".

ويتفق الدكتور سيف الدين عبد الفتاح، أستاذ النظرية السياسية بجامعتي القاهرة والإمارات، مع البرلماني حسن في القول بأن "النظام يُعاني في الفترة الأخيرة من حالة من الضعف الشديد"، ويضيف قائلا: "والمعروف سياسيا، أنه عندما يشعر النظام بضعفه في حال وجود معارضة قوية، فإنه يلجأ للبطش بكل من يقول له: لا". ويرى الدكتور سيف الدين عبد الفتاح أن "النظام يريد أن يعبِّر عن نفسه وأن يثبِت وجوده، لكنه بهذه الطريقة، يقضي على نفسه، فالوضع مؤهَّل للانهيار، لأنه أصبح نظاما ضعيفا، والوضع العام في انحدار، حيث حوَّل النظامُ الشرطةَ إلى أسد يُخوِّف به الشعب".

استعداء القضاء!

وردّا على سؤال: لماذا الآن تحديدا يتِم التصعيد من النظام ضد المعارضة، وفي هذا الوقت بالذات؟ قال د. سيف: "في حقيقة الأمر، فإن هذا الوضع مستمر منذ 3 سنوات، ولكن الجديد الآن هو إصرار النظام على إقحام القضاء طرفا في هذا الصِّراع والخلاف السياسي ومحاولة استخدامه كأداة قانونية للبطش بالمعارضة". ويضيف د. سيف: "على الرغم من أن هناك دوائر قضائية معروفة يمكن للنظام أن يُحيل إليها هذه القضايا، إلا أنه لجأ لهذه الحيلة لإثارة الخلاف بين قِطاعي القضاء والإعلام، ربما لأنهما ظلا متعاونين إبّان أزمة القُضاة مع النظام، حيث ظهر الصحفيون كأكبر داعم للقضاة في مِحنتهم، وهو ما جعل النظام يستشعر خطورة التآلف بينهما مستقبلا".

فالدولة لم تعد حكَما، وهذه مسألة خطيرة ولها آثار سيِّئة ولا تُحمد عُقباها، ولهذا، فقد لجأ النظام إلى تحويل كل الملفات إلى ملفات ذات طبيعة أمنية، وأقرب مثال على ذلك: ملف بَدو سيناء وملف العلاقة بين الأقباط والمسلمين وملف الصحفيين وملف القضاة، مشيرا إلى أن "إصرارها على التعامل مع القضايا كلها من منظور أمني، سيأتي عليها".

أجواء سبتمبر 1981

ومن جهته، أوضح مهدي عاكف، المرشد العام للإخوان المسلمين ، أن المحاكم العسكرية التي أحال إليها النظام 40 من قيادات الجماعة وإحالة 5 رؤساء تحرير خلال أسبوعين للمحاكمة ومعهم عدد من الصحفيين بتُهم مُلفقة وإغلاق مركز حقوقي يهتَم بتقديم المساعدة القانونية للسجناء، لَهُو "أكبرُ دليل على استبداد النظام الحاكم وفساده وخروجه عن المألوف من القِيم والمبادئ".

وقال عاكف: "للأسف، نحن نتعامل في مصر مع نظام بلا منطِق وحكومة بلا عقل وجهاز أمني لا يحكمه لا منطق ولا قانون"، مشيرا إلى أن النظام "لا يرغب في التحاور مع المعارضة، كما أنه لا يقدم سببا واحدا لأي تصرّف يقوم به، ولا يعبأ بالمعارضة".

وأضاف مرشد الإخوان أن "القبضة الأمنية التي تتعرّض لها مصر هذه الأيام، تذكّرنا بأجواء سبتمبر عام 1981، حينما اعتقل النظام السابق (في عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات) رموز وقيادات المجتمع، لإصرارها على رفض اتفاقية كامب ديفيد"، واصفا استبدادَ النظام بأنه "نهج أساسي منذ أن تولى سدة الحكم، حيث تم تقنين الاستبداد وتكريس الفساد".

https://youtu.be/A-fdk_hFLak

https://youtu.be/pxnV9ejX8Gc

https://youtu.be/FsFyb3v4AdA

https://youtu.be/3mvRD6pR1UY

https://youtu.be/NpnLlh72zno

https://youtu.be/JGGWCmc5jmE

https://youtu.be/wbdGv49aZWE

https://youtu.be/VUzauMkXyoM

https://youtu.be/DHJ4hvdOONA

https://youtu.be/VypxIGy-Vuk

https://youtu.be/nrxVI-XA1rY

https://youtu.be/jIECwXSW8UM

https://youtu.be/uYVjfu9avgQ

9. إشاعة صحة مبارك تفتح ملفات عدة[9]

06 سبتمبر 2007

حالة القلق التي اعترت جُموع الناس حول ما قد تحدُث في حال غياب الرئيس أوضحت أن قضية انتقال السلطة في مصر ليست قضية نُخبة.

جاء انتشار الإشاعة حول صحّة الرئيس واستمرارها لمُدة تُناهز الأسبوع وتناقلها بين الناس بكل الوسائل الاتصالية الحديثة، مُثيرا إلى حد كبير.

فبالرغم من قيام الرئيس بجولتين في مكانين عامين في غُضون ثلاثة أيام، إلا أن الأمر ظل على حاله، فيما أوضح أنه، ليس فقط قوة الإشاعة، بل أيضا مدى التشكيك في قدرة القنوات الرسمية في الرد عليها.

بالرغم من أن إشاعات كثيرة تناولت صحة الرئيس مبارك في السنوات القليلة الماضية، إلا أن الإشاعة الأخيرة التي استمرت قُرابة الأسبوع الأخير من شهر أغسطس الماضي، أثارت جدلا سياسيا حادا، شمل ملفات مكرّرة من قبل، كملف التوريث وأخرى تعلّقت بضرورة وأهمية محاسبة المسؤولين عن ترويج هذه الإشاعة التي أصابت الرأي العام بالكَدر والقلق، ناهيك عن مخاوف يردِّدها مثقَّفون وسياسيون ونقابيون بأن تشهَد مصر خريفا ساخِنا، تُغلق فيه صحف، ويُعتقل فيه ناس، وتتراجع فيه خطوات كبيرة للديمقراطية إلى الخلف، ويُعيد مرة أخرى ذكريات شهر سبتمبر 1981، حين اعتُقل العديد من السياسيين البارزين قبل شهر واحد من اغتيال الرئيس السادات.

بين الصحفيين أنفسهم

وقد جاء استدعاء النيابة العامة للصحفي إبراهيم عيسى، رئيس تحرير الدستور المستقلة وتوجيه اتهامين له، أولهما نشر إشاعات كاذبة، وثانيهما ترويج بسوء قصد لإشاعات تكدِّر الرأي العام، ليثير بدوره معركة بين الصحفيين أنفسهم حول حدود الحرية في تناول أخبار الرئيس وما يتعلق تحديدا بصحّته وبمن سيخلفه.

وفي الوقت نفسه الذي تطرح فيه صُحف قومية شِبه حكومية ما تصِفه علاقة خاصة بين صحيفة الدستور وجماعة الإخوان المحظورة، وعبرها يتِم الترويج للجماعة وأهدافها، تَطرح بالمقابل صحف مستقلة وخاصة مخاوفها من أن التّضييق المُحتمل على الدستور، وربما غلقها لاحقا، هو مقدّمة للتضييق

[9] http://www.swissinfo.ch/ara/6092362/إشاعة-صحة-مبارك-تفتح-ملفات-عدة

عليها هي نفسها، ومؤكِّدة . أي الصحف المستقلة . حقّها في تناول حياة الشخصيات العامة ومطالبة بحُريَّة الحُصول على المعلومات، طالما أن الأمر يخُص مصير الوطن ككل.

الانتشار المثير

جاء انتشار الإشاعة حول صحّة الرئيس واستمرارها لمُدة تُناهز الأسبوع وتناقلها بين الناس بكل الوسائل الاتصالية الحديثة، مُثيرا إلى حد كبير. فبالرغم من قيام الرئيس بجولتين في مكانين عامين في غُضون ثلاثة أيام، وتم تصويرهما وبثهما تليفزيونيا وكان يُفترض أن تنهيا الإشاعة تماما، إلا أن الأمر ظل على حاله، فيما أوضح أنه، ليس فقط قوة الإشاعة، بل أيضا مدى التشكيك في قدرة القنوات الرسمية في الرد عليها.

ويُذكر هنا أن الرئيس مبارك اعتاد القيام بإجازة صيفية في شهر أغسطس من كل عام يخلو فيها إلى أحد المواقع بعيدا عن التحركات الرسمية، داخليا وخارجيا. ورغم ذكر هذه الحقيقة كحُجة لغياب الرئيس وعدم ظهوره إعلاميا، فلم تشفع عند الناس، الذين حاولوا التحقّق من صحة الإشاعة أو كذبها دون جدوى.

أما حالة القلق التي اعترت جُموع الناس، أيا كان وضعهم الاجتماعي حول ما قد يحدُث في حال غياب الرئيس، فقد أوضحت بدورها أن قضية انتقال السلطة في مصر ليست قضية نُخبة، بل هي قضية عامّة يشعُر بها الناس العاديون بقُوة، إذ يؤمِنون أن أي انتقال من المعلوم إلى المجهول، سيؤثر حَتما على أوضاعهم وعلى حياتهم.

ومن هنا، أعيدت التساؤلات حول عدم تعيين نائبٍ للرئيس، ففي هذا التعيين، من وجهة نظر البعض، ما يساعد على اكتشاف بوصلة للمستقبل، إذ غالبا ما يُعيّن النائب عند انتقال السلطة لسبب أو لآخر.

قلق من مستجدات غير مرغوبة

والغريب هنا، أن الدستور المصري، بعد التعديلات التي أدخِلت عليه في شهر مارس الماضي، يوضِّح الطريقة التي سيتِم بها انتقال السلطة من خلال وضع السلطات بصورة مؤقّتة بِيد رئيس الوزراء، ثم الدعوة إلى انتخابات رئاسية يتقدّم إليها مرشحون من الأحزاب الرسمية، حيث يُصبح الفائز بإرادة الشعب الحرّة، رئيسا.

ومع ذلك، فإن قلق الرأي العام حول مستجدّاتٍ غيرِ مرغوبة قد تحدث في حال غياب الرئيس، يعني أن المسألة من وِجهة نظر الناس العادية، ليست

مرهونة بالدستور وحده، وإنما مرهونة أيضا بتوازنات بين مؤسسات وقوى معيّنة ليست واضحة بما يكفي ويُثار حولها كثير من الالتباس والغُموض والتأويلات الرَّصينة أحيانا، وذات الهَوى غالبا.

فمِن قائل بتدخل مؤسسات القوة إلى آخر ينفي ذلك إلى ثالِث يؤكِّد بأن الأمر محسُوم لمؤسَّسة دون أخرى، ورابع يُشير إلى تسويات مرجّحة بين رموز النظام. والمؤكّد، أن كل هذه التأويلات والتفسيرات، ليست أكثر من افتراضات نظرية، لا سندا ماديا لها.

التوريث مرّة أخرى

ومما يساعد على هذا القدْر من القلق واللَّغط، ما يثار بشأن قضية توريث السلطة من الرئيس إلى نجله جمال، وهو أمر يعود إلى أكثر من خمس سنوات مضَت، حين بدأ نجم جمال في الصعود السياسي عبر قنوات الحزب الوطني الحاكم، وصولا إلى رئاسة أمانة السياسات.

وبالرغم من نفي الرئيس مبارك نيَّة التوريث لنجله مرات عديدة سابقة، ونفى جمال مبارك نفسه هذا التوجه مرات عديدة، فإن قابلية الناس لتصديق النفي . نتيجة ما تثيره صُحف معارضة وحزبية ومستقلة عن شواهد تحدُث من أجل إنجاز توريث السلطة . تبدو محدودة، إن لم تكن غائبة.

استعدادات حزبية

وهنا، لابد من التذكير بأن ثمّة استعدادات تجري هذه الأيام من أجل عقد المؤتمر السنوي للحزب الوطني الحاكم، والتي شهِدت لأول مرّة انتخابات من القاعدة والمُستويات الوسيطة، ويُفترض أن تنتهي في المؤتمر حال انعقاده في شهر نوفمبر المقبل بانتخاب رئيس الحزب.

وقد افترض البعض أن ترويج الإشاعات بشأن صحة الرئيس، ربما تمهِّد لانتخاب نجلِه رئيسا للحزب بدَلا منه، وهو افتراض لم تتوافر بشأنه دلائل أو قرائن ثابتة بأي حال، اللَّهُم حديث مُرسَل في صحف مستقلة ومعارضة حول منافسات أو صِراعات تحدُث بين حرس قديم وآخر جديد داخل الحزب الحاكم، وهو أمرٌ ينطلِق بدوره من افتراض خاطِئ بأن الأحزاب يجب أن تكون على قلب رجل واحد، ولا تشهد مناورات أو منافسات بين الأجيال المختلفة.

والمفارقة هنا، أن ردّ الحزب الوطني على شائعة مرض الرئيس، من خلال قواعده ومستوياته المختلفة، تتمثَّل في توجُّه عام وغالب بتأييد انتخاب الرئيس مبارك رئيسا للحزب لفترة قادمة، من خلال توقيع عرائض بهذا المعنى، وهو الأمر الأرجح حدوثا.

أمران متناقضان

بيد أن مجرّد طرح احتمال أن استعدادات الحزب الحاكم هي لتثبيت التوريث، جسَّد بدوره أمرَين مُتناقضين يسيران جنبا إلى جنب:

أولهما،

مركزية الإيمان بقضية التوريث لدى قِوى سياسية عديدة في مصر، واعتبارها المحور الذي تدور حوله التطورات السياسية الكبرى في البلاد، سواء ما تعلَّق بالحِزب الحاكم أو ما تعلّق بمؤسسة الرئاسة نفسها.

وثانيهما،

أن مجرّد الحديث عن توريث السُّلطة في ظل نظام جمهوري، يعني فشل هذا النظام أساسا، في الوقت نفسه الذي تتمسَّك فيه هذه القوى المُمانعة بالنظام الجمهوري، كما تتمسَّك به النُّخبة الحاكمة أيضا، وكلاهما يؤكِّدان، أنه لا يُمكن التفريط في هذا النظام، لأن البديل سيتجَاوز مسألة التَّوريث بكثير إلى ما هو أسوأ وأخطر على الجميع، ولذلك، بات الأمر الآن مَعنِيا بحماية النظام الجمهوري، حسب ما يرسمه الدستور.

تهمتان، عقوبتهما الحبس لرئيس تحرير بمصر بعد شائعات عن وفاة مبارك

القاهرة (رويترز) - قالت مصادر قضائية إن نيابة أمن الدولة العليا المصرية وجّهت يوم الأربعاء 5 سبتمبر، تُهمتين عقوبتهما الحبس إلى إبراهيم عيسى، رئيس تحرير صحيفة الدستور المستقلة، بسبب ما نشرته الصحيفة عن شائعات حول وفاة الرئيس حسني مبارك، لكن النيابة أخلت سبيله بدون ضمان بعد تحقيق معه استمرّ أكثر من سبع ساعات. واستدعت نيابة أمن الدولة العليا عيسى للتحقيق معه يوم الاثنين 3 سبتمبر، بعد أن نشرت الصحيفة تقريرا يتساءل كاتبه عن السبب في أن المصريين "لا يصدِّقون أن مبارك حي يُرزق". وكتب عيسى في الصحيفة يوم 30 أغسطس يقول إن مبارك مُصاب بقصور في الدورة الدموية "مما يُقلل من نسبة وكمِية وصول الدم إلى أوعية المخ في لحظات تُسفر عن إغماءات طبيعية تستغرق بين ثوان ودقائق"، وأضاف أن شائعة انتشرت عن رُؤية مبارك في الفترة الأخيرة "وهو يترنّح أو يهتَز ذات مرّة أثناء قيامه بزيارة لمؤسسة رسمية". وبدأت الشائعات عن وفاة مبارك (79 عاما) في الانتشار في يونيو الماضي، لكنها تكثَّفت وتسارعت في الأيام العشرة الماضية وسط تكهُّنات عن صحّته ومُستقبل المنصب الذي يشغِله منذ أكثر من ربع قرن.

وقابل مبارك أمس في مدينة الإسكندرية الساحلية، العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني وتوني بلير، مبعوث اللجنة الرباعية الدولية للسلام في الشرق الأوسط.

وقال مصدر قريب من التحقيق مع عيسى "التّهمة الأولى هي إذاعة شائعات كاذبة، من شأنها تكدير الأمن العام وإلقاء الرُّعب بين الناس وإلحاق الضَّرر بالمصلحة العامة"، وأضاف أن التُّهمة الثانية، هي "النشر بسوء قصد عن أخبار كاذِبة وشائعات كاذِبة، من شأنها تكدير السِّلم العام وإثارة الفزع".

وعقوبة التُّهمة الأولى، هي الحبس والغرامة، ولا يتجاوز الحبس في قانون العقوبات المصري، ثلاث سنوات. وعقوبة التهمة الثانية، هي الحبس لمدّة لا تزيد على عام.

واستدعت نيابة أمن الدولة العليا عيسى للتحقيق معه عبر خِطاب بعثت به إلى نِقابة الصحفيين المصريين، عملا بنصِّ قانوني، يجعل استدعاء الصحفيين للتحقيق في قضايا النشر من خلال النقابة. وعيسى، وهو في الأربعينيات من العمر، دائم الانتقاد لمبارك وأسرته. وتؤيِّد صحيفة الدستور معارضي النظام، مثل جماعة الإخوان المسلمين والقُضاة المطالبين بالاستقلال الكامل عن الحكومة. وقال عيسى لرويترز هذا الأسبوع: "لماذا نجعل من صحّة الرئيس سِرا حربيا؟" وأضاف "هذا يُثبت أن النظام لا يستطيع إدارة الأزمات... لا يريدون أن يُثيروا الأحاديث عن صحّة الرئيس وخلافته".

ولم تُعلق الرئاسة المصرية وغيرها من مؤسسات الدولة لدى بدء انتشار الشائعات، وتجاهلت الحكومة الشائعات أيضا، عندما بدأت صُحف ومحطات تلفزيون مستقلة، التحدّث عنها. وجاء التعليق الرسمي الوحيد بشأن صحة الرئيس على لسان زوجته سوزان، التي نفت تلك الشائعات ليلة السبت 1 سبتمبر، بعدما فشل ظهوره مرّتين على شاشة التلفزيون، في إقناع الجميع بأنه على قيد الحياة وبصحّة جيدة. وقالت قرينة مبارك، "صحة الرئيس زيِّ الفُل (على ما يرام)". وأحيَت الشائعات عن صحّة مبارك، المخاوف من زعزعة الاستقرار في حالة وفاته، خاصة في ظل غياب مرشّح واضح لخِلافته، غير نجله جمال، العضو القيادي في الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم. وكان مبارك أغشِي عليه خلال إلقائه خطابا في مجلس الشعب في شهر نوفمبر عام 2003 وأجريت له جراحة في الظهر في ألمانيا في يونيو عام 2004، غير أنه قال: إنه بصحّة جيدة.

ويقول صحفيون، إن التحقيق مع عيسى هو بداية حملة على الصُّحف المستقلة، التي توجِّه انتقادات شديدة للحكومة ولرئيس الدولة وأسرته. لكن صحفيين مؤيِّدين للحكومة يقولون، إن الصحف المستقلة تُناهض الحُكم وتكثِّف النشر عن ادِّعاءات كاذبة وشائِعات مغرضة. وقال عيسى، بعد إخلاء سبيله، إن التحقيق معه تركّز حول ما كتبه عن إصابة مبارك بقُصور في الدورة الدموية. وكان في انتظاره لدى خروجه من سراي النيابة، عشرات من المؤيِّدين له، الذين هتفوا بحياته، وكان مؤيِّدوه هتفوا قبل بدء التحقيق معه بسقوط مبارك.

(المصدر: وكالة رويترز بتاريخ 5 سبتمبر 2007)

https://youtu.be/37Q1CFwPn-M

https://youtu.be/1aGE79dEqrA

https://youtu.be/bz2V8ERkMGo

10. الصحافة في عهد مبارك: تاريخ من الأزمات.. وعقوبات مشددة.. وسلطات مطلقة[10]

محمد علي[11]

لم تكن العلاقة بين الرئيس المخلوع حسني مبارك والصحافة أحسن حالاً من العلاقة بينه وفئات شعبه المطحون، إذ كانت متوترة معظم فترات عهده، فبدا كارهًا لمهنة البحث عن المتاعب، وغير متابع لها بالشكل المأمول من رئيس دولة بحجم مصر.

فقد تعرضت الصحافة خلال حكم مبارك، لعدد من الأزمات، أبرزها أزمة قانون تشديد عقوبات جرائم النشر، وفرض القيود على الصحف المستقلة، والحزبية، واستمرار سياسة اعتقال الصحفيين، في حين لم يكن هامش الحرية ـ الذي كان متاحًا ـ مِنّةً أو منحةً منه، وإنما وسيلة لتنفيس حالة الغضب المكبوت تجاه فشل سياسات نظامه ـ وقتها ـ في شتي المجالات.

وربما رؤية المخلوع للصحافة توضح طبيعة العلاقة، إذ قال الكاتب محمد حسنين هيكل ، :" مبارك كان يقول على الصحفيين دول عالم "لَبَطْ"، ويدَّعون أنهم يعرفون كل شيء، في حين أنهم «هجاصين» لا يعرفون شيئًا، ووصفهم بقوله "فالحين قوى"، ولابد أن ينكشفوا أمام الناس على حقيقتهم، ولم يحترمهم يومًا، أو يقدِّر قيمة مساعداتهم في الوصول إلى المعلومة الصحيحة، بل إنه كثيرًا ما كان يستمتع بوقوعهم في الأخطاء, بسبب الضبابية ومنع المعلومات عنهم".

وكشف هيكل عن أن واقعة "خليهم ينسلوا"، التي وصف بها مبارك المعارضة في افتتاح مجلس الشعب المزور في العام 2010، لها أخرى شبيهة بها في العام 1981، عندما قال لهيكل واصفًا الصحفيين: "خليهم يغلطوا".

وبعكس سابقيه الزعيمين جمال عبد الناصر، وأنور السادات، لم يكن لمبارك صحفي خاص، بل مجموعة من الكُتَّاب، ورؤساء تحرير الصحف القومية.

وفي عهد المخلوع، تعرضت الصحافة المصرية لأزمة من أعتي الأزمات التي شهدتها على امتداد قرنين من الزمان، فقد فوجئ جموع الصحفيين، والمثقفين، والمهتمين بقضايا الرأي، والفكر بإصدار القانون رقم93 لسنة 1995

---

[10] صحيفة الأهرام 29 نوفمبر 2014

[11] استخدم كاتب هذا المقال بجريدة الأهرام لفظ "المخلوع" لوصف الرئيس الأسبق مبارك، والتزاما منا بالموضوعية والحياد أبقينا على هذا الوصف رغم أنه من الناحية القانونية فالرئيس الأسبق لم يخلع وإنما تخلي عن منصبة، بعكس حالة الرئيس الأسبق محمد مرسى الذي تم "عزله".

الذي وافق عليه مجلس الشعب في جلسة مسائية، ونشر بالجريدة الرسمية صباح اليوم التالي في سابقة، هي الأولي من نوعها في تاريخ الصحافة المصرية، إذ حوي القانون ست مواد، تضمن معظمها تعديلات لبعض مواد قانوني العقوبات، والاجراءات الجنائية، والقانون 76 لسنة 1970 بإنشاء نقابة الصحفيين.

واتسم موقف نقابة الصحفيين بالقوة، والصلابة، والممارسة النقابية والمهنية الحكيمة، باحتواء جميع الصحفيين في بوتقة فكرية واحدة، لمواجهة العقوبات المشددة التي أتي بها القانون 93، وتصدت الصحف، باختلاف توجهاتها القومية، والحزبية، والمستقلة لهذا القانون، الذي صدر في غسق الليل، وحوت صفحاتها العديد من المقالات، التي فندت مواد القانون، وحشدت الرأي العام، وهيأته لمناصرة قضية حرية الصحافة.

فيما وصف رجائي الميرغني ـ المنسق العام للائتلاف الوطني لحرية الإعلام، وكيل أول نقابة الصحفيين في دورة 1999 – 2003، أمين مساعد اللجنة الدائمة للحريات باتحاد الصحفيين العرب في العام 2000، أمين عام المؤتمر العام الرابع للصحفيين في العام 2004 ـ علاقة الرئيس المخلوع حسني مبارك بالصحافة بأنها كانت معقدة، وغير مريحة، ووصلت أحيانًا لمرحلة الصدام، موضحا أن عهده شهد العديد من الأزمات سواء بينه والصحفيين، أو بينه ونقابتهم.

وأضاف الميرغني أن أهم الأزمات التي شهدها عهد مبارك مع الصحافة، كانت أزمة القانون 93 لسنة 1995، حيث تم تمرير القانون في ساعتين خلال جلسة مسائية لمجلس الشعب، الذي ألغيت فيه ضمانة عدم الحبس في قضايا النشر، وغُلِّظَت العقوبات على الصحفيين، وحدث "لَعِبٌ" في توصيف الجرائم، إذ تم استخدام عبارات مطاطة حتى يكون جميع الصحفيين تحت طائلة القانون، لافتًا إلى أن الجماعة الصحفية تصدت على مدار 13 شهراً لهذه الأزمة، وتمكنت من إعادة الأمور إلي نصابها.

وأوضح أن توتر علاقة مبارك بالصحافة في معظم الأحوال لم يكن بفلسفة شخصية منه، وإنما فلسفة أي نظم ديكتاتورية، على اعتبار أن علاقة السلطة بالصحافة منذ ثورة 1952 لم تكن على ما يرام، فقام هيكل في العام 1954 بإغلاق نقابة الصحفيين، وإعادة تأسيسها، ووجه اتهامات بالفساد لبعض الصحفيين، وطالب بتطهيرهم، وجري تأميم للصحافة المستقلة، حتى تتواءم مع النظام الجديد.

ورأى الميرغني أن ما قاله الرئيس عبد الفتاح السيسي، بأنه يحسد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر علي الصحافة في عصره، إنه كان يقصد بذلك تبعية الصحافة للنظام السياسي، مؤكداً أن هذا يناقض حرية الصحافة، ومبدأ عدم وجود أحد فوق مستوي النقد ، معتبرًا أن ما نشهده من تشوهات في الإداء الإعلامي حاليا، نتيجة منطقية للممارسات التي أضعفت الصحافة ، فضلا عن تبعيتها للنظام السياسي وعدم استقلاليتها، وانزلاقها في منحني الاستقطاب ، لأنها لم تتعود علي الاستقلال والحرية، وبالتالي فإن الأزمات العديدة التي شهدتها الصحافة في عهد مبارك نتجت عن العلاقة القهرية المبنية علي القهر، والاستخدام، و الولاء، وتفضيل الصوت، والراي الواحد.

واستذكر الميرغني ما حدث في العام 1996، بعد انتهاء أزمة القانون 93، إذ كان ضمن وفد نقابة الصحفيين الذي التقى الرئيس المخلوع، بقصر الرئاسة، إذ أشاد مبارك في الغرف المغلقة بأداء الصحافة، ودورها، وقال إن الأخطاء التي يقع فيها الصحفيون، لا تقارن بحجم أخطاء أقرانهم في أوروبا وأمريكا، وبعد اللقاء فوجئ أعضاء الوفد بصفوت الشريف أحد أركان النظام، يخرج لهم في مؤتمر صحفي، متنكرًا لكل ما قاله الرئيس، ومتوعدًا ومهددًا الصحفيين، عكس كل حدث داخل الاجتماع.

وأكد سكرتير نقابة الصحفيين الأسبق أن هامش الحرية الذي تنامي في أواخر عهد مبارك ، لم يكن منّةَ أو عطاء منه، وإنما محاولة من النظام لتنفيس البخار المتصاعد للأزمات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي كانت تشهدها البلاد وقتها، وخاصة في ظل صعوبة استمرار الاحتكار المطلق للصحافة من قبل الدولة، في ظل التطور التكنولوجي.

واتفق يحيي قلاش، سكرتير عام نقابة الصحفيين الأسبق، في الرأي مع الميرغني ، في أن عهد مبارك شهد عدة أزمات عصفت بحرية الصحافة، بسبب كره مبارك ، ونظامه للصحافة، وتجلي ذلك في أزمة القانون 93، إذ خرج "ترزيه" القوانين بقانون مغلِّظٍ العقوبات في قضايا النشر، ومشدِّدٍ الغرامة، ومضاعفٍ مدد الحبس ، حتى أطلق عليه الصحفيون العديد من المصطلحات، منها "قانون اغتيال الصحافة"، و"قانون الفساد"، وغيرها من المصطلحات التي تؤكد رفض جموع الصحفيين له، مشيرًا إلى أن الأزمة التي استمرت نحو 14 شهرًا، ظلت فيها الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين في حالة انعقاد دائم ومستمر.

وكشف قلاش عن أنه خلال الأزمة التقى الرئيس المخلوع مرتين، الأولي في بداية الأزمة، والأخرى قرب نهايتها، موضحًا أن موقف النقابة ومجلسها في هذه الأزمة كان تاريخيًا، إذ نجح المجلس في إدارة الأزمة باقتدار نتيجة التفاف الجمعية العمومية حوله.

وأوضح أن الأزمة كانت بداية للانحراف الواضح في مسيرة مبارك، فالحاكم عندما يري الإعلام بات عبئًا عليه، ويجب تقييده، بقمع الحريات ، وتكميم الأفواه، فإنه يضع بذلك بداية مسار جديد من معاداة حرية الصحافة، والخلط بينها و الـ"بيزنس"، والتمهيد للتوريث، ووجود حاشية حول الحاكم تسيطر علي القرار، وتقمع كل مَنْ يعارض توجهها، مضيفًا أن هذا القانون كان مؤشراً مبكراً لثمة مسار آخر في عهد الرئيس المخلوع، الذي بدأ باغتيال الرئيس أنور السادات، إذ وقعت أزمة الصحافة في منتصف فترة حكمه، التي كان قد أمضى منها - وقتها - نحو 15 عاما.

وكشف قلاش عن أنه طلب من هيكل - خلال الأزمة - إلقاء كلمة للجمعية العمومية للصحفيين، فكتبها هيكل ، وطلب منه إلقاءها لجموع الصحفيين ، قال فيها إن سلطة الرئيس مبارك قد شاخت في مواقعها، لافتًا إلى أنها المرة الأولي التي يطلق فيها هذا التعبير علي مبارك، الذي بدا يعاني ملامح الشيخوخة، وينحرف فيها النظام بشكل واضح.

ووصف قلاش الصحافة بأنها كالكشاف للأوضاع، سواء للحاكم أو الشعب، وعندما تبدأ السلطة في عمل شيء، أو أشياء لا تريد أن يراها الإعلام، فلأنها تريد وقتها إعلامًا معصوب العينين ، لا ينقل للناس ما يحدث بصدق ، ووضوح، مؤكدا أنهم نجحوا في نهاية المطاف في إجبار النظام على إلغاء القانون، ولكن ظلت بصمات هذه الأزمة واضحة في طبيعية العلاقة بين مبارك والصحافة.

ورأى قلاش أنه رغم اهتمام مبارك ومتابعته الصحافة يوميا، فإنها لا ترقي لفهم الرئيسين جمال عبدالناصر، وأنور السادات للصحافة، ودورها، رغم أن كلاهما كانت له طريقته في الاهتمام بالصحافة، والإعلام، وتجلى الاختلاف في تعيين رؤساء تحرير ، ومجالس إدارات ظلوا في مواقعهم فترة تمتد لنحو ربع قرن، بل إنه أمَّن وجودهم الأبدي في مواقعهم، وأطلق يدهم في المؤسسات الصحفية طوال فترة حكمه، مرجعًا سماحه لهم بتجاوز القانون، والبقاء في مواقعهم فترات طويلة، لرغبته في أن تكون هذه المؤسسات عينًا للحاكم و ليس عين الشعب، والتطبيل لنظامه الحاكم علي حساب الحقيقة، مما سمح بسريان

الفساد شرايين تلك المؤسسات، حتى وصلت نتائجه لما تعانيه المؤسسات الآن من مديونية وصلت إلى 12 مليار جنيه، قائلا : " لقد فوض الرئيس المخلوع لرؤساء التحرير أن يعيثوا فسادًا في الأرض".

وتابع أنه مقابل ذلك ، حدثت ضغوط دولية لإحداث تغيرات ديمقراطية في مصر ، بداية من العام 2003، فاستجاب مبارك لعقد مؤتمر الصحفيين الرابع في العام 2004 ، ووعد النقيب جلال عارف في ذلك الوقت - خلال اتصال هاتفي - بإلغاء الحبس في قضايا النشر، وظلت الجماعة الصحفية من العام 2004 وحتي 2006 تنتظر أي صدى إيجابي لتحقيق الوعد، من دون جدوى، حتى بدأت قيادات الحزب الوطني المنحل ، ورجال الا"بيزنس" ممارسة الحياة السياسي، مما يعني أن الفساد أصبح ممنهجًا ومعلنًا ومؤسسيًا، وانطلقت عمليات تفريغ الوعد من مضمونه، مشيًرا إلى أنهم قاموا بالدعوة لعقد جمعية عمومية في مارس 2006، وتم وضع قضية الحبس، ولائحة الأجور علي جدول الأعمال، بعدها قررت الجمعية العمومية الاعتصام، وتنظيم مسيرة لمجلس الوزراء لتحريك المياه الراكدة، وتحت هذا الضغط، جرت اتصالات من مجلس الوزراء، ورئيسي مجلسي الشعب والشوري، وجرت اجتماعات ماراثونية أسفرت في النهاية عن إلغاء عدد من المواد السالبة للحريات المتعقلة بالسب والقذف، واستبدل الحبس بالغرامة، لكن ظلت باقي مواد الحبس المقيدة للحريات موجودة.

واستطرد قلاش أنه في مشهد آخر، خلال العام 2006، جرت محاولات سياسية لتمرير مادة تتعلق بالذمة المالية لرجال الأعمال، والسياسيين، ولكن رفضت المادة، فتم تنظيم اعتصام مفتوح، وتحت ضغط هائل، ورغبة من مبارك في إنقاذ سمعته، وتحسين صورته أعطي تعليمات بسحب المادة التي كانت تهدف لتحصين رجال الأعمال من النقد.

وعن رأيه في علاقة مبارك بالصحافة ، قال قلاش إن مبارك كان غير متابع جيد للصحف ، وكارهًا للصحافة الحزبية، والخاصة ، باعتبارها تدعو للإثارة، وتفور أعصابه، لافتا إلى أن مبارك حرص - بعكس عبد الناصر والسادات - على إيجاد مسافة مع الصحافة، وقياداتها، متصورًا - أي مبارك - أن الدرس الذي استوعبه من سابقيه، هو ضرورة عدم وجود علاقة مباشرة بين الحاكم والقيادات الإعلامية، فيما كان السادات يري أن الصحافة شريكة في عملية التحول، وقاد ذلك بنفسه.

وفي ختام كلامه، أوضح قلاش أن مبارك كان يعتبر وسائل الإعلام أدوات ليس أكثر، و يتعامل مع رؤساء التحرير باعتبارهم موظفين في الإدارات العليا، مشيرا إلي أن العلاقة تحولت لعقد غير مكتوب بين رؤساء التحرير والرئيس مفاده أن يظلوا في مواقعكم، ويفعلوا ما يشاؤون، مقابل ان تكون هذه الصحف جرائد الحاكم، تكتب ما يريد أن يقرأه هو لا الشعب ، و لا تعكر صفوه، و لا تحدث أي قلق له ، معتبرًا أن أخطر ما شهده عهد مبارك، أنه "جمَّد" الحالة الصحفية، وأوقف التطور الذي يحدث، ومكَّن مجموعة بعينها من الأفراد في المؤسسات الصحفية ، وسمح بفسادهم أن يستشري، وكأنهم يعملون في عزب خاصة اختلط فيها العام بالخاص.

https://youtu.be/hKMjpRRe2-s

https://youtu.be/Z5sm7t6e_GE

https://youtu.be/eTyghTTzUHQ

11. أربعة وعشرون عاما على حكم مبارك[12]

الخميس 1 سبتمبر 2005

الناشر مجلة أوراق اشتراكية

"مصر تتمتع بكافة أشكال الديمقراطية"، "مصر تعيش عصر الديمقراطية" عبارات يرددها مبارك نفسه ونقرأها في كل الصحف الحكومية، ونسمعها طوال الوقت في تصريحات المسئولين وعلى لسان أعضاء الحزب الحاكم ومؤيديه، وغالبا ما تأتي هذه العبارات، خاصة في الآونة الأخيرة، في خضم الحديث عن انجازات مبارك في المجالات المختلفة ولقطاعات بعينها من المواطنين مثل العمال، والموظفين والشباب وغيرهم.

كلنا نعرف أن هذه العبارات مجافية للحقيقة، بل لا تمت للحقيقة بصلة، ذلك أن أهم ما يميز عهد مبارك وسنوات حكمه الطويلة هو التراجع الشديد لكافة أشكال الديمقراطية، وتدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية بشكل غير مسبوق من تزايد الفقر، وتدهور الظروف المعيشية للغالبية العظمى من السكان تراجع التعليم وارتفاع نسبة الأمية، كما ويشهد عصر مبارك أيضا تضييق في مساحة الحريات لأقصى درجة، وتزايد القمع والاستبداد. ولعل الحرية الوحيدة التي تنمو وتتزايد هي سلطة الرئيس وصلاحياته.

لقراءة التقرير اضغط على الرابط التالي:

أربعة وعشرون عاما على حكم مبارك – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)!

https://youtu.be/fjpNu2_3bMI

[12] http://revsoc.me/politics/24-m-l-hkm-mbrk/

12. مبارك.. ربع قرن من "الطوارئ"[13]

الرئيس مبارك تربع على السلطة في مصر للفترة الخامسة على التوالي

14 أكتوبر 2006

تباينت وجهات نظر عدد من المحللين السياسيين وخبراء في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، حول تقييم فترة حكم الرئيس المصري محمد حسني مبارك، والتي امتدت لربع قرن من الزمان.

فهي تمثل واحدة من أطول فترات الحكم عبر التاريخ المصري الممتد لثمانية آلاف عام، وثاني أطول مدة حكم، بعد محمد على باشا، مؤسس مصر الحديثة.

تباينت وجهات نظر عدد من المحللين السياسيين وخبراء في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، حول تقييم فترة حكم الرئيس المصري محمد حسني مبارك، والتي امتدت لربع قرن من الزمان، لتمثل واحدة من أطول فترات الحكم عبر التاريخ المصري، الممتد لثمانية آلاف عام، وثاني أطول مدة حكم، بعد محمد على باشا، مؤسس مصر الحديثة.

ففيما يرى بعضهم أن "مشكلة الرئيس مبارك تكمُن في طول مدة حكمه (25 سنة)، إضافة إلى طبيعته الشخصية التي لا تميل إلى التغيير" ويرى آخرون أن "سياسة الرئيس مبارك اتّسمت بالاستمرارية وعدم وجود تحولات دراماتيكية، يؤكّد آخرون أن "أهم ما ميّز فترة حكم الرئيس مبارك هو الاستقرار ومحاولة دعم الاقتصاد والتركيز على البنية الأساسية".

ربع قرن من الزمان!!

في البداية، يشير المحلل السياسي الدكتور عمرو الشوبكي، الخبير بمركز الدراسات السياسية بالأهرام، إلى أن مشكلة نظام الرئيس مبارك تكمن في طول مدة حكمه (25 سنة). فبلا شك، فإن أحد المشكلات الأساسية في الموضوع هي بقاؤه في السلطة ربع قرن من الزمان، وهو ما انعكس بالطبع على الملفات الداخلية والخارجية، إذا أضفنا إليه الطبيعة الشخصية للرئيس مبارك، التي لا تميل إلى التغيير وتفضل بقاء الأمور على ما هي عليه.

ويقول الشوبكي في تصريحات خاصة لسويس إنفو: "كما يجب أن نوضح أن الرئيس مبارك لم يمتلك أي خِبرة سياسية قبل وصوله إلى الحكم، بعكس

---

[13] http://www.swissinfo.ch/ara/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83---%D8%B1%D8%A8%D8%B9-%D9%82%D8%B1%D9%86-%D9%85%D9%86--%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A6-/5498672

الرئيسين السابقين له جمال عبد الناصر ومحمد أنور السادات، اللذين امتلكا خبرة وتكوينا سياسياً قبل وصولهما للسلطة".

ويوضح الشوبكي أنه "عندما يتحدث البعض عن إنجازات الرئيس مبارك، فإنهم لا يتحدثون إلا الحديث عن البنية التحتية وتزايد عدد الأنفاق والجسور وتشغيل مترو الأنفاق وتوسيع شبكة الاتصالات والكهرباء والصرف الصحي، إلخ. . .، وهي أشياء – رغم أهميتها – يمكن أن تنجزها شركة كبرى!

ويستطرد قائلاً: "يمكن النظر إلى سياسة الرئيس مبارك في الحكم على أساس أنها تقوم على فكرة (إدارة الوضع القائم)، حيث لا تغيير للواقع ولا تمرد عليه، ولا يوجد حتى حلم لتغييرات كبرى أو طفرات واضحة.

مشروع بلا رؤية

ويضيف الشوبكي: "من ثم، فقد غاب عن مشروع الرئيس أي رؤية حقيقية للإصلاح السياسي أو لبناء حياة حزبية نشطة أو لبناء دولة القانون والمؤسسات، كل ذلك غاب لصالح إدارة الدولة على طريقة المشروعات وفقاً لنظام "إدارة الوضع القائم".

ففي العشرية الأولى من حكمه، كان يتحرّك في إطار مشروع الرئيس السابق أنور السادات، وبالتالي، لم يشعر المصريون بأن هناك أزمة، كما لم يشعروا بأن هناك رئيس جديد يُدير الوضعية القائمة.

وفي العشرية الثانية، بدأوا يستشعرون أزمة غياب الرؤية السياسية للرئيس وصعوبة أن تنجح سياسة (إدارة الوضع القائم).

ومع بداية الألفية الثانية، تعمّقت أزمة غياب الرؤية السياسية، فيما شاهدنا زيادة حالات الفساد والفوضى والانعدام المذهل في إدارة مؤسسات الدولة، وكثرت الحوادث، فبدأ الناس يشعرون بالجمود وأن حالة الاستقرار ما هي إلا حالة من الجمود، وأن هناك خطر حقيقي من انهيار أداء الدولة.

وقد شاهدنا ردود فعل غاضبة من الناس مع كثير من الحوادث التي وقعت في فترة قصيرة وهزت الناس بعنف، مثل: أنفلونزا الطيور، وغرق العبارة وتصادم القطارات وما خلفته من قتلى وجرحى ومفقودين.

ويختتم الدكتور عمرو الشوبكي حديثه بالقول بأن "الفترة الأخيرة شهدت زيادة حالة النقد والاعتراض على أداء الرئيس، وظهرت في المشهد الحركات المعارضة التي كان لها دور ملموس في كسر حالة الجمود الذي كاد يُصيب الحياة السياسية بالشلل التام، غير أنها – للأسف- ظلّت حبيسة إطار النّخب المثقفة، وبعيدة كل البُعد عن الشارع السياسي.

أكثر اتزانا وأكثر رتابة!!

ويرى الخبير السياسي الفلسطيني، الدكتور محمد حمزة، مدير مركز مقدس للدراسات السياسية والاستراتيجية، أن "سياسة الرئيس مبارك على مدى ربع القرن الماضي، اتّسمت بالاستمرارية وعدم وجود تحولات دراماتيكية، بعكس فترتي حكم الرئيسين السابقين له، عبد الناصر والسادات، على الصعيدين الداخلي والخارجي، وهي في مُجملها سياسة أكثر اتِّزانا وأكثر رتابة.

ويقول الدكتور حمزة، المتخصص في العلاقات الدولية في تصريحات خاصة لسويس إنفو: "حاول مبارك طيلة حُكمه أن يبقي على دور مصر الإقليمي، الذي أرى أنه قد تراجع، فلم يعد الدور المصري هو الدور المركزي أو المِحوري، سواء في الشرق الأوسط أو في العالم العربي.

ففي الجانب العربي، ونتيجة لتآكل الدور المصري، ظهرت دول صغيرة مثل قطر وبدأت تلعب دوراً ملموساً في ملفات كانت مغلقة على مصر، وعلى مستوى القضية الفلسطينية، فإن الدور المصري كان ثابتاً نحو تسوية سياسية سلمية في الشرق الأوسط، ولكنه عارض بشكل مفاجئ – وإن لم يكن بشكل علني - التوصل إلى تسوية سلمية!

تآكل الدور المصري!

ويشير حمزة إلى أن مصر عارضت تسوية كامب ديفيد، لأنها لم تكن طرفا أساسياً فيها، وعندما حدث تطور جديد في القضية وانسحبت إسرائيل من غزة، أصبح قطاع غزة عِبئاً أمنياً على مصر.

ومن ثم، فقد حدث تآكل شديد في الدور المصري، ونشهد الآن وساطة قطرية في موضوع الجندي الإسرائيلي، كما أن هناك تدخل سوري وإيراني في المسألتين، الفلسطينية واللبنانية، فلم تعد مصر اللاعب الأساسي أو الوحيد في الملف الفلسطيني الإسرائيلي، كما كان عليه الوضع سابقاً.

ويختتم الدكتور محمد حمزة، رئيس الهيئة الفلسطينية المستقلة لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، حديثه قائلاً: "لقد نجح مبارك طيلة 25 سنة أن يحافظ على "سلام بارد" مع إسرائيل، فيما نجحت إسرائيل في مدّ علاقات قوية مع دول عربية، سواء مغاربية (تونس والمغرب) أو خليجية (قطر)، كما حافظ على علاقة طيبة واستراتيجية مع الولايات المتحدة، بينما لم يستفد من الشراكة الاقتصادية مع أوروبا. فالعلاقات المصرية الأوربية ما تزال محدودة.

الاستقرار.. أهم المزايا

ومن جهته، يعترض المحلّل السياسي، السفير طه الفرنواني، المساعد السابق لوزير الخارجية المصري والمدير الأسبق للشؤون العربية على أولئك الذين لا يرون إلا السّلبيات في فترة حكم الرئيس مبارك، مشيراً إلى أن "أهم ما ميّز فترة حكم الرئيس مبارك هو الاستقرار ومحاولة دعم الاقتصاد والتركيز على البنية الأساسية والارتقاء بمستوى التعليم والخدمة الصحية، فضلا عن حِرصه الشديد على إقامة سلام شامل ودائم في المنطقة".

ويقول الفرنواني، الذي تحمل مسؤولية الملف الفلسطيني بوزارة الخارجية المصرية، ردحاً من الزمن في تصريحات خاصة لسويس إنفو: "لقد تولّى مبارك الحكم وكانت المرحلة النهائية للانسحاب الشامل في أبريل 1982، فأرادت إسرائيل أن تؤجّل هذا الموعد بحجّة عدم تأكدها من استعداد الرئيس الجديد (مبارك) لتنفيذ تعهّدات الرئيس الراحل أنور السادات، لكن مبارك كان حاسماً.

ويضيف السفير الفرنواني أن "الرئيس مبارك تولّى الحكم في ظل موقف عربي شِبه جماعي للقطيعة مع مصر، بدأ باستبعادها من جامعة الدول العربية ثم منظمة المؤتمر الإسلامي، على الرغم من أنها دولة مؤسسة لها، كما كانت هناك محاولات لاستبعادها من منظمة دول عدم الانحياز وكذا منظمة الوحدة الإفريقية.

أعاد مصر للعرب

ويوضِّح الفرنواني أن "الوضع في الملف الخارجي كان سيئاً للغاية، كما كان شائكاً. فالمقاطعة كانت عربية وإسلامية، بل وكانت هناك محاولات جادة لمقاطعة إفريقية، ولولا جهود الرئيس مبارك، والدبلوماسية المصرية، لأبعدوا مصر من منظمة عدم الانحياز ومن منظمة الوحدة الإفريقية.

فقد استطاع مبارك أن يجعل الدول العربية تستشعر أنها قد ارتكبت خطيئة في حق مصر، عندما أقدمت على مقاطعتها شبه الجماعية، لم يشذ عنها سوى: السودان وعمان والصومال، فلم يدّخِر وسعاً في إيجاد وسائل للتفاهم مع الرؤساء العرب لرأب الصّدع ولَمّ الشمل.

أما عن رؤيته لملف السياسة الخارجية، فقد كانت واضحة وذات ملامح ثابتة. فمنذ اللحظة الأولى وهو يضع نصب عينيه ضرورة إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس، وضرورة إقامة سلام شامل ودائم في المنطقة، وقد كانت له مبادرات كثيرة في هذا الشأن.

ويختتم السفير طه الفرنواني حديثه قائلا: "أما على مستوى الملف الداخلي، فقد أبقى الرئيس على الأحزاب السياسية التي سمح لها سلفه السادات، وإن لم يسمح بأحزاب جديدة لأي قوى في المجتمع، وخاصة جماعة الإخوان المسلمين المحظورة قانونا.

باختصار

تعتبر فترة حكم الرئيس المصري محمد حسني مبارك، (1981 - حتى الآن)، واحدة من أطول فترات الحكم عبر التاريخ المصري الممتد لثمانية آلاف عام، وثاني أطول مدة حكم بعد مؤسس مصر الحديثة محمد على باشا (43 عاماً)، متقدمًا على الخديوي عباس الثاني (22 عاماً) والملك فؤاد الأول (19 عاماً). ففي 14 أكتوبر 2006، يكمل الرئيس المصري محمد حسني مبارك ربع قرنٍ من الزمان على كرسي الحكم، ويكون قد قضى عاماً كاملاً من الفترة الخامسة لحكمه للبلاد، مدة كل فترة 6 سنوات، 25 عاماً بالتمام والكمال في حكم مصر، التي لم يعاصر قرابة 50% من سكانها رئيسًا غيره (الأطفال والشباب دون سن الـ 25).

https://youtu.be/IM6GHICB9Ig

موكب مبارك

https://youtu.be/idfbdnZCq3g

13. ترتيب مصر في المؤشرات الدولية

✷ مؤشر التنمية البشرية[14]

جاءت في الترتيب 113 من بين 187 دولة على مؤشر التنمية البشرية وهو مقياس مقارن لمتوسط العمر المتوقع، ومحو الأمية والتعليم ومستويات المعيشة لبلدان العالم. بل هو وسيلة لقياس معيار الرفاه، وخاصة رعاية الأطفال. ويُستخدَم للتمييز بين ما إذا كان بلد متقدم النمو، والنامية أو البلدان المتقدمة من نقص، وكذلك لقياس أثر السياسات الاقتصادية على نوعية الحياة. وقد وضع هذا المؤشر في عام 1990.

وتقع البلدان في أربع فئات واسعة على أساس مؤشر التنمية البشرية: مرتفع جداً ومرتفع ومتوسط ومنخفض في التنمية البشرية. وكان تقدير مصر .644 في العام 2011 . وهو بلا شك يعكس نتائج السنواتالسابقة . أي أقل من واحد صحيح أي أنها كانت ضمن الدول متوسطة التنمية البشرية.

وكانت مصر في المركز السابع بين الدول الأفريقية حيث جاءت سيشل في المركز الأول أفريقيا بمؤشر .773 تلتها ليبيا وموريشيوس وتونس والجزائر والجابون.

وبالنسبة للدول العربية كانت الإمارات العربية المتحدة في قمة الدول العربية بمؤشر تنمية بشرية مرتفعة جدا [.846] وكانت الأردن في قمة الدول العربية ذات التنمية البشرية المتوسطة [.698] تليها مصر [.644]!

أي أن نتاج ثلاثين عاما من حكم مبارك قد أوصلت مصر إلى مركز متأخر جداُ في مجال التنمية البشرية وكانت 112 دولة في العالم تسبق مصر في هذا المؤشر المركب الذي يعبر عن مجمل مستوى حياة المصريين.

✷ مؤشر الحرية[15]

يصدر مؤشر الحرية في العالم عن [بيت الحرية] Freedom Houseوهو كيان أمريكي، ويشمل المؤشر العام مؤشرين، هما الحقوق السياسية والحريات المدنية، ويتدرج من واحد كأعلى درجة، الى ثماني درجات وهي درجة الأدنى.

---

[14] http://www.marefa.org/index.php/%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF%D8%A7%D9%86_%D8%AD%D8%B3%D8%A8_%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A9#.D9.82.D8.A7.D8.A6.D9.85.D8.A9_.D9.83.D8.A7.D9.85.D9.84

[15] https://freedomhouse.org/country/egypt

وكان تقييم وضع مصر في 2010 أن مصر في مجموعة الدول غير الحرة Not Free، أن الصحافة المصرية غير حرة Not Free، والانترنت حرة جزئياPartly Free.

وكانت حالة مصر في تقرير Freedom House لعام 2009[16] أيضا قد صنفت أنها "غير حرة" بمؤشر 6 للحقوق السياسية و مؤشر 5 للحريات المدنية علما بأن كلما انخفضت الدرجة كلما كان ذلك يعني درجة أعلي من الحرية والعكس صحيح.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

البلد	حقوق سياسية	حريات مدنية	الحالة	البلد	حقوق سياسية	حريات مدنية	الحالة
الجزائر	6	5	غير حرة	ليبيا	7	7	غير حرة
البحرين	5	5	حرة جزئيا	المملكة المغربية	5	4	حرة جزئيا
مصر	6	5	غير حرة	عُمان	6	5	غير حرة
إيران	6	6	غير حرة	قطر	6	5	غير حرة
العراق	6	6	غير حرة	السعودية	7	6	غير حرة
إسرائيل*	1	2	حرة	سوريا	7	6	غير حرة
الأردن	5	5	حرة جزئيا	تونس	7	5	غير حرة
الكويت	4	4	حرة جزئيا	الإمارات العربية	6	5	غير حرة
لبنان	5	4	حرة جزئيا	اليمن	5	5	حرة جزئيا

* دليل الأداء السيئ[17]

مصر احتلت المرتبة الـ 85 من بين 133 دولة في عام 2006 ثم المرتبة الـ 71 من بين 149 في 2008 ثم المرتبة 68 من بين 163 دولة في 2010 ثم المرتبة 60 من بين 132 دولة في 2012 ثم المرتبة 50 من بين 178 دولة في 2014

[16] http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85_(%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1)#.D8.A7.D9.84.D8.B4.D8.B1.D9.82_.D8.A7.D9.84.D8.A3.D9.88.D8.B3.D8.B7_.D9.88.D8.B4.D9.85.D8.A7.D9.84_.D8.A3.D9.81.D8.B1.D9.8A.D9.82.D9.8A.D8.A7

[17] http://www.youm7.com/story/2015/12/25/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D9%85%D8%A7-%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D8%AA%D9%84%D9%88%D8%AB%D8%A7/2507995

✹ دليل التنمية البشرية[18]

احتلت مصر الترتيب (101) دولياً من بين 169دولة في مؤشر دليل التنمية البشرية عام 2010. [من بين دول التنمية البشرية المتوسطة بدليل تنمية بشرية بلغ 620.]

✹ مؤشر التنافسية العالمي[19]

كانت مصر في الترتيب (81) دولياً من بين 138دولة في مؤشر التنافسية العالمي عام 2010. وشهد ترتيب مصر [20]في تقرير التنافسية العالمية تراجعاً خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة على التوالي، فجاء ترتيبها 70 من بين 131 دولة في العام 2010/2009، و81 من بين 139 دولة في العام 2011/2010، ثم 142/94 في العام 2012/2011 .

وتطلع التقرير الى تحسن اداء مصر التنافسي خاصة بعد الثورة للقضاء على الأسباب التي تعوق ذلك، ومنها تزايد المحسوبية وافتقار قرارات المسؤولين الحكوميين إلى الشفافية، فضلاً عن ارتفاع التكلفة التي تتحملها منشآت الأعمال، نظراً لزيادة معدل انتشار الجريمة، بالإضافة إلى عدم تطبيق حوكمة الشركات بالدرجة الكافية .

نظرة عامة

يرى التقرير أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ما تزال تتأثر بالاضطرابات السياسية، ما انعكس على القدرة التنافسية لهذه الدول باستثناء الأردن والمغرب، اللتين شرعتا في إجراء إصلاحات جزئية أدت إلى تقدمهما في التصنيف العالمي .

ويبيّن أن تأثر اقتصادات الدول التي عانت اضطرابات سياسية أكثر وشهدت تحولات، على شكل تراجع أو ثبات في مؤشرات التنافسية الوطنية؛ وأهمها البطالة، التي يظل التصدي لها ومواجهتها أولوية رئيسية في الاقتصاد .

ويضيف التقرير أن مواجهة هذه التحديات تتطلب من صانعي القرارات تحقيق الاستقرار في بيئة الاقتصاد الكلي، وأن تبقى هذه الأهداف في سلم الأولوية، وأن ترافقها إصلاحات هيكلية تعزز النمو .

وعالميا، حلت سويسرا في المرتبة الأولى، تبعتها سنغافورة، وثالثا فنلندا، ورابعاً السويد، وخامسا هولندا، فيما حلت ألمانيا في المرتبة الخامسة والولايات

---

[18] http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr10/index.pdf

[19] http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2010-11.pdf

[20] http://www.alidarimagazine.com/article.php?categoryID=34&articleID=1341

المتحدة الأميركية في المرتبة السابعة والمملكة المتحدة ثامنة وهونج كونج تاسعة واليابان عاشرة.

تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2010 [21]

واصلت الحكومة استخدام الصلاحيات التي يتيحها قانون الطوارئ في اعتقال معارضين ومنتقدين سلميين، وكذلك اعتقال أشخاص للاشتباه في ضلوعهم في جرائم أمنية أو أنشطة إرهابية. واحتجز البعض بموجب أوامر اعتقال إداري، بينما صدرت أحكام بالسجن على آخرين إثر محاكمات جائرة أمام محاكم عسكرية. واستمر تفشي التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة في أقسام الشرطة وفي مراكز الاحتجاز والسجون، وفي معظم الحالات كان مرتكبو هذه الانتهاكات ينعمونُ بحصانة تجعلهم بمنأى عن المساءلة والعقاب. وفرضت قيود على حرية التعبير وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات، وكان بعض الصحفيين وأصحاب المدونات على الإنترنت على من بين الذين اعتقلوا أوُحوكموا.

وأخليتً مئات العائلات التي تقيم في "مناطق غير آمنة" قسراُ وتركت بعض العائلات بلا مأوى في القاهرة بينما، وفرتُ لهم عقود إيجارُ تسكين عائلات أخرى دون أن تعد لهم عقود إيجار دائمة. واستمر تعرض المشتبه في أنهم من ذوي الميول الجنسي المثلي للمحاكمة بموجب قانون يعاقب تهمة «الاعتياد على ممارسة الفجور». وقتل ما لا يقل عن 19 شخصاً برصاص حرس الحدود أثناء محاولتهم عبور الحدود إلى إسرائيل، ولم يكن هؤلاء الأشخاص يشكلون أي خطر، على ما يبدو. وصدرت أحكام بالإعدام ضد ما لا يقل عن 269 شخصا على الأقل وأعدم خمسة أشخاص.

خلفية

ظلت مصر خاضعة لحالة الطوارئ، السارية بشكل مستمر منذً في مايو عام 1981 والتيُ جددت مؤخرا 2008. وصرحت الحكومة في إبريل ، أنها انتهت من صياغة من جميع الأبواب في مشروع قانون جديد لمكافحة الإرهاب، فيما عدا باب واحد، وهوا لقانون الذي طال انتظاره، ومن المتوقع أن يمهد السبيل لإلغاء حالة الطوارئ. ومع ذلك، ثارت مخاوف منً احتمال أن يؤدي القانون فعليا إلى الإبقاء على أحكام الطوارئ، التيَّ سهلت ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. ولم يكن مشروعُ القانون قد أًعلن بحلول نهاية العام.

---

[21] https://www.amnesty.org/ar/search/?q=%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1+%D9%85%D8%B5%D8%B1+2010&sort=date&country=38531&p=2

وفي يناير ، اندلعت مظاهرات احتجاجا على الهجوم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة وعلى موقف الحكومة المصرية منه. وأبقت السلطات على إغلاق الحدود مع قطاع غزة معظم فترات العام، بما في ذلك خلال الهجوم الإسرائيلي، وهو الأمر الذي منع فلسطينيين من البحث عن ملاذ لهم في مصر. وسمحت السلطات بمرور المرضى والمصابين والبضائع عبر الحدود.

وفي ديسمبر ، أعلنت السلطات أنها تقوم ببناء جدار فولاذي على طول الحدود مع قطاع غزة لمنع عمليات التهريب. ورفضت السلطات منح تصاريح لأكثر من ألف شخص من 43 دولة كانوا يعتزمون التجمع في القاهرة والتوجه في مسيرة إلى قطاع غزة، وهم يحملون مساعدات إنسانية، بمناسبة مرور سنة على الهجوم العسكري الإسرائيلي، وتعرض كثيرون منهم لاعتداءات على أيدي الشرطة .وفي فبراير ، أسفر انفجار قنبلة في القاهرة عن مصرع سيدة وإصابة 25 شخصاً آخرين، معظم من السياح الأجانب.

وفي مايو، نسبت السلطات مسؤولية الهجوم إلى جماعة ترتبط بتنظيم «القاعدة» وإلى جماعة مسلحة ُتدعى "جيش الإسلام الفلسطيني".

وأُطلق سراح أيمن نور، الذي كان مرشحاً في انتخابات الرئاسة الماضية في فبراير/شباط، وذلك لاعتبارات صحية .وفي نوفمبر، منعته السلطات من السفر إلى الولايات المتحدة .ووقعت اشتباكات متفرقة بين مسلمين ومسيحيين في مارس، ُحرقت خلالها منازل بعض البهائيين في قرية الشورانية في محافظة سوهاج، وذلك بعدما حرضت بعض وسائل الإعلام على الكراهية والعنف ضد البهائيين، حسبما ورد. وُقتل أصيب عدة أشخاص آخرون.

وفي إبريل ، أقر مجلس الشعب (البرلمان) «قانون الصحة النفسية»، وذلك لتوفير ضمانات تكفل حقوق من يعانون من أمراض نفسية .وفي يونيو ، تقرر زيادة عدد مقاعد مجلس الشعب من 454مقعدا إلى518، ُوخصص منها 64 مقعداً للمرأة بهدف تعزيز مشاركة المرأة بصورة أكبر في الحياة العامة كما طرحت مشروعات قوانين من شأنها زيادة القيود على المنظمات غير الحكومية والمعاقبة على إهانة الأديان التوحيدية وأنبيائها بالسجن والغرامة.

وفي نوفمبر ، دعت منظمات غير حكومية إلى أن ُيحال إلى مجلس الشعب للمناقشة مشروع قانون ُطرح في عام 2007، ومن شأنه السماح لضحايا الاغتصاب بإجراء عمليات إجهاض .وأدى الفقر وارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى موجة إضرابات بين عمال القطاعين العام والخاص .

14. تقرير السفارة الأمريكية في مصر عن حقوق الإنسان لعام 2010[22]

يكفل الدستور حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية، على الرغم من أن الحكومة تضع قيوداً على هذه الحقوق في الواقع العملي. والإسلام هو الدين الرسمي للدولة، ومبادئ الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع.

ظل مستوى احترام الحكومة للحرية الدينية سيئاً، دون أي تغير عما كان عليه في العام السابق. ويمارس أعضاء الأقليات الدينية غير المسلمة التي تعترف بها الحكومة رسمياً شعائرهم الدينية دون أي مضايقة؛ ولكن المسيحيين وأتباع الطائفة البهائية، الذين لا تعترف بهم الحكومة، يواجهون تمييزاً فردياً وجماعياً ضدهم، خاصة فيما يتعلق بالوظائف الحكومية والقدرة على تشييد وتجديد وإصلاح وترميم أماكن العبادة. كما أن الحكومة قامت في بعض الأحيان باعتقال واحتجاز ومضايقة مسلمين كالشيعة والأحمديين والقرآنيين، والمتحولين عن الإسلام إلى المسيحية، وغيرهم من أتباع الجماعات الدينية الأخرى الذين اعتبرت الحكومة عقيدتهم و/أو طقوسهم الدينية منحرفة عن المعتقدات الإسلامية السائدة وزعمت أن أنشطتهم تعرض الوئام بين الطوائف الدينية للخطر. وقد واصلت السلطات الحكومية في الكثير من الأحيان رفضها تزويد المتحولين عن دينهم ببطاقات هوية جديدة تشير إلى الدين الذي اختاروا اعتناقه. ولم تقم الحكومة في بعض الحالات بملاحقة مرتكبي حوادث العنف الطائفي ضد المسيحيين الأقباط قضائياً، بما في ذلك في البهجورة وفرشوط ومرسى مطروح. ورغم تصريحات الرئيس مبارك وغيره من كبار المسؤولين الحكوميين الشاجبة للتحريض والعنف الطائفيين، أنكر محافظ المنيا علنا في 24 نوفمبر 2009، وقوع حوادث عنف طائفي في محافظته، وذلك بالرغم من توثيق تلك الحوادث. كما أن الحكومة لم تقم مرة أخرى بإصلاح القوانين، وخاصة القوانين المتعلقة بتشييد وإصلاح الكنائس، وبالممارسات الحكومية التي تميز ضد المسيحيين، خاصة في مجال التوظيف، مما أتاح تعميق ترسخ تأثير هذه القوانين التمييزي وتأثيرها الناجم عن اقتداء المجتمع بها. وواصلت الحكومة رعاية جلسات صلح غير رسمية بعد الهجمات الطائفية، وهو الأمر الذي أدى بصفة عامة إلى منع ملاحقة المتهمين بارتكاب الجرائم ضد الأقباط قضائياً، وحال دون لجوء الأقباط إلى النظام القضائي من أجل الحصول على التعويض، مما ساهم في خلق مناخ يتسم بالإفلات من العقاب شجع على وقوع المزيد من الهجمات. أما من ناحية الخطوات الإيجابية، فقد

[22] https://egypt.usembassy.gov/pa/ar_irf11.html

أصدرت الحكومة بطاقات تحديد شخصية (تعرف ببطاقات الرقم القومي) لبعض البهائيين غير المتزوجين؛ وألقت القبض على أربعة أشخاص متهمين بارتكاب هجوم طائفي ضد الأقباط في نجع حمادي وبدأت في إجراءات محاكمتهم؛ وأصدرت محكمة في قنا حكماً بالسجن مدى الحياة على خمسة مسلمين لقتلهم مسيحيْن .

وقد استمر وجود التمييز الديني والتوتر الطائفي في المجتمع خلال الفترة التي غطاها هذا التقرير، وأفاد بعض الناشطين والمجموعات الدينية بازدياد التوتر الديني. فعلى سبيل المثال، قُتل في 6 يناير 2010، ستة أقباط ومسلم واحد في مدينة نجع حمادي في هجوم على المصلين عقب قداس عيد الميلاد القبطي .

وقد واصل السفير وكبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية وأعضاء الكونجرس إعرابهم لكبار المسؤولين الحكوميين ومباشرة لعامة الشعب عن القلق الأمريكي بخصوص موضوع التمييز الديني. وعلى وجه التخصيص، أعرب المسؤولون في السفارة وغيرهم من المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية للحكومة عن القلق بخصوص استمرار التمييز الذي يتعرض له المسيحيون في مجال تشييد المباني الكنسية وصيانتها، والعنف الطائفي، واستخدام الحكومة لجلسات الصلح غير الرسمية بدلا من الملاحقة الجنائية أمام القضاء، سوء معاملة الدولة للمواطنين المسلمين الذين يؤمنون بمعتقدات تحيد عن المعتقدات الإسلامية الراسخة لدى الأغلبية أو يتحولون عن الإسلام إلى دين آخر.

لقراءة تقرير السفارة الأمريكية كاملاً

اضغط الرابط التالي:

تقرير السفارة الأمريكية بالقاهرة لعام 2010 – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

https://youtu.be/6gj0_J_-ZFM

https://youtu.be/PN5vqkgKSOg

https://youtu.be/izC8wGUPR-s

https://youtu.be/jprlGuci1SA

https://youtu.be/sXo6buOK1iU

15. أزمات شاعت في عهد مبارك[23]

1. أزمة اسطوانات الغاز

في بدايات 2010 عانى المصريون من نقص اسطوانات الغاز التي يستخدمونها لتلبية حاجتهم من الغاز نظرا لعدم وصول الغاز الطبيعي لكافة مناطق الجمهورية، وأدى هذا النقص إلى تضاعف أسعار الاسطوانات لعدة أضعاف، إضافة لصعوبة الحصول عليها، وتطور الأمر لحدوث اشتباكات بالأيدي أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى، وقد وجهت انتقادات لوزارة البترول بعد توقيع اتفاقية تصدير الغاز لإسرائيل بأقل من الأسعار العالمية في حين يعاني المصريون من أزمة في الغاز.

2. أزمة انقطاع التيار الكهربائي

في صيف 2010 شهدت مختلف مناطق ومحافظات مصر انقطاعات مستمرة في التيار الكهربائي، أعلنت بعدها وزارة الكهرباء مسئوليتها عن الحدث بدعوى تخفيف الأحمال، وألقت في الوقت نفسه بالمسئولية المباشرة على وزارة البترول باعتبار الأخيرة قللت كمية الغاز التي تحصل عليها لتشغيل محطات التوليد، إضافة إلى سوء حالة المازوت، ما اضطر وزارة الكهرباء لإجراء عمليات التخفيف، في الوقت نفسه تناقلت وسائل الإعلام أنباء تفيد بأن وزارة البترول تنوي إعادة شراء 1.4 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي الذي صدرته إلى إسرائيل، لتشغيل توربينات محطات توليد الكهرباء، قبل أن ينفي مصدر وزاري مسئول أي نية لدى الحكومة لإعادة الشراء، مؤكدا أنها شائعات عارية عن الصحة.

3. أزمة الخبز المدعوم

في مارس 2008 اندلعت أزمة الخبز في عدد كبير من محافظات مصر، ما استدعى تدخل جهاز الخدمة الوطنية التابع للقوات المسلحة لسد حاجات المواطنين، وشهدت المخابز الشعبية التي تنتج الخبز المدعم ازدحاما كبيرا منذ طلوع الفجر وحتى غروب الشمس، في طوابير تمتد لمسافة عشرات الأمتار وبكثافة تصل إلى 100 مواطن، ما نتج عنه سقوط أعداد كبيرة من كبار السن نتيجة الإعياء، فضلا عن المشاحنات بسبب رفض البعض الوقوف في الطابور، والتي أدت لوقوع قتلى ومصابين أطلقت عليهم بعض وسائل الإعلام "شهداء الخبز".

---

[23] https://ar.wikipedia.org/wiki/

https://youtu.be/85_UtAACpqw

4. أكياس الدم الملوثة

في أبريل 2008 صدر الحكم ببراءة جميع المتهمين في قضية توريد الدم الملوث لوزارة الصحة المصرية من شركة هايديلنا لتوريد المستلزمات الطبية، التي يرأسها هاني سرور نائب مجلس الشعب السابق عن الحزب الوطني، حيث كانت قد وجهت للشركة تهمة الدخول في مناقصة - بغير وجه حق - لتوريد قرب دم لوزارة الصحة المصرية وفازت بالمناقصة، ثم اكتشفت اللجان الخاصة بالوزارة أن القرب الموردة ملوثة ومعيبة وغير مطابقة للمواصفات المحلية والعالمية.

5. انهيار صخرة الدويقة

في سبتمبر 2008 انهارت إحدى صخور المقطم فوق مساكن منطقة الدويقة، نتيجة تسرب مياه الصرف الصحي، وعدم اتخاذ الإجراءات الواجبة لدرء تلك الخطورة، ما أدى إلى وفاة 119 شخصا وإصابة 55 آخرين، وكشف تقرير لجنة الخبراء التي أمرت النيابة بتشكيلها لبيان سبب الانهيار، أنه يرجع للطبيعة الجيولوجية لموضع الحادث، وزيادة الكثافة السكانية العشوائية المقامة أعلى الهضبة وعلى حوافها مباشرة، بالإضافة إلى عدم وجود شبكة صرف مهيأة لتغطية تلك الكثافة السكانية الكبيرة.

https://youtu.be/wN-UCwdVK6Y

6. غرق العبارة السلام 98

في فبراير 2006 غرقت العبارة السلام 98 في البحر الأحمر وهي في طريق العودة من مدينة ضبا السعودية إلى سفاجا المصرية، وهي تحمل على متنها 1312 مسافر بالإضافة إلى طاقمها المؤلف من 104 فرد، كان معظمهم يعملون في السعودية بالإضافة إلى بعض العائدين من أداء مناسك الحج.

وذلك الحادث كان الثالث من نوعه، إذ سبقه عام 1991 غرق العبارة سالم اكسبريس، أمام السواحل المصرية بعد الارتطام بشعاب مرجانية، ولقي فيه 464 مصري حتفهم. وفي 17 أكتوبر 2005 غرقت العبارة "فخر السلام 95"، المملوكة لنفس الشركة صاحبة السلام 98، بالبحر الأحمر بعد اصطدامها بالشاحنة القبرصية "جبل علي"، ولقي شخصان مصرعهما في الحادث بخلاف إصابة 40، معظمهم جراء التدافع لمغادرة العبارة الغارقة.

https://youtu.be/Vl3zL_WcZ34

7. حريق مسرح قص الثقافة ببني سويف

في سبتمبر 2006 اشتعل حريق هائل في مسرح قصر ثقافة بني سويف، أتى على المكان بأكمله وتسبب في وفاة ما يزيد عن أربعين شخص وإصابة 50 آخرين بحروق شديدة تجاوزت نسبتها الـ 60%، نتيجة الإهمال الشديد في تأمين عرض مسرحي "من منا حديقة حيوان" لفرقة من محافظة الفيوم، ضم فنانين ونقاد وخبراء سينما وصحفيين متخصصين، بوسائل إطفاء الحرائق. بدأت الكارثة إثر سقوط شمعة مشتعلة كانت مستخدمة بالعرض المسرحي سابق الذكر، لتمتد النيران في السجاد والستائر والديكور المكون من الخيش والورق، وساعد في سرعة انتشار النيران استخدام مواد سريعة الاشتعال في تجهيزات المسرح.

8. القمح المسرطن

في صيف 2005 تفجرت قضية القمح المسرطن، المتهم فيها 6 من مسؤولي شركة مطاحن شرق الدلتا، باختلاس 422 طن مملوكة لجهة عملهم، وإلحاق

أضرار جسيمة بالأقماح الموردة من المزارعين، وإساءة تخزينها، ما ترتب عليه إصابة 1786 طن قمح بالسرطان، ليتقرر إعدامها منعاً لتسريبها ووصولها للمواطنين. وكانت السرقة والإهمال قد تسببتا في إصابة الكمية المذكورة بالسرطان، وإعدامها في أفران شركة الأسمنت، بعد أن تسببت المصادفة وحدها في كشف القضية، حيث اختلس أمين الشونة كميات من القمح المحلي ذي السعر المرتفع، وحاول إخفاء جريمته فوضع بدلاً منه قمحاً مستورداً ذا سعر منخفض، وحصل مع آخرين على فارق السعر لأنفسهم، وعندما اكتشفت الرقابة التموينية الواقعة، وانتدبت نيابة الأموال العامة لجنة للكشف عن القمح، كانت المفاجأة. القمح به مواد مسرطنة وغريبة ورصاص وفطريات وبذور حشائش سامة. اللجنة التي كُلفت بالتحقيق كشفت مفاجآت خطيرة، بعد أن أقر الشهود بأن المحصول الاستراتيجي الذي تعاني مصر من النقص الحاد في إنتاجه وتلجأ لاستيراده، يتم تخزينه بطريقة غير آدمية لا تتماشى مع أبسط قواعد السلامة الصحية.

9. اتفاقية الكويز

في ديسمبر 2004 وقعت مصر مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية الكويز التجارية، بهدف خلق مناطق صناعية مؤهلة في منطقة الشرق الأوسط، تحصل السلع المنتجة فيها على إعفاء كامل من الجمارك في الأسواق الأمريكية، وهو ما اعتبره محللون سياسيون انتكاسة جديدة للدور المصري في القضية الفلسطينية، إذ سيمنع التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين إي تدخل جاد مصري في الشأن الفلسطيني الذي يعاني الأمرين من دولة الكيان المحتل، كما أن الاتفاقية ستفتح الباب على مصراعيه أمام إسرائيل لاختراق السوق والاقتصاد المصري، ما يمثل علامة استفهام كبيرة أمام دعوات المقاطعة للمنتجات الصهيونية، ويهدد الأمن العربي الذي سيصبح ممهدا أمام السلع الإسرائيلية القادمة من قلب مصر.

10. تصدير الغاز الطبيعي إلى إسرائيل

في 2005 وقعت الحكومة المصرية اتفاقية تقضي بتصدير 1.7 مليار متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي إلى إسرائيل ولمدة 20 عاما، بثمن يتراوح بين 70 سنتا و1.5 دولار للمليون وحدة حرارية بينما يصل سعر التكلفة 2.65 دولار، كما حصلت شركة الغاز الإسرائيلية على إعفاء ضريبي من الحكومة المصرية لمدة 3 سنوات من عام 2005 إلى عام 2008، ما أثار حملة احتجاجات كبيرة دفعت عددا من نواب مجلس الشعب لتقديم طلبات إحاطة لاستجواب وزير البترول

سامح فهمي حول جدوى الاتفاقية ومدى استفادة مصر منها، وصدر حكم محكمة القضاء الإداري بوقف قرار تصدير الغاز، إلا أن الحكومة المصرية قدمت طعنًا لإلغاء الحكم أمام الإدارية العليا التي قضت بإلغاء حكم المحكمة الإدارية.

11. حوادث القطارات

في فبراير 2002 احترق قطار الصعيد المتجه من القاهرة إلى أسوان بعد اندلاع النيران في إحدى عرباته عقب مغادرته مدينة العياط، لتمتد النيران بسرعة رهيبة إلى العربات المكدسة بالمسافرين المتجهين لقراهم لقضاء عطلة عيد الأضحى، وأسفر الحادث عن مصرع أكثر من 350 مسافر، فيما صنف كأسوأ كوارث السكك الحديدة في تاريخ مصر، والتي تشمل ايضا:

1. في نوفمبر 1999 حدث اصطدام قطار بين القاهرة والإسكندرية بشاحنة وخروجه عن القضبان ما أسفر عن مقتل 10 وإصابة 7 آخرين.
2. في أبريل 1999 لقي 10 أشخاص على الأقل مصرعهم وأصيب 50 شمالي مصر بعد اصطدام قطارين.
3. في أكتوبر 1998 لقي 50 شخص مصرعهم وأصيب أكثر من 80 في حادثة خروج قطار عن القضبان بالقرب من الإسكندرية، حيث أخفق القطار في التوقف عند مصدات نهاية الخط الحديدي واخترق المحطة إلى سوق مزدحمة!
4. في فبراير 1997 لقي 11 شخص مصرعهم على الأقل بعد اصطدام قطارين شمالي أسوان بسبب خطأ بشري وخلل في أجهزة الإشارات.
5. في ديسمبر 1995 اصطدم قطار بمؤخرة آخر وسط ضباب كثيف ما أدى لمصرع 75 مسافر.
6. في ديسمبر 1993 لقي 12 شخص مصرعهم وأصيب 60 آخرين في تصادم قطارين على بعد 90 كيلومترا شمالي القاهرة.

https://youtu.be/LRY3aOvZaVU

12. رشوة المرسيدس

أعلنت محكمة أمريكية في أواخر 2008 ان شركة ديملر بنز لإنتاج السيارات اعترفت بدفع رشاوي لموظفين في الحكومة المصرية، ضمن دول أخرى من أجل تسهيل أعمال وشراء سيارات ومحركات وفتح فرص للتجارة خلال الفترة من 1998 إلى 2004. وبلغت عمليات الرشى عشرات الملايين من خلال إيداعها في حسابات بنكية عن طريق شركة أخرى. وان بعض هذه الرشاوى شملت سيارات فارهة منها سيارة مرسيدس من فئة s تتجاوز قيمتها قبل الجمارك 300 ألف دولار.

وكشفت التحقيقات التي بدأت في القضية عن تلقى مسئول مصري رفيع (اتضح أنه عبد الحميد محمود مصطفي وصفي رئيس مجلس إدارة إحدى الشركات التابعة للهيئة العربية للتصنيع سابقا، وزوجته زينات يحيى محمد إبراهيم، ومدني بريقع توفيق ضيف الله رئيس مجلس إدارة ذات الشركة اللاحق) رشاوي على دفعتين بمناسبة توريد سيارات لهيئة حكومية وأن هذه الرشوة ضمنت توريد منتجات شركة دايملر من السيارات والموتورات وشاسيهات وهياكل سيارات فضلا عن العربات المصفحة. كما أكدت اللائحة أن المتهمين حصلوا على هذه الرشاوى بالدولار والمارك الألماني، وتم إيداعها في حساب في أحد البنوك الأوروبية أطلقت عليها اسم (TPA).

وأوضحت التحقيقات أن الشركة دفعت للمتهمين مليون و120ألف مارك ألماني ثم بعد إتمام الصفقة 320 ألف دولار مقابل تسهيل النواحي الإجرائية المتعلقة بإتمام موافقة المصنع الحكومي على شراء منتجات الشركة، حيث تم الحصول على موافقات صورية من لجان التسعير واللجان الفنية وإنهاء الإجراءات، وبيع السيارات وقطع الغيار للحكومة المصرية بأعلى من سعرها لتغطية تكاليف الرشاوى.

شهادة اللواء شفيق البنا

https://youtu.be/Vbp5b6CCJ08

16. "المصري اليوم" تفتح ملف ديون مصر: كيف وصلنا إلى "التريليون"؟[24]

الجمعة 11-11-2011

واحد تريليون و172 مليار جنيه، هكذا ترك «مبارك مصر مدينة (داخليا وخارجياً) بأكثر من تريليون جنيه، منها أكثر من 960 مليار جنيه ديوناً داخلية، تساوى 91% من الناتج المحلى الإجمالي للدولة، والباقي ديون خارجية. تسلم مبارك الحكم في 1981، بعد اغتيال السادات، ليضاعف ديون مصر عدة مرات خلال 30 عاماً حكم فيها البلاد.. تضاعفت الديون رغم إسقاط الولايات المتحدة جزءاً كبيراً من المديونية، بعد موافقة مصر على المشاركة في حرب تحرير الكويت 1991، وإعادة هيكلة ديون مصر الخارجية على يد نادى باريس ورغم ذلك كله، كانت سياسة مبارك هي المزيد من الاقتراض داخليا وخارجيا، وحين رحل عن السلطة في 11 فبراير 2011، ترك الرقم الصعب أمام ثورة بلا قائد، ترفع شعار «عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية».

في هذا الملف ترصد «المصري اليوم»، رحلة "مص المدينة"، وكيف حققت القاهرة فائضا في العملة الصعبة خلال أواخر العهد الملكي، إلى أن بدأت الاقتراض من الخارج والداخل مرة تلو أخرى، حتى جاءت ثورة 25 يناير، لتزيد الديون بنسبة لم تتجاوز 3.6٪ فقط، رغم كل الحديث عن «خسائر الثورة» و«الثمن الاقتصادي» للحرية. في هذا الملف، نرصد هماً جديداً لـ«مصر الثورة»، حيث الدولة مضطرة لدفع فواتير الرئيس المخلوع، وتحمل تكاليف 30 عاماً، كانت فيها الدولة تقترض، والمواطن يدفع الفواتير.

لقراءة التقرير كاملاً اضغط الرابط التالي:

رحلة المليار دولار – حجم ديون مصر الخارجية في نهاية عصر مبارك – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

https://youtu.be/I_rnfoDvJ34

[24] http://www.almasryalyoum.com/news/details/124995

المبحث الثاني

حركات ومنظمات معارضة لمبارك

1. الحركة المصرية من أجل التغيير[25]

الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) هي تجمع فضفاض من مختلف القوى السياسية المصرية هدفت منذ تدشينها إلى تأسيس شرعية جديدة في مصر، بعد تنحية نظام حسني مبارك عن السلطة. منذ بدايتها ركزت الحركة على رفضها للتجديد للرئيس حسني مبارك لفترة رئاسة خامسة، ورفضها ما رأته مناورات سياسية وتشريعية وإعلامية هدفها التمهيد لتولي ابنه جمال مبارك الرئاسة من بعده، فرفعت شعاري لا للتمديد لا للتوريث.

منسقي الحركة

1. جورج اسحـــــــــاق
2. عبد الوهاب المسيري
3. عبد الجليل مصطفـى
4. عبد الحليم قنديـــــل
5. مجدي أحمد حســين
6. محمد الأشقـــــــــر
7. عبد الرحمن الجوهري

جذور الحركة

بعد التغيير الوزاري المصري في يوليو2004 ، صاغ ثلاثمائة من المثقفين المصريين والشخصيات العامة التي تمثل الطيف السياسي المصري بأكمله وثيقة تأسيسية تطالب بتغيير سياسي حقيقي في مصر، وبإنهاء الظلم الاقتصادي والفساد في السياسة الخارجية. واختار الموقعون تحويل مشروعهم لمشروع حركي، وتوافقوا على أن يكون رفضهم للرئيس المصري آنذاك حسني مبارك هو أساس حركتهم، ومن هنا جاء اسم الحركة "كفاية".

اعتمدت حركة كفاية أسلوب التظاهر في أغلب محطاتها المعارضة للنظام المصري. وقد رد النظام على تنامي الحركة - وصلت ل 22 محافظة من أصل 26 محافظة في مصر ككل - بحملات أمنية وصفتها منظمات حقوقية محلية وإقليمية وعالمية بأنها حملات وحشية.

حازت الحركة على دعم إعلامي مكثف من الصحف المعارضة، خاصة وأن ضغوط كفاية قد ساهمت في رفع سقف التعبير النقدي في المجال العام المصري. فقد تناول العديد من الصحفيين وبصورة شبه يومية شخصيات كان من المحظور تماما قبل بزوغ حركة كفاية الإشارة إليها مثل أسرة الرئيس

---

[25] https://ar.wikipedia.org/wiki/الحركة_المصرية_من_أجل_التغيير#.

المصري وخاصة زوجته وولده جمال المرشح لخلافة مبارك على عرش مصر كما تقول الحركة.

وقد أدى انتشار كفاية "الحركة المصرية من أجل التغيير" لظهور حركات نوعية وفئوية خاصة مثل "شباب من أجل التغيير"،" عمال من أجل التغيير"، صحفيون من أجل التغيير،" طلاب من أجل التغيير." كما انتشرت المطالب المهنية والحرياتيه في ربوع مصر، فخرج من عباءة الحركة عدد من الكوادر والأفكار التي استفادت منها حركات سياسية في نشاطات موازية.

قيادات الحركة

لكون الحركة غير هادفة للوصول إلى السلطة فإنها استطاعت أن تجتذب الكثير من المثقفين المعتدلين والذين لا يسعون للحكم وهذا هو ما زاد من شعبيتها. ومن أبرز قيادات الحركة:

1. عبد الوهاب المسيري
2. جورج اسحـــــــاق
3. مجدي قرقـــــــــر
4. أمين إسكنـــــــدر
5. أبو العلا ماضـــــــي
6. ضياء الصـــــــاوي
7. أحمد بهاء شعبـــان
8. كمال خليـــــــل
9. حمدين صباحـــــي
10. يحيى القـــــــزاز

مظاهرات كفاية

1. 12 ديسمبر2004 أمام دار القضاء العالي بالقاهرة
2. 4 فبراير2005 في معرض القاهرة للكتـــــاب
3. 21 مارس2005 في ميدان التحرير بالقاهـــــرة

لثاني أربعاء على التوالي، احتشد ما يقارب ثلاثة آلاف شخص من الساعة الثامنة وحتى العاشرة مساء عند ضريح سعد زغلول بالقاهرة حاملين الشموع احتجاجا على اعتداء أتباع الحزب الوطني الديمقراطي على متظاهرين، تحت نظر قوات الأمن المصرية.

مندرة كفاية

ولحركة كفاية منتدى على شبكة النت يدعى مندرة كفاية وهو تابع للموقع الرسمي للحركة.

المزيد عن حركة "كفاية"

منذ بدايتها ركزت الحركة على رفضها للتجديد للرئيس حسني مبارك لفترة رئاسة خامسة ورفضها التمهيد لتولي ابنه جمال مبارك الرئاسة من بعده، فرفعت شعاري لا للتمديد لا للتوريث. تتركز الانتقادات الموجهة إلى الحركة من أنها لا تطرح بديلا عن النظام الحالي والأشخاص الحاليين متقلدي السلطة وليس لديها برنامج للإصلاح وإدارة الدولة أو تأسيس نظام جديد وتكتفي بالمطالبة بإزاحتهم مما حدا البعض إلى اعتبار رموزها من فوضويين.

https://youtu.be/soPZcCZIE9Y

https://youtu.be/LDKmfq74OCY

https://youtu.be/QkxcB5wvn5w

2. الجمعية الوطنية للتغيير[26]

تم تأسيس الجمعية الوطنية للتغيير في فبراير 2010 بواسطة دكتور محمد البرادعي للدعوة إلى الديموقراطية، والعدالة الاجتماعية ،وانتخابات حرة ونزيهة.

الجمعية الوطنية للتغيير هي تجمع من مختلف المصريين بجميع انتماءاتهم السياسية والمذهبية رجالاً ونساءً بمن في ذلك ممثلين عن المجتمع المدني والشباب تهدف إلى التغيير في مصر، ومن أجل هذا كان هناك اتفاق عام على ضرورة توحد جميع الأصوات الداعية للتغيير في إطار جمعية وطنية طلب من محمد البرادعي أن يكون في مقدمتها ومن خلفها، وبحيث تكون إطارًا عامًا ينطوي تحته جميع الأصوات المطالبة بالتغيير، وهذا التنوع هو ما أثمر عن حوالي المليون توقيع علي بيان معاً سنغيّر، في أقل من سبعة أشهر من تاريخ إصداره في الثاني من مارس لعام 2010، وهو الهدف الذي شكّك في إمكانية تحقيقه الموالون للنظام الحالي، وهذا من خلال موقع الجمعية، و الموقع الذي أطلقته جماعة الإخوان المسلمون، وحملة طرق الأبواب التي يقوم بها شباب الجمعية والحركات المشاركة بها.

أهداف الجمعية

الأهداف الرئيسية للجمعية هو العمل على التوصل إلى نظام سياسي يقوم على الديمقراطية الحقيقية والعدالة الاجتماعية. والخطوة الأولى على هذا الطريق هي كفالة الضمانات الأساسية لانتخابات حرة ونزيهة تشمل جميع المصريين، بحيث تكون هناك فرصة متكافئة للجميع، سواء الانتخابات التشريعية أو الانتخابات الرئاسية، وهي ضمانات وإجراءات تطالب بها فئات عريضة من المجتمع المصري منذ سنوات عديدة وفي مقدمتها:

1. إنهاء حالة الطوارئ.[1]
2. تمكين القضاء المصري من الرقابة الكاملة على العملية الانتخابية برمتها.[1]
3. إشراف من قبل منظمات المجتمع المدني المحلي والدولي على العملية الانتخابية.[1]

[26] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1

4. توفير فرص متكافئة في وسائل الإعلام لجميع المرشحين وخاصة في الانتخابات الرئاسية.[1]
5. تمكين المصريين في الخارج من ممارسة حقهم في التصويت بالسفارات والقنصليات المصرية.[1]
6. كفالة حق الترشح في الانتخابات الرئاسية دون قيود تعسفية اتساقاً مع التزامات مصر طبقاً للاتفاقية الدولية للحقوق السياسية والمدنية، وقصر حق الترشح للرئاسة على فترتين.[1]
7. الانتخابات عن طريق الرقم القومي.[1]

مطالب الجمعية

1. تعديل المادة 76 من الدستور المصري.[2]
2. تعديل المادة 77 من الدستور المصري التي تنص "مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء، ويجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدد أخرى."[2]
3. تعديل المادة 88 من الدستور المصري التي تنص "يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب، ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء، ويجري الاقتراع في يوم واحد. وتتولي لجنة عليا تتمتع بالاستقلال والحيدة الإشراف على الانتخابات على النحو الذي ينظمه القانون ويبين القانون اختصاصات اللجنة وطريقة تشكيلها وضمانات أعضائها على أن يكون من بين أعضائها أعضاء من هيئات قضائية حاليين وسابقين. وتشكل اللجنة اللجان العامة التي تشرف على الانتخابات على مستوى الدوائر الانتخابية واللجان التي تباشر إجراءات الاقتراع ولجان الفرز على أن تشكل اللجان العامة من أعضاء من هيئات قضائية، وأن يتم الفرز تحت إشراف اللجان العامة، وكله وفقا للقواعد والإجراءات التي يحددها القانون."[3]

[المطالب السبعة للبرادعي]

1. إنهاء حالة الطوارئ.[1]
2. تمكين القضاء المصري من الرقابة الكاملة على العملية الانتخابية برمتها.[1]
3. إشراف من قبل منظمات المجتمع المدني المحلي والدولي على العملية الانتخابية.[1]
4. توفير فرص متكافئة في وسائل الإعلام لجميع المرشحين وخاصة في الانتخابات الرئاسية.[1]

5. تمكين المصريين في الخارج من ممارسة حقهم في التصويت بالسفارات والقنصليات المصرية.[1]
6. كفالة حق الترشح في الانتخابات الرئاسية دون قيود تعسفية اتساقاً مع التزامات مصر طبقاً للاتفاقية الدولية للحقوق السياسية والمدنية، وقصر حق الترشح للرئاسة على فترتين.[1]
7. الانتخابات عن طريق الرقم القومي[1]

من نشاطات الجمعية

- تم تدشين فرع الجمعية الوطنية للتغيير في الشرقية بتاريخ الجمعة 30/4/2010 في حضور جورج إسحاق القيادي في كفاية ومسئول لجنة الأقاليم بالجمعية. تضم الجمعية مزيج من الأطياف السياسية ما بين حملة البرادعي رئيسًا ومستقلين وأحزاب وإخوان مسلمين.
- وبمشاركه من فروع الجمعية تحت التأسيس في محافظات الدقهلية والبحيرة والإسكندرية وبمشاركة فعالة من شباب الجمعية بالشرقية وعلى رأسهم مؤسسة الجمعية بالشرقية والمنسق العام لها المهندسة رحاب السمنودي والمحاسب السيد الديداموني أبو العينين نائب رئيس حزب الامة بمصر والمهندس عزالدين الهوارى.

في خارج مصر

بدأ مجموعه من شباب الجمعية الوطنية للتغيير في الكويت وهم الناشطون وليد نصر ومحمد فراج وتامر فراج ومحمد غانم وطارق ثروت ومصطفي كامل في بذل مجهودا في تجميع وتنظيم المصريين في الكويت لدعم المطالب السبعة للجمعية الوطنية للتغيير وكانوا قد جهزوا شكلا محترما ومنظما أخاف الأمن المصري فطلب من الأمن الكويتي إجهاض إعلان ذلك التنظيم فقد يكون مثالا يحتذى به في دول كثيرة مما يحرج النظام ويفقده شرعيته أمام العالم... وقد قبض عليهم من منازلهم ومكاتبهم قبل موعد الاجتماع التدشيني المعلن عنه بيوم كامل وادعى الأمن الكويتي انهم قبضوا عليهم في مظاهره. وقد قبض على بعض الشباب الذين ظهروا معهم في أحد الصور في اجتماع سابق من بيوتهم كما قبض على البعض ممن ذهبوا ليلبوا نداء الدعوة للاجتماع التأسيسي و قد رحلت الكويت مع طارق ثروت ومحمد فراج و تامر فراج ومحمد غانم ووليد نصر ومسعد أبو ليله 27 وافداً مصرياً شاركوا في نشاط داعم للجمعية الوطنية للتغيير ومطالب التغيير التي قدمها الدكتور محمد البرادعي في أحد ضواحي العاصمة الكويتية. وكانت السلطات الكويتية

اعتقلت أكثر من عشرين مصرياً لبوا نداء عبر الإنترنت لعقد تجمع مناصر للجمعية الوطنية للتغيير ومطالب البرادعي الجمعة. فيما اعتقل آخرون في منازلهم خلال حملة لقوات الامن الكويتية. وقد أكد جورج إسحاق أحد المتحدثين باسم الجمعية الوطنية للتغيير أن 34 مصرياً اعتقلوا في الكويت يومي الخميس والجمعة كانوا يعتزمون تدشين فرع للجمعية الوطنية للتغيير بالكويت وإطلاق حملة توقيعات بين المصريين المقيمين هناك على التفويض الخاص بتوكيل البرادعي للمطالبة بتعديل الدستور.[4]

الحركات والأحزاب بالجمعية

تتكون الجمعية من تيارات فكرية متعددة ومختلفة، من أقصي اليمين إلي أقصي اليسار، وهو ما يجعلها الهيكل المعارض الأشمل

1. حزب الغـــــــــــــد
2. حزب الجبهة الديمقراطيــة
3. الإخوان المسلمـــــــــون
4. حزب الوسط المصـــــري
5. حزب الكرامـــــــــــة
6. الاشتراكيون الثوريـــــون
7. حزب العمل المصـــــري
8. مصريات مع التغيـــــير
9. حركة شباب 6 أبريـــــل
10. الحزب الشيوعي المصري
11. الحملة الشعبية لدعم البرادعي ومطالب التغيير

شخصيات

1. محمد البرادعي (مؤسس الجمعية)
2. عبد الجليل مصطفي، المنسق العام الحالي للجمعية ورئيس نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة السابق، والناشط السياسي المعروف، وهو أيضاً من مؤسسي حركة كفاية)والمنسق العام السابق لها، كما أنه من قيادات حركة 9 مارس لاستقلال الجامعة
3. حمدي قنديل (المتحدث الرسمي)
4. حسن نافعة (المنسق العام السابق للجمعية وأستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة)
5. د. محمد أبو الغار، وهو أيضاً الأب الروحي لحركة 9 مارس

6. عبد الرحمن يوسف القرضاوي (شاعر مصري ومقرر حملة البرادعي[8]
7. المستشار محمود الخضيري والذي شغل منصب نائب رئيس محكمة النقض ورئيس نادي قضاة الإسكندرية
8. حمدين صباحي (وكيل مؤسسي حزب الكرامة السابق ورئيس تحرير صحيفة الحزب والتي تحمل نفس الاسم)
9. أيمن نور (معارض ليبرالي مصري ومرشح سابق لانتخابات الرئاسة في مصر ورئيس حزب الغد(
10. شادي طه (معارض وعضو الهيئة العليا حزب الغد(
11. جميلة إسماعيل (إعلامية وسياسية مصرية)
12. جورج إسحاق (قيادي في حركة كفاية ومنسقها السابق)
13. يحيى الجمل (وزير مصري سابق وفقيه دستوري وقانوني)
14. أسامة الغزالي حرب (رئيس حزب الجبهة الديمقراطية الليبرالي المصري)
15. محمد سعد الكتاتني (رئيس الكتلة البرلمانية لنواب الإخوان المسلمين)
16. محمد رؤوف غنيم (مؤسس التحرك الايجابي والمنسق العام للكتلة المصرية)
17. وليد صادق (أستاذ الاقتصاد بالجامعة الكندية وممثل الشباب بالأمم المتحدة والناشط السياسي عضو مجلس إدارة نادي الشباب المصري)
18. خالد يوسـف (مخرج مصري) [9]
19. خالد أبو النجا (ممثل مصري) [9]
20. علي بدرخـان (مخرج مصري) [9]
21. بسمة أحمـد (ممثلة مصرية) [9]
22. نجلاء فتحـي (ممثلة مصرية) [9]
23. يسري نصر الله (مخرج مصري) [9]
24. علاء الأسـواني (أديب مصري)
25. نجيب ساويرس (أحد أكبر رجال الأعمال المصريين) [10]

جورج اسحق منسق كفاية

https://youtu.be/vhV4bbTTjsQ

https://youtu.be/0cx8i3_05U0

https://youtu.be/YvW22YF_4hs

https://youtu.be/0QiKoM93Y4E

3. محمد البرادعي[27]

من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

- الرئيس حزب الدستور تولى المنصب سبتمبر 2012
- أصبح الرئيس الشرفي لحزب الدستور في فبراير 2014
- نائب رئيس الجمهورية للعلاقات الخارجية السابق منذ 9 يوليو حتى 14 أغسطس 2013
- وكان نائبا للرئيس المؤقت المستشار عدلي منصور
- المنسق العام لجبهة الإنقاذ من 24 نوفمبر 2012
- مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ 1 ديسمبر 1997 حتى 30 نوفمبر 2009
- تخرج من جامعة القاهرة وعمل سياسي، ودبلوماسي، وقانوني، وناشط حقوق الإنسان وفي الأمم المتحدة
- حصل على جائزة نوبل للسلام(2005)
- المواقع Mohamedelbaradei.com

  تويتر ElBaradei@ :

- محمد مصطفى البرادعي (17 يونيو 1942) دبلوماسي وسياسي مصري، حاصل على جائزة نوبل للسلام سنة 2005 أثناء عمله في الوكالة الدولية للطاقة الذرية كمدير لها. ومؤسس الجمعية الوطنية للتغيير.
- البرادعي حالياً رئيسا شرفيا لحزب الدستور[2] الذي يهدف، حسب تعريف الحزب، إلى توحيد القوات السياسية المصرية الذي تؤمن بالحريات العامة ومدنية الدولة، من أجل حماية وتعزيز مبادئ وأهداف ثورة 25 يناير 2011.[3]

[27] https://ar.wikipedia.org/wiki/محمد_البرادعي

- يقود منذ 5 ديسمبر 2012 جبهة الإنقاذ الوطني، وهي تحالف لأبرز الأحزاب المصرية المعارضة لقرارات رئيس الجمهورية محمد مرسي.[4]
- بعد انقلاب 3 يوليو العسكري الذي جاء بعد تظاهرات للمعارضة المصرية كان البرادعي من أبرز المرشحين لتولي منصب رئيس الوزراء.[5][6] وأصدر الرئيس المؤقت عدلي منصور في 9 يوليو 2013 قراراً جمهورياً بتعيين محمد البرادعي نائباً لرئيس الجمهورية للعلاقات الخارجية [7].
- في 14 أغسطس 2013 أعلن استقالته من منصبه احتجاجا على فض اعتصامات مؤيدي مرسي بالقوة .

نشأته

ولد في كفر الزيات (في محافظة الغربية في مصر). والده مصطفى البرادعي محام ونقيب سابق للمحامين. تخرج من كلية الحقوق في جامعة القاهرة سنة 1962 بدرجة ليسانس الحقوق. وتزوج من عايدة الكاشف، وهي مُدرِّسة في رياض أطفال مدرسة فينا الدولية، ولهما ابنان. ابنتهما ليلي محامية وابنهما مصطفى مدير استوديو في محطة تلفزة خاصة، وكانا يعيشان في لندن، لكنهما عادا إلى مصر عام 2009.

حياته العملية

- بدأ الدكتور محمد البرادعي حياته العملية موظفا في وزارة الخارجية المصرية في قسم إدارة الهيئات سنة 1964م حيث مثل بلاده في بعثتها الدائمة لدي الأمم المتحدة في نيويورك وفي جنيف. استقال البرادعي من منصبه بوزارة الخارجية المصرية اعتراضا على بعض بنود اتفاقية كامب ديفيد بعد عمله بها حوالي 10 أعوام. سافر إلى الولايات المتحدة للدراسة، ونال سنة 1974 شهادة الدكتوراه في القانون الدولي من جامعة نيويورك. عاد إلى مصر في سنة 1974 حيث عمل مساعدا لوزير الخارجية إسماعيل فهمي ثم مسؤولا عن برنامج القانون الدولي في معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث سنة 1980م، كما كان أستاذا زائرا للقانون الدولي في مدرسة قانون جامعة نيويورك بين سنتي 1981 و1987.
- اكتسب خلال عمله كأستاذ وموظف كبير في الأمم المتحدة خبرة بأعمال وصيرورات المنظمات الدولية خاصة في مجال حفظ السلام والتنمية الدولية، وحاضَرَ في مجال القانون الدولي والمنظمات الدولية والحد من التسلح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وألَّف مقالات وكتبا في

تلك الموضوعات، وهو عضو في منظمات مهنية عدة منها اتحاد القانون الدولي والجماعة الأمريكية للقانون الدولي.

- التحق بالوكالة الدولية للطاقة الذرية سنة 1984 حيث شغل مناصب رفيعة منها المستشار القانوني للوكالة، ثم في سنة 1993 صار مديرًا عامًا مساعدًا للعلاقات الخارجية، حتي عُيِّن رئيسا للوكالة الدولية للطاقة الذرية في 1 ديسمبر 1997 خلفًا للسويدي هانز بليكس وذلك بعد أن حصل على 33 صوتًا من إجمالي 34 صوتًا في اقتراع سري للهيئة التنفيذية للوكالة، وأعيد اختياره رئيسا لفترة ثانية في سبتمبر 2001 ولمرة ثالثة في سبتمبر 2005.

جدل حوله

محمد البرادعي أثناء بداية عمله مع الوكالة عام 1998 بسبب اضطلاع الوكالة الدولية للطاقة النووية بدور في التفتيش على الأسلحة النووية وبسبب السياسة الأمريكية الساعية إلى تقييد امتلاك دول لتلك التقنيات، فقد ثار حول محمد البرادعي جدلا خصوصا فيما تعلق بقضيتي أسلحة العراق قبل غزوها سنة 2003 والبرنامج النووي الإيراني وسعي الولايات المتحدة لإقصائه عن رياسة الوكالة ثم منعه من رياستها لدورة ثالثة.

علاقته بإيران

كشفت صحيفة يديعوت احرونوت الإسرائيلية استناداً لمصادر رفيعة في الحكومة الإسرائيلية على ان البرادعي كان عميلاً إيرانياً خلال فترة عمله بالوكالة الدولية للطاقة الذرية وانه لم يقدم تقريراً واحداً يدين البرنامج النووي الإيراني على عكس ما كان يقدمه ضد برنامج العراق النووي.[8][9] في حين كانت تقارير البرادعي بخصوص العراق بالتأكيد على ان عبارات "مهمة غير منجزة"، "أسئلة معلقة"، " وثائق ناقصة" وما إلى ذلك .

أسلحة العراق واحتلاله

- كان البرادعي قد أثار منذ 2003 تساؤلات حول دوافع ورُشد الإدارة الأمريكية في دعواها للحرب على العراق بدعوى حيازتها لأسلحة دمار شامل، إذ كان قد رأس هو وهانز بلكس فرق مفتشي الأمم المتحدة في العراق، وصرح في بيانه أمام مجلس الأمن في 27 يناير 2003، قُبَيل غزو الولايات المتحدة العراق، "إن فريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم يعثر حتي الآن على أي أنشطة نووية مشبوهة في العراق"[10][11]. كما لم يأت تقرير هانز بلِكس رئيس فرق التفتيش على أسلحة الدمار الشامل[12] بما يفيد وجود أيا منها في العراق، وإن كان لا ينفي وجود برامج ومواد بهدف إنتاج أسلحة بيولوجية

وكيميائية سابقا. كما كرّر ذلك في كلمته أمام مجلس الأمن في 7 مارس 2003[13].

- لاحقا، وصف البرادعي يوم غزو العراق بأنه "أبأس يوم في حياته"[14].
- وكان هانز بلكس قد صرّح عند بدء التحقيق في مبررات حرب الولايات المتحدة على العراق بأن دِك تشيني نائب الرئيس الأمريكي قد أبلغهم بأنهم سيسعون إلى الانتقاص من مصداقيتهم في حال عدم الوصول إلى تبرير للحرب.[15].

السعي لإزاحته عن رئاسة الوكالة

- عارضت الولايات المتحدة ترشّح محمد البرادعي لمدة ثالثة كرئيس للوكالة الدولية، كما أثارت صحيفة واشنطن بوست جدلا حول ما أعلنته [16] من قيام الولايات المتحدة بالتنصت على مكالماته على أمل العثور على ما يساعدها على إزاحته عن رئاسة الوكالة.
- بالرغم من عدم وجود مترشحين منافسين على رئاسة الوكالة في ذلك الوقت، سعت الولايات المتحدة إلى إقناع وزير الخارجية الأسترالي الأسبق ألكسندر داونر بالترشح إلا إنه رفض فتأجل قرار مجلس محافظي الوكالة حتي نهاية مايو 2005، عندما أسقطت الولايات المتحدة اعتراضاتها على رئاسته في 9 يونيو بعد مقابلة بينه وبين كوندوليسا رايس حيث فشلت الولايات المتحدة في الحصول على دعم كافي من دول أخرى لإقصاء البرادعي، وكان من ضمن الدول التي أيدت اعادة انتخاب البرادعي فرنسا وألمانيا والصين وروسيا.
- وبعد فوزه برياسة دورة جديدة للوكالة سنة 2005، سعت حكومة الولايات المتحدة إلى إزاحة البرادعي عن رياسة الوكالة الدولية للطاقة الذرية[17] وكذلك سعت إسرائيل [18].

مفاجأة انتخابات الرئاسة الأمريكية 2004

قبل عشرة أيام من موعد انتخابات الرئاسة الأمريكية في 2004، أثار البرادعي تساؤلات حول مآل 377 طنا من المتفجرات اختفت في العراق بعد سيطرة الجيش الأمريكي عليها، فيما شكل مفاجأة في السياسة الأمريكية لتلك الانتخابات.

البرنامج النووي الإيراني

- اتهمت الولايات المتحدة البرادعي باتخاذ موقف متخاذل فيما يتعلق بملف البرنامج النووي الإيراني، إلا أن حيثيات فوزه بجائزة نوبل السلام

"لجهوده الحثيثة في الحول دون استخدام التقنيات النووية في الأغراض العسكرية وفي أن تستخدم في الأغراض السلمية بآمن وأسلم الوسائل الممكنة" فنَّدت تلك المزاعم.

- في مقابلة معه أجرتها قناة سي إن إن في مايو 2007 أدلي البرادعي بتصريح شاجب للإجراءات العسكرية كحل لما تراه دول أنه أزمة الملف النووي الإيراني، فقال البرادعي ما معناه "لا نريد أن تكون حجة إضافية لبعض 'المجانين الجدد' الذين يريدون أن يقولوا هيا بنا نقصف إيران"[19]
- كما قال في مقابلة مع الصحيفة الفرنسية لوموند في أكتوبر 2007: "أريد أن أبعد الناس عن فكرة أن إيران ستصبح تهديدا من باكر، أو أننا تحت إلحاح تقرير ما إن كان ينبغي قصف إيران أو السماح لها بأن تحوز القنبلة النووية. لسنا في هذا الموقف. العراق مثل صارخ على أن استخدام القوة، في حالات كثيرة، يضاعف المشكلة بدلا من أن يحلها.[20]
- كما أنه قال مؤخرا في سنة 2008 "إذا وُجِّهت ضربة عسكرية إلى إيران الآن لن أتمكن من الاستمرار في عملي"، أي أنه سيستقيل بحسب ما ذكر، كما أنه أوضح بأن ضرب إيران "سيُحيل إلى كرة لهب" .

السياسة المصرية والعودة إلى الوطن

محمد البرادعي أثناء جمعة الغضب وقذفة بالمياه الكبريتية

- وصل إلى القاهرة يوم الجمعة الموافق 19 فبراير 2010 وكان في استقباله في مطار القاهرة العديد من النشطاء السياسيين المصريين وعدد غير قليل من الشباب من عدة مناطق ومحافظات مختلفة في مظاهرة ترحيب بعودته لوطنه قدرت بحوالي ألفي شخص من أعمار وفئات اجتماعية مختلفة رافعين أعلام مصر والعديد من اللافتات التي عبرت عن ترحيبهم به وتأييدهم للرجل في ما اعتزمه من إصلاحات سياسية وإعادة الديمقراطية التي افتقدها الشباب المصري في ظل النظام الحالي.
- في الأسبوع الأول لوصوله اجتمع مع عدد من قادة التيارات السياسية المختلفة والنشطاء السياسيين كما قام بزيارة الأمين العام لجامعة الدول

العربية السيد عمرو موسي كما قام عدد من القنوات الفضائية المستقلة باستضافته في عدد من البرامج الحوارية لتقديم نفسه للشعب والتعرف على رؤيته السياسية وخططه للمستقبل إلا أن هذه البرامج جاءت مبكرة بعض الشيء مما أعطي انطباعا مبكرا بأن الرجل لم يعد نفسه الإعداد الكامل للمرحلة القادمة. إلا أن الأسبوع الأول لوصوله إلى مصر قد انتهي بإعلان تشكيل جمعية وطنية برئاسته للضغط على النظام لتعديل الدستور وإلغاء الطوارئ تجمع في عضويتها مجموعة من النشطاء من التيارات المعارضة المختلفة.

- في خضم هذا التواتر والحراك السياسي تلاحظ غياب الإعلام الرسمي تماما عن متابعة أخباره كما لو كان الأمر هامشيا أو لا يرتقي إلى مستوي المتابعة الرسمية رغم المتابعة الشعبية الجارفة التي ظهرت في شكل آلاف من التعليقات الجادة والحوارات القيمة على عدد غير قليل من المواقع الإلكترونية لصحف مستقلة والمواقع الحوارية لتجمعات الشباب المصري، مما كان له أثره الواضح على اكتسابه المزيد من الشعبية نتيجة لذلك.
- في سبتمبر 2010 نشرت عدد من الصحف المصرية، صورا عائلية خاصة لأسرة الدكتور محمد البرادعي، بعدما نقلتها "صديقة مجهولة" لابنته ليلي البرادعي عن صفحتها على موقع "فيس بوك" تقول أنها متزوجة من شخص بريطاني مسيحي (وهو مخالف للشريعة الإسلامية) وهذا ما تم نفيه من سفير النمسا السابق والذي كان قد شهد على عقد زواج ليلي البرادعي على الشريعة الإسلامية في سفارة مصر بالنمسا بعد اعلان زوجها إسلامه.[21] والذي اعتبرها أنصار البرادعي خطوة تعكس تدني مستوي المواجهة مع الخصوم السياسيين للنظام.
- قبل انتخابات مجلس الشعب المصرية لعام 2010 دعا دكتور محمد البرادعي قوي المعارضة المصرية المختلفة وعلي رأسها الإخوان المسلمون وحزب الوفد لمقاطعة الانتخابات البرلمانية بهدف سحب الشرعية من نظام مبارك والحزب الوطني نظرا للتوقعات بقيام نظام مبارك بتزوير الانتخابات عن طريق تواطئ قوات الشرطة والبلطجية كما جرت العادة في الانتخابات السابقة وبالأخص عام 2005 ولكن المعارضة المصرية اصرت على المشاركة الا انهم قد اتخذوا قرارا بالانسحاب من الانتخابات بعد الجولة الأولي من الانتخابات حيث فاق التزوير كل التوقعات

ولم يحصل الإخوان المسلمون على أي مقعد على عكس انتخابات 2005 وكان هذا بسبب سياسة أحمد عز أمين التنظيم ورجل جمال مبارك في الحزب الوطني باستخدام وسائل وتكتيكات انتخابية جديدة ومبتكرة في تزوير الانتخابات ونتيجة لذلك أعلن الإخوان المسلمون وحزب الوفد كل بشكل منفصل انسحابهم من الانتخابات اعتراضا على التزوير ومن أجل نزع الشرعية من البرلمان.

- وكنتيجة لذلك حذر دكتور البرادعي نظام مبارك من تداعيات تزوير انتخابات مجلس الشعب وقال إن النظام لم يترك للشعب المصري أي سبيل للتغير سوي الانفجار.

الجمعية الوطنية للتغيير

- في نوفمبر 2009 وفي خضم جدل سياسي حول انتخابات رئاسة الجمهورية المستحقة في مصر سنة 2012 والعوائق الدستورية الموضوعة أمام المترشحين بموجب المادة 76 المعدّلة في 2007 وتكهنات حول تصعيد جمال ابن الرئيس السابق محمد حسني مبارك، أعلن محمد البرادعي احتمال ترشحه لانتخابات الرئاسة في مصر مشترطًا لإعلان قراره بشكل قاطع وجود "ضمانات مكتوبة" حول نزاهة وحرية العملية الانتخابية. وقال البرادعي في مقابلة تليفزيونية أجراها مع شبكة سي إن إن الإخبارية الأمريكية: "سأدرس إمكانية الترشح لخوض الانتخابات الرئاسية في مصر إذا وجدت ضمانات مكتوبة بأن العملية الانتخابية ستكون حرة ونزيهة".
- إعلان البرادعي أثار ردود أفعال متباينة في الشارع السياسي المصري، حيث عدّه البعض رسالة محرجة للنظام من شخصية ذات ثقل دولي مفادها أن عملية تداول السلطة في مصر تحتاج إلى إعادة نظر. بينما رأي آخرون أن تصريح البرادعي يعد مسعي حقيقيا لفتح آفاق جديدة للحياة السياسية "المخنوقة" في مصر، حسب وصفه.
- وقال البرادعي في بيان أرسله من مكتبه في فيينا لجريدة الشروق "إنه لم يعلن رغبته أو عدم رغبته المشاركة في الانتخابات الرئاسية المقبلة".[22] وأضاف مدير مكتبه:
- «إن الدكتور البرادعي يشغل حتي نهاية نوفمبر المقبل منصب مدير عام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبالتالي فإن اهتمامه مُكرَّس حاليا لعمله ومعالجة القضايا والموضوعات المهمة التي تتناولها الوكالة، لذلك فهو لم

يتخذ أي قرار بعد فيما يخص خطواته المستقبلية، والتي ستحدد في ضوء المستجدات والتطورات في المرحلة المقبلة.»

- في يوم 9 مارس 2011 وبعد ثورة 25 يناير أعلن البرادعي عن نيته الترشح في الانتخابات الرئاسية المقبلة[23]، إلا إنه أعلن في 14 يناير 2012 عن انسحابه من الترشح للانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في شهر يونيو 2012، وذلك لما وصفه بالتخبط في الفترة الانتقالية وغياب أجواء الديمقراطية في مصر تحت قيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة [24].

بعض شهاداته العلمية

نال محمد البرادعي الشهادات العلمية التالية:

1. 1962 : حصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة.
2. 1974 : دكتوراه في القانون الدولي من جامعة نيويورك الأمريكية.

جائزة نوبل

في أكتوبر 2005 نال محمد البرادعي جائزة نوبل للسلام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنحت الجائزة للوكالة ومديرها اعترافا بالجهود المبذولة من جانبهما لاحتواء انتشار الأسلحة النووية.

وقال البرادعي «إن الفقر وما ينتج عنه من فقدان الأمل يمثل "أرضا خصبة" للجريمة المنظمة، والحروب الاهلية والارهاب والتطرف.»

طابع البريد الذي أصدرته البريد المصري عام 2005 تكريما للبرادعي

https://youtu.be/-kZMCXagxSY

المصادر

^ جبهة الإنقاذ الوطني تعلن تعيين البرادعي منسقا عاما لها.

^ "المؤتمر العام لـ«الدستور» يختار البرادعي رئيسًا شرفيًا للحزب". المصري اليوم. 21 فبراير 2014. اطلع عليه بتاريخ 21 إبريل 2014. الوسيط |عنوان= تم تجاهله (مساعدة); الوسيط |تاريخ= تم تجاهله (مساعدة); الوسيط |مسار= تم تجاهله (مساعدة); الوسيط |تاريخ الوصول= تم تجاهله (مساعدة); الوسيط |مصدر= تم تجاهله (مساعدة); تحقق من التاريخ في: |access-date=, |date= (مساعدة)

^ "الدستور» يتقدم بأوراقه للجنة الأحزاب و«البرادعى»: هدفنا «لم الشمل» وتمكين الشباب»". Al-Masry Al-Youm. اطلع عليه بتاريخ 09 January 2013. تحقق من التاريخ في: |access-date= (مساعدة)

^ "جبهة الإنقاذ الوطني ترفض الحوار مع الرئيس المصري". Al Arabiya. اطلع عليه بتاريخ 09 January 2013. تحقق من التاريخ في: |access-date= (مساعدة)

^ البرادعي أبرز المرشحين لرئاسة الحكومة المصرية لكنه لم يكلف بعد الحياة ، تاريخ الولج 7 يوليو 2013

^ محمد البرادعي " لم يكلف رسميا" برئاسة الحكومة الانتقالية في مصر بي بي سي، تاريخ الولوج 7 يوليو 2013

^ اليوم السابع : الببلاوي رئيساً للحكومة.. والبرادعي نائباً للرئيس للعلاقات الخارجية

^ العربية نت : البرادعي كان عميلاً لإيران، 9 نوفمبر 2011 م

^ Yedioth : ElBaradei an Iranian agent, 11-9-2011(بالإنجليزية)

^ تقرير حالة التفتيش النووي في العراق (بالإنجليزية) The Status of Nuclear Inspections in Iraq

^ البرادعي: لم نجد أي دليل على أن العراق استأنف برنامجه النووي - مركز أنباء الأمم المتحدة

^ The governing Security Council resolutions

^ تسجيل فيديو لكلمة البرادعي أمام مجلس الأمن في 7 مارس 2003 بخصوص أسلحة العراق: watch? V=AqNtSIiXh_E/ الجزء الأول والجزء الثاني على يوتيوب(بالإنجليزية)

^ U.N. Nuclear Monitor Wins Nobel Peace Prize - Los Angeles Times

^ بالإنجليزية: فيديو لحديث تلفزيوني لهانز بلكس يصرّح فيه بتلميح الإدارة الأمريكية إلى سعيها إلى الانتقاص من سمعته في حال عدم الوصول إلى تبرير لغزو العراق على يوتيوب

^ IAEA Leader's Phone Tapped

^ العالم . دبلوماسي أمريكي يؤكد تمسك حكومته بالإطاحة بالبرادعي واشنطن تسعى لإجراء تصويت لحجب الثقة عن مدير وكالة الطاقة - الأهرام

^ إسرائيل تطالب بطرد محمد البرادعي من الوكالة الدولية للطاقة الذرية - المصري اليوم

^ CNN Interview 281007

^ Iran seen to need 3-8 yrs. to produce bomb

^ البرادعي: ابنتي تزوجت مسلم على الشريعة الإسلامية على يوتيوب

^ البرادعي يحسم موقفه من الرئاسة بعد نوفمبر الشروق، ولوج في 19-2-2010

^ سمير مجدي، البرادعي يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية. الوفد، 10-3-2011. وصل لهذا المسار في 21 مايو 2012.

^ مصر: البرادعي ينسحب من منافسات الرئاسة بي بي سي - دخول في 14 يناير 2012

^ البرادعي : ما يفعله مرسى انقلاب على الديمقراطية.. وأدعو الشعب للاعتصام في كل ميادين مصر الحرية، تاريخ الولوج 6 ديسمبر 2012

^ البرادعي : الرئيس يفقد شرعيته يوماً تلو الآخر أخبار اليوم، تاريخ الولوج 6 ديسمبر 2012

^ محمد البرادعي يهدد المصريين بتدخل عسكري المصريون، تاريخ الولوج 6 ديسمبر 2012

^ «البرادعي»: الشباب في مصر يريدون من الغرب رد فعل واضحًا ضد مرسي المصري اليوم، تاريخ الولوج 6 ديسمبر 2012

^ البرادعي: مرسي نصب نفسه حاكما بأمر الله الفجر، تاريخ الولوج 6 ديسمبر 2012

^ ثورة في القضاء المصري ضد "الإخوان" ومخاوف من انهيار الدولة واضطرابات واسعة السياسة، تاريخ الولوج 6 ديسمبر 2012

^ البرادعي: لن أكون مندهشاً إذا نزل الجيش العربية. نت، تاريخ الولوج 6 ديسمبر 2012

^ بلاغ جديد يتهم البرادعي وموسى وصباحي بـ "الانقلاب على الشرعية والخيانة العظمي" الأهرام، تاريخ الولوج 6 ديسمبر 2012

^ كاتب إسلامي: سنتقدم ببلاغات ضد البرادعي بعد دعوته الغرب وأمريكا للتدخل في شؤون البلاد -العربية24، تاريخ الولوج 6 ديسمبر 2012

^ فيديو: البرادعي في ضيافة محمود سعد على يوتيوب

^ Mohamed ElBaradei on Twitter: "عندما يستمر القضاء في التحقيق في بلاغات عبثية تهدف الي تشويه المعارضة وتنتهي بدون معاقبة مقدميها فنحن ننضم بامتياز الي قائمة النظم البوليسية"

^ رئيس الوزراء والبرادعي وصباحي وموسى يتقدمون الحضور في تجليس البابا

^ Cisco Public Services Summit 2011 Opens with Emphasis on Political Challenges of New Technology

^ Live Webcast of ElBaradei Keynote Speech on Egypt and Arab Spring | Foreign Policy Blogs

^ Cisco PSS Day 2: ElBaradei Says Egypt Faces "Critical" Post-Revolutionary Year

^ بالصور: «البرادعي» يكرم «أنجلينا جولي» في مهرجان برلين السينمائي

^ كلمة تويتر

^ البرادعي يشارك في مهرجان "سينما من أجل السلام"

^ Austria El Bardai

^ ElBaradei says Egypt has ways to go

^ الطابعين حاملي الرقمين EG029.05 وEG030.05 وفق ترقيم WNS أصدرهما البريد المصري في 8 أكتوبر 2005 بمناسبة فوز محمد البرادعي بجائزة نوبل للسلام

^ الطابع حامل الرقم EG021.09 وفق ترقيم WNS الصادر ضمن مجموعة من 16 طابعا أصدرها البريد المصري في 1 يونيو 2009 في مناسبة الاجتماع غير العادي لمفوضي الاتحاد الأفريقي المنعقد في القاهرة بين 1 و6 يونيو

^ اليوم السابع (الخميس، 25 أبريل 2013 - 22:46). ""بروسبكت البريطانية "تختار البرادعي في قائمة أفضل عشرة مفكرين بالعالم". اطلع عليه بتاريخ 6 مارس 2014. الوسيط |عنوان= تم تجاهله (مساعدة); الوسيط |تاريخ= تم تجاهله (مساعدة); الوسيط |مسار= تم تجاهله (مساعدة); الوسيط |مؤلف= تم تجاهله (مساعدة); الوسيط |تاريخ الوصول= تم تجاهله (مساعدة); تحقق من التاريخ في: |access-date=, |date= (مساعدة)

وصلات خارجية

الموقع الرسمي للحملة الشعبية المستقلة لدعم وترشيح البرادعي

الحملة الشعبية لدعم البرادعي ومطالب التغيير

تويتر الرسمي الخاص بمحمد البرادعي

سيرة محمد البرادعي من موقع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (ملف PDF).

بيان صحفي للجنة النرويجية لمؤسسة نوبل الصحفي تعلن فيه عن منح جائزة نوبل السلام (بالإنجليزية والنرويجية).

✷ البرادعي لـ "العربية": علاقتي بالرئيس مبارك ودية ولست بطلاً قومياً

قال إنه لا يبغي الشهرة والدستور به تشوهات كثيرة[28]

الخميس 25 مارس 2010

دبي - العربية. نت

في أول لقاء يخصّ به قناة فضائية غير مصرية منذ الإعلان عن احتمال ترشحه للانتخابات الرئاسية المقبلة في عام 2011، أكد الدكتور محمد البرادعي للزميلة راندة أبو العزم في برنامج "مقابلة خاصة" بقناة "العربية" الذي يبث الخميس 25-3-2010، أن علاقته بالرئيس حسني مبارك مفتوحة وصريحة. وقال إن مرض الرئيس مبارك "حالة إنسانية"، متمنياً له "العودة شافياً" إلى مصر. جاء ذلك في إطار سؤال عما إذا كان قد اتصل بالرئيس في مستشفاه بألمانيا ليطمئن عليه.

وجدّد البرادعي دعوته إلى الانتقال "نقلة نوعية من النظام الحالي إلى نظام ديمقراطي"، مشدداً على أنه "من دون الديمقراطية الطريق مسدود". ويدعو البرادعي (67 عاماً) منذ مغادرته الوكالة الدولية للطاقة الذرية العام الماضي إلى مزيد من الديمقراطية في مصر. وأعرب عن نيته في الأشهر الأخيرة الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة إذا ما تم تعديل الدستور.

وقال إنه "توجد تشوّهات كثيرة في الدستور المصري"، معتبراً أنه "من دون البديهيات التي تضمن تكافؤ الفرص لن أدخل أي انتخابات، ولن أكون جزءاً من عملية لا تتسم بالديمقراطية".

وعلّق البرادعي على كلام الرئيس مبارك بأن مصر لا تحتاج إلى بطل قومي، إنه لا ينظر إلى نفسه كبطل قومي وأن هذا الأمر يقرره الشعب المصري، مشيراً إلى أنه يقوم بالعمل العام منذ 40 عاماً وهدفه ليس الشهرة.

[28] http://www.alarabiya.net/articles/2010/03/25/104002.html

الطائفية والإخوان

وقال البرادعي إن التوتر الطائفي "أمر واقع في مصر" ولا ينبغي "دفن رؤوسنا في الرمال" بنفي ذلك، واصفاً الإخوان بأنهم يشكلون جزءاً من المجتمع المصري، وهم أكبر معارضة في مصر. ونقل عن سعد الكتاتني، رئيس الهيئة البرلمانية للجماعة المحظورة، أن موقف الإخوان هو العمل في إطار ديمقراطي ودولة مدنية وليس دينية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

برميل بارود

وعلّق البرادعي على ما تناقلته الصحافة من أنه "عود ثقاب بجانب برميل بارود"، بأن "برميل البارود موجود سواء كنت موجوداً أم لا". وقال إن هناك إجماعاً وطنياً من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين على "أن يكون لدينا نظام ديمقراطي".

وأجاب عن سؤال لراندة أبو العزم عن عدم استقراره في مصر حتى الآن وأهمية نزوله إلى الشارع. كما أجاب عن سؤال عن حجم شعبيته وهل تقتصر على الفيس بوك والنخبة كما يقول منتقدوه. كما سُئل عن لقائه بعمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية في مقر الجامعة لمناقشة أمر يخص مصر، علماً أن موسى هو مرشح محتمل أيضاً للرئاسة.

ويقول محللون إن ترشح البرادعي يظل افتراضياً إذ إن الدستور الحالي يجعل من المستحيل أن يحقق أي شخص النجاح من دون دعم الحزب الوطني الحاكم الذي يتزعمه الرئيس مبارك ويهيمن على البرلمان والمجالس المحلية.

ولم يفصح مبارك (81 عاماً) الذي يحكم مصر منذ ثلاثة عقود عما إذا كان ينوي خوض انتخابات عام 2011، لكن المعارضة تتوقع أنه إذا تنحى فسوف يسعى لتسليم السلطة لنجله جمال (46 عاماً). وينفي الاثنان وجود مخطط من هذا النوع.

تعليقات مبارك وأعوانه على مواقف البرادعي

مبارك: مصر لا تحتاج لبطل قومي والبرادعي حر في الترشح للرئاسة مشترطا الالتزام بالدستور الحالي

الخميس 04 مارس 2010

أعلن الرئيس المصري حسني مبارك الخميس 4-3-2010 أن بلاده لا تحتاج إلى "بطل قومي" في أول حديث له عن احتمال ترشيح المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية د. محمد البرادعي إلى الرئاسة في مصر في الانتخابات المقبلة.

وقال مبارك خلال مؤتمر صحافي بعد لقائه المستشارة الالمانية انغيلا ميركل "إذا أراد البرادعي الانضمام الى حزب، يستطيع اختيار الحزب الذي يريده. إذا أراد أن يكون مرشح هذا الحزب للانتخابات الرئاسية فليفعل. إذا أراد التقدم كمرشح مستقل فليفعل". واضاف "عليه فقط أن يحترم الدستور"، مؤكدا أن بلاده "لا تحتاج إلى بطل جديد".

وجاءت إجابة مبارك وخاصة تركيزه على التمسك بالدستور والقانون للترشح للرئاسة ليقطع بذلك الطريق على دعوة البرادعي لتغيير الدستور بما يسمح بالمنافسة خارج القيود التي تضعها المادة 76 من الدستور على خوض مستقلين للانتخابات الرئاسية.

ويدعو البرادعي (67 عاما) منذ مغادرته الوكالة الدولية للطاقة الذرية العام الفائت الى مزيد من الديموقراطية في مصر. وأعرب عن نيته في الأشهر الأخيرة الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة إذا ما تم تعديل الدستور.

النظام متمسك بعدم التغيير

جاءت ردود فعل المعارضة متباينة، فقد رأت جميلة إسماعيل، الإعلامية والناشطة السياسية، أن "على المعارضة المصرية أن تستنفر قواها، وأن تتخلى عن خلافاتها وتتوحد لمواجهة المرحلة المقبلة" .

واعتبرت اسماعيل أن تصريحات الرئيس مبارك "تؤكد أن الطريق إلى التغيير بات مسدوداً، لكن هذا لا يعنى أن نتنازل عن مطالبنا، بل علينا أن نعمل على تحقيقها".

من جانبه قال جورج اسحق منسق حركة كفاية المعارضة لـ "لعربية. نت" نحن لن نستسلم لمثل هذه التصريحات، بل سنقاوم وسنستمر في المطالبة بالتغيير".

ولكن محمد صلاح الشيخ منسق حملة دعم ترشيح البرادعي لشباب حزب الوفد يؤكد لـ "العربية. نت" "أن تصريحات الرئيس مبارك ليست نهاية المطاف لإحداث التغيير، فقد لا تكون هذه هي الرؤية الأخيرة للرئيس مبارك". وقال الشيخ "عام 2005 قال الرئيس مبارك أنه لا تغيير للدستور، ولم يمض 30 يوماً على تصريحه هذا حتى فوجئنا بإصداره تكليفات بتغيير الدستور."

صفوت الشريف رداً على مطالبات البرادعي: لا تعديل للدستور بمص[29]

الصحف المحلية أبرزت تصريحاته في صدر صفحاتها

الأربعاء 10 مارس 2010

نفي صفوت الشريف، رئيس مجلس الشورى المصري والأمين العام للحزب الحاكم، وجود نية لإجراء أي تعديل في المادة 76 الخاصة بالانتخابات الرئاسية من أجل فتح الأبواب أمام المرشحين المستقلين لمنافسة الرئيس مبارك في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

وأعلن الشريف أنه "لا نية للحكومة المصرية إجراء أي تعديل في الدستور"، وأكد أن الدستور المصري شهد تعديلات تاريخية شملت 34 مادة منه، وتم إطلاقها في عام 2005 والاستقرار عليها عام 2007، وذلك في أول رد رسمي على دعوة د. محمد البرادعي، المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى تعديل الدستور خصوصاً المادة 76 والتي يعتبرها البرادعي والمعارضة المصرية بأنها مقيدة لحرية الترشح إلى الرئاسة.

وأبرزت الصحف المصرية تصريحات الشريف في صدر صفحاتها واحتلت التصريحات مانشيتات صحف الأخبار والأهرام والجمهورية، الأربعاء 10-3-2010. وشدد صفوت الشريف خلال اجتماع المجلس الأعلى للسياسات بالحزب الوطني مساء الثلاثاء على أن ما أقرته المادة 76 من ضوابط لترشيح المستقلين لمنصب رئيس الجمهورية، تعد احتراماً من الدستور لرغبة كل مصري في الترشح، إلى جانب منح الفرصة كاملة للأحزاب للتقدم بمرشحيها لهذه الانتخابات الهامة بمجرد توفر عضو واحد بالانتخاب في البرلمان سواء كان بمجلس الشعب أو مجلس الشورى.

وتأتى تصريحات الشريف بعد أيام قليلة من تصريحات للرئيس المصري حسني مبارك خلال مؤتمر صحفي عقده مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل حينما سأله أحد الصحفيين عن البرادعي.

---

[29] http://www.alarabiya.net/articles/2010/03/10/102631.html

وأكد الرئيس مبارك "أنه لا يوجد مانع من ترشح البرادعي للرئاسة وفق الدستور الحالي، ولا يوجد مانع أيضاً من انضمام البرادعي لأي حزب سياسي".

استعدادات مكثفة

وأعلن صفوت الشريف أن الحزب الوطني الديمقراطي أنهى استعداداته المكثفة لخوض الانتخابات البرلمانية في العام الحالي، موضحاً أنه تم إقرار هيئة مكتب أمانة الحزب لقواعد اختيار المرشحين لانتخابات مجلس الشورى المقرر أن تنتهي في العاشر من يونيو المقبل، وعلى أن ينعقد المجلس الجديد في الرابع والعشرين من يونيو من العام الجاري.

وكشف الشريف "أن هناك استطلاعات للرأي يتم إجراؤها حالياً لرسم الخريطة الانتخابية وتحديد الطموحات وعلى أن يتم بعد ذلك عقد المجمعات الانتخابية وفقاً للنظام الأساسي للحزب، مضيفاً أنه بعد التشكيلات الحزبية الجديدة هناك نسبة كبيرة طرأ عليها التغيير معبرة عن عضوية الحزب الفعلية".

وأعلن صفوت الشريف أن أمانة السياسات بالحزب الوطني برئاسة جمال مبارك انتهت من إعداد البرنامج الانتخابي الجديد الذي يخوض به الحزب انتخاباته، ومن المقرر عرضه على الأمانة العامة وهيئة المكتب خلال الأيام القادمة ويلتزم به الحزب في انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى.

https://youtu.be/UA91y5I0nes

https://youtu.be/ZDGRPy3xII0

4. حركة شباب 6 إبريل[30]

شعار حركة شباب 6 ابريل القبضة المرفوعة والذي يرمز غالبا إلى «النضال من مع جموع الشعب»

حركة شباب 6 أبريل هي حركة سياسية مصرية معارضة ظهرت سنة 2008.أنشأها بعض الشباب المصري. ظهرت في الساحة السياسية عقب الإضراب العام الذي شهدته مصر في 6 أبريل2008 بدعوة من عمال المحلة الكبرى[1] وتضامن القوى السياسية فتبناه الشباب وبدأوا في الدعوة إليه كإضراب عام لشعب مصر[2]. أغلب أعضاء الحركة من الشباب الذين لا ينتمون إلى تيار أو حزب سياسي معين وتحرص الحركة على عدم تبنيها لأيديولوجية معينة حفاظا على التنوع الأيديولوجي داخل الحركة ولما تفرضه ظروف مصر من ضرورة التوحد والائتلاف ونبذ الخلاف[3]. حركة شباب 6 أبريل من الأوائل في الدعوة إلى ثورة 25 يناير. وفي سبتمبر 2011 ترشحت الحركة لجائزة نوبل في السلام[4] ولكنها تهدي الترشح للشعب المصري مشيرة إلى إنها أقل بكثير من الشعب المصري الذي ضرب المثل في تحضره بثورته وعلم العالم كله كيف تكون الثورة السلمية .[5]

بداية الظهور

في يوم 6أبريل من عام 2008، أعلن بعض الشباب تضامنهم مع إضراب العمال وتبنوا فكرة الكاتب الصحفي مجدي أحمد حسين أن يكون الاضراب عامًّا في مصر وليس للعمال فقط. بدأت الحركة في تشكيل مجموعات لنشر فكرة الإضراب وإرسال رسائل إلى المصريين المشتركين بموقع فيس بوك (وصل عدد الأعضاء إلى 70,000 في إحدى الصفحات الداعية للإضراب)، بعد فترة تناولت بعض الصحف المصرية فكرة الإضراب والحركة وفي أيام قليلة بدأت تصل رسائل نصية قصيرة بشكل عشوائي داعية لإضراب عام يوم 6 أبريل. تحت شعار "خليك بالبيت". وبالفعل نجح الإضراب إلى حد كبير وكانت المفاجأة إضراب في دولة يحكمها الرئيس السابق حسنى مبارك.

[30] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9_%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8_6_%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%84

مسيرة الإسكندرية

بعد أن قامت الحركة بالتظاهر أمام نقابة الصحفيين في القاهرة في 28 يونيو[6] . ظهرت الحركة مجددًا في شهر يوليو حيث قامت بتنظيم مسيرة قام بها بعض شباب الحركة على كورنيش البحر، أحد شواطئ الإسكندرية، رافعين الأعلام المصرية، قامت قوات الأمن المركزي بمحاصرتهم ومن ثم مطاردتهم في شوارع الإسكندرية وألقت القبض على بعضهم ومنهم مصطفي ماهر شقيق أحمد ماهر منسق الحركة، وباسم فتحي أحد مؤسسي الحركة، ومحمد محمود وعمرو علي أعضاء المكتب السياسي، بالإضافة إلى هروب البعض عن طريق الشوارع الجانبية بالمنطقة.[6]

انتقاد المجلس الأعلى للقوات المسلحة للحركة

في البند الثاني من بيان رقم (69) الصادر من المجلس العسكري اتهام لحركة كفاية بتحريض الشعب ضد الجيش،[8] مما أثار استياء عدد كبير من النشطاء والحركات السياسية [9] لاتهام حركة وطنية ساعدت في ولادة ثورة الخامس والعشرون من يناير بالخيانة والطعن في وطنيتهم.

أما الحركة فكان ردها كتابة آية قرآنية على صفحتها على فيس بوك.[10] واطلقت "حركه شباب 6 ابريل الدقهلية" بيان لرفض الاتهام وطلب الدليل لاتهامهم [11] ورفضت صفحة "كلنا خالد سعيد" الاتهام للحركة [13].[12] وطالبت المجلس العسكري بنقد من يروج الإشاعات والأخبار الكاذبة مثلما ينقدون الحركة [14] وإن فكرة الوقيعة ما بين الجيش والشعب هي فكرة مستهلكة[15], ولكن لجنة تقصّي الحقائق تحت إشراف وزير العدل تعلن براءة الحركة من تهمة تلقي أي أموال أجنبية أو دعم خارجي[16]. وتطالب الحركة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالاعتذار عن الاتهامات وتتمسك بمقاضاة اللواء الرويني.[17]

انتقادات الحكومة المصرية

اتهمت الحكومات المصرية (قبل الثورة) أعضاء الحركة بالخيانة، وتلقي تدريب في الخارج لقلب نظام الحكم المصري وزعزعة الاستقرار، وتلقي الأموال من جهات خارجية لإثارة الفتنة في مصر.[7]

آخرون

تتعرض الحركة لكثير من الاتهامات جميعها تدور حول التخوين والعمالة والتدرب في صربيا والتمويل من منظمات خارجية مثل فريدوم هاوس وهو ما تنفيه الحركة دائمًا.[18]. والجدير بالذكر إن المطرب الشعبي الراحل حسن الأسمر قد تقدم بدعوه قضائية ضد الحركة ومعه أهل العباسية.

أبرز الكوادر

- أحمد ماهر المؤسس لحركة شباب 6 أبريل، يعمل مهندسًا مدنيًا، من مواليد الإسكندرية.1980
- ضياء الصاوي أحد معتقلي اضراب 6 ابريل 2008. قام بصياغة البيان التأسيسي. أنسحب من الحركة بعد عام من التأسيس ومعه أغلب الشباب القومي والإسلامي نتيجة بعض الخلافات.
- عمرو على: منسق الحركة وأحد المؤسسين وعضو المكتب السياسي.
- خالد المصري: عضو مؤسس ومدير المكتب الإعلامي بالحركة.
- محمد عادل: عضو مؤسس وعضو المكتب السياسي واحد المتحدثين الإعلاميين باسم الحركة.
- أحمد النديم: عضو المكتب السياسي وأحد مسؤولي الحركة بمدينة المنصورة، وأحد أبرز العاملين في الإصلاح الداخلي للحركة.
- مصطفي ماهر: مسؤول اللجنة الطلابية السابق في الحركة واحد المؤسسين والشقيق الاصغر للأحمد ماهر.
- عماد عبد الحميد: مسؤول اللجنة الطلابية بالحركة واحد المتحدثين الإعلاميين.
- كريم طه: مسؤول العمل الجماهيري لمحافظة القاهرة وأحد معتقلي الحركة في عهد عدلي منصور والسيسي.
- زيزو عبده: أحد الرموز والكوادر ويعتبر أيقونة للحركة.
- مها زيادي: مسئول العمل الإعلامي المركزي داخل الحركة.
- محمد مصطفي: أحد معتقلي الحركة في عهد محمد مرسي واحد مؤسسيها ومسؤول التنظيم والاتصال داخل الحركة.
- رامي سيد: مسؤول العمل الجماهيري المركزي داخل الحركة.
- رامي السويسي عضو المكتب السياسي وأحد مؤسسي الحركة

انشقاقات وخلافات

نفت الحركة ما نشرته بعض وسائل الإعلام حول وجود انشقاقات داخلية داخل الحركة أو إن المؤسسين للحركة قد فضلوا الابتعاد عن أحمد ماهر لكثرة الشكوك حوله ولإرادته أن يصبح المتحكم الوحيد في الحركة دون مبررات ولكثرة الاستفهامات حول شخصيته.[19] وكانت مجموعة من أعضاء الحركة قد قرروا الانفصال عنها في أغسطس 2011 وتأسيس جبهة عُرفت باسم «6 أبريل "الجبهة الديمقراطية"»،[20] والأعضاء المنشقين هم من مؤسسي الحركة الأم

في 2008 وتأسست الجبهة الديمقراطية عندما رفض أحمد ماهر تداول السلطة داخلها ورفضه التخلي عن منصب المنسق العام لها.[21] فيما رفض ماهر الاعتراف بانقسام الحركة وقال: "أن حركة 6 أبريل غير منقسمة، بل هي جبهة أحمد ماهر فقط وأن الجبهة الديمقراطية لا تمت لـ6 أبريل بصلة".[22]

https://youtu.be/qLLdsg_Yepg

https://youtu.be/nxAQbBM2SrU

https://youtu.be/93zYedRm7J4

مراجع

1. حركة 6 ابريل من الفيسبوك إلى الشارع - منتديات الفكر القومي العربي
2. 6 أبريل.. قصة نجاح وصمود بدأت بفكرة خليك في البيت - موقع مصراوي
3. انتخابات ديليفري <<حركة شباب 6 أبريل>>
4. 6 أبريل وائل غنيم وإسراء عبد الفتاح مرشحون لـ نوبل -فيديوهات مصراوي
5. 6 أبريل تهدي ترشيحها لجائزة نوبل لشعب مصر
6. مصطفي النجار يكتب: «6 أبريل» من الفضفضة عن الآمال والأحلام إلى مواجهة المجلس العسكري
7. أمن مصر و6 أبريل يتبادلان التحذيرات

8. بيان رقم 69 للمجلس الأعلى للقوات المسلحة حركة شباب 6 أبريل على فيس بوك.
9. "حملة تضامن واسعة مع 6 إبريل على الفيس بوك وتويتر.. والمئات ينضمون لصفحة "كلنا 6 إبريل/
10. 6th of April Youth Movement /posts/10150379457653294 - حركة شباب 6 إبريل على فيس بوك.
11. بيان حركة شباب 6 أبريل.. الدقهلية حول ما ورد ببيان المجلس العسكري على فيس بوك.
12. دفاعا عن حركة 6 إبريل - كلنا خالد سعيد على فيس بوك.
13. بيان الجيش رقم 69- كلنا خالد سعيد على فيس بوك.
14. عمر عفيفي - كلنا خالد سعيد حركة شباب 6 أبريل على فيس بوك.
15. ومن الأخر - كلنا خالد سعيد على فيس بوك.
16. لجنة تقصّي الحقائق تحت إشراف وزير العدل - كلنا خالد سعيد على فيس بوك.
17. حركة 6 إبريل تطالب العسكري بالاعتذار عن تهم التمويل وتتمسك بمقاضاة الروينى
18. فضائح وحقيقة 6 أبريل من الألف إلى الياء بالصور والمستندات
19. "6 أبريل" بالإسكندرية والسويس تنفي وجود انشقاقات داخلية
20. ^ أحمد ياسين، الانقسامات تعصف ب6 أبريل. مصرس، 6-8-2011. تاريخ الولوج 2 أغسطس 2012.
21. 6 أبريل تنفي فصل أحمد ماهر من منصب المنسق العام/
22. أحمد الجندي، ماهر: لا علاقة لنا بتجميد عضوية الخولي وعز. جريدة الوفد، 1-8-2012. تاريخ الولوج 2 أغسطس 201

الانقسامات تعصف ب 6 أبريل[31]

أحمد ياسين نشر في الأهرام المسائي يوم 06 – 08 – 2011

تصاعدت حدة الانقسامات داخل حركة6 ابريل بعد اتهامها بتلقي أموال من الخارج وقيام اعضائها بالتدريب خارج البلاد على كيفية تنظيم المظاهرات بهدف تقويض الاستقرار للبلد.. وقرر اعضاء6 ابريل بالإسكندرية الانفصال عن جبهة أحمد ماهر التابعة لها الحركة بالإسكندرية والعمل مع حركة شباب6

[31] http://www.masress.com/ahrammassai/37664

ابريل(الجبهة الديمقراطية) والتي سبق أن تقدم أعضاؤها ببلاغات ضد أنفسهم أمام النائب العام للتحقيق معهم حول الاتهامات الموجهة لهم.

https://youtu.be/tBTILkuvhLA

https://youtu.be/-P58JmxDjVg

حركة شباب 6 ابريل

التدوينات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي فريق تحرير المدونة

- للتواصل معنا والانضمام
- من نحن ؟
- اللجنة الاعلامية لحركة شباب 6 ابريل
- مباشر 6 ابريل
- Subscribe to RSS

تدوينات ابريلية | حركة شباب 6 ابريل(wordpress.com)

المبحث الثالث

محاولات مجتمعية لحفز نظام مبارك على التغيير بدون طائل!

1. وثيقة مستقبل مصر 2008

كانت " وثيقة مستقبل مصر" التي أصدرها منتدى المستقبل[32] في 21 يوليو 2008وشاركتٌ فيها مع مجموعة متميزة من المثقفين والناشطين السياسيين هي نقطة البداية في إثارة الاهتمام المجتمعي بقضايا التغيير والمستقبل الوطني في وقت كانت مصر ترزح تحت نير الدكتاتورية والاستبداد وغياب الديمقراطية.

وكانت "وثيقة مستقبل مصر" موضوعاً لحوار مجتمعي نحو بناء دولة عصرية "مدنية وديمقراطية "ينعم فيها كل مواطن مصري بالأمان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والكرامة [الحقوق والمشاركة، والعدالة [القانون وعدم التمييز].

لقراءة الملف الكامل لتلك المحاولات اضغط الرابط التالي:

محاولات مجتمعية لحفز نظام مبارك على التغيير بدون طائل! – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

[32] منتدى المستقبل - المركز الوطني لمساندة المنظمات الأهلية للسكان والتنمية، رقم الإشهار 481 لسنة 2000، 3 شارع 79 أمام محطة مترو المعادي – القاهرة.

https://youtu.be/Gb78rTKcaUw

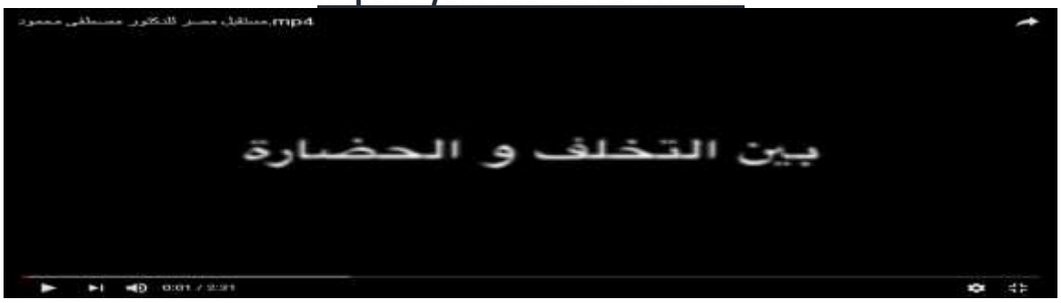

https://youtu.be/0F9L8GWbv4k

https://youtu.be/mCwN4-muorU

https://youtu.be/tuBvltxlgAU

https://youtu.be/Xw4yfRM_-qQ

https://youtu.be/0j9FhH98cXU

https://youtu.be/tA5F3gDAa3w

https://youtu.be/GHxHkFSDxNs

https://youtu.be/sA0m0BVvoG8

الفصل الثاني

مصر والفساد وكوارث الخصخصة في عهد مبارك

المبحث الأول

1. الواقع المصري الحزين[33]

اتسم الواقع المصري بالتأزم والاحتقان على مختلف المستويات وعلى جميع المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. وتستغرق قضايا الحاضر المتأزم طاقات الشعب والقوى السياسية المختلفة وهم جميعاً يشعرون بقلة الحيلة وعدم القدرة على التأثير في الموقف الحاضر للمحروسة حيث تنفرد الدولة ممثلة في الرئيس باتخاذ القرارات في كافة الموضوعات من دون أي محاولة للاستماع إلى الآراء والاعتراضات الصادرة عن مختلف القوى السياسية، ومن دون الالتفات إلى تصاعد الرفض الشعبي للسياسات والقرارات الحكومية التي تتصدر الحكومة لتحمل مسئولياتها وهي في الأساس التزام بتوجيهات رئاسية أو تلقى قبول وموافقة الرئيس.

ويشهد الواقع ـ الذي كان وما يزال مستمراً ـ أن الحكومة منشغلة بتسيير الأمور حسب رؤيتها القاصرة والمنحصرة في حدود أفكار الوزراء من رجال الأعمال ومن يمثلونهم من لوبي رجال الأعمال الذين يتزايد نفوذهم وتأثيرهم في القرار الحكومي. وتعمد الحكومة إلى سياسة جباية تستهدف إطفاء الحرائق باستلاب المواطنين من أكبر نسبة ممكنة من دخولهم في شكل زيادات مستمرة في أسعار السلع والخدمات الأساسية وذلك للتخلص من أعباء الدعم بطريق غير مباشر بعد أن اكتشفت الحكومة صعوبة اتخاذ قرار صريح بإلغائه.

في الواقع المصري الحزين، سيطر الحزب الوطني الديمقراطي على الحكومة ويفرض رؤية لجنة السياسات التي تعبر في الأساس عن توجهات لا تلقى القبول الشعبي وترفضها جميع القوي السياسية الوطنية. وفي الواقع المصري الحزين، سيطر رجل أعمال على الحزب الحاكم ويدير أعمال مجلس الشعب وفي نفس الوقت يتحكم في صناعة أساسية يثير البعض أنها تخضع لممارسات احتكارية.

في الواقع المصري الحزين، فقدت مصر عشرات من أبنائها يفقدون حياتهم غرقاً وهم في محاولاتهم البحث عن فرص للحياة خارج مصر بعد أن ضاقت بهم السبل فيها. كما فقدت مصر مئات من أبنائها تحت أنقاض المباني المنهارة من بين ملايين المباني القابلة للانهيار حسب تقديرات المسئولين.

---

[33] الكلام هنا يتعلق بالحالة المصرية في 2008 والتي استمرت حتى نهاية حكم مبارك في 11 فبراير 2011.

في الواقع المصري الحزين، ، صادرت الدولة حقوق المصريين في العمل السياسي المتحرر من سطوة الأجهزة الأمنية، وترى الأحزاب السياسية عاجزة تماماً عن أي فعل وتنحصر في حدود مقارها الحزبية أو في حدود الأعداد القليلة التي تقرأ الصحف الصادرة عن بعض تلك الأحزاب.

في الواقع المصري الحزين، عانت . وما تزال . معظم الأحزاب من حجم العضوية المحدود وقلة مواردها المالية وضعف مصداقيتها لدى الجماهير، خاصة ما يتردد عن احتواء الحكومة والحزب الوطني لأغلب تلك الأحزاب لاستكمال الشكل الديمقراطي وإثبات وجود تعددية حزبية.

في الواقع المصري الحزين، واجه المصريون هجمة شرسة من الدولة وإعلامها الرسمي ومؤسساتها الصحفية سعياً وراء تقليص أعدادهم بدعوى خطورة المشكلة السكانية التي تلتهم . كما تدعي الدولة . عوائد التنمية. كما شهد المصريون انسحاب الدولة من مجالات الخدمات الأساسية والتراجع عن التزاماتها بتوفير فرص العمل وتحسين توزيع الثروة وكفالة تكافؤ الفرص، كل ذلك بدعوى أنها تفتح الأبواب أمام القطاع الخاص لتحمل مسئولية قيادة التنمية الاقتصادية بزعم أنه أكثر كفاءة من الإدارة الحكومية أو القطاع العام.

في الواقع المصري الحزين، فقد المصريون آلاف الساعات من أعمارهم وهم يصطفون في صفوف طويلة لساعات يتقاتلون من أجل الحصول على رغيف الخبز، وهم يضطرون للتجمهر والاعتصام وقطع الطرق الرئيسية احتجاجاً على تغوّل السلطة الحكومية وصعوبة الحصول على مياه الشرب والخبز. وفي الواقع المصري الحزين، فقد المصريون حياتهم في مستشفيات الدولة التي تفتقر إلى المقومات الصحية السليمة وتتهاوى مرافقها لحد انقطاع التيار الكهربائي عنها لساعات طويلة تتوقف خلالها أجهزة حيوية توفر فرص الحياة لمرضي وأطفال مبسترين.

في الواقع المصري الحزين، واجه أساتذة الجامعات موقفاً مستفزاً إذ اشترطت الدولة أن يتم توقيع تعاقد بين كل منهم وبين جامعته يلتزم فيه بأداء واجباته الأكاديمية حتى يمكنهم الحصول على حافز يستعينون به على مواجهة تردي أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، في الوقت الذي أعفت فيه الدولة

المحتكرين من سداد غرامة عقوبة على أخطاءهم وسمحت لهم بالحصول على مليارات الجنيهات نتيجة احتكارهم لسلع حيوية من دون مساءلة[34].

في الواقع المصري الحزين، شهد المصريون تصاعد التحديات الخارجية وتضاؤل الدور المصري في مواجهة القوة الإسرائيلية المتزايدة والمسيطرة في المنطقة بالتكامل مع السياسة الأمريكية الساعية إلى تأكيد السيطرة على ثروات ومقدرات المنطقة، كما شهدا محروستهم تستجدي الشقيقات العربيات وتحصل على مليون طن قمح منحة من رئيس دولة الإمارات[35]!!!

والنتيجة الأساسية للواقع المصري في عصر مبارك

أن الجميع كانوا منشغلين بمشكلات اليوم والفترة القصيرة، والكل . عدا سلطة الحكم . والحقيقة المحزنة، أن مصر المحروسة افتقدت رؤية مستقبلية ترسم طريق التقدم والمعيشة الكريمة لأبنائها.

[34] إمعاناً في حماية المحتكرين تمت إضافة المادة 26 إلى قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لفرض عقوبة الغرامة على من يبلغ عن ممارسات احتكارية، وتصل الغرامة إلى 150 مليون جنيه!

[35] وبعد ثورة 25 يناير التي لم تكتمل، وبعد 30 يونيو 2013 تلقت المحروسة ما يقدر بأكثر من 40 مليار دولار منح ومساعدات من الشقيقات العربية الكويت والسعودية والإمارات!!!!!

2. الفساد ركن أساس في نظام مبارك[36]

تشير عدة تقارير محلية ودولية وحكومية على انتشار الفساد في عدة هيئات ومصالح حكومية في مصر، كما يظهر ترتيب مصر متأخرا على مؤشر الفساد والذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، ففي 26 سبتمبر2009 جاء ترتيب مصر 115 على مستوى 180 دولة في العالم متراجعا عن عام 2007 والذي كان 105 وعام 2006 والذي كان 70، كما تورط عدة وزراء في عمليات فساد كبيرة مثل وزير الإسكان الأسبق محمد إبراهيم سليمان وعدة مسئولين حكوميين في الدولة، كما تحذر منظمات دولية ودول من انتشار الفساد في مؤسسات الدولة مثل تقرير وزارة التجارة الأمريكية الذي يحذر الشركات ورجال الأعمال الراغبين في الاستثمار في مصر من انتشار الفساد في الحكومة المصرية. كما تتهم المعارضة وعدة منظمات أهلية ودولية الحكومة المصرية بتزوير الانتخابات وتطالبها بتوفير إشراف قضائي كامل ومراقبين دوليين على الانتخابات[1][2]

في 1 مارس 2010

الأغلبية تُسقط 3 استجوابات تتهم الحكومة بالفساد وإهدار 80 مليار جنيه في «أبو طرطور والغزل والكهرباء».[3][4]

- مجال الإسكان والتنمية

في 4 يناير2010

النيابة العامة: وزير الإسكان السابق إبراهيم سليمان تلقى رشاوى 20 مليون جنيه من 3 رجال أعمال.[5]

في 27 مارس2010

وزير الإسكان السابق محمد إبراهيم سليمان يفضح سلفه وزير الإسكان الأسبق حسب الله الكفراوي بتقديمه مستندات تضمن تخصيص جزيرة كاملة في مارينا، لمجموعة بن لادن، مساحتها 100 ألف متر 25 فدانا و80 ألف متر أخرى مساحتها 20 فدانا، لعدد من رجال الأعمال والمستثمرين بواجهة نصف كيلومتر علي البحر مباشرة، وعدد أخر من رجال الأعمال حصل كل واحد منهم على 10 آلاف متر بالتخصيص في المنطقة 24 بمارينا.[6] كما صدر تقرير للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء يقول أن 12 مليون نسمة يعيشون بلا مأوى؛ مما يدفعهم للمعيشة في المقابر والعشش والجراجات والسلالم والمساجد. وقال التقرير أنه توجد في مصر 1032 منطقة عشوائية في جميع

---

[36] https://ar.wikipedia.org/wiki/

المحافظات. وأشار التقرير إلى أن معظم هؤلاء مصابون بأمراض الصدر والحساسية والأنيميا والأمراض الجلدية. وتقرير آخر صادر عن لجنة الإنتاج الزراعي بمجلس الشورى أكد أن 45% من سكان مصر تحت خط الفقر.[7][8] ووفقا لتقرير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية التابع للأمم المتحدة،

ووصف التقرير هؤلاء الفقراء بأنهم جوعي ومرضي. وأشار التقرير إلى تعرضهم لكل أنواع الحرمان من الغذاء والمأوى والتعليم الجيد والرعاية الصحية الكاملة. وأوضح التقرير أن شريحة الفقراء في مصر تمتد وتتسع كل يوم، وبخاصة بعد استمرار سياسة فرض المزيد من الرسوم التي يتحملها الفقراء وحدهم.[7]

في 3 يوليو2007

قام أهالي قرية برج البرلس، في منطقة كفر الشيخ بمصر، بثورة جراء العطش لشح المياه في المنطقة، وقيامهم بقطع الطريق الساحلي الدولي أمام السيارات المارة، في محاولة منهم للفت انتباه المسئولين إلى معاناتهم. حيث قام نحو 3 آلاف من مواطني برج البرلس احتجاجا على انقطاع مياه الشرب عنهم لمدة تجاوزت ال20 يوما، بسبب تحويلها إلى مصيف بلطيم لتتوفر على مدار ال 24 ساعة للمصطافين هناك. وبعد ساعات من التظاهر، قام الأهالي بقطع الطريق الساحلي الدولي الواقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط، مما أدى إلى تكدس السيارات لمسافة 80 كيلو متر لنحو 14 ساعة[9][10]

في ديسمبر2007

صدر تقرير من منظمة الصحة العالمية يؤكد أن مصر ثالث دولة في العالم كأكبر سوق لتجارة الأعضاء البشرية[11][12]. كما صدر تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية في 13 مايو2008 والذي يؤكد أن 14 مليون مصري تحت خط الفقر وأن 1% من الأغنياء يسيطرون علي نصف الثروات، وأن نسبة الفقراء في البلاد تصل إلى ما يقرب من 55% من الشعب المصري[13]. كذلك، يؤكد تقرير التنمية البشرية، الصادر عن الأمم المتحدة. بعنوان: «العقد الاجتماعي في مصر: دور المجتمع المدني»، أن 5 ملايين مصري تحت خط الفقر يعيشون بأقل من دولار يوميا. وحذر التقرير أيضا من تلاشي الطبقة الوسطى في ظل انخفاض معدل الأجور وعدم وجود سياسات فاعلة للحد من نسبة الفقر.[15]]

- مجال الشرطة والأمن العام

في 7 يونيو 2010

وقعت قضية تعذيب خالد سعيد حتى الموت على أيدي اثنين من مخبري شرطة قسم سيدي جابر بالإسكندرية مع وجود قرائن ان سبب القتل وجود قضية فساد لها علاقة بالمخدرات كان المتوفي حصل على تصوير فيديو قد يدين بعض ضباط قسم سيدي جابر بالإسكندرية[16][17]

- مجال المالية والضرائب

في 4 أبريل 2010

د. حمدي حسن يتهم الحكومة بإفساد سياسة الضرائب بمصر في استجواب لوزير المالية يوسف بطرس غالي وجاء في المذكرة التفسيرية للاستجواب «أنه منذ تولى وزير المالية الحالي –د. يوسف بطرس غالي- وزارة المالية عام 2004 زادت حصيلة الضرائب بنسبة حوالي 250% تحمل المواطن العادي منها حوالي 60% نتيجة ضرائب المبيعات والجمارك ومرتبات الموظفين وهي النسبة التي أدت إلى مضاعفة عدد الفقراء في مصر.» وأشارت مذكرة الاستجواب إلى أن بعض الشركات التي بلغت أرباحها مليارات أو ملايين الجنيهات لم تسدد سوى 8% في المتوسط وبعضها سدد 0.5% فقط من الضرائب المستحقة عليه وفقاً للقانون، بينما الموظفون الفقراء يسددون ضرائبهم كاملة من المنبع وقبل استلام مرتباتهم. وكما أن بعض الشركات يحصل على دعم من صندوق الصادرات يبلغ أربعة أضعاف ما هو مستحق عليه من ضرائب، بل إن بعض الشركات في المناطق الحرة، التي ارتضت أن تعمل خارج المنظومة الضريبية يحصل أيضاً على دعم من صندوق الصادرات.[18]

في 29 مارس 2010

اختفاء تريلون و272 مليار جنيه من ميزانية الدولة ومحاولة حكومية لإخفائها وعدم إعطاء معلومات عنها وذلك كما أشار تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن وجود صناديق خاصة تحوي هذه المبالغ الضخمة دون معرفة أين تذهب؟، وهو مبلغ يساوي 14 مرةً ضعف العجز الموجود، والذي تعاني منه الموازنة، ولو وزع على كل مواطن مصراي من 80 مليون لأصبح نصيب الفرد 16 ألف جنيه.[19][20][21]

- النقابات

في 6 نوفمبر2009

الجهاز المركزي للمحاسبات يكشف عن فساد ووقائع إهدار مال عام ومخالفات قيمتها عشرات الملايين من الجنيهات في الاتحاد العام لنقابات العمال برئاسة حسين مجاور، ونقاباته العامة «23 نقابة»، جاء ذلك في تقرير الجهاز عن السنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2007م[22]

في 20 ديسمبر 2009

«نقابة المهندسين تحت الحراسة الحكومية» تهدر ملايين الجنيهات في صناديق المعاشات والقروض والساحل الشمالي.[23][24]

- تقارير

في 16 مارس2010

إهدار 39 مليار جنيه من خزانة الدولة بسبب الفساد، أفاد تقرير لـ "مركز الأرض لحقوق الإنسان" بأن أكثر من 39 مليار جنيه أهدرت في الآونة الأخيرة على خزانة الدولة بسبب الفساد المالي والإداري في الحكومة المصرية، بالإضافة إلى أن هناك خسائر قدرت بحوالي 231 مليون دولار في العام الماضي بسبب تصدير الغاز الطبيعي إلى إسرائيل.[27]

في 28 مارس2010

تقرير لوزارة التجارة الأمريكية بعنوان "تنفيذ الأعمال في مصر.. دليل للشركات الأمريكية 2010" يحذر الشركات الأمريكية ورجال الأعمال الأمريكيين الراغبين في الاستثمار في مصر من انتشار الفساد في الحكومة المصرية. مطالبا إياهم بالقيام بتحريات عن شركائهم قبل وضع أموالهم هناك. كما حذرهم من سوء حالة المرور في مصر مطالبا إياهم بتوخي الحذر الشديد لسوء حالة الطرق والزحام الشديد وعدم مراعاة القوانين وعدم مراعاة المشاة وعدم وجود أماكن للسيارات المعطلة.[28][29][30]

- انتقادات دولية

في 20 مارس2010

منظمة الشفافية الدولية: مصر تخسر المعركة ضد الفساد[31]. وتنتقد الأوضاع في مصر وانتقدت بشدة قانون الانتخاب في مصر ودعت إلى إصلاحه بشكل شامل وعلى وجه السرعة والى تعزيز سيادة القانون.[1][2]

☒ قضية محمد إبراهيم سليمان[37]

محمد إبراهيم سليمان الأستاذ بكلية الهندسة جامعة عين شمس، وزير الإسكان والمجتمعات العمرانية المصري السابق (1993 - 2005م) وعضو مجلس الشعب المصري عن دائرة الجمالية الدورة البرلمانية (2005 - 2010)، ورئيس شركة الخدمات البترولية البحرية[1].

- عضو مجلس الشعب عن دائرة الجمالية الدورة البرلمانية (2005 - 2010).
- وزير الإسكان المرافق والمجتمعات العمرانية (1993 - 2005)
- رئيس شركة الخدمات البترولية البحرية (يوليو 2009).

استجواب مجلس الشعب

- قيام الوزير بمنح زوجته السيدة منى صلاح الدين المنيري قطع الأرض رقم 189 الحي الخامس منطقة العمارات بمساحة 1393.01 مترًا.
- قيامه بمنح ابنته جودي محمد إبراهيم سليمان قطعة رقم 35 الحي المتميز منطقة الجولف بمساحة 733.15 مترًا بالتجمع الخامس.
- قيامه بمنح ابنته دينا محمد إبراهيم قطعة رقم 16 الحي شمال المشتل بمساحة 3343.83 مترًا بالتجمع الخامس باعتها لشركة كارلتون للاستثمارات العقارية.
- قيامه بمنح ابنه القاصر شريف محمد إبراهيم (بولاية والده) أرضًا سكنية بالحي المتميز منطقة الجولف بالتجمع الخامس بمساحة 4458.10 مترًا، مقام عليها فيلا سكنية (قصر).
- قيامه بمنح ابنة القاصر شريف محمد إبراهيم (بولاية والده) الوزير فيلا مميزة رقم 56 منطقة 22 بمارينا.
- قيامه بمنح فيلا الزمردة معدل 12 منطقة 24 بمارينا لابنته جودي محمد إبراهيم سليمان.
- قيامه بمنح فيلا الزمردة معدل 11 منطقة 24 لابنته دينا محمد إبراهيم سليمان (يراجع المستند المقدم وهو خطاب وزارة الإسكان إلى محكمة شمال القاهرة).
- قيامه بمنح فيلا بمارينا باسم عمرو وإيهاب حسني ابن السيدة ماجدة المنيري شقيقة السيدة منى المنيري زوجة الوزير السابق.

---

[37] https://ar.wikipedia.org/wiki/محمد_إبراهيم_سليمان

- قيامه بمنح أسامة عامر عيسى زوج شقيقة زوجته (عديلة) فيلا في المنطقة المتميزة رقم 24 مارينا 5 زمردة، وتقع هذه الفيلا على نفس صف فيلات أولاد الوزير على البحر مباشرة.
- قيامه بمنح ذات الشخص (أسامة عامر عيسى) فيلا في شارع الشانزليزيه في مارينا 2 ثم باعها بأكثر من عشرة ملايين جنيه.
- قام بمنح السيد عماد الحاذق، شريكه في مجمع ليك فيو بالقطامية، فيلا بمارينا.
- قيامه بمنح فيلا بمارينا باسم الدكتور عبد الله أبو زيد الأستاذ في كلية الهندسة، والذي كان يدرس لابنته جودي التي عُينت معيدة في كلية الهندسة جامعة عين شمس!
- قيامه بمنح فيلا بمارينا على البحيرة للسيدة ماجدة المنيري شقيقة زوجته في مارينا 5 على البحيرة بجوار فندق "مكسيم إن".
- قيامه بمنح فيلا بمارينا لشقيقه محمود إبراهيم سليمان.
- قيامه بمنح فيلا بمارينا باسم علا ضياء الدين المنيري (ابنة شقيق زوجته).
- قيامه بمنح فيلا بمارينا باسم نيللي صلاح الدين المنيري (شقيقة زوجته).

واشار أعضاء البرلمان المبلغون إن كل من سبقت أسماؤهم تم منحهم أراضٍ للبناء في القاهرة الجديدة وبمساحات كبيرة وأماكن متميزة، ويمكن الاستعلام عن ذلك من وزارة الإسكان.

واتهم الأعضاء المبلغون وزيرَ الإسكان السابق محمد إبراهيم سليمان بالتربح بصورة غير مشروعة عن طريق بيع الأراضي من الباطن وتقديمها للشركات العقارية نظير مقابل مادي مستتر، وذلك بحسب ما جاء بالبلاغ على النحو التالي: قيام الوزير السابق ببيع منزل مساحته 3.6 متر بالقناطر الخيرية. منطقة الشعير . بمبلغ عشرة ملايين جنيه للمقاول حسن درة، وتم منح الأخير وشركاته الأراضي التالية:

⇓ الشركة الهندسية للمشروعات العمرانية (حسن درة) .

1. 100 فدان أقيم عليها مشروع حدائق المهندسين بالشيخ زايد، ثم تخصيصها في يوليو 1999 بسعر 110 جنيهات للمتر.
2. 80 فدانًا أقيم عليها مشروع زايد 2000 تم تخصيصها في أكتوبر 1994 بسعر المتر 50 جنيهًا للمتر.
3. 170 فدانًا على جزأين لمشروع جرينز، ثم تخصيص الأولى في 1994/6 والجزء الثاني في يناير 1995 بسعر 170 جنيها للمتر.

⇓ شركة القاهرة الجديدة للتنمية والإسكان (حسن درة) .

37 فدانًا بالتجمع الخامس في مايو 2005 بسعر 200 جنيه للمتر.

وبذلك يكون إجمالي ما حصل عليه المقاول حسن درة من الوزير السابق 387 فدان أراض للبناء أي مليون وستمائة خمسة وعشرون ألف وأربعمائة متر، بحسب ما جاء في بلاغ أعضاء مجلس الشعب الـ 47.

⇓ وذكر الأعضاء أن سليمان خصص للشركة المتحدة للاستثمارات العقارية (عماد الحاذق) الأراضي الآتي بيانها:

1. 1400 فدان خصصت في مايو 2004 سعر المتر 200 جنيـــه.
2. 139 فدانًا خصصت في سبتمبر 2004 سعر المتر 220 جنيهًا.
3. 56 فدانًا خصصت في يناير 2005 سعر المتر 270 جنيهًـــــا.

- ويقام على هذه الأراضي مشروع ليك فيو على شارع الـ 90 أرقى منطقة بالقاهرة الجديدة، وبذلك يكون الوزير السابق قد منح للشركة المتحدة للاستثمارات العقارية "عماد الحاذق" 295 فدانًا أرض مبان بمتوسط 230 جنيهًا للمتر تقريبًا.
- ويكون إجمالي ما حصل عليه المقاول عماد الحاذق من الوزير السابق 295 فدانًا أي مليون ومائتان وتسعة وثلاثون ألف متر.

⇓ كما استعرض النواب في بلاغهم ما خصصه وزير الإسكان المبلغ ضده للمقاول وجدي كراره صاحب شركة مكسيم إن للاستثمار العقاري من أراض، على النحو التالي:

1. 74 فدانًا تم تخصيصها في أكتوبر 2005 بسعر 225 جنيهًا للمتر، يقام عليها مشروع "كاتري كلوب".
2. 18 فدانًا تنازلت عنها أكاديمية الشرطة للمقاول المذكور مقابل دفع رسم تنازل 200 جنيه للمتر لوزارة الإسكان و275 جنيهًا للمتر ثمنًا للأرض.
3. تم بيع مبنى البولنج بجوار المسرح الروماني منطقة الشانزليزيه بمارينا بمساحة 1345 مترًا بكامل الأرض والمباني، وبدون أية مزايدات بمبلغ 2.5 مليون جنيه، أي بما يعادل 1859 جنيهًا للمتر أرض ومبان وتجهيزات في أرقى مناطق مارينا، وتم البيع بالتعاقد المباشر بدون إعلان أو مزايدة.
4. تم تأجير فندق مارينا المملوك للدولة لمدة خمس سنوات تبدأ من شهر 2007/8 وحتى شهر 2012/8 بمبلغ 1.7 مليون جنيه سنويًا، بزيادة 7% سنويًا، علمًا بأن التعاقد تم في شهر 2005/6 على أن تبدأ مدة الإيجار

لخمس سنوات من 2007، والفندق على مساحة 7200 متر، والإيجار يشمل المبنى المفروش بالكامل وكافة ملحقاته من مخازن ومطاعم وكافيتريات وغرف للكهرباء ومواقف للسيارات، وقد تم التأجير أيضًا بدون إعلان أو مزايدة.

⇓ كما استعرض النواب المبلغون ما خصصه وزير الإسكان المبلغ ضده لشركة المهندسون المصريون للاستثمار العقاري، وهي شركة عائلية، يسري وطارق سعد زغلول وأخواتهما، على النحو التالي:

1. 90 فدانًا من مدينة 6 أكتوبر أقيم عليه مشروع المروج تم التخصيص في يوليو 1994 بسعر 55 جنيها للمتر.
2. 100 فدان بمدينة العبور أقيم عليها مشروع جيرو لاند "مدينة ملاهي" تم تخصيصها في يوليو 1994 أيضًا بسعر 50 جنيهًا للمتر.
3. 27 فدانًا بالقاهرة الجديدة في يوليو 1997 بسعر 110 جنيهات للمتر.
4. 50 فدانًا بالقاهرة الجديدة تم تخصيصها بذات التاريخ بسعر 70 جنيهًا للمتر.
5. 380 فدانًا بمدينة العبور يقام عليها مشروع الجولف سعر المتر 50 جنيهًا في يوليو 1994.
6. 21 فدانًا بمدينة الشروق مقام عليها مشروع جرين لاند في يوليو 1994 بسعر المتر 50 جنيهًا.

- وأضاف النواب أن وزير الإسكان السابق منح شركة المهندسون المصريون للاستثمار العقاري، وهي شركة عائلية أكثر من 647 فدان أرض مبان، منها 570 فدانًا في يوم 27 يوليو 1994 ولشركة واحدة، وكأن مصر قد خلت من مستثمرين وشركات عقارية أخرى، حسب قول المبلغين في بلاغهم.

وأفاد النواب أن جميع هذه الأراضي حصل عليها المنتفعون بالتقسيط، ولم يدفعوا من ثمنها سوى 10% كدفعة مقدمة وحصلوا بضمانها على قروض بالمليارات من البنوك المصرية، فكان النهب مزدوجًا للثروة العقارية المملوكة للشعب ولودائعه المالية في البنوك.

☒ وردا على ذلك أفاد الوزير السابق أنه قد قام بشراء جميع ممتلكاته قبل توليه الوزارة.

استياء من رئاسته لشركة خدمات البترول

وفي يوليو 2009، أثار قرار رئيس الوزراء د. أحمد نظيف بتعيين المهندس محمد إبراهيم سليمان رئيساً لشركة الخدمات البترولية البحرية بدلاً من المهندس

محمد عاطف، والذي صدر قرار بنقله لرئاسة شركة مصر للصيانة، غضب واستياء العاملين بالشركة، حيث كان متوقعاً أن يتم تعيين أحد المساعدين الأكفاء بالشركة، والتي نجحت خلال الفترة الماضية وحققت أرباحاً كبيرة وتوسعات مكنتها من عملية فصل تبعيتها عن شركة بتروجيت.

رأي الاخوان المسلمين

وزارة الإسكان ويتولاها الدكتور محمد إبراهيم سليمان وقد أكدت تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات عن وجود مخالفات جسيمة في عمليات العطاءات بالوزارة؛ حيث يتم رسو معظمها لصالح مكتب هندسي معين تبين ملكيته لشقيق زوجة الوزير، هذا بالإضافة لقضية الدكتور ممدوح حمزة الاستشاري المصري المعروف وهي القضية التي كشفت عن عمليات رشاوى واستغلال نفوذ واسعة من قِبل الوزير، ورغم الشائعات التي راجت وقتها عن رحيل الوزير بعد أن طالت القضية شخصيات كبيرة ومؤثرة بمصر، وقيام أجهزة رقابية حسَّاسة بالتحقيق في ملابسات القضية استمر الوزير رغم نصائح المقربين له بالاستقالة من منصبه، وكان قد سبق ذلك قضية انهيار العقارات بمصر وتحديدًا عمارة مدينة نصر؛ حيث تبين وجود قصور لوزارة الإسكان في عمليات المتابعة والإشراف.

المصادر

1. ^ نظيف يصدر قرارا بتولي محمد إبراهيم سليمان رئاسة شركة الخدمات البترولية البحرية، مصراوي، 30 يونية 2009

- استقالة وزير الثقافة المصري هل تفتح الباب لغيره؟، إخوان أون لاين، 17 سبتمبر 2005
- حالة غليان في "الخدمات البترولية البحرية" بعد قرار "نظيف" تعيين "سليمان" رئيساً للشركة.. والعاملون يقولون: "خربت مالطة"، اليوم السابع، 30 يونيو 2009
- «المصري اليوم» تكشف بالمستندات: إبراهيم سليمان باع لزوجته وأبنائه القصر فيلات فاخرة بمارينا وأراضي متميزة بالتجمع الخامس أثناء توليه الوزارة، المصري اليوم، 27 أكتوبر 2008*
- 47 نائبًا يقدمون مستندات للنائب العام تفضح فساد "سليمان"، الموقع الرسمي للكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين، 25 يناير 2009

وصلات خارجية

- «المصري اليوم» تكشف بالمستندات: إبراهيم سليمان باع لزوجته وأبنائه القصر فيلات فاخرة بمارينا وأراضي متميزة بالتجمع الخامس أثناء توليه الوزارة، المصري اليوم، 27 أكتوبر 2008
- حاسبوا.. محمد إبراهيم سليمان، اليوم السابع، 30 يناير 2009
- النيابة تطالب برفع الحصانة عن محمد إبراهيم سليمان، مصراوي، 4 يناير 2010
- النيابة العامة: إبراهيم سليمان تلقى رشاوي 20 مليون جنيه من 3 رجال أعمال، مصراوي، 4 يناير 2009
- فساد إبراهيم سليمان.. فتش عن "الوطني"، إخوان أون لاين، 11 يناير 2010
- مجلس الدولة يفتي بعدم أحقية إبراهيم سليمان في تولية شركة الخدمات البترولية، مصراوي، 20 يناير 2010
- إبراهيم سليمان يستقيل من البرلمان.. وفهمي يقرر استرداد الأموال التي تقاضاها من (الخدمات البترولية)، مصراوي، 1 فبراير 2010
- التحقيقات: إبراهيم سليمان تلقى رشاوي 20 مليون جنيه من 3 رجال أعمال، جريدة الشروق، 3 يناير 2010
- الحسيني يقدم بلاغًا للنائب العام ضد إبراهيم سليمان، إخوان أون لاين، 28 فبراير 2010
- سليمان خصص حديقة عامة مساحتها 10 آلاف متر لبناء قصر لرجل اعمال كبير، جريدة الشروق، 20 مارس 2010

☒ قضية أكياس الدم الملوثة[38]

قضية هايديلنا هي قضية رأي عام شهيرة شهدتها مصر، كان بطلها شركة هايديلنا لتوريد المستلزمات الطبية والتي يرأسها الدكتور هاني سرور نائب مجلس الشعب عن الحزب الوطني الحاكم، تم اتهام الشركة

38 https://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9_%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%86%D8%A7&redirect=no

بالدخول في مناقصة - بغير وجه حق - لتوريد قرب دم لوزارة الصحة المصرية وتم ترسية المناقصة علي الشركة، إلى أن اكتشف أن قرب الدم الموردة ملوثة ومعيبة وغير مطابقة للمواصفات المحلية والعالمية.

تحريك القضية

بناء على بلاغٍ من مباحث الأموال العامة والمتضمن بلاغ بعض موظفي وزارة الصحة عن ارتكاب مخالفاتٍ في توريد أكياس الدم من شركة "هايديلنا" إلى إدارة شئون الدم ومشتقاته بوزارة الصحة قامت النيابة العامة المصرية بعد توافر عناصر الجدية في التحريات باتخاذ الإجراءات القانونية حيث لم تبدأ أي إجراءٍ من إجراءاتِ التحقيق في الدعوى إلا بعد الحصول على إذنٍ من مجلس الشعب لشمول الأدلة لوقائع الاتهام ضد عضو مجلس الشعب هاني سرور؛ وذلك مراعاةً لأحكام القانون والدستور.

وتم إحالة المتهمين للمحاكمةِ بعد أن كشفت تحقيقات النيابة عن وجود ميكروبات وفطر وعفن داكن داخل "أكياس الدم" وانبعاث رائحةٍ من بعضها؛ مما يؤدي إلى تسمم دم المريض وقد يؤدي للوفاة.

وأشارت النيابة العامة المصرية إلى أنَّ اللجانَ الفنية المختصة أعدت تقريرًا كشفت فيه عن وجود عيوبٍ فنيةٍ في الأكياس الموردة؛ مما يؤدي إلى تعرُّض المتبرعين للإغماء لزيادة معدل تدفق الدم عن المعدل الطبيعي وحدوث جلطات بالدم وتعرُّض أكياس الدم للانفجار أثناء فصل مكونات الدم وزيادة تركيز الكلوريد عن الحدِّ المسموح به، وزيادة نسبة القلوية الكلية عن المعدل القياسي؛ مما يؤدي إلى تكسير كرات الدم وفقدان الدم لخواصه.

ونوَّهت النيابةُ إلى أن إرساء مناقصة وزارة الصحة في صنف "أكياس الدم" على شركة "هايديلنا" " خرجت عن القواعد الصحيحة التي نصَّت عليها أحكام القانون والمزايدات، وأن الشركةَ لم تراعِ الاشتراطات الفنية لإنتاجها من قربِ الدم قبل عرضها في السوق المحلي.

وجاء في قرار الإحالة أن المتهمين "حلمى صلاح ومحمد وجدان" في الفترة من 3 سبتمبر 2005 حتى 27 أغسطس 2006 بصفتهما موظفين عموميين بوزارة الصحة، حصلا على منفعة وحاولا الحصول على ربح لغيرهما بدون وجه حق من عمل من أعمال وظيفتهما، ومكنا المتهمين "هاني ممدوح سرور وشقيقته نيفان" من الحصول على منفعة بدون وجه حق، عن طريق قيام المتهمين الأولين بإتمام إجراءات ترسية مناقصة توريد قرب الدم لوزارة الصحة، التي

أجريت في 3 سبتمبر 2005 على شركه "هايديلنا" بزعم مطابقتها للمواصفات على خلاف الحقيقة وحجبا الشكاوى الواردة بكتاب المركز القومي لنقل الدم والمقدمة من مديري بنكي الدم بمستشفى فاقوس ومنشية البكري حول ما بقرب الدم، موضوع المناقصة، من عيوب تمثلت في زيادة درجة استطالة المادة المصنع منها قرب الدم، مما يؤدى إلى تعرض المتبرعين للإغماء لزيادة معدل تدفق الدم، وتؤدى إلى حدوث جلطات.

المتهمون في القضية

- حلمي صلاح الدين مدير الإدارة العامة لشئون الدم ومشتقاته بوزارة الصحة
- محمد وجدان رئيس إدارة التوجيه الفني بالإدارة العامة لشئون الدم ومشتقاته بالوزارة
- هاني سرور رئيس مجلس إدارة شركة هايديلنا للمستلزمات الطبية
- نيفان سرور مهندسة والعضو المنتدب لشركة "هايديلنا"
- وفاء عبد الرحيم مديرة مصنع "هايديلنا"
- أشرف إسحاق مدير إنتاج مصنع "هايديلنا"
- فتحية أحمد عبد الرحيم مديرة الرقابة على الجودة بمصنع "هايديلنا"

تهمة الفساد

- أكدت النيابة العامة أن شركة هايديلنا تقدمت دون وجه حق بعرض في المناقصة الطبية مع الوزارة، مع أن الشركة ليس لها سابقة في توريد صنف أكياس الدم ومستلزماتها لوزارة الصحة، وهو الشرط الحاسم بقواعد الدخول في المناقصة، وساعد الشركة في الالتفاف حول ذلك الشرط المتهمين الأول حلمي صلاح الدين والثاني محمد وجدان، وهما موظفان عموميان، تخليا عن التجرد والنزاهة الذين من المفترض أن يتحليا بهما في عملهما العام.

لقراءة التقرير والتعرف على الحكم الصادر في القضية اضغط الرابط التالي:

من قضايا الفساد في عصر مبارك – أكياس الدم الملوثة وهاني سرور – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

☒رجال أكلوا مصر: حسين سالم . . كلمة السر لفساد مبارك[39]

الأربعاء 9 يوليو 2014

بمناسبة الكلام عن الذين اتهمهم الرئيس عبد الفتاح السيسي بأنهم يريدون أن يأكلوا مصر لمجرد أنهم يطلبون حياة كريمة فقط ويطالبون بالعدالة الاجتماعية ... تنشر المواجهة أو تعيد نشر من أكلوا مصر بالفعل وابتلعوا ثرواتها وحتى الآن لم تتم محاسبتهم في حين يتم فرض جباية على الشعب للتغطية على فساد من أكلوا مصر حقا ....

لا يزال رجل الأعمال الهارب حسين سالم يشكل الحلقة المفقودة الأهم في معرفة كل تفاصيل عمليات الفساد التي تمت في عهد النظام السابق، والتي ربما تكون المفتاح للوصول إلى أموال مصر التي هربها الرئيس المخلوع حسني مبارك وأسرته إلى الخارج والتي يصعب تتبع الكثير منها.

حسين سالم (77 عاما) الصديق المقرب لمبارك منذ سنوات وجودهم في سلاح الجو المصري وكاتم أسراره، يعد أول الهاربين من مصر قبل سقوط النظام حيث استشعر الخطر وهرب يوم 3 فبراير/شباط الماضي بعد اندلاع الثورة المصرية بعشرة أيام، وأحيل بعد سقوط النظام إلى محكمة الجنايات لارتكابه جرائم الإضرار بمصلحة البلاد وإهدار المال العام.

واجهة

حسين سالم لم يكن سوى واجهة في صفقات تجارة السلاح التي وراءها الشريك الخفي مبارك. هكذا قال عنه الخبير الاقتصادي بالجهاز المركزي للمحاسبات الدكتور عبد الخالق فاروق الذي أكد أنه الرجل الذي بدأ به الرئيس المخلوع أنشطته في مجال تجارة السلاح، وذلك منذ أن كان مبارك نائبا للرئيس الراحل أنور السادات.

وأكد فاروق للجزيرة نت أن حسين سالم هو المفتاح الرئيسي لفهم كل التحركات السياسية والاقتصادية والأمنية لمبارك، موضحا أن الاثنين أسسا مطلع الثمانينيات بعدما قررت الإدارة الأميركية منح معونة سنوية لمصر عام 1979 شركة لخدمات النقل باسم "إسكو"، وهي شركة مصرية أميركية وكانت تضم عناصر من المخابرات الأميركية، وذلك وفق طلب الولايات المتحدة.

وأضاف أن هذه الشركة كانت الغطاء لكل العمليات غير المشروعة التي قام بها مبارك الشريك الخفي لحسين سالم الذي كان في الواجهة هو ومنير ثابت الأخ الشقيق لسوزان ثابت زوجة مبارك.

---

[39] http://mowajha.com/news19888.html

ويشير فاروق إلى أن مبارك تورط في صفقة السلاح الليبية "ميراج" عام 1971/1970 عندما كان وقتها قائد القوات المصرية، وأدار تفاوضا للسلاح وطلب عمولة كبيرة، وسجلت المخابرات الفرنسية ذلك بالصوت والصورة، وتم رفع الموضوع إلى الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران قبل أول لقاء له مع مبارك بعدما أصبح الأخير رئيسا للجمهورية.

مهام سرية

الخبير الاقتصادي يصف حسين سالم بأنه رجل المهام السرية "القذرة" التي شارك فيها مبارك، وأنه بعدما التحق بجهاز المخابرات كان وسيلة لاصطياد مبارك عام 1983 حيث اكتشفت وزارة العدل الأميركية تلاعبا في فواتير شركة "إسكو"، وأعدت واشنطن قائمة اتهام تضمنت كل المسؤولين عن هذا التلاعب بمن فيهم مبارك، وشكّل البيت الأبيض لجنة من ممثلين لوزارتي الخارجية والعدل و16 قيادة أميركية أخرى، وبعد تشاور قررت القيادات المجتمعة الاكتفاء بتوقيع الغرامة المالية على حسين سالم حتى لا تتأثر علاقتهم بمبارك، ومنذ ذلك الحين جرت السيطرة على مبارك من قبل الولايات المتحدة.

ويضيف فاروق أن حسين سالم كان همزة الوصل بين مبارك والكيان الصهيوني في عدة موضوعات، أبرزها تصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل. ومنذ عام 1986 كان حسين سالم ومبارك ينشئان شركات ثم يجبران القطاع العام على شرائها بأضعاف ثمنها الحقيقي، ثم يشتريان شركات أخرى ويبيعانها للقطاع العام وهكذا.

ويشير الباحث المصري إلى أنه في عام 1986 أنشأ حسين سالم شركة "ميدور" وكانت حصته فيها 56%، وكان الشريك الإسرائيلي يمتلك أكثر من 30% من الأسهم، ثم تم إجبار البنك الأهلي المصري الحكومي على شراء حصة حسين سالم من أسهم الشركة بقيمة مضاعفة عشرات المرات للقيمة الحقيقية للسهم، وتم إجبار هيئة البترول المصرية على شراء حصة الشريك الإسرائيلي أيضا بأضعاف قيمة السهم، حتى حقق هو والشريك الإسرائيلي مكاسب ضخمة جدا على حساب المال العام المصري، وكل ذلك بإسناد من مبارك.

غسيل أموال

ويكشف فاروق النقاب عن أن حسين سالم أحد أهم أدوات غسيل الأموال لمبارك وأسرته، حيث يؤسس لهم الشركات ثم ينسحب منها ويبيعها للقطاع العام ويحول أموالها إلى الخارج ويخفيها في عدة عواصم ومدن منها قبرص

وأثينا ولندن ومونتي كارلو، مضيفا أن حسين سالم ابتكر نظام "of sure"، وهو نظام مبتكر لكيفية إخفاء الأموال، وقد تعلمه علاء وجمال مبارك على يد سالم. وبرأي خبراء اقتصاديين فإن حسين سالم هو مفتاح الشبكة العنكبوتية من العلاقات المشبوهة بين نجلي مبارك وعدد من الأمراء الخليجيين، مشددين على أنه في ظل الوضع الرخو الحالي لمصر فإن الحكومة المصرية لن تستطيع الوصول إلى حسين سالم لأن المجلس العسكري سيكتفي بإجراءات شكلية. ويؤكد هؤلاء الخبراء أن عدم وجود ثوار بين صفوف الحكومة وعدم ضمها لأي وزراء ينتمون للثورة، فإن ذلك سيؤدي إلى عجز الحكومة عن تعقب هذا الرجل الذي كان هو وعمر سليمان أحد أسباب الاختراق الأمني من قبل أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية.

وكشفت تحقيقات جهاز الكسب غير المشروع السرية حول مصادر ثروات رجل الأعمال الهارب في إسبانيا حسين سالم وإقرارات الذمة المالية له، والتي كان قد تقدم بها للجهاز بهدف الكشف عن جميع مصادر ثروته وتطورها منذ عام 2000 إلى عام 2008 وتعديلاته، حيث قدم إقرار الذمة المالية تنفيذاً للقانون رقم 62 لسنة 1975 بشأن الكسب غير المشروع، وقد تناولت التحقيقات العلاقات المالية الخفية بين الرئيس السابق حسنى مبارك ورجل الأعمال والمتعلقة بجرائم الفساد المالي والتربح والرشوة، وذلك من خلال فحص حصول «سالم» على عمولات ومنافع من صفقات السلاح في القضية الشهيرة التي فجرها النائب الوفد الكبير علوى حافظ في مجلس الشعب، وكشفت عن اسماء المربحين من تلك التجارة وعلى رأسهم حسين سالم ورئيس وزراء مصري أسبق ووزير آخر ومنير ثابت شقيق زوجة الرئيس المخلوع.

أوراق القضية التي تحمل رقم 43 لسنة 2011 بدأت أولى خيوط التحقيق فيها من خلال رصد تفاصيل العلاقة المالية المشبوهة بين مبارك وحسين سالم وقد علمت "الأهرام" أن القضية الجديدة شملت تورط رجل الأعمال في فضيحة شركة «EATSCO» Egyptian-American Transport and Services Corporation أو الشركة المصرية الأمريكية للنقل عام 1983 والتي سبق وأن تم ذكرها في كتاب "الحجاب" VEIL للكاتب الأمريكي المشهور "بوب وود وارد" الذى كشف فيه عن الأعمال المشبوهة للشركة التي كان يشارك فيها سالم بنسبة 51% وشريكه كلاينس عميل المخابرات الأمريكية بنسبة 49% وارتكب حسين سالم فيها تجاوزات مادية كبيرة من خلال التلاعب في فواتير الشحن

الصادرة من الشركة والخاصة بعمليات الشحن والنقل البحري لشحنات أسلحة أمريكية ضمن برنامج المعونات الأمريكية إلى مصر، وكشفت الجهات الأمريكية المبالغة في تقدير قيمة الفواتير الخاصة بأعمال شركة «EATSCO» ليبدأ مراجعة أعمال الشركة بالكامل ويكتشف تلاعبها في مبالغ وصلت إلى 8 ملايين دولار أمريكي في ذلك الوقت، وطبقا لمستندات القضية الأمريكية التي تضمنها ملف التحقيق فإن سالم اعترف بارتكابه التزوير في فواتير الشحن الخاصة بالشركة فيما يتعلق بتكلفة شحن البضائع العسكرية لمصر، وذلك خلال الفترة من نوفمبر عام 1979 حتى فبراير 1982، قدم خلالها "سالم" فواتير مزورة في 34 شحنة وفي 21 يوليو 1983، وافق حسين سالم على دفع مبلغ 3 ملايين دولار لتسوية كل الخلافات وإغلاق أي قضايا، ودفع غرامة 20 ألف دولار لتسوية الموضوع، أما «كلاينس» فقام بدفع غرامات مقدارها 130 ألف دولار لتسوية كل الدعاوى المدنية.

هكذا تورط رجل الأعمال في فضيحة صفقة السلاح والتي فجرها لأول مرة في مصر النائب الوفد الكبير علوى حافظ في جلسة مجلس الشعب بتاريخ 5 مارس 1990 وحصلت «الأهرام» على نسخة من مضبطة الجلسة التي قال فيها «حافظ» بالحرف الواحد: لقد تجمعت لدى وثائق عن فضائح ارتكبها بعض الكبار، كلهم لصوص، كلهم نهبوا مصر، وقال النائب الوفد الراحل: الوثائق التي أمامي كثيرة وسأودعها أمام مجلسكم الموقر وهي كلها إدانة لشخصيات كبيرة، محاضر رسمية موثقة، أفلام فيديو ممكن تشوفوها حضراتكم، وخطابات رسمية بتوقيعات مسئولين مصريين وأجانب، ومضابط رسمية لمجلس الشيوخ الأمريكي وتقارير رسمية للجان الكونجرس الأمريكي ووزارة العدل الأمريكية، كشف بأسماء شخصيات مصرية وعالمية أبدت استعدادها للشهادة أمام أي لجنة استماع أو تحقيق برلمانية تحددها مجلسكم الموقر وشهود عيان مصريين وأجانب، وكان من بين هذه الوثائق فحوى جلسات المحكمة الأمريكية التي كانت تحاكم حسين سالم في القضية رقم 147 لسنة 1983، وباعتباره رئيساً لشركة وهمية تسمى «أتسكو» يشارك فيها بعض كبار المسئولين في مصر وعناصر ملوثة ومشبوهة من عملاء C.I.A، لقد كان اعتراف هذا اللص يا نواب الشعب المطحون والكلام على لسان النائب علوى حافظ – هو بداية رفع الأقنعة عن فضيحة كبرى في عالم القروض العسكرية لمصر، وكانت المفاجأة عندما قدم ممثل النيابة للمحكمة الأمريكية مظروفاً أصفر مغلقاً بالشمع الأحمر، وطلب من هيئة المحكمة أن تفتحه سراً لأنه يضم أسماء متهمين مصريين، ولكن نظراً لحساسية أسمائهم ومواقعهم في الحكومة المصرية رأت النيابة

عدم إعلان أسمائهم في الجلسة. ومن بينهم رئيس وزراء ووزير أسبقين ومنير ثابت شقيق زوجة الرئيس المخلوع، ولكن كيف تورط الأخير.

المعلومات تقول إن منير ثابت كان يعمل في الملحقية العسكرية في السفارة المصرية بواشنطن وكان يسهل الإجراءات الإدارية المتعلقة بنقل وشحن المعدات العسكرية إلى مصر من خلال شركة حسين سالم. لكن هل كان للرئيس المخلوع نصيب من الفضيحة. المعلومات تؤكد أيضا طبقا للتحقيقات أن تورط الشركة في عمليات مخالفة للقانون وذلك خلال عام 1981، وصل بالفعل إلى الرئيس الراحل «أنور السادات» الذى أمر بفتح تحقيق في العمليات «المشبوهة» التي تقوم بها شركة «EATSCO»، ولكن لم يكتمل التحقيق و تم إغلاق الملف نهائيا بعد اغتيال السادات وتولى مبارك السلطة، الذى كان يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية خلال العمليات المشبوهة للشركة، وكانت صداقة قوية قد جمعت الرئيس السابق بحسين سالم، فالعلاقة بينهما منذ أن كان «سالم» طياراً في فترة طويلة من حياته، وقد تعرفا على بعضهما البعض في هذا المجال، واستمرت العلاقة بينهما حتى بعد تولى الرئيس مبارك الحكم في عام 1981، وتوطدت العلاقة ليصبح سالم أقرب صديق للرئيس السابق.

ضمت أوراق القضية الأخيرة كل هذه التفاصيل السابقة من خلال حرص جهاز الكسب غير المشروع على تتبع ثروات وأنشطة رجل الأعمال الهارب، وقد استدعت جهات التحقيق عددا من الشهود في جرائم التربح والفساد المالي لحسين سالم في قضية شركة «EATSCO».

وأخيرا. من المقرر أن تعلن جهات التحقيق عن القضية الجديدة عقب الانتهاء من التحقيقات فيها والمتعلقة بجرائم الفساد المالي لرجل الأعمال الهارب حسين سالم.

☒الحرامية[40]

26 أغسطس 2006

فيما يلي نورد أهم أسماء رجال مبارك ويلاحظ انهم حرامية البلد وسارقي بنوكها:

أولا: المركز المصري للدراسات الاقتصادية

1. أحمد المغربي رئيس شركة أكور للفنادق وعُين وزيرا للسياحة فى الوزارة الجديدة- سعودي الجنسية المنتجات والأنشطة الرئيسية: فنادق

[40] http://thawry.blogspot.com.eg/2006/08/blog-post_115643071947149361.html

سوفيتل ونوفوتل ميركور وايتاب وأيبيس وأكور وبولمان واكسبريس مدين للبنوك ب 3 مليار وتوقف عن السداد.

2. أحمد بهجت رئيس مجموعة شركات بهجت - لدية جنسية أمريكية، المنتجات والأنشطة الرئيسية: منتجات جولدى المنزلية (تليفزيونات وغسالات وثلاجات)، مدينة ملاهي دريم لاند، مساكن دريم لاند فى 6 أكتوبر، قناة دريم الفضائية مدين للبنوك ب 6 مليار وتوقف.
3. أحمد عز عضو مجلس شعب ورئيس مجموعة شركات عز - فلسطيني الجنسية المنتجات والأنشطة الرئيسية: حديد التسليح مدين للبنوك ب 4 مليار.
4. شفيق جبر رئيس شركة أرتوك، المنتجات والأنشطة الرئيسية: سيارات سكودا مدين للبنوك ب 2 مليار.
5. معتز الألفي رئيس شركة أمريكانا المنتجات والأنشطة الرئيسية: معلبات أمريكانا، لحوم ودواجن أمريكانا المجمدة، صلصة أمريكانا، بيتزا هت، دجاج كنتاكي، دجاج تيكا، هارديز، تي جي أي فرايديز، صب واي، باسكين روبنز، جراند كافية، فيش ماركت ،مدين للبنوك ب 3 مليار.
6. محمد فريد خميس عضو مجلس شورى ورئيس شركة النساجون الشرقيون - لدية جنسية تشيكي ،المنتجات والأنشطة الرئيسية: سجاد وبتروكيماويات مدين للبنوك ب 3 مليار.
7. محمد لطفي منصور رئيس مجموعة شركات منصور- لدية جنسية أمريكية، المنتجات والأنشطة الرئيسية: سيارات ركوب أوبل وشيفرولية أولدزموبيل وايسوزو ، سجائر مارلبورو وميريت وال ام، سوبر ماركت مترو، معدات كاتربيلر، مطاعم ماكدونالدز، سيارات نقل شيفرولية وايسوزو، اطارات ميشلان، كومبيوتر أيسر، كومبيوتر اتش بى، أجهزة سيمينز الاليكترونية، ألبان لبنيتا، عصائر تانج، أغذية محفوظة ماركة كرافت، مياه معدنية حياة، تونة معلبة ماركة صن شاين، كومبيوتر أي بى ام مدين للبنوك ب 3 مليار.
8. رشيد محمد رشيد صاحب شركة فاين فودز وشركة يونيليفر مشرق وعُين وزيرا للصناعة والتجارة فى الوزارة الجديدة (لدية جنسية بريطانية) المنتجات والأنشطة الرئيسية: صابون أومو، مرقة دجاج كنور، شاي ليبتون، شاي بوندز، صابون ومستحضرات تجميل ريكسونا، صابون ومستحضرات تجميل صن سيلك، صابون ومستحضرات تجميل دوف،

مرقة دجاج منتجات فاين فودز، صابون ومستحضرات تجميل آكس مدين للبنوك ب 3 مليار.

9. شفيق بغدادي رئيس شركة فريش فودز المنتجات والأنشطة الرئيسية: منتجات فريش فودز الغذائية مدين للبنوك ب مليار.
10. جلال الزربة رئيس شركة النيل للملابس المنتجات والأنشطة الرئيسية: قمصان فان هوزين وبيير كاردان (مدين ب 2 مليار للبنوك).
11. طاهر حلمى صاحب (سي ان أي) شو تايم (المنتجات والأنشطة الرئيسية: فضائيات وسمسرة قروض بنكية ومحاماة مدين ب 3 مليار.
12. جمال محمد حسنى مبارك رئيس شركة ميدانفيست بلندن - لدية جنسية بريطانية المنتجات والأنشطة الرئيسية: بيع ديون مصر، سمسرة قروض بنوك، الاتجار فى السلاح، استثمار عقاري، مشروعات سياحية، المضاربة فى البورصة والأوراق مالية، وغيرها.

ثانيا: جمعية جيل المستقبل

1. جمال مبـــارك رئيس الجمعيـــــــــة
2. معتز الألفي نائب رئيس الجمعيـــــــة
3. أحمد المغربي عضـــو مجـــلس ادارة
4. أحمد عـــــــز عضو مجـــلس ادارة
5. جلال الزربـــــة عضو مجـــلس ادارة
6. رشيد محمد رشيد عضو مجلس ادارة
7. هشام الشـــــريف عضـو مجلس إدارة

ثالثا: مجلس الأعمال المصري الأمريكي

1. جلال الزربة
2. أحمد الزيات رئيس شركة بيرة الأهرام المنتجات والأنشطة الرئيسية: مشروبات بيريل وفيروز وبيرة ستلا وبيرة سقارة وبيرة مايستر وبيرة هاينيكن مدين للبنوك ب 3 مليار .

ملحوظة : أحمد الزيات أحد المقربين من جمال مبارك كان قد اشترى شركة بيرة الأهرام المملوكة للدولة بدون اعلان أو مناقصة بمبلغ 70 مليون جنية وهو يقل عن عشر قيمة مبيعاتها السنوية ثم قام ببيع جزء منها بعد 3 سنوات الى شركة هاينيكن الهولندية للبيرة بمبلغ 300 مليون دولار وذهب الفارق الرهيب فى تلك الأموال الى جيوب عائلة مبارك.

3. أحمد عز

4. أحمد البردعي رئيس البنك الأهلي والبنك المصري الأمريكي
5. رؤوف غبور رئيس مجموعة شركات غبور ، المنتجات والأنشطة الرئيسية: سيارات هونداي، اطارات جوديير، سيارات نقل ميتسوبيشي، ماكينات خياطة برذر، أتوبيسات فولفو، معدات سكانيا، قطع غيار بوش، فسبا باجاج، مدين للبنوك ب 3 مليار
6. شفيق جبـــــــــــر
7. محمد لطفي منصور
8. معتز الألفـــــــــــي
9. حسام بدراوي عضو مجلس شعب ورئيس مجموعة مستشفيات بدراوي ، المنتجات والأنشطة الرئيسية: مستشفيات بدراوي مدين للبنوك بمليار وتوقف.

رابعا: لجنة السياسات

1. أحمد جمال الدين موسى - عين وزيرا للتعليم فى الوزارة الجديدة
2. أحمد عـــــــــــــــز
3. أسامة الغزالي حرب - عضو مجلس الشورى
4. أمين مبـــارك - عضو مجلس الشعـــــب
5. أنس الفقي - عين وزيرا للشباب فى الوزارة الجديدة
6. جلال الزربـــــــــة
7. حســـــام بـــدراوي
8. رشيد محمد رشيـد
9. شفيق بغـــــدادي
10. شفيق جـــــــــبر
11. طارق كامل - عين وزيرا للاتصالات فى الوزارة الجديدة
12. طاهـــر حلمـــــــى
13. عبد المنعم سعودي رئيس مجموعة شركات سعودي ،المنتجات والأنشطة الرئيسية: سيارات سوزوكي ونيسان وأتوبيسات سكانيا ، مدين للبنوك ب 2 مليار.
14. ثروت باسيلي رئيس شركة أمون للأدوية، المنتجات والأنشطة الرئيسية: أدوية ومستحضرات طبية مدين للبنوك ب 2 مليار وتوقف.
15. محمد فريد خميس

16. محمد أبو العينين عضو مجلس شعب ورئيس سيراميكا كليوباترا - لديه جنسية إيطالية، المنتجات والأنشطة الرئيسية: حمامات وبلاط سيراميك مدين للبنوك ب 3 مليار وتوقف.
17. محمود محيي الدين - تم تعيينه وزيرا للاستثمار فى الحكومة الجديدة
18. نادر رياض رئيس شركة بافاريا المنتجات والأنشطة الرئيسية: طفايات حريق مدين بمليار دولار للبنوك.
19. عمرو عزت سلامة - عين وزيرا للتعليم العالي فى الوزارة السابقة.
20. منصور عامر عضو مجلس شعب وصاحب مطاعم تشيليز، المنتجات والأنشطة الرئيسية: مطاعم تشيليز وجوني كارينوس ولونوتر مدين للبنوك ب 3 مليار وتوقف.
21. محمد هاني سيف النصر - أمين الصندوق الاجتماعي.
22. هشام طلعت مصطفى - عضو مجلس شورى ورئيس مجموعة شركات طلعت مصطفى المنتجات والأنشطة الرئيسية: مساكن مدينة الرحاب وفنادق الفور سيزونز مدين للبنوك ب 4 مليار.
23. يوسف بطرس غالى - وزير المالية.

خامسا: آخرين من خارج لجنة السياسات وباقي مؤسسات جمال مبارك:

1. فرج عامر رئيس الشركة المصرية لتجميد وتصنيع اللحوم، المنتجات والأنشطة الرئيسية: لنشونات ولحوم مجمدة فرجاللو (مدين للبنوك ب 2 مليار. ملحوظة : فرج عامر ضبط وهو يغش اللحوم اللنشونات بلحم الحمير الا أن جهات عليا لأن جمال مبارك شريك مع فرج عامر بنصيب مجاني يبلغ حوالي 40%.
2. أحمد عرفة وأشرف عرفة وعلاء عرفة أصحاب مجموعة جولدن تيكس المنتجات والأنشطة الرئيسية: محلات وملابس للويس، كونكريت، ميكس، وجراند ستورز وحرية مول وملابس بيركاردان ودانيال هيشتر وجى لا روش مدينون ب 4 مليار للبنوك وتوقفوا.
3. حمزة الخولي وحسين سالم وابراهيم كامل أصحاب فرست للاستثمار وتجار سلاح المنتجات.
4. الشركة البافارية للسيارات: جمال مبارك وأخرى سيارات بى ام دبليو.
5. فهد الشبكشي وعبد الرحمن الشربتلي (سعوديان الجنسية)أصحاب مشروع سيتي ستار- فنادق انتركونتيننتال وشوبنج مول ومدينة ألعاب ودور سينما.

6. صالح كامل (سعودي الجنسية) صاحب محطة أية أر تي الفضائية.
7. الوليد بن طلال (سعودي الجنسية)صاحب فنادق فورسيزونز .
8. نجيب ساويرس صاحب شركة مصر للأسمنت.
9. محمد نصير رئيس فودافون وتاجر سلاح.

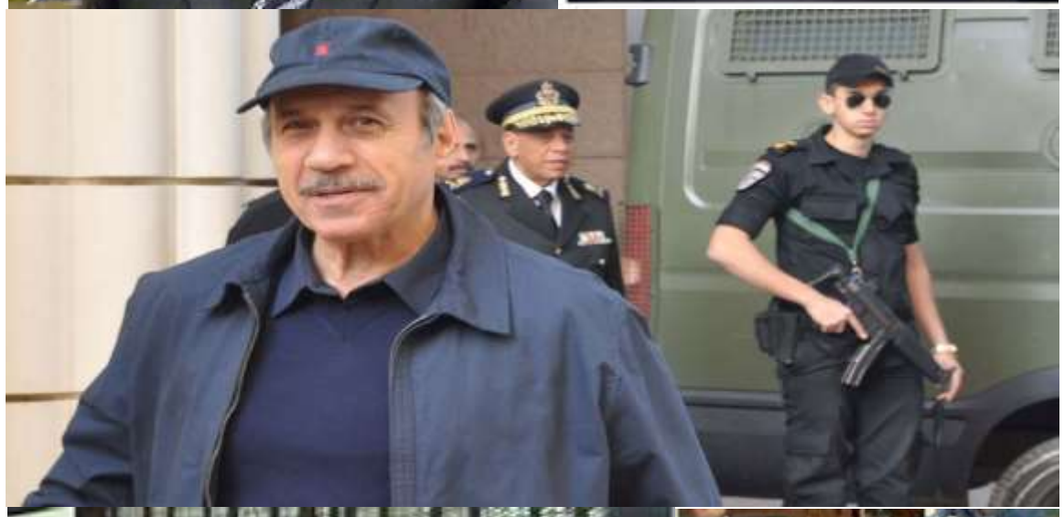

المبحث الثاني

مقتل خالد سعيد[41] مثال على فساد الداخلية

خالد محمد سعيد صبحي قاسم (وُلد يوم 27 يناير 1982 ومات يوم 6 يونيو 2010) شاب مصري من مدينة الإسكندرية، قتل بالضرب على يد أفراد من مخبري الشرطة المصرية.

يبدو أن الشرطيين - اللذين ارتديا ملابس مدنية وقت وقوع الجريمة - أرادا تفتيش خالد بما اعتقدا أنه سلطة مخولة لهما بموجب قانون الطوارئ[3][4][5][6]. فعند دخول خالد إلى مقهى إنترنت بالقرب من منزله هاجمه شخصان؛ أمسك به أحدهما وقيد حركته من الخلف والآخر من الأمام وعندما حاول تخليص نفسه منهم ضرباه وصدما رأسه برف رخامي في المقهى وعندها حضر صاحب المقهى وطالبهما بالتوقف والخروج فورا، فأخذا خالد سعيد معهم إلى مدخل عمارة مجاورة للمقهى حيث ضرباه ضربا مبرحا حتى الموت أمام العديد من شهود العيان في منطقة سيدي جابر، الإسكندرية.

أثار مقتل خالد سعيد موجة غضب شعبية في مصر وردود أفعال من قبل منظمات حقوقية عالمية، تلتها سلسلة احتجاجات سلمية في الشارع في مدينتي الإسكندرية والقاهرة نظّمها نشطاء حقوق الإنسان الذين اتهموا الشرطة المصرية باستمرار ممارستها التعذيب في ظل حالة الطوارئ[7] ووصف حافظ أبو سعدة رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، خالد سعيد بأنه "شهيد قانون الطوارئ"، مبينا أن قانون الطوارئ المفروضة في مصر منذ عام 1981 يعطي الحق لأفراد الأمن التصرف كما يشاؤون مع من يشتبه فيهم[8][9].

أتى مقتل خالد سعيد حلقة في سلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان على يد الشرطة في مصر، وثّقت المنظمات الحقوقية المصرية والعالمية تصاعد وتيرتها في السنوات السابقة على هذه الحادثة كرد فعل للدولة الأمنية على

41 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%82%D8%AA%D9%84_%D8%AE%D8%A7%D9%84%D8%AF_%D8%B3%D8%B9%D9%8A%D8%AF

زيادة القلق الشعبي وازدياد وتيرة الاحتجاجات الشعبية على الظروف المعيشية والسياسية وتنامي انخراط قطاعات واسعة من الشباب في العمل السياسي والحراك الاجتماعي وصحافة المواطنين راصدين إخفاقات المسؤولين وفساد الحكومة وتنامي الحركات المطلبية وانتهاكات حقوق الإنسان.

فبرغم أن حوادث الانتهاكات الجسدية والقتل العمد على يد الشرطة كانت ظاهرة دائمة الحضور في المجتمع المصري وتفشّت في السنوات الأخيرة من حكم مبارك إلا أن محللين رأوا أن انتماء خالد سعيد إلى الطبقة الوسطى التي كانت تقليديا أقل معاناة من تلك الانتهاكات من الطبقات الشعبية والمُعدمة أدى إلى تعاطف قطاعات جماهيرية واسعة بين من رأوا في خالد مثالا عمّا يُمكن أن يُصيبهم وأبناءهم مما ساهم في الحشد ردا عليها.

تُعدُّ حركة الاحتجاج الحقوقي التي حفّزها مقتل خالد سعيد إحدى إرهاصات ثورة 25 يناير، إذ كان في طليعة الخارجين يوم 25 يناير 2011 الكثيرون من النشطاء المتأثرين بتلك الجريمة وبنوا شبكاتهم حول صفحة خالد سعيد على فيسبوك وغيرها من أدوات التواصل في الفضاء السيبراني وعلى الأرض حول المؤسسات الحقوقية العاملة في مجالات حقوق الإنسان المختلفة.

ولكن بالرغم من مرور حوالي أربع سنين على مقتل خالد سعيد إلا أن شهادة وفاته لم تصدر إلى الآن، برغم أمر الرئيس السابق محمد مرسي باستخراج شهادة وفاة للشاب السكندري.

أهم تطورات القضية

6 يونيو 2010 . مقتل خالد.

9 يونيو . انتشار قصة خالد في الإنترنت ووسائل الإعلام.

10 يونيو . يقف أحمد نصار الناشط الحقوقي امام قسم سيدي جابر يدعوا إلى وقفه احتجاجيه للمطالبة بتسليم المجرمين إلى العدالة وكانت بداية الاحتجاجات تضامنا مع خالد سعيد واعتقال حسن عبد الفتاح وأحمد جابر نشطاء حركة شباب 6 أبريل.

10 يونيو . بيان وزارة الداخلية بناء على تحقيق النيابة الأول وتقرير الطب الشرعي الأول واخلاء سبيل المتهمين.-] [10].

10 يونيو . ينشئ مركز نصار لحقوق الإنسان لجنة تقصى الحقائق ويصدر بيان مكذباً لبيان الداخلية ويؤكد مقتل خالد سعيد على أيدي المخبرين

12 و13 و17 يونيو. وقفات احتجاجية بالقاهرة والإسكندرية واعتقال العديد من النشطاء

15 يونيو. قرار النائب العام المستشار عبد المجيد محمود بإحالة التحقيق لنيابة استئناف الإسكندرية وندب لجنة ثلاثية من مصلحة الطب الشرعي بالقاهرة برئاسة كبير الأطباء الشرعيين لإعادة تشريح الجثة وبيان سبب الوفاة.

17 يونيو . صدور حكم من محكمة المنشية ضد حسن عبد الفتاح أحد نشطاء حركة شباب 6 أبريل واحد المتضامنين مع "خالد" بالحبس 6 أشهر بتهمة الاعتداء على ضابط شرطة وإدانة حقوقية للحكم[11]

17 يونيو. أصدر مركز نصار لحقوق الإنسان بياناً يتضمن السجل الإجرامي للضابط أحمد عثمان الذي اتهمه النشطاء بالاشتراك في قتل خالد سعيد

18 يونيو. الجمعية الوطنية للتغيير تنظم وقفة احتجاجية حاشدة أمام مسجد القائد إبراهيم بالإسكندرية بحضور ممثلي القوى السياسية المختلفة ونظمت عائلة خالد مؤتمرا صحفيا عقب أداء صلاة الجمعة.

وافقت النيابة العامة على طلب هيئة الدفاع المقدم من محمود البكري العفيفي بشأن الادعاء بالحق المدني ضد كل من وزير الداخلية وضد المخبرين محمود صلاح وعوض إسماعيل بمبلغ 500 ألف جنيه كتعويض مؤقت.

تقدم الدفاع ببلاغ طالب فيه بتوجيه تهمة الشهادة الزور لكل من الشهود الثلاثة الذين شهدوا يوم الواقعة، وهم: رضوان عبد الحميد رمضان الشهير بحمادة حشيش، وشريف سامي وعلاء الدين أحمد [12][13].

المئات يتشحون بالسواد بطول كورنيش الإسكندرية والقاهرة حدادا على مقتل شهيد الطوارئ.[14][15][16].

20 يونيو. حبس المخبرين محمود صلاح، وعوض إسماعيل، المتهمين بالتسبب في قتل خالد سعيد بالإسكندرية 4 أيام على ذمة التحقيقات، بعد أن وجهت لهم النيابة تهمتي القبض على مواطن دون وجه حق، واستعمال القسوة.[17]

21 يونيو. استمرار التحقيقات بنيابة الاستئناف بالإسكندرية وقامت النيابة باستجواب الرائد محمد ثابت، معاون المباحث بقسم سيدي جابر ثم قررت قبول الطعن بالتزوير المقدم من الدفاع على كارت التسجيل الجنائي الخاص بخالد. وذلك حيث أن الكارت موضح به أن خالد محكوم عليه في ثلاث قضايا

في حين أن النيابة تحققت أن المعلومات الموضحة بالكارت غير متطابقة مع معلومات القضايا المذكورة في سجلات النيابة.[18][19]

22 يونيو. أيمن نور يزور قبر "خالد سعيد" ويعقد ندوة بمقر حزب الغد بالإسكندرية حول الحادث، أعلن خلالها عن تدشين مركز حقوقي باسم "مركز خالد سعيد للدفاع عن الحقوق والحريات ومناهضة التعذيب".[20]

23 يونيو . المستشار ياسر رفاعي المحامي العام الأول لنيابة استئناف الإسكندرية يعلن في مؤتمر صحفي مفاجئ براءة الداخلية من دم خالد سعيد. ويعرض التقرير المبدئي الخاص بنتائج إعادة تشريح جثة المتوفى الوارد من مصلحة الطب الشرعي وفي وجود اللجنة الثلاثية التي أمر المستشار عبد المجيد محمود النائب العام بتشكليها. ويعلن أن سبب وفاة خالد سعيد نتيجة اسفكسيا الاختناق بانسداد المسالك الهوائية بجسمٍ غريب عبارة عن لفافة بلاستكية تحوي نبات البانجو المخدر.[2][21][22][23]

- طبقا لهذا التقرير فإنه سيتم استدعاء أسرة خالد سعيد للتحقيق معها في النيابة بتهمة البلاغ الكاذب.
- أسرة خالد سعيد تستنكر تقرير الطب الشرعي وأعلنت عن توجهها للجوء إلى القضاء الدولي والأمم المتحدة ،وأضافت أنها ستختصم اللجنة الثلاثية في القضية وعلى رأسها كبير الأطباء الشرعيين الذي أصدر التقرير، وتتهمهم بالكذب والتزوير على أساس أن اعتراضات أسرة سعيد وتساؤلاتهم حول التقرير الأول لم يجيب عليها التقرير الثاني أيضاً. وتجاهل التقرير شهادة العديد من شهود العيان الذين تعارضت أقوالهم مع السيناريو الذي تتبناه الداخلية للحادث.
- الدكتور محمد البرادعي يقول: "إن النتيجة التي كشف عنها التقرير تلقي الضوء على ان الأجهزة الأمنية تسيطر على مقاليد الأمور وأنه ليس بوسع أي جهة الخروج عليها" وأضاف "أنه آن الوقت لكبار المسؤولين في النظام المصري لأن يدركوا أن مثل تلك الجرائم لا يمكن أن تمر بدون أن يصرخ من أجلها العالم ويقتص من قتلتها".[23]
- عبد الجليل مصطفى المنسق العام الأسبق لحركة كفاية والأستاذ بكلية طب القصر العيني يصرح : "إن اطباء مصر يرفضون تقرير الطب الشرعي الصادر مؤخراً بالنسبة لمقتل سعيد ولا بد من محاكمة كل من شارك في التقرير وأن على نقابة الأطباء دوراً عاجلاً عليها القيام به هو محاكمة الأطباء الذين مرروا ذلك التقرير".[23]

24 يونيو . هيومن رايتس ووتش: "يجب ملاحقة الشرطة قضائياً على حادث الضرب المفضي للوفاة"

- جو ستورك، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش "الشهادات والصور الفوتوغرافية لوجه خالد سعيد المُشوّه تعتبر أدلة قوية بأن رجال شرطة في ثياب مدنية ضربوه بكل قسوة وفي مكان عام. على النيابة أن تستجوب جميع الأطراف في القضية على وجه السرعة وأن تحقق بالكامل فيما أدى للكسور والإصابات العديدة الواضحة تمام الوضوح على جسد الضحية."[24]
- هيومن رايتس ووتش: "النيابة العامة لم تستدع بعد للشهادة الرائد أحمد عثمان من وحدة مباحث قسم سيدي جابر، المسؤول عن العملية، أو المقدم عماد عبد الظاهر، بالإضافة إلى فردي الشرطة في الثياب المدنية الذين قال الشهود عنهما إنهم شاهدوهما يضربان خالد سعيد. وأكد محمد عبد العزيز محامي أسرة سعيد، لـ هيومن رايتس ووتش ألا أحد من هؤلاء الضباط قد أوقف عن العمل، وأنهم ما زالوا يعملون في قسم الشرطة."[24]

28 يناير "جمعة الغضب"

خرج عدة الاف من المصريين في مظاهرة احتجاج في مدينة الإسكندرية من بينهم الدكتور محمد البرادعي والمستشار محمود الخضيري وجورج إسحاق وأيمن نور وحمدين صباحي. تنديدا بما وصفوه "بعمليات تعذيب منظمة" للمعتقلين في أقسام الشرطة. وشارك بالمظاهرة عدد من قيادات جماعة الإخوان المسلمين وحركة "6 أبريل" وحزب الغد والجمعية الوطنية للتغيير، بجانب عدد من المتظاهرين يمثلون اتجاهات وتيارات متنوعة، رافعين لافتات عليها شعارات مثل "تسقط الدولة البوليسية، يسقط قانون الطوارئ، كلنا خالد سعيد، يسقط نظام الاستبداد".[25][26][27][28][29][30]

آلاف المصريين في وقفات صامتة بالملابس السوداء حدادا على روح خالد في العديد من محافظات مصر.[31]

9 يوليو . مسيرة في لندن ووقفة احتجاجية عند القوس الرخامي على ناصية هيد بارك.

21 أغسطس. إفطار جماعي في رمضان يعقبه صلاة التراويح أمام منزل خالد سعيد بحضور 2000 شاب وفتاة بدعوة السيدة ليلي مرزوق، فحاصرت قوات الأمن الوقفة اعتدت على الإمام واقتادته إلى مكان مجهول[32]

أسباب محتملة وراء الحادث غير مؤكدة حتى الآن

طُرح التفسيران التاليان للجريمة:

1. كون خالد هاربا من تنفيذ أحكام ومسجل خطر وأنه قاوم المخبرين الذين حاولا القبض عليه (رواية وزارة الداخلية)
2. تمكن خالد من الحصول بطريقة ما على فيديو يظهر ما يبدو أنه واقعة فساد تتعلق بالمخدرات داخل قسم سيدي جابر. وقام بوضعه على الإنترنت. وعندما توصل عناصر الأمن إلى شخصية خالد من خلال المرشد "محمد رضوان عبد الحميد" وشهرته "حشيش" قاموا باستدراج خالد إلى خارج منزله وتعقبه إما بغرض إرهابه أو قتله عقابا له على نشر مقطع الفيديو.

بيان وزارة الداخلية وتغطية الإعلام الحكومي والمستقل

أصدرت وزارة الداخلية بيانا للرد على الاتهامات الموجهة لضباط ومخبري قسم سيدي جابر في محاولة لامتصاص الغضب الشعبي الذي ظهر في العديد من المظاهرات في القاهرة والإسكندرية.

جاء في البيان أن المحضر الذي حرره ضابط الشرطة الموجود بالقسم وحمل رقم 7438 إداري سيدي جابر "أثناء تفقد عريف الشرطة «محمود صلاح» وزميله «عوض نسيم» الحالة الأمنية في المنطقة، شاهدهما الضحية أثناء جلوسه في «سيبر إنترنت» وما أن رآهما حتى أسرع بالهروب من مكانه، وأثناء ذلك التهم «كيس بلاستيك ملفوف»".[33]

في بيانها تنصّلت وزارة الداخلية من المسؤولية عن وفاة المواطن خالد سعيد صبحي بالإسكندرية، واتهم النشطاء الحقوقيين والمعارضة بالترويج من خلال وسائل إعلامية والادعاء أن رجال شرطة سريين قد اعتدوا على المواطن خالد محمد سعيد صبحي قاسم وتسببوا في وفاته على نحو مخالف للحقائق، وأن وفاته جاءت عن طريق ابتلاعه للفافة تحتوي على مواد مخدرة.

وقال بيان وزارة الداخلية "إن وفاة خالد سعيد جاءت بعد تعاطيه لفافة مخدرة أكدها شهود خمسة ومنهم صديقه الذى كان يرافقه المواطن محمد رضوان عبد الحميد ورجل الإسعاف الذي حاول إسعافه قبل نقله من الطريق العام بسيارة الإسعاف إلى المستشفى، كما أكدته أيضاً على نحو قاطع تحقيقات

النيابة في الواقعة التي توافقت مع نتيجة التقرير المبدئي للطب الشرعي الذي تضمن أن الوفاة نتيجة اسفكسيا الاختناق نتيجة انسداد القصبة الهوائية باللفافة التي حاول ابتلاعها".

وأضاف "أن المذكور كان مطلوبًا لتنفيذ حكمين بالحبس صادرين في قضيتي سرقة، والأخرى لحيازة سلاح أبيض، وأنه سبق ضبطه في أربعة قضايا سرقات وحيازة سلاح كما أنه مطلوب في القضية رقم 333 لسنة 2008 للهروب من الخدمة العسكرية، فضلاً عما تضمنته أقوال والدته في التحقيقات من أنه معتاد على تعاطى المواد المخدرة"

وأضاف "أن تلك الادعاءات المُغرضة قد تغافلت عن عمد جميع الحقائق وتمادت في الترويج للكذب والتضليل في محاولة للإساءة لجهاز وطني يضطلع بمهامه رجال الشرطة بكل مثابرة ودأب التزاماً بواجبهم بالإسهام في تنفيذ القانون وحماية المصالح العامة والخاصة، بل وذهب الأمر إلى حد أبعد يستهدف الإساءة لأوضاع حقوق الإنسان بالبلاد بتنظيم وقفات احتجاجية والدعوى للتظاهر وتوجيه رسائل إلكترونية لدوائر رسمية وغير حكومية وأجنبية تطالب بوقف التعاون مع مصر لانتهاكها حقوق المواطنين."

ذاك البيان لاقى انتقادات نظرا لعدم صدور تقرير الطب الشرعي النهائي لحظة صدوره. كما أنه خالف روايات شهود العيان المتفقة على قيام المخبرين بالاعتداء علي خالد إلى أن فارق الحياة على أثر إصاباته. إضافة لهذا فإن البيان احتوى على اتهامات لخالد بأنه متهرب من الخدمة العسكرية وهو ما يخالف مستندات أظهرها ذوو خالد تؤكد أداءه الخدمة العسكرية [34].

نشر بعض النشطاء على موقع فيسبوك عددا من الصور كجواز السفر الخاص به وكذلك أوراق التجنيد الخاصة به تشير إلى أنه أتم فترة تجنيده كجندي بمديرية أمن الإسكندرية، حيث أنه من دون مؤهلات على الإطلاق. وكذلك تم نشر أوراق تأسيسه شركة استيراد وتصدير باسمه وملف ضريبي وبطاقة استيرادية باسمه أيضا، وربما تلك من يطرح تساؤلات عدة عن شخص لا يحمل من المؤهلات ولا يحترف مهنة وليس له تجارة يتميز بها غير تجارة، ويكون صاحب ومدير مسئول عن شركة للاستيراد والتصدير[35]

تزامن ذلك مع قيام بعض الصحف ومقدمي البرامج بإطلاق لقب شهيد البانجو على المرحوم خالد والمحاولة من النيل من سمعته وإظهاره على أنه من محترفي الإجرام [36]. وتعارض ذلك مع التغطية المحايدة للصحف المستقلة والقنوات الفضائية الخاصة وخاصة جريدة الشروق وبرنامج محطة

مصر على قناة مودرن مصر وما تداوله نشطاء الإنترنت وموقع "الفيسبوك" [37]

يتمثل هذا التناقض في قول الكاتب أحمد خالد توفيق "كلما قرأت تفاصيل هذا الذي وقع في سيدي جابر، شعرت بأن هناك شابّين يحمل كلاهما اسم خالد محمد سعيد، تواجدا في الإسكندرية في تلك الساعة من يوم 8 يونيو عام 2010 وتُوفّيا إلى رحمة الله في نفس اللحظة. هناك *خالدهم* خالد تقارير الحكومة وكتّاب الصحف القومية، و*خالدنا* نحن المصريين الذين يملؤون الشوارع ويتمنون أن يبتعدوا عن الحكومة وتبتعد الحكومة عنهم" [38]

في مداخلة تلفونية مع برنامج "محطة مصر" الذي يقدمه الإعلامي معتز مطر على قناة "مودرن مصر" نفت أم خالد سعيد أن تكون قد قالت إن ابنها يتعاطى المخدرات[39] وفي مقابلة مع البرنامج ذاته أكد علي قاسم، عمّ خالد، أن تشريح الجثة لا يمكن أن يتسبب في كسر الفك كما حدث في حالة خالد. وقال: "حتى لو سلمنا جدلا أن خالد قد ارتكب أخطاء كبعض الشباب، لا يمكن أن تبرر العدوان الوحشي الذي تعرض له على أيدي اثنين من المخبرين لم تأخذهم الشفقة أو الرحمة وهو يصرخ بأنه يموت". قال وكأنه لا يصدق أنه توفي أثر بلع لفافته

وتساءل عم خالد كأنه لا يدرك ما يقول خلال البرنامج:

- كيف يقال إنه ابتلع لفافة بانجو وسدت القصبة الهوائية وفي نفس الوقت يتكلم ويستنجد؟
- كيف يقال إنه ابتلع لفافة بانجو سدت مجري التنفس وينقل في سيارة الشرطة ثم يعود بعد 15 دقيقة ويلقي على الأرض ثم تأتي الإسعاف ويقال إنه حي. فكيف يعيش إنسان بلا تنفس 15 دقيقة؟ [40]
- شكك مركز النديم للتأهيل والعلاج النفسي فيما ورد في بيان وزارة الداخلية وتساءل "إذا كان على سعيد أحكام لماذا لم تتوجه قوة رسمية من الشرطة إلى عنوان منزله وإحضاره من منزله بعد إظهار أمر القبض والأحكام التي تدعي الداخلية أنها صادرة ضده". وتساءل: "هل يمكن أن تكون اللفافة قد وضعت قسرا في حلقه بعد أن مات؟". تساءل أيضا: "ما الذي فعله عناصر الداخلية في الخمسة عشر دقيقة التي أخذت فيها جثة خالد بعيدا عن مدخل العمارة التي ضرب حتى الموت أمامها؟ وكيف تمكن خالد وحلقه مسدود بلفافة مخدر أن يصرخ استنجادا "هأموت" على حين كان المخبران يدقان رأسه في رخام السلم؟".

- محمد عبد العزيز، محامي مركز النديم لحقوق الإنسان قال: "أن التقرير الأولي للطبيب الشرعي لم يثبت جميع الإصابات ولم يربط بين الإصابات وبين الوفاة وهو ما دفعنا إلي الطعن علي التقرير لافتاً إلي أن لفافة البانجو التي قالت وزارة الداخلية إن القتيل بلعها لم يتم تحريزها وإرجاعها للنيابة لمناظرتها ووضعها كحرز في القضية، لكن الطبيب الشرعي قام بإرسالها مباشرة إلي المعمل الكيماوي دون عرضها علي النيابة العامة".[41][42]
- أثبت تقرير الطب الشرعي الذي طلبته النيابة العامة بعد الوفاة مباشرة وجود كسر في الفك ونزول في عظام الوجه "تحطيم للجمجمة" إضافة إلي رضوض وكدمات في الوجه وإصابات متعددة بالوجه وبعض أجزاء الجسم ،إضافة إلي وجود سقوط الأسنان (و لكن أعلن الطب الشرعي عن أن خالد سعيد فقد سنه من الفك العلوي قبل عامان من الحادث واكدت على ذلك والدته في اتصال هاتفي بالدكتور إحسان كميل كبير الأطباء الشرعيين) نتيجة لتلقي ضربات شديدة "لم يحدد نوع الأداة" إضافة إلي تأكيده أن الإصابات بجثة الضحية هي إصابات حيوية، أي حدثت قبل الوفاة وليس بعدها.[43]

تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

أوفدت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، بعثة تقصي حقائق للوقوف على حقيقة ما حدث في قضية تعذيب الشاب خالد سعيد وضربه حتى الموت، وقابلت البعثة شقيقه أحمد (المقيم في أمريكا ومتزوج من أمريكية) وعدد من شهود العيان على الواقعة.[44]

أكدت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان: "أن ما حدث لخالد يعد انتهاكا لأبسط حقوق الإنسان، وهو حقه في الحياة ذلك الحق الذي كفلته المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وطالبت بضرورة إعادة النظر في التشريعات العقابية لجرائم التعذيب وإلغاء التشريعات التي ساهمت في توفير بيئة خصبة لانتشار ظاهرة التعذيب، ومنها قانون الطوارئ رقم 162 لسنة 1985، وقانون العقوبات رقم 58 لسنة 1938، وقانون هيئة الشرطة رقم 109 لسنة 1971، والذي فتح الباب على مصراعيه أمام استخدام القوة دون ضوابط حادة."

شددت المنظمة على تعديل المادة 126 من قانون العقوبات المصري بما يتناسب مع الاتفاقية الدولية لمناهضه التعذيب التي صادقت عليها مصر والتي تعرف التعذيب بأنه كل ألم أو عذاب جسدي أو عقلي، ولا تشترط أن يكون مستهدفا منه انتزاع اعتراف فقط مثلما ينص القانون المصري.[44]

أكدت بعثة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان على قيام مجموعة من أفراد أمن قسم سيدي جابر باقتحام سيبر "مقهى إنترنت" في العقار رقم 37 شارع مدحت سيف اليزل بمنطقة كليوباترا بمحافظة الإسكندرية، أسفل سكن خالد سعيد قاسم، حيث طلبوا من المتواجدين في "السيبر" إبراز البطاقات الشخصية، وقاموا بمحاولة تفتيش المذكور بطريقة مستفزة ودون إذن من النيابة، وضربوه واعتدوا عليه مع سبق الإصرار والترصد، وهذا ما أكدته شهادة الشهود الذين شاهدوا الواقعة.

وقال الشهود لبعثة تقصي الحقائق إن اثنين من رجال مباحث سيدي جابر ضربوا خالد سعيد بالأيدي والأرجل بطريقة مبرحة، ودقوا رأسه في سور رخامي بالسيبر، فسقط أرضا وقاموا بسحله على الأرض وسحبوه إلى العقار المجاور، ثم ضربوا رأسه في الباب الحديدي، وهو ما أدي لخلع جزئي من الباب، ثم ضربوا رأسه في سلم العقار وفي جدران مدخل العقار.

وتابع الشهود "كان هناك بالمصادفة اثنان من الأطباء ضمن المتواجدين والذين حاولا إنعاش قلبه وقياس نبضه، ولكن دون جدوى، ورغم ذلك استمروا في الاعتداء عليه بالضرب ليتأكدوا من قتله"، وأشار الشهود إلى أن خالد أثناء الضرب كان يصرخ ويستغيث "أنا بموت"، فرد عليه أحدهم وقال "أنا مش هاسيبك غير لما تموت". ثم اقتادوه معهم، وبعد ربع ساعة عادوا مجددا وألقوه على الأرض، وعقب ذلك جاءت مجموعة من المخبرين ومعهم ثلاثة ضباط وطلبوا الإسعاف الذي رفض أن يقوم بحمله، فقام الضباط بسبه وطلب منه حمله إلى المستشفى.

https://youtu.be/Q3AEhDmK2sg

أوضحت السيدة ليلى مرزوق والدة خالد لعدة مصادر أن شهود العيان أبلغوها بقيام مخبري الشرطة بسحل خالد وضربه بقسوة قبل أن يصطحبوا جثته إلى سيارة الشرطة وانهم هم في الأغلب من وضع المخدر بفمه بعد وفاته، و(وتلك ما لم يوافق عليها الدكتور إحسان كميل، بل وأصر أنه قام بالبلع بنفسه وليس قصراً). حيث أكد شهود العيان ان خالد كان على قيد الحياة وتحدث بصوت عالي أثناء اختطافه وضربه من قبل المخبريين. وهو ما يتعارض مع كونه ابتلع لفافة بالحجم المذكور كما ادعى بيان وزارة الداخلية.[43] قناة العربية]

وقالت "إن سيارة الإسعاف التي استدعاها ضابط قسم شرطة سيدي جابر لحمل الجثة رفضت في البداية حيث أكد الطبيب وفاة خالد، إلا أنهم هددوا سائق السيارة على حمله وأشارت إلى أن الشرطة أجبروا الموظف المختص على كتابة تقرير أن خالد كان حيا، ثم غسلوه من الدم ووضعوه في كمية كبيرة من الثلج، حيث ظهرت على الجثة آثار تكسير الأسنان والجمجمة وتشوهات بالوجه وتسلخ باليدين والقدمين نتيجة السحل."

والدة خالد قد قدمت بلاغا على الهواء للنائب العام عبر برنامج محطة مصر على قناة مودرن مصر للتحقيق في قضية ابنها وأكدت أن ما يتم الترويج له على لسان عناصر الشرطة بأنه مدمن مخدرات غير صحيح بالمرة وأنه مثار تقدير واحترام كل من يعرفه وهو ما اكده العديد من جيرانه واصدقاءه.[39]

ويقول حسن مصباح وهيثم حسن مصباح، صاحبي مقهى الإنترنت، الذين كانا موجودين أثناء الواقعة، أن القصة بدأت بدخول خالد إلي المقهى، وخلفه دخل مخبران يرتديان ثياباً مدنية، قاما بتقييده من الخلف بشكل مفاجئ قبل أن يستطيع التعرف عليهما.[41]

وأضاف هيثم حسن مصباح "كان خالد واقفاً معي أمام السيبر ثم ذهب لإلقاء السلام على صديق. في تلك اللحظة، تقدم رجلا شرطة في ثياب مدنية - تبين فيما بعد أنهما كانا ينتظران على المقهى المقابل - تقدما منه. رأيتهما يمسكانه ويلفان ذراعيه وراء ظهره فذهبت إليه لكنني رأيت مسدسات فأدركت أنهما من الشرطة. سألتهما ماذا يفعلان فقالا: ابتعد وإلا أغلقنا محلك". حاول خالد التملص منهما فأمسكا برأسه وضرباها على رف رخامي. في تلك اللحظة حاولنا إخراجهم، ونحن نعتقد أنهما يحاولان القبض عليه، لكنهما جرجراه إلى مدخل البناية المجاورة. كان شعر خالد طويلاً بعض الشيء ورأيتهما يمسكان بشعره ويضربان رأسه ببوابة البناية الحديدية ويضرباه في وجهه وبطنه. ركلاه بقوة بالغة فسقط على السلم. ثم أمسكا برقبته وشعره

وضربا رأسه في السلم. آخر شيء قاله خالد كان "أنا باموت"، لكنهما لم يتوقفا. ثم سمعت زوجة البواب تصرخ. كف خالد عن الحركة، لكنهما استمرا في ركله وهما يقولان: "أنت تتظاهر بالموت" " [24]

وأكد حسن مصباح (62 سنة)[43][45][46] أن المجني عليه فوجئ أثناء دخوله من باب المقهى بشخصين يدخلان وراءه وقام أحدهما بشل حركته عن طريق تقييد يديه خلف ظهره، بينما انهال عليه الآخر بالضرب دون أن ينطقا بكلمة واحدة أو يقولا له من هما ولماذا يفعلان معه ذلك.

وأضاف مصباح بأن "المخبرين السريين أمسكا بالمجني عليه وأخذا يضربانه بشكل هستيري وكأنه انتقام منه لوجود ثأر قديم بينهما وبينه، فقاومهما لأنه لم يعلم من هما، كما أنهما ضرباه بشكل جنوني، فحتى لو علم من هما من الطبيعي أن يقاومهما، خاصة أنه استسلم لهما بمجرد تقييده وحاول أن يعلم من فعل ذلك بهدوء، حتى بدأ الآخر في ضربه فبدأ خالد في المقاومة".

وأضاف أن المجني عليه أخذ يصرخ "من أنتم ولماذا تفعلون بى هذا" ولما حاول أن يدير وجهه للخلف قاما برطم وجهه في رخامة على باب المقهى مما تسبب في كسر أسنانه وفكه، وبدأت الدماء تنزف منه بشدة وهو يحاول الخلاص بأي طريقة، على حد قوله.

وأكد مصباح أنه هو نفسه لم يكن يعلم أن هذين الشخصين شرطة، فطلب منهما الانصراف به بعيدا عن مكان عمله فأخذاه وذهبا به إلى وسط الشارع أمام محل حلاقة وأكملا ضربه، ولما وجدا الناس بدأت تلتف حولهما أخذاه إلى مدخل عقار مجاور وبعدها فرا مسرعين، فإذا بطبيب من سكان العقار أثناء دخوله اكتشف أن خالد ملقى على الأرض ولما كشف عليه وجد نبضه متوقفا واكتشف وفاته. ومن أقوال الرجل (حسن مصباح) أنه لم يعلم أنهما شرطة، ولكنه اشار عليهما بالخروج به من المكان وهذا الفعل لا يفعل مع شخص ذا خاق أو محبوب ولكن المصري يعرف من اين تأتي المشاكل فيبعدها عنه ولو أن الرجل على خلق أو مستقيم الطباع لحاول أن يخلصاه من ورطته حتى لو كان يعلم أنهما شرطيان واستطرد أنه بعد ذلك جاءت سيارة شرطة بها المخبرين ومعهما ضابط ليأخذوا جثة المجني عليه وبعد 7 دقائق عادوا وألقوا بها في الشارع وطلبوا سيارة الإسعاف لتنقل الجثة.

وكشف أن صديق المجني عليه الذي قال بيان الداخلية إنه نفى تعذيب المخبرين للمجني عليه لم ير شيئا لأنه كان جالسا داخل المقهى ولم يسعف الوقت خالد للحديث معه حيث أمسك به المخبران قبل أن يدخل إلى صديقه

في السيبر وعندما أخذاه إلى الخارج لم يتحرك صديق المجني عليه من مكانه ولم ير شيئا، وقال مصباح" لا أعلم لماذا أكد صديق المجني عليه في تحقيقات النيابة أن المخبرين لم يعذبا خالد ولم يضرباه". و تعود الادلة عل الصديق حيث شاهد خالد والشرطيان يسحباه ولم يتحرك وقال محمد نعيم، حارس العقار الذي لفظ فيه خالد أنفاسه الأخيرة "أنه فوجئ باثنين من المخبرين يقومان بسحل أحد الشباب إلي مدخل العمارة ودفع رأسه لأكثر من مرة في البوابة الحديد للعقار وفي السلم ثم قاما بالتعدي عليه بالضرب المبرح حتي صمت الشاب عن الصراخ وظلا يعتديان عليه رغم صمته، وحينما شكا في وفاته سمحا لأحد الأطباء الموجودين في الشارع بالكشف عليه، فأكد لهما أنه مات وهو ما دفعهما إلي اصطحابه داخل سيارة الشرطة ثم عادا بعد قليل وقاما بإلقاء جثة الشاب علي الأرض وقاما باستدعاء سيارة إسعاف"[41] و من مقولة البواب تبدأ كشف الحقائق حيث أن العم أعلن أنه كان حيا حتى بعد أن عاد مع المخبران وأعلن اصحاب السيبر أنه كان يصرخ ويقول هموت ولم يتضح ذلك في شهادة البواب وجاءت شهادة زوجة حارس العقار الذي يقطن فيه المجني عليه، بأنه كان مولع بحب الكمبيوتر والموسيقي، وكان يتمتع بحب الجيران ولم يكن له أي مشاكل مع أحد.

شهود وزارة الداخلية

صرح مصدر قضائي بأن تحقيقات نيابة استئناف الإسكندرية في واقعة قتيل الإسكندرية أكدت أن شاهدين من شهود وزارة الداخلية (سوابق) وصدرت عليهما أحكام قضائية بالحبس وعليهما فترات مراقبة في قسم سيدي جابر.[47]

وأضاف المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه أن الشاهد محمد رضوان عبد الحميد، الذي ادعى صداقته لخالد قضى عقوبات سابقة في قضايا تعاطي وترويج مواد مخدرة.

https://youtu.be/cddSm2qLMGg

المبحث الثالث

دور وسائل التواصل والإنترنت

جرافيتي لخالد سعيد على جزء من جدار برلين

صفحة كلنا خالد سعيد[42]

كلنا خالد سعيد صفحة على موقع التواصل الاجتماعي " فيس بوك " تم انشائها عام 2010 بواسطة الناشط وائل غنيم بعد واقعة الشاب المصري خالد سعيد الذي تعرض للوفاة نتيجة التعذيب من قبل مخبري للشرطة بسبب تطبيق قانون الطوارئ طوال 30 عاما . انتقدت الصفحة واقعة التعذيب بشدة ونددت بها . تعتبر هذه الصفحة هي مهد ثورة 25 يناير في مصر،[1][2] حيث ساهمت في حشد الراي العام بعد نجاح ثورة الياسمين في تونس للقيام باحتجاجات سلمية من اجل الإصلاحات والغاء الطوارئ . ما لبث ان تحولت الي شرارة لقيام ثورة 25 يناير[3][4][5].

في فبراير 2014 نشرت مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية تحليلًا للكاتبين الأمريكيين "شيلون هيملفارب، وسين آدي"، تحت عنوان "وسائل الإعلام التى تحرك الملايين" أخذ فيه المحللان الأمريكيان نموذج صفحة "كلنا خالد سعيد" ودورها في إسقاط نظام مبارك، للتأكيد على قدرة وسائل التواصل الاجتماعي على تعزيز الحراك السياسي وإشعال الثورات.[6][7]

تأسست الصفحة في 10 يونيو 2010 وقام بتأسيسها الناشط المصري وائل غنيم[8][9] تضامنا مع الشاب المصري خالد سعيد الذي توفي بعد تعرضه للضرب والتعذيب على أيدي مخبرين تابعين للشرطة بقسم سيدي جابر

[42] https://ar.wikipedia.org/wiki/كلنا_خالد_سعيد

بمدينة الإسكندرية وذلك استغلال لقانون الطوارئ الذي فرضه مبارك طوال 30 عاما. واثارت هذه الواقعة مشاعر الغضب والاستنكار عند الكثير من الشباب والمنظمات المدنية والحقوقية.

بعد انشاء الصفحة تجاوزت حاجز الـ4000 عضو خلال أقل من ساعة واحدة (100 ألف خلال 3 أيام [10] و184000 في خلال 10 أيام) من نشر خبر مقتل خالد سعيد بسبب الضرب والتعذيب والذي كان دلالة على مدى الغضب الشعبي الذي تصاعد عبر موقع الفيسبوك احتجاجاً على قتل الشاب خالد محمد سعيد، ساهمت أيضا خبرة وائل غنيم في التسويق عبر الانترنت في جلب الكثير من المؤيدين، حيث سلكت الصفحة مسلكا جعلتها صفحة شبابية تلقائية، اشار بعض الصحفيين أن سبب تميز الصفحة أنها لم تكن متنفس للغضب (وهو الدور الذي كانت تقوم به صحف المعارضة على مدار سنوات) أو مجرد نشر فضائح حكومية او نشر الأخبار العادية، بل ركز منذ «البوست الأول» على أن يحدد للصفحة هدفا استراتيجيا واضحا وهو (إيقاف التعذيب عموما - إسقاط قانون الطوارئ - إيقاف استغلال المسئول لمنصبه - إيقاف التضليل الإعلامي). أيضا ساهم التفاعل الجيد مع الأعضاء الي زيادة شعبيتها [11] .

وائل غنيم مؤسس صفحة كلنا خالد سعيد

بعد 10 أيام من إنشاء الصفحة وصل العدد إلى 131 ألف متابع، فبدأ وائل غنيم يختار فريق الصفحة بعناية، فانضم للفريق، المدون «عبدالرحمن منصور» [12][13] (23 عاما آنذاك)، (من مدوني جيل 2005 - ومراسل للجزيرة توك ومؤسس مبادرة «ويكيليكس العربية» وأيضا انضم للفريق، الناشط المدون وقتها مصطفى النجار [14] (30 عاما آنذاك) طبيب الأسنان السياسي والمدون، والمنسق العام الثاني لحملة البرادعي لاحقا، كما انضمت معهم الناشطة الحقوقية «نادين وهاب»، مصرية أمريكية وأحد نشطاء الجمعية الوطنية للتغيير بواشنطن [11]. تعرضت الصفحة للكثير من المضايقات من قبل جهاز امن الدولة المنحل وصلت الي حد اغلاقها. مما اضطر أدمن الصفحة الي استخدام صفحة بديلة حتى تمكن من اعادتها مرة اخري في ديسمبر 2010[15][16].

المصادر

1. ^ بلد «خالد سعيد» و«السيد بلال» 10 ساعات في شوارع الإسكندرية الثائرة - بوابة الشباب - الأهرام
2. ^ «الطريق إلى 25 يناير» أول فيلم وثائقي عن الثورة المصرية - صحيفة البيان نسخة محفوظة 05 مارس 2016 على موقع واي باك مشين.
3. ^ كلنا خالد سعيد - موقع الجزيرة نت نسخة محفوظة 28 يناير 2014 على موقع واي باك مشين.
4. ^ أسرار الصفحة التي أشعلت الثورة المصرية - موقع العربية نسخة محفوظة 29 أغسطس 2016 على موقع واي باك مشين.
5. ^ إنشاء صفحة خاصة على شبكة الإنترنت تحت عنوان (كلنا خالد سعيد) - موقع بي بي سي BBC نسخة محفوظة 18 سبتمبر 2014 على موقع واي باك مشين.
6. ^ "كلنا خالد سعيد"... شرارة 25 يناير.. من الحشد إلى الصمت - بوابة الوفد نسخة محفوظة 16 فبراير 2017 على موقع واي باك مشين.
7. ^ Think Again: Egypt - Foreign Policy نسخة محفوظة 14 مايو 2017 على موقع واي باك مشين.
8. ^ من هو وائل غنيم مؤسس صفحة" كلنا خالد سعيد " ؟ - صحيفة عمان بوست
9. ^ "We Are All Khaled Said": Will the Revolution Come to Egypt?-The Daily beast نسخة محفوظة 07 مايو 2017 على موقع واي باك مشين.
10. ^ عدد أعضاء صفحة خالد سعيد خلال 3 أيام نقلا عن يسري فودة نسخة محفوظة 22 أبريل 2013 على موقع واي باك مشين.
11. ^ تعدى إلى الأعلى ل: أ ب كلنا خالد سعيد أكثر من مجرد صفحة! - تحقيق صحفي - لجريدة الصباح نسخة محفوظة 18 يناير 2017 على موقع واي باك مشين.
12. ^ مع المحرر في صفحة "كلنا خالد سعيد" المدون المصري عبد الرحمن منصور - BBC نسخة محفوظة 18 يناير 2017 على موقع واي باك مشين.
13. ^ مصري اسمه عبد الرحمن منصور - مقال من الصفحة على فيس بوك
14. ^ تعدى إلى الأعلى ل: أ ب من ذبح وائل غنيم؟ بقلم : مصطفي النجار - اليوم السابع نسخة محفوظة 08 يوليو 2014 على موقع واي باك مشين.

15. ^ عودة صفحة "خالد سعيد" إلى الفيس بوك - بوابة الوفد
16. ^ غلق صفحات البرادعي وكلنا خالد سعيد وجهات حقوقية على فيس بوك - موقع مصراوي نسخة محفوظة 25 فبراير 2011 على موقع واي باك مشين.
17. ^ تعدى إلى الأعلى ل:أ ب خالد سعيد.. ضحية التعذيب الذي فجر الثورة المصرية - صحيفة ايلاف elaf نسخة محفوظة 07 مايو 2017 على موقع واي باك مشين.
18. ^ بورتريه خالد سعيد - جريدة الوسط البحرينية نسخة محفوظة 30 سبتمبر 2015 على موقع واي باك مشين.
19. ^ Movement Began With Outrage and a Facebook Page That Gave It an Outlet - NY Times نسخة محفوظة 16 يناير 2017 على موقع واي باك مشين.
20. ^ الافراج عن وائل غنيم - جريدة الاهرام المصرية
21. ^ الإفراج عن وائل غنيم مؤسس مجموعة «كلنا خالد سعيد»- مجلة عرب 48
22. ^ "كلنا خالد سعيد" تدعو لـ "فاعلية" فى 30 يونيو.. احتجاجًا على الإعلان الدستوري المكمل - 2012 - جريدة الأهرام نسخة محفوظة 16 يناير 2017 على موقع واي باك مشين.
23. ^ تعدى إلى الأعلى ل:أ ب "كلنا خالد سعيد" الشرارة التى أشعلت وقود الثورة.. عارضت المجلس العسكري ودعمت مرسى فى انتخابات 2012 - اليوم السابع نسخة محفوظة 16 يناير 2017 على موقع واي باك مشين.
24. ^ Masrawy-First Egyptian Portal - مصراوي - أول وأكبر بوابة مصرية نسخة محفوظة 03 ديسمبر 2013 على موقع واي باك مشين.
25. ^ «الشروق» تكشف تفاصيل الساعة ونصف» بين الرئيس ومجموعة فيرمونت - بوابة الشروق نسخة محفوظة 16 يناير 2017 على موقع واي باك مشين.
26. ^ مصر: صراع الإخوان والمعارضة يمتد لمقاعد الدراسة - من صفحة كلنا خالد سعيد - CNN العربية نسخة محفوظة 03 ديسمبر 2013 على موقع واي باك مشين.
27. ^ "كلنا خالد سعيد".. عامان عجاف بعد ثلاثة سمان - مجلة مصر العربية نسخة محفوظة 16 فبراير 2017 على موقع واي باك مشين.

28. ^ «كلنا خالد سعيد»: الصفحة تعرضت لحملة تشويه من «الإخوان».. ونعتذر عن الأخطاء - المصري اليوم نسخة محفوظة 16 فبراير 2017 على موقع واي باك مشين.
29. ^ عصام سلطان: «كلنا خالد سعيد» تشوّه الدستور على طريقة «ولا تقربوا الصلاة»- المصري اليوم نسخة محفوظة 16 فبراير 2017 على موقع واي باك مشين.
30. ^ «كلنا خالد سعيد».. صفحة الثورة التي رحلت مع مرسي - صحيفة المصريون نسخة محفوظة 01 فبراير 2015 على موقع واي باك مشين.
31. ^ وائل غنيم: لم أؤيد "الانقلاب" وأخطأت في قراءة 3 يوليو - دوت مصر نسخة محفوظة 22 مارس 2016 على موقع واي باك مشين.
32. ^ بوست من الصفحة يدين مجازر بشار الاسد - صفحة كلنا خالد سعيد على فيس بوك
33. ^ مليونا معجب.. "كلنا خالد سعيد" تتضامن مع الشعب السوري - جريدة زمان الوصل السورية نسخة محفوظة 16 يناير 2017 على موقع واي باك مشين.
34. ^ "كلنا خالد سعيد" أفضل حملة في مسابقة دويتشه فيلة - موقع Onislam نسخة محفوظة 24 سبتمبر 2015 على موقع واي باك مشين.
35. ^ (كلنا خالد سعيد) أفضل حملة اجتماعية - جريدة الشعب - العدد 16 إبريل 2011 نسخة محفوظة 03 ديسمبر 2013 على موقع واي باك مشين.
36. ^ "بنية تونسية" أفضل مدونة.. و"كلنا خالد سعيد" أفضل حملة - بوابة الوفد
37. ^ تساؤلات المصريين هذه الأيام : لماذا توقفت صفحة (كلنا خالد سعيد) ؟ نسخة محفوظة 26 ديسمبر 2016 على موقع واي باك مشين.
38. ^ لماذا غابت صفحة "كلنا خالد سعيد" عن المشهد.. وصمت وائل غنيم؟
39. ^ تساؤلات حول توقف نشاط صفحة "كلنا خالد سعيد "و"وائل غنيم" على فيس بوك منذ 3 يوليو نسخة محفوظة 14 مارس 2016 على موقع واي باك مشين.
40. ^ Socialwatchlist.com نسخة محفوظة 23 يوليو 2014 على موقع واي باك مشين.
41. ^ http://top100arabs.com/top/facebook

وصلات خارجية

- صفحة كلنا خالد سعيد على فيس بوك
- الاشتراك الخاص بصفحة كلنا خالد سعيد على تويتر

مصادر

1. ^ http://www.dostor.org/politics/egypt/10/june/23/20155?quicktabs_1=2
2. ^ العفو الدولية تطالب مصر بالتحقيق بمقتل - الشرق الأوسط - BBC Arabic مصري بمركز شرطة نسخة محفوظة 11 سبتمبر 2011 على موقع واي باك مشين.
3. ^ http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2010/june/11/khaled_sidi gaber.aspx?ref=extraclip
4. ^ الصفحة الرئيسية - البيان
5. ^ :: محيط :: نسخة محفوظة 25 أكتوبر 2012 على موقع واي باك مشين.
6. ^ "شهيد الطوارئ" يؤجج الاحتجاجات نسخة محفوظة 16 يونيو 2010 على موقع واي باك مشين.
7. ^ التعذيب فى مصر والإفلات من العقاب - اليوم السابع نسخة محفوظة 23 يناير 2014 على موقع واي باك مشين.
8. ^ http://videohat.masrawy.com/view_video.php?viewkey=108660c5339a48 97a728
9. ^ http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2010/june/18/alex.aspx
10. ^ http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?ID=250132
11. ^ بالصور.. مظاهرة للمعارضة بالإسكندرية للتضامن مع خالد سعيد - اليوم السابع نسخة محفوظة 24 نوفمبر 2010 على موقع واي باك مشين.
12. ^ http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=250322
13. ^ http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2010/june/18/em_marty er.aspx
14. ^ المئات يقفون حدادا علي روح خالد سعيد - YouTube نسخة محفوظة 17 يناير 2012 على موقع واي باك مشين.
15. ^ http://dostor.org/politics/egypt/10/june/30/20875
16. ^ http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=251868
17. ^ http://dostor.org/crime/10/june/20/19814
18. ^ http://dostor.org/politics/egypt/10/june/23/20141
19. ^ http://dostor.org/politics/egypt/10/june/23/20155

20. ^ http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?ID=253614
21. ^ تعدى إلى الأعلى ل:أ ب ت مصر: يجب ملاحقة الشرطة قضائياً على حادث الضرب المفضي للوفاة | Human Rights Watch نسخة محفوظة 05 ديسمبر 2014 على موقع واي باك مشين.
22. ^ http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=255010
23. ^ http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=254996
24. ^ الاف المصريين يخرجون في تظاهرة في - الشرق الأوسط - BBC Arabic مدينة الاسكندرية نسخة محفوظة 18 أغسطس 2011 على موقع واي باك مشين.
25. ^ مظاهرة ضد التعذيب في الإسكندرية نسخة محفوظة 28 يونيو 2010 على موقع واي باك مشين.
26. ^ http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2010/june/25/elbard3y_khaled.aspx
27. ^ http://www.rtarabic.com/news_all_news/49954
28. ^ http://dostor.org/politics/egypt/10/june/25/20443
29. ^ http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2010/august/21/dinner_ramdan.aspx
30. ^ http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=259024&IssueID=1802
31. ^ http://videohat.masrawy.com/view_video.php?viewkey=7f54a13001cf38a5930b&page=&viewtype=&category=
32. ^ والدة "قتيل الإسكندرية": الإسعاف رفضت نقل جثة ابني والداخلية هددت الشهود[وصلة مكسورة] نسخة محفوظة 05 مارس 2016 على موقع واي باك مشين.
33. ^ http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2010/june/16/algomhuria_khaledsaeed.aspx?ref=mostclip
34. ^ http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?ID=246688
35. ^ خالدنا وخالدهم نسخة محفوظة 05 ديسمبر 2011 على موقع واي باك مشين.
36. ^ http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2010/june/17/mother.aspx
37. ^ تعدى إلى الأعلى ل:أ ب ت http://dostor.org/crime/10/june/16/19383
38. ^ http://www.alnadeem.org/ar/node/290

39. ^ تعدى إلى الأعلى لـ"ﺑ ـﺖ والدة "ضحية الطوارئ": وزارة الداخلية المصرية كذبت على لساني نسخة محفوظة 25 أكتوبر 2012 على موقع واي باك مشين.
40. ^ http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=247770
41. ^ Ikhwan.net نسخة محفوظة 08 مارس 2016 على موقع واي باك مشين.
42. ^ http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2010/june/15/khaled_witnesses.aspx?ref=moreclip
43. ^ http://www.facebook.com/khaledkilled
44. ^ http://www.facebook.com/ElShaheeed
45. ^ النائب العام يقرر إعادة تشريح جثة خالد سعيد لبيان سبب وفاته - اليوم السابع نسخة محفوظة 25 أكتوبر 2012 على موقع واي باك مشين.
46. ^ استخراج جثة شهيد الطوارئ بمصر نسخة محفوظة 18 يونيو 2010 على موقع واي باك مشين.

وصلات خارجية

- مخبران يسحلان شابا لاعتراضه على تعاملهما معه بهمجية
- مودرن مصر: انفراد الشروق بقضية شهيد الطوارئ ساعد على كشف الحقيقة
- انا اسمي خالد محمد سعيد على الفيسبوك مقتل خالد سعيد على فيسبوك.
- مجموعة كلنا خالد سعيد على الفيسبوك على فيسبوك.

متابعة المواقع الأجنبية والصحافة العالمية لقضية الشهيد خالد

- مقال في الجلوبال بوست
- بلوج هيومان رايتس
- الاسوشيتد برس
- amnesty usa
- 'BBC: New autopsy for Egypt 'police beating victim
- Human Rights Watch reporting on Khaled Mohammed Said
- HRW: Egypt should prosecute 2 police in cafe death
- BBC: Mohamed ElBaradei leads Egypt 'police death' protest
- CNN: Demonstrators in Egypt rail against brutality, man's death
- ElBaradei leads big Egypt anti-torture protest

تسجيلات فيديو

- حقائق كشف عنها برنامج محطة مصر على مودرن مصر على يوتيوب

- والدة خالد : لم أقل ان خالد كان يتعاطى المخدرات
- المئات يقفون حدادا علي روح خالد سعيد على يوتيوب
- بلدنا بالمصري - تساؤلات ريم ماجد حول تقرير الطب الشرعي الثاني وتعليق د. أيمن فودة 1 على يوتيوب
- بلدنا بالمصري - تساؤلات ريم ماجد حول تقرير الطب الشرعي الثاني وتعليق د. أيمن فودة 2 على يوتيوب
- ليه..إهداء إلى روح الشهيد خالد سعيد على يوتيوب
- شعبنا قامت قيامته - إهداء إلى الشهيد خالد سعيد على يوتيوب
- مظاهرة وسط القاهرة احتجاجًا على مقتل خالد سعيد على يوتيوب

https://youtu.be/i11RjbUUZzg

https://youtu.be/YfS-9vPluys

واسئس طوفان الفساد والمفسدين في عهد مبارك

https://youtu.be/cdtn30i8-i8

https://youtu.be/b1lZzn6rXFU

https://youtu.be/9Hg9DzxkoQc

https://youtu.be/jzs6JssmT0U

https://youtu.be/cdtn30i8-i8

https://youtu.be/1US8uL3ILbw

https://youtu.be/5Yrewfu1obc

https://youtu.be/1GKgzQH6TEQ

https://youtu.be/LDDbeJJZbuc

https://youtu.be/NT6CUShngMo

https://youtu.be/rE8koyezlnk

https://youtu.be/9e5Lu5qyIAo

و . . . . . لإن مصر أرادت الخروج من الماضي للدخل إلى المستقبل

لذلك كانت ثورة 25 يناير 2011 محنة

https://youtu.be/BasIqFRvirw

https://youtu.be/sNVsvEo46YY

ملف عن كوارث الخصخصة في عصر مبارك!

كتب أحمد السيد النجار[43]

ما كانت ثورة 25 يناير العظيمة وهماً، مهما علت أصوات صحف وقنوات الفاسدين وتجار الموت، بل هي أعظم ثورات مصر في العصر الحديث والتي تفجرت فيها طاقات شعب عظيم ضد الاستبداد والظلم والفساد والفشل أيا كان حظها من النجاح أو الفشل أو التآمر عليها من كل من حاولوا سد الأفق أمام تطور وانطلاق مصر.

لقراءة الملف اضغط على الرابط التالي"

ملف عن كوارث الخصخصة وحكاية الصكوك الشعبية في أواخر سنوات مبارك – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

ولهذا قامت الثورة . . . وبدأ عصر ما بعد مبارك

[43] http://www.ahram.org.eg/NewsQ/345098.aspx

الفصل الثالث

رفض مبارك تعديل الدستور ثم تعديلات 2005 و2007

ودعاوى توريث جمال مبارك وتأثير رجال الأعمال

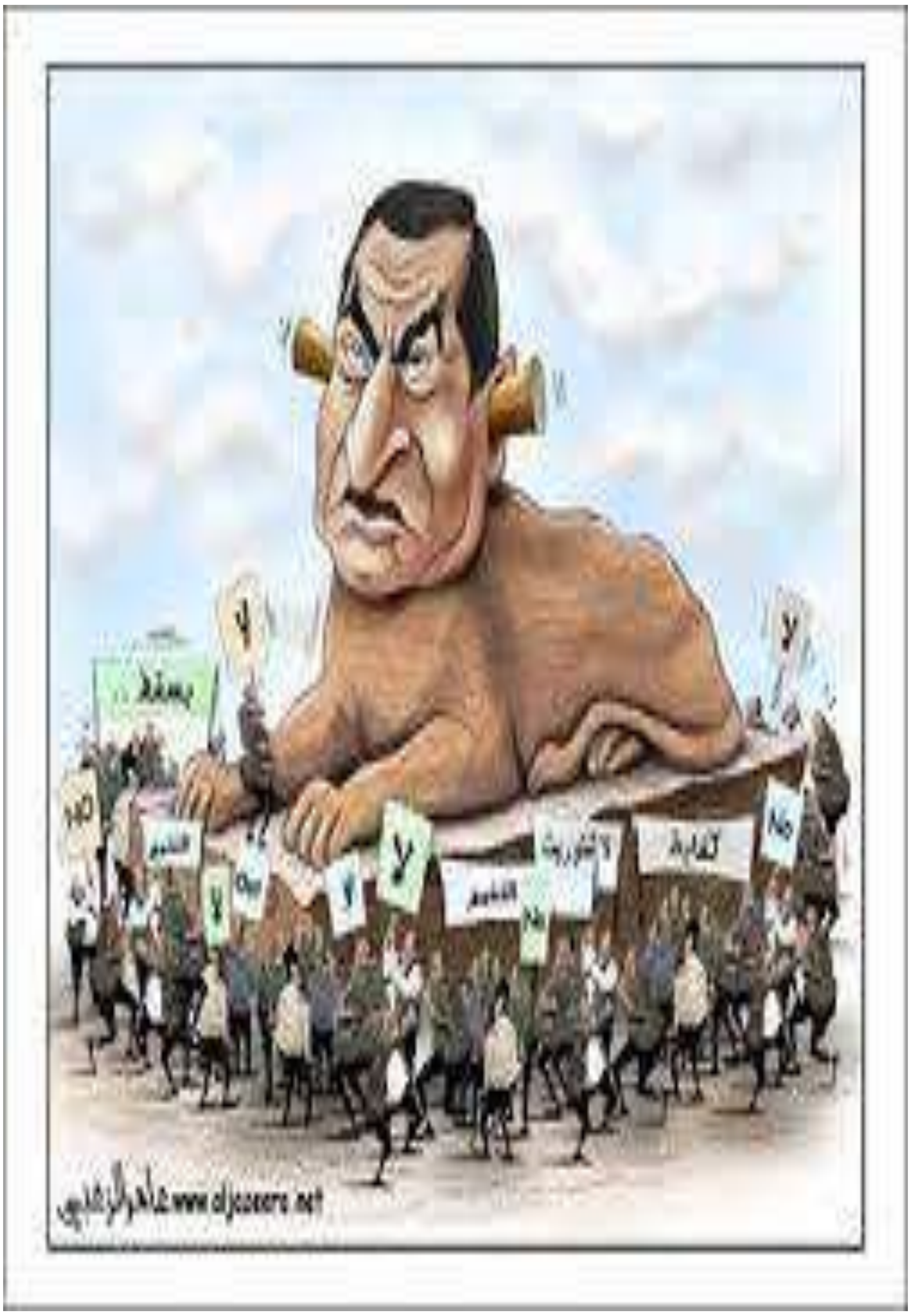

المبحث الأول

مواد دستورية طاردة للحريات

1. المادة 179 . . "تنسف" الحريات بالدستور![44]

14 أبريل 2007

رجال من الشرطة يمسكون بمتظاهر ... هذا المشهد قبل إقرار المادة 179 !!!

تنبني مخاوف الخبراء في القانون الدستوري، حقوق الإنسان، من المادة 179 من الدستور والخاصة بمكافحة الإرهاب في ثوبها الجديد على أساس أنها تقدم في شقها الأول حماية دستورية لانتهاك حقوق المواطنين، وتوقف عمل ثلاث مواد، كانت تحمي الحقوق والحريات العامة، وتعتبر العمود الفقري للدستور المصري...

بينما يمنح الشق الثاني من هذه الجريمة الدستورية، رئيس الجمهورية صلاحيات واختصاصات دستورية تمكنه من أن يحيل أي متهم في أية جريمة من جرائم الإرهاب إلى أي جهة قضائية يراها بما في ذلك القضاء العسكري...

أوضح خبراء مصريون متخصصون في القانون الدستوري وشؤون القضاء وحقوق الإنسان، أن النص الجديد للمادة (179) من الدستور، يشكل تهديدًا لمنظومة حقوق الإنسان. كما حذروا من المساس بمواد الباب الثالث من الدستور بشأن الحريات والحقوق العامة، مؤكِّدين على ضرورة خضوع سلطة جهاز الأمن إلى سلطة القضاء في أية إجراءات خاصة بمواجهة الإرهاب، مع احترام حقوق الدفاع والحق في محاكمة عادلة ومنصفة أمام القضاء الطبيعي، وإلغاء كافة أشكال القضاء الاستثنائي.

مخالفة لمواد دستورية

في البداية، يقول المستشار أحمد مكي، نائب رئيس محكمة النقض: "مشكلة المادة (179) أنها أتت بنص دستوري يناقض نصوصا دستورية ومبادئ عامة مستقرة ومتفق عليها في كل التشريعات القانونية في العالم كله، كما أنها تمثل استثناءً على الأصل، بل وتتوسع فتُعطي صفة الديمومة للاستثناء، مشيراً إلى أن رجال الأمن، بموجب هذه المادة، أصبحوا مطلقي السراح في تعاملهم مع المواطنين، بعدما كانت أفعالهم تقيَّد بإذن النيابة". ويضيف مكي، في

[44] http://www.swissinfo.ch/ara/5826198/-المادة-179---تنسف--الحريات-بالدستور-

تصريحات خاصة لسويس إنفو: "هذه المادة يمكن تقسيمها إلى شطرين، أولهما يسحب المزايا والحقوق التي منحتها المواد: 41 (التي تمنع القبض على أحد، أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته أو منعه من التنقل، إلا بإذن من النيابة)، و44 (التي تقر بحرمة المساكن وتمنع اقتحامها أو تفتيشها، إلا بأمر قضائي مسبب)، والفقرة الثانية من المادة 45 (التي تعترف للموطنين بحرمة مراسلاتهم واتصالاتهم وتمنع مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها، إلا بإذن قضائي مسبب).

أما الشطر الثاني، فيمنح رئيس الجمهورية سلطة إحالة أي متهم في أي قضية إلى أي محكمة، وهي اختصاصات ليست له، كما أنها تخالف عدداً من المبادئ القانونية العامة المستقرة، فتخل بمبدأ المساواة أمام القانون، وتمنع المواطن من حقه في المثول أمام قاضيه الطبيعي، وتهدر مبدأ استقلال القضاء بإقحام السلطة التنفيذية في أعمال السلطة القضائية، وهو ما يخالف – أيضاً- مبدأ الفصل بين السلطات.

تعطل ضمانات دستورية

ويتفق الفقيه الدستوري الدكتور يحيى الجمل، المفكر القومي المعروف، مع المستشار مكي فيما ذهب إليه ويضيف أن: "المادة(179) تُتيح إصدار قانون لمحاربة مخاطر الإرهاب، وتتيح لهذا القانون أن يعطل الضمانات الدستورية الواردة في المواد (41، 44، 45) من الدستور، وهي المواد التي تتحدث عن الحرية الشخصية، باعتبارها حق طبيعي لا يُمس، وأن كل إجراء يُتخذ مع أي مواطن، لابُد وأن يكون بعد إذن النيابة أو بعد تحقيق قضائي.

فالمادة (179) تُلغي كل هذا وتتيح لسلطات الأمن أن تعتقل أو تقبض أو تفتش، دون أي ضمانات قضائية. ويقول الجمل، أستاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة ووزير التنمية الإدارية الأسبق في تصريحات خاصة لسويس إنفو: "أود أن أشير إلى أنه بعد الحملة الشديدة التي شننتها، أنا وغيري، على المادة (179)، بدأت لهجة الحديث – الرسمي - عنها تتغيَّر. ففي آخر حديث عنها للدكتور مفيد شهاب، قال إن الضمانات القضائية ستظل موجودة ولن يتخذ أي إجراء، إلا بعد موافقة النيابة، وأرجو أن يكون كلامه صحيحاً! لكنني أتساءل: إذا كان هذا الكلام صحيحاً، فما فائدة النص الجديد للمادة (179) من الأساس، ولماذا لم نكتف بالمواد الدستورية الأساسية؟! وأوضح الجمل أن "هذه المادة – أيضا - تعطي لرئيس الجمهورية الحق في إحالة أي مواطن مُتهم في أي جريمة إلى أي محكمة (عسكرية/ عرفية/ خاصة/....)، أي أنها

أطلقت يد رئيس الجمهورية في تحديد من يُحَال وعلى أي أساس يُحَال وإلى أي محكمة يُحَال، وأظن أن هذا الأمر غير مسبوق في دساتير العالم التي أعرفها جيداً، حيث قُمت بدراستها وتدريسها، بل وشاركت في وضع بعضها، مُعتبراً أن "التخوف الأساسي من هذه المادة، ينحصر في أنها ستطلق يد البوليس بلا قيد للتضييق على حريات المواطنين". ويختتم الجمل بالقول بأنه "بموجب هذه المادة يسمح الدستور (حامي الحريات)، بوضع تشريع لمواجهة (أخطار) الإرهاب، بغير تقيد بأحكام المادتين (41) و(44) والفقرة الثانية من المادة (45) من الدستور، وهي المواد التي كانت بمثابة الأداة في يد المحكمة الدستورية وفي يد القضاء لحماية الحريات وضمانها"، مشيراً إلى أن "هذا التعديل يقضي على هذه الضمانات من أجل مواجهة أخطار الإرهاب، وليس أفعال الإرهاب"!!

تنتهك حقوق الإنسان

ويتفق مع الدكتور الجمل والمستشار مكي فيما ذهبا إليه من خطورة المادة (179)، الخبير القانوني نجاد البرعي، رئيس جمعية تنمية الديمقراطية، عضو مجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان وأمينها العام الأسبق، مسجلاً اعتراضه على النص الجديد للمادة، موضحاً أنها بشكلها الأخير "تمثل انتهاكاً واضحاً وصريحاً لمنظومة حريات وحقوق الإنسان". ويضيف البرعي، أحد أبرز نشطاء حقوق الإنسان في مصر في تصريحات خاصة لسويس إنفو: أن "خِبرتنا مع الحكومة في مكافحة الإرهاب، منذ إعلان حالة الطوارئ وتجديدها بشكل متَّصل بعد اغتيال الرئيس أنور السادات في أكتوبر 1981، تكشف عن حجم الانتهاكات الهائلة والمنهجية لحقوق الإنسان، والتي نتجت عن منح الضوء الأخضر للأجهزة الأمنية لتجاهل كافة الضمانات الدستورية والقانونية، وارتكاب ما يحلو لهم من تجاوزات، وهم بمأمن من العِقاب بدعوى التصدّي لخطر الإرهاب.

ويقول البرعي: "إذا كان النص الجديد للمادة يثير القلق بشأن أثره على حقوق وحريات المواطنين، فإن هذا القلق يتضاعف مرات عدّة عند الأخذ في الاعتبار أن النظام القانوني الموازي الذي أقامته حالة الطوارئ لتمكين أجهزة الأمن من الالتفاف حول أحكام الدستور والقانون، سيُدمج اليوم في دستور البلاد ليصبح نظاماً قانونياً قائماً ودائماً".

كما أن الطريقة التي صِيغَت بها المادة، تنبِّئ بأن الغرض منها، ليس وضع نصوص قانونية موضوعية لمكافحة الإرهاب، وإنما وضع قانون يسمح بإجراءات استدلال وتحقيق طليقة من قيود القانون للمشتبه فيهم، وهو ما

يشكِّل خطرا داهما على الحرية الفردية بشكل خاص، وعلى الحقوق والحريات العامة بشكل عام.

تساؤلات مثيرة

ويطرح البرعي عدة تساؤلات مثل: هل مصر بحاجة إلى قانون جديد لمكافحة الإرهاب؟ وأي نوع من التشريعات نتوقَّع أن يصدر بعدما أفلتت الحكومة بتلك الجريمة الدستورية؟! ثم لماذا يرغب النظام في إصدار تشريع جديد للإرهاب؟ ولماذا يغامِر بسمعته الدولية فيتحول إلى نظام بوليسي قمعي بنص الدستور، رغم وجود قانون لمكافحة الإرهاب فعلا؟!! ويرد البرعي قائلاً: "النظام لا يريد تعديلات موضوعية في قانون مكافحة الإرهاب، ولكنه يريد تعديلات إجرائية تطلق يده في القبض والتفتيش والإحالة إلى محاكم عسكريه، فهو لا يهتم بحماية البلاد من خطر الإرهاب قدر اهتمامه بحماية أمنه من المعارضة السياسية، التي تصاعدت وتيرتها في العاميين الماضيين إلى درجة باتت تهدِّد مستقبل كثيرٍ من أعضاء النُّخبة الحاكمة، وهذا ما يوضِّح أسباب إقدام النظام على ارتكاب جريمة تعطيل أحكام الدستور بالدستور! ويدلِّل البرعي على صِدق رؤيته بثلاثة أمور:

أولها، أن النظام فقَد الثقة في القضاء الطبيعي ودخل معه في خصومه، فآثر أن يبتعد عنه، وأن يمنح الرئيس حق إحالة المتهمين بجرائم يفسِّرها النظام على أنها إرهابية إلى محاكم عسكرية أو استثنائية أو خاصة، يسهل التفاهم مع القائمين عليه، واستصدار الأحكام الذي تريدها السلطة، خاصة بعدما شكلت انتفاضة القُضاة أكبر هزيمة سياسية للنظام الحاكم، كادت أن تكلِّفه شرعيته بعد كشف تقارير نادي القضاة للتزوير، الذي شاب الاستفتاء على تعديل المادة 76 والانتخابات البرلمانية الأخيرة.

وثانيها، أن سلطات الأمن فقدت القدرة على العمل بكفاءة في ظل قانون الإجراءات الجنائية العادي بعد 25 عاما من العمل في حماية قانون الطوارئ، بما يمنحه لها من سلطات استثنائية في عمليات القبض والاعتقال والتفتيش والاحتجاز، فكان لابد من تشريع جديد يُضاهي قانون الطوارئ ويكون له صفة الدوام.

وثالثها، أن ترتيبات نقل السلطة تستدعي أكبر قدر من الشِدَّة لتمريرها، وقمع أية تحرُّكات سياسية تُناهضها، وستجد السلطة التنفيذية في هذا النص الجديد، والقوانين المنفذة له، سندا قوياً.

قصة المادة (179) المثيرة للجدل

أولاً:

كان نصها بالفصل السادس من الباب الخامس من الدستور، قبل التعديل: (يكون المدعي العام الاشتراكي مسئولا عن اتخاذ الإجراءات التي تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسي، والحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكي، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى، ويكون خاضعا لرقابة مجلس الشعب، وذلك كله على الوجه المبين في القانون).

ثانياً:

ثم طلب الرئيس حسني مبارك تعديلها، واقترح الآتي:

1. إلغاء نظام المدعي العام الاشتراكي وما يستتبعه من إلغاء محكمة القيم، ونقل الاختصاصات التي كانت موكوله إليهما إلى جهات القضاء.
2. استحداث اسم جديد للفصل السادس ينظم حماية الدولة من الإرهاب.. ومادة جديدة تسمح بسن نظام قانوني يختص بمكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه ليكون بديلا تشريعيا لمكافحة هذا الخطر دون حاجة لتطبيق قانون الطوارئ.
3. إحلال نص جديد يسمح للمشروع بفرض الأحكام الكفيلة بحماية المجتمع من الإرهاب وبحيث لا تحول الأحكام الواردة في المواد 41 الفقرة الأولى و44 و45 الفقرة الثانية دون قدرة إجراءات مكافحة الإرهاب على التصدي لإخطاره وآثاره الجسيمة.
4. التأكيد على أن يكفل القانون تحديد رقابة قضائية على تلك الإجراءات ولضمان التصدي بحزم لخطر الإرهاب ويدفع أي عدوان أو مساس غير مبرر بحقوق الإنسان.
5. أن يتيح القانون الجديد السبيل لسرعة الفصل في قضايا الإرهاب.

ثالثاً:

أصبح نص المادة بعد التعديل كالآتي:

(تعمل الدولة على حماية الأمن والنظام العام في مواجهة أخطار الإرهاب، وينظم القانون أحكاماً خاصة بإجراءات الاستدلال والتحقيق التي تقتضيها ضرورة مواجهة تلك الأخطار؛ وذلك تحت رقابة من القضاء، وبحيث لا يحول دون تطبيق تلك الأحكام الإجراء المنصوص عليه في كل من الفقرة الأولى من

المادة 41 والمادة 44 والفقرة الثانية من المادة 45 من الدستور، وذلك كله تحت رقابة القضاء. ولرئيس الجمهورية أن يحيل أية جريمة من جرائم الإرهاب إلى أية جهة قضائية منصوص عليها في الدستور أو القانون).

نصوص المواد (41)، (44)، (45)من الباب الثالث من الدستور (الحريات والحقوق والواجبات العامة)

1. المادة (41):

(الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد، أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة، وذلك وفقا لأحكام القانون ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي).

2. المادة (44):

(للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقا لأحكام القانون).

3. مادة (45):

(لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون. وللمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة ووفقا لأحكام القانون).

https://youtu.be/ZBHcPxYEOQo

https://youtu.be/Qw4GdXA3FHA

https://youtu.be/pe3c0uo4pu8

مع اعتذاري عن إعادة عرض الفيديو التالي !

https://youtu.be/20f3i0P8VYI

2. تعديلات دستورية تستبعد المستقلين وتكرس احتكار السلطة[45]

15 مارس 2007

وافق مجلس الشورى المصري يوم 13 مارس على التعديلات التي اقترح الرئيس مبارك في ديسمبر ادخالها على 34 مادة في الدستور. وأحال مجلس الشورى التعديلات الى لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية في مجلس الشعب التي أقرتها في نفس اليوم.

وفيما لا يتوقع إدخال تغييرات جوهرية على التعديلات في مجلس الشعب الذي يتمتع فيه الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم بأغلبية كبيرة ، لن تسري التعديلات الا بعد الموافقة عليها في استفتاء عام ينتظر أن ينظم الشهر المقبل.

على الرغم من إعلان الحكومة المصرية أن التعديلات الدستورية الـ 34، التي اقترحها الرئيس وأقرها البرلمان، تستهدف منح الأحزاب السياسية المعارضة الـ 22 فرصة حقيقية للمشاركة التنافسية في الانتخابات الرئاسية، وإعادة التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وتعزيز دور البرلمان في الرقابة والتشريع وإعطاء مزيداً من الصلاحيات لرئيس الوزراء من خلال تقليص سلطات رئيس الجمهورية، فإن المعارضة بشتى ألوانها الفكرية تقسم بأغلظ الأيمان أن هذه التعديلات شكلية لتجميل النظام وتقنين الاستبداد والتمهيد لتوريث الحكم لنجل الرئيس بصورة قانونية، خاصة في ظل توقع عديد من المراقبين تنحي الرئيس مبارك بشكل مفاجئ قبيل الانتخابات التشريعية المقررة في 2010، ليتمكن الحزب من ترشيح جمال خلفًا له دون أدنى منافسة من أحزاب "كرتونية" لا تملك مجتمعة سوى 9 مقاعد في برلمان مكَوّن من 454 مقعداً.

سويس إنفو ناقشت موضوع التعديلات مع عدد المحللين السياسيين وخبراء القانون الدستوري ورجال القضاء وقيادات الحزب الحاكم، وركزت على المادتين (76) و(88) على وجه الخصوص، لما أحدثتاه من جدل كبير قبل وأثناء المناقشات.

[45] http://www.swissinfo.ch/ara/تعديلات-دستورية-تستبعد-المستقلين-وتكرس-احتكار-السلطة/5780214

دور القضاة

في البداية، يقول المستشار زكريا عبد العزيز، رئيس نادي قضاة مصر: "بالنسبة للمادة (88) من الدستور، فالوضع منته بالصياغة الجديدة، حيث نصت المادة (165) من الفصل الرابع من الدستور والخاص بالسلطة القضائية، على أن (السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفق القانون)، كما نصت المادة (166) على أن (القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة).

ويضيف المستشار زكريا في تصريحات خاصة لسويس إنفو: "ومن هنا فإن القضاة الذين يفصلون في الدعوى هم المعنيون بـ "السلطة القضائية"، أما المادة (167)، فنصت على أنه (يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها وينظم طريقة تشكيلها، ويبين شروط وإجراءات تعيين أعضائها ونقلهم)، أي أن القانون هو الذي يحدد المقصود بـ "الهيئات القضائية"، والقانون حدّد الهيئات القضائية بـ "هيئة النيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة"، إذن، السلطة القضائية شيء، والهيئات القضائية شيء آخر".

ويستطرد المستشار زكريا قائلا: "ولما كان نص المادة (88) بعد التعديل المقترح من الحكومة يقول: (يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء على أن يتم الاقتراع في يوم واحد وتتولي هيئة عُليا تتمتع بالاستقلال والحيدة، الإشراف على الانتخابات على النحو الذي ينظمه القانون، ويبين القانون اختصاصات اللجنة وطريقة تشكيلها وضمانات أعضائها على أن يكون من بين أعضائها، أعضاء من هيئات قضائية حاليين وسابقين، وتشكل اللجان العامة التي تشرف على الانتخابات على مستوى الدوائر الانتخابية واللجان التي تباشر إجراءات الاقتراع والفرز على أن تشكل اللجان العامة من أعضاء من هيئات قضائية، وذلك كله وفقًا للقواعد والإجراءات التي يحددها القانون).

الإشراف القضائي انتهى

فبالنظر إلى المادة بعد التعديل - يقول المستشار زكريا - نجد نقطتين، الأولى: (... وتتولي هيئة عليا تتمتع بالاستقلال والحيدة، الإشراف على الانتخابات، على أن يكون من بين أعضائها أعضاء من هيئات قضائية حاليين وسابقين)، والثانية: (.... على أن تشكل اللجان العامة من أعضاء من هيئات قضائية...).

فالأولى، توضح أن اللجان التي ستشرف على عملية الاقتراع في اللجان، تُشكَّل من أعضاء هيئات قضائية، والثانية توضِّح أن الهيئة التي ستُشرف على اللجنة العامة ولجان الفرز، تُشكَّل من أعضاء هيئات قضائية، ولم تُشر المادة من قريب أو من بعيد إلى أعضاء السلطة القضائية، وهو ما يعني أن القضاة، أعضاء السلطة القضائية، معفون من الإشراف على الانتخابات تماماً.

فالمادة بشكلها الأخير، أخَرَجَت أعضاءَ السلطة القضائية نهائياً من الإشراف على العملية الانتخابية في أي مرحلة من مراحلها، وبالتالي، فعندما يقول قائل: التعديل أبقى على الإشراف القضائي كما هو، نقول له لا، فالتعديل تحدث عن (إشراف الهيئات القضائية) ولم يتحدث عن (الإشراف القضائي)، والفارق بين التعبيرين واضح ومعروف، وهو خيرٌ فعلته السلطة بنا، لأنها بهذا النص عافتنا - أمام الله - من مسؤولية الإشراف على الانتخابات.

ويقول المستشار زكريا: من البداية، كنا واضحين ومحددين، حيث قلنا للحكومة: إما أن نُشرف على الانتخابات إشرافاً قضائياً حقيقياً كاملاً وشاملاً أو لا نُشرف نهائياً، وهم فضلوا الخيار الثاني، لا إشراف.. إذن فلن يُدعى للإشراف على الانتخابات أيُ أحدٍ من أعضاء السلطة القضائية.

ويبين المستشار زكريا أن "الخطورة تكمُن في أنه من الممكن أن يعتبر القانون (المحضرين وخبراء الطب الشرعي والخبراء الزراعيين والمحامين ومأموري الشهر العقاري والمحامين في الشركات العمومية وشركات قطاع الأعمال.....إلخ)، أعضاء هيئات قضائية، لأن الهيئات القضائية، حسب نص الدستور المعدل، يحددها القانون، وللقانون مطلق الحرية في التفسير.. (!)

الضمانات العشر

حول الضوابط والطرق التي يُمكن أن تضمن النزاهة الانتخابية، يقول المستشار زكريا: لو كان النظام جاداً في أمر الانتخابات ويسعى للنزاهة الانتخابية، فيجب:

1. تطهير وتنقية الجداول الانتخابية وإتاحتها لمن يريد اقتنائها من الأفراد والهيئات.
2. استخدام الحاسبات الآلية في تسجيل الناخبين وبياناتهم من واقع قاعدة بيانات واقعات المواليد والوفيات.
3. السماح لمنظمات المجتمع المدني المصرية بالإشراف على الانتخابات.
4. السماح للمنظمات الدولية، غير المصرية، بمراقبة الانتخابات.

5. السماح للمرشحين ومندوبيهم بالتواجد داخل لجان الاقتراع والفرز وإعلان النتائج.
6. اعتماد بطاقة الرقم القومي كأساس للقيد، بعد التأكد من عدم وجود مانع قانوني.
7. وضع كاميرات مراقبة تليفزيونية باللجان، تنقل العملية على شاشات عملاقة للجمهور.
8. ضرورة استخدام الحبر الدولي على إصبع يد كل ناخب أدلي بصوته.
9. على رئيس لجنة الفرز أن يذكُر بصوت مرتفع وواضح الرمز صاحب الصوت.
10. أن يسلم رئيس اللجنة كل مرشح في نهاية الفرز بياناً معتمداً، يوضح فيه: عدد أصوات اللجنة وعدد الأصوات الصحيحة وعدد الأصوات الباطلة وعدد الأوراق البيضاء، وذلك عند عمل المحضر النهائي للجنة.

ويختتم المستشار زكريا حديثه قائلاً: هذه الضوابط كفيلة. إن كانت هناك إرادة سياسية حقيقية من النظام . بمنع التزوير وإخراج انتخابات على درجة كبيرة من النزاهة، وإذا وثقت الناس في جدية الحكومة، ستخرج وتُشارك بالملايين، وإذا لم يستشعروا الجدية والنزاهة الحقيقية، فسيعزفون عن المشاركة كما حدث في كل الدورات السابقة.

استبعاد المستقلين

وبينما يرى الفقيه الدستوري، الدكتور يحيى الجمل أن "المادة 76 تخاطب فردا أو اثنين أو ثلاثة، فإنها تُقصي بقية شعب مصر الذي يتعدى 70 مليون نسمة. ففي تقديري أن النظام يحرص على أمور شكلية، وأنه ما خيّر بين أمرين، إلا أنه اختار أسوأهما، معتبراً أن المطلوب هو تعددية حزبية سياسية حقيقية تكون هي نقطة البدء في الإصلاح السياسي، فأنا أتحدى نفسي وأي مشتغل بالسياسية، بل وأتحدى حبيب العادلي نفسه (وزير الداخلية) بدون ورقة، أن يذكر أسماء عشرة أحزاب فقط من الـ 22! لماذا؟ لأنها غير موجودة بالواقع.

يقول الدكتور حمدي السيد، وزير الصحة الأسبق والقيادي بالحزب الحاكم: "اعتقد أن التعديل الأخير للمادة (76) سيسمح للأحزاب الحالية بأن يكون لها مرشح للرئاسة، شريطة الفوز بـ 10% من مقاعد البرلمان، ثم يسمح للأحزاب الحاصلة على 3% فقط بأن يكون لها مرشح، وهو ما يستهدف إتاحة الفرصة وفتح الباب أمام الأحزاب الشرعية، مشيراً إلى أن المستقلين لن يستفيدوا من التعديل، لأن الأمر صعب جدا ويكاد يكون مستحيلاً.

ويستدرك الدكتور حمدي في تصريحات خاصة لسويس إنفو قائلاً: "على المستقلين أن يسارعوا بتشكيل أحزاب سياسية، لأن المرشح للانتخاب الرئاسية لابد أن يكون له حزب وأن يكون لحزبه قاعدة جماهيرية، وأن يكون لديه برنامج طموح يستهدف تنفيذه، مضيفاً "الفرصة لا زالت قائمة، فعندنا 10 سنوات قادمة وانتخابات بالقائمة النسبية!

ويوضح د. حمدي الأمر: "الفترة الحالية للرئاسة تمتد من 2005 إلى 2011، أي أنها تنتهي بعد عام واحد من إجراء انتخابات مجلس الشعب في 2010، والتي ستكون بنظام القائمة النسبية، والانتخابات الرئاسية التي تليها ستكون في 2017، أي بعد عامين من الانتخابات البرلمانية التي ستُجرى في 2015، وهو ما يتيح أكثر من فرصة أمام الأحزاب.

ويختتم د. حمدي قائلاً: أرى أنه من الضروري أن يسعى الإخوان لتأسيس حزب سياسي مدني، ذي مرجعية مدنية، وعليهم أن يدافعوا عن موقفهم أمام لجنة شؤون الأحزاب، هذا هو الحل الوحيد أمامهم، إن كانوا يريدون أن يكونوا داخل اللعبة وأن يمارسوا السياسة في الفترة القادمة.

المعارضون مرتابون

من جانبه، يقول المحلل السياسي ضياء رشوان، الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام: "الموضوع متعلق باحتكار الحزب الوطني للسلطة، فهو يعطي للأحزاب 10 سنوات للترشح المجاني، كما لو كان الحزب الوطني يخرج زكاته لأحزاب المعارضة، حيث يسري هذا العرض مرة واحدة فقط، على 10 سنوات المفترض أن يجري فيها انتخابات رئاسية واحدة، فانتخابات الرئاسة الماضية كانت في شهر أكتوبر 2005، ومدة الرئاسة 6 سنوات، إذن الانتخابات القادمة ستكون في أكتوبر 2011، ومهلة العشر سنوات تنتهي في مايو 2017، وبالتالي، فالأحزاب لن تتمتع إلا بفرصة واحدة فقط، حيث أن الانتخابات الرئاسية التالية لها ستكون في أكتوبر 2017.

ويتفق رشوان مع الدكتور الجمل في شكلية أحزاب المعارضة، وينفي ما يشيعه النظام من أن التعديل استهدف مصلحة الأحزاب، ويقول في تصريحات خاصة لسويس إنفو: "هذا كلام غير صحيح وغير منطقي، فالأحزاب المصرية 23 حزباً، وهي عبارة عن حزب واحد حاكم ومسيطر على كل شيء في البلد، و22 حزباً كرتونياً مهمشاً ولا وجود له على أرض الواقع، ويكفي دليلاً على كلامي بأن الأحزاب المعارضة الـ 22 كلها لا يمثلها في البرلمان سوى 9 نواب!!

ويعتبر ضياء أن المادة 76 مفصلة على مقاس الحزب الحاكم، بحيث تستبعد تماماً المستقلين، وعلى رأسهم الإخوان المسلمين الذين فازوا بـ 88 مقعداً في انتخابات 2005، وهو عدد يعادل 20% من إجمالي مقاعد البرلمان البالغة 454، رغم رفض الدولة السماح لهم بتأسيس حزب سياسي.

والخلاصة،

أن التعديل الذي تم، وخاصة على المادتين (76) و(88)، استبعد المستقلين بوضعه الشروط المعجزة، كما استبعد النزاهة بالنص على أن تجرى الانتخابات بدون إشراف قضائي، مع الاكتفاء بهيئة يختار الرئيسُ أعضاءها، فيكون الناتج = صفر، ولا شيء جديد سوى أن النظام يكرِّس احتكار السلطة، ومن ثم يمكن القول بأن الأمر بعد التعديلات أسوأ مما كان!

يبقى أنه في ظل الجدل المثار حول هذه التعديلات وبين وعود الحكومة بحياة جميلة وأحلام وردية، تستمر المعارضة في التحذير من نظام تراه مشتبكاً مع معظم قطاعات المجتمع، من قضاة وطلاب ونقابات وسياسيين وحقوقيين كما تطعن في نواياه في الإصلاح وقول لم لا.. وهو الذي أرجأ الانتخابات البلدية ومدد قانون الطوارئ وزور انتخابات النقابات الطلابية والعمالية، وتتساءل: إذا كانت الحكومة جادة في الإصلاح، فلماذا انفردت بتجهيز التعديلات الدستورية، ثم عرضها على مجلس تضمَّن أغلبيته مسبقاً لتكون أمرًا واقعًا؟ إن مجمل هذه المؤشرات والمعطيات تدعو - حسب رأي المعارضين - للقلق والارتياب في جميع الوعود التي تطلقها الحكومة والحزب الحاكم.

نص المادتين (76) و(88) من الدستور بعد التعديل

نص المادة 76:

(للأحزاب السياسية التي مضى على تأسيسها 5 أعوام متصلة على الأقل قبل إعلان فتح باب الترشيح واستمرت طوال هذه المدة في ممارسة نشاطها مع حصول أعضائها في آخر انتخابات على نسبة 3% على الأقل (كانت النسبة 5% قبل التعديل) من مجموع المقاعد المنتخبة في مجلسي الشعب والشورى أو ما يساوي هذا المجموع أحد أعضاء المجلسين في أن ترشح لرئاسة الجمهورية أحد أعضاء هيئتها العليا وفقًا لنظامها الأساسي متى مضت على عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل، واستثناءً من حكم الفقرة السابقة يجوز للأحزاب السياسية المشار إليها التي حصل أعضاؤها بالانتخاب على مقعدٍ على الأقل في أي من مجلسي الشعب والشورى في آخر انتخابات أن ترشح في أي انتخابات رئاسية تجري خلال 10 سنوات اعتبارًا من أول مايو 2007م أحد

أعضاء هيئته العليا وفقًا لنظامه الأساسي متى مضت في عضويته في هذه الهيئة سنة على الأقل).

نص المادة 88:

(يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب، ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء، على أن يتم الاقتراع في يوم واحد، وتتولي هيئة عليا تتمتع بالاستقلال والحيدة الإشراف على الانتخابات على النحو الذي ينظمه القانون ويبين القانون اختصاصات اللجنة وطريقة تشكيلها وضمانات أعضائها على أن يكون من بين أعضائها أعضاء من هيئات قضائية حالين وسابقين، وتشكل اللجان العامة التي تشرف على الانتخابات على مستوى الدوائر الانتخابية واللجان التي تباشر إجراءات الاقتراع والفرز على أن تشكل اللجان العامة من أعضاء من هيئات قضائية؛ وذلك كله وفقًا للقواعد والإجراءات التي يحددها القانون).

(المصدر: وثيقة دستور جمهورية مصر العربية)

بيان الإخوان والمستقلين بالانسحاب من مناقشات التعديلات:

بيان إلى الشعب المصري بمناسبة التشكيل الأحادي للجنة صياغة الدستور

نحن نواب الشعب من كتلتي الإخوان المسلمين والمستقلين نعلن لشعب مصر العظيم انسحابنا من مناقشات اللجنة التشريعية بمجلس الشعب الخاصة بمناقشة التعديلات الدستورية المقترحة من السيد رئيس الجمهورية؛ حيث تمَّ استبعاد كلَّ مَن اعترض على هذه التعديلات من لجنة الصياغة، وهو ما يبين ويوضح السياسات الإقصائية التي يتبعها الحزب الوطني والأغلبية في المجلس.

إنَّ استمرارَ سياسة الإقصاء للمعارضة والمستقلين وانفراد الأغلبية من الحزب الوطني بالتعديلات وصياغتها يتنافى مع تعديل 34 مادةً من الدستور، والتي يجب أن تُصاغ يُوافَق عليها بتوافقٍ وطني وليس عن طريق الأغلبية والأقلية.

إنَّ من تقدَّم من النواب باقتراحات للتعديلات هم 112 نائبًا فقط، منهم 10 نواب من حزب الأغلبية و88 نائبًا من الإخوان و4 من حزب الوفد، وواحد من حزب الغد، و2 من حزب الكرامة تحت التأسيس، و8 مستقلين؛ أي أنَّ نسبة مَن شارك فعلاً في التعديلات ومقترحاتها من الإخوان والمعارضة والمستقلين تتعدى 90% من المشاركين الفعليين.. فكيف يتم استبعادهم من لجنة

صياغة التعديلات؟، وهل من العدل أو الملاءمة السياسية استبعاد 90% فيها من التمثيل في لجنة الصياغة؟

لقد شاركنا في التفاعل مع هذه التعديلات محاولين بكل قوةٍ، وبكل فاعليةٍ، التقليل من مساوئها وأضرارها على الحياة السياسية المصرية، ولفضح هذه التعديلات التي تهدف إلى سيطرة الحزب الحاكم على الحياة السياسية؛ بل وقصرها فقط على فئةٍ محدودةٍ داخل هذا الحزب من خلال إلغاء الإشراف القضائي ومبدأ قاضٍ لكل صندوق، مع استمرارِ الشروط التعجيزية في المادة 76، بالإضافة إلى المحاولات المستميتة لإقصاءِ الشريعة الإسلامية عن الحياةِ السياسية في مصر.

ومع انسحابنا من مناقشات اللجنة التشريعية فإننا نُحذِّر القائمين على الصياغة إهدار آراء تعديل المادة 76؛ حيث إن تعديل هذه المادة خالف كل الآراء التي تحدثت عنها في لجان الاستماع وقتها.

أخيرًا، فإنَّ هذه التعديلات وصياغتها لا تُعبِّر إلا عن رؤية الحزب الحاكم فقط، ولا تعبر عن توافرٍ وطني داخل مجلس الشعب، ونُسجِّل انسحابنا من الأعمال التحضيرية للتعديلات ولتتحمل كل جهةٍ مسئوليتها تجاه ما يحدث.

والله من وراء القصد ويهدي السبيل

نواب كتلة الإخوان المسلمين المستقلين / عنهم: أ.د. محمد سعد الكتاتني

الكتلة/ عنهم: سعد عبود

(المصدر: الموقع الرسمي للكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين)

https://youtu.be/bKBH9R5KjfU

https://youtu.be/KruX4UI2f0A

3. التعديلات الدستورية.. إعادة صياغة لمص[46]

مارس 2007

نواب من المعارضة المصرية يحتجون على التعديلات الدستورية المثيرة للجدل داخل مبنى البرلمان المصري يوم 19 مارس 2007

في واحدة من أغرب جلسات البرلمان المصري وأكثرها سخونة وضجيجا في تاريخه المعاصر، وفي ظل حالة استقطاب واستنفار سياسي شديدة ندر حدوثها في السنوات الأخيرة بين أعضاء البرلمان أنفسهم.. أقرت الغالبية المنتمية للحزب الوطني الحاكم تعديلات لأربع وثلاثين مادة دستورية كان الرئيس مبارك قد طالب بها قبل ثلاثة أشهر. وهو التعديل الأكبر للدستور المصري منذ صدوره في العام 1971.

ولعل أكثر المفارقات في هذا التعديل أنه يحدث في ظل برلمان يكون ما يقرب من ربع عدد أعضائه من المعارضة والمستقلين، ومنهم 20% منتمون إلى جماعة الإخوان المحظورة قانونا والموجودة بحكم شعبيتها النسبية في الشارع السياسي بعد أن فازوا في انتخابات نوفمبر2005، وهي الأكثر عنفا في تاريخ الانتخابات المصرية طوال خمسة عقود.

لكنها قواعد الديموقراطية وإجراءاتها التي تعطى الأغلبية حتى ولو كانت نسبية حق تمرير القوانين والتعديلات سواء كانت لها شعبية لدى المواطن العادي أم لا.

[46] http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9----%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%B5%D9%8A%D8%A7%D8%BA%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1/5796246

معارضة كبيرة وتأثير محدود

هذه المفارقة بعينها تعنى أيضا أن وجود أعضاء الإخوان والمعارضة بهذه النسبة الكبيرة لم يؤثر كثيرا في صياغة التعديلات على النحو الذي اقره مبدئيا الحزب الحاكم، والذي لم يقبل أعضاؤه أي طلب من طلبات المعارضة لإعادة النظر في الصياغات المقدمة لأي مادة من المواد الأربع والثلاثين. وكأن الحزب الحاكم يقول انه لابد من الفوز بالضربة القاضية وليعرف كل طرف حجمه السياسي، على الأقل في المؤسسات الرسمية.

هذا المعنى بدوره كان قد تجسد في أمرين؛ أحدهما سبق جلسة التصويت، والثاني ما جرى في جلسة التصويت نفسها. فقبل جلسة التصويت على صياغة التعديلات التي جرت يوم الاثنين 19 مارس الجاري، وفي محاولة للتأثير على شرعية قرار التصويت نفسه، اتجه تفكير المعارضين بمن فيهم النواب المنتمين لجماعة الإخوان إلى تقديم الاستقالة من البرلمان على افتراض أن الاستقالة الجماعية لربع عدد النواب مرة واحدة كفيلة بإسقاط البرلمان ذاته، ومن ثم يتجه القرار إلى انتخابات جديدة، وبما سيؤثر على عملية التعديلات نفسها، بل ربما يلغيها من أساسها.

غير أنه عند البحث في النواحي الإجرائية تبين أن تقديم الاستقالة سيتم بصورة فردية وليس بصورة جماعية، وان قبولها لابد أن يمر عبر إجراءات قد تستمر عدة أسابيع وليس لبضعة أيام وحسب، ومن ثم ستمر التعديلات دون أن يكون لمجرد تقديم الاستقالات أي أثر.

وهكذا بات التراجع عن هذه الفكرة أمرا مفروغا منه. وحسب تفسير قدمه أحد نواب جماعة الإخوان "إن قدمنا استقالاتنا ومرت التعديلات فسنكون قد دفعنا ثمنا بلا مقابل، فتراجعنا عن الأمر، وتمسكنا بسياسة النفس الطويل".

حرب الرموز

أما ما جرى أثناء جلسة التصويت فقد كان مليئا بالرمزيات، حيث احتشد المعارضون متشحين بلافتات سوداء مكتوب عليها عبارات تناهض وترفض التعديلات، في حين رد عليهم أعضاء الحزب الحاكم بلافتات خضراء وعبارات تؤيد التعديلات بنصها دون تغيير لأنها "دعامة للاستقرار والإصلاح المتدرج" وفقا لقناعاتهم. وبجانب الشعارات السوداء احتج المعارضون داخل المجلس وخارجه وأمام كاميرات الفضائيات ليعلنوا رفضهم لما جرى ووصفه "نكسة دستورية كبرى وانقلابا دستوريا" وما شابه.

تحويل الانتباه..

في ظل هذا التشنج السياسي والرمزي، طرحت مناظرة ساخرة من قبيل "متى يمكن اللجوء للشارع واستنهاض الناس وهناك مؤسسات دستورية يمكن أن تكون ساحة للحوار والأخذ والرد"..

مفهوم طبعا أن الحزب الحاكم بحكم أغلبيته الكبيرة هو من أنصار العمل في ظل المؤسسات القائمة، لأنه يُحكم قبضته عليها، ويستطيع أن يصدر أي شيء مهما كانت الاعتراضات الصاخبة من هذا الطرف أو ذاك، أما النزول إلى الشارع فهو الملجأ الأخير للمعارضة، لكن الشارع في مصر كان للأسف الشديد مغيبا عن التعديلات وعن أمور أخرى كثيرة، وقد اسهم مثقفون عديدون في تحويل الانتباه عن المواد المطروحة للتعديل، وبعضها مهم للغاية، لاسيما مادتي الإشراف القضائي على الانتخابات وإصدار قانون لمكافحة "أخطار الإرهاب" بديلا عن قانون الطوارئ، وطرحوا. أي المثقفين. بدورهم حوارا ساخنا بشأن تعديل المادة الثانية في الدستور التي تقر بأن "مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع" في البلاد.

في إطار حوار المثقفين هذا، اعتبر فريق أن هذه المادة غير المطروحة للتعديل هي الاولى بذلك، لأنها من وجهة نظرهم ضد المواطنة والمساواة وتؤسس لدولة دينية وتعطى حقا دستوريا لجماعات إسلامية أن تعمل بالسياسة دون رادع. في حين رد المؤيدون لبقاء المادة على ماهيتها دون تغيير، بأنها تقر بالمواطنة وبأمر واقع منذ عشرات السنين، وان الدساتير السابقة قد تضمنت هذه المادة بشكل أو بأخر ولم يحدث أن فقدت الدولة في مصر طبيعتها المدنية، وان المطالبين بإلغاء هذه المادة مناهضون للدين الإسلامي في حد ذاته وهو أمر غير مقبول ولا يمكن السماح به.

حوار غير ذي فائدة

في خضم هذا الحوار المكثف حول مادة لم تكن مطروحة للتعديل أو حتى للنقاش العام، ضاع الحوار الجاد حول المواد المطروحة بالفعل، ولذا فقد الرأي العام المعرفة الحقيقية بطبيعة المواد المطلوب تعديلها وأهمية كل منها وماذا ستضيف للنظام السياسي وماذا ستخصم منه، وهل ستمثل خطوة للأمام على طريق الإصلاح السياسي والديموقراطي أم لا، وغير ذلك من الأسئلة الجوهرية التي تغاضى عنها المثقفون والحزبيون وأهملوا الحوار حولها، وفقدوا دورهم التنويري المفترض وشغلوا أنفسهم بحوار عقيم، حتى أن أحد الكتاب المائة الذين وقعوا على بيان دعا الرئيس مبارك إلى إلغاء المادة

الثانية اعترف في لحظة صدق نادرة بأنه وزملائه من المثقفين لا يؤثرون على الرأي العام لانهم ببساطة بعيدون عن هموم الناس الحقيقية.
ولذا كانت صدمة البعض عالية حين فوجئوا بصياغة المادتين الخاصتين بإلغاء الإشراف القضائي واستبداله بصيغة "هيئة مستقلة" تشرف على الانتخابات وتكون لها حصانة سياسية وقانونية، وتعديل المادة 179 الخاصة بإصدار قانون لمواجهة أخطار الإرهاب على أن يتضمن تعطيلا للمواد الدستورية الأخرى الخاصة بالحريات والحقوق الشخصية. الامر الذي رآه كثيرون انه أكثر قسوة من إجراءات الطوارئ، ويؤسس لإطلاق يد المؤسسات الأمنية بعيدا عن رقابة القضاء. فضلا عن أن طبيعة تشكيل اللجنة المشرفة على الانتخابات تعنى تقييد الإشراف القضائي ومن ثم تسمح بالتزوير.
وهي الأسباب التي تمسك بها النواب المعارضون والأحزاب وقوى مدنية لرفض التعديلات وفي الدعوة إلى عدد من التظاهرات الاحتجاجية ودعوة المواطنين إلى مقاطعة الاستفتاء المقرر إجراؤه يوم الاثنين 26 مارس الجاري.
في الوقت نفسه، يعمل الحزب الحاكم على حشد المواطنين للمشاركة في الاستفتاء لتدعيم شرعية التعديلات التي أقرها البرلمان.

استنتاجات خطرة

وبالعودة إلى المفارقة التي تتصدر هذا المقال، فقد تخوف بعض المحللين من أن إقرار التعديلات الدستورية بالصورة التي جرت وقائعها، قد تدفع البعض إلى الاستنتاج بأن العمل من داخل المؤسسات الدستورية لا يعطى نتائجه المرجوة، فالمعارضة البرلمانية قدمت كثيرا من الصياغات المعدلة لبعض المواد ولم يؤخذ بأي منها، وقد يستنتج البعض الآخر أن البديل الوحيد هو العمل خارج النظام وليس داخله، وبما يعنى لجوء البعض إلى العنف مثلا.
وهنا يكمن تحدى استيعاب مثل تلك الاستنتاجات في المراحل اللاحقة المخصصة لتحويل التعديلات الجديدة إلى قوانين نافذة. والمنتظر ان تكون معركة قانون الإرهاب الجديد أكثر حدة من تمرير التعديلات الدستورية نفسها.
محللون آخرون يرون أن العملية برمتها ذات صلة بتغير السياسة الأمريكية الخاصة بنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، فهي الآن، وتحت وطأة ما يجرى في العراق، أعطت للاستقرار والعلاقات مع النظم القائمة الأولوية عن أي شيء آخر، الامر الذي أباح للنظم أن تعيد صياغة واقعها بما يلائمها، ويلائم مصالحها سواء أعطت الصياغات الجديدة للديموقراطية مساحة جديدة أم لا.

من تحفز الناس؟

وإذا كانت قدرة المعارضة محدودة أو بالأحرى معدومة على إثارة هبات جماهيرية كبرى ضد التعديلات والاستفتاء عليها، فإن الحزب الحاكم يواجه بدوره إشكالية تحفيز الناس على المشاركة في الاستفتاء وتأييد التعديلات وإعطائها الشرعية السياسية والدستورية معا .

فإشكالية المشاركة الشعبية من الإشكاليات الدائمة في الانتخابات البرلمانية وفي الاستفتاءات، لاسيما الأخيرة التي قد يرى فيها المواطنون انهم غير معنيين بها، فهم لم يشاركوا في طرح ما يجب تعديله، كما انهم لا يفهموا تماما طبيعة تلك التعديلات وكيف يمكن لها أن تؤثر على واقعهم المعاش وعلى مستقبلهم المقبل.

أهم الحقائق حول تعديلات الدستور المصري

د . حسن أبو طالب – القاهرة

القاهرة (رويترز) - أقر مجلس الشعب المصري يوم الاثنين 19 مارس 2007 تعديلات على 34 مادة في الدستور، اقترح الرئيس حسني مبارك إدخالها في ديسمبر الماضي، فيما قال إنها إصلاحات ديمقراطية، ولا تصبح التعديلات الدستورية نهائية، إلا إذا وافق عليها الناخبون في استفتاء عام.

وفيما يلي أهم الحقائق حول التعديلات..

1. تقول أحزاب وجماعات المعارضة، إن التعديلات تلغي الإشراف القضائي الكامل على عملية الاقتراع في الانتخابات العامة، وتطالب، ومعها منظمات المجتمع المدني، ببقاء الإشراف القضائي الكامل، باعتباره من أفضل وسائل منع الانتهاكات والمخالفات التي تشوب الاقتراع في مصر.
2. تبقي التعديلات على إشراف قضائي، لكن على مستوى لجنة عليا للانتخابات ولجان عامة، أما لجان الاقتراع وفرز الأصوات، فستتشكل على الأرجح من موظفين في الحكومة.
3. قالت أحزاب وجماعات المعارضة الرئيسية في بيان، أن تعديل المادة 179 سوف "يوقف الضمانات الدستورية للحريات الشخصية... ويفتح الطريق للدولة البوليسية".
4. يمهد تعديل المادة لسن قانون لمكافحة الإرهاب، يحل محل حالة الطوارئ المعلنة منذ اغتيال الرئيس أنور السادات برصاص متشددين إسلاميين عام 1981.

5. يدعو تعديل المادة 179 لتعطيل الضمانات الدستورية التي تكفل الحرية الشخصية ضد الاحتجاز والتفتيش والحبس أو تقييد الحرية أو المنع من التنقل، إلا إذا قامت ضرورة يقرّرها قاض ويستدعيها تحقيق تجريه النيابة العامة.
6. يسمح تعديل المادة 179 للسلطات الأمنية بدخول المساكن وتفتيشها بدون أمر قضائي مسبب كما توقف الحماية القانونية لحرمة الحياة الخاصة وتسمح بالاطلاع على المراسلات البريدية والبرقية والتنصت على المحادثات الهاتفية.
7. سمح تعديل المادة 179 لرئيس الدولة بإحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية ، ويقول محللون، إن تعديل المادة 179 يجعل بعض بنود قانون الطوارئ المطبّق حاليا، جزءا من مواد الدستور.
8. تسمح التعديلات لرئيس الدولة بحل مجلس الشعب، دون الرجوع للناخبين.
9. تحظر التعديلات أي نشاط سياسي يقوم على أساس ديني أو مرجعية دينية. ويقول محللون، إن ذلك يستهدف في الأساس جماعة الإخوان المسلمين وسيُصيبها بضرر شديد وستقضي على أمل الجماعة، وهي أكبر جماعة معارضة في البلاد في أن تصبح حزبا سياسيا معترفا به، الأمر الذي قد يؤدّي إلى تقليص دورها في الحياة السياسية.

د . مفيد شهاب، وزير الشؤون القانونية والمجالس النيابية

المصدر: وكالة رويترز بتاريخ 19 مارس 2007

"إننا نقدر تخوف البعض من احتمالات مساس مشروع قانون الإرهاب بحقوق المواطنين، لكن اللجنة الوزارية المكلفة بإعداد مشروع القانون حريصة على عدم المساس بهذه الحقوق والحريات إلا في أضيق الحدود التي تستلزمها ضمانات حماية المجتمع، وأنها تستهدي في عملها بالقانون النموذجي الذى أعدته الأمم المتحدة في هذا الشأن، وبقوانين مكافحة الإرهاب التي أصدرتها دول مثل إنجلترا وفرنسا وإسبانيا والولايات المتحدة".

د . مصطفى الفقي رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشعب المصري، في حوار تليفزيوني منشور في جريدة "المصري اليوم" بتاريخ 2007/3/19

"بالتأكيد الآن ان الولايات المتحدة تعلم ان أي ديموقراطية حقيقية سوف تأتى بأنظمة معادية لها وسيكون الشارع رافضا للسياسة... وليس بالضرورة أن تكون هذه النظم إسلامية، فهناك تيار قومي مكبوت".

"التعديل الدستوري سوف ينظم الإشراف القضائي. وإذا تحدثنا عن التزوير فإنه قد يتم في وجود القضاة. منذ متى نزل القضاة إلى الشارع بعد الانتخابات؟ هل هم الشرفاء الوحيدون في هذا البلد"؟

https://youtu.be/n1gNRfD61Q8

مهدى عاكف، المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين

"الاسلام هو صاحب فكرة المواطنة فهو الدين الذي يسوى بين الناس جميعا كأسنان المشط، مسلم، مسيحي ودرزي ويهودي. الجميع لهم حق المواطنة في الإسلام التي اقرها الإسلام منذ 14 قرنا.. الإخوان يعلنونها في كل وقت انه لا فرق عندنا بين مسلم ومسيحي، بل على العكس نحن لا يكتمل ديننا إلا إذا أمنا بكل هذه الأديان وهذا أمر مفروغ منه. والدستور الحالي يحترم هذه المواطنة احتراما شديدا لأنه يساوى بين المواطنين فالمواطنة هي احترام الإنسان وان يكون له ما للجميع وعليه ما على الجميع"

https://youtu.be/_QVe7RNMAfU

https://youtu.be/yWNPzNDqnM0

4. تحليل نصي للتعديلات الدستورية في 2007[47]

CARNEGIE ENDOWMENT
FOR INTERNATIONAL PEACE

التعديلات الدستورية المثيرة للجدل في مصر: تحليلا نصيا
ناثان براون وميشيل دن

لقراءة التقرير وتحميله اضغط على الرابط التالي:

التعديلات الدستورية في 2007 التي أثارت الجدل – موقع الدكتور علي السلمي ! (alisalmi.com)

يناقش باحثان من مؤسسة كارنجي التعديلات التي طالت أربعا وثلاثين مادة من الدستور، كان قد صادق عليها مجلس الشعب المصري في التاسع عشر من شهر مارس 2007. والرئيس حسني مبارك الذي كان يعارض أي تعديلات الذي دستورية حتى مدة قريبة، هو الذي اقترح التعديلات الأربعة والثلاثين النى جرى عليها استفتاء شعبي بعد أن أقرها مجلس الشعب.

https://youtu.be/Dj3UOVPWFRo

https://youtu.be/pTbJEvBg5s0

[47] http://carnegieendowment.org/files/questions_egypt.pdf

معا نبني مصر
Elsoar.com

مصر فايف
misr5.com

قصة توريث جمال مبارك

وزواج السلطة وأصحاب الثروة !

1. من هو جمال مبارك[48]

الاسم عند الولادة	جمال محمد حسني سيد مبارك
الميلاد	27 ديسمبر 1963 – القاهرة، مصر
الزوجة	خديجة الجمال
والدان	حسني مبارك و سوزان مبارك
تعليم	الجامعة الأمريكية في القاهرة - ادارة أعمال
المدرسة الأم	الجامعة الأمريكية بالقاهرة
المهنة	رجل أعمال
سبب الشهرة	الأمين العام المساعد وأمين سياسات الحزب الديمقراطي سابقا.

جمال مبارك أو جمال محمد حسني سيد مبارك سياسي مصري شغل منصب الأمين العام المساعد وأمين السياسات السابق للحزب الوطني الديمقراطي،[1] وهو الابن الأصغر للرئيس المصري الأسبق حسني مبارك وسوزان مبارك.

انضم جمال مبارك للحزب الوطني الديمقراطي عام 2000.

شهد العام 2002[2] صعوده القوي في سلم الحزب مستغلا نفوذ والده في خطوة تدل على خطة لتوريث الحكم وذلك بتوليه منصب أمين لجنة السياسات التي تولت "رسم السياسات" للحكومة، و"مراجعة مشروعات القوانين" التي "تقترحها حكومة الحزب قبل إحالتها إلى البرلمان". شغل في نوفمبر 2007، تاريخ المؤتمر التاسع للحزب منصب الأمين العام المساعد وأمين السياسات.

مع صعوده السريع وظهوره القوي على الساحة السياسية، أصبح اسمه متداولا كخليفة محتمل لوالده على رأس الحزب ومرشحه للانتخابات الرئاسية القادمة. ورأت عدة شخصيات وقوى سياسية صعوده خطوة لنحو ما أسمته "التوريث" ولكن أنهت ثورة 25 يناير هذا المخطط. وفي يوم 13 أبريل 2011 صدر قرار بحبسه هو وأخوه ووالده 15 يوم على ذمة التحقيق.

[48] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%84_%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83

تم تقديمه للمحاكمة بتهمة استغلال النفوذ والتربح عقب ثورة 25 يناير، أما الرئيس حسني مبارك ووزير داخليته السابق حبيب العادلي وستة من رؤساء ومديري الأمن فقد قدموا بتهم التخطيط والتحريض على قتل المتظاهرين في 25 يناير، وظهر لأول مرة في قفص الاتهام في يوم 3 أغسطس 2011 م

تم اخلاء سبيل جمال مبارك يوم الاثنين 2015/1/26 قطاع مصلحة السجون قام بإخلاء سبيل علاء وجمال مبارك نجلى الرئيس الأسبق، وذلك تنفيذا لقرار محكمة جنايات القاهرة الصادر يوم الخميس الماضي بإخلاء سبيلهما بضمان محل إقامتهما على ذمة قضية قصور الرئاسة.

^ ملفات خاصة 2005، الجزيرة نت

ولد في القاهرة عام 1963، درس المرحلة الابتدائية ب "مدرسة مسز وودلى" الابتدائية بمصر الجديدة بالقاهرة ثم انتقل إلى "مدرسة سان جورج" الإعدادية والثانوية، وحصل على شهادة الثانوية الإنجليزية في العام 1980. تخرج من الجامعة الأمريكية بالقاهرة في مجال إدارة الأعمال وحصل على ماجستير في إدارة الأعمال من نفس الجامعة.

بدأ بالعمل ببنك أوف أمريكا "فرع القاهرة"، ثم انتقل إلى فرع لندن حتى وصل إلى منصب مدير الفرع، عمل بصفة عامة في مجال الاستثمار البنكي. وقد حصل على عضوية الروتاري الفخرية في أيار 2001.

عقد قرانه على خديجة الجمال بالقاهرة في 28 أبريل 2007، وكان الزفاف بشرم الشيخ يوم 4 مايو 2009.

الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم

على العكس من أخيه علاء مبارك تواجد جمال بصورة أكبر على الساحة السياسية لمصر. وقد بدأ ظهوره في الحزب الوطني الحاكم بتولي أمانة لجنة الشباب بالحزب وكون جمعية والتي عن طريقها يتم تدريب الشباب وتقديم فرص العمل المناسبة لهم. أصبح له وجود على الساحة السياسية المصرية كأمين للجنة السياسات بالحزب حتى فبراير 2011.

تولى جمال مبارك موقعين مهمين في الحزب الحاكم آنذاك وهما: الأمين العام المساعد للحزب الوطني الديموقراطي، وأمين السياسات. ويعزى إلى أمانة السياسات العديد من التعديلات والتغييرات التي شهدها الحزب والنظام السياسي بمصر. (واختلف المصريون في نظرتهم إلى هذه التغييرات ما بين مؤيد ومعارض رافض لظهوره على المسرح السياسي).

مشروع التوريث

رغم عدم إعلانه عن ذلك، ولكن كل الشواهد وشهادة المقربين من دائرة الحكم تدل أن جمال مبارك بدأ في تنفيذ حلمة بوراثة حكم مصر منذ عام 2004 وترك له والده عدة وزارات يعين رجالها بنفسه فظهرت سمة حكومة رجال الأعمال وفي انتخابات عام 2010 تم تزويرها بحيث حصل الحزب الوطني الديموقراطي على أغلبية تجاوزت 95% وكان هذا من أبرز المحركات لثورة الشعب في 25 يناير.

الانتخابات الرئاسية لعام 2011

- رغم أنه لم يذكر أي طموحات لخوضه الانتخابات، إلا أن قوى المعارضة الوطنية وصحف مستقلة وخاصة تناولت وجود "مخطط لتوريث الحكم". أتت هذه الاعتقادات بسبب ظهور جمال مبارك على الساحة السياسية بكثرة منذ انضمامه للحزب الوطني عام 2000 حتى وصولة لمنصب الأمين العام المساعد وأمين سياسات الحزب والتي أرجح البعض أنها لغرض إظهاره للشارع المصري. وفي يوم 25 يونيو 2010 شهدت بعض مناطق القاهرة وجود ملصقات تدعو "لمبايعة وترشيح جمال مبارك رئيسا لمصر 2011" حملت توقيع الائتلاف الشعبي، والذي يشغل منصب المنسق لهذا الائتلاف هو مجدي الكردي الذي كان بالأصل أحد عناصر الأمن داخل حركة كفاية ثم غير اتجاهه إلى الحزب الوطني ودعم جمال مبارك.

عقب احتجاجات شعبية واسعة أدت لتغيرات دراماتيكية في مصر استقال في 5 فبراير 2011 من الحزب الوطني الديمقراطي[2] وأدت في نهاية الأمر لتنحي والده حسني مبارك عن الرئاسة وتسليمه السلطة لمجلس عسكري لحكم البلاد لفترة انتقالية.

وهو محبوس على ذمة التحقيق حول اتهامه بالاستيلاء على المال العام، والتحريض على قتل المتظاهرين أثناء ثورة 25 يناير 2011. وفي يوم السبت الموافق 2 يونيو 2012 قضت محكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار أحمد رفعت بانقضاء الدعوة الجنائية ضد جمال مبارك. وقد قرر النائب العام المستشار عبد المجيد محمود استمرار الحبس الاحتياطي لجمال وعلاء مبارك على ذمة قضية التلاعب بالبنك الوطني المصري والتلاعب بالبورصة.

2. دولة جمال مبارك.. من القص إلى الزنزانة[49]

الخميس 7 نوفمبر 2013 صحيفة عكاظ

رصد الذكريات: سيد عبد العال

عندما التهمت النار جسد محمد البوعزيزي في تونس وانطلقت معها ثورة الياسمين معلنة انطلاق ما سمي لاحقا بـ«الربيع العربي»، كانت كثير من الدول التي اجتاحها فيما بعد ترى أنها بمنأى عنه، وأن الوضع لديها لا يشبه تونس، إلا أن الأيام كانت حبلى بالكثير من المفاجآت.. في مصر كان الحديث ساخنا عن أن الرئيس المصري الأسبق يهيئ ابنه جمال ليورثه حكم مصر بعد أن تدرج في السلك السياسي حتى ترأس الحزب الحاكم.. فما الذي أجهض دولة جمال؟ وفي أفريقيا وقبل أن يطل الربيع برأسه على دولة القذافي، كان الشارع الليبي يتداول بالهمس وبالعلن أن العقيد يهيئ نجله سيف الإسلام ليخلفه على تركة ليبيا، وذهبت دولة سيف الإسلام كما ذهبت دولة جمال.. وفي جنوب جزيرة العرب كان الشارع اليمني كأنما يغلي على مرجل، فحديث مشابه لما كان يدور في ليبيا ومصر عن نية الرئيس اليمني السابق علي صالح توريث ابنه أحمد عرش اليمن، ولم يكن مصير دولة أحمد ببعيد عن دولة جمال وسيف الإسلام. فهل كانت دولة بشار التي ورثها عن أبيه حافظ الأسد نذير شؤم على هؤلاء الثلاثة فأجهضت دولهم قبل أن تقوم؟

لقراءة الموضوع اضغط على الرابط التالي:

دولة جمال مبارك.. من القص إلى الزنزانة – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)!

[49] http://www.okaz.com.sa/article/620282/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A3%D9%8A/

3. الأزهر يحول فتوى توريث جمال مبارك الحكم لأعلى هيئة فقهية[50]

اتجاه لرفضها مع إبقاء حقه في الترشح للرئاسة 26 مارس 2008

فيما يعد اتجاها لرفض فتوى توريث الحكم في مصر لجمال مبارك نجل رئيس الجمهورية قال الشيخ عبد الحميد الأطرش رئيس لجنة الفتوى بالأزهر إنه تقرر تحويلها إلى مجمع البحوث الإسلامية، لاتخاذ موقف منها وبيان الرأي الصحيح حيالها، مؤكدا أنها تخالف الواقع الإسلامي وصادرة من جهة غير متخصصة في الفتاوى.

وأشار إلى أن اللجنة تلقت استفسارا من بعض المواطنين حول مدى صحة هذه الفتوى وأسانيدها الفقهية متضمنا كامل النص المنسوب لرئيس جمعية أنصار السنة بمحافظة دمنهور (شمال القاهرة) الشيخ محمود لطفي عامر.

وأضاف: نظرا لأن الشيخ عامر اعتبر ما أفتى به يعبر عن وجهة نظر السلفيين، رأينا تحويلها لمجمع البحوث الإسلامية الذي يمثل المذاهب الإسلامية المختلفة، وحتى يأتي الأمر في إطار بحث فقهي متكامل.

من جهته قال الشيخ ماهر حداد مدير عام شؤون مجلس المجمع ولجانه لـ "العربية. نت" إنه تم بالفعل إدراج الفتوى في جدول الأعمال ومناقشتها في التاسع من ابريل القادم.

وأكد رئيس لجنة البحوث الفقهية بمجمع البحوث د. عبد الفتاح الشيخ ان من حق جمال مبارك الترشح للانتخابات الرئاسية مثل غيره ولا يمنع عنه ذلك كونه نجلا لرئيس الجمهورية، لكن ذلك يتم في إطار الاختيار الشعبي الحر في إطار منافسة شريفة لاختيار أفضل المرشحين.

وكان الشيخ محمود لطفي عامر رئيس جماعة أنصار السنة بدمنهور المعروفة بانتمائها للتيار السلفي، قال إن كلامه ينصب على موقف السلفيين من قضية التوريث التي لا تزال تشغل الرأي العام المصري رغم حسم الدستور لقضية تولي الحكم.

وانتقد من يثيرون الناس على مسألة توريث جمال مبارك الحكم قائلا إنه "لا يوجد نص دستوري يمنع جمال مبارك بعينه من تولي الحكم باعتباره مواطنا مصريا توافرت فيه الشروط الدستورية". وأضاف "ان ورث مبارك ابنه فقد ورث من هو خير منه قبل ذلك ولم يعترض الصحابة على معاوية كاتب الوحي، فماذا تقولون ولماذا تعترضون".

---

50 50 http://www.alarabiya.net/articles/2008/03/26/47473.html

وأثارت الفتوى ضجة كبيرة في الأوساط الدينية ما بين رافض ومؤيد. خاصة استناده على أن الصحابة في عهد معاوية لم يعترضوا على تولي ابنه الخلافة من بعده، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم قدم أبا بكر الصديق لإمامة الناس في الصلاة قبل وفاته وفي ذلك إشارة وتلميحا بتوليه الخلافة من بعده.

ومجمع البحوث الإسلامية هو أعلى هيئة فقهية في الأزهر وفي مصر وتحال إليها القضايا الهامة التي تثير جدلا دينيا واجتماعيا، وهو بمثابة هيئة لكبار العلماء من مصر والعالم الإسلامي.

الفتوى غير صحيحة

وأوضح الشيخ الأطرش لـ "العربية. نت" أن السبب الرئيسي في عرض الفتوى على المجمع هو بيان الرأي الصحيح للناس بعد اللغط الذي أثارته، خصوصا أن جماعة أنصار السنة ليست جهة فتوى يعتد بها، كما أن مضمونها يتناقض مع وقائع التاريخ الإسلامي التي استشهدت به لإجازة التوريث.

وتابع: رغم أن الرسول قدم أبا بكر لإمامة الناس في الصلاة إلا أنه بعد وفاته، حدثت خلافات حول ترشيح ابي بكر للخلافة، وكان هناك من يرفض مبايعته وحدث جدل كبير حتى تقدم عمر بن الخطاب وبايع ابا بكر على الخلافة، وهذا يؤكد أن الأمر شورى في الإسلام وليست به قاعدة فقهية تجيز التوريث أو تمنعه.

واستطرد الشيخ عبد الحميد الأطرش رئيس لجنة الفتوى الأزهرية أنه لو كان هناك توريث لقدم ابا بكر ابنه للخلافة، ولكن هذا لم يحدث. وقبل أن يتوفى رشح عمر بن الخطاب ولم يفرضه فرضا على جموع المسلمين، بل اختاره الناس طواعية وبايعوه وبعد أن توفي عمر بن الخطاب رشح ستة من الصحابة رضوان الله عليهم على أن يتم اختيار واحد من بينهم. وأرجع ذلك إلى اتساع الدولة الإسلامية من ناحية، ومن ناحية أخرى تأكيدا لمبدأ التعددية حسب الظروف وتغيرات الزمان والمكان، وأن الإسلام يفضل المنافسة الشريفة لاختيار الأفضل بين المرشحين. وأضاف الشيخ عبد الحميد الأطرش: لو كان هناك توريث لنظام الحكم في الإسلام لولى عمر بن الخطاب ابنه لكن هذا لم يحدث، وقال "يكفي بها واحدا من آل خطاب" وذلك لإدراكه لمدى خطورة ومسؤولية الولاية وكونها حملا ثقيلا تنوء به الجبال . واستطرد قائلا: نفهم من تلك الأحداث أن الإسلام يحرص على أن يكون الحاكم بالاختيار الحر المباشر، وهذا هو جوهر الديمقراطية في الإسلام، والدليل أنه حينما خرج الرسول في غزوة بدر سأله الصحابة عن مكان التمركز، هل وحي من عند الله أم الرأي

والمشورة، فقال الرسول، بل الرأي والمشورة فكان اختيار آبار بدر للسيطرة على مكان شرب المياه، مما يؤكد أن أمور الدنيا تتسع للرأي والمشورة.

الشعب صاحب الاختيار

من جهته قال د. عبد الفتاح الشيخ رئيس لجنة البحوث الفقهية بمجمع البحوث الإسلامية لـ "العربية. نت" إن فرض ولي الأمر ممنوع في الإسلام، بل لابد أن يكون بالاختيار سواء كان المرشح ابنا لولي الأمر أو ليس كذلك، ويجب أن يعرض الأمر على الشعب.وأضاف: في نفس الوقت لابد أن تكون هناك حرية في الاختيار فلا يجوز أن يتولى أحد الولاية بقوة السلطان فلم يرد ذلك في صدر الإسلام فلا أبا بكر وعمر وأي من الخلفاء فرض أحد أبنائه على المسلمين ولم يفرض أيضا الخلفاء الأربعة على المسلمين، بل كانت هناك بيعة لهم، أي الرضاء بالحاكم، ولو كان الفرض بقوة السلطان جائزا لأمر الرسول صراحة بتولي أبي بكر الخلافة من بعده.وأكد د. الشيخ أن ولاية معاوية لابنه من بعده فلم تكن محل إجماع من المسلمين حتى نستند على ذلك بجواز توريث الحكم، بل كانت هناك معارضة شديدة لهذا الأمر مما يؤكد حقيقة الشورى والديمقراطية التي يتمتع بها الإسلام قبل النظم الحديثة .

وقال إن هناك فرقا بين التوريث بمعنى أن يفرض السلطان أحدا من أبنائه بالقوة وبين أن يأتي هذا الابن عن طريق الاختيار الحر المباشر من بين عدد من المرشحين، فهذا المرشح أو هذا الابن ليس ذنبه أنه نجل ولي الأمر، ولهذا يجب أن نجرد المسألة وننظر إليها بشكل واقعي فالعبرة في الإسلام هي كيفية وصول الابن إلى الولاية. ومضى قائلا: القاعد أن فرض الحاكم ممنوع في الإسلام، أما إذا جاء هذا الابن بطريق الانتخاب فهذا ليس توريثا والحكم هنا للشعب وإرادتهم، ولكن في نفس الوقت يجب أن تتوفر في هذا المرشح شروط الولاية في الإسلام، وأن يكون جديرا بها، ويجب أن تتوفر كامل الحرية للشعب في اختياره وأن يقول الناس كلمتهم بكل شفافية، وأن تتوفر لهم الضمانات الكافية دون تدخل من قوة السلطان أو الحاكم.

https://youtu.be/hH3PKVzZX64

4. توريث السلطة في مصر: الملف الكامل[51]

بقلم هويدا طه.

منذ سنوات وسنوات وحتى هذه اللحظة يدور شدٌ وجذب بين طرفين في مصر، يشهده طرفان آخران عن بُعد، الطرف الأول فئة من المثقفين المصريين لديهم (شكوك) بشأن سعي الرئيس مبارك إلى توريث السلطة لابنه السيد جمال مبارك، الطرف الثاني هو القصر، الرئيس وعائلته وفرقة دعم تتكون أيضا من مثقفين مضافا إليهم بالطبع بعض رجال الأعمال وبعض المسئولين في النظام الحاكم، طرف ثالث هو العالم.. يراقب وينتظر وقد يتدخل، أما الطرف الرابع فهو الشعب المصري.. الذي لا توجد استطلاعات رأي حقيقية موثقة عن رأيه في قضية (توريث الحكم في نظام جمهوري)، الجميع يتحدث باسمه وهو كالعادة.. لا يبالي.

**

في البدء... كان المثقفون يعلنون شكوكا والقصر ينفي دون أن يجزم، مؤخرا. بدأ شيء يشبه (اللعب ع المكشوف) بين وريث محتمل لسلطة جمهورية ونخبة من المثقفين، فأحدى حلقات برنامج (القاهرة اليوم) الأسبوع الماضي استضافت كاتبا لبنانيا شهيرا هو جهاد الخازن.. في حوارٍ لا تحتاج كثير جهد لتدرك أنه مدروس،

لقراءة الملف الكامل اضغط الرابط التالي:

!!!ملف لقضية توريث جمال مبارك حكم مصر – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

[51] http://www.ouregypt.us/aricalfirstpage/hewaida5.html

5. قضية التوريث، هي الملف الرئيس في زيارة مبارك لواشنطن[52]

قضية التوريث في مصر واحدة من أهم قضايا المنطقة نظرا للدور الذي تلعبه مصر في المنطقة العربية وأهميته للسياسية الأمريكية في العالم العربي.

ما زلت أذكر حسين الشافعي أحد الضباط الأحرار لقاءاته مع قناة الجزيرة منذ عدة سنوات عندما تحدث عن الطريقة التي تم بها اختيار الرئيس الراحل أنور السادات، أما بعد اغتيال السادات، فيذكر السفير حسين شريف في كتابه عن المفهوم السياسي والاجتماعي لليهود عبر التاريخ (أن حسنى مبارك كان اختيار السادات) وفي الجزء الرابع من كتابه - الشرق الأوسط في ظل النظام الدولي الجديد 1981- 1995 ينقل عن بوب وورد من كتابه النقاب (ان الرئيس ريجان لم يكن يحب القراءة و كان يحب الافلام وكان من الافلام التي عرضت له فيلم عن الرئيس الجديد لمصر مبارك!

https://youtu.be/jg2qiceyybQ

19/8/2009

الغزالي حرب: أسامة الباز شجع جمال مبارك على "التوريث"[53]

قال الدكتور أسامة الغزالي حرب، رئيس حزب الجبهة الديمقراطية السابق، إنه استقال من المجلس الأعلى للسياسات في الحزب الوطني المنحل، اعتراضًا على خطة توريث الحكم لنجل الرئيس الأسبق حسني مبارك.

---

[52] http://www.ouregypt.us/aricalfirstpage/mtarshobeeeeeeeeeeeeeei4.html

[53] http://www.dotmsr.com/details/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B2%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%B2-%D8%B4%D8%AC%D8%B9-%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AB

وأضاف من خلال برنامج "بدون رتوش"، والذي يذاع عبر إذاعة "نجوم إف إم"، قائلًا: "كنت مقربًا لجمال مبارك، وأعامله كأخ أصغر، وكنا نعمل على توثيق ثورة يوليو من خلال لجنة كنت بها، ومعي زكريا عزمي وأحد قيادات القوات المسلحة، وأسامة الباز وغيرهم، وخلال تلك الفترة تقربت لجمال مبارك، وهو شخص مهذب وهادئ، وأسامة الباز هو من شجع جمال مبارك على مشروع التوريث،

https://youtu.be/gLIQUprbJH4

https://youtu.be/sQVXkNJuLfM

https://youtu.be/_Zb7YEv6Epk

https://youtu.be/iMzPy0JoOas

https://youtu.be/k4XjtzvAB9o

https://youtu.be/fN6xHGuunlQ

انتخابات مجلسي الشعب والشورى في 2010

1. تقرير من ويكيبيديا عن انتخابات مجلس الشعب المصري 2010[54]

انتخابات مجلس الشعب المصري 2010، هي انتخابات تشريعية تم إجراء الجولة الأولى منها في يوم 28 نوفمبر، وجولة الإعادة في 5 ديسمبر في الدوائر التي لم يفز أحد مرشحيها بأغلبية الأصوات[1]. ويقدر عدد المقاعد التي يتنافس عليها المرشحون بهذه الدورة 444 مقعد[1] بالإضافة إلى 64 مقعد إضافي مخصصين لكوتة المرأة[1]، وبهذا يكون عدد الأعضاء الذين سيتم انتخابهم 508[1] يضاف إليهم 10 أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية[1] ليكون بذلك عدد أعضاء مجلس الشعب لهذه الدورة 518 عضوًا[1].

الأحزاب	الأصوات	%	المقاعد	المكاسب	الخسائر	صافي المكاسب/الخسائر	نسبة المقاعد
الحزب الوطني الديمقراطي			330	0	73-	73-	72.7
حزب الوفد الجديد			5	0	0	0	1.3
حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي			1	0	4-	4-	0.2
حزب الغد			1	0	1-	1-	0.2
مستقلون (إخوان مسلمون)			88	71	0	71+	19.4
مستقلون (آخرون)			19	0	8-	8-	4.2
أعضاء غير منتخبين			10				2.2
الحزب العربي الديمقراطي الناصري			0	0	1-	1-	0
حزب الأحرار			0	0	1-	1-	0
مجموع (نسبة المشاركة في الانتخابات)			454				

| المصري اليوم | 28-11-2010

انتخابات 2010: «التزوير» سيد الموقف والضحايا: 3 قتلى وعشرات المصابين

لقراءة التقرير من ويكيبيديا اضغط الرابط التالي:

الانتخابات التي عجلت بزوال نظام مبارك – انتخابات مجلس شعب 2010 – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

[54] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA_%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A_2010

2. أحمد عز أمين التنظيم بالحزب الوطني يكتب عن انتخابات 2010

السبت، 25 ديسمبر 2010

أرسل المهندس أحمد عز أمين التنظيم بالحزب الوطني مقالاً مطولاً عن رؤيته لانتخابات مجلس الشعب الأخيرة، كما عرض ما وصفه بـ "إنجازات الحزب" والحكومة خلال الدورة البرلمانية الماضية، معتبراً أن مصر فى عام 2010 أفضل كثيراً مما كانت عليه فى 2005، مشيراً فى الوقت نفسه إلى أن مستوى دخل الفرد سنوياً ارتفع ليصل إلى 15500 خلال العام الحالي، كما تطرق إلى كثير من التفاصيل.

وألهى أحمد عز مقاله بقوله فى هذا الإطار أريد أن أؤكد على عدد من الأمور:

أولا:

مع أسفنا لحدوث مثل هذه التجاوزات، إلا أن رؤيتنا أنها لا تشكل الصورة العامة، الصورة العامة تعكس تنافسا انتخابيا قويا فى غالبية الدوائر، هناك الكثيرون ممن يسقطون، ما شهدته بعض اللجان من تجاوزات على دوائر الجمهورية الـ222، دون أن تكون لديهم أية آلية لتغطية الصورة العامة على مستوى الجمهورية، الجهة القادرة على رصد الصورة العامة هي اللجنة العليا للانتخابات، من خلال اتصالها دائما أكثر من 10 آلاف مقر انتخابي طوال ساعات التصويت، وفقا لتقرير هذه اللجنة فإن "التجاوزات لم تؤثر على سلامة ونزاهة النتائج" تضيف اللجنة فى تقريرها الذى أصدرته عقب الجولة الأولى أنها "ترفض رفضا قاطعا الادعاءات التى تزعم أن بعض محاولات التزوير التى حدثت وتصدت لها الجنة، كانت هي الطبع العام لهذه الجولة من الانتخابات". هذه الموضوعات وغيرها ربما تشكل اختبارا حقيقيا للبرلمان الجديد لإثبات نفسه، هدفنا أن يطرح هذا البرلمان نموذجا جديدا للعمل البرلماني المنضبط، يكون محورا لحوارات ومناقشات تأخذنا لما هو أفضل لوطننا.

لقراءة نص المقال اضغط على الرابط التالي:

من عصر مبارك – أحمد عز يكتب عن انتخابات 2010 – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

3. تقرير الجمعية المصرية للمشاركة المجتمعية والتقرير العاش للجمعية عن أعمال الفرز لانتخابات مجلس الشورى

لقراءة نص التقريرين اضغط على الرابط التالي:

تقارير مجتمعية وإعلامية عما جرى في انتخابات مجلسي الشعب والشورى 2010 – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

فيما يلي نموذجين لفعاليات الجمعية

https://youtu.be/WBMnuWT4358

https://youtu.be/CpC7ZHlz_o4

طرد المندوبين والمراقبين

4. تقارير عن انتخابات 2010 "المنهمة بالتزوير" ! ! جماعة الإخوان وانتخابات 2010 البرلمانية[55]

إذا ما قورنت بوضعيتها في انتخابات 2005 البرلمانية، تبدو وضعية جماعة الإخوان المسلمين اليوم وقبل أسابيع قليلة من انتخابات 2010 ملتبسة ومأزومة. بل أن تعجب الكثيرين في مصر إزاء تمسك الجماعة بالمشاركة في انتخابات 2010 ورغبتها في الحفاظ على درجة من التمثيل البرلماني، على الرغم مما تعرضت له من قمع منظم منذ 2005 والحصاد الهزيل لعملها في مجلس شعب 2005-2010 ومع القيود الكثيرة المفروضة على مشاركتها الانتخابية وأخرها استبعاد ما يقرب من خمسة مرشحيها لانتخابات 2010، يبدو شديد المنطقية والواقعية.

في 2005 دفعت الجماعة بأكثر من 150 مرشح للسباق الانتخابي في سياق سياسي اتسم بحراك غير مسبوق وبتفضيل معظم أحزاب وحركات المعارضة خيار المشاركة في الانتخابات كالإستراتيجية الأمثل لمنازعة سيطرة مؤسسة الحكم والحزب الوطني على المجالس التشريعية، وفي لحظة توافق داخلي بين قيادات الجماعة وأطرها التنظيمية على تفضيل المشاركة، رتب رفع مستواها إلى حدود المنافسة غير المسبوقة على أكثر من ثلث مقاعد مجلس الشعب المنتخبة (444 مقعد في 2005). عولت الجماعة في حملات مرشحيها الانتخابية على شعار الإسلام هو الحل، ولم يكن حظر النشاط السياسي المستند إلى مرجعية دينية قد مرر دستوريا آنذاك، شأنه في ذلك شأن الحظر القانوني لاستخدام الشعارات الدينية في الانتخابات الذي نص عليه في القانون رقم 18 لعام 2007، واعتمدت على الحضور المجتمعي القوي للعديد من مرشحيها في دوائرهم الانتخابية وعلى التصويت الاحتجاجي ضد مرشحي الحزب الوطني للفوز بما يقرب من خمس مقاعد مجلس الشعب (88 مقعد) للمرة الأولى في تاريخ مشاركاتها في الانتخابات البرلمانية.....

لقراءة المقالات اضغط على الرابط التالي"

تقارير عن الانتخابات التشريعية "المنهمة بالتزوير - 2010 "موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

[55] مقال للدكتور عمرو حمزاوي وميشيل دن في "المصري اليوم" يوم 12 نوفمبر 2011

5. مصر 2010: هيمنة للحزب الوطني في الانتخابات وتمديد لقانون الطوارئ[56]: عمال "منذمرون" لجأوا إلى أرصفة البرلمان

الثلاثاء 21 ديسمبر 2010

لم تخلُ الساحة السياسية المصرية من أحداث وتطورات عام 2010، وكان من بين الأحداث التي حملها العام في جعبته إقرار مجلس الشعب تمديد العمل بقانون الطوارئ المفروض منذ 29 عاماً لعامين آخرين.

ورغم ما قيل عن أن التمديد حمل هذه المرة صورة جديدة للقانون بعد قصره على الإرهاب والمخدرات، إلا أن احتجاجات شعبية ومظاهرات خرجت تؤكد أن من حق الشعب أن ينعم بالحرية الكاملة.

اعتصامات على أبواب البرلمان

وخلال عام 2010 لجأ الكثير من العمال الذين ضاقوا ذرعاً بما آلت إليه ظروفهم إلى أرصفة البرلمان، وصارت اعتصامات من أطولها اعتصام عمال شركة "أمونسيتو" للغزل والنسيج الذين كانوا يسعون إلى ضمان حقوقهم بعدما هرب مالك الشركة نتيجة تراكم الديون عليه، لتقرر وزارة القوى العاملة ولجنة القوى العاملة بمجلس الشعب تصفية الشركة وخروج العمال على المعاش المبكر.

وانتهت الأزمة بموافقة العمال على اتفاق يقضي بتحمل بنك مصر، الذي آلت إليه أصول الشركة بصفته الدائن الأكبر لها، تعويضات وصلت إلى 65 مليون جنيه، عام 2010 شهد أيضا إجراء انتخابات غرفتي البرلمان، الشورى والشعب، وكانت النتيجة فيهما ليست فقط ضمان الأغلبية للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم وإنما كفلت له الانفراد بشؤون بلد فقد معظم أبنائه مجرد الرغبة في المشاركة، وفقاً لمعدلات المشاركة الرسمية في التصويت.

---

[56] http://www.alarabiya.net/articles/2010/12/21/130433.html

انتخابات التجديد النصفي للشورى

وشهدت مصر في يونيو من العام الجاري انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى التي حسمها الحزب الوطني لصالحه، ولكن ظل الأمل يحدو المعارضة في الحصول على جزء من كعكة انتخابات مجلس الشعب.

ومن بين مقاعد التجديد النصفي للمجلس الثمانية والثمانين، فاز الحزب الحاكم بـ 14 منها بالتزكية قبل التصويت، وبلغ نصيبه الإجمالي منها 80 مقعداً، وحصلت أحزاب المعارضة على أربعة مقاعد وحصل المستقلون على أربعة أخرى.

وخرجت جماعة "الإخوان المسلمين" المحظورة من وجهة نظر الحكومة من هذه الانتخابات "صفر" اليدين، وسط اتهامات بحصول الكثير من الانتهاكات واستغلال الحزب الحاكم لمؤسسات الدولة لخدمته.

ورغم هذا قررت الجماعة خوض انتخابات مجلس الشعب لعلها تحقق ما حققته في انتخابات الدورة السابقة التي كانت لها فيها خمس المقاعد.

وفي الأيام التي سبقت الانتخابات دأبت قوات الأمن على شن حملات اعتقالات ضد أنصار الجماعة إلا أن هذا لم يثنها عن المشاركة، ولكن لم تجد الجماعة بداً من الانسحاب من جولة الإعادة بعد اكتساح الحزب الحاكم في الجولة الأولى للانتخابات التي وصفتها بأنها "الأسوأ في تاريخ مصر".

وعلّق جورج إسحق، المنسق السابق لحركة كفاية المعارضة، قائلاً إن "ما حدث في جولة انتخابات مجلس الشعب الأولى من انتهاكات أثبت أن من قاطع الانتخابات كانت لديه رؤية ثاقبة، ومن شارك دفع الثمن".

أحمد عز: كيف أسقط "الوطني" التنظيم المحظور؟

وافتخر الحزب الحاكم بإطاحته بالجماعة على لسان أمين التنظيم بالحزب أحمد عز الذي رأى أن "العنوان الأمثل لانتخابات مجلس الشعب هو: كيف أسقط الوطني التنظيم المحظور"، في إشارة إلى الإخوان المسلمين. وعزا عز ذلك إلى "الأسلوب المبتكر" الذي انتهجه الحزب الحاكم.

وبعد أن لجأت منظمات مصرية غير حكومية إلى الرئيس حسني مبارك ودعته إلى استخدام صلاحياته الدستورية لحل مجلس الشعب الجديد، الذي بلغت حصة الحزب الحاكم فيه 420 مقعداً من إجمالي 508 مقاعد، وذلك وفقاً للمنظمات "في ظل الانتهاكات والمطاعن الخطيرة التي تحاصر بقوة مشروعية المجلس"، بدد مبارك الآمال في حل المجلس وأعرب خلال لقائه أعضاء الهيئة

البرلمانية للحزب الوطني قبل أيام عن سعادته بعدد المقاعد التي حصدها الحزب الوطني.

وفيما اعتبره البعض إثلاجاً للصدور، قال مبارك: "كرئيس مصر كنت أود لو حققت الأحزاب نجاحاً أكبر ولم تهدر جهودها في مناقشة مقاطعة الانتخابات والانسحاب منها"، كما أعلن إدانته للتجاوزات "التي شهدتها بعض الدوائر، وعكست سلبيات مرفوضة من بعض المرشحين سعت إلى التأثير على الناخبين من خلال المال".

غموض موقف البرادعي من الترشح

ويبدو أن محمد البرادعي، رئيس الجمعية الوطنية المصرية للتغيير المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لم يحسم رأيه بعد بشأن "الإصرار" على المشاركة في الانتخابات الرئاسية.

فقد أطلت علينا قبل أيام تصريحات للبرادعي قال فيها إن الحزب الوطني لن يفوز في الانتخابات الرئاسية المقبلة "إذا استطعنا أنا وغيري من المستقلين أن نخوضها"، مع تجديد الدعوة لمقاطعة الانتخابات الرئاسية حال عدم السماح "له وللمستقلين" بخوض الانتخابات، وهي التصريحات التي رآها البعض "تراجعاً" للموقف الذي أعلنه البرادعي أخيراً من أنه لن يخوض الانتخابات الرئاسية لاقتناعه "تماماً بأن الترشح للانتخابات ليس له أي معنى في ظل الظروف الراهنة".

وتجدر الإشارة إلى أن الدستور المصري لا يسمح لمرشح مستقل بخوض انتخابات الرئاسة إلا إذا حصل على دعم 250 عضواً من أعضاء مجلسي الشعب والشورى والمجالس المحلية، وهو ما يستحيل تحققه في ظل "الهيمنة" شبه المطلقة للحزب الحاكم على جميع هذه المجالس.

تحرك دبلوماسي قبيل انتخابات "الشعب"

دبلوماسياً زار الرئيس المصري حسني مبارك قطر قبيل انتخابات مجلس الشعب، وهي "التي تأتي بعد قطيعة" منذ الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان صيف عام 2006 "تحسين صورة مصر في مواجهة الانتقادات الأمريكية والأوروبية لملف الانتخابات".

وتلت تلك الزيارة زيارة قام بها الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، رئيس الوزراء وزير خارجية دولة قطر، إلى مصر، تلت زيارة لأمير قطر نفسه الشيخ حمد بن خليفة لمصر قيل إنها جاءت لأداء واجب العزاء لأسرة أحد معلميه المصريين. وبطبيعة الحال كان لمصر نصيبها "المعتبر" من تسريبات موقع

"ويكيليكس"، وركزت وسائل الإعلام المصرية على مصداقية "الدبلوماسية المصرية"، بعدما كشفت إحدى البرقيات أن الرئيس مبارك حذر بالفعل الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش من غزو العراق، وأكدت الوثائق أن مبارك اعتبر الحرب التي قادها بوش على بغداد "عبثاً خطيراً".

وكان بوش قد ادعى في كتابه "نقاط القرار" أن الرئيس مبارك حذره قبل الغزو الأمريكي لبغداد من امتلاك الرئيس العراقي الراحل صدام حسين أسلحة بيولوجية، وهو ما نفاه السفير سليمان عواد المتحدث باسم رئاسة الجمهورية، مؤكداً أن مبارك حذر بوش والعديد ممن التقاهم من المسؤولين الأمريكيين من الإقدام على غزو العراق، لما يمثله ذلك من مخالفة جسيمة للشرعية الدولية.

جدل بسبب تغيّب الرئيس المصري

وشهد عام 2010 جدلاً واسعاً بسبب تغيب الرئيس المصري حسني مبارك ثلاثة أسابيع في ألمانيا لما قيل إنه إجراء عملية لاستئصال الحويصلة المرارية وزوائد في الاثني عشر. ثم بقي لفترة في شرم الشيخ لقضاء فترة نقاهة.

وتسبب هذا في حالة من القلق والترقب رغم سعي الإعلام الحكومي ورجال الدولة لطمأنة الشعب بصورة يومية إلا أن هذا لم يكن، في رأي مراقبين، كافياً بالنظر إلى ما جرت عليه العادة من اعتبار صحة الرئيس من "التابوهات" التي يحرم الخوض فيها. ويرى هؤلاء المراقبون أن هذا ينطبق بصورة أكبر على مبارك الذي يحكم منذ عام 1981، وهو ما يعني أن جميع المصريين اقل من 30 عاماً ولدوا وعاشوا في عهده، ووجد الإعلام الغربي هذا ذريعة للعزف على نغمة السيناريوهات المتوقعة لمصر ما بعد مبارك، ورأت بعض التقارير الغربية أنه مع عدم اختيار مبارك نائب له، وهو الشخص الذي سيكون بالتالي مرجحاً لخلافته، فإن التعديلات الدستورية الأخيرة حول الترشح للرئاسة تعزز من فرصة نجله جمال مبارك (47 عاماً) إذا ما اختاره الحزب الحاكم كمرشح له.

ورغم أن العام بدأ بحديث حول احتمال تعدد وتوسع انتماءات المرشحين للرئاسة، فإنه ينتهي وقد بدت الأمور في حكم المحسومة لمرشح الحزب الوطني بعد خروج أحزاب المعارضة الرئيسة مثل الوفد والناصري من سباق الرئاسة مقدماً في ضوء عدم وجود تمثيل لها في مجلس الشعب.

https://youtu.be/sAuCCfgp744

https://youtu.be/C6zsvq2ggy8

https://youtu.be/S8LuGDwt8_w

https://youtu.be/SKIhupoxfTc

https://youtu.be/HJQsnrCUDvE

https://youtu.be/c--tZ36vCMg

https://youtu.be/zmW6c5dVzv4

https://youtu.be/2-6OV4ZnUP8

https://youtu.be/qko6q8amZio

https://youtu.be/SG2uqB7P7eQ

https://youtu.be/xtZvMhraWOg

موقع مرشحين مجلس الشعب المصرى 2010

مصر فايف
misr5.com

الفصل السادس

سياسة مصر الخارجية وعلاقاتها العربية والدولية

في عهد مبارك

المبحث الأول

السياسة الخارجية لمصر في عهد مبارك

1. السياسة الخارجية المصرية بين جمال عبد الناصر وأنور السادات ومحمد حسني مبارك[57]

سلسلة اوراق رقم 11 يونيو 2010

كانت سياسة مصر الخارجية تجاه بيئتها الإقليمية والدولية دائما نتاج عوامل موضوعية كامنة في أوضاعها التاريخية والجغرافية والثقافية والديموجرافية، غير أن مثل هذه العوامل الموضوعية لا تستبعد الطابع والتأثير الشخصي لقادتها في تشكيل سياساتها الخارجية وبشكل خاص خلال تاريخها الحديث منذ عهد محمد علي. وسوف يتم استعراض الاتجاهات الرئيسية لسياسة مصر الخارجية منذ 1952 حتى الوقت الحاضر وعبر عهود قادة ثلاثة: جمال عبد الناصر، أنور السادات، وحسني مبارك وذلك في سياق البيئة الإقليمية والدولية والواقع المصري الذي جرت فيه وأديرت هذه السياسة.

جمال عبد الناصر: الهوية العربية

على الرغم من أن خلفية جمال عبد الناصر وتكوينه الوطني والثقافي منذ شبابه توحي بأنه كان يحمل مشاعر العداء للاستعمار وارتباطه بالغرب، إلا أننا سنجد أن توجهاته الأولى لتلبية مطلبين رئيسيين للعهد الثوري الجديد كانت نحو الولايات المتحدة الأمريكية والغرب. فقد كانت من المهام الأولى على جدول أعمال النظام الجديد: التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وبناء جيش قوي. وقد تبلور الهدف الأول في مشروع السد العالي، وجاءت الغارة الإسرائيلية على غزة عام 1955 لكي تفصح عن انكشاف الجيش المصري. ولكي تؤكد الهدف الثاني وتزيده إلحاحا. وحول هاتين القضيتين الرئيسيتين قوبلت التوقعات من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بالإحباط، بل وبالرفض. فبعد مفاوضات طويلة سحب البنك الدولي والولايات المتحدة عرضهما لتمويل السد العالي، ومن ناحية أخرى عاد الوفد المصري الذي توجه إلى الولايات المتحدة للتفاوض حول المطالب العسكرية خالي اليدين.

إزاء هذا ولشعوره بالمهانة، وبصورة النظام الثوري الجديد التي أصبحت مهددة، تحول جمال عبد الناصر إلى الاتحاد السوفيتي لتحقيق هدفيه الرئيسيين. وقد كان هذا التحول في السياسة سوف يأتي بنتائج بعيدة المدى. ليس فقط بالنسبة لسياسة مصر الخارجية وتوجهاتها وارتباطاتها الإقليمية والدولية المستقبلية، ولكن أيضا بالنسبة لمجرى الأحداث في الشرق الأوسط

[57] https://sites.google.com/site/misraffairs/readings/egypt_fp

كله. وما دمنا نعطي قدرا من الاعتبار لتأثير شخصية الزعيم على صياغة السياسة الخارجية لمصر، فأن تأثير خصائص شخصية عبد الناصر يمكن فهمها من ملاحظات زملائه المصريين، مثلما لاحظ أنور السادات فجنبا إلى جنب مع خجله وهدوئه، فأنه يمثل شخصية الصعيدي، لقد كان رقيقا ومنطقيا ومليئا بالمشاعر، ولكنه سرعان ما تحول إلى أسد غاضب في اللحظة التي يشعر فيها أن أي فرد يفكر في أهانته أو إيذائه.

وهكذا نستطيع أن تنفهم بشكل أدق معاني ومتضمنات تقارب مصر مع الاتحاد السوفيتي مع منتصف الخمسينات في سياق تصاعد الحرب الباردة الذي كان من أبرز علاماته صفقة الأسلحة المصرية التشيكية عام 1955، واستقدام الخبراء السوفييت سواء العسكريين منهم أو الفنيين لبناء السد العالي، وتزايد الأهمية الاستراتيجية والإيديولوجية للشرق الأوسط في الإطار الأوسع للمواجهة التي كانت قد تبلورت بين الشرق والغرب. في هذا السياق فإن توقعات الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين للحصول على مباركة جمال عبد الناصر لترتيبات الدفاع الإقليمي في الشرق الأوسط، كانت تتشكل جزء من سياسة احتواء الاتحاد السوفيتي العالمية. هذه التوقعات قوبلت برفض جمال عبد الناصر التعاون، بل وإلى العمل ضدها في كل المنطقة، وقد جاء تأميم قناة السويس عام 1956 كرد فعل مباشر للرفض الأمريكي والغربي لتمويل السد العالي، وهو التطور الذي بلغ قمته في الغزو البريطاني والفرنسي والإسرائيلي على مصر عام 1956.

وقد دعم تراجع الغزو، والتأييد الشامل الذي تلقته مصر من العالم العربي وكل العالم الثالث دعم سلطة عبد الناصر داخليا وخارجيا، وعمقت سياسته حول القومية العربية، وزادت من تأييده لحركات التحرر القومي ووقوفه ضد سياسات الولايات المتحدة والغرب في الشرق الأوسط ومناطق أخرى من العالم. وقد أشار جمال عبد الناصر في كتابه "فلسفة الثورة" إلى حتمية ومسئولية مصر كفاعل جوهري في نطاق ثلاثة دوائر هي: الدوائر العربية، الأفريقية، والإسلامية. وبفعل هذه السياسات أصبحت القاهرة مركزا للمؤتمرات الآسيوية والأفريقية ذات البرنامج واللغة المعادية للغرب، ومن ناحية أخرى تضمنت دعوة عبد الناصر للقومية العربية خصومة تجاه النظم المحافظة في العالم العربي والتي أدت إلى تأييد مصر للنظام الثوري في اليمن وانغماسها العسكري في هذا البلد من 1963 إلى 1967.

ويرجح عدد من المحللين سياسات عبد الناصر العربية الأفروآسيوية إلى فهمه، شأنه شأن محمد علي، للعوامل التاريخية والجغرافية لمصر والتي تحسم في النهاية مصائرها ووفقا لمحمد حسنين هيكل فقد أدرك جمال عبد الناصر أن أمن مصر يعتمد على شيئين "النيل"، والذي يضمن أن حاكم مصر يكون له سياسة أفريقية، وجسر أرضي إلى آسيا والذي يعني أن يكون له سياسة شرقية، وقد أدرك ناصر أيضا من قراءته التاريخ أن حكام مصر العظام من تحتمس الثالث حتى صلاح الدين ومحمد علي قد نظروا إلى حدود مصر الحقيقية باعتبارها أبعد بكثير إلى الشرق حتى سوريا .

ومن الممكن أن تجادل أن مفهوم عبد الناصر لمكانة مصر في المنطقة وضروراتها الجيواستراتيجية كانت صحيحة نظريا، ومع هذا، فإن ناصر قد فشل في أن يدرك الحدود بين رؤيته والقدرات الحقيقة لبلده. وفي سياق أوسع لا نستطيع أن نعزل هجوم إسرائيل على مصر في 1967 عن المواجهة التي تطورت بين ناصر والولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، وحيث كان ينظر لعبد الناصر باعتباره تهديدا للمصالح الغربية في المنطقة وما بعدها. وهكذا كانت أسباب هزيمة مصر العسكرية عام 1967 تكمن في العجز الهيكلي للنظام، وفي سوء تقدير سياسات عبد الناصر داخليا وإقليميا، كما كانت عملية تسوية للحسابات في المواجهة الطويلة التي تطورت عبر الحقبة بين ناصر والولايات المتحدة بشكل خاص.

وبين الهزيمة العسكرية ووفاته في سبتمبر 1970 جمعت سياسة عبد الناصر بين اتجاهاته وبين استعداداته للتلاؤم مع الوضع الجديد، ففي الوقت الذي تبنى فيه مفهوم "ما أخذ بالقوة لا يمكن استرداده إلا بالقوة" وشرع في عملية إعادة بناء الجيش ومواجهة الإسرائيليين من خلال حرب الاستنزاف، إلا أنه في نفس الوقت ارتبط بالجهود الدبلوماسية، وأصلح علاقته مع النظم المحافظة في المنطقة وأجرى إشارات عن رغبته في إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة، وقبل خطة "روجرز" لوقف إطلاق النار.

وقد بلغت عملية الاعتماد على الاتحاد السوفيتي كمصدر لإمدادات السلاح قمتها في حرب 1967، وفي مقابل عاطفية مع القادة السوفييت في موسكو في إبريل 1970 والتي هدد فيها بالاستقالة طالب ناصر بنظم دفاع سوفيتية على طول قناة السويس تقودها أطقم سوفيتية لحماية مصر من الغارات الإسرائيلية في العمق، وبناء على هذا فقد تم إرسال 900 خبير سوفيتي إلى مصر وبدوءا العمل داخل الجيش المصري حتى مستوى الكتيبة.

وهكذا فإن العلاقة التي بدأت في منتصف الخمسينات من خلال صفقة الأسلحة المصرية التشيكية والتي وصفها عبد الناصر بأنها عملية تجارية بلا قيود ولا شروط قد تطورت في نهاية الستينات إلى ما يشبه الاعتماد والارتباط الكامل بالاتحاد السوفيتي، والقطيعة الكاملة مع الولايات المتحدة.

وأيا كان الحكم على سياسة عبد الناصر الخارجية، إلا أنها موضوعيا يجب أن ترى في ضوء العصر الذي ظهر فيه وهو عصر تميز بتطلع شعبه، والشعوب العربية، إلى بطل قومي تتوحد معه وتتجسد فيه، وبزوغ حركات الاستقلال القومي في دول العالم الثالث ورموزها من أمثال نهرو، سوكارنو ونكروما وبن بيلا، ولومومبا، وجميعهم عملوا وناوروا في ظل مناخ الحرب الباردة وضغوطها. وكما عبر الأستاذ فاتيكوفيتس بحق فإن عبد الناصر يجب أن يحكم عليه في سياق معضلة المصريين والعرب خلال نصف القرن.

أنور السادات: مصر أولا

يختلف الإطار للنظرة العامة التي رأى بها السادات سياسة مصر الخارجية خاصة في منطقتها العربية، عن تلك التي رآها فيها عبد الناصر، فبينما أخضع عبد الناصر سياسة واهتمامات مصر للقضايا والاهتمامات العربية أو رأى أن مصالح مصر ترتبط بشكل عضوي وتخدم بشكل أكثر في سياقها العربي، فإن السادات قدر أن الاهتمامات والمصرية تتقدم وتعلو على الاهتمامات العربية، أو هو رأى أن مصر بمكانتها مؤهلة لأن تقود العالم العربي لا أن تقاد إليه، وأن لا تجعل خلافاته تحد من حركة السياسة الخارجية المصرية وبشكل خاص تجاه النزاع مع إسرائيل، وربما كان مقتنعا أن ما سيفكر فيه، وحملة السلام التي سيطلقها لن تخدم الأهداف والمصالح العربية مثلما تخدم أهداف مصر. وعلى الرغم من أن سياسة السادات داخليا وخارجيا قد تطورت بشكل اختلف جذريا مع سياسات عبد الناصر، إلا أن كلا منهما قد بدأ عهده وهو يواجه مشكلة سيادة مصر على أراضيها. فمثلما كان اهتمام ناصر وحلمه الجديد هو تحرير مصر من الاحتلال البريطاني كانت القضية الرئيسية التي واجهت السادات هي تحرير سيناء من الاحتلال الإسرائيلي ومثلما دعم إنهاء الاحتلال البريطاني لمصر من شرعية النظام وعبد الناصر بوجه خاص، جاء شن السادات لحرب أكتوبر وتحريره على الأقل لجزء من سيناء، واستعادته للثقة المصرية، الأمر الذي ربما كان أكثر واقعا من إنهاء الاحتلال البريطاني، وتراجع غزو عام 1956 جاء ليمنح الشرعية الحقيقية للسادات ويزوده بالثقة لتحويل المسرح الداخلي المصري وتوجيه السياسة الخارجية المصرية نحو منطلقات جديدة.

ونستطيع أن نميز بين ثلاث مراحل في تطور السياسة الخارجية للسادات، فمنذ توليه السلطة في أكتوبر1971 وحتى أكتوبر 1973 ظل السادات ملتزما بالخطوط الرئيسية لسياسة ناصر الحديثة وبشكل خاص تجاه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. بل أنه ذهب إلى حد أبعد في استمرار خصوصية العلاقة مع الاتحاد السوفيتي بتوقيعه لمعاهدة الصداقة التعاون معه في مايو 1972، الأمر الذي لم يفعله ناصر غير أنه وخلال هذا، أقدم السادات على خطوتين لن تتضح معانيهما وتأثيرهما إلا فيما بعد. كانت الخطوة هي إطاحته بمجموعة من السياسيين المعروفين بولائهم لعبد الناصر، وارتباطاتهم الإيديولوجية بالاتحاد السوفيتي. أما الخطوة الثانية فكانت مطالبته في يوليو 1972 الخبراء السوفييت العسكريين بمغادرة مصر، وهو القرار الذي أربك حتى مستشاريه، واعتبره كسينجر خسارة للروس لم تكلف أمريكا شيئا، بل جعله يقول إنه إذا كان السادات قد أبلغه عن اتجاهه هذا لكان مجبرا على تقديم مقابل له، أما الآن فقد حصل على كل شيء بلا مقابل. وثمة تفسيرات عديدة لما أقدم عليه السادات منها أنه كان يريد أن يكون أي عمل عسكري مصري تماما وألا ينسب للروس، ومنها أنه أراد بهذا الأمر أن يقدم إشارة إلى الأمريكيين والإسرائيليين لكي يحركوا الوضع سياسيا، وأن غياب أي استجابة في هذا الاتجاه كانت من دوافع السادات في اتخاذ قرار الحرب.

وكما أشرنا فإن قرار الحرب وتأكيد العسكرية المصرية لذاتها قد أعطى السادات تفويضا لكي ينفذ رؤيته حول مستقبل اتجاهات السياسة الخارجية المصرية وبشكل خاص تجاه النزاع العربي الإسرائيلي. في هذا الشأن فقد كان السادات مدفوعا بثلاثة مفاهيم أساسية، الأول هو اعتقاده بأن الحرب كوسيلة لإنهاء هذا النزاع قد استنفدت نفسها، وأن أيا من طرفيه لن يعد قادرا على فرض إرادته على الآخر بالقوة، أما المفهوم الثاني فهو اقتناعه بأن الولايات المتحدة الأمريكية، بالتزاماتها وارتباطاتها مع إسرائيل هي القوة الدولية الوحيدة القادرة على تسوية سياسة وتمتلك 90% من أوراق اللعبة، وكذلك بدا السادات مقتنعا بأن دور مصر ومكانتها بين العرب يجعل منها القائد الطبيعي لهم، وأنه أينما كانت ستتجه مصر فإن الآخرين سوف يتبعونها . وفي هذا الإطار من التفكير ظل السادات صارما حول قضيتين، الأولى هي السيادة المصرية وتكاملها الإقليمي، والثانية هي تأكيده على الحقوق الفلسطينية المشروعة، وهو التفكير الذي انعكس بوضوح في خطابه أمام الكنيست الإسرائيلي في 20 نوفمبر 1977. وقد تطورت حملة السلام التي شنها السادات

إلى توقيع اتفاقيات كامب ديفيد عام 1978، بشقيها المصري والفلسطيني وقد أثارت هذه الاتفاقية وخاصة بعد التوصل إلى معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية عام 1979، انعكاسات بالغة الأثر بالنسبة لمصر وبشكل خاص على علاقاتها العربية وعلاقاتها بالاتحاد السوفيتي.

فقد أوصى مؤتمر قمة بغداد في نوفمبر 1978 الدول العربية بقطع علاقاتها مع مصر، وانتقلت الجامعة العربية من مقرها في القاهرة إلى تونس، كما بذلت الدول العربية محاولات لعزل مصر في عدد من المنظمات الإقليمية مثل منظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الانحياز. غير أن رصيد مصر في هذين التجمعين قد أفشل هذه المحاولات وساندت أغلبية أعضائها فيما عدا قلة قليلة من الدول الراديكالية حق مصر في اتخاذ السياسات التي تتفق ومصالحها الوطنية. وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفيتي قد شارك في المشاورات والنشاط الدبلوماسي الذي أدى إلى اتفاقيتي فض الاشتباك العسكري عقب حرب أكتوبر على الجبهات المصرية والسورية، كما شارك الولايات المتحدة في رئاسة مؤتمر جنيف في ديسمبر 1973، إلا أنه كان يتملكه الشك حول دوره الحقيقي في المنطقة ومدى مشاركته في الترتيبات التي كانت تجري في المنطقة، وبدت الولايات المتحدة، ووزير خارجيتها كسينجر بدبلوماسيته المتنقلة، وكأنها هي التي تصنع وتضع خطوط السلام في المنطقة.

وقد تدعم هذا الشعور السوفيتي خلال مفاوضات كامب ديفيد وبشكل أكثر بعد التوصل إلى اتفاقياته وقد كانت عدم مشاركة الاتحاد السوفيتي في هذه العملية، والسبب الرئيسي في معارضته لها، بل وتشجيعه ومساعدته للقوى المعارضة لها في العالم العربي. وبدا مقتنعا أن هذه الاتفاقيات لن يتاح لها النجاح وقد كان هذا هو الذي دفع السادات إلى مهاجمة الاتحاد السوفيتي بشكل علني وصارخ ونفده لسياسته تجاه مصر والعرب وغيرها من المناطق. وقد بلغ تدهور العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتي حد إلغاء السادات عام 1976 لمعاهدة الصداقة المصرية السوفيتية، واستدعاء السفير المصري من موسكو ومغادرة السفير السوفيتي للقاهرة.

وهكذا شهدت نهاية السبعينات تحولا أساسيا في ارتباطات مصر الخارجية عن الشكل الذي اتخذته منذ الخمسينات فقد تقدمت مصالح واهتمامات مصر الوطنية على التزاماتها العربية، واستبدلت العلاقة النامية مع الاتحاد السوفيتي بعلاقة ومشاركة استراتيجية مع الولايات المتحدة والغرب، ورغم

أن النزاع العربي- الإسرائيلي ظل من أولويات السياسة الخارجية المصرية فقد حدته التقليدية وأصبح ينظر إليه في إطار جديد.

والآن وبعد أن اختبرت السياسات والمواقف وبشكل خاص بعد التطور الذي أخذته عملية السلام والقبول العربي الجماعي بالتفاوض مع إسرائيل، وبعد التحول الذي حدث في علاقات القوى الدولية، فإنه يمكن القول بأن سياسات ورؤى السادات الخارجية قد أكدت نفسها.

حسني مبارك: البحث عن التوازن

كان الأسلوب الدستوري المنظم الذي تولى به الرئيس مبارك الحكم في أكتوبر 1981 شاهد في الواقع على الاستقرار السياسي الأساسي في مصر ، غير أن هذا لم يخفي أن الوقت الذي تولى فيه كان يتميز بالغليان السياسي الداخلي، وكان النسيج القومي والاجتماعي لمصر يتعرض للاهتزاز فقد جاء اغتيال السادات عام من التوتر الداخلي وعدم الاستقرار، كان من سماته صعود الجماعات الإسلامية المتطرفة، وفتنة طائفية لم تعهدها مصر، ومخاصمة النظام لأبرز الشخصيات السياسية والفكرية من ذوي الانتماءات السياسية التي جمعت ما بين اليمين واليسار، وكذلك ما كان واضحا من الظواهر الاجتماعية السلبية التي نجمت عن الإفراط في تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي.

وعلى هذا، كان الهدف الرئيسي أمام الرئيس مبارك هو استعادة الاستقرار إلى الواقع السياسي والاجتماعي ولم تكن الحاجة إلى استعادة وتحقيق عنصر توازن في السياسة الخارجية بأقل أهمية، وكان في مقدمة أولوياتها هو تصحيح العلاقة مع العالم العربي. فرغم أن الشعور العام كان مازال نحو عدم تورط مصر في الواقع العربي المعقد، إلا أن شعور شعبيا مماثلا بأن خصومة مصر في محيطها العربي هو أمر مناف لطبيعة الأشياء.

هذا الاعتبار الأخير هو الذي جعل من أقوى التحديات التوصل إلى صيغة تجمع ما بين استمرار علاقة مصر ومكانها التقليدي في العالم العربي، وبين استمرار التزامها بسلامها التعاقدي مع إسرائيل، وقد كان هذا حقا، وفي كل تقدير المراقبين، تحديا قويا إلا أن السياسة المصرية التي تحلت بالصبر والشروع في سياسات تتميز بالتوازن أمكنها التوصل إلى هذه المعادلة، الأمر الذي وجده هؤلاء المراقبون إنجازا دبلوماسيا حقيقيا. فقد وازنت الدبلوماسية المصرية بشكل محكم بين تأكيدها استمرار احترامها لمعاهدة السلام مع إسرائيل وبين رفضها للمفهوم الإسرائيلي للحقوق الفلسطينية وإدانتها الحازمة

للسلوك الإسرائيلي في الأراضي المحتلة. وقد جاء الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 لكي يعطي مضمونا عمليا لسياسة مصر المتوازنة التي لم تسمح لمعاهدتها مع إسرائيل أن تكون عبئا على التزاماتها العربية، فقد أدانت مصر هذا الغزو وقررت، وخاصة بعد مذابح صبرا وشاتيلا، سحب سفيرها من تل أبيب واشترطت لعودته انسحاب إسرائيل من لبنان، وقد ظلت مصر على موقفها رغم كل الضغوط الأمريكية التي مورست والتي حاولت أن تربط العلاقة المصرية الأمريكية بحالة العلاقات المصرية-الإسرائيلية، كذلك أثبتت هذه الفترة نوايا مصر تجاه الفلسطينيين حين ساعدت على إجلاء منظمة التحرير الفلسطينية من طرابلس وهي الفترة التي أعقبها تحسن وصلات تدريجية بين مصر والمنظمة. وكدليل على وفاء مصر بالتزاماتها العربية الأشمل، فقد أيدت مصر –رغم غياب علاقات دبلوماسية- العراق في حربه مع إيران وزودته بالأسلحة والمعدات العسكرية، وقد توج التصالح التدريجي بين مصر والعرب بقرار قمة عمان في مؤتمر عام 1987 تأييد استئناف الدول العربية لعلاقاتها مع مصر ثم عودة مقر الجامعة العربية إلى القاهرة في مايو 1991.

وبإدراك أن مصر-حتى قبل 1952 قد ثبت موقفا محايدا حول القضايا التي كانت تفرق بين المعسكرين المتنافسين وإلى دورها في تأسيس حركة عدم الانحياز، فقد كان الرئيس مبارك حريصا في خطابة الأول أمام مجلسي الشعب والشورى في نوفمبر 1981 على أن يؤكد احترام مصر لسياسة عدم الانحياز ولكي يعطى هذا معنى فقد شرعت مصر في تصحيح وإقامة علاقة مستقيمة مع الاتحاد السوفيتي على أساس من الاحترام المتبادل واستهل بدعوة الخبراء السوفييت الاشتراك في إصلاح توربينات السد العالي وللعمل في مصانع الحديد والصلب في حلوان. غير أن التصالح مع الاتحاد السوفيتي لم يكن على حساب العلاقة المميزة مع الولايات المتحدة، والواقع أن العلاقة الأمريكية المصرية خلال عهد مبارك قد مرت بعدد من الاختبارات الصعبة كان منها اختلافات وجهات النظر حول النزاع العربي- الإسرائيلي ومشكلة الديون المصرية وعبئها على الاقتصاد المصري ورفض مصر إقامة قاعدة أمريكية في رأس بناس، ثم حادث الباخرة اكيلولاورو.

وقد جاء تطوران هامان لكي يساهما في إعطاء دفعة قوية للعلاقات المصرية الأمريكية، فقد كان الموقف المصري من غزو العراق للكويت أداة رئيسية في تجميع القوى المسئولة بالعالم العربي ضد العدوان وكان من العوامل التي مكنت من تكوين الائتلاف الدولي الذي تولى عملية تحرير الكويت. وقد ساهم

هذا في دعم مصداقية مصر كقوة للاعتدال والاستقرار في المنطقة، أما التطور الثاني فقد كان في الأسلوب المتوازن الذي أبدته إدارة بوش الأب ووزير خارجيته جيمس بيكر تجاه عناصر عملية السلام في الشرق الأوسط وجهودها لدفع العملية وخاصة في عقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط. واتصالا بالعملية السلمية وتطوراتها الأخيرة، وكذلك أوضاع منطقة الخليج بعد تجربة الغزو العراقي ثمة نقاط تستأهل التوقف فقد جاء انعقاد مؤتمر مدريد الدولي حول الشرق الأوسط في ديسمبر 1991 تحقيقا لما دعت إليه مصر – حتى وهي تدير معركة أكتوبر – من أن مؤتمرا دوليا هو الصيغة الملائمة لبحث الجوانب المتعددة والمتشابكة للنزاع العربي الإسرائيلي وقد ساهم التقارب المصري – السوري وما تلاه من تنسيق بين البلدين في تحقيق التمثيل العربي في المؤتمر. كذلك فإن اتجاه العملية السلمية للتقدم على مستويين : الثنائي والمتعدد الأطراف دعا مصر لان تنبه إلى العلاقة العضوية التي تربط بين قضايا كل مستوى وإمكانيات التقدم فيها، فالقضايا التي تناقشها المحادثات المتعددة الأطراف مثل الحد من التسلح والتعاون الاقتصادي والمياه واللاجئين والبيئة هي قضايا تتطلب في طبيعتها بيئة سلمية وتعاونية ومستقرة، الأمر الذي يجعل أي تقدم فيها مرتبطا بشكل وثيق بحل القضايا الأمنية والسياسية في المنطقة وقد ظلت مصر محتفظة بهذه الرؤية عبر تطور هذه العلاقة بين المستويين وخاصة تجاه مؤتمرات القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وبدا هذا في امتناعها عن حضور المؤتمر الاقتصادي الذي عقد بالدوحة عام 1999.

وإذا كان إشراك مصر في الائتلاف الدولي لإخراج صدام حسين من الكويت قد قدم دفعة للعلاقات المصرية الأمريكية سواء على المستوى الإقليمي بدعوة إدارة بوش وبيكر لعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، أو على المستوى الثنائي بإعفاء مصر من ديونها العسكرية للولايات المتحدة (7 بليون دولار)، فإن هذه العلاقات قد واصلت استقرارها خلال إدارة كلينتون (1992-2000)، إلا أن إدارة بوش الابن (2000- 2008) جاءت لكي تشيع الغيوم في العلاقات المصرية الأمريكية. غير أن هذا لم يمنع في رأي بعض المراقبين أن العلاقة المصرية الأمريكية في عهد بوش قد شهدت تطورات إيجابية في اتجاه المطالب الأمريكية، منها السماح لمرور السفن الأمريكية إلى العراق خلال حرب 2003، وعقد اتفاقية الكويز، وتصدير الغاز إلى إسرائيل، والموقف من إيران ورفض تطوير العلاقات معها.

إن جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ثم أسلحة الدمار الشامل قد مر عليها عقود وظلت مصر ترددها في كل محفل دولي دون أن تتحقق، وخلال هذه العقود جرت تحولات جيوستراتيجية في المنطقة وفي العالم، كما جرى مؤخرا اهتماما مضاعفا بقضايا خفض التسلح النووي والأمان النووي كما بدا في دعوة أوباما في براج 2009 لعالم خالي من الأسلحة النووية، وتوقيع اتفاقية سولت 2 في مارس 2010 بين القوتين اللتين تملكان 90% من المخزون النووي في العالم، وانعقدت قمة الأمان النووي في واشنطن 12-13 أبريل. وهي التطورات التي تدفع إلى تطوير المبادرة المصرية وتحديد نطاقها الجغرافي وتقديم رؤية ومبادرات متجددة، تعكس، وتستفيد من كل هذا الزخم حول قضايا التسلح النووي وعدم الانتشار.

وفي مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار 3-28 مايو 2010، حققت الدبلوماسية المصرية إنجازا في جهودها المتراكمة لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل، ففي البيان الذي أصدرته الدول الخمس الكبرى بمناسبة انعقاد المؤتمر قالوا " أننا ملتزمون بالتأييد الكامل لقرار 1995 حول الشرق الأوسط ونؤيد الجهود الجارية لهذه الغاية. ونحن مستعدون أن ننظر في كل الاقتراحات المناسبة في نطاق مؤتمر المراجعة من أجل التوصل لقرار متفق عليه يهدف إلى خطوات محددة في هذا المجال".

ومع هذا يبقى جهدا كبيرا للدبلوماسية المصرية والعربية وعدم الانحياز لوضع الآليات اللازمة لتنفيذ هذا القرار. ورغم موافقة الخمسة الكبار بما فيهم الولايات المتحدة يظل السؤال الذي يثيره المسئولين الأمريكيين حول إمكانية تنفيذ هذا القرار في غياب سلام شامل في المنطقة وفي ظل أزمة البرنامج النووي الإيراني. وقد تعدد هذا السؤال نظريا وعمليا ومشروعا، ولكن الإجابة عليه تكمن في إمكان توازي العمليتين: عملية السلام المتصلة بتسوية مقبولة للصراع العربي الإسرائيلي، جنبا إلى جنب مع خطوات وإجراءات تطبيق قرار إخلاء المنطقة من السلاح النووي وحيث يمكن أن يغذي ويقوي كل مسار الآخر، فالتقدم في العملية السلمية يمكن أن ينعكس إيجابا على المسار الثاني الموازي، وهو ما يعني أمكان إحياء المسار الثاني الذي بدأه مؤتمر السلام مدريد والمتصل بخفض التسلح.

ومع مجيء باراك أوباما والاهتمام الذي أبداه منذ أيامه الأولى بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، واختياره القاهرة لكي يوجه منها خطابه للعالم

الإسلامي، ومفهومه للترويج للديمقراطية بشكل يختلف عن أسلوب إدارة بوش قد أعاد الاستقرار والحوار إلى العلاقات المصرية الأمريكية، وإن كان هذا لا يعني أن العلاقات لن تواجه تحديات من أهمها الانتخابات التشريعية والرئاسية التي سوف تشهدها مصر والأسلوب الذي سوف تجري به، والاختلاف حول مراجعة معاهدة منع الانتشار انطلاقا من البرنامج النووي الإسرائيلي وتسامح أمريكا معه.

كذلك يوجد علاقة اقتصادية تجمع بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، فبدأت خطوات المفاوضات التمهيدية مع الجانب الأمريكي لتحويل اتفاق الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاق منطقة تجارة حرة، الأمر الذي من شأنه نفاذ جميع الصادرات المصرية إلى أسواق جديدة بالولايات المتحدة بدون جمارك. وقد أقامت مصر حواراً مكثفاً مع الولايات المتحدة للتوصل لهذه الاتفاقية، حيث سعت مصر جاهدة لتوفير عدد من الشروط والإمكانات لاقتصادها. وفي سبيل ذلك قامت مصر بإجراء العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية كما وقعت اتفاقية في إطار التطبيع مع إسرائيل؛ فقد وقع الطرفين، مصر وأمريكا، مع إسرائيل اتفاقية تجارية في 14 ديسمبر 2004، وهي اتفاقية "الكويز" التي هي اختصار لعبارة Qualified Industrial Zones أي المناطق الصناعية المؤهلة. تسمح هذه الاتفاقية بإنشاء مناطق صناعية مؤهلة لتصدير منتجاتها إلى الولايات المتحدة، حيث تتمتع منتجات هذه المناطق بميزة الدخول إلى السوق الأمريكية معفاة من الجمارك بشرط مساهمة كل طرف بمكونات محليه تقدر بـ 11.7% على الأقل وهذه النسبة تمثل ثلث النسبة المقررة (35%) التي حددتها اتفاقية التجارة بين أمريكا وإسرائيل للمكون الإسرائيلي للدخول إلى السوق الأمريكية بإعفاء كامل, حيث تتضمن الاتفاقية ذاتها السماح لإسرائيل باقتسام هذه النسبة سواء مع مصر أو الأردن. ولكن صدرت مؤخرا تصريحات من الممثل التجاري الأمريكي أثناء زيارته لمصر يؤكد من خلالها أن الإدارة الأمريكية ليست لها نية توقيع اتفاقية تجارة حرة مع الجانب المصري، وأكد أن البديل الحالي هو الاستراتيجية التي وقعها الجانبان لتطوير التجارة والاستثمار بينهما. وبالتالي فإن الإدارة الأمريكية جمدت اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية.

ومن المعروف أن المعونات الأمريكية لمصر التي تقررت بعد اتفاقيات كامب ديفيد، وتلقت مصر بموجبها معونة بحوالي 60 مليار دولار، كانت من الدعائم التي تطورت عليها العلاقات بين البلدين، ولذلك فإن ما تطورت إليه هذه

المعونات تعكس تآكلا في أحد أسس هذه العلاقة ومن ثم كانت الحاجة إلى إيجاد بدائل لها. كانت من هذه البدائل ما تم الاتفاق عليه وفقا لمبادرة مبارك-جور وصيغة trade not aid.

وللتعامل مع قيمة المساعدات الأمريكية لمصر التي بدأت تتناقص منذ عام 1998 لخفض قيمتها بنسبة 50% على مدار عشر سنوات بدأت مصر في طرح فكرة الوديعة والتي تعنى أن تقوم أمريكا بإعطاء مصر مبلغ المساعدات التي ستمنحها لها على مدار 10 سنوات في صورة وديعة ويتم الاستفادة من الأرباح في تمويل مشروعات التعليم والتكنولوجيا، وذلك حتى يصعب على الكونجرس رفض هذه المجالات، ويتم إدارة هذه الوديعة بتعاون مصري أمريكي. ولكن الإدارة الأمريكية تحفظت على هذا الاقتراح لأنه تم حصر المنحة على مجالات التعليم والتكنولوجيا فقط كما أنه لم يعد هناك دور للوكالة وموظفيها الذي يتم التعاقد معهم على البرامج التي يتم تنفيذها، كما رجع رفض الإدارة الأمريكية لاقتراح الوديعة لأنه لم يسبق لهم القيام بهذا الأمر لا بهذا الحجم ولا هذه المدة، وأنه لا يمكن تحويل برنامج للمساعدات إلى وديعة. في نهاية الأمر وافق الكونجرس الأمريكي على فكرة الوديعة، ولكن بمبلغ 50 مليون دولار يتم أخذهم من مبلغ المنحة الإجمالي (250 مليون دولار) ولن يتم تحويل هذا المبلغ إلى وديعة من كل برنامج سنوي ولكن هذا العام فقط حتى يتضح نجاح الفكرة من عدمه. وتعتبر مصر أن هذه الخطوة، على الرغم من ضآلة المبلغ، بداية جيدة لترسيخ فكرة الوديعة، كما تحاول مصر تغذية هذه الوديعة لكي تصبح نواة لوديعة أكبر.

وصدر مؤخرا تقرير أمريكي يحث على صياغة بدائل أفضل ويعتبر صندوق الوقف عبئا على دافعي الضرائب من الأمريكيين، ويرى أنيس أكوموندیس نائب رئيس غرفة التجارة الأمريكية، والمختص بهذا الملف في الغرفة، أن "من الصعب جدا موافقة الكونجرس على الاقتراح المصري لأسباب عديدة، من بينها الأزمة المالية وما تمثله من ضغط على الموازنة الأمريكية، بالإضافة إلى رفض الكونجرس، تحت أي ضغوط خارجية، اعتماد التزامات مالية مستقبلية" ومنذ مدريد ومساهمة السياسة الخارجية المصرية تدور حول العمل الإقليمي والدولي لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط، وفي العمل على دفع الفلسطينيين والإسرائيليين إلى تنفيذه تطوير اتفاقيات أوسلو وصولا إلى الاتفاق النهائي. وخلال هذه العملية استخدمت السياسة الخارجية المصرية علاقتها مع إسرائيل و دفعها إلى إعادة تكييف مواقفها من عملية السلام , و

كانت مصر في هذا الشأن تواجه بتفاعلات السياسية الداخلية الإسرائيلية وكانت تجد أساسا للتقدم والحوار مع حكومات رابين وبيريز وباراك مقابل الركود بل والتراجع كما حدث مع حكومات نتانياهو ثم شارون والتي أوصلت مفاهيمه وممارساته عملية السلام إلى الانتكاسة الكاملة، وهو ما أنعكس على طبيعة العلاقات المصرية. الإسرائيلية وعمق مفهوم السلام البارد والذي أدى إلى سحب السفير المصري من تل أبيب، الأمر الذي ذكر بنفس الإجراء حين حدث غزو القوات الإسرائيلية للبنان والمذابح التي ارتكبت في صبرا وشاتيلا عام 1982. أما فيما يتعلق بالأوضاع الأمنية لمنطقة الخليج، فإن مصر حتى وغبار المعركة لم يهدأ بعد، كانت تؤكد حاجة المنطقة لإطار أمنى يتسم بالشمول ولا تقتصر عناصره على جانب الأمن التقليدي وإنما يشمل التنسيق السياسي والتعاون الاقتصادي وقد كان هذا المفهوم وراء إعلان دمشق الذي صاغته الدول الخليجية الست بالإضافة إلى مصر وسوريا. وقد كانت أكثر الجوانب خطورة في أزمة الخليج هي احتمالات استخدام أسلحة الدمار الشامل. ومما يذكر للسياسة المصرية هو إدراكها المبكر لهذا البعد الجديد في البيئة الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط ففي ابريل 1990 وقبل اندلاع حرب الخليج بأربعة أشهر، قدم الرئيس مبارك اقتراحا لإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وقد استندت هذه المبادرة على مفهوم أوضح ومتماسك وهو انه لمعالجة هذه الأسلحة بشكل فعال فإنها يجب أن تعالج في نظمها الثلاث دون استثناء وبالاحترام الكامل من جميع دول المنطقة. وقد قررت المبادرة التي قدمت إلى السكرتير العام للأمم المتحدة بيرز دى كويلار أنه في اقتناع مصر أن الأسلحة الكيماوية يجب أن تعالج في سباق شامل يضم كل أنواع أسلحة الدمار الشامل سواء كانت نووية أو كيماوية أو بيولوجية من اجل ضمان السلامة الإقليمية والدولية.

وقد كان من أوجه النقد التي وجهت للسياسة الخارجية المصرية هو التباعد النسبي عن أفريقيا، ولذلك، وعلى مدى سنوات الماضية نشطت العلاقات المصرية . الإفريقية واكتسبت أبعادا إضافية خاصة في المجالات المتصلة بالتعاون الإقليمي والمتصلة بالمصالح اليومية والحياتية للشعوب الإفريقية، وفي مجال هام وحيوي وهو مصادر المياه ولعبت مصر منذ الثمانينات دورا بارزا في تجميع الدول المطلة على حوض النيل في نطاق ما سمى مجموعة الاندوجو وتأسيس تعاون مشترك حول هذا المجال الحيوي وتنظيم

الاستفادة من مياه النيل بشكل مشترك وفي اتساق مع فلسفة مصر في الاحتكام إلى أسلوب حوار والتفاوض في حل المنازعات الإقليمية وإدراكا للحاجة الملحة للشعوب الإفريقية في تخصيص طاقاتها وإمكانياتها لمتطلبات تنمية مجتمعاتها، فقد اشتركت مصر بالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية في جهود جادة للتوصل إلى حلول سلمية للمنازعات الإفريقية مثلما بدا النزاع في القرن الإفريقي وتشاد وموريتانيا والسنغال والنزاع الداخلي في السودان والصومال. وقد تبلور هذا الاهتمام في إنشاء آلية منع وإدارة وحل المنازعات الإفريقية التي انبثقت عن القمة الإفريقية في ديسمبر 1993 وبموجب هذه الآلية أنشأت مصر مركز القاهرة لتدريب الكوادر الإفريقية والعسكرية. كذلك تشارك مصر بنحو 6 آلاف فرد في بعثات لحفظ السلام تتركز معظمها في إفريقيا، منهم 422 في السودان.

وتستند رؤية مصر لتحقيق السلم والأمن في إفريقيا على مبدأ دعم الأمن الجماعي للقارة في إطار الاتحاد الإفريقي الذي تعد مصر أحد أكبر المساهمين في ميزانيته، كما أن مساهمات مصر تتمثل في نشر قوات للسلام سواء كانت عسكرية أو شرطية وتقديم الخبرات على المستوى الدبلوماسي والعمل على إعادة بناء ما دمرته الحرب.

غير انه رغم النشاطات والاهتمامات المصرية في إفريقيا إلا أن السياسة الخارجية المصرية تجاه القارة تحتاج إلى مزيدا من التركيز ومراعاة جوانب القصور التي تبدو للمهتمين بالقضايا الإفريقية مثل مستوى تمثيلنا في مؤتمرات القمة والحاجة الواضحة إلى تنسيق بين المؤسسات الدولية المتصلة بسياستنا الإفريقية، وإعطاء اهتمام اكبر لصندوق التعاون الفني مع أفريقيا والذي تقلصت موارده مؤخرا وكذلك في إحياء اهتمام منظمات رجال الأعمال المصريين للتوجه نحو إفريقيا سواء كسوق تصديري أو لإقامة مشروعات مصرية افريقية تمثل مصالح دائمة لمصر في القارة ولكي تفي مصر باحتياجات الدول الإفريقية في مجال التنمية البشرية، أسست مصر في ديسمبر 1980 صندوق التعاون النقدي الإفريقي لتقديم خبرات مصرية في مجالات الزراعة والري والطب والتعليم والصحة والنقل النهري، وجميعها من المجالات الحيوية التي تحتاجها الدول الإفريقية. كذلك أظهر مؤتمر شرم الشيخ الأخير حول مياه نهر النيل واتجاه 7 دول من دول الحوض توقيع اتفاق بدون مصر والسودان، الحاجة إلى استراتيجية جديدة وشاملة لقضية مياه النيل، تستند أساسا على معالجة العلاقة مع دول الحوض من منظور تنموي

شامل. وهو ما يعني أنها قضية لا تخص وزارة الري وحدها وإنما مختلف الوزارات والأجهزة المتصلة، والأخذ في الاعتبار الرأي العام في هذه الدول، والعلاقات المصرية الأفريقية.

ومن الحقائق التي يجب تجاوزها حقيقة الضعف الشديد لعلاقات مصر التجارية مع الدول الإفريقية التي لا تتجاوز ١% من إجمالي العلاقات التجارية مع دول العالم الخارجي، وهو الواقع الذي دفع مصر على المستوى الإقليمي فضلا عن الاتفاقيات الثنائية مع 29 دولة افريقية، للانضمام إلى تجمع الكوميسا لدول شرق إفريقيا وتضم 21 دولة وتشكل سوق هاما تضم 300 مليون نسمة تعد أسواقا جديدة لمصر في إفريقيا تعوض نقص الصادرات المصرية إلى أوروبا والحصول على المادة الخام بأسعار اقل. كذلك كان من المجالات التي نشطت فيها السياسة الخارجية المصرية على المستوى الإفريقي هو عملها على وضع صيغة للتعاون الإفريقي الأوربي وهي الصيغة التي تبلورت في أول مؤتمر قمة أوربية – أفريقية عقدت في القاهرة في 3-4 ابريل 2000 والذي تضمن أسسا جديدة للتعاون بين الدول المستعمرة سابقا والدول المستعمرة.

وفي الرد على انتقادات تراجع الوجود والدور المصري في أفريقيا، فأن الوزير أحمد أبو الغيط وزير الخارجية يعتبر أن هذه الانتقادات ليست دقيقة، فمصر اليوم تتواجد في إفريقيا ليس من خلال أدوات الخمسينات والستينات، ودعمها عسكريا لحركات التحرر الإفريقي، والتي لم تعد موجودة، وإنما من خلال التجاوب والمساعدة في احتياجات التنمية الإفريقية، وذلك من خلال الأدوات الاقتصادية والاستثمارية وكوادرها البشرية من أطباء، مهندسين، مدرسين، وخبراء في الزراعة والري.

كذلك كان من هموم الدبلوماسية المصرية خلال العقدين الأخيرين الفجوة المتزايدة بين الشمال والجنوب وتأثيرات ذلك السلبية ليس فقط على العلاقات بينهما وإنما على استقرار المجتمع والنظام الدولي، وفي هذا ارتأت مصر أن علاج ذلك لا يتم من خلال المواجهة وتبادل الاتهامات وإنما من خلال الحوار البناء، وهو ما دفع مصر بالاشتراك مع مجموعة من دول الجنوب إلى تكوين ما عرف بمجموعة ال 15 بهدف تحقيق تعاون بين دول الجنوب ، وكذلك إقامة حوار بناء مع الشمال في هذا السياق استضافت مصر قمة مجموعة ال 15 في القاهرة في ١١ مايو 1998 ، وهى القمة التي قدمت فيها مصر رؤية استراتيجية للعولمة . وهي الرؤية التي فرقت بين العولمة كعملية تاريخية

غير قابلة للارتداد وبين القيم والسياسات التي تحكم العولمة الراهنة والتي تحتاج إلى ترشيد من خلال الحضارات بين الشمال والجنوب.

وقد كان البحر المتوسط دائما حلقة الوصل بين مجتمعين وحضارتين وكان التقاؤهما يضم عناصر الطرد المتمثلة في رواسب الميراث الاستعماري. وتباين القدرات الاقتصادية والعسكرية، غير انه كان هناك أيضا عناصر الجذب المتمثلة في الالتقاء الحضاري المستمر والتي خلقت أرضا مشتركة من التراث والقيم المشتركة. وقد جاءت حرب الخليج لكي تضيف إلى العناصر السلبية في العلاقة بين الشعوب من معنى على شاطئ المتوسط وبتعميقها لعناصر الشك وعدم الثقة بين شعوبه وبهذا المعنى كانت الحرب ذاتها دافعا أما القوة المسئولة على شاطئية أن تعيد إحياء ودعم التعاون بين شعوب البحر المتوسط وبهدف بناء وتطوير الآليات والصيغ التي تمكن من التغلب على العناصر المواجهة في العلاقة وخلق الظروف المناسبة لبرامج مشتركة.

في هذا الاتجاه وباعتبار أن البحر المتوسط كان دائما بعدا تاريخيا وحضاريا مؤثرا في وضع مصر الجغرافي والسياسي إلى الحد الذي جعل مفكرين مصريين يغلبون هوية مصر المتوسطية على غيرها من الانتماءات ، وبالنظر إلى التحرك بين دول المتوسط نحو مزيدا من التعاون، فقد كان طبيعيا أن تكون مصر احد العناصر الفاعلة في هذا التحرك ، فقد دعت كل من اسبانيا وايطاليا عام 1990 إلى عقد مؤتمر للأمن والتعاون بين دول البحر المتوسط واستضافت مصر في ديسمبر 1990 اجتماعا تمهيديا حضره رسميون من اسبانيا وايطاليا وفرنسا والبرتغال والجزائر ويوغوسلافيا ومالطة ، وهو الاجتماع الذي أكد الحاجة إلى العمل لعقد مثل هذا المؤتمر خبرة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي ، وقد قدمت مصر تصورا أوسع لإمكانيات التعاون بين دول وشعوب البحر المتوسط ففي خطابه أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورج في نوفمبر 1991 اقترح الرئيس مبارك إقامة منتدى عريضا حول البحر المتوسط لكي يشمل جميع دول أوروبا والشرق الأوسط ولكي يكون نقطة محسوبة للحوار والتفاعل بين الرسميين وغير الرسميين والمهنيين والمثقفين في مجتمعاتهم. وهو الحوار الذي يمكن أن يفتح آفاقا أرحب للتعاون على المستوى الإقليمي والدولي بين حضارتين متجاورتين تملكان تراثا تاريخيا وحضاريا كان دائما التفاعل والإخصاب المتبادل وانطلاقا من عملية برشلونة وكجزء منها بدأت عام 1995 مفاوضات بين مصر والمجموعة الأوربية وهي المفاوضات التي استمرت أربعة أعوام ونصف بهدف التوصل إلى اتفاقية

مشاركة Association Agreement تقدم أساسا جديدا لتطور العلاقات التجارية والاستقرار في المنطقة. وخلال سنوات التفاوض وجلسات العمل الرسمية وغير الرسمية المتعددة التي عقدت في القاهرة وبروكسل تم التوصل إلى حلول وسط حول أكثر القطاعات حساسية مثل الزراعة وإزالة التعريفة الجمركية ، وقواعد المنشأ وحقوق الإنسان وقد تم التوقيع بالحرف الأولى في 26 يناير 2001 وتم التوقيع عليه في بروكسل في 25 يونيو 2001 وقد وقعه نيابة عن مصر وزير الخارجية السيد احمد ماهر السيد وخلال هذه السنوات وخاصة إنهاء المفاوضات جرى في مصر نقاش عريض حول أثار مثل هذا الاتفاق على الاقتصاد المصري وبقطاعاته المختلفة ونتصور أن خلاصة هذه المناقشات كانت هي الحاجة إلى تحديث الاقتصاد المصري لكي يستطيع أن يتعامل من موقع المنافسة والقدرة مع قواعد ومتطلبات اتفاق المشاركة وما يمليه من مسئوليات .

وهكذا فقد تطورت علاقات مصر الأوروبية على مستويين:

المستوى الأول:

هو المستوى الثنائي بينها وبين الاتحاد الأوروبي EU والذي يعتبر الشريك التجاري الأول لمصر بنسبة تصل إلى 40% من تجارتها الخارجية وأكبر مصدر يفد منه السياح، وثاني أكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية، وثاني أكبر مانح لمساعدات التنمية، وقد أدى هذا الواقع إلى توقيع مصر مع المجتمع الأوروبي أول اتفاق تعاون عام 1977 وتطور هذا إلى التوصل مع الاتحاد الأوروبي لاتفاق المشاركة عام 2001.

أما المستوى الثاني:

فهو المستوى المتوسطي وهو ما بدأ في انعقاد مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995 والذي حضرته 27 دولة أوروبية ومتوسطية وصدر عن الاجتماع إعلان برشلونة ويهدف إلى التعاون في ثلاث مجالات: التعاون السياسي والأمني، وقد تبنى الإعلان مبادلة الأرض مقابل السلام، وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، ودعوة دول الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد لمعاهدة منع الانتشار النووي الانضمام لها، والتعاون الاقتصادي والمالي وقيام منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطية بحلول عام 2010، ثم التعاون الاجتماعي والثقافي وإدارة حوار بين الحضارات والثقافات ومكافحة الجريمة وتنمية الموارد البشرية والبيئية وتحسين وضع المرأة وإسهامها في المجتمع .

غير أنه مع مرور عشر سنوات على إعلان برشلونة ظهرت الحاجة إلى تقييم ما تم انجازه ومع ما وقع من أخطاء وحيث توصل هذا التقييم إلى أن القليل هو الذي تحقق على أرض الواقع خاصة على المستوى السياسي والأمني، كما انتهى هذا التقييم إلى وجوب، ليس فقط جدوى الأغراض المنشودة وكفاية وسائل تحقيقها فحسب، بل كذلك المفاهيم الأساسية والافتراضات التي قامت عليها العملية برمتها.

إزاء ظهور الحاجة إلى تفعيل مبادرة برشلونة، أعلن الرئيس ساركوزي في قمة باريس 2008 عن انطلاق "الاتحاد من أجل المتوسط" التي حضرها قادة 40 بلدا وبرئاسة مشتركة بين الرئيس الفرنسي ساركوزي والرئيس المصري محمد حسني مبارك. وعندما أطلق الاتحاد من أجل المتوسط جرى النقاش حول ما إذا كانت هذه الصيغة الجديدة للتعاون المتوسطي هو استمرار أ بديل لعملية برشلونة. وإن كان الرئيس الفرنسي في زيارة له للقاهرة قد اعتبر أن عملية برشلونة "قد فشلت". ورغم هذا فقد جادل المراقبون أنه لضمان تطور مستقر وفعال للاتحاد الجديد فأنه يجب مناقشة عملية برشلونة، وسياسة الحوار الأوروبي وجوانب القصور فيها.

وبداية، نلاحظ أن تركيز الاتحاد من أجل المتوسط هو على سائر المشروعات المتصلة بالتنمية مثل التعليم، الصحة، التلوث البيئي، التكنولوجيا، الهجرة، المواصلات، الطاقة.....الخ، وهي جميعا مشروعات حيوية خاصة بالنسبة لدول جنوب المتوسط، غير أن خبرة عملية برشلونة تظهر أن من جوانب قصورها الفشل في تحقيق تقدم ملموس في عملية سلام الشرق الأوسط الأمر الذي كان يحوم حول أعمال ومؤتمرات عملية برشلونة. الأمر الذي دعا الرئيس المصري في الإعداد للاتحاد من اجل المتوسط إلى ضرورة التناول النزيه لعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإن كان البيان الختامي لقمة باريس 2008 قد اكتفي بتأكيد دعم الوجود لما أسماه عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية ربما كانت الدول العربية تعول على دعم واضح من القمة لمبادرة السلام العربية. وفي تقييم عام على مرور إطلاق الاتحاد من أجل المتوسط، فقد بدت مشكلات كثيرة تعيق حركة نجاحه، حيث تعطلت الكثير من المشروعات بسبب الأزمة المالية حيث تعتمد المشروعات على صناديق التمويل الحكومية وتمويل المستثمرين، كما أن الاتحاد كان معطلا من الناحية السياسية بسبب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وإن كان الأعضاء العرب قد قاموا بتخفيف مقاطعتهم لأنشطة الاتحاد، ووفقا لتقديرات الباحثة

السياسية الألمانية وانيلا شافرتر فأن مشكلات كثيرة تحد من فاعلية أنشطة الاتحاد منها ارتفاع معدلات الهجرة وازدياد الفجوة بين الطبقات الاجتماعية وغياب الحلول السياسية. ورغم هذا، وباعتبار مصر قد ارتضت أن ترتبط بالاتحاد، بل وقبلت الرئاسة المشتركة له فأن دورا أكبر ينتظر السياسة الخارجية المصرية لكيلا يلقى الاتحاد الجديد مصير عملية برشلونة.

مصر وتطور النظام الدولي

من خبرتها مع علاقات القوى الدولية وطبيعة النظام الدولي الذي يسود فإنها ومنطقتها من العالم من الأكثر تأثرا بطبيعة هذا النظام والقوى التي تتحكم فيه، ثبت هذا منذ تجربة محمد علي للنهضة وتكالب القوى الأجنبية على إجهاضها، وخلال القرن التاسع عشر والتنافسات الإنجليزية- الفرنسية التي انتهت بالاحتلال البريطاني لمصر، وكذا في النصف الأول من القرن العشرين عندما كان يسود النظام الدولي نظام القطبية الثنائية: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وتنافسهما على المكانة والنفوذ في مناطق العالم المختلفة وكان من أهم مسارح الحرب الباردة بينهما منطقة الشرق الأوسط. وكان هذا أيضا بعد اختفاء نظام القطبية الثنائية وظهور نظام القطب الواحد متمثلا في الولايات المتحدة، غير أنه بعد عقد من القطبية الأمريكية الأحادية ورغم اختلاف تصورات وافتراضات المؤرخين والمحللين حول طبيعة النظام الدولي المقبل، إلا أن الاتجاه الغالب هو أن العالم مقبل على نظام تتعدد فيه القوى والمراكز ولا تنفرد فيه قوة واحدة بقرارات الحرب والسلام.

ولا شك أن السياسة الخارجية المصرية كانت تتابع هذا التطور وتعمل على التكييف معه، ولهذا بدأت تتحرك نحو دعم علاقاتها مع الشعوب الجديدة المتوقعة وبشكل خاص في آسيا وقواها الصاعدة وفي مقدمتها الصين، والهند والقوى التي عرفت بالنمور الآسيوية: كوريا الجنوبية، ماليزيا، سنغافورة، وإندونيسيا. ولهذا لم يكن غريبا تعدد الزيارات الرئاسية والوزارية لهذه الدول. غير أن الحاجة مازالت قائمة لتفعيل ما تم التوصل إليه من اتفاقات مع هذه الدول وبشكل خاص مع قوة صاعدة مثل الصين.

نخلص من هذا إلى أهمية مشاركة مصر في بروز النظام الدولي المتعدد الأقطاب والإسهام في إرساء قواعد وأسس علاقاته ومؤسساته، ذلك أن مثل هذا النظام إنما يلتقي خاصة مع مصالح الدول الصغيرة والمتوسطة مثل مصر ويقدم لها مجالا أوسع لحرية الحركة والمناورة ولا يجعلها أسيرة قوة واحدة تريد أن تعرض مصالحها ورؤيتها للعالم.

الدور الإقليمي لمصر

كان العالم العربي تاريخيا في قلب السياسة الخارجية المصرية، وكان ينظر إلى مصر، وتنظر مصر إلى نفسها باعتبارها رائدة وقائدة في منطقتها، كان ذلك في كل العهود، ولكن هذا الدور وهذه النظرة تأكدت في الخمسينات والستينات، حين تبنت مصر مفهوم القومية العربية والوحدة العربية، بل وطبقته عمليا في الوحدة مع سوريا، غير أن نكسة 1967 جاءت كي تتراجع معها هذا المفهوم رغم أن أعقاب النكسة قد شهد تضامنا عربيا لدعم مصر ومواجهة نتائجها. وقد استمر هذا حتى حرب 73 التي شهدت بداياتها والإعداد لها عملا مشتركا بين مصر وسوريا، ومشاركة عسكرية رمزية عربية في عمليات الحرب، وبدا التنسيق والتضامن العربي واضحا في استخدام البترول العربي تجاه الولايات المتحدة والغرب. غير أن التحولات التي لحقت بالسياسة الخارجية المصرية وإعادة ترتيب أولوياتها وتحالفاتها، وتعمق هذه التحولات بالتوجه مباشرة إلى إسرائيل وصولا إلى اتفاقيات كامب ديفيد التي أحدثت شرخا في علاقات مصر العربية. وعلى الرغم من أن مصر قد استعادت علاقاتها الطبيعية مع العالم العربي في أوائل الثمانينات إلا أن الثابت أن المفهوم القديم للوحدة العربية والقومية العربية قد تآكل وترسخ مفهوم الدولة القطرية، ثم جاء الغزو العراقي للكويت لكي يمثل طعنة للنظام العربي، وقدم فرصة كبرى للتواجد الأجنبي، بل أن الدول العربية نفسها، وخاصة دول الخليج، هي التي استدعت هذا التواجد وتطوره إلى الحرب الأمريكية على العراق في 2003 وانعكاساتها الإقليمية المدمرة.

ورغم أن مصر مازالت هي القوة العربية الأكبر إلا أن مكانتها النسبية قد تراجعت حين ضاقت الفجوة بين مصر وأعلى البلاد العربية في مجالات القوة العسكرية والاقتصادية والتعليم والتكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي، وأصبحت مصر أكثر احتياجا للدول العربية مقارنة بالمرحلة السابقة.

في وسط هذه التحولات وجدت مصر نفسها في بيئة إقليمية متغيرة، صاحبها تغير جذري في النظام الدولي بانتهاء الحرب الباردة وبروز الولايات المتحدة كالقوة الأعظم الوحيدة في العالم. وفي الوقت الذي كان ينظر إلى مصر في منتصف الستينات كالقوة القائدة والرئيسية في العالم العربي، بدأت تظهر قوى تطمح إلى دور إقليمي، بل وربما هيمنة إقليمية مثل إيران وتركيا فضلا عن إسرائيل، وظهرت كيانات عربية تمارس أدوارا في قضايا المنطقة أكثر من حجمها. وكان لابد لكل هذه التغيرات الإقليمية والدولية أن تنعكس على

سياسة مصر العربية، وأن تكييف نفسها مع هذه البيئة الجديدة، تعويضا عن دور الزعامة والقيادة تبنت مصر دور المنسق والمساعد من خلال الدبلوماسية الثنائية والدبلوماسية العربية الجماعية، وقد تصور البعض في هذا تراجعا في مكانة ودور مصر الإقليمي وفقدان هذا الدور أمام قوى أخرى منافسة، ولكننا نتصور أن مقارنة دور مصر الإقليمي اليوم بدورها في الخمسينات والستينات فيه إنكار للتغيرات الجذرية التي جرت في الإقليم وفي العالم بل في مصر نفسها، والتحديات الداخلية التي تواجهها وتوصي بسياسة حذرة ومتوازنة. غير أن الحرص على عدم الانجرار إلى صراعات عسكرية لا يعني عدم اتخاذ مواقف صلبة لن تؤدي بالضرورة لهذه الصراعات وإنما سوف تكون تأكيدا للذات تنبع من رؤيتها لمصالحها ولمصالح الإقليم، ومثل هذه المواقف سوف تقنع الأطراف الأخرى، وخاصة القوى الأجنبية، أن مصر لاعب هام ومؤثر لا يمكن تجاهله. وقد سبق لمصر- بعد كامب ديفيد ومعاهدة السلام وتطوير العلاقات المصرية الأمريكية- أن كان لها مثل هذه المواقف الصلبة مثل سحبها لسفيرها في تل أبيب عقب أحداث صابرا وشتيلا والاحتلال الإسرائيلي للبنان.

وهكذا نتصور أن ممارسة مصر لدورها العربي خلال الحقب الثلاث الماضية كان يحكمه الرغبة في أن تكون قوة استقرار وسط العواصف التي تحيط بالمنطقة وعدم استدراجها إلى مواجهات، وقد أثمرت هذه السياسة، أيا كان التحفظات عليها، فقد أصبحت القوى الرئيسية في العالم تنظر إليها كعامل استقرار وتعتمد عليها وتنسق معها في مبادرتها في المنطقة. وقد بدا هذا الأمر في اختيار الرئيس الأمريكي أوباما للقاهرة لكي يخاطب العالم الإسلامي ويطلق مبادراته تجاهه، كما بدا في نطاق أوسع في المبادرة الفرنسية لتأسيس ما عرف بالاتحاد من أجل المتوسط حيث اختيرت مصر كي تكون رئيسا مشاركا مع فرنسا لهذا الاتحاد.

وفي سياق نهج ممارسة مصر لدورها في المنطقة بشكل يتفق مع المتغيرات الإقليمية والدولية، فإن السياسة المصرية أرادت أن تؤكد دورها وتقوم بدور فاعل في حركة الإقليم وذلك من خلال مواقف وسياسات تنفي عنها صفة السيادية أو التباعد وذلك من خلال سياسات عملية وفي عدد من القضايا الحيوية مثل القضية الفلسطينية، السودان، وعدم الانحياز.

فباعتبار أن القضية الفلسطينية كانت محورا أساسيا في السياسة الخارجية المصرية فأن من أكثر التحديات التي واجهتها هي تعثر عملية السلام وتزايد

تعقيداتها وقد انعكس ذلك، كما ذكرنا، بضعف الدور الأمريكي خلال إدارة بوش الابن، وبالانشقاق الفلسطيني، والحرب الإسرائيلية على غزة، ومجيء ائتلاف يميني برئاسة نتنياهو في إسرائيل.

إزاء هذا التعثر واجهته السياسة الخارجية المصرية على مستويين: الأول، هو استخدام علاقاتها مع إسرائيل لدفعها إلى الاستجابة لمتطلبات العملية السلمية وإحياء المفاوضات على أسس تضمن تقدمها، والمستوى الثاني هو المستوى الفلسطيني بالعمل على جمع جميع القوى السياسية الفلسطينية للتوصل إلى مصالحة وطنية فلسطينية تضمن أن يتحدث الفلسطينيون بصوت واحد وباستراتيجية موحدة. ومع توصل الجهد المصري إلى ورقة تعكس مواقف وآراء جميع الأطراف الفلسطينية إلا أن حماس مترددة في توقيعها. وقد تزايد المأزق بفشل إدارة أوباما في تحقيق ما بدأت به من تصميم على تنشيط المفاوضات وفيما طلبته من إسرائيل بتجميد كامل للمستوطنات وارتضاء للصيغة المحدودة والمؤقتة التي عرضها نتنياهو.

كما قامت مصر بعقد مؤتمر دولي لإعادة إعمار قطاع غزة في 2-3-2009 في مدينة شرم الشيخ، حيث دعت مصر إلى ضرورة إقامة مؤتمر يهدف إلى حشد الدعم الدولي لإعادة إعمار قطاع غزة بعد العدوان الإسرائيلي وبناء البنية التحتية التي دمرتها آلة الحرب الإسرائيلية، وتوفير الدعم الدولي لإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني باعتبار الاقتصاد أحد أساسيات إقامة دولة فلسطينية مستقلة، كما دعت مصر إلى هذا المؤتمر تأكيداً لارتباط إعمار غزة بمجمل الاقتصاد الفلسطيني وضرورة النهوض بأوضاعه وتأكيداً لحقيقة أن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من الأراضي المحتلة ويشكل مع الضفة الغربية مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة. بدأ مؤتمر إعادة إعمار غزة بحضور 75 دولة أوروبية وعربية، إضافة إلى الولايات المتحدة الأميركية.

وقد تعهد المانحون بمبلغ 4.481 مليار دولار لمساعدة الاقتصاد الفلسطيني وإعادة إعمار غزة، كما أعرب المشاركون عن نيتهم في ضخ مساعداتهم من خلال حساب الخزينة الموحد والآليات والصناديق الإقليمية القائمة بالفعل. ومن هذه الآليات على وجه الخصوص تلك التي استحدثها البنك الدولي وبنك التنمية الإسلامي والآلية الموحدة التي وضعتها الأمم المتحدة وتلك التي اعتمدتها المفوضية الأوروبية لإنعاش القطاع الخاص وتنمية الاستثمار، ووضعت تحت تصرف المانحين الدوليين. غير أن تفعيل ما تم تخصيصه

لأعمار غزة لن يتحقق بدون استقرار الأوضاع في غزة والبيئة الفلسطينية، في أن المنح سوف تستخدم الاستخدام الرشيد في ظل سلطة متفق عليها.

وعلى المستوى السوداني، ولمواجهة احتياجات التنمية في دارفور فقد قامت مصر مؤخرا بعقد مؤتمر مماثلا وهو المؤتمر الدولي للمانحين لتنمية وأعمار دارفور، والذي عقد يوم 21-3-2010 بالقاهرة. نجح المؤتمر في جمع 850 مليون دولار، رصدتها 80 دولة وعدد من المنظمات الدولية المانحة لإعادة أعمار الإقليم، واقترحت دولة قطر ضم المساهمات لبنك تنمية دارفور الذي أعلن عنه أمير قطر برأس مال قدره 2 مليار دولار.

يأتي هذا المؤتمر في إطار اهتمام مصر بإعادة تنمية وأعمار السودان وهو ما يتضح من خلال المشروعات التي تقوم بها مصر في جنوب السودان مثل: مشروعات الكهرباء، الصحة، التعليم، التعليم العالي، الري، الموارد البشرية، التواجد العسكري المصري ضمن بعثة حفظ السلام في السودان.

وتجاه حركة عدم الانحياز التي كانت مصر إحدى الدول المؤسسة للحركة، استضافت في يوليو 2009 قمة حركة عدم الانحياز، وهي بذلك تستعيد دورها التأسيسي في هذه الحركة. غير أن هذه القمة تنعقد في بنية دولية تختلف تماما عن بنية اليوم، حيث تأسست في ظل عالم القطبية الثنائية وهو الطابع الذي جعل من أهداف الحركة أن يكون buffer zone بين المعسكرين وأن تعمل باعتبارها ضمير العالم لمنع تحول منافسيها إلى صراع أو صدام دول، وباختفاء عصر القطبية الثنائية وتفرد قوة واحدة لقيادة العالم، فإن على الحركة أن تجدد مهامها وأن تعمل ضمن الحركة الدولية لبناء نظام دولي متعدد الأقطاب والمراكز باعتبار أن هذا النظام هو الأكثر ملائمة للدول الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن تفعيل تعاونها لردم الفجوة بين الشمال والجنوب.

وتعتبر قطاعات كثيرة من المحللين والخبراء أنه ليس هناك مبرر لغياب علاقات وحوار مع إيران، والذي يمكن أن يساعد في النهاية على الاستقرار في المنطقة ويكسب السياسة الخارجية المصرية دورا فعالا في إعادة توجيه أوضاع المنطقة، أما وجهه النظر الأخرى، والتي تعكس الموقف الرسمي، فهي تعتمد على أن إيران لا تبدو متعاونة في التوصل إلى اتفاق حول برنامجها النووي، وإنما تزيد من تعقيدات الوضع الفلسطيني بشكل لا يساهم في المصالحة الفلسطينية، هذا فضلا عن تعقيدات الوضع الداخلي في إيران خاصة بعد الانتخابات الأخيرة، ويضيف هذا الاتجاه إلى توازن الموقف المصري من أزمة البرنامج النووي الإيراني فهي من ناحية تؤيد حق إيران في امتلاك قدرة

نووية للاستخدامات السلمية، ومن ناحية أخرى تنصح إيران بأن تتجاوب مع متطلبات المجتمع الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وبشكل يخفف من المخاوف الإقليمية والدولية من النوايا الإيرانية. وفي كل الأحوال يجب أن يكون من اهتمامات السياسة الخارجية المصرية العمل النشط، الذي يتجاوز مجرد النصيحة، على منع أي تطور نووي إلى مواجهه عسكرية مع إيران باعتبار ما سوف تؤدي إليه مثل هذه المواجهة من آثار مدمرة على المنطقة تتجاوز بكثير تأثيرات الحرب الأمريكية على العراق.

وفي تقدير البعض أن أحداثا، قد تبدو جانبية، مثل مباراة كرة القدم مع الجزائر وتداعياتها، وقوافل النشطاء إلى غزة، والغبار الذي أثارته عربيا حول مصر، تدفع هذه الأحداث إلى إعادة تقييم سياسة مصر وعلاقاتها العربية، وإذا كان لمثل هذا التقييم من فائدة فهو بناء توافق وطني حول أسس هذه العلاقات والضرورات التي تحكمها والتخلي عن الدعاوي التي تحكمها العواطف العابرة أكثر من الحسابات التي تباعد مصر عن محيطها الإقليمي الذي يمثل في النهاية مجالها الحيوي، كذلك تؤكد الحاجة إلى البناء المؤسسي للسياسة الخارجية والدبلوماسية المصرية التي أصبحت في حاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى مجلس للأمن القومي يضم كل المؤسسات التي تعمل في حقل السياسة الخارجية، والتنسيق بينها وتتابع وتقيم وتتوقع التطورات والأحداث الإقليمية ويهيئ للتعامل معها بشكل منسق وشامل.

الخلاصة

حين نحاول أن نلخص دوافع السياسة الخارجية لمصر خلال عهود ناصر والسادات ومبارك والاعتبارات الموضوعية والشخصية التي صاغتها فسنجد انه في الوقت الذي كانت فيه سياسة ناصر الخارجية من رؤيته الشخصية وتقييمه لدور مصر في بيئتها الاستراتيجية الأوسع ، وما تميز به عهده من سعود حركات التحرير والاستقلال الوطني فإن سياسة السادات الخارجية قد تركزت أساسا على مصالح مصر المباشرة وتأثرت بفهمه وتقديره للارتباطات الإقليمية والدولية التي تخدم بشكل أكثر هذه المصالح إما سياسة مبارك الخارجية فقد تحددت من يومها الأول بضرورات الوضع الداخلي والواقع انه أكثر من أي وقت مضى صيغت السياسة الخارجية ووجهت بعناية كأداة لخلق الظروف الإقليمية والدولية التي تخدم عمليات البناء الداخلي في هذا السياق ، فإن المراقب يستطيع أن يدرك العلاقة الوثيقة التي تطورت خلال عهد الرئيس مبارك بين استمرار السياسة الخارجية المصرية كعنصر استقرار في

منطقتها وبين جهودها لكي تواجه وتعالج بشكل فعال تحدياتها الداخلية والمعنى والدرس المباشر لهذه العلاقة هو أن نجاح مصر في تحقيق أهدافها الداخلية ، إنما هو في صالح الأمن والاستقرار لمنطقة لها مثل هذا التأثير والارتباط بالاستقرار والأمن الدوليين ومن حسن الحظ أن العديد من القوى الدولية المؤثرة أصبحت تدرك هذه العلاقة. أما المعنى المباشر الذي يوحي به استعراضنا للظروف الإقليمية والدولية التي عملت فيها السياسة الخارجية المصرية في كل عهد من العهود الثلاثة، يوحي بأن السياسة الخارجية المصرية والدبلوماسية المصرية أنما تعمل في بيئة تختلف جذريا إقليميا ودوليا عن تلك التي سادت خلال الخمسينات، هذا فضلا عن ضغوط واحتياجات الواقع المصري، الأمر الذي فرض عليها التكيف والتلاؤم معها بشكل يخدم الأهداف والمصالح الوطنية العليا.

أن التحدي الذي يواجه السياسة الخارجية المصرية في عالم متغير هو أن تستمر وتشارك بفاعلية كقوة سلام واستقرار في منطقتها، وألا تستدرج إلى صراعات أو عداوات كبيرة، غير أن هذا لا يجب أن يدفعها إلى الحذر الزائد الذي يعيفها عن الحركة والأفكار والمبادرات الخلاقة وهو ما يتطلب دبلوماسية نشطة ومتفاعلة مع الأحداث في إقليمها والعالم.

وعلى المستوى الوطني فأن فاعلية السياسة الخارجية المصرية يرتبط في النهاية بالقوة المصرية الشاملة وما تملكه من قدرات اقتصادية، ومجتمع صحي، وقاعدة علمية وتكنولوجية ونموذج ديمقراطي معتدل ومنفتح على العالم والعصر.

https://youtu.be/HSA7mYJCLTA

https://youtu.be/H7iCiHCp-xU

2. أسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك[58]

حسن نافعة

الخميس, 13 أكتوبر 2011

سمات الدولة المصرية

لمصر سمات خاصة تميزها عن غيرها من الدول. فهي:

1. دولة قديمة، تضم شعبا متجانسا استطاع أن يقدم للعالم إحدى أعظم الحضارات في تاريخ البشرية، ويعد من أكثر الدول قدرة على التأقلم والاستمرارية رغم ما تعرض له من احتلال على أيدي ألوان متعددة من الاستعمار الذي جثم على صدره لفترات طويلة في حقب تاريخية مختلفة.
2. دولة نهرية، تعتمد في وجودها وبقائها على مياه نهر تقع منابعه خارج حدودها، ويمر مجراه. الذي يمتد لآلاف الأميال. عبر عدة دول قبل أن يصل إلى مصبه فيها.
3. دولة مركزية، يغلب الطابع السلطوي على نظامها السياسي، والذي يؤطّر لمجتمع زراعي تتحكم السلطة المركزية في توزيع مياه نهر تعيش أغلبية الشعب على ضفتيه.
4. ذات موقع جغرافي فريد يطل على مداخل القارات القديمة الثلاث: أوروبا وآسيا وإفريقيا، ويضعها في حالة تفاعل كثيف ومستمر مع إقليم تتوسطه ومع عالم تقع في قلبه؛ مما يجعلها بالتالي في مهب رياح التغيير حين تهب على أي منهما.

وقد انعكست هذه السمات بشكل واضح على عملية صنع السياسة الخارجية المصرية، والتي تسهم في تشكيلها عوامل أو محددات ثلاث:

أولها: المعطيات الجغرافية.

وثانيها: المعطيات التاريخية.

وثالثها: طبيعة النظام السياسي والاجتماعي السائد فيها.

أولا: تأثير المعطيات الجغرافية

تعد مصر دولة نموذجية من منظور نمط العلاقة بين المعطيات الجغرافية والسياسة الخارجية بحيث يمكن القول, دون أدنى قدر من المبالغة, إن المعطيات الجغرافية تكاد تملي على صانع القرار المصري توجهات معينة في السياسة الخارجية لا يستطيع أن يحيد عنها إلا في ظروف استثنائية عارضة,

[58] http://studies.aljazeera.net/ar/files/2011/08/201188736172598O6.html

خاصة عندما يتعلق الأمر بمناطق وأقاليم محددة, خاصة منطقة حوض وادي النيل ومنطقة الشام؛ لذا يُفتَرَض أن تسهم هذه المعطيات, والتي تتسم عادة بالثبات والاستقرار, في إضفاء قدر لا بأس به من الاستمرارية على التوجهات العامة لسياسة مصر الخارجية بحيث يصبح الخروج عليها, من وجهة النظر الوطنية, خرقًا لثوابت وتجاوزًا لخطوط حمراء لا يجوز التسامح معه؛ فالجغرافيا جعلت من مصر:

1. دولة تعتمد في حياتها وبقائها على مياه لهر ينبع خارج أراضيها، ثم يجري لعدة آلاف من الأميال داخل مجموعة من الدول الإفريقية الواقعة وراء حدودها الجنوبية، تعرف باسم مجموعة دول حوض نهر النيل، قبل أن يصب في أراضيها. وقد فرضت هذه المعطيات على صانع القرار المصري أن يمد بصره حتما، وفي جميع العصور التاريخية، إلى ما وراء حدود مصر الجنوبية لمتابعة ما يجري في دول الحوض للتأكد من عدم وجود أي عقبات تحول دون استمرار تدفق مياه نهر النيل إلى مصر بكميات تتناسب مع احتياجاتها، والتأكد من عدم قيام أي طرف بأي إجراء من شأنه المساس بحقوقها التاريخية في المياه أو تعريض مصالحها العامة للخطر.
2. دولة مشاطئة للبحر الأبيض المتوسط شمالا وللبحر الأحمر شرقا؛ ولأن منطقة اليابسة الواقعة بين البحار المفتوحة عادة ما تكون منطقة رخوة من الناحية الأمنية، فقد كان من الطبيعي أن يصبح لشبه جزيرة سيناء، المحصورة بين هذين البحرين المفتوحين على شمال العالم وجنوبه، وضع محوري في استراتيجية مصر الدفاعية، وفرضت على صانع القرار المصري أن يتابع ما يجري وراء هذه المنطقة المحاذية لحدود مصر الشمالية الشرقية.

في سياق كهذا يمكن القول: إن المعطيات الجغرافية فرضت على مصر بلورة سياسة خارجية نشطة لمتابعة ما يجري وراء حدودها الجنوبية، من أجل تأمين احتياجاتها من المياه دفاعا عن حقها في الحياة والبقاء، ولمتابعة ما يجري وراء حدودها الشرقية، من أجل حماية أمنها الوطني.

ثانيا: المعطيات التاريخية

مصر دولة قديمة لها تاريخ طويل؛ ولأنها عرفت نظام الري منذ بداية الألفية الخامسة قبل الميلاد فقد كان بإمكانها أن تتحول بسرعة إلى دولة مركزية وأن تنجح في تشييد واحدة من أهم وأعظم الحضارات في تاريخ الإنسانية. وقد شهد تاريخ مصر الطويل لحظات مد وجزر وانتصار وانكسار، تعرضت فيه البلاد لشتى ألوان الاستعمار، لكنها تمكنت من تجاوزها والتغلب عليها، بل وهضمها جميعا؛ ففي العصور القديمة تعرضت مصر للغزو والاحتلال من جانب الفرس،

والإغريق، والرومان، والبيزنطيين، وذلك لفترات طالت أحيانا لقرون وقصرت أحيانا أخرى لسنوات محدودة. وفي العصور الوسطى، وبعد ظهور الإسلام في الجزيرة العربية، دخل عمرو بن العاص مصر في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب فاتحا ومبشرا بالإسلام لتصبح منذ ذلك التاريخ جزءًا من العالم الإسلامي وولاية تابعة للخلافة الإسلامية. وفي سياق هذه الحقبة تعاقب على مصر حكام من مختلف الألوان والأجناس: الإخشيديون والطولونيون والفاطميون والأيوبيون، بل حكمها عبيد محاربون قدموا من أواسط آسيا (العصر المملوكي) قبل أن تصبح ولاية تابعة للإمبراطورية العثمانية اعتبارا من عام 1517.

وخلال المرحلة العثمانية، والتي طالت لأربعة قرون، حاول الفرنسيون احتلال مصر في نهاية القرن الثامن عشر وفشلوا، لكن الشعب المصري نجح في أعقاب هذا الفشل، ولأول مرة منذ فترة طويلة، في حمل الباب العالي على تنصيب محمد علي -وهو رجل من أصل ألباني- واليا على مصر. ولأنه أظهر نبوغا وعبقرية من نوع فريد، وتمكن من بناء دولة حديثة في مصر راحت تتوسع تدريجيا وتمد نفوذها وراء حدودها الجنوبية وفي الشام وحوض البحر الأبيض المتوسط، فقد تحالفت الدول الأوربية ضده وتمكنت من إلحاق هزيمة عسكرية قاسية به كانت بداية لإجهاض مشروعه للنهضة. وقبل محمد على بشروط الدول الأوربية المنتصرة (معاهدة لندن 1840 وتسوية 1841)، وفي مقدمتها تسريح الجيش، وانكفاء مصر على نفسها، وفتح أسواقها للبضائع الأوربية، مقابل موافقتها على أن يؤول حكم مصر لأسرته من بعده. وعاد دور مصر في المنطقة للتراجع من جديد، وتمكنت بريطانيا من احتلالها عسكريا عام 1882, لكنها ظلت تابعة اسميًّا للخلافة العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى والتي انتهت بانهيار الإمبراطورية العثمانية وسقوط الخلافة الإسلامية معًا.

لقد صمدت مصر، الدولة والشعب، عبر هذا التاريخ الطويل والممتد؛ فقد ظلت دولتها المركزية قائمة بحدودها التاريخية والتي لا تختلف كثيرا عن حدودها المعاصرة، قائمة منذ وحَّدها الملك مينا (حوالي عام 3150 قبل الميلاد) حتى وقتنا هذا. أما شعبها فقد تمكن بدوره من الصمود، متجاوزا كل ألوان المحن التي مرت به على مر التاريخ، واستطاع أن يحتفظ بخصوصيته، على الرغم من تغيرات عديدة طرأت على معتقداته الدينية وأوعيته الثقافية عبر العصور، إلى أن دفع به الترحال التاريخي في قلب الدائرة العربية الإسلامية والتي تفاعل معها لفترة تزيد على أربعة عشر قرنا حتى الآن، بعد أن أصبحت

مصر دولة عربية لغةً وثقافةً، وإسلامية دينًا. ومن المعروف أن عملية "التعريب" بدأت في مصر مع الفتح الإسلامي وتواصلت إلى أن تمكنت اللغة العربية من فرض سيادتها المطلقة، وأصبحت اللسان الذي يتحدث به الشعب بكل طوائفه، بينما احتفظت شريحة مهمة بالديانة المسيحية التي انتشرت أثناء فترة الاحتلال الروماني.

لقد ظلت مصر إحدى الولايات التابعة للخلافة الإسلامية، بدءًا بالعباسية وانتهاء بالعثمانية، لفترة طالت لما يقرب من أربعة عشر قرنا. ورغم تمتعها بفترات استقلال نسبي سمح لها من وقت لآخر بهامش من حرية الحركة على الصعيد الخارجي، إلا أنها لم تعرف النضال الشعبي من أجل التحرر والاستقلال الوطني، بالمعنى المعاصر، إلا مع بداية التدخل الغربي في شؤونها الداخلية؛ لذا لم يكن من قبيل الصدفة أن تندلع الثورة العرابية فيها بالتزامن مع بداية التغلغل الغربي، لينتهي الأمر بالاحتلال البريطاني لها عام 1882. كما لم يكن من قبيل المصادفة أيضا أن تنفجر ثورة شعبية كبرى عام 1919 تطالب بجلاء القوات البريطانية وبالاستقلال الوطني، والذي لم تحصل عليه إلا بعد ثورة جديدة قادها الجيش عام 1952.

ويمكن القول: إن المعطيات التاريخية عكست نفسها على سياسة مصر الخارجية من خلال بُعدين أساسيين:

الأول:

يتعلق بتأثير المتغيرات الدينية والثقافية؛ فبعد أن أصبحت دولة عربية إسلامية محاطة –جغرافيا- بدول تشترك معها في اللغة والدين وتتفاعل معها –تاريخيا- على مدى أربعة عشر قرنا باعتبارها ولايات تابعة لنفس الإمبراطورية، كان من الطبيعي أن تعيد النظر في مفهومها للأمن الوطني ومصادر تهديده على ضوء الحقائق التاريخية الجديدة.

الثاني:

يتعلق بتأثير ما أصبح يُعرَف بـ "أزمة الهوية"؛ فبعد انهيار الإمبراطورية العثمانية واجتياح الثورات والتيارات القومية مختلف مناطق العالم, ومنها المنطقة العربية, بدأت تتنازع النخب السياسية فيها انتماءات متعددة؛ فمن قائل بأن انتماء مصر الأساسي والأصلي هو لحضارتها الفرعونية, استنادا إلى تاريخها الطويل والعريق والذي شهد بناء الدولة المركزية قبل معظم شعوب العالم الأخرى, ومن قائل بأن انتماءها الأصلي يجب أن يكون للأمة العربية, استنادا إلى لغتها وثقافتها, ومن قائل بأن انتماءها الأصلي يجب أن يكون

للإسلام, استنادا إلى دينها. وكان من الطبيعي أن تتأثر توجهات السياسة الخارجية المصرية بموقف النخبة الحاكمة من هذه الهويات المتصارعة والتي تسهم في تشكيل رؤيتها الأيديولوجية ومواقفها السياسية.

ثالثا: طبيعة النظام السياسي والاجتماعي السائد

بصدور تصريح 28 فبراير 1922, والذي أصدرته بريطانيا من جانب واحد وأعلنت فيه نهاية الحماية، أصبحت مصر دولة مستقلة، لكن استقلالها ظل شكليا إلى حد بعيد؛ فالتصريح البريطاني صدر مصحوبا بتحفظات أربع منحت بريطانيا الحق في:

- تأمين مواصلاتها الإمبراطورية في مصـــــــــــر.
- الدفاع عن مصر ضد أي اعتداء أو تدخل أجنبي.
- حماية المصالح الأجنبية والأقليات في مصـــــر.
- إبقاء الوضع في السودان على ما هو عليـــــــه.

ومع ذلك فقد أفسح هذا الاستقلال الشكلي الطريق أمام إمكانية البدء في تأسيس نظام سياسي ليبرالي، أو شبه ليبرالي، انطلقت مسيرته عقب صدور دستور 1923 واستمر حتى قيام ثورة 1952. ولأن مصر لم تتمتع في بداية تلك الفترة بأية درجة معقولة من الاستقلال يتيح لها ممارسة بعض مظاهر السيادة, فقد تعين الانتظار حتى إبرام معاهدة 1936 ليصبح لمصر "سياسة خارجية" بالمعنى الحقيقي للكلمة؛ فوفقا لنصوص هذه المعاهدة, أصبح لمصر, ولأول مرة منذ بداية الاحتلال, الحق في تبادل السفراء مع بريطانيا, وفي عقد المعاهدات السياسية مع الدول الأجنبية, وفي المطالبة بإلغاء الامتيازات الأجنبية؛ لذا تعتبر الفترة الممتدة من 1936 وحتى 1952 هي بداية تبلور معالم واضحة لسياسة خارجية مصرية متماسكة, ولكن ضمن حدود الحركة المحدودة المتاحة لصانع القرار المصري في ذلك الوقت, في نظام سياسي تتنازعه ثلاثة مراكز قوى: قوة الاحتلال, وقوة القصر (المتعاون مع أحزاب الأقلية), وقوة الحركة الوطنية (ممثلة في حزب الوفد الذي كان بوسعه أن يكتسح كل انتخابات حرة جرت في تلك الفترة). وقد اتخذت الحكومات التي تعاقبت على مصر خلال تلك الحقبة "الليبرالية" أو "شبه الليبرالية، خاصة الوفدية منها، مواقف محددة تجاه قضايا محورية تشكل معالم لسياسة خارجية متماسكة بدأت تتبلور تباعا إلى أن أصبحت تشكل رؤية متكاملة تصلح أساسا لبلورة نظرية خاصة بالسياسة الخارجية المصرية، منها:

1. الوضع في السودان

فقد تمسكت الحكومات المصرية المتعاقبة بتواجدها في السودان، وطالبت بالاستقلال الكامل لهما معا في كل مفاوضات الجلاء مع بريطانيا، وبوحدة مصر والسودان تحت راية التاج المصري. وتشكل السياسة المصرية تجاه السودان في تلك المرحلة مدخلا مهما لفهم البعد الخاص برؤية مصر الرسمية لأمنها المائي، وتمحور هذه الرؤية حول ضرورة التواجد الفعلي وراء حدود مصر الجنوبية، بصرف النظر عن الأشكال المختلفة لهذا التواجد، لتأمين تدفق مياه نهر النيل بكميات كافية، على أن يكون السودان هو نقطة الارتكاز الأساسية في أية صيغة دائمة وملائمة لعلاقة متميزة مع دول حوض النيل تضمن لها تحقيق أهدافها الحيوية.

2. القضية الفلسطينية

فقد اهتمت الحكومات المصرية خلال تلك الفترة أيضا اهتماما بالغا بتطور الصراع الدائر على الأرض الفلسطينية بين الحركة الوطنية الفلسطينية والمشروع الصهيوني الذي يستهدف إقامة دولة يهودية على حدود مصر الشرقية. وبدا هذا الاهتمام واضحا منذ اللحظة الأولى التي أصبحت مصر في وضع يمكِّنها من اتخاذ مواقف مستقلة على صعيد السياسة الدولية، ولم تتردد في تقديم الدعم والمساندة للشعب الفلسطيني في كفاحه ضد هذا المشروع. وقد تصاعد الموقف المصري تدريجيا إلى درجة المشاركة في أول حرب عربية ضد إسرائيل عام 1948. وكان الهدف هو الحيلولة دون قيام دولة يهودية على حدود مصر الشرقية ترتبط عضويا بالقوى والمخططات الاستعمارية الغربية في المنطقة والذي رأت فيه مصر خطرا رئيسيا يهدد أمنها الوطني والقومي. ويشكل موقف مصر من القضية الفلسطينية ومن تطور الصراع العربي الإسرائيلي في تلك الفترة مدخلا مهما لفهم البعد الخاص برؤية مصر لأمنها الوطني وتمحورها حول ضرورة تأمين حدودها الشمالية الشرقية.

3. الجامعة العربية

وقضية الوحدة العربية: قامت مصر بلعب الدور الرئيسي في تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945, ورحبت باستضافة مقرها في القاهرة. وقد جاءت هذه الخطوة عقب مشاورات ثنائية مضنية أجرتها مصر على مدى شهور طويلة في نهاية عام 1943 وبداية عام 1944 وأسفرت عن بناء "نظام إقليمي عربي" رسمي، وكرَّست دورا إقليميا بدأت مصر تمارسه منذ ذلك الحين. وتشكل سياسة

مصر تجاه العالم العربي مدخلا مهما لفهم تأثير البعد الثقافي على سياستها الخارجية.

4. الحرب الباردة

تصادف وجود مصر كعضو غير دائم بمجلس الأمن حين اندلعت الحرب بين الكوريتين عام 1950، والتي جسدت انقسام النظام الدولي إلى معسكرين متصارعين. وشكَّل امتناع مصر عن التصويت على مشروعات القرارات المقدمة من دول المعسكر الغربي مفاجأة لكثيرين، في خطوة لا تخطئها العين تدل على رغبة الحكومة المصرية في اتخاذ موقف غير منحاز إلى أيٍّ من المعسكرين، رغم وجودها القسري داخل المعسكر الغربي، بحكم استمرار الاحتلال البريطاني لها. واعتبر الكثير من المراقبين أن هذا الموقف وضع البذرة الأولى لسياسة الحياد وعدم الانحياز والتي أصبح الرئيس جمال عبد الناصر فيما بعد من أحد أهم قادتها العالميين.

لم تكن مصر تتمتع بكامل استقلالها خلال تلك الفترة -"الليبرالية" أو "شبه الليبرالية"- القصيرة في عمر مصر؛ لذا فقد تعذر عليها ترجمة المواقف السابق الإشارة إليها إلى رؤية شاملة لسياسة خارجية مصرية متكاملة الأركان يمكن التمييز في سياقها بين الثابت والمتغير؛ لذا فقد تعين الانتظار حتى حصول مصر على كامل استقلالها كي نتعرف على الملامح العامة لهذه الرؤية والتي اكتملت تماما خلال الحقبة الناصرية. ولأن السياسة الخارجية التي انتهجتها مصر خلال هذه الحقبة كانت امتدادا لتوجهات وُضِعت أسسها في الحقبة السابقة وبدت -من ناحية- متسقة تماما مع المعطيات الجغرافية والتاريخية، ومكّنتها -من ناحية أخرى- من تبوأ مكانة إقليمية وعالمية رفيعة؛ فمن الطبيعي أن تشكِّل مقياسا للتمييز بين الثوابت والمتغيرات، وأن تفسر أسباب التغيرات الانقلابية التي طرأت على هذه السياسة خلال فترتي حكم الرئيسين محمد أنور السادات ومحمد حسني مبارك والتي يبدو واضحا أنها تجاوزت كل الخطوط الحمراء -من ناحية- وأدت إلى إضعاف وتآكل دور مصر على الصعيدين العالمي والإقليمي -من ناحية أخرى- وبالتالي فمن الطبيعي أن تتسبب في إثارة ردود أفعال شعبية رافضة وباحثة عن آلية لتعديلها ودفعها في الاتجاه الصحيح. وإذا كانت المعطيات الجغرافية والتاريخية تتسم بالثبات النسبي فمن المعروف أن هذه المعطيات لا تمارس تأثيرها على السياسات الخارجية للدول إلا من خلال طريقة إدراك النخبة الحاكمة لها ولمدى تحقيقها لمصالحها.

ولأن النظام السياسي المصري يتسم بمركزية شديدة تؤدي إلى تركز السلطات كلها في يد شخص رئيس الدولة، ويعمل في بيئة إقليمية وعالمية تتسم بالديناميكية والإيقاع السريع، فليس لدينا من تفسير للتغيرات الانقلابية التي طرأت على السياسة الخارجية لدولة تتحكم في تحديد التوجهات العامة لسياستها الخارجية معطيات جغرافية وتاريخية تتسم بالثبات النسبي إلا بعاملين رئيسيين:

الأول:

التغير الذي طرأ على قيادة النظام السياسي بتولي الرئيس السادات للسلطة خلفا للرئيس عبد الناصر، ثم بتولي الرئيس مبارك للسلطة خلفا للرئيس السادات.

الثاني:

تحولات طرأت على النظام الإقليمي، بسبب اتجاه حركة موازين القوى فيه لترجيح كفة دول "الثروة" على حساب دول "الثورة", وتحولات أكثر عمقا طرأت على النظام العالمي، بسبب اتجاه حركة موازين القوى فيه لترجيح كفة النظام الرأسمالي والمعسكر الغربي على كفة النظام الاشتراكي، وسقوط المعسكر الشرقي، انتهت بسقوط وانهيار الاتحاد السوفيتي وفتح الطريق أمام الولايات المتحدة لمحاولة إحكام هيمنتها المنفردة على النظام العالمي.

أسس ومرتكزات وتحولات السياسة الخارجية المصرية

تعين على أي سياسة خارجية مصرية فاعلة إعداد الخطط والبدائل واتخاذ المواقف التي تساعد صانع القرار على مواجهة ثلاث تحديات رئيسية:

الأول:

تحدي الحياة والبقاء، بالعمل على تأمين احتياجات مصر من مياه نهر النيل.

الثاني:

تحدي الأمن، بالعمل على مواجهة مصادر التهديد الخارجي أيا كانت، خاصة التهديدات القادمة عبر حدود مصر الشمالية الشرقية.

والثالث:

تحدي التنمية، بالعمل على تهيئة البيئة الإقليمية والدولية المواتية لتدفق الاستثمارات والمساعدات المالية والفنية والمعرفية اللازمة لدفع عجلة التنمية فيها، ومواجهة الأعباء المترتبة على الزيادة السكانية.

أولا: تحدي الحياة والبقاء

تعتمد مصر في سد احتياجاتها من المياه على نهر وحيد تقع منابعه في منطقة البحيرات العظمى على بعد آلاف الأميال من حدودها الجنوبية في سبع دول إفريقية تعرف باسم دول المنبع، هي: بوروندي، رواندا، زائير، تنزانيا، أوغندا، كينيا، وإثيوبيا، ثم تصب روافده المختلفة في مجرى يبلغ طوله 6650 كيلو مترا عابرا -بالإضافة إلى دول المنبع السبع- دولتي المصب، وهما: السودان ومصر. ولتأمين وصول مياه النهر سعت مصر على الدوام، خصوصا في فترات قوتها وتمددها، لكي يكون لها تواجد ونفوذ دائمين في دول حوض نهر النيل، خاصة في السودان؛ لذا لم يكن غريبا أن تصوب القوات المسلحة المصرية وجهتها نحو الجنوب، في فترات مختلفة من تاريخها القديم والحديث على السواء، إلى أقصى مدى تستطيع الوصول إليه عبر النهر لتتوقف عادة عند منطقة الشلالات.

ولمصر "حقوق تاريخية في مياه النيل" فننتها اتفاقيات دولية عديدة منها: بروتوكول روما لعام 1891, معاهدة أديس أبابا لعام 1902, معاهدة لندن لعام 1906, معاهدة 1925 بين بريطانيا وإيطاليا، اتفاقية 1959 بين مصر والسودان، وأخيرا إطار التعاون المبرم عام 1993 بين مصر وإثيوبيا. وتنظم هذه المعاهدات والاتفاقات وأطر التعاون العديد من الأمور التي تنظم العلاقة بين "دول المنبع" و"دول المصب", مثل: حصص توزيع المياه، وحقوق وواجبات دول المنبع ودول المصب، وأوجه وسبل التعاون بين دول حوض النيل لتقليل الفاقد، وترشيد استخدامات المياه، وإقامة المشروعات المشتركة، وغيرها من أوجه التعاون. ويلاحظ أن مصر كانت قد حرصت، مع التزايد المستمر في عدد السكان ومتطلبات الحياة الحديثة، على توفير احتياجاتها المتزايدة من المياه بوسائل عديدة، أهمها:

1. بناء السدود على مجرى النهر لتقليل الفاقد من المياه والذي كان يضيع في البحر هدرا، وتحسين شبكة الري والصرف لترشيد الاستهلاك.
2. السعي لزيادة حصتها بالاقتراض من دول أخرى، كما حدث مع السودان (اتفاقية 1959 التي حصلت مصر بموجبها على 8 مليار متر مكعب إضافية).

وحتى وقت قريب لم تندلع أزمات بين دول حوض وادي النيل بسبب المياه، رغم فترات جفاف كانت تحدث بين الحين والآخر بسبب شح الأمطار، ولم تجرؤ أي من دول المنبع فيما مضي على التشكيك علنا في حقوق مصر، أو تتعمد المساس بمصالحها فيما يتعلق بهذه المسألة الحيوية. ساعد على ذلك

سياسة مصرية نشطة تجاه إفريقيا، خاصة خلال الحقبة الناصرية، حيث كانت القاهرة في ذلك الوقت قبلة لحركات التحرر الوطني الإفريقية، وأحد أهم المراكز العالمية لمناهضة الاستعمار.

غير أن الأمور لم تثبت عند هذا الحال، وراحت تتطور تدريجيا في اتجاه لا يخدم مصالح مصر الحيوية إلى أن وصلت الآن إلى مشارف أزمة بعد أن بدأت بعض دول المنبع تتحدث بإصرار عن عدم عدالة حصص توزيع المياه، وراحت تشكك في شرعية الاتفاقيات المبرمة بدعوى أنها أبرمت خلال الحقبة الاستعمارية، وليس بين ممثلي الدول صاحبة المصلحة. وقد بدأت بوادر أزمة تلوح حين طالبت بعض دول المنبع رسميا بإعادة النظر في الاتفاقيات القائمة، وراحت تحتد أو تتصاعد مع قيام دول المنبع السبع بتشكيل تكتل في مواجهة دولتي المصب، إلى أن وصلت ذروتها بتهديد دول المنبع بالتوقيع على الاتفاق الإطاري المقترح لتنظيم أوجه التعاون بين دول حوض النيل دونما اعتبار لموقف دول المصب منه أو تحفظاتها عليه، وهو تطور خطير يهدد باندلاع حروب حول المياه في هذه المنطقة الحساسة من العالم.

لم تندلع هذه الأزمة فجأة وإنما لاحت بوادرها منذ سنوات ليست بالقليلة وتحكمت في مسارها عوامل عدة بعضها ذاتي، يتعلق بتطورات طرأت على نظام مصر السياسي، والآخر موضوعي يتعلق بمعطيات ديمغرافية ومناخية وجغرافية محايدة. ويمكن رصد أسباب العوامل الذاتية المتعلقة بمصر، وذلك على النحو التالي:

1. انكفاء مصر على نفسها وانشغالها بأمورها الداخلية فقط، وإهمالها المتزايد لشئون القارة الإفريقية إلى الحد الذي جعلها تبدو غير مبالية بما ما يجري في دول الحوض، بما في ذلك السودان والذي كان يُنظَر إليه دومًا باعتباره قلب المجال الحيوي للدولة المصرية.
2. تآكل دورها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وعجزها عن استثمار رصيدها التاريخي في إفريقيا؛ مما جعل دولا صغيرة تتجاسر عليها ولا تمانع في التعاون مع دول معادية تسعى لابتزازها.
3. تراخي يقظتها التقليدية في متابعة ما يجري وراء حدودها الجنوبية، ربما بسبب اعتقاد ساذج، ثبت أنه خاطئ تماما، مفاده أن العلاقات الخاصة التي تربطها بإسرائيل والولايات المتحدة يمكن أن تحميها من محاولات الابتزاز.

أما فيما يتعلق بالعوامل الموضوعية، فيمكن رصد أسبابها على النحو التالي:

1. تزايد الطلب على المياه من جانب جميع دول الحوض بسبب التزايد المضطرد في تعداد السكان، من ناحية، وتزايد متوسط استهلاك الفرد نتيجة تغير أنماط المعيشة، من ناحية أخرى. ويتوقع الخبراء أن احتياجات مصر من المياه ستفوق مواردها المالية بحلول عام 2017 وبالتالي سيظهر فيها عجز مائي، ربما يقترب من 10 مليار متر مكعب سنويا، بعد فترة وجيزة.
2. نقص الكميات المتاحة من المياه بسبب تغيرات مناخية محتملة سوف تترتب على ارتفاع درجة حرارة الأرض.

فإذا أضفنا إلى ما سبق أن تعثر محاولات التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي واقترابها من حالة الانهيار, من ناحية, وتآكل دور مصر الإقليمي والعالمي, من ناجية أخرى, وعدم توفر بدائل أو خيارات أخرى أمام صانع القرار المصري في النظام السياسي الراهن, من ناحية ثالثة, هي عوامل تغري إسرائيل والولايات المتحدة بمواصلة محاولاتها لابتزاز مصر, بتحريض دول المنبع للمطالبة بإعادة النظر في اتفاقيات المياه, لإجبارها على تقديم مزيد من التنازلات في عملية التسوية أو للموافقة على تزويد إسرائيل بمياه النيل؛ لذا يسود شعور جماهيري عام بعدم كفاءة السياسة الخارجية وعجزها عن تأمين احتياجات مصر المستقبلية من المياه .

ثانيا: تحدي الأمن

تشير دروس التاريخ إلى أن معظم الغزاة أتوا مصر عبر بوابتها الشمالية الشرقية، وأن من جاء منهم قاصدا مصر كان يواصل زحفه عادة في اتجاه فلسطين والشام لتأمين بقائه في مصر، ومن جاء قاصدا الشام وفلسطين كان يواصل زحفه عادة في اتجاه مصر لتأمين بقائه في المشرق؛ مما جعل من مصر وفلسطين والشام كتلة استراتيجية واحدة ترتبط بمصير واحد. وانطلاقا من هذه الرؤية الواضحة لأمن مصر الوطني قام صناع القرار، منذ اللحظة الأولى لبداية ممارسة مصر لبعض مظاهر استقلالها وحرية حركتها على الصعيد الخارجي، باتخاذ مواقف يمكن اعتبارها محددة لأسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية، منها:

1. النظر للمشروع الصهيوني باعتباره مصدر التهديد الرئيس لأمن مصر الوطني من ناحية، ولأمن العالم العربي ككل، من ناحية أخرى.
2. النظر للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية عربية لا يجوز التصرف فيها على نحو منفرد، وأن تكون الجامعة العربية هي الإطار المؤسسي المسؤول عن تحديد السياسة واجبة الاتباع تجاه هذه القضية.

3. البعد عن المحاور والتكتلات الدولية، واعتماد سياسة الحياد وعدم الانحياز كركيزة لتحرير الإرادة وحماية الاستقلال الوطني.

وانطلاقا من هذه التوجهات العامة قامت مصر بسلسلة من المبادرات، منها:

1. تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945، واحتضان مقرها في القاهرة.
2. المشاركة في الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام 1948.
3. الإعلان عن موقفها المحايد في الصراع بين المعسكرين الكبيرين الشرقي والغربي، وهو ما عكسه تصويت مصر في مجلس الأمن على مشروعات القرارات الخاصة بالحرب الكورية كما سبق القول.
4. رفض أي تسوية منفردة للقضية الفلسطينية، والمطالبة بتوقيع عقوبات على أية دولة عربية توقع صلحا منفردا مع إسرائيل وطردها من الجامعة العربية، وفقا لمشروع قرار تقدمت به وأقره مجلس الجامعة العربية عام 1950.
5. اقتراح وإقرار معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي العربي، والتصديق الفوري عليها عام 1950.

وقد ظلت هذه التوجهات العامة هي المحدد الرئيسي لمواقف السياسة الخارجية المصرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى حرب أكتوبر 1973, رغم اختلاف النخب والنظم السياسية التي تعاقبت على حكم مصر طوال تلك الفترة. لكن ما إن وضعت حرب 73 أوزارها حتى بدأ الانقلاب الكبير على هذه التوجهات والتي كانت أقرب ما تكون إلى الثوابت؛ فقد قرر الرئيس السادات أن تكون حرب أكتوبر هي آخر الحروب، وبدأ البحث عن تسوية سلمية مع إسرائيل تحت مظلة وساطة أميركية منفردة إلى أن قادته خطاه، عام 1977, إلى القدس وإلقاء خطاب في الكنيست، لينتهي الأمر بإبرام معاهدة "سلام" منفردة بين مصر وإسرائيل عام 1979.

بنى الرئيس السادات سياسته الجديدة على مجموعة من الافتراضات، أهمها:

1. أن إسرائيل أصبحت جاهزة لتسوية دائمة تقوم على الانسحاب إلى حدود 67، وحل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.
2. أن الولايات المتحدة راغبة في المساعدة على إنجاز تسوية على هذا الأساس، حتى لو اقتضى الأمر ممارسة ضغوط كبيرة على إسرائيل.
3. أن التسوية على المسار المصري ستسهل التوصل إلى تسوية شاملة على بقية المسارات وستقود إليها حتما.

4. لن يكون أمام العالم العربي من خيار آخر، بعد خروج مصر من معادلة الصراع، سوى الالتحاق -إن عاجلا أم آجلا- بقطار تسوية انطلق ولن يكون بمقدور أحد إيقافه.

غير أن الأحداث اللاحقة أثبتت خطأ هذه الافتراضات جميعا؛ فقد سلكت "عملية التسوية" طريقا وعرا ومحفوفا بالمخاطر أفضى إلى:

1. تسوية منفردة مع إسرائيل رفضتها الدول العربية الأخرى.
2. قطيعة بين مصر والعالم العربي دامت حوالي عشر سنوات تم نقل مقر الجامعة العربية خلالها إلى تونس.
3. احتقان الحياة السياسية في مصر إلى درجة أدت إلى اعتقال كافة رموز الحركة الوطنية المصرية في سبتمبر 1981.
4. اغتيال الرئيس السادات في أحد أكثر مشاهد العنف السياسي إثارة في التاريخ المصري في 6 أكتوبر 1981.

وعندما ظهر بوضوح، في سياق هذه الأحداث المتعاقبة، أن خللا جسيما أصاب سياسة مصر الخارجية، بدأت محاولات لتصحيح هذا الخلل، عقب اختفاء الرئيس السادات وتولي الرئيس مبارك، أخذت أشكالا عديدة منها:

1. التجاوب مع الضغوط الشعبية لتجميد التطبيع مع إسرائيل، واستخدام الخلاف حول طابا وسيلة لتبريد عملية السلام معها.
2. السعي لتصحيح العلاقة المختلة مع الاتحاد السوفيتي، وإعادة بعض التوازن المفقود في صيغة العلاقة مع قمة النظام الدولي.
3. استغلال الحرب العراقية الإيرانية لإزالة الاحتقان القائم في علاقة مصر بالعالم العربي، والتمهيد لعودة جامعة الدول العربية إلى مقرها في القاهرة دون أن تضطر إلى إلغاء أو تجميد المعاهدة مع إسرائيل، وهو ما تم فعلا قبل نهاية الثمانينيات.

لم تعكس هذه المحاولات "التصحيحية"، في حقيقة الأمر, رؤية متماسكة لسياسة خارجية مصرية جديدة بقدر ما عكست مهارة تكتيكية في توظيف تفاعلات إقليمية ودولية معينة للتحلل من الضغوط الواقعة على مصر الرسمية محليا وإقليميا ودوليا؛ لذا سرعان ما ظهر العجز عند أول منعطف, حين أقدم صدام حسين على غزو الكويت؛ فقد أدارت مصر أزمة احتلال الكويت بمنطق من يسعى للاستفادة التكتيكية منها, وليس انطلاقا من رؤية استراتيجية تسعى لاستعادة دور مصر القيادي المفقود في العالم العربي؛ ومن ثَمَّ خرجت من

الأزمة مستفيدة ماديا وسياسيا وخاسرة استراتيجيا, وهو ما اتضح بجلاء بعد نجاح إسرائيل في إجهاض مؤتمر مدريد.

وبعودة الجامعة العربية إلى مقرها في القاهرة، في هذا السياق عادت مصر إلى نظام عربي ضعيف وممزق، ولكن دون أي رغبة من جانبها للقيام بدور فاعل لإعادة إحياء النظام العربي المتداعي؛ حيث كانت القيادة السياسية المصرية في ذلك الوقت تدرك أن قدرتها على ترميم النظام العربي تتوقف على:

1. قدرة مصر على لعب دور حاسم في استكمال عملية تسوية كانت ما تزال جزئية ولم تتحول بعد إلى تسوية شاملة وعادلة، وهو ما لم يكن بوسعها أن تفعله ولا كانت تملك مقوماته.
2. قدرتها على قيادة العالم العربي نحو إدارة جديدة للصراع تجمع بين العمل السياسي ودعم المقاومة، وهو ما لم تكن راغبة فيه أصلا.

ولأنها لم ترغب في -أو تقدر على- سلوك أي من السبيلين، فقد كان من الطبيعي أن يؤدي فشلها على هذا الصعيد، خصوصا في ضوء نجاح المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني دون شروط، إلى إضعاف الدور العربي لمصر. ساعد على ذلك إصرار الولايات المتحدة وإسرائيل على توظيف الدور المصري للضغط على الأطراف العربية للقبول بالشروط الإسرائيلية للتسوية، وهو ما بدا واضحا بصفة خاصة في الفترة التي أعقبت فشل الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون في التوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية عام 2000. وعندما كشرت الإدارة الأميركية بقيادة المحافظين الجدد عن أنيابها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001, آثرت مصر السلامة وعادت للانكفاء على ذاتها؛ مما جعل طريق الولايات المتحدة يبدو معبَّدا لغزو العراق عام 2003، ثم للشروع في تدميره على مدى ثماني سنوات متصلة، وهو عامل إضافي أسهم بدوره في إضعاف مكانة مصر في العالم العربي بشكل كبير.

ومع بروز نجل الرئيس المصري جمال مبارك على مسرح السياسة المصرية، في بداية الألفية الثالثة، بدا واضحا أن القيادة المصرية لم تعد مشغولة بشيء قدر انشغالها بترتيب عملية نقل السلطة من الأب إلى الابن. ولأن استعادة مصر لدورها القيادي لم يكن من بين أولويات القيادة المصرية في ذلك الوقت، فلم يكن من المستغرب أن يتزامن عودة الدفء إلى العلاقات المصرية الإسرائيلية مع عملية التصعيد السياسي لجمال مبارك؛ فقد شهدت هذه الفترة:

1. إفراج مصر عن الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام قبل انتهاء مدة عقوبته.

2. إبرامها لاتفاقية المناطق التجارية المؤهلة "الكويز" مع إسرائيل.
3. تعهد مصر بمد إسرائيل بالغاز الطبيعي لفترات طويلة، وبسعر يقل كثيرا عن الأسعار العالمية. ولأنه لا يوجد مبررات موضوعية تجبر مصر على تقديم تنازلات "مجانية" بهذا الحجم وعلى هذه الدرجة من الخطورة، فليس هناك من تفسير عقلاني لها إلا برغبة القيادة السياسية المصرية في مقايضتها بموقف إسرائيلي أميركي مشترك يساعد على تمرير "مشروع التوريث".

يلفت الانتباه ويثير التأمل هنا أن عودة الدفء للعلاقات المصرية الإسرائيلية لم يواكبه اعتدال في سلوك إسرائيل، وإنما -على العكس- قوبل بتشدد بالغ وصل إلى حد إقدام إسرائيل على خوض حربين كبيرتين خلال أقل من عامين، إحداهما ضد لبنان عام 2006، والثانية ضد غزة عام 2008. فقد ألقت مصر باللوم في حرب لبنان على حزب الله، وألقت باللوم في حرب غزة على حماس، رغم توافر نية العدوان لدى إسرائيل في الحالتين، وبدت مصر أكثر ميلا لتبني وجهة النظر الإسرائيلية والأميركية المروجة لمقولة أن إيران والأصولية الإسلامية والمنظمات "الإرهابية", وليس إسرائيل ورفضها للتسوية، هي مصادر التهديد الرئيسة للأمن في المنطقة.

في سياق كهذا من الطبيعي أن يتعمق إحساس جماهيري بعدم كفاءة السياسة الخارجية المصرية في مواجهة مصادر تهديد الأمن ليس فقط على حدودها الشمالية الشرقية، ولكن على حدودها الجنوبية أيضا. فكل التقديرات ترجح انفصال جنوب السودان في بداية عام 2011, وربما تلحق بها دارفور أيضا. ولا جدال في أن تفتت السودان إلى عدة دويلات يشكل مصدرا جديدا من مصادر تهديد الأمن الوطني المصري لم يكن قائما من قبل.

ثالثا: تحدي التنمية

في دولة تنتمي لدول العالم الثالث، تعتمد في حياتها وبقائها على موارد نهر تنبع روافده على بعد آلاف الأميال من حدودها، وتقع على بحار مفتوحة تجعلها نهبا للأطماع الخارجية، وزُرِعت على حدودها دولة عنصرية عدوانية مرتبطة بالقوى المهيمنة على النظام الدولي، من الطبيعي أن تحتل قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مكانة محورية في سياستها العامة ومنها السياسة الخارجية. فبدون عملية تنموية قوية ومستديمة لن يكون بوسع بلد كهذا الحصول على عناصر القوة اللازمة للدفاع عن مصالحه خارج حدوده، وهو ما انتبهت إليه مصر دوما؛ لذا لم يكن غريبا أن تتداخل معارك التحرر والاستقلال

الوطني مع معارك التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما بدا واضحا بصفة خاصة في المرحلة الناصرية. فقد سعي عبد الناصر في البداية لتجميد الصراع العربي الإسرائيل وعدم ممانعته في استكشاف آفاق التسوية السلمية، كي يتفرغ للبناء بعد الجلاء، ومن هنا كان اهتمامه البالغ ببناء السد العالي. غير أن إصرار إسرائيل على فرض تسوية بشروطها قبل الجلاء، وإصرار الولايات المتحدة على ربط مصر بالأحلاف العسكرية، فرض على عبد الناصر الدخول في مواجهة معهما؛ فحين رفضت مصر شروط إسرائيل للتسوية شنت إسرائيل غارة مميتة على مواقع الجيش المصري في غزة فاضطر عبد الناصر للجوء إلى الاتحاد السوفيتي لتزويده بالسلاح. وحين رفضت مصر الانضمام إلى أحلاف عسكرية ردت الولايات المتحدة بسحب تمويل مشروع السد العالي، وردت مصر بتأميم قناة السويس. وما إن تحقق الانتصار في معركة السويس حتى انطلق مشروع للنهضة ارتبطت فيه قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ارتباطا عضويا بقضايا التحرر والاستقلال الوطني والعدالة الاجتماعية. وفي سياق هذا المشروع النهضوي تبنت مصر سياسة خارجية تتسق مع معطياتها الجغرافية والتاريخية، وتقوم على مقاومة الاستعمار. والصهيونية، وتسعى لتحقيق الوحدة العربية.

لكن حين بدأت هذه الثوابت تتغير عقب حرب أكتوبر 1973, على النحو الذي أسلفناه، تغيرت أيضا –وبالضرورة- رؤية مصر لأمنها الوطني ولنوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تريدها في المرحلة الجديدة. ومن هنا تواكب التقارب مع الولايات المتحدة والغرب مع تبني السادات لسياسة الانفتاح الاقتصادي، ثم لسياسة الخصخصة، والتي تسارعت معدلاتها كثيرا في عهد الرئيس مبارك، كما تصاعد الدور السياسي لرجال الأعمال. ولأن الرئيس السادات كان قد برر انقلابه على ثوابت السياسة الخارجية المصري، بارتفاع تكلفة الحروب وما أدت إليه من خراب اقتصادي واجتماعي، وربط بين السلام والرخاء والازدهار بطريقة ميكانيكية؛ فقد أصبح التأييد الجماهيري للتوجهات الجديدة للسياسة الخارجية معلقا إلى حد كبير على مدى نجاح النظام في تحقيق الرخاء والازدهار المأمولين، وهو ما لم يحدث أبدًا.

فبعد 37 عاما من حرب أكتوبر 73 والتي اعتبرها السادات آخر الحروب، و32 عاما من زيارة القدس، والتي اعتبرها السادات بداية طريق الرخاء، لم تنعم المنطقة لا بسلام شامل ولا برخاء، واندلعت حروب كثيرة لم تشارك فيها مصر لكنّ حالها لم يصبح أفضل كثيرا من البلاد التي لم تبرم معاهدات سلام. صحيح

أن مصر حصلت على موارد مالية خلال تلك الفترة لم تحصل عليها في أية فترة أخرى في تاريخها

نتيجة:

1. إيرادات قناة السويس التي أُعيد فتحها عقب الحرب.
2. مدخرات المصريين العاملين في الخارج والتي حققت طفرة هائلة خلال تلك الفترة.
3. معونة أميركية بلغت حوالي 2 مليار دولار سنويا (حوالي 2% فقط من إجمالي الدخل القومي المصري).
4. تسهيلات ائتمانية واستثمارات مباشرة وغير مباشرة نتيجة لسياسات الانفتاح والخصخصة. غير أن هذه الموارد لم توظف في مشروعات إنتاجية كبرى، زراعية أو صناعية، وإنما وُجِّهت في المقام الأول إلى القطاعات الاستهلاكية والعقارية والبنية التحتية، وأفادت شريحة محدودة بينما تدهورت حالة الأغلبية الساحقة من الشعب، بل وتدهورت الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وغيرها.

ويبدو واضحا من هذا الاستعراض أن التغير الذي طرأ على توجهات السياسة الخارجية المصرية لم يكن مخططا ولم يتطور بشكل طبيعي تمليه المصالح الوطنية العليا وفق رؤية مؤسسات وطنية، وإنما بدا وكأنه نتيجة حتمية لتعرض مصر كلها لعملية اختطاف اضطرت خلالها لتقديم تنازلات بالإكراه، وما تزال تعيش هذه الحالة حتى الآن.

تحديات المرحلة المقبلة، ومتطلبات تصحيح الخلل

ستواجه مصر في المرحلة القادمة جملة من التحديات تنطوي على تهديدات مباشرة لأمنها الوطني، يتمثل أهمها في:

1. احتمال تفتت عدد من الأقطار العربية تحت وطأة الصراعات الإثنية والقبلية والدينية والقومية، على رأسها السودان والعراق وقد تمتد لأقطار أخرى كثيرة.
2. احتمال انهيار عملية التسوية نهائيا، خاصة على المسار الفلسطيني، ونجاح إسرائيل في فرض تسوية بشروطها، قد تتضمن فرض توطين أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين في سيناء تحت شعارات التعمير والتنمية.
3. تنامي قوة كل من إيران وتركيا وإسرائيل إلى الدرجة التي تؤهلها للعب أدوار إقليمية تتنافس على النفوذ في المنطقة وتسعى لاقتسامه في وقت يتآكل فيه الدور المصري تماما ومعه النظام العربي برمته.

وفي تقديري أن استمرار سياسة مصر الخارجية على ما هي عليه لن يؤدي إلا إلى زيادة التحديات خطورة وتعقيدا، وما لم تتوافر لقيادتها السياسية إرادة حقيقية لمواجهة هذه التحديات والخروج عن الطوق الأميركي فسوف يستمر تدهور دور ووضع ومكانة مصر في النظامين الإقليمي والعربي.

وحين تتوفر لقيادتها هذه الإرادة السياسية فسوف تظهر الحاجة الماسة لتغيير بوصلة سياسة مصر الخارجية انطلاقا من الأسس التالية:

1. التعامل مع إسرائيل باعتبارها مصدر التهديد الرئيسي على أمن مصر وأمن العالم العربي والذي يسبق أي خطر آخر؛ مما يفرض عليها السعي لحشد كل الطاقات وتعبئة كل الجهود لمواجهته بكل الوسائل المتاحة، بما في ذلك دعم وترشيد عمل المقاومة المسلحة، والعمل على إعادة توحيد الحركة الوطنية الفلسطينية من خلال المساعدة على إعادة بناء منظمة تحرير فلسطينية أصدق تمثيلا للشعب الفلسطيني وحرصا على ثوابت نضاله.
2. إعادة ترتيب البيت العربي على أسس جديدة، والسعي لبناء توافق عربي حول صيغة للتكامل تحقق منفعة متبادلة لكافة الدول العربية ويكسب منها الجميع.
3. فتح صفحة جديدة في العلاقات مع إيران تبدأ بإعادة العلاقات على مستوى السفراء، ودعم علاقات التعاون مع تركيا، وتمهيد الطريق لحوار عربي-تركي-إيراني يستهدف البحث عن حلول إقليمية متوازنة لمشكلات الأمن في المنطقة.

غير أنه سيكون من الصعب تبني مصر لمثل هذه التوجهات في سياستها الخارجية بدون تغيير جوهري في بنية النظام السياسي والذي يشهد في المرحلة الراهنة بداية حالة حراك من نوع جديد من المتوقع أن تتصاعد تدريجيا لتصل ذروتها أثناء الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في أكتوبر عام 2011.

https://youtu.be/UPDysyVp_r0

3. العلاقات المصرية-العربية في عهد مبارك[59]

تعرضت العلاقات المصرية-العربية في العقود الأخيرة لمتغيرات حادة وتحولات عاصفة، نقلتها من وضع إلى وضع، ومن مكان إلى مكان، ومن دور إلى دور، فبينما أخذت مصر دولة وشعبا موقعا متميزا في القلب من هذه العلاقات العربية طيلة عقدي الخمسينيات والستينيات، وحتى بعد نكسة 1967 بكل تداعياتها العسكرية والسياسية والثقافية والنفسية، نجد أنها وكأنها قد قدِّر لها أن تخرج من موقع القلب في العقود التالية، لتأخذ مواقع جديدة وصلت في بعض الفترات حد التهميش والعزلة، وهي مواقع لا تليق بالدولة المصرية بحكم موقعها ودورها في التاريخ والجغرافيا.

أكان جمال حمدان صاحب سفر "شخصية مصر" مصيبا أم مخطئا، عندما أطلق حكما أكد فيه عن يقينه الحاد بأن مصر عبر تاريخها الطويل "نادرا ما مرت بمراحل انزلقت فيها إلى موقع القوة البينية بدلا من موقع مركز القوة الذي كانته غالبا؟"(أ).

أكان مخطئا أم مصيبا؟ أم أنه كان فقط وطنيا عاشقا لمصر، دفعه عشقه الصوفي لها نحو تصور وجود دور قائد دائم وسرمدي، يتسم بالاستمرارية والديمومة عبر الزمان بحكم الموقع، والموضع والتاريخ والجغرافيا؟

ماذا حدث لدور مصر العربي وموقعها في العلاقات العربية؟ وكيف حدث؟ ولماذا؟ ما حقيقة الموقع الجديد لمصر داخل دائرة العلاقات العربية في الوضع العربي الراهن؟ ما واقع العلاقات المصرية العربية؟ وكيف تحقق هذا الواقع الجديد في العقود الأخيرة؟ ما الأسباب والدوافع؟ وما التحديات التي واجهت وتواجه هذا الواقع الجديد؟ وما آفاق المستقبل؟ أيظل الوضع على ما هو عليه أم يتغير؟ ما الاحتمالات والسيناريوهات المختلفة؟

واقع العلاقات المصرية العربية

مرت العلاقات المصرية العربية في العقود الأخيرة بعدة مراحل، شهدت فيها حالات متنوعة من الصعود والهبوط، من القوة والضعف، وتتفق جل الدراسات والبحوث السياسية المهتمة بتحليل العلاقات المصرية العربية في النصف الثاني من القرن العشرين، على أن هذه العلاقات قد مرت بثلاث مراحل أساسية، وأن هذه المراحل قد ارتبطت –تقريبا– بالتغيرات الأساسية التي حدثت في قمة السلطة السياسية في مصر، فالمرحلة الأولى تبدأ بالعام 1952

[59] http://studies.aljazeera.net/ar/files/2011/08/201188758040987 5.html

وتنتهي مع هزيمة يونيو/حزيران 1967، والمرحلة الثانية تبدأ بهزيمة 67 وتنتهي بالعام 1981، أما المرحلة الثالثة فتبدأ بالعام 1981 وتمتد حتى الآن (2).

ومن الواضح أن مرحلة ما بعد هزيمة 1967 هي أكثر هذه المراحل تعقيدا في واقع العلاقات المصرية العربية، ولذلك فإن هذه المرحلة تتسم بأنها مرحلة التحولات العاصفة في هذه العلاقات، وهي المرحلة التي اختلفت سنواتها الأخيرة عن سنواتها الأولى، بحيث يمكن تقسيمها إلى عدة فترات متمايزة بعضها عن بعض، رغم طابع الاستمرارية والتواصل في سماتها العامة، وهي المرحلة التي امتد تأثيرها على حركة الأحداث في مرحلة ما بعد العام 1981، تلك المرحلة الأخيرة التي تعبر عن واقع التراجع النسبي لموقع مصر في دائرة العلاقات العربية كما سيتضح لنا من الفقرات التالية.

البحث عن موقع قدم والعودة للدائرة العربية

لا يمكن تعرُّف واقع العلاقات المصرية العربية الراهنة في العقود الثلاثة الأخيرة منذ العام 1981 دون تعرُّف ذلك التحول الكبير الذي حدث للمشروع العربي لمصر في الحقبة الثانية، خاصة في السنوات الأخيرة من حكم الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات ونقله لمشروع مصر العربي من حالة المجابهة مع إسرائيل ودعم الصمود العربي والتضامن العربي، إلى حالة الصلح والتطبيع والتعاون، وإقامة أول سفارة لدولة إسرائيل في القاهرة، وما أحدثه ذلك من انهيار للمشروع العربي لمصر، وانهيار للعلاقات المصرية العربية.

وبعد اغتيال السادات بدأ النظام المصري الجديد بقيادة محمد حسني مبارك في نهاية العام 1981 عهده محملا بالأحداث الدرامية للسنوات الثلاث الأخيرة من حكم سلفه، فقد كانت محصلة هذه السنوات الأخيرة هي ما يمكن تسميته بسنوات الانهيار الشامل للدور المصري. ففي الداخل وصلت صراعات القوى السياسية حد قيام السادات باعتقال أكثر من ألف مصري من السياسيين والمفكرين والكتاب وأساتذة الجامعات ورجال الدين من كل الاتجاهات في 5 سبتمبر 1981 باعتبارهم معارضين لحكمه وسياساته الداخلية والخارجية، العربية بصفة خاصة، والصلح مع إسرائيل بصورة أكثر خصوصية.

ولم يمر شهر على هذه الاعتقالات وكانت موجات العنف والإرهاب في الساحة المصرية قد وصلت إلى مداها، حيث قامت باغتيال الرئيس المصري أثناء احتفالات السادس من أكتوبر 1981، والدولة المصرية كلها محتشدة في ساحات العرض العسكري.

ولم تكن الدولة المصرية الممزقة من الداخل محصنة خارجيا أو تشعر بالدفء في أحضان الأخوة العربية، بل كانت معزولة عن محيطها العربي، مطرودة من جامعة الدول العربية، بلا مشروع عربي واضح وبلا استراتيجية عربية، في ظل استراتيجيتها الجديدة، التي نجمت عن انفرادها بالحركة صوب الصلح والتعاون مع الدولة العبرية، بعد زيارة السادات للقدس في نوفمبر 1977 وعقد اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع إسرائيل في العامين التاليين لعام الزيارة (3). وجاء مبارك الذي كان نائبا للرئيس السادات وهو محمل بهذه التركة الثقيلة، وكانت التحركات الداخلية هي الأيسر في هذه الأوضاع المعقدة، حيث الإفراج عن المعتقلين المصريين من عناصر النخبة المصرية، واستقبال بعضهم في القصر الجمهوري والاعتذار لهم، وتقديم نوايا بداية عهد جديد يقوم على المصالحة الوطنية.

لكن المعضلة الحقيقية تمثلت في قدرة العهد الجديد على التخلص الحقيقي من هذه التركة داخليا وخارجيا، وبصفة خاصة عربيا، إذ لم يكن بمقدور العهد الجديد الانقلاب على الاستراتيجية التي أطلقها السادات، بل كان ينوي الاستمرار فيها، أي الاستمرار في مخطط ومسار الصلح والتعاون مع دولة إسرائيل. وكانت المعضلة تتمثل في كيفية الاستمرار في نفس هذا المسار الذي رفضته الدول العربية، وفي نفس الوقت استعادة الدولة المصرية لعلاقاتها العربية؟

وفي ظل أوضاع عربية جديدة تميزت بالصراع والتراجع تمكنت مصر من العودة إلى العلاقات العربية التي أصبحت في وضع جديد يختلف عن وضع العلاقات المصرية العربية في الخمسينيات والستينيات والنصف الأول من السبعينيات، وشهدت سنوات 1987 و1988 و1989 خاصة بعد مؤتمر القمة الطارئ في عمان في نوفمبر 1987، محاولات مواجهة أوضاع الانفراط العربي الذي ظهر منذ غزو إسرائيل للبنان وحصار بيروت وتشتيت المقاومة الفلسطينية في عدة دول ونقل قيادتها إلى تونس 1982، ثم عادت مصر إلى الجامعة العربية بقرار من مؤتمر القمة الطارئة بالدار البيضاء في مايو 1989، بعد أن كانت قد تمكنت من إعادة علاقاتها بمعظم الدول العربية ثنائيا طوال الثمانينيات، وهي القمة التي استكملت مخططات المصالحة العربية التي بدأتها قمة عمان في نوفمبر 1987 (4).

وجاء العام 1989 ليمثل خطوات جديدة في العلاقات المصرية العربية، فقد أعلن عن إنشاء مجلس التعاون العربي في السادس عشر من فبراير 1989 بين

مصر والعراق والأردن والجمهورية العربية اليمنية، كما أعلن عن قيام الاتحاد المغاربي في السابع عشر من فبراير 1989، ليمثل مع مجلس التعاون الخليجي نقطة تحول جديدة في علاقات التعاون العربي، وكان العام 1989 هو عام المصالحة العربية خلال قمة العربية الطارئة في الدار البيضاء 23 - 26 مايو 1989 (5). وكان من الواضح أن التجارة البينية بين هذه الأقطار الأربعة خاصة بين الأردن ومصر لم تنقطع حتى في ظل قطع العلاقات بعد توقيع اتفاقية الصلح مع إسرائيل، حيث تزايدت صادرات مصر إلى بلدان هذه المجموعة من 8.6 ملايين دولار عام 1981 إلى 33.3 مليونا عام 1983 ثم وصلت إلى 56.57 مليون دولار عام 1978، بينما ارتفعت وارداتها من هذه الأقطار من 3.5 ملايين دولار إلى 16.5 مليونا ثم إلى 56.2 مليون دولار في نفس الفترة (6).

عادت مصر للعرب، وعاد العرب لمصر، وعادت العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية (7). ولكن كيف عادت؟ وكيف عادوا؟ هل مصر التي عادت هي مصر التي كانت، وهل العرب الذين عادت لهم مصر، هم العرب الذين كانوا؟

عادت مصر بمشروع عربي جديد، فما هو هذا المشروع؟

طبيعة المشروع العربي الراهن لمصر: المكونات والرهانات والأولويات

عادت مصر إلى العرب، وعاد العرب إلى مصر، لكنها عادت في ظل أوضاع جديدة تتسم فيها العلاقات العربية-العربية بالضعف والتمزق والتشتت. عادت مصر ورهانها حول مشروع خط التسوية من أجل السلام مازال قائما، حيث قامت الرؤية المصرية لمصر مبارك على قاعدة من نفس العناصر التي وضعها السادات، ولم تعد مصر للعرب في إطار من نقد مسار السلام الذي بدأته في كامب ديفيد، بل في إطار من تعريب مشروع التسوية السلمية للصراع العربي-الصهيوني، والسعي لدمج إسرائيل في المنطقة في إطار من مشروع الشرق أوسطية، لكن الدولة المصرية في نفس الوقت لم تكف عن الحديث عن مشروع عربي للتنمية، عن السوق العربية المشتركة، والتجمعات العربية التي هي عضو فيها وضرورة الاستثمار العربي المشترك.

تقدم مصر مبارك مشروعها العربي باسم الواقعية، وباسم الاعتدال، وهي تعني التكيف مع العلاقات الدولية الجديدة، التكيف مع نظام القطب الواحد، وإقامة علاقات خاصة مع أمريكا، والقبول بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية معها، في إطار من تطبيع العلاقات وإقامة المشروعات المشتركة في الزراعة والصناعة، وهي أمور تعني القبول بالأمر الواقع باعتباره البديل الأوحد.

عادت مصر وهي تراهن على السلام، وتسير على نفس خطى الرئيس الراحل أنور السادات وإن تغير الأسلوب، فما زالت أوراق اللعبة -في هذه الرؤية- في يد أمريكا، لكن أمريكا أصبحت وحدها في الساحة بعد سقوط سور برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي، واختلال التوازن الدولي وظهور نظام القطب الواحد.

وفشلت التسوية ولم يزل رهان الدولة المصرية عليها قائما، باسم العقلانية والاعتدال، وأكثر لأن خط التسوية السياسية في رؤية الحكومة المصرية والدبلوماسية المصرية لحل الصراع يتقدم باعتباره استراتيجية، وهي استراتيجية تستبعد من طريقها أي خطوط تحمل شبهة المقاومة، أو الصمود أو الرفض، أو نقد مسار التسوية ونتائجه الكارثية، بل تستبعد استثمار أي ظواهر عربية إيجابية في هذا المسار.

هكذا استبعدت الرؤية المصرية عدة ظواهر إيجابية ولم تراهن عليها، مثل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987) والثانية (2000) في الأراضي المحتلة، وتحرير جنوب لبنان، وصمود حزب الله أمام العدوان الإسرائيلي على لبنان في يوليو 2006، واستمرار عداء سوريا وإيران للدولة الصهيونية وعدوانيتها واتخاذهما مواقف داعمة للمقاومة الفلسطينية والصمود الفلسطيني (8).

وراهن النظام المصري على التقدم في مسار التسوية عن طريق انتظار الضغوط الأمريكية على الحكومات الإسرائيلية، وإقناعها بقدرتها على قيادة حركة تطبيع العلاقات مع إسرائيل عربيا والدعوة لقبولها في المنطقة، والضغط على الأطراف الفلسطينية لتقديم حسن النوايا والاعتراف بإسرائيل كمقدمة للسلام، فكان رهانا خاسرا أوصل التسوية السياسية إلى طريق مسدود، وتم استهلاك الوقت وإهدار الفرص العربية والإقليمية، وفي المقابل استثمرت الدولة الصهيونية كل وقت لقضم وهضم الأراضي الفلسطينية المحتلة وزرعها بالمستوطنات، وزرع الشقاق بين الفرق العربية والفلسطينية، وإضعاف عناصر القوة العربية.

بجوار هذه التوجه المركزي يقوم المشروع العربي لمصر على استمرار الدعوة للتكامل الاقتصادي العربي ودعم العلاقات الاقتصادية البينية، عن طريق تأييد بناء التجمعات الاقتصادية العربية، كمجلس التعاون العربي، والاتحاد المغاربي ومجلس التعاون الخليجي، وإقامة مناطق التجارة الحرة بين الدول العربية، والدعوة لدعم التجارة العربية البينية ودعم استثمار الأموال العربية في البلاد العربية، وهو خط يقوم على الواقعية السياسية في ظل تدهور وتراجع

المشاريع الوحدوية القديمة، القائمة على مشاريع التوحيد القومي الاندماجي أو الفيدرالي، والاكتفاء بتكامل العلاقات الاقتصادية دون بناء الوحدات السياسية (9).

ويقوم هذا التوجه المصري على قاعدة من تبادل المصالح، والاستفادة من أجهزة النظام الإقليمي العربي الرسمي ممثلا في جامعة الدول العربية، ومؤتمرات القمة العربية، والعلاقات واللقاءات الثنائية، ولا يخفي النظام المصري في هذا التوجه الحديث عن مصلحة مصر في جذب الاستثمارات العربية في الزراعة والصناعة والخدمات، ويقدم التسهيلات المرتبطة بسعر الأرض وتجهيز البنية الأساسية وغيرها من التسهيلات للمستثمرين العرب.

وبين المحور التسووي السلمي للقضية الوطنية، على قاعدة من القبول بالأمر الواقع وانتهاج خط الاعتدال والتفاوض ونبذ المقاومة والصراع، وخط العلاقات الاقتصادية العربية القائمة على المصالح المتبادلة، لا يتخذ المشروع العربي لمصر موقع الأولوية الأولى كما كان دائما، فقد أصبح المشروع العربي لمصر أولوية متجاورة مع غيره من الأولويات، ولعل فقدان الثقة أو اهتزازها بين مصر والدول العربية منذ زلزال الأحداث التالية لزيارة السادات للقدس في نوفمبر 1977 مازال قائما وفاعلا في العقل والوجدان المصري والعربي.

كذلك فإن أولوية مواجهة المشاكل والأزمات القطرية الداخلية تشد النظام المصري إلى الداخل، وتحرك توجهاته الخارجية، وتجعله يفضل العلاقات الثنائية على العلاقات الجماعية، وتدفعه نحو الانتشار والتواجد في هيئات ومجالس وتكتلات كثيرة بلا ترتيب في الأولويات، وربما تكون سنوات العزلة قد ولدت منطق الانتشار والتواجد في كل الساحات.

لذلك نجد النظام المصري في العقود الثلاثة الأخيرة متواجدا في أطر كثيرة للحركة بهدف الانتشار دون أولويات واضحة، فالنظام متواجد في الدوائر العربية والإسلامية والإفريقية والشرق أوسطية والآسيوية، فإلى جانب جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، نجد أن الدولة المصرية تدخل إلى كل إطار إقليمي يظهر، فهي في مجموعة الـ15 ومجموعة الـ77 ومجموعة عدم الانحياز ومع الكوميسا ومجلس التعاون العربي، ومنتسبة إلى مجلس التعاون الخليجي، وتسعى للتواجد عضوا مراقبا في الاتحاد المغاربي، ومصر مع إعلان دمشق وفي المشروع الشرق أوسطي، وفي الشراكة الأورومتوسطية وغيرها، ما يؤدي إلى غياب الأولويات وعدم

الفعالية وافتقاد الدور والتناقض في الحركة وقبول المتناقضات، والمشروع وضده وتصور إرضاء الجميع (10).

من هذا العرض التحليلي الموجز نجد أن المشروع العربي للنظام المصري في الثلاثين عاما الماضية يتسم بطابع اعتدالي واقعي، ويقوم على الخضوع للأمر الواقع والتكيف مع متطلباته ومعضلاته، وهو يضع التسوية السياسية السلمية في موقع الاستراتيجية، وإن كان يسميها استراتيجية السلام، ولا يضع المشروع العربي بجوانبه المختلفة السياسية والاقتصادية في موقع الأولوية، بل يضعه بالتجاور مع الدوائر الأخرى، وليس لهذا المشروع العربي أفضلية على الحركة في الدوائر الأخرى، ولذلك فإنه في أسلوب الحركة يهتم بالانتشار والتواجد على حساب التركيز والفعالية.

والنظام المصري لا يخفي الانطلاق من أولوية تحقيق المصالح الداخلية لمصر في عمله العربي المشترك، ومن أجل ذلك يفضل العلاقات الثنائية على العمل الجماعي المشترك وإن كان لا يتجاهله، بل يسعى إليه أيضا.

وربما لذلك، أي بسبب هذه الطبيعة الخاصة للمشروع العربي الراهن للنظام المصري، وأولوياته وأساليبه في الحركة والتعامل مع ما يعترض القضايا العربية من مشاكل وتحديات، بالإضافة لعدم القدرة على استرداده لتلك الثقة المفقودة منذ اتفاقيات كامب ديفيد، وتوقفه عن استثمار فرص النهوض والقوة في الحركة العربية، ربما لذلك مع أسباب أخري وعناصر أخرى - سنتعرض لها- تراجع الوزن النسبي للدور المصري في النظام الإقليمي العربي.

التحديات التي تواجه العلاقات المصرية العربية

تواجه العلاقات المصرية العربية، وبصفة خاصة الدور المصري في هذه العلاقات عدة تحديات إذا تفاقمت دون مواجهة تزداد هذه العلاقات تدهورا، ومن بين هذه التحديات استمرار حالة ضعف العلاقات العربية وضعف التضامن العربي، وتحدي انكفاء مصر على ذاتها، وتحدي استمرار الانقسام الفلسطيني وانفجار الصراع بين الفرق والمنظمات، وظهور القوى الإقليمية الصاعدة واختراقها للدائرة العربية، ثم تحدي الثروة العربية وما تطرحه من قضايا اقتصادية واجتماعية متنوعة، وتحتاج هذه التحديات إلى تحليل سريع وفقا لما يتسع له المجال.

1. تحدي استمرار ضعف العلاقات العربية وضعف التضامن العربي

تواجه العلاقات العربية-العربية والعلاقات المصرية-العربية تحديات استمرار حالة الضعف والتمزق الراهنة، وهو ضعف ناتج عما آلت إليه الأوضاع

العربية الراهنة بعد سلسلة من الأخطاء العربية والتدخلات الأجنبية، وإهدار الثروات في حروب إقليمية واندلاع عدد من الحروب والصراعات الأهلية في السنوات والعقود الماضية، فقد أدى هذا الوضع إلى انكفاء أكثر من دولة عربية على نفسها في محاولة للملمة الجراح والبحث عن مستقبل آمن، مثل العراق والسودان والجزائر ولبنان وليبيا، والمشكلة أن استمرار هذا الوضع يزيد من ضعف العلاقات العربية، ويقف تحديا أمام إمكانيات ظهور نهوض عربي جديد، وهو أمر يحتاج إلى تضافر الجهود العربية للكشف عن إمكانية وجود حل عربي جماعي لمثل هذه المشكلات الحادة (11).

2. تحدي انكفاء مصر على ذاتها

تواجه مصر أزمات عديدة في السنوات الأخيرة، اقتصادية واجتماعية وسياسية، وينعكس هذا على دورها العربي، ويبدو أن هذه الأزمات مرشحة للتفاقم إذا لم تجد لها حلولا عاجلة وناجعة، والمشكلة أن مثل هذه الأزمات ليست هامشية أو طارئة، بل هيكلية، وترتبط بالسياسات الاقتصادية الحكومية المتبعة منذ عقود، ترتبط بنظام الانفتاح الاقتصادي والخصخصة وبيع شركات القطاع العام، وانسحاب الدولة من دورها في الإنتاج وتوفير فرص العمل والحقوق والخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والعلاج، وقد أنتج هذا الوضع انتشار ظواهر الفقر والبطالة والفساد والعنف الاجتماعي والطائفي وغيرها من الظواهر الاجتماعية والسياسية والثقافية، والمشكلة أن استمرار مثل هذا الوضع قد يطرح مخاطر انكفاء الدولة المصرية على ذاتها، بما يؤدي بالضرورة إلى مزيد من الانسحاب النسبي لمصر من التفاعل مع الدائرة العربية (12).

3. تحدي استمرار الانقسام الفلسطيني

يمثل استمرار الانقسام الفلسطيني، حتى دون صراع، تحديا كبيرا يكاد يعصف بالقضية الفلسطينية، ويعصف بالتضامن العربي ويعصف بالعلاقات العربية-العربية، ويعصف بالتالي بدور مصر العربي، فاستمرار هذا الوضع يحوله إلى بؤرة لظهور التكتلات العربية المتصارعة، أو الأطراف العربية المتنازعة، المنتمية لهذا الطرف الفلسطيني أو ذاك، الأمر الذي يستدعي بالضرورة تقسيم الأطراف وتوصيفها وتوجيه الاتهامات من هذا الطرف إلى الآخر، وهو مجال خصب لبروز الأقطاب العربية المتصارعة على حساب العمل العربي الجماعي، وعلى حساب القضايا العربية بصفة عامة والقضية الفلسطينية بصفة خاصة (13).

4. تحدي ظهور القوى الإقليمية الصاعدة واختراقها للعلاقات العربية

يولد الضعف العربي وتراجع العلاقات العربية-العربية وتدهور الدور المصري العربي فراغا تتقدم بعض الأطراف الإقليمية لملئه، وقد أدت الصراعات العربية والتدخلات الأجنبية إلى نمو أقطاب إقليمية من دول الجوار وتكونت لها مصالح داخل الأقطار العربية، مثل إيران وتركيا وإسرائيل، وقد كانت هذه الدول الثلاث أكبر الفائزين من تدهور القوة العربية خاصة بعد الحصار الاقتصادي والعسكري الطويل لكل من ليبيا والعراق، ثم بعد غزو أمريكا للعراق وسقوط بغداد عام 2003.

في المقابل فإن استمرار صعود قوة هذه الأطراف وتوجيه قوتها أو قدراتها باتجاه اختراق العلاقات العربية يمكن أن يمثل تحديا قد يؤدي إلى استمرار ضعف النظام الإقليمي العربي، لصالح نظام آخر هو النظام الشرق أوسطي الذي تلعب فيه هذه الأطراف الإقليمية غير العربية الدور الرئيسي، ومن هذه الزاوية يمثل صعود هذه الأطراف الإقليمية تحديا للعلاقات المصرية العربية (14).

5. تحدي الثروة والتنمية

يمثل تحدي الثروة أحد أهم التحديات التي تواجه العلاقات العربية-العربية والعلاقات المصرية العربية، فالدول العربية لا مستقبل لها دون مواجهة تحدي الثروة، ذلك الذي يعني في الحقيقة مواجهة أوضاع التخلف والفقر والبطالة والعنف والإرهاب والفساد، وربما يعني تحدي الثروة تحدي الأمن القومي العربي والأمن القومي لكل قطر من الأقطار العربية، ويعني تحدي الثروة في العلاقات العربية-العربية والعلاقات المصرية العربية ضعف التنمية أو هشاشتها أو غيابها، وهي تمثل لكل قطر عربي ضعف التنمية المستقلة المعتمدة على الذات، وعلى المستوى العربي تعني غياب أو ضعف التنمية التكاملية المعتمدة على التعاون والتكامل العربيين، وتعني غياب السوق العربية المشتركة وضعف التجارة البينية، وغياب التكامل الصناعي والزراعي.

ومن دون تنمية الثروة العربية وتوجيهها باتجاه الاستثمار في المشاريع الصناعية والزراعية العربية، والتنمية البشرية وتطوير العلم والتكنولوجيا، والتخطيط من أجل أفضل استخدام للموارد والأسواق، ومن أجل التنسيق والتكامل بدلا من التنافس على إنتاج نفس السلع، والتنافس على السيطرة على نفس الأسواق، بدون كل ذلك سيظل الضعف الاقتصادي والتخلف

التكنولوجي والفقر والبطالة والعنف والإرهاب قنابل موقوتة تهدد النظام الإقليمي العربي وكل قطر عربي على حدة (15).

أسباب تراجع الوزن النسبي للدور المصري في النظام الإقليمي العربي

يعود التراجع النسبي للدور المصري في النظام الإقليمي العربي إلى عدة أسباب، بعضها إلى طبيعة المشروع العربي الجديد لمصر وأسلوبه في الحركة وأولوياته –كما ذكرنا آنفا– وإلى أسلوب تعامل مصر مع التحديات والمشاكل العربية، ويعود بعضها إلى أسباب أخرى، مثل طبيعة الصورة الذهنية الجديدة المتكونة عن مصر في العقود الثلاثة الأخيرة، ويعود بعضها إلى تردي الأوضاع العربية نفسها وتحولاتها وظهور أقطاب عربية جديدة متنافسة، ويعود بعضها كذلك لافتقاد الثقة في الدور المصري بعد التحولات العاصفة في هذا الدور في عصر السادات، كما يعود بعضها أيضا إلى فشل رهان السلام وتحميل هذا الفشل لمصر، ويعود بعضها إلى بروز أقطاب إقليمية جديدة يتصاعد وزنها النسبي على حساب دور الأقطاب العربية وعلى رأسها مصر، وسوف نقف هنا قليلا مع هذه الأسباب:

1. طبيعة الصورة الذهنية الجديدة عن مصر

فقد تكونت صورة ذهنية جديدة عن مصر منذ التحولات العاصفة التي أدت إلى زيارة السادات للقدس، ودعم الاحتشاد العربي آنذاك في مؤتمر قمة بغداد هذه الصورة، وهي صورة الانفراد باتخاذ القرارات والمواقف في القضايا المصيرية، كما عملت الوسائط الإعلامية والثقافية المختلفة من صحافة وتليفزيون وكتب وأفلام من هذه الصورة، وتدعمت أكثر في العقود الثلاثة الأخيرة بسبب اهتمام مصر أو انشغالها بقضاياها الداخلية، خاصة بعد ظهور الأزمات الاقتصادية والبطالة والعنف والإرهاب والفتنة الطائفية وغيرها، واكتفائها بدور الوسيط ليس فقط في النزاعات العربية، بل في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وانحيازها لقوى "الاعتدال" العربي والفلسطيني، ولخط التسوية واستمرار التفاوض، ورهانها على الضغوط الأمريكية على إسرائيل كخط للتقدم في التسوية، ورهانها كذلك على إمكانية القيام بدور حارس المصالح الأمريكية في المنطقة بديلا عن إسرائيل، وفشل أغلب هذه الرهانات، الأمر الذي قدم صورة سلبية لمصر المتصالحة مع العدو عند بعض النخب العربية السياسية والثقافية والإعلامية، أو غير المنشغلة بقضايا الأمة عند البعض الآخر، أو الضعيفة غير القادرة على المجابهة عند بعض التيارات العربية الفكرية والسياسية (16).

2. تحولات الأوضاع العربية

كما تعود أسباب تراجع الوزن النسبي لمصر إلى التحولات العاصفة والبطيئة في الأوضاع العربية، وحالة الضعف والتمزق التي أصابت العلاقات العربية-العربية نفسها، منذ غزو إسرائيل للبنان 1982، وسلسلة النكبات التي أصابت العرب بعد ذلك، كغزو العراق للكويت 1990، وحرب عاصفة الصحراء، ثم ضربات ثعلب الصحراء، والحصار الاقتصادي للعراق وليبيا، وصولا إلى غزو أمريكا للعراق في 21 مارس 2003، واحتلال العراق (17).

كذلك ظهر الصراع في لبنان وحول لبنان، وفي السودان بين الشمال والجنوب، وفي المغرب العربي بين الجزائر والمغرب والبوليساريو، وقد أنتجت هذه الأوضاع نتيجتين متناقضتين، الأولى حالة التمزق والانقسام والضعف العربيين، والانكفاء الذاتي الداخلي لعدد من الأقطار العربية كمصر والجزائر والسودان وليبيا (المحاصرة بعد أحداث لوكيربي)، والثاني بروز أقطار عربية جديدة تطمع في القيام بأدوار قيادية عربية عامة أو حتى في محيط إقليمي، السعودية والعراق (قبل الغزو والاحتلال) في الخليج، سوريا في لبنان وفلسطين، الجزائر والمغرب في المغرب العربي، وأمام هذا الطموح القيادي لبعض الدول العربية لم تكن مصر مبارك قادرة على وقف أوضاع التمزق والضعف العربيين، أو الحفاظ على وضع قيادي كان موجودا لمصر في الخمسينيات والستينيات وذهب في نهاية السبعينيات (18).

3. افتقاد الثقة في الدور المصري

حيث اجتمعت الصورة الذهنية التي تكونت عن مصر وقدراتها، والسلوك الفعلي للدولة المصرية في عصر مبارك الذي اتجه اهتمامها أكثر بالمشاكل الداخلية لمصر على حساب القضايا العربية، واتسم اهتمامها بالقضايا العربية بما يسمى بالواقعية السياسية التي لم تستطع ملاحقة الأحداث التي يحركها أطراف أخرى عربية أو خارجية، وبتفاعل هذه العناصر تكونت حالة من عدم الثقة في قدرة الدولة المصرية على حسم القضايا المصيرية أو المبادرة بالفعل فيها.

4. انهيار عملية السلام

وكان لانهيار التسوية السياسية التي راهنت مصر عليها وعلى قدرتها على الإنجاز العربي من خلالها باعتبارها رائدة هذه التسوية منذ كامب ديفيد، أثر ضار على مكانة مصر ووزنها النسبي في الدائرة العربية، ورغم أن انهيار هذه العملية تتحمل مسؤوليته أطراف عديدة، على رأسها الدولة العبرية

وسياساتها العدوانية العنصرية والولايات المتحدة الأمريكية وانحيازها للدولة الصهيونية، ثم الانقسامات والصراعات العربية والفلسطينية، وضعف القدرات العربية وإهدارها، فإن هذا الانهيار أضعف من الوزن النسبي للدور المصري في العلاقات العربية، باعتبارها مسؤولة عن التسوية، وقائدة لها، ومبشرة بجدواها في بناء الاستقرار والرخاء العربي، أي باعتبارها رهانا مصريا خاسرا.

5. ظهور أقطاب إقليمية جديدة

كما كان للتحولات العربية، باتجاه الصراع والتمزق والضعف، بالإضافة إلى التدخلات الغربية بالحصار الاقتصادي والسياسي والغزو، فضلا عن ازدواج المعايير الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية، وظهور مشاريع إقليمية كالشرق أوسطية والشرق الأوسط الكبير، كان لكل ذلك دور كبير في إضعاف الأطراف العربية وبينها مصر كفاعل عربي وإقليمي سابق، وظهور أقطاب إقليمية جديدة، مثل تركيا وإيران وإسرائيل وإثيوبيا تسعى للقيام بأدوار قيادية إقليمية جديدة في المنطقة العربية، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا عن طريق تراجع الأوزان النسبية للأقطاب العربية الفاعلة (19)، ولا شك أن زيادة الأوزان النسبية لهذه الأقطاب الجديدة يؤدي إلى تراجع الأوزان النسبية لدور مصر في المنطقة العربية (20).

آفاق المستقبل المنظور للعلاقات المصرية العربية

هل ينبئنا المستقبل المنظور عن ممكنات تحول حاسم، سريع أو بطيء، في واقع العلاقات المصرية العربية؟ وهل يحمل هذا المستقبل إمكانيات نهوض جديد للدور العربي لمصر؟ سواء كان ذلك من خلال تطوير المشروع الحالي والتوجهات الراهنة، أو ظهور مشروع عربي جديد وتوجه جديد يتعامل مع التحديات الحالة والتحديات المستقبلية؟

إن نقطة البدء في أي تطور مستقبلي في العلاقات العربية لتخطي حالة التردي الراهنة تتمثل في قدرة مصر، بالتعاون مع بعض الأطراف العربية، على صنع إمكانيات بناء توازن عربي جديد للقوى، يكون قادرا على اجتذاب معظم الدول العربية في إطاره، وهذا التوازن يشترط النقاط التالية:

1. أن يكون مستندا إلى أسس موضوعية تعبر عن المصالح العربية القطرية والمشتركة.
2. أن يكون قائما على المشاركة والإرادة الطوعية للدول العربية.

3. أن يكون قائما على إزالة حالة الشك وغياب الثقة بين الدول العربية وبينها وبين الدولة المصرية.

4. أن يسعى بقوة نحو تقليل حدة الضغوط الخارجية من خلال إعادة النظر في العلاقات العربية مع الأطراف الإقليمية والدولية، وإقامة علاقات جديدة قائمة على الندية والتكافؤ والعدالة والمساواة ورفض المعايير المزدوجة.

فهل يمتلك النظام المصري القدرة والإرادة السياسية على القيام بالمبادرة في هذا الاتجاه؟ وهل يملك مقومات فتح الباب أمام انطلاقة عربية جديدة؟ فمن دون الانطلاق نحو الأمام عبر مشروع عربي جديد واستراتيجية عربية جديدة، فإن أوضاع العلاقات المصرية العربية مرشحة للركود وفقا لسيناريو بقاء الوضع على ما هو عليه، وربما إذا استمر هذا الوضع يكون سيناريو تدهور الأوضاع وتراجعها أكثر مرشحا للظهور الفاعل في قلب العلاقات المصرية العربية. الأمر الذي يحتاج إلى تضافر جهود كثيرة، مصرية وعربية، ويحتاج إلى إرادة وطنية شجاعة، وعقول قادرة على التفكير العلمي والإبداعي لمواجهة مثل هذه التحديات، وبصفة خاصة تحدي الركود وتحدي التدهور والتراجع.

محمد فرج، كاتب وباحث سياسي.

1- د. جمال حمدان – شخصية مصر، الجزء الثاني، عالم الكتب، القاهرة، 1981، ص 690.

2- صلاح سالم زرنوقة، السياسة العربية لمصر، نقد واستشراف، مجلة السياسة الدولية، العدد 139، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 2000، ص 87، والدكتور زرنوقة يسميها ثلاث حقب، ويرى في الحقبة الأولى الحقبة الثورية والثانية يسميها الحقبة البراغماتية أما الثالثة فيسميها الحقبة الاعتدالية.

3- انظر التفاصيل في: محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في كامب ديفيد، كتاب الأهالي، رقم 12، القاهرة، 1987. وكذلك: إيتان هابر وآخرين، حدث في كامب ديفيد، المفاوضة على الطريقة الساداتية، ترجمة إبراهيم منصور، كتاب الأهالي رقم 10، القاهرة، 1986.

4- انظر في هذه التحولات: د. بطرس بطرس غالي، الدبلوماسية المصرية في عام 1988، مجلة السياسة الدولية العدد 95، الأهرام، القاهرة، يناير 1989، ص 4-21، وكذلك لنفس الكاتب، مسيرة الدبلوماسية المصرية 1989، السياسة الدولية، العدد 99، الأهرام القاهرة، يناير 1990، ص 4-31.

5- د. بطرس بطرس غالي، مسيرة الدبلوماسية المصرية في عام 1989 السياسة الدولية، العدد 99، الأهرام، القاهرة، يناير 1990، ص 17، 18.

6- نسرين سامح مرعي، مجلس التعاون العربي وآفاق المستقبل، السياسة الدولية، العدد 96 الأهرام، القاهرة، أبريل 1989، ص 156، 157.

7- حول العلاقات الاقتصادية الراهنة بين مصر والدول العربية راجع: أحمد السيد النجار (رئيس التحرير)، أداء الاقتصادات العربية والتطورات في العلاقات الاقتصادية البينية، في تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 2009، ص 131، 132، 133، 134، 135. ولنفس الكاتب: الاستثمارات الأجنبية في مصر، في: كتاب الاستثمارات الأجنبية في مصر الوعد والحصاد وفرص تغيير المسار، مجموعة مؤلفين، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 2009، ص 61، 62، 63، 66

8- انظر حول الانتفاضة الأولى: أسعد عبد الرحمن، الانتفاضة الفلسطينية، الأسباب.. المسار.. النتائج والآفاق، مجلة شؤون عربية، العدد 56، جامعة الدول العربية، ديسمبر 1988، ص 97 – 106، نظام العباسي، الانتفاضة الفلسطينية الراهنة: رؤية تاريخية، مجلة شؤون عربية، العدد 56، ص 107 – 117.

9- انظر: جورج المصري، الناصرية والمسألة الوحدوية، مجلة الوحدة - العدد 53، الرباط، فبراير 1989، ص 72، مطبع مختار، المشروعات الرسمية على طريق الوحدة العربية، مجلة الوحدة، المصدر السابق ص 85. وكذلك: حسن صعب، الوحدة العربية بين التنظير والتخطيط، مجلة الوحدة، نفس العدد، ص 176، عبد الإله بلقزيز، نحو مضمون ديمقراطي للوحدة العربية، نفس المصدر، ص 28 – 38، أحمد إبراهيم محمود، ندوة الجامعة العربية والتجمعات الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، عدد 99، الأهرام، القاهرة، يناير 1990، ص 253 – 255.

10- انظر في ذلك: صلاح سالم زرنوقة، السياسة العربية لمصر، نقد واستشراف، مجلة السياسة الدولية، العدد 139، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 2000، ص 90.

11- انظر: طاهر المصري، نحو بناء نظام عربي جديد، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 233، بيروت، يوليو 1998.

12- انظر في ذلك:

- إبراهيم العيسوي، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاما، المكتبة الأكاديمية، منتدى العالم الثالث، القاهرة 2007.

- أحمد السيد النجار، الانهيار الاقتصادي في عصر مبارك، مركز المحروسة للنشر، الإصدار الثاني، القاهرة، 2008.
- أحمد السيد النجار، الاقتصاد المصري ومعضلة الفقر والتهميش كمحصلة للسياسات الاقتصادية العامة في عهد مبارك، في الملف ذاته.
- محمد فرج، أبواب الفوضى، دراسة في مقدمات انهيار الدولة المدنية في مصر، دار العالم الثالث، القاهرة، 2005.

13- انظر: عبد المعطي محمد عساف، الرؤية الاستراتيجية وكفاح الشعب الفلسطيني، مجلة شؤون عربية، العدد 56، جامعة الدول العربية، ديسمبر 1988، ص 118 – 135.

14- باستثناء إسرائيل، فإن التنسيق بين تركيا وإيران والدول العربية يمكن أن يمثل مثلث قوة ثلاثي الأبعاد من شأنه أن يحدث تحولا استراتيجيا في موازين القوة في هذه المنطقة المسماة "الشرق الأوسط". لكن لتكوين هذا المثلث شروط ومتطلبات يمكن التوسع فيها من خلال ورقتي محمد السعيد إدريس "العلاقات المصرية-الإيرانية في عهد الرئيس حسني مبارك.. البحث عن مسار مختلف"، وحسن نافعه "أسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك.. معطيات التاريخ وحقائق الجغرافيا" في الملف ذاته.

15- انظر في ذلك: د. خالد تحسين علي، الأمن الغذائي العربي والعمل العربي المشترك، مجلة شؤون عربية، العدد 35، يناير 1984، ص 97 – 131، د. إبراهيم سعد الدين (وآخرين)، صور المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 1985 ص 70- 104، ص 133-144، وانظر أحمد السيد النجار، الفقر في الوطن العربي، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 2005، وكذلك: أحمد السيد النجار، الاستثمارات الأجنبية في مصر.. نظرة تاريخية ورؤية تحليلية ونقدية، في الاستثمارات الأجنبية في مصر، مجموعة مؤلفين، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 2009، ص 57-82، د. مصطفي العبد الله الكفري، الموارد المائية والتنمية الزراعية في الوطن العربي، مجلة التنمية والتقدم، عدد 83، القاهرة، ديسمبر 2002، ص 24-34.

16- راجع: محمد فرج، بالاشتراك مع عبد الخالق فاروق، أزمة الانتماء في مصر، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 1998، ص 32، 35.

17- انظر في ذلك: محمد فرج، ماذا بعد سقوط بغداد؟، كتاب الأهالي، رقم 76، القاهرة، 2003، وانظر كذلك: أحمد السيد النجار (وآخرون)، نكبة العراق-الآثار

السياسية والاقتصادية، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 2003.

18- انظر: محمد سعد أبو عامود، العلاقات العربية - العربية في النصف الثاني من القرن العشرين، مجلة السياسة الدولية، العدد 139، الأهرام، القاهرة 2000، ص 11 , وانظر كذلك: عمرو هاشم ربيع، القضايا الخارجية في عهد مبارك، كتاب الأهالي، رقم 46، القاهرة، 1993، ص 100، وكذلك: جورج المصري، الناصرية والمسألة الوحدوية، مجلة الوحدة - العدد 53، الرباط، فبراير 1989، ص 72، مطيع مختار، المشروعات الرسمية على طريق الوحدة العربية، مجلة الوحدة، المصدر السابق ص 85.

19- للاطلاع على وجهة نظر أخرى بشأن العلاقة بين بروز الدور الإيراني والتركي في المنطقة وتراجع الأوزان النسبية للأقطاب العربية الفاعلة، انظر ورقتي حسن نافعه "أسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية" ومحمد السعيد إدريس "العلاقات المصرية الإيرانية"، في ذات الملف.

https://youtu.be/w0G3fg3lwBI

25/2/2020

https://youtu.be/ub6R3H4LrcU

16/9/2012

4. العلاقات المصرية السودانية في عهد مبارك [60]

هانئ رسلان*

دائما توصف العلاقات المصرية السودانية بالأزلية، وإن بدا هذا الوصف عاطفيا فإنه صحيح بحكم الجغرافيا والتاريخ والروابط الثقافية والاجتماعية، وبحكم الترابط والمصير المشترك الذي يوجده نهر النيل، شريان الحياة للبلدين. من هنا يمثل السودان العمق الاستراتيجي الجنوبي لمصر، وما يحدث فيه له بالغ الأثر على الأمن القومي المصري. فكيف أدار نظام الرئيس حسني مبارك علاقات مصر بالسودان طيلة الثلاثين عاما الماضية؟ وما تأثير هذا النمط من إدارة العلاقات الثنائية على البلدين حاضرا ومستقبلا؟

العلاقات المصرية السودانية بين المد والجزر – مصر وعملية إعادة هيكلة السودان

الشراكة الإستراتيجية والتطلع إلى المستقبل

تمهيد

السودان الحديث، بحدوده الحالية، هو نتاج للتفاعل المصري السوداني المشترك. حيث بدأ السودان الحالي في التشكل مع دخول محمد علي باشا إلى السودان عام 1821، وقد استمرت مرحلة التوحيد والتكوين هذه زهاء نصف قرن، إلى أن اكتمل السودان الحديث في العام 1874 بعد أن تم إلحاق سلطنة دارفور بالسودان على يد الزبير باشا ود رحمة الجموعي الذي كان قائدا سودانيا تحت إمرة الخديوي إسماعيل، وكان قد سبق ذلك استكشاف وضم إقليم جنوب السودان الذي كان يعرف في ذلك الوقت باسم "المديرية الاستوائية"، عبر ثلاث حملات استكشافية كبرى أثقلت كاهل الخزانة المصرية، وهو ما ساهم بعد ذلك، إلى جانب إسراف الخديوي إسماعيل في حفل افتتاح قناة السويس في وقوع مصر تحت طائلة الديون الأجنبية، مما أفسح الطريق بعد ذلك للتدخلات الأجنبية التي انتهت باحتلالها من قبل بريطانيا عام 1882.

[60] https://25janaer.blogspot.com.eg/2011/09/blog-post_5621.html

وقد ظل الترابط بين السودان ومصر قائما ولم ينقطع إلا لفترة محدودة في عهد الدولة المهدية (من 1885 إلى 1898)، حيث عادت مصر مرة أخرى للسودان عبر الحكم الثنائي (المصري-البريطاني) إلى أن حصل السودان على استقلاله في الأول من يناير 1956.

والسودان له أهمية خاصة لمصر، فهو العمق الجنوبي المباشر لأمنها القومي كما سبق أن ألمحنا، وقد تجلى ذلك بصور عديدة، كان السودان فيها السند والداعم لمصر، من ذلك على سبيل المثال: إرسال ما تبقى من سلاح الجو المصري إلى قاعدة "وادي سيدنا" الجوية في الخرطوم في أعقاب هزيمة العام 1967 حتى يكون بعيدا عن مرمى طيران العدو الإسرائيلي، وكذلك نُقلت الكلية الحربية المصرية إلى السودان، وخرج الشعب السوداني في حشود هائلة لاستقبال الرئيس جمال عبد الناصر في قمة الخرطوم المشهورة بلاءاتها الثلاث، وهو ما كان له تأثير كبير في بث روح التماسك والبدء بمسار حرب الاستنزاف (1) ثم حرب أكتوبر 1973 بعد ذلك.

على الناحية الأخرى تمثل مصر للسودان الظهير الإقليمي والأخ الشقيق. وقد حرصت مصر على تقديم الدعم للسودان بصور مختلفة، ووصلت العلاقة بين البلدين إلى ذروتها في عهد الرئيسين جعفر النميري وأنور السادات. وتجدر الإشارة إلى أنه لو قدِّر للتعاون المصري السوداني أن يستمر لأوجد ذلك قوة كبيرة جديدة في المنطقة تستطيع أن تشكل قاطرة لمسار نهضوي عربي أفريقي.

العلاقات المصرية السودانية بين المد والجزر

منذ استقلال السودان في مطلع العام 1956 والعلاقات المصرية السودانية تمر دوريا بحالات من المد والجزر، أو بدورات من الصعود والهبوط. وكان التحليل السائد لدى قطاع لا بأس به من السودانيين يعتمد مقولة أن مصر تفضل التعامل مع أنظمة الحكم العسكرية في السودان، وأن هذا يعد من بين أسباب بقاء هذه النظم في الحكم لفترات أطول.

وقد أدى شيوع هذا "الانطباع" -فضلا عن أسباب أخرى سيأتي ذكرها لاحقا- إلى تدهور العلاقات المصرية السودانية خاصة في مرحلة "الديمقراطية الثالثة" (2)، التي عبرت عن نفسها من خلال إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك، وإلغاء اتفاقيات التكامل المصري السوداني، وتعويضها بورقة فارغة من المضمون أسماها السيد الصادق المهدي (رئيس الوزراء المنتخب آنذاك) ميثاق الإخاء.

في عقد التسعينيات من القرن الماضي تدهورت العلاقات المصرية السودانية بشكل غير مسبوق، وصل إلى مستوى الحرب الباردة الحقيقية، التى لم تتوقف عند حد التراشق بين الأنظمة، وإنما امتدت في الداخل السوداني إلى مدى أبعد عبر الشحن الإعلامي المستمر والتعبئة ضد ما كان يصور على أنه خصم خارجي، وهو ما أوجد جيلا في السودان ينظر إلى مصر بعين الريبة والتوجس.

وهذه المرحلة رغم سوداويتها كانت مفيدة، على الأقل، من ناحية استخلاص العبر لعدم الانزلاق إلى هذه الوهدة مرة أخرى، وأيضا من أجل إدراك حقيقة بسيطة.. هي أن مصر والسودان لا غنى لإحداهما عن الأخرى مهما كان اختلاف الأنظمة الحاكمة هنا أو هناك، وأن هناك ضرورات يجب أخذها في الاعتبار قبل الإقدام على أي فعل أو رد فعل.. وهي أن مصر والسودان باقيان في هذا المكان منذ فجر الخليقة.. وسوف يظلان كذلك، مهما كانت الأحداث أو التطورات في شمال الوادي أو جنوبه، وأن هناك تأثيرا وتأثرا متبادلين سوف ينتج أثرهما في كل الأحوال، ومن ثم فإن التعاون من أجل الصالح المشترك هو الأجدى والأكثر نفعا، وهو المنطق الطبيعي للأمور، وأنه مهما افترقت السبل فإنه ليس هناك مفر من العودة إلى التعاون والتفاهم والتنسيق من جديد.

ومع مطلع الألفية الجديدة بدأت العلاقات المصرية السودانية في التحسن، بعد الانشقاق الذي وقع في صفوف نظام الإنقاذ وخروج الدكتور حسن الترابي من الحكم، وبعد تجاوز الأزمة التي أثارها توقيع اتفاق ماشاكوس عام 2002 (3)، اكتسبت العلاقات المصرية السودانية دفعة قوية عبر الزيارة الخاطفة التي قام بها الرئيس مبارك للخرطوم في الأول من مايو 2003، بعد فترة انقطاع طويلة دامت أكثر من 13 عاما، وقد مثلت الزيارة بحد ذاتها حدثا كبيرا، وجاءت تتويجا لمسار التحسن البطيء في العلاقات بين البلدين، وأعطت الإشارة إلى أن كثيرا من الهواجس والملفات العالقة بين البلدين، خاصة الملف الأمني، قد تم طيها أو تجاوزها، ولا سيما التأثيرات الناتجة عن محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا عام 1995، وأن مصر قررت تغليب مصالحها الإستراتيجية بفتح صفحة جديدة تماما مع سلطة الإنقاذ وتنحية المخاوف أو الشكوك الصغيرة جانبا.

وفي هذه الزيارة قرر الرئيسان مبارك والبشير تفعيل مؤسسات التكامل بين البلدين مرة أخرى، وهو ما تم تطويره بعد ذلك بوقت وجيز أثناء زيارة الرئيس عمر البشير إلى القاهرة في 18 يناير 2004، حيث اتفق البلدان على إصدار قانون

يقر العمل بحريات أربع، هي التملك والتنقل والإقامة والعمل بين مصر والسودان، كما وجه الرئيس مبارك الحكومة المصرية أثناء هذه القمة في القاهرة بالبدء فورا بافتتاح وحدات صحية ومشاريع خدمية في الجنوب إسهاما في خلق الاستقرار وتثبيت السلام.

غير أن اتفاقية الحريات الأربع لم تحدث الآثار المتوقعة منها، بسب بقاء تطبيقها منقوصا من الجانب المصري، حيث لم تلغ تأشيرات الدخول للسودانيين بشكل كامل، وعلى الناحية الأخرى بقي السودان منشغلا بملاحقة الأزمات المتلاحقة في الجنوب والغرب في محاولات مستمرة للوصول إلى تحقيق الاستقرار دون جدوى.

مصر وعملية إعادة هيكلة السودان

أطلقت عملية التسوية السياسية للحرب الأهلية في جنوب السودان التي تجسدت في توقيع اتفاقية "نيفاشا 4" في يناير2005، موجة هائلة من التفاعلات داخل السودان، وكذلك في المحيطين الإقليمي والدولي، خاصة مصر، وبات واضحا للجميع أن السودان منذ تلك اللحظة لم يعد هو ذلك السودان الذي عهدناه طوال الخمسين عاما الماضية، بل سيكون هناك سودان مختلف، لم تستقر ملامحه وقسماته النهائية بعد، إذ يوشك الجنوب على الانفصال، ومن ثم سينقسم السودان إلى دولتين شمالية وجنوبية.

وقد لا يكون انفصال الجنوب هو نهاية المطاف للأزمة السودانية، بل ربما يمثل بداية لصراع جديد بين الشمال والجنوب، إذ لا تزال هناك الكثير من بؤر الخلاف والتأزم على رأسها الوضع في منطقة أبيي وفي مناطق التخوم (جبال النوبة، وجنوب النيل الأزرق) فضلا عن استعصاء أزمة دارفور على الحل، وفي حالة عودة الحرب الأهلية مرة أخرى قد ينقسم السودان إلى ثلاث دول أو قد ينزلق إلى الفوضى.

في هذا الإطار بدا أن مصر التي انشغلت على الدوام بحدودها الشمالية الشرقية وبقضية الصراع العربي الإسرائيلي، قد "بوغتت" بأن هناك تغيرات هيكلية بدأت تفصح عن نفسها في جنوب الوادي، وسوف تؤثر هيكليا على أمنها القومي بالمعنى الواسع للكلمة، فأهمية السودان لمصر لا يمكن اختزالها في قضية المياه، بل هو جزء من القلب والجسد، وإذا حدث وتحول السودان إلى منطقة اضطرابات وعدم استقرار فإن هذا سيعني بلا شك تقوقع مصر وحصارها داخل حدودها الجغرافية وانكماش دورها الإقليمي وفقدانها ربما للفرصة الأساسية التي مازالت متاحة أمامها لإعادة صياغة نظرتها إلى

نفسها وإلى دورها في هذه المنطقة عبر التواصل مع انتمائها العريق في حوض النيل الذي يقع السودان في القلب منه.
فالانفصال المتوقع في جنوب السودان لن يتوقف عند حدود الجنوب، بل قد يتعداه إلى تفكيك الشمال نفسه إلى دويلات وكانتونات متصارعة فقيرة الموارد ومنحبسة في أزماتها الداخلية، وهذا السيناريو يمثل خطرا حقيقيا ماثلا، وربما تمثل أزمة دارفور المثال الواضح على ذلك.
انفصال جنوب السودان سوف يؤدي إلى إعادة صياغة التوازنات الإستراتيجية فى المنطقة الممتدة من الحدود الشمالية للسودان مع مصر وليبيا وصولا إلى منطقتي البحيرات العظمى من ناحية ومنطقة القرن الأفريقي من الناحية الأخرى، ولا يخفى أهمية هذه المناطق لمصر "
إن انفصال جنوب السودان سوف يؤدي إلى إعادة صياغة التوازنات الإستراتيجية في المنطقة الممتدة من الحدود الشمالية للسودان مع مصر وليبيا وصولا إلى منطقتي البحيرات العظمى من ناحية ومنطقة القرن الأفريقي من الناحية الأخرى، ولا تخفى أهمية هذه المناطق لمصر وارتباطها الوثيق بقضايا مياه النيل وأمن البحر الأحمر وتأمين قناة السويس. كما سيؤثر أيضا سلبيا على الأمن المباشر لمصر على حدودها الجنوبية ودورها ومكانتها فى الإقليم، وسوف ينقل قضية حاجة مصر من المياه إلى مرحلة جديدة تحتاج إلى استراتيجيات مختلفة للتكيف مع الأوضاع المستجدة.
وفي ظل الأوضاع الحالية فإن عملية إعادة الصياغة قد تتم خصما من مكانة مصر وقدرتها على التأثير والتدخل لحماية مصالحها الحيوية، لصالح قوى وأطراف إقليمية ودولية أخرى ذات وجود فعلي في هذه المناطق وتسعى بقوة لتوسيع نفوذها.
لقد تعرض الدور العربي لمصر الذي صاغه الرئيس جمال عبد الناصر، وكذلك مكانتها الإقليمية لنكسات عديدة أصبحت معالمها واضحة للعيان، ولا يتسع المجال هنا لنقاشها، وربما جاءت التطورات الجارية في السودان بمنزلة جرس إنذار هائل، يثير الكثير من الأسئلة حول السياسة المصرية تجاه السودان الآن وفي المرحلة الانتقالية.
وأهم هذه الأسئلة تلك المتعلقة بالتحديد الدقيق لمصالح مصر في السودان، التي يجب العمل على الحفاظ عليها، وهل بقاء السودان في إطار كيان واحد يمثل مصلحة استراتيجية أساسية أم يمكن التعامل مع دولة الجنوب في حالة انفصاله؟ وهل انفصال كيان جنوبي سيساهم في خلق تكتل معاد لمصر في

منابع النيل أو على الأقل غير متعاون، أو يستخدم أداة للضغط عليها؟ وما شكل العلاقات والتحالفات الدولية لهذا الكيان الجديد؟ وهل سيكون واقعا تحت نفوذ دول أخرى تهدف إلى تحجيم مصر وحصارها مثل إسرائيل على سبيل المثال؟ وما طبيعة علاقات دولة الجنوب بالكيان الشمالي المجاور لها؟ وهل سيؤدي ذلك إلى الاستقرار أم ستبدأ دورة جديدة من العنف والحروب الأهلية الداخلية وعلى الحدود؟ وهل يمكن طرح تصور لوحدة كونفدرالية بين شمال السودان ومصر؟ وهل يمكن المناورة بمثل هذا المشروع لإنجاحه في ظل ظروف إقليمية ودولية غير مواتية؟ كلها أسئلة يجب التفكير فيها بجدية وعمق.

إن الإجابة الأولية عن هذه الأسئلة هي أن هناك مصالح حيوية للغاية تقتضي العمل بقوة لمساندة السودان ومساعدته على التماسك وتجاوز هذه المرحلة الخطيرة والحساسة من تاريخه عبر تطوير التعاون بين البلدين والدفع به إلى الحد الأقصى عبر سياسة متدرجة تراعي توازن المصالح بين مصر والسودان، وأيضا بين الفئات المختلفة بعضها وبعض داخل السودان.

تحفظ مصر على حق تقرير المصير

كانت مصر قد سعت إلى المساهمة في حل الأزمة السودانية من خلال المبادرة المشتركة التي قدمتها بالاشتراك مع ليبيا، وكانت هذه المبادرة أكثر شمولا للقضايا الخلافية واحتواء للأطراف السياسية السودانية كافة، وكانت تدعو الى حل الأزمة السودانية من خلال إعمال مبدأ المواطنة والمساواة التامة دون تمييز بسبب الدين أو العرق أو اللون، غير أنها لم تكن تشتمل على مبدأ حق تقرير المصير الذي اشتملت عليه "مبادرة الإيغاد" (5)، وكان هذا السبب بالتحديد هو الذي وقف عائقا أمام تقدم المبادرة المشتركة، إذ إن الحركة الشعبية لتحرير السودان قبلت بها شكلا وظلت تعرقلها مضمونا من خلال المراوغات الإجرائية.

وفي نهاية المطاف حين عين السيناتور الأميركي جون دانفورث مبعوثا رئاسيا في 5 سبتمبر 2001، أعلن أنه سيسعى إلى توحيد المنابر عبر الجمع بين المبادرة المشتركة التي تعبر عن رؤية الشمال العربي ومبادرة الإيغاد التي تعبر عن الجوار الأفريقي. وبعد تطورات عدة جرى تجاهل المبادرة المشتركة والدعوة إلى بدء مفاوضات التسوية في كينيا على أساس مبادئ مبادرة الإيغاد. وقد رفضت مصر المشاركة في هذه المفاوضات بسب احتوائها على مبدأ حق تقرير

المصير الذي كانت مصر تتحفظ عليه طوال الوقت لإدراكها بخطورة التداعيات التي سوف تترتب عليه.

غير أن الحكومة السودانية ومنذ المرحلة الأولى للمفاوضات في كينيا (بروتوكول ماشاكوس في 20 يوليو 2002)، أعلنت موافقتها على منح حق تقرير المصير لإقليم جنوب السودان بعد فترة انتقالية قدرها ست سنوات من تاريخ التوقيع النهائي على الاتفاقية.

وقد أدى التوقيع المفاجئ على بروتوكول ماشاكوس إلى إثارة الكثير من التحفظ في مصر على المستوى الرسمي، وأحدث ما يشبه الصدمة لدى الرأي العام وكذلك لدى العديد من الكتاب والمثقفين ووسائل الإعلام، حيث بدا أن مصر قد فوجئت بهذه القضية وتناولت وسائل الإعلام المصرية حق تقرير المصير باعتباره المعادل الموضوعي للانفصال، وألقت باللائمة على الحكومة السودانية، ولاسيما أن حق تقرير المصير بالصورة التي ورد بها في إطار ماشاكوس وتقول بالتصويت على أحد خيارين اثنين هما الوحدة أو الانفصال ليس له سند قانوني طبقا للقانون الدولي الذي يحدد منح الأقليات حق تقرير المصير في حالات معينة، والسودان ليس واحدا منها، كما أن هناك صيغا عديدة لمنح هذا الحق أو المضامين الأساسية له مثل الوضع الفيدرالي أو الكونفدرالي، وليس القفز مباشرة إلى المغامرة بالانفصال.

وبدا أيضا أن الهيمنة الأميركية التي أصبحت تتجاوز الشرعية الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر قد ألقت بظلالها على المفاوضات، بعد استبعاد مصر منها، التي بدا واضحا عدم إلمامها بمجريات التفاوض أو إحاطتها علما بها، لا من الحكومة السودانية ولا من الوسطاء، وظهر ذلك من خلال تصريح وزير الخارجية المصري آنذاك "أحمد ماهر" الذي قال "إن مصر علمت بالاتفاق من وكالات الأنباء".

وبدا للكثير من المراقبين في مصر منذ وقت مبكر أن حق تقرير المصير سيؤدي إلى الانفصال مهما تكن إغراءات الوحدة وحقيقة دوافعها، ونادرا من المنظور التاريخي أن تجد أي مجموعة سكانية فرصة لإنشاء دولة مستقلة ثم تختار العكس، وأن حل الأزمة السودانية لم يكن يستدعي الموافقة على حق تقرير المصير الذي لم يظهر على الأجندة السياسية السودانية إلا في العام 1992 بعد مجيء نظام الإنقاذ حين جرى تداوله مع بعض الفرقاء الجنوبيين في اجتماع "فرانكفورت" بواسطة "علي الحاج" المسؤول الإنقاذي المتنفذ آنذاك، ومن ثم فإن تكريس هذه المسألة في اتفاق مكتوب برعاية القوة العظمى في

العالم يعد من أعمال المخاطرة بوحدة التراب الوطني والتماسك الإقليمي للدولة السودانية.

على الناحية الأخرى في السودان، قوبل التحفظ المصري الرسمي والشعبي على اتفاق ماشاكوس بقدر من الفتور والجمود، فظهرت بعض المقولات في الإعلام السوداني من قبيل أن أبناء السودان هم الذين كانوا يقاتلون، ومن ثم فلهم وحدهم الحق في إيقاف الحرب بالطريقة التي يرونها مناسبة، وأن مصر لم تبذل الجهد الكافي لدعم السودان وأنها كانت تستقبل المعارضة السودانية بأطرافها الشمالية والجنوبية الممثلة في التجمع الوطني الديمقراطي المعارض، وأنها تحتفظ كذلك بعلاقات جيدة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان وزعيمها "جون قرنق"...، وغير ذلك من الانتقادات، التي لم تقف عند هذا الحد بل تعدته إلى التلويح بتحريك ملف الخلاف الحدودي حول حلايب، وهو ما ورد في لقاء للرئيس البشير مع صحيفة "الشرق" القطرية آنذاك، ثم جرى نفيه بعد ذلك.

التحولات في الموقف المصري

بعد أن هدأت الانفعالات الأولى التي صاحبت التحفظ المصري على حق تقرير المصير، والناتجة بالأساس عن الإحساس بالإقصاء والمفاجأة، بدأ يظهر بالتدرج نوع من التحول الهادئ في السياسة المصرية التي اتجهت إلى التعامل مع الأمر الواقع، باعتبار أن حق تقرير المصير للجنوب قد أصبح أمرا واقعا عبر اتفاق قانوني ملزم، ولاسيما أن كل القوى السياسية السودانية كانت قد أعلنت تأييدها للاتفاق، وهو تأييد في الحقيقة يدخل في باب تحصيل الحاصل، إذ إن هذه القوى كانت قد وافقت على حق تقرير المصير من قبل، منذ التوقيع على "مقررات أسمرا" (6) في مؤتمر القضايا المصيرية عام 1995، وأكدت هذه القوى أنها تؤيد الوحدة الطوعية القائمة على الإقناع والتفهم المشترك.

ومن ثم لم يعد في إمكان الموقف المصري أن يكون "ملكيا أكثر من الملك"، لكن ذلك لم يؤثر في القناعات المصرية الراسخة بأن الانفصال لن يكون في مصلحة جنوب السودان ولا شماله ولا شرقه ولا غربه، ولن يقتصر هذا على تفكيك السودان، بل قد تنتقل عدواه إلى الدول الأفريقية، ومن الأهمية بمكان العمل على مساندة الوحدة.

غير أن التحول الذي طرأ على الموقف المصري اقتصر على طريقة التعامل مع هذا الملف الذي أخذ منذ ذلك الوقت يتسم بالهدوء ويعمل على مد الجسور، في محاولة تقديم المساعدة والمساندة ما أمكن ذلك، حيث وجدت

مصر أن الاكتفاء بمجرد إعلان التحفظ والامتناع عن المشاركة لن يغير الأوضاع، بل سيؤدي إلى الانفراد بالسودان الذي يشعر بالضعف نتيجة لفقدانه الظهير الإقليمي والسند الدولي معا، فأعلنت مصر أنها سوف تساند الجهود السودانية من أجل جعل الوحدة الجاذبة ومن أجل تذليل الصعاب أمامها. "

يجب التحول إلى منظور جديد يتمحور حول السعي إلى إقامة "شراكة استراتيجية" تقوم على دعامتين أساسيتين، هما: المصالح الأمنية المشتركة والمتبادلة بين البلدين، والتعاون الاقتصادي واسع النطاق الذي ينهض عبر إطلاق حريات ثلاث

السياسة المصرية تجاه السودان

يمكن القول إن هناك اهتماما مصريا واضحا بما يحدث في السودان وحرصا على استصحاب الأبعاد المعقدة للأوضاع السودانية، مع نزوع نحو تبني سياسات عملية قابلة للتطبيق، والسعي إلى الحفاظ على وحدة السودان عبر العمل على تقوية ودعم كل المسارات التي يمكن أن تفضي إلى ذلك.

وقد عبر الموقف المصري في مناسبات عديدة عن دعمه للسودان في كل المحافل الإقليمية والدولية، بدءا من مفاوضات تسوية الجنوب الشاقة في كينيا التي انتهت بتوقيع اتفاقية نيفاشا، ومرورا بالمراحل المختلفة لأزمة دارفور، وانتهاء بأزمة المحكمة الجنائية الدولية (7)، مع قيام مصر بجهد متواصل لتصحيح العديد من المواقف الإقليمية والدولية غير الإيجابية تجاه السودان مع محاولة الحد من التأثيرات السلبية لهذه المواقف.

كل ذلك مع حرص مصر أيضا على الانفتاح المتواصل مع كل القوى السياسية السودانية في جميع أنحاء السودان، بتركيز خاص على دعم التنمية في الجنوب بطرق ووسائل مختلفة، ودعم الأعمال الإغاثية في دارفور.. إلخ.

عموما يمكن القول إن المصالح الإستراتيجية والأمنية لمصر بأبعادها المختلفة تتطابق مع الحفاظ على السودان موحدا ومستقرا، ولعل تلك القناعة هي التي جعلت مصر تتخذ مواقف التأييد للسودان أو الدفاع عنه في كل المحافل الإقليمية والدولية حفاظا على الدولة السودانية من الانفراط، حتى لو كانت هناك بعض الخلافات حول التفاصيل.

ولعل هذا يفسر وقوف مصر مع السودان في مجلس الأمن في منتصف التسعينيات إبان ذروة الخلاف والتوتر، رافضة توقيع عقوبات اقتصادية على السودان بحجة دعمه للإرهاب ورعايته لحادث محاولة الاغتيال التي تعرض لها الرئيس حسني مبارك في أديس أبابا عام 1995، وهو ما يوضح وعي صانع

القرار المصري باستراتيجية العلاقة بين البلدين ووجوب أن تبقى مصانة عن الإضرار بالمصالح العليا التي يجب أن تترفع عن التوقف عند كل ما هو تكتيكي أو مرحلي.

لكن اللافت للنظر أن السياسة المصرية "الحالية" نحو السودان تبدو غير متناسبة مع الثقل المفترض لمصر وضخامة مصالحها من ناحية، والظروف والتعقيدات التي يواجهها السودان من ناحية أخرى، فقد ظلت المواقف المصرية تراوح في تحركاتها بطريقة قد تصلح للتعامل مع أوضاع مستقرة وليس مع مثل هذه التفاعلات الهائلة التي تهدف إلى الفك والتركيب، حيث تظهر الحاجة الماسة إلى رؤية جديدة متكاملة تنظر إلى ما يجري، وتعيد تعريف المصالح المصرية في السودان وتسعى إلى تحقيقها بالوسائل والسياسات المطلوبة.

وذلك كان يستوجب مبادرة مصرية تسعى إلى توظيف كل الإمكانيات في اتجاه تحقيق اختراق في الأزمة السودانية لتغيير مسارها من التشظي والتشرذم في المواقف الداخلية، وفتح الباب واسعا للتدخلات الخارجية.. إلى مسار جديد يبني الوفاق في الداخل، وينقل الخلافات من الدوران في فلك الصراعات إلى دائرة البحث عن الحلول ذات الطابع التفاوضي السلمي القائم على الحلول الوسط وعلى الانتقال التدرجي نحو أهداف محل وفاق عام، مع التركيز على التنمية في الداخل لصالح الجميع.

وغني عن القول إن حجم الفرص والمخاطر فيما يتعلق بملف السودان يحتاج إلى إحداث التفاتة كاملة في التوجه الإقليمي لمصر، وذلك كأولوية استراتيجية واضحة، وهذا لا يعني بطبيعة الحال إهمال الأولويات الإستراتيجية الحالية لمصر، ولكنه يعني رفع الاهتمام بالشأن السوداني من ناحية الترتيب ووضعه على قدم المساواة مع ملف الصراع العربي الاسرائيلي وتسوية القضية الفلسطينية.

والشاهد أن مصر لم تقدم على طرح مبادرة أو تحرك من هذا النوع رغم الحاجة الملحة لذلك، ورغم النداءات التي وجهتها أطراف سودانية عديدة ذات ثقل، وأيضا رغم أن مصر هي الطرف المؤهل لتبني مثل هذا العمل، بحكم علاقاتها التاريخية مع السودان وخبرتها ومعرفتها بالشأن السوداني التي لا تضاهيها أي خبرة أو معرفة أخرى، بالإضافة إلى العنصر الأكثر حاكمية، وهو أن مصالح مصر وأمنها سوف يتأثران دون شك بما يحدث من تطورات على الجبهات السودانية كافة.

ومن ثم فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا.. ما دوافع الإحجام المصري عن مثل هذه المبادرة؟

من الصعب بطبيعة الحال تقديم إجابات قطعية، غير أن الاجابات الأولية قد تنحصر في مجموعة من الأسباب، ربما يأتي على رأسها: الخوف من الفشل الذي قد يواجه مثل هذا التحرك، على أساس أن الوضع في الداخل السوداني معقد ونجاح أي مسعى في هذا الإطار يستلزم جهدا شاملا واسع النطاق وذا طبيعة متواصلة، لاستيعاب ومعالجة ومتابعة كل التفاصيل، كما يستلزم أيضا حشد وتعبئة قدر كبير من الموارد المادية والسياسية والدبلوماسية. وقدرا كبيرا من التنسيق والتفاهم مع الأطراف الإقليمية والدولية المتورطة في الأزمات السودانية، لتخطي العقبات ومحاولات العرقلة والإجهاض (المفترضة ضمنا) والتي سوف تقوم بها هذه الأطراف.

ومن ثم فإن بذل كل الجهود والمساعي الممكنة دون الذهاب إلى حد تقديم ورعاية مبادرة متكاملة قد يبدو وكأنه هو الخيار المتاح في الظروف الحالية لمصر، باعتبار أن القيام بتحرك لا يؤتي الثمار المطلوبة سوف يكون خصما من الموقف المصري ومكلفا بدرجة أكبر مما لو اكتفي بطريقة الاقتراب أو المعالجة الحالية.

ويبدو أيضا أن هناك نوعا من التقدير بأن هناك بعض الأطراف الأساسية في الداخل السوداني ربما لا تكون مرحبة بتحرك مصري على هذا المستوى، وأن هناك تفضيلا لدى هذه الأطراف لقبول وساطات أو تحركات من دول أخرى لا يتوافر لها نفس الخبرة أو الثقل أو الوطأة التي قد تنتج من التحرك المصري.

وفي السياق نفسه يمكن القول إن هناك أسبابا أخرى ربما تتعلق بترتيب الأولويات المطروحة على صانع القرار المصري، خاصة فيما يتعلق بالتطورات المتلاحقة والحرجة في ملف الصراع العربي الاسرائيلي والانقسام الفلسطيني، وأزمة الملف النووي الإيراني، إضافة إلى العديد من الملفات الأخرى الداخلية والخارجية.

الاستفتاء على حق تقرير المصير

في التاسع من يناير 2011 يواجه السودان استحقاق الاستفتاء على حق تقرير المصير لإقليم جنوب السودان, وهو المنعطف الأكثر أهمية وخطورة في تاريخ الدولة السودانية منذ الاستقلال، وقد كان من المفترض طبقا لاتفاقية نيفاشا أن يعمل الطرفان معا في الفترة الانتقالية من أجل أن تكون الوحدة جاذبة, غير أن كل المؤشرات الحالية توضح أن جنوب السودان مقبل علي الانفصال طبقا

لتصريحات قادة الحركة الشعبية وللاستعدادات العملية الجارية على قدم وساق, وهو ما دفع مصر إلى دعوة طرفي اتفاقية نيفاشا، وهما حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، إلى جولتي حوار في القاهرة تحت الرعاية المصرية، وقد عقدت الجولة الأولى في فبراير2010 قبيل إجراء الانتخابات السودانية، بينما عقدت الجولة الثانية في أغسطس الماضي.

في الجولة الأولى من الحوار كان هناك بعض الأمل في استكشاف أي صيغة تكفل الحفاظ على العلاقة الوحدوية بين الطرفين, لكن بات من الواضح أن قيادة الحركة الشعبية قد عقدت النية والعزم على التوجه للانفصال, مع العزوف عن مناقشة أي سيناريوات بديلة, عبر الحديث عن شروط ومطالب من المعروف أنها سوف تكون عسيرة التطبيق، حتى لو قبلها حزب المؤتمر الشريك الرئيسي للحركة الشعبية في الحكم.

وعلى الناحية الأخرى، رغم الحملة الإعلامية واسعة النطاق الداعية للحفاظ على الوحدة والتنبيه إلى تبعات الانفصال ومخاطره, ورغم الجهود الكثيفة التي يقودها الرئيس البشير ونائبه علي عثمان طه لإقناع الجنوب بالبقاء في الوحدة, يمكن القول إن هناك نوعا من عدم الممانعة الشمالية الواضحة في انفصال الجنوب إذا كان ذلك تعبيرا عن رغبة حقيقية لأغلبية الجنوبيين عبر استفتاء حر ونزيه وغير مزور.

ولذا أصبح من الضروري حث الطرفين على التوصل إلى اتفاقات واضحة حول العديد من الملفات والقضايا العالقة بين الطرفين, حتى لا يكون الانفصال بداية لصراعات أو حروب جديدة بين الدولة الجنوبية المنتظرة ودولة شمال السودان.

وقد أوضحت جولات الحوار هذه بقراءتها مع مجمل التحركات المصرية الأخيرة تجاه الجنوب مثل افتتاح خط طيران جديد بين القاهرة وجوبا فى أغسطس 2010، والاتفاق على بدء الدراسة بفرع جامعة الإسكندرية في منطقة التونج بجنوب السودان بدءا من العام الدراسي 2011، أن السياسة المصرية تقوم على القناعة بأن الحل الأفضل لكل مشاكل السودان هو الحفاظ على الوحدة, أما إذا تعذر ذلك وأصبح الانفصال حتميا, فإنه يجب الحفاظ على علاقات تعاونية ومستقرة بين دولتي الشمال والجنوب.

فالصراع قد يؤدي إلى تحول السودان نحو الصومالة, أو تهيئة الظروف لانفصالات جديدة في الشمال وفي الجنوب أيضا, كما سوف يفتح الباب لقوى وأدوار خارجية متربصة للتلاعب بهذه المنطقة وتعميق الخلافات والتوترات

الكامنة، ولا سيما الوجود الإسرائيلي القائم في الجنوب بالفعل الذي سوف يتزايد بالتأكيد بعد الانفصال.

ويجب على مصر بحكم مصالحها الإستراتيجية ودواعي أمنها القومي وأيضا بحكم مسؤوليتها وعلاقاتها التاريخية بالسودان, أن تسعى -في حالة وقوع الانفصال- لمساعدة دولة جنوب السودان على الاستقرار والتماسك, وأن تعمل مصر عبر علاقتها الجيدة بالدولتين الشمالية والجنوبية, على تشجيع التواصل والتوافق بينهما, ومراعاة وتفهم الظروف والتحديات التي تواجه كلا منهما, وليس السعي لاستمرار الحرب الباردة أو محاولة الاستمرار في إدارة الصراع بوسائل جديدة, مثل تشجيع الاضطرابات وظواهر عدم الاستقرار لدى الآخر.

الشراكة الإستراتيجية والتطلع إلى المستقبل

إن العلاقات المصرية السودانية بحاجة إلى منظور جديد، لأن المنظور القديم الذي يقول بالتكامل بين البلدين والشعبين قد انقضى عهده ولم يعد صالحا للتعامل في الوقت الحالي مع استحقاقات الأوضاع المستجدة"

في الختام.. نقول إن العلاقات المصرية السودانية بحاجة إلى منظور جديد، لأن المنظور القديم الذي يقول بالتكامل بين البلدين والشعبين قد انقضى عهده، ولم يعد صالحا للتعامل في الوقت الحالي مع استحقاقات الأوضاع المستجدة، فالتكامل كان قائما بين البلدين من قبل، واقتصر على مؤسسات الدولتين ولم ينتج شيئا يذكر، وتم (مسحه) بجرة قلم، كما أنه محمل بشحنات سالبة بسبب أنه اعتبر دعما لنظام الرئيس نميري.

فى الوقت الحالي يجب التحول إلى منظور جديد يتمحور حول السعي إلى إقامة "شراكة استراتيجية" تقوم على دعامتين أساسيتين، هما المصالح الأمنية المشتركة والمتبادلة بين البلدين، والتعاون الاقتصادي واسع النطاق الذي ينهض عبر إطلاق حريات ثلاث، هي: حرية تحرك الأفراد والسلع ورؤوس الأموال، لكي يكون هناك تعاون اقتصادي حقيقي ومتجذر يربط بين الشعبين برباط المصالح الاقتصادية إضافة إلى الروابط التاريخية والاجتماعية الموجودة بالفعل.

هذه الشراكة الإستراتيجية تستهدف في حدها الأعلى الوصول التدرجي إلى عملة موحدة وجواز سفر موحد (على غرار الاتحاد الأوروبي)، مع احتفاظ كل دولة بسيادتها ونظامها السياسي وأطرها الثقافية والاجتماعية الخاصة بها،

على أن يكون دور الدولة على الجانبين توفير الحماية والرعاية وتذليل العقبات أمام انطلاق الحركة المتبادلة (في الاتجاهين) للأفراد والسلع ورؤوس الأموال. إن الأساس القانوني لهذه الإستراتيجية موجود بالفعل في اتفاقية الحريات الأربع الموقعة بين البلدين، ومن ثم ليس هناك ما يعوق تنفيذ هذه الإستراتيجية، والمطلوب فقط هو الوعي بهذه الرؤية واتخاذها مرشدا وهاديا للعلاقات المصرية السودانية وشرحها والتبشير بها وجعلها على قمة ورأس الاهتمامات، ليس فقط لدى الأجهزة الرسمية والتنفيذية، بل لدى النخب والرأي العام بمعناه الواسع والعريض، فالشعوب هي التي يجب أن تحمل هذه الرؤية، فهي التي سوف تقوم بتنفيذها، كما أنها هي صاحبة المصلحة الأساسية فيها.

وقد يقول قائل "كيف يمكن النظر في مثل هذا الأمر في ظل الأزمات الحالية وفي ظل اقتراب انفصال الجنوب؟"، والإجابة تكمن في أن الشراكة الإستراتيجية بين البلدين قد تكون هي الترياق الذي يساعد دولة الشمال على التماسك، والصمود أمام كل المتغيرات والمهددات الناتجة عن تداعيات الانفصال في حالة وقوعه كما هو الاحتمال الغالب.

هوامش

رئيس وحدة دراسات السودان ودول حوض النيل بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وقد كتبت هذه الورقة في سبتمبر 2010، أي قبل أربعة أشهر من استفتاء تقرير مصير جنوب السودان. (المحرر).

1- يقصد بحرب الاستنزاف تلك الاشتباكات المسلحة التي أرادت مصر من خلالها استنزاف قدرات القوات الإسرائيلية التي احتلت سيناء بعد هزيمة 1967. وقد بدأت هذه الاشتباكات بموقعة "رأس العش" بالقرب من مدينة بورفؤاد الساحلية يوم 1 يوليو 1967 وأوقعت فيها قوات الصاعقة المصرية خسائر بالقوات الإسرائيلية المهاجمة. لكن إسرائيل في المقابل قامت أيضا بعملية استنزاف مماثلة للقدرات المصرية، فاستهدفت بطائراتها العمق المصري ودمرت مدارس ومنشآت اقتصادية تكبدت فيها مصر خسائر مادية وبشرية جسيمة. وتوقفت حرب الاستنزاف هذه بعد ثلاث سنوات حينما قبلت القيادة المصرية مبادرة روجرز لوقف إطلاق النار في أغسطس 1970. (المحرر).

2- يصنف بعض الباحثين فترات الحكم في السودان إلى فترات ديمقراطية نيابية وأخرى عسكرية على النحو التالي: الحكم الديمقراطي النيابي الأول 1954- 1958م، والثاني 1964-1969م، والثالث 1985-1989م.

الحكم العسكري الأول: 1958- 1964م، والثاني 1969-1985م، والثالث 1989-حتى الآن.

و"الديمقراطية الثالثة" المشار إليها هنا تقع بين العامين 1985 و1989، وفيها كان السيد الصادق المهدي رئيسا للحكومة قبل الانقلاب العسكري لـ "ثورة الإنقاذ". (المحرر).

3- اتفاق ماشاكوس هو ذلك الاتفاق الذي تم في ماشاكوس بكينيا تتويجا لمفاوضات بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان يوم 20 يوليو 2002، وكان من بين بنوده الاتفاق على تقسيم عادل للثروة والسلطة بين الطرفين، والاتفاق على منح الجنوب حق تقرير المصير عبر استفتاء. (المحرر)

4- وقعت اتفاقية نيفاشا في نيروبي بكينيا يوم 9 يناير 2005 بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان، وهي حصاد وتتمة لعديد من البروتوكولات والاتفاقيات السابقة التي تم التوصل إليها من قبل، مثل بروتوكول ماشاكوس في 20 يوليو 2002، واتفاقية الترتيبات الأمنية في 25 سبتمبر 2003، واتفاقية تقاسم الثورة في 7 يناير 2004، وبروتوكول تقاسم السلطة في 26 مايو 2004، وبروتوكول حسم النزاع في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان ومنطقة أبيي في 26 مايو 2004. واتفق الطرفان على وقف دائم لإطلاق النار ووسائل التنفيذ في الفترة قبل الانتقالية والانتقالية. كما اتفق الطرفان على أن يجري الاستفتاء على تقرير مصير الجنوب في يناير 2011. (المحرر).

5- أعلنت في 20 مايو 1994 دول منظمة (إيغاد) التي تضم سبعا من دول أفريقيا الشرقية، هي جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا وأوغندا والصومال والسودان، وتتوسط في محادثات السلام بين أطراف النزاع السوداني منذ العام 1993 مبادرتها لحل الأزمة السودانية، وقد وقعت هذه المبادرة التي سميت إعلان مبادئ الإيغاد الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق والحركة الشعبية المتحدة بقيادة رياك مشار آنذاك، ورفضت حكومة الإنقاذ التوقيع عليها عام 1994 وعادت ووقعت في 1997/7/9 دون تعديل. (المحرر).

6- مقررات أسمرة هي تلك القرارات والتوصيات التي خرجت عن مؤتمر "قوى التجمع الوطني الديمقراطي" الذي انعقد في مدينة أسمرة عاصمة إريتريا تحت شعار "مؤتمر القضايا المصيرية"، في الفترة من 15 إلى 23 يونيو 1995، وشارك فيه جمع كبير من القيادات السياسية والنقابية والعسكرية والشخصيات الوطنية المنضوية تحت لواء التجمع الوطني الديمقراطي، ومن أبرزها: الحزب الاتحادي الديمقراطي، وحزب الأمة، والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، وتجمع الأحزاب الأفريقية السودانية، والحزب الشيوعي السوداني، والنقابات السودانية، ومؤتمر البجة، وقوات التحالف السودانية، وشخصيات وطنية مستقلة أخرى. وكان من أهم ما خرج به هذا المؤتمر من مقررات الاعتراف بحق تقرير المصير للجنوب كإحدى آليات إحلال السلام بين شمال السودان وجنوبه، فضلا عن توصيات بشأن العلاقة بين الدين والسياسة. كما بحث المؤتمر وسائل تصعيد "النضال" من أجل إسقاط نظام الجبهة الإسلامية القومية. (المحرر)

7- تطالب المحكمة الجنائية الدولية بمحاكمة الرئيس السوداني عمر البشير ومسؤولين آخرين بدعوى ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور. (المحرر).

8- كتبت هذه الورقة في سبتمبر 2010، أي قبل أربعة أشهر من استفتاء تقرير مصير جنوب السودان. (المحرر).

5. كيف رفض حسني مبارك توجيه ضربة عسكرية الي السودان . . صفحات غير منسية من ملف المعارضة السودانية وقاهرة التسعينات

بقلم: محمد فضل علي[61]

12 فبراير 2013

قصة الارتباط السوداني المصري التاريخية القديمة الضاربة الجذور في إقليم وادي النيل أمر لا يحتاج الي جهد كبير ومعلوم كيف رسخ في أذهان بعض إخوتنا المصريين ولعقود طويلة قصة التبعية المطلقة للأراضي السودانية إلى خريطة الدولة المصرية.

ذلك أمر شائك وبالغ التعقيد احتارت فيه أفهام الباحثين والمؤرخين منذ زمان بعيد وأصبح موضوع خلاف بين مصر الملكية والقوي السياسية المصرية والبريطانيين قبل الثورة خاصة حزب الوفد الذي ظل متمسكا بفرضية تبعية السودان إلي الدولة المصرية وأصبح هذا الموضوع يخرج إلى العلن بين الحين والآخر في خلافات مصر مع البريطانيين حتى بعد الثورة وسقوط الحكم الملكي ومغادرة الملك فاروق الأراضي المصرية بغير رجعة .

ولكن استقلال السودان الذي تم إعلانه صبيحة الأول من يناير عام 1956 أنهى عمليا تلك الفترة في ظل واقع جديد اعترفت فيه مصر الثورة على مضض بذلك الواقع وأعتبر الزعيم الراحل جمال عبد الناصر. وهو محق. أن الاستقلال الذي أعلنته الخرطوم لن يؤثر على أي مستوى على مستقبل العلاقة بين الشعبين في مصر والسودان وهو أمر أثبتته المواقف والأيام وحادثات الليالي ولم تؤثر فيه حتى المرارات التي خلفتها اختلافات السياسة وتباين المواقف. ويتذكر الجميع العبارة الواعية والخالدة للزعيم الخالد في رحاب ربه الرئيس عبد الناصر وهو يقاتل في جبهات عريضة من أجل إكمال استقلال بلاده ومن أجل قضية العرب والمسلمين المركزية في فلسطين عندما قال إذا سقطت القاهرة سنعمل على استعادتها من الخرطوم.

ومضي زمن عبد الناصر الذي أحبه أهل السودان حبا أسطوريا وصادقا من القلب إلى القلب يوم أن استقبلوه وهو الزعيم المهزوم إذا جاز التعبير استقبال الفاتحين والأبطال المنتصرين في استقبال أسطوري لا يقل مهابة عن مشهد جنازته التي ليس لها مثيل في تاريخ البشرية المعاصر وذلك أثناء حضوره قمة الخرطوم الشهيرة عام 1967 ومصالحته التاريخية مع صنو روحه في الصدق

---

[61] www.sudandailypress.net

والمواقف والطباع . وإن تباينت المواقف ورغم الاختلاف . ورفيقه في الوفاء وحب أمة العرب والمسلمين المغفور له جلالة الملك فيصل بن عبد العزيز .
والحديث يطول عن علاقات مصر والسودان في زمن عبد الناصر بحلوها ومرها، وأتى زمن السادات الذي اختلف جذريا عن زمن عبد الناصر واتخذت العلاقات السودانية المصرية بعدا آخر وتحولت إلى ما يشبه الحلف العسكري الاستراتيجي على قاعدة ميثاق التكامل السياسي والاقتصادي بين البلدين في زمن النميري والسادات.
التكامل الذي كانت له إنجازات كبيرة على صعيد الخدمات والتبادل التجاري والتدفق البشري الكبير بين البلدين واستيعاب أعداد ضخمة من الطلاب السودانيين في الجامعات والمعاهد المصرية ومعاملتهم معاملة الطلاب المصريين ويكفي أن التنقل بين البلدين في تلك الأيام كان يتم عن طريق البطاقات والوثيقة المعروفة ببطاقة وادي النيل.
أما على صعيد الحلف الاستراتيجي فقد اندمج البلدين في الاستراتيجية الأمريكية والغربية المناهضة للشيوعية الدولية أيام الحرب الباردة وكان الحلف السوداني المصري موجه بالوكالة ضد الحلف الليبي الاثيوبي مع اليمن الشمالي المعروف بمحور عدن الموالي للشيوعية الدولية في تلك الأيام.
وأثناء حقبة الثمانينات كانت القوات السودانية المصرية تقوم بعمليات وتدريبات مشتركة على الصعيدين الأمني والعسكري بمساعدات غربية وكثيرا ما شاهد الناس طائرة الرصد الشهيرة والمبهرة بحسابات تلك الأيام والمعروفة باسم طائرة الأواكس وهي تعبر سماء الخرطوم إلى حدود السودان الشرقية مع اثيوبيا أو الغربية مع ليبيا وانتهت تلك الفترة باغتيال السادات وذهاب نظام النميري إلى حاله، ولكنه ظل محتفظا بعلاقة حسنة مع بديل السادات ونظام مبارك.
لكن سرعان ما تباعدت المسافات بينهم بسبب توجهات النميري ووقوعه في شراك جماعة الإخوان المسلمين التي استغلت عملية المصالحة مع نظام نميري والتي كانت بدورها أحد استحقاقات الحرب الباردة وأقامت مشروع دولتها الموازية داخل نظام نميري الذي تحول إلى حاكم شرفي رغم سطوته وشخصيته العسكرية في ظل السيطرة الإخوانية الباطنية على اقتصاد الدولة والكثير من مفاصلها الحيوية.
ثم حدث ما حدث وسقط نظام نميري الذي أصبح ضيفا علي مصر مبارك في ابريل 1985 التي استقبلته وتجاهلت كل مطالب الشارع السوداني والقوي

السياسية السودانية بتسليمه مما أدى إلى حدوث أزمه طويلة المدى بين القوي السياسية السودانية الرئيسية وحزب الأمة وحكومة الصادق المهدي أول رئيس منتخب بعد سقوط النميري وبين النظام المصري فاقمت منها وشعللت نيرانها الجبهة القومية الإسلامية السودانية بدهاء منقطع النظير في الوقت الذي كانت فيه تستعد للانقضاض علي حكومة الصادق المهدي والانقلاب عليه عبر انقلاب الترابي والبشير المعروف في ذلك الحين.

ودخلت خرطوم المهدي وقاهرة مبارك في حرب استنزاف إعلامية ولكنها وللأمانة والتاريخ كانت معركة نظيفة الي حد كبير وخالية من الإسفاف والبذاءات التي ميزت بعض فترات الخلاف السوداني المصري اللاحقة، وابتلع نظام مبارك الطعم السوداني الإخواني في إطار رد فعل متعجل وغير مدروس وتورط في دعم الانقلاب العسكري علي حكومة الصادق المهدي ظنا منه أنه انقلاب تقليدي عادي مثل بقية الانقلابات التي تشهدها المنطقة العربية ولم يدري أنه انقلاب عقائدي من تدبير حركة الإخوان المسلمين السودانية ولكن سرعان ما استوعب الأمر وصحح موقفه وتعمد فتح مصر أمام الموجات الأولى من المعارضة السودانية التي تدفقت علي مصر بعد ذلك التاريخ من كل صوب وحدب منذ مطلع التسعينات وشكلت إزعاجا خطيرا لحكومة الخرطوم بعد أن اتخذت من القاهرة قيادة سياسية مركزية لها مستفيدة من زخم مصر الإعلامي والسياسي.

وبلغ الخلاف ذروته بين القاهرة والخرطوم بعد غزو العراق دولة الكويت ووقوف الخرطوم مع بغداد ، ومعروف أيضا أن القاهرة وقفت في المعسكر الآخر ومع الشرعية الكويتية وتبنت الموقف العربي والخليجي المدعوم دوليا من أمريكا والغرب بينما انعزلت الخرطوم عربيا ودوليا مما فاقم أزمتها في مستقبل الأيام.

وقبل ذلك أُتهمت الخرطوم رسميا بتدبير وتمويل ورعاية محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في العملية الشهيرة في العاصمة الاثيوبية أديس أبابا، وفي ذلك الوقت كانت المعارضة السودانية في قمتها وكان لها وجود عسكري في جنوب السودان والحدود السودانية الشرقية مع دولة إرتيريا بينما كانت مصر تكتفي بالدعم السياسي واستضافة المعارضة السودانية.

ولكن التحول الأكبر في مسار العلاقات بين القاهرة والخرطوم حدث مع محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في العاصمة الاثيوبية ونجاح فرقة الحراسة المرافقة للرئيس المصري بقتل عدد من المهاجمين.

6. محاولة اغتيال مبارك.. "أسرار لم يدفنها الزمن".. أصابع الاتهام تشير إلى تورط السودان.. وتسجيل الترابي يؤكد عدم علم البشير بالعملية.. والرئيس الأسبق يروي التفاصيل بنفسه[62]

04 يوليه 2016

كتب محمد سالمان

طيلة ثلاثة عقود ظل الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك محاطًا بهالة لم تكسرها أي شيء حتى محاولات الاغتيال التي تعرض لها، ورغم الاختلاف على عددها أو حقيقة بعضها، تبقى محاولة قتل اللواء طيار في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا في 26 يونيو عام 1995 أثناء استعداده للمشاركة في القمة الأفريقية، الأكثر وضوحًا وتأثيرا في علاقات مصر بأفريقيا والعالم، ورغم مرور "21 عاما" من الزمن، حيث لا تزال أسرار تلك الواقعة المثيرة تنكشف يوما بعد الآخر.

الحديث عن واقعة اغتيال مبارك في أديس أبابا تجدد مرة أخرى بعد إذاعة تسجيل للراحل الدكتور حسن الترابي زعيم ومؤسس الحركة الإسلامية في السودان يكشف فيه عن أسماء المتورطين في العملية، وحقيقة علم الرئيس السوداني عمر البشير بالواقعة من عدمه بعدما ظل محل للتكهنات طوال عقدين من الزمن.

تفاصيل المحاولة

الواقعة تعود تفاصيلها عند زيارة الرئيس الأسبق إلى العاصمة الإثيوبية لحضور القمة الأفريقية وتعرض موكبه لعملية استهداف من قبل 10 مسلحين دارت الأحاديث فيما بعد أنهم تزوجوا من إثيوبيات للاندماج في المجتمع الإثيوبي حتى يستطيعوا التحضير لعملية الاغتيال، التي أحبطها حراسة الرئيس بتصفية 5 من القتلة، وقرار مبارك نفسه بالعودة إلى المطار خاصة أن الشواهد أكدت على وجود كمين آخر في الطريق كان ينتظر الرئيس الأسبق.

ملابسات المحاولة الفاشلة بحسب ما قاله مبارك نفسه في المؤتمر الصحفي الذي عقده فور عودته من إثيوبيا: "بدايات الموضوع كانت بعد الهبوط إلى مطار أثيوبيا، ودارت الأحاديث حول تأخر الحراسة الإثيوبية المرافقة لموكبي، ورفضهم اصطحاب حراستي للطبنجات الخاصة بهم لكن حراسي خبؤها،

[62] http://www.youm7.com/story/2016/7/4/%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D8%BA%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D9%84-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D8%A3%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%84%D9%85-%D9%8A%D8%AF%D9%81%D9%86%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%B5%D8%A7%D8%A8%D8%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%85-%D8%AA%D8%B4%D9%8A%D8%B1/2787368

وانطلق الموكب نحو مقر القمة، بعدها قامت سيارة زرقاء بسد الطريق، وترجل مجموعة من الأشخاص وفتحوا النيران على سيارتي لكن حراستي أخذت أماكنها".

وتابع الرئيس الأسبق حديثه: "وجدت طلقتين أصابوا السيارة لكنهما لم ينفذا، بعدها لمحت شاب صغير السن يحمل رشاشا يتجه نحو العربية لكن الحرس أصابوه، بعدها ترك السائقون الإثيوبيون عرباتهم وهربوا لكن حراستي ظلت محافظة على هدوئها، وفي النهاية أمرت سائقي بأن يعود إلى المطار مرة أخرى".

وأضاف مبارك: "عقب العودة للمطار وجدت الرئيس الإثيوبي مضطرب للغاية لكن أبلغته بقراري بالتوجه فورًا نحو القاهرة، ورد على بتفهمه لموقفي"، مضيفًا: "بالنسبة للواقعة عادى ولا أي حاجة لكن للعلم اكتشفنا أن الفيلا التي كانت تسكنها المجموعة المتورطة في الحادثة كانت مؤجرة من قبل"، موضحًا أن الإرهابيين لم يخرجوا من السفارة الفلسطينية مثلما تداول البعض لكن من فيلا كانت قريبة من مقر السفارة.

تلميحات مبارك آنذاك بأن محاولة اغتياله قد يكون وراءها النظام السوداني ظلت محل جدال، ولكن لم يتم الجزم بها بشكل قاطع إلا أن أصابع الاتهام أشارت إلى جماعة الجهاد الإسلامية بالتورط في الواقعة والتخطيط لها عن طريق عدد من قيادات على رأسهم زعيم تنظيم القاعدة السابق، أسامة بن لادن والحالي أيمن الظواهري الذي كان يحتضنهم في هذا التوقيت الرئيس السوداني عمر البشير، وذلك بالتعاون مع الجماعة الإسلامية في مصر التي راودتها فكرة استهداف الرئيس على مدار 14 عاما هي عمر حكمه لمصر حتى تلك اللحظة.

ومنذ محاولة الاغتيال لم يتوقف نظام مبارك عن الهجوم على السودان وكيل الاتهامات لهم سواء بالتخطيط لمحاولة اغتياله أو حتى على أقل تقدير تسهيلها تنفيذها عن طريق استضافة المتهمين في القضية قبل الحادثة وإنشائهم معسكرات تدريب خاصة على أرضها، واستمرت القطيع بين البلدين لعدة سنوات قبل أن تعود العلاقات على نطاق أضيق فيما بعد.

مصير المشاركين في الحادثة

وعلى الرغم من ذلك كان هناك اتفاق مبدئي على أن الجماعة الإسلامية متورطة في الحادث باعتبار أنها أعلنت عن مسئوليتها منذ اللحظة، والأمر تم تنفيذه بمعرفة 11 عضوًا تم إرسال 9 منهم إلى إثيوبيا، وبقي الآخرون في

السودان، فيما دارت التقارير أيضًا على أن الأسلحة المستخدمة في الواقعة نقلت إلى أديس أبابا بواسطة الخطوط الجوية السودانية، إضافة إلى أن منفذي العملية كانوا يحملون جوازات سفر سودانية.

المؤكد فيما سبق أن حرس مبارك قاموا بتصفية 5 من العناصر المشاركة في العملية، فيما ألقت المخابرات الإثيوبية القبض على 3 آخرين من المشاركين في العملية هم صفوت عتيق، وعبد الكريم النادي، والعربي صدقي وتم الحكم عليهم بالإعدام فيما أكدت الجماعة الإسلامية في عهد الرئيس المعزول محمد مرسى أنهم مازالوا على قيد الحياة، وحاولوا مخاطبة إثيوبيا من أجل العفو عنهم بعدما ظلوا في المعتقل مدة تجاوزت الـ 17 عاما، فيما أشارت تقارير صحفية أخرى أنهم تم إعدامهم في وقت لاحق.

فيما تحدثت التقارير الصحفية عن أن الثلاثة الآخرين الذين تمكنوا من الهروب هم مصطفي حمزة الذي تم اتهامه بأنه العقل المدبر للعملية، وعزت ياسين، وحسين شميط الذي حاول ترشيح نفسه لانتخابات البرلمان في فترة حكم الإخوان.

"الترابي" تحسم الجدل

وبعد مرور كل هذه السنوات، كشف تسجيل الدكتور حسن الترابي المذاع منذ ساعات كثيرة من الغموض الذي أحيط حول تلك الواقعة، بعدما أكد أنه لم يكن هو والرئيس السوداني عمر البشير يعلمان بالأمر، مؤكدًا أنه علم بمحاولة اغتيال مبارك في نفس اليوم الذي أخفقت فيه، بعد إبلاغه من قبل نائبه على عثمان محمد طه "بشكل مباشر" عن تورطه في العملية بمعاونة جهاز الأمن العام الذي يترأسه حينها نافع على نافع.

وكشف زعيم ومؤسس الحركة الإسلامية في السودان، أن تمويل العملية تم بمبلغ مالي "أكثر من مليون دولار" أخذه على عثمان محمد طه وزير الخارجية آنذاك سرا من الجبهة الإسلامية القومية، مؤكدًا على اعتراضه على القرار بشدة لكن طول العهد من متخذي القرار غلبه في النهاية.

وأشار الترابي إلى أن نائبه لم يرتب لمحاولة الاغتيال بسبب أي دوافع شخصية إنما جاءته عناصر من الجماعة الإسلامية وليسوا من الإخوان المسلمين أبلغوه برغبتهم في التخلص من الرئيس المصري علمًا بأن التحقيقات أثبتت تورط عناصر من الجماعة الإسلامية المصرية بقيادة مصطفي حمزة رئيس مجلس الشورى.

وحول تداعيات فشل محاولة الاغتيال، أوضح زعيم الحركة الإسلامية أنه عاد إلى السودان مصريان من منفذي العملية بعدما استقلوا طائرة إثيوبيا بأسمائهما خاصة أن الـ 5 الآخرين قد قتلوا"، مضيفا: "اجتمعنا للنظر في أمرهما، وتم الاقتراح أن ننتهي منهما حتى يموت سرهم لكنني طلبت ترحيلهما إلى أفغانستان ليعلنا أنفسهما وكأنهما دخلا السودان في غفلة من أهله"، مضيفًا الرئيس الإثيوبي حدثني بنفسه بعد أن زج بأسمى في التحقيقات المصرية، وأوصم الأمر بي، ولكن جاء الأمريكان وأمدوني بكل المعلومات حول الواقعة".

الصادق المهدي" يكشف أسرار مؤامرات مبارك في مصر والسودان[63]

نشرت في جريدة صوت البلد: د. خالد محمد غازي (الخرطوم:)

عندما يتحدث الصادق المهدي، لابد أن يصغي الجميع، فالرجل يُعَدُ رمزًا من الرموز السياسية والفكرية. وأيضًا الدينية. في السودان الشقيق، تصدر المشهد السياسي في الخرطوم، عندما ترأس الحكومة السودانية مرتين (1967 . 1969م)، و(1986 . 1989م)، وتصدر المشهد الديني بإمامته لطائفة الأنصار والسياسي رئاسته لحزب الأمة السوداني أحد أكبر وأعرق الأحزاب السياسية.

في منزله بمدينة أم درمان مسقط رأسه، أدرنا معه هذا الحوار، فكشف فيه العديد من الأسرار المتعلقة بحكام" مصر والسودان.

* بعد أن انفصل الجنوب عن الشمال . . إلى أين يتجه السودان . . . ؟ !

. ليست المشكلة في الانفصال بحد ذاته، لأن له مقوماته الموضوعية، ومع ذلك يمكننا إنشاء علاقات خاصة مع الجنوب، لأن هناك أشياء "لن تنفصل" بين شمال السودان وجنوبه. فبالإضافة إلى أن مناطق استخرج البترول تقع شمال مياه النيل، هناك التداخل بين القبائل من أقصى الشمال إلى أقصي الجنوب، كما أن الجنوب يعتمد في حياته الاستهلاكية على الشمال؛ لذا يمكن أن يكون هناك "انفصالاً دستورياً" فقط، مع "وصال" اقتصادي وثقافي وبشري. نحن نعتقد أن التآزر والتضامن بين الشمال والجنوب ضروري جداً، دولة الجنوب وليدة بحاجة لجهة تدعمها، علينا فعل هذا حتى لا تتجه جنوباً بحثاً عن الدعم، والسير في طريق العداء، خاصة وأن طريق إسرائيل سيتجه جنوباً لا مناص.

* مصر بلد مؤسسات وتتميز بالمؤسسات الأمنية والاستخباراتية . . لماذا فشلت السلطة في احتواء ثورة 25 يناير من البداية . . . ؟

. أعتقد أن أهم سبب فشلهم جاء نتيجة لاعتقادهم أنهم كانوا في حالة اطمئنان زائف وصل درجة عدم الخوف، هي نظم تقمع الحريات والقوي السياسية،

[63] http://www.baladnews.com/save.php?cat=2&article=34119

عملاً بمبدأ "محدش يقدر يتحداني". قبل 2009م حضرت مؤتمر الحزب الوطني الحاكم في مصر، وشاهدت مشهداً لم يعجبني، فعندما دخل الرئيس مبارك وقف الجميع ولم أقف معهم، ثم اتصلت بي قيادات الحزب لتسألني، وقلت لهم بصراحة: "إنتوا بتتكلموا عن أن مصر هي في أفضل حال، وليس بالإمكان أفضل مما كان، ولكن في الخارج يقولون ليس في الإمكان أسوأ مما هو كائن".

*كيف كان تعامل الرئيس السابق حسني مبارك مع حكومة الإنقاذ السودانية...؟!

. نظام مبارك وقبله نظامي السادات وعبد الناصر لم يكن لديهم استعداد لقبول التحول الديمقراطي في السودان، فعندما قامت ثورة أكتوبر1964 م، شهدت مصر حالة امتعاض شديدة، كان يعبر عنها محمد حسنين هيكل، وشهدت مصر مظاهرات ضد الانتفاضة الشعبية، تكرر نفس الأمر مع الانتفاضة الشعبية ضد الرئيس الأسبق جعفر النميري، ما جعل شعب السودان يحس أن النظام المصري كان يرغب في بقاء النميري..

* لكن النظام المصري لم يتدخل بشكل مباشر...؟

. اعتقد الشعب السوداني أن النظام المصري كان ضد الثورة الشعبية، لذلك حُرق العلم المصري أثناء المظاهرات، وفي الثورتين اعتقد الشعب السوداني أن الحكومة المصرية تقف مع النظام الديكتاتوري في السودان.

* وكيف كانت علاقتكم بنظام مبارك...؟!

. عندما جئنا إلى السلطة كانت هنالك حكومة ائتلافية، وليست حكومة حزب واحد، وتهدف لخلق التحول الديمقراطي، كان نظام مبارك يرتاب منها، وكنا نقول له: "نحن جئنا لنبني علاقات مصرية - سودانية ثابتة، لأن التكامل كان في تقديرنا كان دعماً لنظام نميري، ولذلك سوف نغير الهياكل، والهدف علاقات سودانية - مصرية قوية".

فيما يتعلق باتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والسودان فقد تمت تحت مظلة حلف "الناتو" لأن نميري أعطى تسهيلات لأمريكا في البحر الأحمر، لكننا لم نكن تحت حماية "الناتو"، قلنا له نحن نريد علاقة يمكن أن نسميها "الأمن المشترك" بين مصر والسودان، علاقة ليست تحت مظلة "الناتو"، وأننا لن نبني علاقات بين مصر والسودان على ما أسسه جعفر النميري، ولن تكون العلاقات الأمنية تحت مظلة "الناتو"، نحن نريد تكاملاً سودانياً مصرياً في الزراعة والأمن، وعلاقة كاملة بين بلدين.

*هل التقيت هذه الفترة بالرئيس مبارك، وشرحت له هذه الفكرة...؟

بالطبع التقيته، وكان الرئيس مبارك يرفض أي دور في "شبه الجزيرة العربية"، وكنت كلما أقابله، كان في أول ربع ساعة يحاول أن يبرر لنفسه أنه لم يفعل شيء في الجزيرة العربية، فأكدت له إنني عندما آتي مصر، لن آتيها كضيف، بل كإنسان، ولذلك أريد مقابلة المفكرين والصحافة والجامعات والأدباء والنقابات والأحزاب، فرفضوا بشدة، وطلبوا زيارة رسمية، وطالت النقاشات حتى وافق الجانب المصري على هذه الزيارة غير الرسمية؛ فجئت إلى مصر، وقابلت رؤساء الأحزاب والصحافة والنقابات، وحاضرت في الجامعة، وكانت زيارة ممتازة من حيث التواصل بين الشعبين، وأكدت فيها أننا لن نؤسس أية أشياء على أساس ما تم أثناء فترة حكم النميري.

* هل كانت هذه الزيارة الوحيدة لكم...؟

. كانت الزيارة الوحيدة، ولكن النظام المصري وقتها لم يقبل كلامنا، وأننا لا نريد علاقات مع مصر، لم يعجب كل ما قلناه حسني مبارك. فحاولنا التأكيد على أن جعفر النميري أسس علاقاته مع مصر لحماية نظامه، في وقت كنا فيه ضد نظام النميري.

لدينا مآخذ كثيرة على السياسة المصرية في عهد مبارك، ما جعل السيد بطرس غالي يقول عن الحرب مع الحركة الشعبية: "إن ما يحدث في السودان قضية داخلية". اتصلت بالرئيس مبارك وقلت له إن الحركة الشعبية أو الجيش الشعبي معتمدة في تدريبها ومعسكراتها على تمويل ودعم "حلف وارسو"، وحين وقع النميري معكم اتفاقية "الدفاع المشترك" كانت ردة الفعل أن جماعة حلف "وراسو" أنشأوا "حلف عدن"، ويضم "ليبيا. اليمن. إثيوبيا"، ما جعلني أبلغ رئيس الوزراء عاطف صدقي بأن هذه المشكلة ليست داخلية، كما تقولون، ولكنها مشكلة عسكرية، ومصر لا تريد الدخول معنا، وتفعيل الدفاع المشترك.

* لهذا شعرتم بأن هناك نوعاً من التخلي المصري عنكم...؟!

. لم يكن تخلياً فقط، بل تخلياً وعداوة، وقد أكدت لـ "عاطف صدقي" أننا نخوض حرباً كبيرة تخطيطاً وتمويلاً، وأننا مستهدفين من قوي أجنبية، ولا يمكنهم تسمية ما يحدث بأنه "شأن داخلي"، ثم قلت للسيد بطرس غالي: "مصر لم تقف معنا، وهذا رأيها وقرارها، لكني أطلب منكم ألاّ تصرحوا بأن ما يحدث مشكلة داخلية سودانية. وعلى طول عهدي وأنا رئيس وزراء، كان الرئيس مبارك معقد جدًا في كلامه معي، لأنه كان يخشى أننا يمكن أن نكشف دوره في ضرب "الجزيرة أبا".

* هل لعب حسني مبارك دوراً في "ضرب الجزيرة أبا" أثناء قيادته لسلاح الطيران. . . ؟

. نعم كان له دور في ذلك، كانت هناك علاقة بين السادات ونظام النميري والقذافي، تحت ما يسمي "ميثاق طرابلس" ويضم دول: "مصر وليبيا والسودان" وكان دوره دعم بعضهم البعض، وعندما حدثت مشكلة "الجزيرة أبا"، اعتبروا الأمر تحدياً للنظام السوداني، فضرب جماعة طرابلس الناس في "الجزيرة أبا".

* بالرغم من علمه أنه سيأتي بدولة إسلامية. . . ؟

. لم يكن يعرف، كان مبارك يعتقد أن النظام طالما هو ضدنا فهو نظام جيد، ويتردد أنه قال للسفير السوداني: "مش عايز الصادق يجيب لي أعدائي في السلطة"، وكان مبارك يعتقد أننا أعداؤه، لقد خدع هذا الانقلاب الجميع، "خدعوا أو تخادعوا".

* وماذا عن علاقتك بمبارك وأنت خارج السلطة. ؟

. بعد خروجي من السلطة، كان نظام مبارك كأنه في عرس مع نظام الخرطوم في أول ستة أشهر، ترحيب وتعامل جاد معه، توقيع اتفاقيات، ومعاهدات، وتبادل وزيارات.

كان بين النظامين "غزل فاضح"، شارك فيه حتى الكُتاب المصريين "مصطفي أمين، أحمد بهاء الدين، حافظ محمود"، ورغم إنهم كانوا يقولون إنهم مع الديمقراطية رحبوا بالنظام الانقلابي.

* وهل كنت حينها موجوداً في السودان أم خرجت. . . ؟

. كنت في السجن في الستة أشهر الأولى من عمر النظام. وعندما قام الانقلاب؛ رحب به الرئيس مبارك والسعوديون، وروجت له الصحافة المصرية للأسف الشديد ؛ لكنهم اكتشفوا اللعبة بعد ستة أشهر فتغيروا، خصوصاً بعد أن بدأ النظام في الخرطوم التعامل مع المعارضة الإسلامية المصرية، وفي ثواني بدأت المشكلات بعد إنشاء "المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي"، وشارك فيه جميع الإسلاميين المصريين، مثل "عمر عبد الرحمن"، ما جعل النظام المصري يشعر أن النظام السوداني يهدده، فأخذ موقفاً مختلفاً في عام 1991م ظللت عامين في السجن، وبعد خروجي منه بقيت في السودان، ثم سجنت مرة أخري عام 1995م، بفكرة إنني رهينة، وقالها لي "صلاح قوش" أحد المسئولين الأمنيين. وأنا في السجن حدثت محاولة اغتيال مبارك في يونيو 1995م، وعندما حدثت هذه المحاولة، كان النظام السوداني ضالعاً فيها.

* من كان يقف وراء محاولة اغتيال مبارك في أديس أبابا البشير أم الترابي...؟

. لا أستطيع أن أقولك من المسئول...؟ لكن النظام كله مسؤول عما حدث..

* لماذا فشلت محاولة الاغتيال...؟

. فشلت لأسباب بسيطة، لأنهم اعتمدوا على الرصاص، وكانت الخطة البديلة ضربه بقاذفة "آر. بي. جي"، وهذه كانت ستنجح لو تقدمت السيارة، ولكان قد أنطلق عليها صاروخ "آر بي جي"، لكنها تراجعت، وهذا ما أنقذه، وساعد حظه الجيد أنه كان على سيارة مصفحة احتملت ضربات الرصاص. كانت المحاولة فضيحة أنزعت الإثيوبيين كثيراً، رغم أنهم في ذاك الوقت كانوا متحالفون مع النظام السوداني، لأنه كان متعاطفاً جدًا مع الثورة الإثيوبية، وكانت العلاقات بينهم طيبة جداً بينهما، وكانت السفارة السودانية في "أديس أبابا" تحظى بوضع أكثر أهمية من السفارة الأمريكية من حيث الصداقة والاهتمام، ما اتاح لنظام الخرطوم تدبير تلك العملية، لكن الإثيوبيون اعتبروها "خيانة"، قبضوا على بعض الأشخاص، وصفي النظام السوداني البعض الآخر.

* قيل إن التصفيات التي حدثت في السودان كانت بمعرفة النظام المصري...؟

. ربما، لكن بعد فشل المحاولة جرت مراجعة كاملة لنظام الأمن السوداني لإخفاء الأثر، فابعد المسؤول الأمني، وجاء آخر يدعى "الهادي عبد الله"، وكان ضابطاً من الجيش، أبدى استعداده للامساك بهذا الملف، لكنه اشترط إخلاء السجون من الأشخاص المسجونين دون محاكمة، فأطلق سراحي نتيجة لفشل محاولة اغتيال حسني مبارك.

* وهل لو كانت نجحت.. كان سيحدث نفس الأمر...؟

. لا أعرف.. المهم أطلق سراحي، ففكرت في الخروج من السودان.

* هل كان لحزب الأمة وجوداً في مصر وقتها.؟

. كان له وجود في العالم كله، كان مركز الحركة الشعبية التي يدعها حزب الأمة والآخرون في "إريتريا"، بعد أن سلموهم السفارة السودانية في أسمرا.

* لماذا قررت الذهاب إلى القاهرة...؟

. لأن العلاقة أصبحت جيدة، ومصر أصبحت معنا.

* ولكن هل تمت اتصالات بينك وبين السفارة...؟

. لا.. أنا طلعت في ديسمبر 1996م، وكان مركز المعارضة السودانية في "إريتريا"، وفي ذات الوقت كان لديها مركز دبلوماسي وإعلامي في القاهرة، وكانت القاهرة كانت تريد التكفير عن دعمها للنظام السوداني، لذلك كانت تدعم التجمع

الوطني الديمقراطي. قابلت مبارك وأبلغته أنني التقيت الرئيس الإثيوبي "مليس زناوي" فقال لي: "المصريين مش عايزين يتكلموا معاياة، وإنهم عندما كان "منجستو" في السلطة كانوا هم اللي بيجروا ورايا، وأنا حاليًا أتكلم كلام ناعم، ومش عايزين يتكلموا معايا، وأن المصريين مش عايزين يتفاهموا، وبيفرضوا علينا الأمر الواقع".

* لكن لم تشعر أن "ملس" غير كلامه...؟

. أنا فهمت كلامه هكذا، وحين التقيت الرئيس مبارك واتكلمت معاه، قال لي: "اللي هيلمس مياه النيل، هضربه"، وابتدأت النظرية التي تقول بأن هنالك حرباً قادمة، وأن مهمتنا منع نشوب هذه الحرب.

* هل كان هناك تنسيق في طلبك اللجوء...؟

. لا، لم يحدث كلام من هذا النوع، كل ما في الأمر أن مصر كان لديها موقف عدائي جدًا ضد النظام السوداني.

* وبالتالي كان النظام المصري يستقطب المعارضة...؟

. نعم كان يستقطب المعارضة، قبل محاولة الاغتيال وبعدها، لقد كان موقف مصر عدائياً جدا من نظام الخرطوم.

* إذن أنت ترى أن النظام المصري لم يكن يعمل لصالح السودان.؟

. لم يكن يعمل لصالح السودان ولا لصالح مصر، وكان المصريون يرون أننا نقول كلاماً مزعجاً لنظامهم في محاضراتي في الجامعات المصرية، ولقاءاتي مع الإخوان المسلمين والتيارات الإسلامية.

* أنت قلت إن سقوط نظام مبارك خير لمصر والسودان والعرب...؟

. يتيح الحرية لكل الدول العربية.

* هل أنت مع محاكمة مبارك ونظامه؟

. نعم، ولكن أنا ضد التشفي والانتقام، وألا تبطئ العدالة.

* ولكن ألا ترى أن هذه المحاكمة ستجر مصر إلى ما يسمي بالثورة المضادة...؟

. الثورة المضادة موجودة، سواء حوكم مبارك أم لا.. الثورة المضادة لديها مصالحها، وما حدث ضر مصالح أشخاص كثر.

* لكن ألا ترى أنها سابقة في التاريخ أن تحاكم رئيس وهو موجود...؟

. إذا كانت التهم موجودة وقائمة، وهناك أشخاص قتلوا في الثورة.

* ولكنكم لماذا لم تحاكموا جعفر النميري...؟

. نحن طلبنا محاكمة النميري، ولكن مصر حمته، أرسلت وفداً لمصر، ورفض المصريون تسليمه.

* ألا تري أن ذهاب مبارك للخارج كان أفضل له وملص . . . ؟

. أعتقد ذلك، تصرف عبد الله صالح وزين العابدين بعقل، حين رأوا أن الأمور تطورت، سافروا للخارج، ولكن لن يقول أحد: "عفا الله عما سلف"، والمدهش أن هؤلاء الزعماء تصرفوا بصورة مناقضة للعقل، زين العابدين وحسني مبارك والقذافي، كلهم تصرفوا برعونة. في اعتقادي أن موجة التحول الديمقراطي ستستمر في الدول العربية لسنين قادمة، لأن الحكام كانوا يحتلون الشعوب احتلالاً داخلياً.

https://youtu.be/1R1xqaCx4EE

https://youtu.be/ZJfcXk7kaNs

https://youtu.be/GIn5bgByZs0

المبحث الثاني

علاقات مصر وإيران

1. العلاقات المصرية الإيرانية في عهد مبارك[64]

محمد السعيد إدريس

القاعدة هي التوتر في العلاقات بين مصر وإيران، على الأقل ابتداء من منتصف القرن الماضي، باستثناء سنوات معدودة أعقبت التحولات التي حدثت في السياسة الخارجية المصرية نحو الولايات المتحدة عقب حرب أكتوبر 1973, تبعها تحسن وتطور في العلاقات المصرية الإيرانية، هذا التحسن كانت له نتائجه على صعيد تطور العلاقات المصرية الإيرانية.

وبتوقيع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل، التي أعقبت سقوط نظام الشاه في إيران وقيام نظام الجمهورية الإسلامية، عاد التوتر وبعنف إلى هذه العلاقات بعد أن أصدر الإمام الخميني قراره بقطع العلاقات مع مصر، بناء على طلب مباشر من الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، عقابا لمصر على توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل.

أتصور أن لغزا بهذا المستوى يستلزم البحث والتفكير بدلا من الركون إلى قدرية المآل المأساوي للعلاقات بين بلدين إسلاميين شقيقين تجمعهما روابط ووشائج قوية يجب عدم التفريط فيها.

أتصور أيضا أن الأوان قد آن لنسأل: لماذا بقيت العلاقات المصرية الإيرانية مقطوعة ومتوترة طيلة تلك السنوات؟ فمصر هي الدولة العربية والإسلامية الوحيدة التي ليست لها علاقات دبلوماسية كاملة مع إيران، ولكي يستقيم منطق الكلام يجب أن نقول أيضا: إن إيران تكاد تكون هي الدولة الوحيدة في العالم الإسلامي التي ليست لها علاقات دبلوماسية كاملة مع مصر. كيف يمكن أن يستقيم هذا الحال الأعوج وإلى متى؟ هل ما بين إيران ومصر من الصراع وتناقض المصالح والعداء يتساوى مع ما بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل؟

---

[64] https://25janaer.blogspot.com.eg/2011/09/blog-post_2994.html

فالدول تتقارب وتتعاون، وربما تتحالف إما بدافع من وجود منافع ومصالح مشتركة، وإما بدافع من درء المخاطر ومواجهة الأخطار. وقد يحدث التعاون بدافع من تعظيم المنافع والمصالح ودرء ومواجهة الأخطار معا. وهنا نسأل: ألا توجد منافع ومصالح مشتركة بين مصر وإيران تغريهما بتطوير وتحسين العلاقات لدرجة التعاون والتنسيق، ولا نقول التحالف؟ وألا توجد أخطار وتهديدات مشتركة تواجه مصر وإيران تحفزهما للتعاون المشترك لمواجهة هذه الأخطار؟

من الصعب على أي باحث منصف أن يقطع بنفي وجود أي مصالح مشتركة بين مصر وإيران, ومن المستحيل على أي باحث محايد أن يقطع بنفي عدم وجود تهديدات وأخطار مشتركة تواجه مصر وإيران, لكن القضية ليست بهذه البساطة, فالمنافع والأخطار ليست هي الدوافع والحوافز للنهوض بعلاقات دولتين أو عدد من الدول إلى مستوى التنسيق والتعاون, هناك عوامل أخرى جانبية لا تقل أهمية, منها مثلا مدى التوافق والانسجام بين النظم السياسية والأيديولوجيات الحاكمة, فالتوافق والتجانس بين النظم السياسية والأيديولوجيات يشجع على انتهاج سياسات خارجية متقاربة, ومنها أيضا التحالفات والارتباطات الخاصة بكل دولة من الدول, فهذه التحالفات قد تضع قيودا على الدول للتقارب رغم تجانس أنظمتها السياسية, ورغم وجود منافع وأخطار مشتركة.

توجد إذن حزمة من العوامل تدفع دولا بعينها إلى التعاون والتنسيق، وتوجد أيضا حزمة من العوامل تمنع مثل هذا التعاون والتنسيق، وأحسب أن الأوان قد آن لنسأل مجددا: ما الذي يمنع مصر وإيران من وضع نهاية لتوتر العلاقات بينهما؟

محددات العلاقات بين البلدين

الإجابة على السؤال السابق تستلزم تعرّف المحددات الحاكمة لتطور العلاقة بين البلدين خاصة ما يتعلق منها بخصائص البيئة الإقليمية والدولية لهذه العلاقات من ناحية والظروف والتطورات الخاصة في البلدين من ناحية أخرى، وهي المحددات التي أدت في مجملها إلى جعل العلاقات المصرية الإيرانية تأخذ مسار المنحنى متعدد الصعود والهبوط بكل ما يعنيه من مؤشرات التوتر في العلاقات من ناحية ثم التحسن التدريجي والعودة مجددا إلى التوتر مرة أخرى، وهكذا دون استقرار على وضع محدد وثابت.

هذه الفرضية تكتسب أهميتها من منظور فهم خصوصية مرحلة حكم الرئيس حسني مبارك التي تميزت بقدر غير مسبوق من استقرار العلاقات على حال التوتر مع استثناءات محدودة من تحسن العلاقات، ومن ثم يفرض السؤال الأساسي نفسه: لماذا تفردت سنوات حكم الرئيس حسنى مبارك الثلاثين (تقريبا) بغلبة التوتر على التحسن في علاقات مصر بإيران، وما العوامل المسؤولة عن ذلك؟

الإجابة على هذا السؤال تفرض الإلمام بالمحددات الحاكمة لمسار تطور العلاقات المصرية الإيرانية، ومنها يمكن تعرف الخصوصيات التي اكتسبتها هذه العلاقات في سنوات حكم الرئيس حسني مبارك.

التنازع حول الملفات الإقليمية جعل من إيران مصدرا للتهديد بالنسبة لمصر، وفرض توجهات سياسية مصرية نحو إيران اتسمت بالتوتر شبه المستمر بين البلدين وتعثر معظم محاولات التقارب وتغليب المصالح المشتركة على حساب دوافع التوتر.

فقد لعبت أربع محددات أساسية الدور الأكبر في تطور العلاقات المصرية الإيرانية ومجمل العلاقات والتفاعلات التي حدثت على مدي نصف القرن الماضي في العلاقات الدولية الإقليمية الشرق أوسطية هي:

خصوصية النظام الدولي

وتأثير دور الدولة الحليفة وطبيعة مصالحها وعمق ودرجة تورطها في الإقليم،ثم التطورات الداخلية في الدول من ناحية ميزان القوة والإيديولوجيا الحاكمة وخصائص نظام الحكم, وأخيرا إدراك الدولة لدورها الإقليمي وحدود هذا الدور. هناك, بالطبع, محددات وعوامل أخرى، مثل الإرث الثقافي والتاريخي والعرق والجوار الجغرافي (التقارب أو عدم التقارب الجغرافي), لكن العوامل الأربعة المذكورة هي التي كانت لها التأثير الغالب في تطور العلاقات بين مصر وإيران، بل وبين مجمل الدول أعضاء الإقليم.

فالنظام الدولي ثنائي القطبية الذي ساد معظم سنوات النصف الثاني من القرن العشرين وتسبب في اشتعال الحرب الباردة بين الكتلتين الغربية بقيادة الولايات المتحدة والشيوعية أو الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفياتي أدى الي شيوع سياسة الاستقطاب الدولي والإقليمي, وانعكس هذا الانقسام على العلاقات بين دول الشرق الأوسط بشكل سلبي ملحوظ.

وكان للدولة الحليفة أو الصديقة (وهي عادة دولة عظمى أو كبرى من خارج الاقليم) دور كبير في التأثير على العلاقات بين دول الشرق الأوسط إيجابا أو

سلبا حسب المشاركة في حلف واحد أو عدم المشاركة، وحسب العلاقة بين الدول الحليفة المنغمسة في شؤون الإقليم (صداقة أم عداوة).
العلاقات المصرية الإيرانية كانت نموذجا واضحا لتأثير هذا العامل، ففي سنوات ما قبل الخمسينيات كانت بريطانيا دولة حليفة لمصر وإيران، فتطورت العلاقات إيجابيا الي درجة المصاهرة بينهما.
وبعد قيام ثورة 23 يوليو 1952 وتدهور العلاقات المصرية البريطانية بسبب العدوان الثلاثي عام 1956، ثم بسبب تدهور العلاقات المصرية الأميركية وتطور العلاقات المصرية السوفياتية في ظل انخراط إيران في حلف بغداد، الحلف المركزي الذي تقوده أميركا، أصبحت العلاقات عدائية جدا بين مصر وإيران.
واستمر ذلك حتى تدهور العلاقات المصرية السوفياتية وتحسن العلاقات المصرية الأميركية, فبدأت العلاقات تتحسن بين البلدين، وتميزت العلاقات بين شاه إيران والرئيس السادات.
ثم عادت العلاقات فتدهورت بعد قيام الثورة الإيرانية وانتصارها ثم قطع العلاقات الدبلوماسية الإيرانية الأميركية ووضع إيران تحت الحصار الأميركي في وقت كانت فيه العلاقات المصرية الأميركية علاقات حسنة، بل وعلاقات صداقة مميزة.
وما حدث بين مصر وإيران بسبب هذا العامل ينطبق على دول إقليم الشرق الأوسط الأخرى بشكل أو بآخر حسب العلاقات مع الحليف الدولي, وإن العلاقة بين الحلفاء والعلاقات المصرية السعودية, والعلاقات المصرية العراقية هي أيضا نموذج واضح لتأثير هذا العامل.
وتلعب خصوصية التطورات الداخلية في الدول من ناحية وزن القوة والإيديولوجيا الحاكمة وخصائص نظام الحكم دورا أكثر فعالية في العلاقات بين الدول. فالدول القومية الكبرى داخل النظام تكون أكثر ميلا للتنافس على الزعامة والقيادة داخل الإقليم, كما أن الدولة القومية تكون عندها نوازع سيطرة على الدول الصغرى والتنافس عليها مع الدول الكبرى الأخرى.
ولذلك كانت العلاقات تنافسية في معظم السنوات بين الدول الكبرى داخل الإقليم ومنها مصر وإيران, وأحيانا كانت تتحول إلى صراع, وتكون تعاونية في حالة تفوق تأثير عوامل ومتغيرات أخرى مثل الحليف الدولي والإيديولوجيا السياسية وخصائص نظام الحكم. فالدول المتشابهة في نظام الحكم تكون أقرب بعضها من بعض من الدول غير المتشابهة في نظام الحكم (هذا الوصف ينطبق أكثر على الدول ذات النظام الملكي, أما الدول الجمهورية فكانت

علاقاتها أشبه بحركة البندول متحركة بين التعاون والصراع بسبب تأثير العوامل الأخرى).

العلاقات بين مصر وإيران توضح ذلك، فعندما كانت البلدان ملكيتين كانتا أقرب, واختلفت العلاقة مع سقوط النظام الملكي في مصر، ويتضح ذلك أكثر في العلاقة بين إيران والعراق ودول مجلس التعاون الخليجي التي يضمها معا نظام إقليمي فرعي هو النظام الاقليمي الخليجي.

ففي عقد السبعينيات كانت إيران والدول الست التي شكلت مجلس التعاون الخليجي عام 1981 دولا ملكية وراثية وصديقة للولايات المتحدة، في حين كان العراق وحده دولة جمهورية ذات إيديولوجيا قومية راديكالية حريصا على دعم الحركات المعارضة الوحدوية والثورية في دول الخليج، خاصة بعد توقف مصر منذ نكسة 1967 ثم وفاة الرئيس جمال عبد الناصر عام 1970 عن دعم الحركات القومية العربية.

بسبب هذا الوضع كانت دول مجلس التعاون أقرب إلى إيران الشاه منها إلى العراق، رغم أن إيران كانت أقوى عسكريا. لقد كانت دول الخليج أميل إلى التحالف أو التقارب مع إيران غير العربية الأقوى عسكريا، ولكن الأكثر طمأنة لنظم الحكم الخليجية من العراق العربي الأضعف عسكريا ولكن الأخطر تهديدا لشرعية النظم الحاكمة في الخليج.

هذه الصيغة من العلاقات تغيرت بعد سقوط نظام الشاه ومجيء نظام جمهوري إسلامي حريص على تصدير نموذجه الثوري إلى الدول المجاورة, وبعد حدوث تطورات في السياسة العراقية باتجاه مزيد من التقارب مع الدول الخليجية ومزيد مع المهادنة مع الولايات المتحدة، في حين أن إيران الجمهورية بدأت تتعامل مع الولايات المتحدة كعدو بل وكشيطان أكبر، في وقت كانت فيه الدول الخليجية أقرب وأشد حاجة إلى واشنطن للحماية من الخطر الإيراني، فتحولت العلاقات بين هذه الدول وإيران من تعاون إلى صراع كما تحولت مع العراق طيلة ثماني سنوات من سنة 1980 سنة 1988 إلى تعاون بدلا من الصراع.

ولم يكن المحدد الرابع, وهو إدراك كل دولة لدورها الإقليمي, أقل تأثيرا في تحديد أنماط العلاقات الإقليمية الشرق أوسطية. هناك بالطبع عوامل كثيرة تؤثر على جعل الدولة مهيأة للقيادة القومية أبرزها القوة النسبية للدولة، ومكونات هذه القوة والموقع والإيديولوجيا السياسية وغيرها, ثم الإرث التاريخي أي الموقع التاريخي للدولة داخل الإقليم. وقد كانت كل من إيران

ومصر من أكثر الدول المؤهلة تاريخيا, وموضوعيا للتنافس على الزعامة الإقليمية مع تراجع الدور التركي آنذاك.
وقد كانت سنوات إدراك مصر لدورها القيادي ثم حرصها على أن تلعب هذا الدور, عاملا مؤثرا في جعل العلاقات المصرية الإيرانية علاقات تنافسية. ظهر ذلك جليا مع زعامة مصر الناصرية داخل النظام العربي وخارجه سواء على صعيد العالم الإسلامي أو دول عدم الانحياز.
كما كان إدراك مصر لهذا الدور القيادي سببا في حدوث صدامات في العلاقات المصرية السعودية، خاصة مع اختلاف نظامي الحكم والحليف الدولي ومع تطور العلاقات السعودية الإيرانية في سنوات حكم الشاه. وبعد تراجع حرص مصر عن لعب هذا الدور مع غياب الرئيس عبد الناصر باتت العلاقات بين مصر وإيران مهيأة أكثر للتقارب والتعاون أكثر من التنافس والصراع, وحدث نفس التطور في العلاقات المصرية السعودية.
إلى جانب هذه المحددات الأربعة الرئيسية, كان هناك محدد خامس ربما يكون أكثر أهمية هو النظر إلى إسرائيل، هل هي دولة طبيعية أم منبوذة, والعلاقات معها، هل هي علاقات صراع أو تعاون.
كان تأسيس الدولة الإسرائيلية عام 1948 على أنقاض دولة فلسطين العربية علامة فارقة في تاريخ العلاقات الشرق أوسطية, إذ انقسم الإقليم بين دول معادية لإسرائيل هي كل الدول العربية (نظريا على الأقل) ودول أخرى صديقة لها هي إيران الشاه وتركيا. وبسبب التقارب، بل والتعاون, إن لم يكن التحالف الإيراني الإسرائيلي كانت العلاقات المصرية الإيرانية علاقات صراع طيلة سنوات التعامل المصري مع إسرائيل كعدو وكدولة منبوذة غير شرعية.
ولسوء الحظ أن التحول في الموقف الإيراني من إسرائيل عقب سقوط نظام الشاه والتعامل معها في ظل الجمهورية الإسلامية كعدو وإغلاق إيران للسفارة الإسرائيلية وتحويلها إلى سفارة لفلسطين وإعلان طهران الجهاد لاسترداد القدس الشريف, هذا التحول جاء مصحوبا بتحول في الموقف المصري من إسرائيل, ففي العام نفسه الذي انتصرت فيه الثورة الإيرانية وقعت مصر على اتفاقية السلام مع إسرائيل, واستمرت العلاقات المصرية الإيرانية في عهد الثورة علاقات صراع بعد تبديل المواقع في العلاقة مع إسرائيل.

خصوصية عهد مبارك

يكشف التحليل السابق عن حقيقتين، الأولى أن أغلب المحددات كانت تدفع بمزيد من علاقات الصراع بين مصر وإيران على حساب العلاقات التعاونية

(باستثناء فترة ما قبل الثورة في مصر وفترة حكم الرئيس السادات وعلاقته بشاه إيران خاصة ابتداء من العام 1975 وحتى العام 1979).

أما الحقيقة الثانية فهي صعوبة التعويل على محدد أو عامل واحد لإحداث تغيير في العلاقات بين البلدين، ذلك أن فرص التغيير فى العلاقات سواء باتجاه التعاون أم باتجاه الصراع هي في التحليل الأخير محصلة لتفاعل كل المحددات سابقة الذكر، رغم ذلك لعبت عوامل بعينها أدوارا هامة في زيادة التوتر في العلاقات المصرية الإيرانية. في حين ظلت بعض العوامل المحدودة تؤثر باتجاه تحسين هذه العلاقات عندما تتهيأ الفرص لذلك.

أما العوامل المسؤولة عن غلبة اتجاه التوتر في العلاقات المصرية الإيرانية فيمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات بعضها يخص النظام الدولي، والثاني يتعلق بتطورات البيئة الإقليمية، أما المجموعة الثالثة فهي التي تتعلق بخصوصية الأوضاع ومعالم نظام الحكم في البلدين.

أما النظام الدولي فيمكن القول إنه رغم سقوط النظام الدولي ثنائي القطبية وما فرضه من استقطاب إقليمي بين دول حليفة للولايات المتحدة وأخرى حليفة للاتحاد السوفياتي فإن مرحلة ما بعد سقوط هذا النظام تميزت بسيطرة أحادية أميركية على قيادة النظام الدولي الجديد، وارتبط بذلك أمران، أولهما حدوث مزيد من العداء في العلاقات الأميركية الإيرانية، وثانيهما حدوث المزيد من التعاون في العلاقات الأميركية المصرية.

وهكذا أخذ العامل الدولي يفرض نفسه على توجهات السياسة الخارجية المصرية نحو إيران، وقد اعترف سفير مصر السابق في واشنطن نبيل فهمي (الذي قضى ما يقرب من سبع سنوات سفيرا لبلاده في العاصمة الأميركية) بممارسة الولايات المتحدة ضغوطا على مصر في علاقاتها مع إيران وضرب أمثلة عديدة لهذه الضغوط، منها الاعتراض على زيارة علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى الإيراني لمصر، ومنها أيضا مطالبة مصر بالتوقيع على قرار تحويل الملف النووي الإيراني من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن الدولي.

ورغم ما أظهره السفير نبيل فهمي من حرص مصر على رفض هذه الضغوط أو التحفظ عليها وطرح رؤى بديلة فإن ما قاله يكشف أن الولايات المتحدة لم تكن غائبة عن ملف العلاقات المصرية الإيرانية، وأن الوجود الأميركي وتأثيره في هذا الملف يرتبط أولا بمدى التقارب أو التباعد في العلاقات المصرية الأميركية، كما كان يرتبط ثانيا بمستوى التوتر في العلاقات الأميركية الإيرانية.

أما عن التطورات الإقليمية، فيمكن القول إن الموقف المصري من إيران تأثر كثيرا بسبب تباعد أو تناقض الرؤى بين البلدين في العديد من الملفات، أبرزها الملف الفلسطيني ثم الملف الخليجي، وبعدهما يأتي ملف المخاوف والتحفظات المصرية على تنامي أدوار ونفوذ إيران على المستويين العربي والإقليمي.

فإذا كانت العلاقات قد قطعت بين البلدين في عهد الرئيس المصري السابق أنور السادات عقب توقيع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل فإن تفاقم تناقض سياسات مصر وإيران حول فلسطين كان أبرز معالم تطور العلاقات بين البلدين في عهد الرئيس حسني مبارك.

فقد تحولت مصر في عهد مبارك إلى دولة مسؤولة عن ملف تسوية الصراع العربي الإسرائيلي سلميا، واعتبرت أن أي تقدم في هذه التسوية يعد دليلا على جدارة خيار السلام المصري، وأي تعثر فيها تشكيك غير مقبول لهذا الخيار، في حين أن إيران رفضت مبكرا معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، واعترضت على خيار السلام باعتباره خيار النظم العربية الاستراتيجي، وانحازت إلى خيار المقاومة، وأخذت تساند كل قوى الرفض المناوئة لمشروع التسوية.

ولذلك لعب تناقض رؤى البلدين في منهج إدارة أو حل الصراع العربي الإسرائيلي دورا أساسيا في تفاقم توتر العلاقات بينهما، في ظل شيوع حالة من الحساسية المفرطة لدى النظام المصري إزاء أي دعم إيراني للمقاومة أو أي إدانة إيرانية لعملية السلام وأطرافها، حيث كان ينظر مصريا إلى هذه الأدوار الإيرانية باعتبارها محاولات لتعرية مصداقية الخيار المصري، ومحاولة لدعم ثقافة المقاومة على حساب ثقافة السلام التي انحازت لها القاهرة طيلة سنوات حكم الرئيس حسني مبارك.

وبسبب هذه المواقف الإيرانية تعاملت مصر مبارك مع إيران باعتبارها مصدرا للتهديد (إلغاء زيارة منوشهر متكي وزير الخارجية الإيراني للقاهرة في الأسبوع الأول من سبتمبر 2010 بسبب إدانته للمفاوضات المباشرة الفلسطينية الإسرائيلية التي بدأت مؤخرا في واشنطن وللقادة العرب الذين شاركوا فيها واتهامهم بخيانة شعوبهم نموذج واضح لجدية هذا الإدراك).

وهذا يعني أن التنازع المصري الإيراني حول قضية فلسطين سيبقى عاملا أساسياً من عوامل استمرار التوتر في العلاقات بين البلدين، وأن حدوث أي تغير في مواقف البلدين من شأنه أن يؤثر على العلاقات بينهما، فلو غيرت مصر من انحيازها لخيار السلام إذا ما فشلت جولة المفاوضات المباشرة

الأخيرة، أو إذا حدثت توترات حقيقية في العلاقات المصرية الإسرائيلية فإن ذلك يمكن أن يكون أحد دوافع مراجعة مصر لعلاقاتها مع إيران، أو إذا ما قبلت إيران تعديل مواقفها الداعمة لتيار المقاومة والممانعة ضمن صفقة واسعة تتعلق بأزمة برنامجها النووي مثلا أو أدوارها الإقليمية فإن التوتر في العلاقات مع مصر يمكن أن يتراجع وربما بنفس درجة التغير في هذا الموقف الإيراني، أما بقاء المواقف على ما هي عليه فليس له غير معنى واحد، هو بقاء أحد أهم عوامل التوتر في العلاقات بين البلدين.

الأمر بالنسبة للملف الخليجي ربما لا يكون بمستوى التحدي نفسه الذي يمثله الملف الفلسطيني، فالتهديد الذي يمثله الخطر الإيراني في الملف الفلسطيني على مصر يمس مباشرة شرعية نظام الحكم في مصر ويهدد هذه الشرعية، حيث إن انحياز إيران للمقاومة وعداءها الشديد والعلني لإسرائيل باعتبارها دولة احتلال يضع النظام المصري، بدعمه لخيار السلام وقيادة مسيرة التسوية والدفاع عنها، موضع الاتهام بالتفريط في حقوق الشعب الفلسطيني وفي المسؤولية القيادية التاريخية لمصر بالنسبة للقضية الفلسطينية.

أما التحديات الإيرانية لمصر في الملف الخليجي فهي تحديات تواجه الدور القومي والالتزامات القومية لمصر، وهما معا، الدور والالتزامات، شهدا انحسارا ملحوظا منذ وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، ولكن وتيرة هذا الانحسار أخذت تتزايد بمستوى انغماس مصر في مشروع التسوية وانكفائها داخليا.

ولذلك فإنه رغم أن مصر تعطي اهتماما ملحوظا لمخاطر تزايد الوجود والنفوذ الإيراني في الخليج والتعنت الإيراني بالنسبة لاحتلال جزر الإمارات الثلاث والتهديدات التي تظهر أحيانا وتتراجع في أحيان أخرى للبحرين فإن مصر لم تطرح مشروعا حقيقيا للأمن في الخليج سواء من المنظور المصري أو المنظور القومي، ولم تتشدد في التصدي لتسويف دول مجلس التعاون لمشروع إعلان دمشق الذي ظهر في الأفق سريعا وتراجع سريعا عقب انتهاء حرب تحرير الكويت من الاحتلال العراقي عام 1991، كما لم تظهر مصر رفضا صريحا لهيمنة الولايات المتحدة على الأمن في الخليج على أنقاض تسويف مشروع إعلان دمشق عقب انتهاء هذه الحرب.

رغم ذلك يبقى الخلاف المصري مع إيران حول سياساتها في الخليج أحد أسباب التوتر في العلاقات بين البلدين، لكن هذا التوتر يتفاقم مع تزايد النفوذ الإيراني على حساب النفوذ المصري في الدائرة العربية وفي ملفات عربية هامة

ابتداء من لبنان إلى العراق إلى العلاقة المتصاعدة مع حركة حماس في قطاع غزة والتعاون الوثيق بين طهران ودمشق، وهو التعاون الذي أغرى البلدين بتوسيعه ليضم كلا من العراق وتركيا في وقت ظهرت فيه بوادر استقطاب إقليمي واضح عقب الحرب الإسرائيلية على لبنان صيف 2006، وهي الحرب التي أعلنت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندوليزا رايس عن ميلاد "شرق أوسط جديد" من رحمها، وسعت إلى خلق ما يسمى بـ"محور الاعتدال" ويضم "مجموعة 6+2" أي دول مجلس التعاون الخليجي الست إضافة إلى مصر والأردن في مواجهة ما سمي بـ"محور الشر" ويضم سوريا وإيران وحزب الله ومنظمات المقاومة الفلسطينية.

ضمن هذا الاستقطاب ظهر الحديث عن خطر "الهلال الشيعي" لأول مرة على لسان ملك الأردن عبد الله الثاني، وتطور حديث الاستقطاب من تفاقم التعبير عن خطر تمدد النفوذ الشيعي في الفترة التي شهدت انقساما عربيا بين محوري الاعتدال والممانعة حول الحرب الإسرائيلية على لبنان، حيث جرى تحميل إيران وحزب الله مسؤولية هذه الحرب على لسان مسؤولين مصريين وسعوديين، وظهرت فتاوى سعودية تحرم دعم حزب الله وتكفر الشيعة.

وامتد هذا الانقسام أثناء وفي أعقاب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (ديسمبر 2008-يناير 2009) وتحميل مصر والسعودية مسؤولية هذه الحرب لإيران وحركة حماس، لكن هذا الانقسام جاء على حساب تماسك محور الاعتدال بسبب الدور القطري وتزعم قطر دعوة انعقاد قمة عربية طارئة للنظر في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في وقت عارضت فيه مصر والسعودية هذه الدعوة لصالح مؤتمر القمة الاقتصادية في الكويت.

هذا التعارض في السياسات بين مصر وإيران امتد أيضا وبقوة إلى الملف العراقي على ضوء تزايد النفوذ الإيراني في العراق، لكن مشكلة مصر هنا أنها لا تملك القدرة على قيادة مشروع عربي بديل في العراق، كما أن مثل هذا المشروع المستحيل، إن وجد، لن يكون له القبول الكافي داخل العراق في ظل اختلال معادلة توازن القوى داخل العراق لصالح حلفاء إيران، وفي ظل اضطرار الولايات المتحدة للبحث في معادلة "توازن مصالح" مع إيران في العراق تؤمن لواشنطن مصالحها في العراق عقب الانسحاب العسكري الأميركي وتضمن في الوقت نفسه استقرارا في العراق ضمن اعتراف أميركي بمصالح إيرانية في العراق.

هذا التنازع حول الملفات الإقليمية جعل من إيران مصدرا للتهديد بالنسبة لمصر، وفرض توجهات سياسية مصرية نحو إيران اتسمت بالتوتر شبه المستمر بين البلدين وتعثر معظم محاولات التقارب وتغليب المصالح المشتركة على حساب دوافع التوتر.

وحفّز على هذا التوجه الأسباب الداخلية الخاصة بالبلدين. بعض هذه الأسباب له علاقة بخصوصية النظام السياسي الحاكم في إيران من منظور تقييم النظام المصري، وبعضها الآخر يتعلق بالوعي والإدراك المصري لهذا النظام الإيراني كمصدر للتهديد في ذاته للأمن المصري والمصالح الوطنية المصرية. فالنظام الإسلامي في إيران يمثل إشكاليتين خطيرتين، من منظور النظام المصري، ناهيك عن توجهاته السياسية. فهو أولا نظام إسلامي، وثانيا يجعل الإسلام أحد ركيزتين أساسيتين في توجهات سياساته الخارجية.

فالحكم في إيران يقوم على ركيزتي الإسلام والمصالح الوطنية الإيرانية، ولذلك فإنه إلى جانب الالتزام بما تمليه هذه المصالح الوطنية الإيرانية من توجهات لصانع القرار السياسي فإن عملية صنع قرار السياسة الخارجية في إيران تلتزم أيضا بالتوجهات الإسلامية للنظام. وهو ثانيا، أي نظام الحكم في إيران، ليس فقط نظاما إسلاميا، بل هو أيضا نظام إسلامي شيعي، أي أنه نظام إسلامي مذهبي، وينص على ذلك في دستور الدولة، كما ينص على أن رئيس الدولة يجب أن يكون ملتزما بالمذهب الرسمي للدولة أي المذهب الشيعي الاثني عشري.

مصر تتعامل مع هاتين الركيزتين كمصدرين للتهديد في ظل الأوضاع الخاصة التي عاشتها منذ اللحظات الأولى لوصول الرئيس حسني مبارك إلى الحكم، فقد تولى الرئيس مبارك الحكم إثر حدث درامي اغتيل فيه الرئيس السابق أنور السادات على أيدي متطرفين إسلاميين، ومنذ تلك اللحظات دخل النظام في مصر في معركة طويلة المدى مع المتطرفين الإسلاميين، وقد تزامنت هذه الحرب مع "تورط" إيران في عملية تصدير الثورة، والتعاون مع المنظمات الإسلامية المعارضة، ما جعل مصر تتشكك في النوايا الإيرانية وتتهم إيران بدعم المتطرفين وإيواء إرهابيين مطلوبين أمنيا من جانب السلطات المصرية، فضلا عن تنامي الإدراك عند النظام في مصر بأن إيران تحولت إلى قاعدة داعمة ومساندة للإرهاب، خاصة في ظل وجود اتهامات غربية وأميركية خاصة لإيران من هذا النوع.

هذا الإدراك تدعم بتزامنه مع إدراك مصري رسمي آخر بأن إيران ترعى مشروعا مذهبيا شيعيا تسعى إلى التغلغل من خلاله لخلق مناطق نفوذ لها داخل دول المنطقة. هذا الإدراك تأكد في ظل العديد من التطورات كان أبرزها الدعم والرعاية الإيرانية الكاملة لحزب الله في لبنان، وتصاعد دور الحزب في المعادلات السياسية الداخلية في لبنان على حساب أطراف أخرى لبنانية محسوبة على مصر ودول الاعتدال العربي، خصوصا بعد الظهور السياسي القوى للحزب عقب نجاحه في تحرير الجنوب وتجاوز شعبيته الحدود اللبنانية وامتدادها إلى أنحاء واسعة عربية، وتحول زعامته إلى رمز لتيار المقاومة ضد إسرائيل ومناهضة مشروعات التسوية التي ترعاها أو تساندها مصر.

هذا الإدراك تدعم أيضا مع تنامي النفوذ الإيراني في العراق، وطموح إيران لملء الفراغ الذي سوف ينشأ حتما عن الانسحاب العسكري الأميركي من العراق في ظل عجز عربي كامل عن طرح مشروع بديل للعراق يمكن من خلاله احتواء النفوذ الإيراني، ومع الصعود السياسي القوي للأحزاب السياسية الشيعية في العراق وامتداد أصداء هذا الصعود في أنحاء عربية متفرقة خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي التي بدأ بعضها يتحدث عن "خلايا شيعية نائمة موالية لإيران".

وهكذا يمكن القول إن هناك "حزمة عوامل" مسؤولة عن ترسيخ الإدراك المصري لإيران باعتبارها مصدرا للتهديد، وليس مجرد قوة إقليمية يمكن التنافس معها إقليميا إذا كان التعاون صعبا أو مستحيلا، ما أدى إلى جعل التوتر سمة غالبة في العلاقات بين البلدين.

ولكن رغم ذلك كانت ومازالت توجد "حزمة عوامل" أو محددات أخرى تتفاعل وتعمل في الاتجاه المضاد، أي اتجاه التقارب بين البلدين، وهو التقارب الذي تدعم فعلا في سنوات حكم الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي الذي اعتمد سياسة "نزع التوتر" بديلا لسياسة "تصدير الثورة" خاصة مع دول الجوار العربية، وكانت مصر على قمة أجندة الرئيس خاتمي خاصة من منظور دعوته الهامة للحوار بين الحضارات والثقافات وتعويله القوي على دور مصر التاريخي لدعم هذا التوجه، واعتماده على الأزهر الشريف ليقوم بدوره ركيزة لدعم الحوار بين الحضارات والثقافات من ناحية وليقود دعوة "التقريب بين المذاهب" خاصة بين السنة والشيعة من المسلمين لنزع كل فتيل للتوتر بين أبناء الأمة الإسلامية الواحدة.

هذه الدعوة لحوار الحضارات والتهدئة في علاقات إيران الإقليمية والحرص على تحسين العلاقات مع دول الجوار خاصة دول الخليج العربية أدت إلى شيوع قدر من الطمأنينة لدى هذه الدول ما انعكس بوضوح على تنامي علاقات التعاون بينها وبين إيران، خاصة مع التزام إيران سياسة الحياد إزاء الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأميركية لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي.

هذه المواقف امتدت إلى العلاقات الإيرانية الأميركية وقبول إيران بدعوة تجميد مؤقت لتخصيب اليورانيوم، وتعاونها مع الولايات المتحدة في الحرب ضد تنظيم القاعدة وحركة طالبان في أفغانستان بعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، وعدم عرقلتها للغزو الأميركي للعراق، وتعاون حلفائها في العراق مبكرا مع سلطة الاحتلال الأميركي، ما أدى إلى تمكين الأميركيين من فرض سيطرتهم على العراق وفرض ما سمي بـ "العملية السياسية" والدستور الجديد الذي وجد الإيرانيون من خلاله فرصا مواتية للتغلغل وفرض النفوذ على العراق.

مجمل هذه التطورات تزامنت مع تطرين آخرين كان لهما تأثير مباشر هام على علاقات مصر بإيران، التطور الأول هو إبداء إيران قبولها للتعاون مع مصر في الملف الأمني، وتنشيط الدعوة إلى التقريب بين المذاهب، والتطور الثاني هو إدراك مصر لأهمية التعاون مع إيران في الملف النووي وفق الالتزام بقاعدة جعل إقليم الشرق الأوسط خاليا من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية. هذا الإدراك أدى إلى حرص مصر على التعاون مع إيران في مجالين:

الأول:

دعم حق إيران في امتلاك برنامج نووي سلمي ورفض أي لجوء إلى الخيار العسكري ضد إيران انطلاقا من وجود إدراك لخطورة السماح باللجوء إلى خيار الحرب ضد إيران لتدمير قدراتها النووية لأسباب تتعلق أولا بخطر تداعيات مثل هذه الحرب على توازن القوى والاستقرار الإقليمي وأمن دول الخليج العربية التي سوف تكون حتما مسرحا لهذه الحرب، وتتعلق ثانيا بإدراك مصر أن ما سوف يفرض على إيران اليوم يمكن أن يفرض عليها مستقبلا باعتبارها هي الأخرى دولة وقعت على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ومن حقها ومن حق كل دولة وقعت على هذه المعاهدة أن تمتلك برنامجا نوويا كاملا بما فيه امتلاك دورة تخصيب اليورانيوم باعتبار ذلك حقا قانونيا مؤكدا لكل الدول التي وقعت على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

أما المجال الثاني:

فهو مجال التعاون الثنائي مع إيران والتعاون الجماعي معها في الوكالة الدولية لمنع فرض إسرائيل "دولة أمر واقع نووية" ولفرض تنفيذ القرار الصادر عن مؤتمر مراجعة معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام 1995 بجعل إقليم الشرق الأوسط خاليا من الأسلحة النووية.

إذا أضفنا إلى هذا كله نجاح مصر وإيران في الوعي بإمكانية تطوير العلاقات الاقتصادية المشتركة بين البلدين مع استمرار تعثر العلاقات السياسية والدبلوماسية، ونجاح البلدين في تحقيق تقدم ملحوظ في هذا المجال من خلال أنشطة القطاع الخاص ورجال الأعمال في البلدين، فنستطيع أن نقول إن البلدين استطاعا خلق فرص للتعاون الاقتصادي والدبلوماسي بينهما في مجالات محدودة، وأن الأمل كان يراودهما دائما في التطلع لاتخاذ النجاحات في تلك المجالات المحدودة منطلقا لتطوير التعاون المشترك بينهما، لكن غلبة العوامل والمحددات المسؤولة عن فرض التوتر سمة غالبة للعلاقات بينهما حال دون تحقيق هذا الطموح وأدى دائما إلى محاصرة وإحباط كل آمال تحسين هذه العلاقات. فهذه العوامل مجتمعة الدولية والإقليمية والداخلية في مصر وإيران تقف حائلا دون تطوير أو تحسين العلاقات بين البلدين.

الآفاق المستقبلية للعلاقات بين البلدين

واضح من هذا التحليل أن إدارة مصر للعلاقات مع إيران على مدى الأعوام الثلاثين الماضية كانت محصلة لنوعين من العوامل، الأول ما يمكن اعتباره عوامل خارجية إقليمية ودولية مفروضة، والثانية هي العوامل الذاتية الخاصة بنظامي الحكم في القاهرة وطهران، ومن ثم فإن أي تغير يمكن أن يحدث في أي من هذين النوعين من العوامل سوف ينعكس حتما على العلاقات بينهما سواء في شكل تراجع التوتر والاتجاه نحو تحسين العلاقات أو في شكل الاستمرار في التوتر وربما تصعيد التوتر إلى درجة الصراع، وإن كان مثل هذا التصعيد يبدو مستبعدا.

إدارة مصر للعلاقات مع إيران على مدى الأعوام الثلاثين الماضية كانت محصلة لنوعين من العوامل، الأول ما يمكن اعتباره عوامل خارجية إقليمية ودولية مفروضة، والثانية هي العوامل الذاتية الخاصة بنظامي الحكم في القاهرة وطهران.

وإذا تعاملنا مع العوامل الأولى الإقليمية والدولية كعوامل مفروضة على البلدين فإن العامل الذاتي الخاص بكل من مصر وإيران هو العامل الذي يمكن أن يخضع للتقييم والمراجعة.

فتزامن توقيع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1979 وخروجها من معسكر المواجهة مع الدولة الصهيونية بل وقيادتها مشروع السلام مع هذه الدولة مع نجاح الثورة الإسلامية في إسقاط نظام الشاه الموالي لواشنطن في إيران وتأسيس نظام حكم جمهوري راديكالي إسلامي له التزاماته فى "موالاة المستضعفين" (المقهورين والخاضعين للسيطرة والهيمنة الغربية) والتصدي لـ"قوى الاستكبار العالمي" خاصة الولايات المتحدة الأميركية والدولة الصهيونية، ثم تعرض النظام في مصر إلى تهديد حقيقي من منظمات التطرف الإسلامي التي هددت الاستقرار والأمن في مصر ابتداء من اغتيال رئيسها أنور السادات عام 1981 وضع النظامين في مواجهة محتومة خاصة مع تنامي التقارب المصري مع الولايات المتحدة وتصاعد العداء بين إيران والولايات المتحدة وتحول إيران إلى "هدف" أميركي ركز الأمريكيون على النيل منه لأسباب ثلاثة، هي: تحول النظام الإسلامي في إيران إلى قوة قادرة على التصدي للنفوذ والمصالح الأميركية في الخليج خاصة والشرق الأوسط عامة، والعداء الإيراني لإسرائيل ودعمها لقوى المقاومة وعرقلتها لكل فرص التسوية، وأخيرا المخاوف الأميركية من إمكانية امتلاك إيران قدرات نووية عسكرية.

لقد فرضت هذه التطورات نفسها على النظام في مصر، وساهمت في بلورة سياسة نحو إيران التي أصبحت، وفق إدراكات النظام، مصدرا للتهديد السياسي أولا: سواء من ناحية رمزية النظام الإيراني ومشروعه الإسلامي، أو من ناحية التصدي الإيراني لمشروع السلام العربي مع إسرائيل، ومصدرا للتهديد الأمني من ناحية ثانية، ثم قوة مناهضة لحليف مصر الدولي (الولايات المتحدة).

هذا الإدراك المصري كان محصلة تطورات مصرية داخلية وإقليمية مهمة، أبرزها التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في مصر على مدى الأعوام الثلاثين الماضية التي أدت إلى صعود قوى سياسية بعينها إلى صدارة السلطة والقرار السياسي في مصر وفي مقدمتها رجال الأعمال مع تهميش القوى ذات التوجهات القومية واليسارية ومحاربة التيارات الإسلامية.

ومن ثم أصبح النظام أكثر تهيؤا للتحالف مع أميركا والتقارب مع إسرائيل على حساب مسؤولياته التاريخية في قيادة النظام العربي وتحمل مسؤولية تأسيس مشروع نهضوي عربي بإمكانه أن يجعل العرب قوة إقليمية كبرى، قادرين على التفاعل والتأثير في إدارة النظام الإقليمي.

ولقد ساهمت التطورات الإقليمية بدور بارز في محاصرة الدور المصري القومي وتفكيك النظام العربي كنتيجة مباشرة لغياب الدور القيادي المصري وانفراط الإجماع العربي حول القضية الفلسطينية كقضية عربية مركزية، وهرولة أطراف عربية عديدة للتطبيع مع إسرائيل، خاصة بعد حرب تحرير الكويت ومشاركة هذه الأطراف في تفاعلات ما عرف بـ "مؤتمر مدريد للسلام عام 1991".

ابتعاد النظام المصري

عن هذا الدور القيادي للنظام العربي بسبب كل هذه الأمور جعله يتعامل مع إيران من منظور المصالح الضيقة للنظام في مصر وتحالفاته وقضاياه الأساسية: التحالف مع أميركا للحصول على الدعم الاقتصادي، والسلام مع إسرائيل لتأمين مصر من أي انجرار نحو حرب جديدة، والأمن الداخلي للنظام ضد كل القوى الطامحة في الوصول إلى السلطة خاصة التيارات الإسلامية بعد نجاح نظام الرئيس أنور السادات في تصفية وإضعاف التيارين الناصري واليساري.

"لو أن النظام المصري

تعامل مع إيران من منظور كونه قيادة قومية لأمكنه الوعي بقواعد معادلة أخرى جديدة تفرض عليه أن يتعامل مع إيران كقوة حليفة في ظل معادلات توازن القوى الإقليمية خاصة بعد بروز الدورين الإيراني والتركي في السنوات الأخيرة، والوجود القوي للكيان الصهيوني"

ولو أن النظام المصري

تعامل مع إيران من منظور كونه قيادة قومية لأمكنه الوعي بقواعد معادلة أخرى جديدة تفرض عليه أن يتعامل مع إيران كقوة حليفة في ظل معادلات توازن القوى الإقليمية خاصة بعد بروز الدورين الإيراني والتركي في السنوات الأخيرة، والوجود القوي للكيان الصهيوني وتشتت القوة العربية بين العديد من الدول العربية المتنافسة في ظل غياب المشروع القومي الموحد للأمة العربية وغياب القيادة القومية.

لذلك فإن التفكير في المستقبل يجب أن يأخذ في اعتباره أمرين،

أولهما:

يتعلق بفرض حدوث تغيير في قيادة النظام في مصر ابتداء من خريف عام 2011 مع إجراء الانتخابات الرئاسية الجديدة، وسواء كان التوريث السياسي هو الحل وصعود جمال مبارك إلى الرئاسة، أو وجود بديل آخر، فإن تغييرا ما سوف يحدث حتما على التوجهات الإستراتيجية المصرية خاصة توجهات السياسة الإقليمية.

ثانيهما:

أن الأوضاع تتطور في الإقليم خاصة التقارب الإيراني التركي، وصعود الدورين التركي والإيراني إقليميا خاصة في قضايا عربية صميمة، وتعرض النظام العربي لهزات قوية بسبب عجزه عن القيام بمسؤولياته، ثم وجود فرص قوية لفشل الرهان على المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية المباشرة التي جرى فرضها على الفلسطينيين والعرب أميركيا، ما يضع مصر أمام مسؤوليات كبرى باتجاه التخلي عن سياسة الهروب من مسؤوليات قيادة النظام العربي، وفي ظل وجود هذه الفرضية أي فرضية عودة مصر إلى تحمل مسؤوليات قيادة النظام العربي وتفعيله فإن عهدا جديدا يجب أن يبدأ مع إيران أولا ومع مجمل القوى الإقليمية في الشرق الأوسط.

فأنماط التفاعلات الإقليمية الراهنة تكشف عن أربعة قوى إقليمية رئيسية تتصارع بدرجة أو بأخرى حول الهيمنة الإقليمية، هذه القوى هي إيران وإسرائيل وتركيا والعرب، مع الوجود القوي والمكثف للولايات المتحدة مع القوة الإسرائيلية.

نستطيع أن نؤرخ لهذا النوع من التفاعلات بإعلان إسرائيل نفسها قوة نووية عسكرية على لسان رئيس وزرائها إيهود أولمرت، وهو الإعلان الذي تزامن مع إعلان إيران رفضها القوي والصريح لقرار مجلس الأمن رقم 1737 الداعي إلى فرض عقوبات ضد إيران ودعوتها للغرب على لسان رئيسها محمود أحمدي نجاد إلى التسليم بواقع أن إيران "دولة نووية".

وبالسعي الأميركي المتصاعد هذه الأيام لفرض إسرائيل دولة أمر واقع نووية على حساب دعوة حظر الانتشار النووي، وهكذا يمكن القول إن الصراع حول الهيمنة الإقليمية أضحى الصراع الأكثر بروزا في تفاعلات النظام الإقليمي الشرق أوسطي، وأن هذا الصراع يتركز بصفة أساسية بين كل من إسرائيل وإيران، كل منهما تسعى إلى أن تكون القوة الإقليمية المسيطرة أو المهيمنة

وعلى القوتين الأخريين (العرب وتركيا) تحديد مواقعهما ومواقفهما من هذين التطورين.

من هنا بالتحديد يكتسب السؤال عن مستقبل العلاقات المصرية الإيرانية، والعلاقات العربية الإيرانية أهميته، فهو لم يعد مجرد سؤال عن: هل العلاقات المصرية الإيرانية علاقات تعاونية أم صراعية؟ أم هي مزيج من التعاون والصراع؟ بل أضحى متركزا حول الدور المصري في أنماط الصراعات الإقليمية بشأن الهيمنة الإقليمية والسيطرة على الإقليم بين مشروع تقوده إسرائيل باسم الولايات المتحدة ومشروع آخر تقوده إيران يبدو ملتبسا وغامضا في ظل تعثر الدبلوماسية الإيرانية في أكثر من مجال احتكاك مع العرب سواء في العراق، أو الخليج أو البرنامج النووي أو لبنان أو فلسطين.

في ظل هذا الغموض أو الالتباس الذي يحكم المشروع الإيراني الإقليمي هل هو مشروع تعاون أم هيمنة، هل هو مشروع تحرري أم مشروع مذهبي شيعي، يزداد تعقيد الخيارات المصرية والعربية، حيث إن الطرف العربي هو الأضعف بين القوى الإقليمية الكبرى الثلاث الأخرى. هذه القوى الثلاث، ودون استثناء، تحتل أراضي عربية، فإسرائيل اغتصبت فلسطين وتوسعت في احتلالها لتشمل الجولان وأجزاء من جنوب لبنان وسبق أن احتلت شبه جزيرة سيناء ولم تتوقف أطماعها في سيناء حتى الآن، وتركيا احتلت لواء الإسكندرونة وضمته فعلا إلى أراضيها، ولها أطماع توسعية في شمال العراق (الموصل وكركوك)، وإيران احتلت وضمت إقليم عربستان (الأحواز) العربي إلى أراضيها منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، واحتلت عام 1971 ثلاث جزر عربية تابعة لدولة الإمارات (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) ولها أطماع تاريخية في البحرين، ولها مشروع سياسي في العراق يتعارض مع وحدة واستقلال العراق والحفاظ على عروبته.

في ظل هذه الحيثية، أي كون الطرف العربي هو الأضعف في معادلة توازن القوى الإقليمية، فإن خيارات العرب تبدو صعبة، لكنها غير مستحيلة في تفاعلات "مستطيل صراعات الهيمنة" الذي يفرض نفسه بقوة الآن على المنطقة.

والآن نحن نشهد نموذجا جديدا على مستوى نظام الشرق الأوسط، حيث تنازع الهيمنة بين كل من إسرائيل وإيران، وحيث تبدو تركيا أكثر ميلا لاعتبارات كثيرة، للقيام بدور "الموازن الإقليمي". أما العرب فهم مهددون بالتهميش، مع

استمرار انقساماتهم حول المصالح والأولويات، وحول الدور والمكانة داخل النظام الإقليمي.

مصر وكل العرب الآن أمام واقع إقليمي جديد يتشكل على قواعد التمحور حول صراعات الهيمنة بين إسرائيل وإيران. والعرب أمامهم ثلاث خيارات:

1. إما الانحياز إلى إسرائيل.
2. وإما الانحياز إلى إيـــران.
3. وإما الظهور قوة إقليمية منافسة قادرة على المساومة، وإن لم يستطيعوا فيجب أن يكونوا قادرين على "الموازنة" للحفاظ أولا على مصالحها وعلى استقرار النظام ثانيا.

في الحالتين الأولى والثانية سيكون العرب طرفا تابعا، بما يعني تهديد مصالحهم، أما في الحالة الثالثة فسيكونون طرفا فاعلا قادرا على المشاركة في قيادة النظام.

المشكلة هنا أن المسألة ليست مسألة اختيارات مجردة ولكنها توازن قوى، والعرب الآن خارج سباق توازن القوى، لذلك فإن المعضلة العربية الراهنة ليست فقط الإجابة على سؤال ماذا يجب أن تكون عليه العلاقات العربية الإيرانية: تعاون تنافس صراع، بل كيف يمكن أن يكون العرب قوة فاعلة في إدارة النظام الإقليمي، عندها سيكون الخيار العربي الاستراتيجي حتما هو مثلث النهوض الحضاري الإسلامي من منظور المصالح العربية الإستراتيجية العليا، وليس مثلث علاقات التبعية للمشروع الأميركي الإسرائيلي الذي تلوح معالمه الآن فيما أخذ يعرف بـ"محور الاعتدال" الذي يضم دول مجلس التعاون الخليجي الست إضافة إلى مصر والأردن، في مواجهة ما يسمى بـ "محور الشر" الذي يضم إيران وسوريا وحركات المقاومة في لبنان وفلسطين (حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي)، وهو التقسيم الذي تريده واشنطن وتؤسس له بدعوة الشرق الأوسط الجديد الذي قالت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس إنه "سيولد من رحم الحرب الإسرائيلية اللبنانية".

هذا الشرق الأوسط الجديد يقوم على ثلاث مرتكزات هي:

1. أن يتوارى الصراع العربي الإسرائيلي ويتوقف عن كونه محددا لأنماط التفاعلات الإقليمية، خاصة العلاقات العربية الإسرائيلية.
2. أن يحل الصراع العربي الإيراني محل الصراع العربي الإسرائيلي، أي أن تصبح إيران هي العدو البديل لإسرائيل بالنسبة للعرب.

3. أن يكون الصراع الطائفي العرقي المذهبي أداة تفعيل الصراع العربي الإيراني.

ضمن هذه المرتكزات تتأكد أهمية الحسم للخيارات العربية في العلاقات مع إيران، وهي عملية يجب أن تكون نتيجة لحسم الخيار العربي الأهم: العرب قوة إقليمية فاعلة، أم قوة هامشية في إقليم تتركز فيه مصالحهم وأهدافهم العليا، خاصة الأهداف التي تشكل المشروع النهضوي العربي، المتمثلة في:

- الوحدة الوطنية والقومية في مواجهة التقسيم والتشرذم والتجزئة من ناحية، وفي مواجهة الاستيعاب في نظم إقليمية أوسع تقضي على الهوية القومية وتضع نهاية درامية لظهور مشروع عربي للنهضة والتقدم من ناحية أخرى.
- الاستقلال الوطني والقومي في مواجهة التبعية للخارج ومحاولات السيطرة والهيمنة وتوسيع مناطق النفوذ الإقليمية والدولية.
- الديمقراطية في مواجهة الاستبداد والتسلط.
- التنمية المستدامة والمستقلة في مواجهة التخلف والتبعية للخارج.
- العدل في مواجهة الظلم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.
- التجدد الحضاري في مواجهة الجمود والتحجر وتخلف الوعي النهضوي.

هذه الأهداف والمصالح تواجه الآن نوعين من التحديات: الأول، هو عجز النظام العربي والدول العربية عن تعظيمها وتطويرها وإثرائها والدفاع عنها. والثاني هو تصادمها مع أطماع وطموحات القوى الإقليمية والدولية التي تسعى إلى الهيمنة والسيطرة ومد النفوذ، وليس هناك من سبيل أمام العرب إلا بالعودة إلى امتلاك الدور والمكانة ثم المشاركة قوة فاعلة في قيادة النظام الإقليمي وفق أنماط من التحالفات والتفاعلات تفرضها مواقف القوى الإقليمية من المصالح والأهداف العربية، عندها سوف يتأكد أن محور العرب-إيران-تركيا هو الخيار الاستراتيجي لمواجهة تحديات مستطيل الصراع حول الهيمنة، والبداية في هذا كله يجب أن تكون مصرية، وهذا هو رهان المستقبل.

https://youtu.be/ruEaxL8E3xs

https://youtu.be/ktlOrFQV-wo

https://youtu.be/OciaWOGlBqO

https://youtu.be/qkihQqCuhto

11/2/2011

https://youtu.be/NthrWsw4XIM

المبحث الثالث

العلاقات المصرية الأمريكية

1. العلاقات المصرية الأميركية: كيف يصحح الخلل ويتحقق التوازن؟ [65]

العلاقات المصرية الأميركية انطوت منذ البداية على خلل لا يمكن دون علاجه إحداث توازن (الفرنسية-أرشيف)

منار الشوربجي

بعد سنوات ثمان من التدهور غير المسبوق أثناء فترة حكم بوش، شهدت العلاقات المصرية الأميركية تحسنا ملحوظا منذ تولي أوباما الرئاسة. لكن ذلك التحسن الذي يقاس بالمقارنة بسنوات سابقة لا يعني بالضرورة أن تلك العلاقات جيدة أو تحقق المصلحة المصرية؛ فالعلاقات المصرية الأميركية انطوت منذ البداية على خلل جوهري لا يمكن دون علاجه إحداث توازن في تلك العلاقة يحقق مصالح البلدين ويرعى المصالح الحيوية المصرية على وجه التحديد.

أولا: العلاقات الاقتصادية

ثانيا: العلاقات العسكرية

ثالثا: العلاقات السياسيـــة

فالعلاقات المصرية الأميركية شهدت تحولا نوعيا بعد توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في 1979. وقد صارت تلك المعاهدة هي نقطة البدء لفهم العلاقة الحالية بين مصر وأميركا، والتي صار يطلق عليها أوصاف من نوع العلاقات "الخاصة" والاستراتيجية".. إلخ.

ولعل السمة الأهم التى اتسمت بها العلاقات المصرية الأميركية منذ ذلك التاريخ وحتى الآن هي أنها لم تكن أبدا علاقة ثنائية وإنما ظلت منذ اللحظة الأولى وحتى الآن علاقة ثلاثية؛ فإسرائيل طرف رئيسي في تلك العلاقة، لا يغيب عنها أبدا.

معنى ذلك أن العلاقة المصرية الأميركية لم تكن في أي وقت علاقة ثنائية بين دولتين كل المطلوب من كل منهما هو فهم المصالح المشتركة والعمل على تنميتها وصيانتها بشكل ثنائي أحيانا وفردي أحيانا أخرى عبر مراعاة الطرف

[65] https://25janaer.blogspot.com.eg/2011/09/blog-post_6085.html

الآخر؛ فلأن هناك طرفا ثالثا، فقد كان يتعين رعاية مصالحه هو الآخر. ولأن أميركا هي التى لها في الحقيقة علاقة "خاصة" و "استراتيجية" مع إسرائيل، فقد صار على مصر في علاقتها بأميركا أن تراعي ليس فقط المصالح الأميركية وإنما كان عليها كجزء محوري في بناء العلاقة مع أميركا أن ترعى أيضا مصالح إسرائيل، صاحبة المصلحة الأولى في تهميش دور مصر أو على الأقل تحييدها في المنطقة.

العلاقات المصرية الأميركية انطوت منذ البداية على خلل جوهري لا يمكن دون علاجه إحداث توازن في تلك العلاقة يحقق مصالح البلدين ويرعى المصالح الحيوية المصرية على وجه التحديد، هذا الخلل يكمن في دخول إسرائيل كطرف ثالث محدد لهذه العلاقة .

ومن هنا، فإنه مهما قيل عن تحسن العلاقات المصرية الأميركية في لحظة من اللحظات، فإن تلك العلاقات انطوت على تناقض داخلي دائم. فبينما يُفترَض نظريا أن يكون من مصلحة أميركا ألا تكون مصر ضعيفة حتى تستفيد أميركا من دورها ونفوذها الإقليمي، فإن وجود طرف ثالث –هو إسرائيل- كان معناه في أحيان كثيرة أن تكون المصلحة هي تحجيم دور مصر وليس العكس. وهو ما يؤدي بالضرورة إلى الإضرار بمصالح مصر، بل وأحيانا بمصالح أميركا نفسها كما بدأت الأخيرة تدرك مؤخرا.

وكما سوف يتضح من هذه الدراسة فإن كل مسارات العلاقات المصرية الأميركية لم تكن أبدا ملك الطرفين الأميركي والمصري فقط، وإنما ظلت دوما رهنا لرغبات إسرائيل ومصالحها، بل صارت إسرائيل قادرة على توتير علاقة أميركا بمصر أو تقويتها حسب مصلحتها في كل فترة زمنية. بعبارة أخرى، فإن تحسن العلاقة مع أميركا ليس في الحقيقة في يد مصر وأميركا وإنما في يد مصر من جانب وأميركا وإسرائيل معا من الجانب الآخر.

وسوف تنقسم هذه الدراسة إلى أجزاء ثلاثة تتناول الأبعاد الاقتصادية والعسكرية والسياسية للعلاقات المصرية الأميركية، وتنتهي بخاتمة تشرح نتائج الدراسة.

أولا: العلاقات الاقتصادية

دشنت معاهدة كامب ديفيد ما صار يُعرَف "بالدعم الأميركي المالي للسلام"، وهو ما تمثل في معونات اقتصادية وعسكرية للطرفين الموقعين على الاتفاق. وقتها صدر في 1979 قانون الاعتمادات المالية الأميركي الذي وضع الأسس التى يتم بناء عليها تقديم تلك المساعدات لمصر وإسرائيل. ومنذ اللحظة

الأولى ومن خلال هذا القانون -وكما ظل الحال لعقود طويلة لاحقة- كان حجم المعونات الأميركية المقدمة لإسرائيل أعلى من تلك المقدمة لمصر بنسبة 2:3 وبموجب ذلك، فقد ظل حجم المعونة الاقتصادية السنوية المقدمة لمصر حوالي 850 مليون دولار، وذلك منذ توقيع اتفاق كامب ديفيد وحتى عام 1998؛ ففي ذلك العام، وقعت إسرائيل مع الولايات المتحدة اتفاقا يقضي بالعمل بشكل تدريجي على تخفيض المعونة الاقتصادية لإسرائيل في غضون عشر سنوات حتى تنتهي تماما، وذلك بالتزامن مع زيادة المعونة العسكرية بشكل تدريجي أيضا خلال المدة نفسها.

ولأن المعونات المقدمة لمصر كان قد تم ربطها منذ اللحظة الأولى بالمعونات لإسرائيل، بل كان هناك حرص شديد على الاحتفاظ بنسبة 2:3 آنفة الذكر؛ فقد تم البدء منذ عام 1998 أيضا في تخفيض المعونة الاقتصادية لمصر على نحو تدريجي هي الأخرى، بينما لم تحصل مصر على زيادة في معونتها العسكرية كما حدث مع إسرائيل. بعبارة أخرى، اتفقت أميركا مع إسرائيل بناء على مطلب إسرائيلي على تخفيض المعونة الاقتصادية وزيادة المعونة العسكرية تدريجيا خلال مدة عشر سنوات فتم بالتبعية تخفيض المعونة الاقتصادية لمصر لتظل النسبة 2:3، بينما لم تتم زيادة المعونة العسكرية لمصر للاحتفاظ بالنسبة نفسها!

وقد ظلت المعونة الاقتصادية لمصر تنخفض بواقع 40 مليون دولار كل عام إلى أن وصلت إلى 411 مليون دولار في العام المالي 2008. لكن إدارة بوش قامت بتخفيض المعونة 200 مليون إضافية دون إبداء الأسباب؛ فهي حين تقدمت كأي إدارة بطلب الاعتمادات المالية للكونجرس للعام المالي 2009، طلبت فيه لمصر معونة اقتصادية مقدارها 250 مليون دولار وهو ما وافق عليه الكونجرس. وقد طلبت إدارة أوباما للعام المالي 2010 حجم المعونات الاقتصادية نفسه أي 250 مليون دولار.

ونظرا للتخفيض التدريجي للمعونة الاقتصادية فضلا عن أن 50 مليون دولارا كان يتم استقطاعها من تلك المعونة في عهد بوش لتوجه مباشرة لمنظمات المجتمع المدني المصري ، فقد سعت الحكومة المصرية لإحداث تحول في العلاقة الاقتصادية مع أميركا على محورين: الأول: هو تحويل المعونة إلى صندوق وقفي، والثاني: هو تحويل العلاقة الاقتصادية من علاقة معونة إلى التركيز الأكبر على التجارة والاستثمار.

أما فيما يتعلق بالمعونة، فقد طالبت مصر بإنشاء صندوق تشارك فيه الولايات المتحدة بمبلغ ما، على أن تضع الحكومة المصرية في ذلك الصندوق مبلغا مماثلا ويتم استخدام أموال الصندوق في تمويل مشروعات تنموية مشتركة. وتحويل المعونة إلى صندوق وقفي في صالح الجانب المصري بلا شك لأنه من ناحية يعطي للعلاقة الاقتصادية شكلا مختلفا، ومن ناحية أخرى يخلص مصر من مشروطية المعونات، ويعفيها من خوض عملية الاعتمادات السنوية والتي يتم خلالها إعادة فحص العلاقة مع مصر في الكونجرس قبل الموافقة على تخصيص المبالغ المقترحة. إلا أن المطلب المصري قوبل بالرفض من جانب الكونجرس وإدارة بوش. لكن تحولا محدودا حدث مؤخرا حين ضم مشروع قانون اعتمادات العام المالي 2010 في مجلس الشيوخ فقرة تقضي بإنشاء مثل ذلك الصندوق، وإن لم يتم الموافقة على ذلك في نهاية الأمر.

أما على مستوى التجارة والاستثمار، فقد سعت مصر لعقد اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة. وقد تم فعلا في عام 1999 توقيع اتفاق إطاري للتجارة والاستثمار(Trade and Investment Framework Agreement (TIFA كخطوة أولى. إلا أن التوتر في العلاقات المصرية الأميركية في عهد بوش حال دون توقيع ذلك الاتفاق الذي وقَّعت أميركا على مثله مع الأردن والبحرين والمغرب (وهي كانت قد وقعته مع إسرائيل فيما سبق بطبيعة الحال). ورغم تحسن العلاقات في عهد أوباما إلا أن سيطرة الحزب الديمقراطي على الرئاسة والكونجرس تجعل من الصعوبة بمكان التوصل لمثل ذلك الاتفاق. فمن ناحية يظل الديمقراطيون هم الأكثر تحفظا إزاء اتفاقات التجارة الحرة عموما، ومن ناحية أخرى، فإن الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الولايات المتحدة من شأنها أن تدفع نحو المزيد من تشدد الديمقراطيين إزاء مثل تلك الاتفاقات. أما فيما يتعلق بالاستثمارات الأميركية في مصر فقد بلغت وفق آخر التقديرات حوالي 7,5 مليار دولار أغلبها في مجال البترول والغاز.

والحقيقة أن أميركا هي الشريك التجاري الأول- كدولة- لمصر بينما تأتي مصر في المرتبة الثانية والخمسين بين شركاء أميركا التجاريين. لكن لأن أميركا هي الشريك التجاري الأول لمصر، بما يعني حاجة المصدِّرين المصريين للسوق الأميركية فقد نجحت الولايات المتحدة في أن تفتح الباب لإسرائيل للتطبيع مع الصناعة المصرية عبر ما صار يُعرَف باتفاقية الكويز.

ففي عام 1996، كان الكونجرس قد أنشأ ما يُسمَّى بالمناطق الصناعية المؤهلة (Qualified Industrial Zones (QIZ ، وجوهر الفكرة هو تشجيع التعاون بين الدول العربية وإسرائيل عبر منح البضائع التي تُنْتَج في تلك المناطق الصناعية المنشأة في دول عربية إعفاء جمركيا لدى دخولها السوق الأميركية، بشرط أن يدخل في صناعاتها مكونات إسرائيلية. وبناء على ذلك عقدت مصر مع إسرائيل في 2004 اتفاقا لإنشاء تلك المناطق في مصر، ليتم التعامل مع منتجاتها وفق قرار الكونجرس وفي إطار اتفاقية التجارة الحرة الأميركية الإسرائيلية. بعبارة أخرى، فإن مصر التى لم توقع اتفاقا للتجارة الحرة مع أميركا صارت بضائعها تدخل السوق الأميركية وفق اتفاق التجارة الحرة بين إسرائيل وأميركا وبشرط وجود مكونات إسرائيل في المنتج المصدَّر. وقد تم التوسع في إنشاء تلك المناطق في عام 2007، ثم مرة أخرى عام 2009 بموجب اتفاق عقدته مصر مع الولايات المتحدة الأميركية عُرِف باسم "الخطة المصرية الأميركية للشراكة الإستراتيجية". أما البضائع التى تنتج في تلك المناطق الصناعية في مصر فهي في غالبيتها العظمى من المنسوجات وهي تصدر لأميركا معفاة من الجمارك بشرط أن يضم إنتاجها مدخلات إسرائيلية بنسبة 10.5%، بينما ينص اتفاق الكويز الأردني على مدخل إسرائيلي بنسبة 8% فقط. والحقيقة أن قطاع المنسوجات المصري قد وجد نفسه محاصرا قبل إبرام تلك الاتفاقية حتى إن المصدرين المصريين بعد أن عارضوا الاتفاق بشدة أول الأمر صاروا من أكثر المؤيدين له؛ فقد جاء الاتفاق في وقت كانت فيه تلك الصناعة تعاني من أزمة حقيقية في التصدير؛ فحتى عام 2005، كان المصدرون المصريون يستفيدون من نظام الحصص الدولي الذي كان قد استثنى صناعة النسيج والملابس العالمية من تحرير التجارة وفق الجات. وذلك لأن تلك الحصص المفروضة على عمالقة الصناعة كالهند والصين كانت تحمي بدرجة معقولة نصيب مصر وغيرها من الدول في الأسواق. لكن إنشاء منظمة التجارة العالمية في 1995 ثم توقيع اتفاق المنسوجات والملابس في العام نفسه والذي كان يقضي بالتخلص التدريجي من نظام الحصص في غضون عشر سنوات (حتى انتهى العمل به فعلا في 2005) قد فتح الباب واسعا للمنافسة الشرسة. وفضلا عن ذلك، فإن الولايات المتحدة كانت قد أصدرت في عام 2000 قانون النمو والفرص لأفريقيا، المعروف اختصارا باسم أجوا AGOA، وهو القانون الذي أعطت بمقتضاه معاملة تفضيلية في الدخول للسوق الأميركية للكثير من الدول الأفريقية المنتجة للمنسوجات. ولأن مصر لم تنجح في توقيع اتفاق

للتجارة الحرة مع أميركا من ناحية فضلا عن أن السوق الأميركية ظلت هي سوق التصدير رقم واحد بالنسبة للمنسوجات والملابس المصرية من ناحية أخرى، فإن المصدرين المصريين الذين كانت صناعتهم في وضع مأزوم أصلا وجدوا في الكويز-بعد أن عارضوها في البداية- الوسيلة المتاحة للبقاء في المنافسة فقبلوها، بل دافعوا عنها بمنطق براجماتي . ومن الواضح أن العلاقة الثلاثية استُخدِمت هنا بذكاء. فما تحصل عليه إسرائيل تجاريا واقتصاديا من وراء ذلك التعاون لا يمثل عائدا كبيرا؛ فالمصلحة الحقيقة لم تكن العائد الاقتصادي وانما كانت التطبيع الإسرائيلي مع قطاع من أهم قطاعات الصناعة المصرية.

ثانيا: العلاقات العسكرية

بعد كامب ديفيد مباشرة وقَّعت الولايات المتحدة الأميركية مذكرتي تفاهم منفصلتين مع كل من مصر وإسرائيل. وفي المذكرة الإسرائيلية تعهدت الولايات المتحدة بأن "تأخذ في اعتبارها وتستجيب لمتطلبات المساعدات العسكرية والاقتصادية لإسرائيل" أما في المذكرة التى وقعتها مع مصر فقد كانت مختلفة من حيث نوع التعهدات ومداها؛ فهي نصت على أن الولايات المتحدة "مستعدة للدخول في علاقة أمنية موسعة مع مصر فيما يتعلق ببيع المعدات والخدمات العسكرية، وتمويل جزء من تلك المبيعات على الأقل". ثم بدأت مصر بموجب قانون اعتمادات 1979 الذي سبقت الإشارة إليه في تلقي معونة عسكرية سنوية مقدارها 1,3 مليار دولار تنقسم إلى أنواع ثلاثة، هي: بيع الأسلحة، وتطوير أسلحة موجودة، وعقود صيانة وخدمات.

ظلت الولايات المتحدة تنظر للمعونة العسكرية لمصر باعتبارها ذات أهمية خاصة للمصالح الأميركية؛ فتلك المعونة هي المرتكز الذي يقوم عليه التعاون العسكري المباشر بين البلدين.

وقد ظلت الولايات المتحدة تنظر للمعونة العسكرية لمصر باعتبارها ذات أهمية خاصة للمصالح الأميركية؛ فتلك المعونة هي المرتكز الذي يقوم عليه التعاون العسكري المباشر بين البلدين. وتحصل الولايات المتحدة على عوائد مباشرة من ذلك التعاون؛ فالبحرية الأميركية تتلقى معاملة استثنائية عند مرور سفنها الحربية في قناة السويس حيث تُعطَى الأولوية في المرور الذي قد يستغرق دون ذلك أسابيع طويلة كما هو الحال مع السفن الحربية لدول أخرى. كما تمنح مصر للولايات المتحدة حقوق المرور الجوي أيضا. هذا كله إلى جانب العائد المادي الضخم من وراء المعونة؛ إذ يتحتم على مصر أن

تحصل على المعدات العسكرية والخدمات والتدريب والصيانة من الولايات المتحدة نفسها.

ورغم كل ذلك، فإن تلك المعونة العسكرية التي تجد فيها الولايات المتحدة مصلحة مباشرة لها قد تأثرت بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة بموجب توتر العلاقات المصرية الأميركية وهو التوتر الذي لعبت فيه إسرائيل الدور المحوري في صنعه. بل كان توترا ناجما عن عدم رضا إسرائيل عن الأداء المصري كما سوف يتضح حالا.

فرغم كل ما يقال عن دور مسألة الديمقراطية كمصدر للتوتر في العلاقات المصرية في عهد بوش إلا أن السبب الرئيسي لذلك التوتر كان الدور الذي تلعبه إسرائيل في واشنطن بخصوص موضوع الأنفاق منذ أن رحلت إسرائيل عن غزة في 2005.

والأنفاق التي تربط بين مصر وقطاع غزة ليست ظاهرة جديدة؛ فهي موجودة منذ عقود طويلة. بل كانت إسرائيل على علم بوجودها منذ البداية. إلا أنها لم تبدأ في اعتبارها خطرا عليها إلا منذ الانتفاضة الفلسطينية الأولى في 1987. ولم تبدأ فعليا في تركيز جهودها على القضاء عليها إلا منذ الانتفاضة الثانية (2000-2005) معتبرة أنها أسهمت في المعركة ضد إسرائيل. غير أن تعامل إسرائيل مع تلك الأنفاق كان عسكريا بالدرجة الأولى؛ فعلى سبيل المثال، كان أحد أهم أهداف عملية قوس قزح الإسرائيلية في 2004 هو القضاء على أكبر كم ممكن من تلك الأنفاق. ولطالما استخدمت إسرائيل البلدوزرات لهدم المباني والبيوت التى كانت تشك في أن الأنفاق تمر تحتها.

ثم انسحبت إسرائيل أحاديا من غزة، وهو الانسحاب الذي كان هدفه كما قال الإسرائيليون أنفسهم الحيلولة دون قيام الدولة الفلسطينية . وقتها وقعت إسرائيل مذكرتي تفاهم إحداهما مع مصر والأخرى مع السلطة الوطنية والاتحاد الأوربي. أما المذكرة الأولى التي وقعتها مع مصر، فقد تمت بوساطة أميركية عام 2005 وحددت بشكل تفصيلي عدد الجنود المصريين على الحدود مع غزة وطبيعتهم، بل ونوع الأسلحة والمعدات التى يستخدمونها. فقد نص الاتفاق على أن يتواجد على طول الحدود مع غزة 750 جنديا فقط من حرس الحدود المصري، ويستخدمون أسلحة خفيفة وسيارات الجيب بينما تم حظر المدرعات.

أما الاتفاق الثاني فهو ما سُمي باتفاق العبور والحركة، وبمقتضاه ظل لإسرائيل رغم عدم وجودها ماديا على الحدود الحق في مراقبة ما يجرى فيها عبر دوائر

تليفزيونية مغلقة. بل واحتفظت إسرائيل بحقها في فتح وإغلاق معبر رفح وفق منظورها الأمني.

غير أن فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية عام 2006 وما تلاه من قطع المعونات الدولية عن القطاع أدى إلى تصاعد أهمية الأنفاق كشريان حياة لغزة مما زاد من إصرار إسرائيل على الدفع بمصر لاتخاذ خطوات ناجزة بشأن تلك الأنفاق. وقد ازدادت الضغوط الإسرائيلية بعد انفراد حماس بغزة والسلطة الفلسطينية بالضفة وما تلاه من حصار كامل لغزة.

وقد قامت إسرائيل بشن حملة شرسة على مصر داخل الولايات المتحدة الأميركية وخصوصا في الكونجرس وصلت لذروتها في عامي 2006 و2007. والجدير بالذكر أن تلك الحملة تختلف عن الكثير من الحملات المماثلة التى تجري في واشنطن؛ ففي هذه الحملة لم يكن الأمر متروكا للوبي إسرائيل وحده ليتولى المهمة؛ فقد دخلت إسرائيل بنفسها طرفا مباشرا وبشكل صريح للغاية. فعلى سبيل المثال صرح مدير الشين بيت (جهاز الأمن العام) في 2006 بأن مصر تعرف جيدا المهربين ولا تقوم بالقبض عليهم، وأن إسرائيل قدمت لها معلومات استخباراتية تفصيلية لكن مصر لم تستخدمها. وقد كتب عضو الكنيست الإسرائيلي السابق يوفال ستانيز بنفسه لأعضاء الكونجرس يطالبهم بتجميد المعونة العسكرية لمصر.

ثم حدث تحول في الاتهامات التى كانت توجَّه لمصر؛ فبعد أن كانت اتهامات بالعجز عن السيطرة على حدودها مع غزة صار الاتهام أن مصر تغض الطرف عما يحدث عمدا، وأن استمرار ما يجري في الأنفاق هو سياسة مصرية عمدية. وهو ما قاله صراحة وزير الأمن العام الإسرائيلي وقتها.

وفي التوقيت نفسه نشرت صحيفة النيويورك تايمز الأميركية تحقيقا قالت فيه: إن مسئولين إسرائيليين قدموا لنظرائهم الأميركيين شرائط فيديو "تثبت تواطؤ حرس الحدود المصري مع الفلسطينيين". وقد تلا ذلك تصريحات فجة لوزيرة الخارجية الإسرائيلية وقتها تسيبي ليفنى قالتها ضمن شهادة لها في الكنيست الإسرائيلي قالت فيها: إن "فشل مصر في تأمين حدودها مع غزة بالغ السوء ويمثل إشكالية، ويضر بالقدرة على التقدم في عملية السلام". وهو التصريح الذي وصفه الرئيس مبارك بأنه تخطٍ "للخطوط الحمراء".

وقد كان لكل تلك الحملة الإسرائيلية أثرها الواضح في واشنطن خصوصا في الكونجرس الذي ظل يشهد منذ 2004 دعوات مستمرة ومتصاعدة لتخفيض المعونة العسكرية لمصر؛ ففي عام 2004 بدأ الأمر على استحياء قليلا فقد كان

هناك مقترح بتخفيض يصل إلى 570 مليون دولار من المعونة العسكرية مع زيادة في المعونة الاقتصادية. وفي 2005 كان المقترح يصل بالتخفيض في المعونة العسكرية إلى 750 مليون دون اقتراح زيادة للمعونة الاقتصادية. أما في 2006 كان التصعيد واضحا فقد استهدفت المقترحات تخفيض المعونتين الاقتصادية والعسكرية معا، بينما كان الاقتراح في 2007 يقضى بتخفيض المعونة العسكرية على مدى ثلاثة أعوام متتالية، وإلغاء جزء ضخم من المعونة الاقتصادية تماما.

المشكلة ليست في العلاقة مع أميركا في ذاتها ولا هي في الضغوط الأميركية التي تستجيب لها مصر، وإنما مكمن الخلل هو في رؤية مصر الحالية لذاتها ودورها، وتعريف النخبة الحاكمة القاصر لمصالح مصر وأمنها القومي ودورها الإقليمي.

غير أن الكونجرس اتخذ قراره في عام 2007 بصدور قانون الاعتمادات المالية للعام المالي 2008 والذي تم فيه النص على تعليق 100 مليون دولار من المعونة العسكرية حتى تتقدم وزيرة الخارجية للكونجرس بتقرير تشهد فيه أن مصر قد اتخذت خطوات جادة لوقف تهريب السلاح وتدمير الأنفاق. وهو القانون الذي دخل حيز التنفيذ حين وقَّع عليه بوش في ديسمبر 2007.

وقد ثارت ثائرة الحكومة المصرية وقتها واتهمت إسرائيل علنا بأنها تقوض العلاقات الأميركية المصرية وتضر بالمصالح المصرية وهددت بالانتقام. لكن الواضح أن الاستجابة المصرية للمطالب الأميركية الإسرائيلية والبدء فعليا في اتخاذ الخطوات المطلوبة أدى في النهاية إلى كتابة كوندوليزا رايس في مارس 2008 لتقرير للكونجرس شهدت فيه بالتعاون المصري الجدي، وتم إلغاء مسألة تعليق المائة مليون دولار.

فقد وصل لمصر في نهاية عام 2007 مساعد وزير الخارجية الأميركي ومعه نائب مساعد وزير الدفاع لدراسة الموقف على الأرض. وبعد أن زارا المنطقة قدما مجموعة من الاقتراحات للتعامل مع الموقف كان أولها: ضرورة توفير معدات وأجهزة عالية التقنية لمصر حتى تتمكن من مراقبة الحدود والكشف عن الأنفاق والتخلص منها. وثانيها: حفر قناة على طول الحدود بين مصر وغزة فضلا عن جدار عازل يمتد بعمق كبير تحت الأرض حتى يتم خنق الأنفاق نهائيا. وقد تلا تلك الزيارة زيارة لوفد من سلاح المهندسين الأميركي عاد لبلاده هو الآخر بتوصيات.

وبالفعل كانت الخطوة التالية هي الاتفاق بين مصر والولايات المتحدة على استقطاع 23 مليون دولار من المعونة العسكرية الأميركية لمصر لتشتري بها الأخيرة المعدات والأجهزة عالية التقنية المطلوبة للتعامل مع مسألة الأنفاق. وقد تلا ذلك الإعلان في منتصف 2008 عن بدء تدريب الجيش الأميركي للقوات المصرية على استخدام المعدات والأدوات الجديدة التي اشترتها مصر، كما شرع سلاح المهندسين الأميركي في تركيب أجهزة عالية التقنية للبحث عن الأنفاق ومراقبتها على طول الحدود . وقد نُشِر فيما بعد أن مصر حصلت على 50 مليون دولار إضافية من الولايات المتحدة من أجل تعزيز عمليات تأمين الحدود مع قطاع غزة.

ويبدو أن مصر بدأت أيضا في ذلك التوقيت نفسه في بناء الجدار الفولاذي بمساعدة سلاح المهندسين الأميركي، وهو الجدار الذي كان فكرة أميركية أصلا جاءت ضمن حزمة المقترحات الأميركية كما سبقت الإشارة.

ثالثا: العلاقات السياسية

تحسنت علاقة مصر الرسمية مع أميركا في عهد أوباما تحسنا ملحوظا بعد أن شهدت توترا شديدا في عهد سلفه. والتوتر بين مصر وأميركا لم يكن خافيا على أحد، بل إنه عبَّر عن نفسه وسط كاميرات الإعلام بشكل صارخ في شرم الشيخ حين انسحب بوش من القاعة لحظة إلقاء مبارك خطبته فما كان من مبارك إلا أن امتنع عن حضور كلمة بوش.

لكن بعد أن تولَّى أوباما الرئاسة زار مبارك أميركا لأول مرة بعد أن كان قد انقطع عن زيارتها خمس سنوات كاملة. كما تم استئناف الحوار الاستراتيجي بين البلدين وهو الذي كان قد بدأ في عهد كلينتون في 1998 بهدف توسيع التعاون وحل الخلافات التي تنشأ في لقاءات على أعلى مستوى سياسي ودبلوماسي. ولأن العلاقات المصرية الأميركية بُنِيت منذ البداية على أساس أن يكون جوهرها التعاون الأمني والعسكري والاستخباراتي-وهي الجوانب التي تهم أميركا بالدرجة الأولى في علاقتها مع مصر- فقد اقتصر الجانب السياسي على التخديم على ذلك البُعد إذا جاز التعبير، عبر استثمار الموقف المصري الذي تجلَّى في زيارة السادات للقدس ثم اتفاقات كامب ديفيد لإعادة تشكيل المنطقة ودفع الأطراف العربية المختلفة نحو القبول الواسع بتسوية سياسية للصراع العربي الإسرائيلي. وهو دور كان يقوم بالضرورة على استخدام مصر لقوتها الناعمة ورصيدها الذي بُنِي عبر عقود طويلة في المنطقة.

وقد لعبت مصر فعلا دورا محوريا في إحداث تحول عميق في المنطقة أدى لقبول عربي تدريجي لمسألة التسوية، تجلى في مدريد، ثم أوسلو، ثم المعاهدة الأردنية الإسرائيلية ووصل إلى ذروته في شكل المبادرة العربية عام 2002.

كما لعبت مصر دور الوسيط بين الفلسطينيين والإسرائيليين من ناحية وبين الفلسطينيين وبعضهم البعض من ناحية أخرى. وقد كان لهذا الدور أهميته لدى أميركا وإسرائيل خصوصا مع صعود حماس التى لا علاقة بينها وبينهما باعتبارها منظمة "إرهابية" وفق القانون الأميركي والرؤية الإسرائيلية. غير أن انهيار مشروع التسوية السياسية أدى في الواقع إلى دفع مصر ثمنًا فادحًا. فقد أدى لانحسار النفوذ المصري الذي كان مخططا له أن تكون التسوية هي مصدره الوحيد تقريبا، فضلا عن انهيار مصداقية مصر والتشكك في حيادها خصوصا مع التوتر المتزايد في العلاقة بينها وبين حماس، الأمر الذي أدى في الحقيقة إلى استنفاد مصر أغلب رصيدها من القوة الناعمة في الإقليم بأكمله.

بعبارة أخرى، ظلت العلاقات المصرية الأميركية على المستوى السياسي تدور في إطار منظومة كامب ديفيد وحدها منذ توقيع الاتفاق وحتى عهد أوباما، وهو الإطار الذي يمثل الفائدة الكبرى لأميركا التى تحتاج للدور المصري لإخماد الحرائق كلما تدهورت الأوضاع في المنطقة بعد كل عدوان إسرائيلي جديد. وتلك العلاقة لم تكن إذن بعيدة عن إسرائيل. بل لعل البعد السياسي في العلاقات المصرية الأميركية هو الأكثر وضوحا في تجسيده للعلاقة الثلاثية.

غير أن البعض رأى خصوصا في عهد بوش، أن تلك العلاقة تتناقض مع ارتفاع صوت دعم الديمقراطية في واشنطن خصوصا في عهد بوش الابن. وهو أمر ليس دقيقا إذا كنا نتحدث عن إدارة أيديولوجية كان يهيمن فكر المحافظين الجدد تحديدا على رؤاها؛ فتلك ليست المرة الأولى التى يستخدم فيها المحافظون الجدد قضية الديمقراطية ضد خصومهم في الخارج؛ فمنذ ظهور هذا التيار في نهاية الستينيات برزت تلك القضية إزاء الكتلة الشيوعية، وقد استخدم المحافظون الجدد موضوع الديمقراطية في الخارج وقتها بالطريقة نفسها التي استخدموه بها في عهد بوش أي كأداة لإحراج الخصوم سواء في الداخل أو الخارج ولتحقيق مصلحة أميركية.

فالمحافظون الجدد الذين عادَوا الشيوعية بكل قوتهم واعتبروا الصراع معها صراع وجود يتحتم معه القضاء عليها قبل أن تقضي على الوجود الأميركي ذاته، قد استخدموا في إطار ذلك العداء مسألة غياب الديمقراطية وحقوق

الإنسان في الكتلة الشيوعية. وعارضوا بشدة مواقف نيكسون وفورد الجمهوريين بشأن أي وفاق مع الاتحاد السوفيتي.
لكن لعل موقف المحافظين الجدد من إدارة كارتر تحديدا كان بمثابة اللحظة الكاشفة التي عبَّرت بجلاء عن زيف ما يدَّعون بشأن نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم؛ فكارتر الجنوبي الديمقراطي لم يكن ليبراليا، بل شهدت بداية عهده الزيادة المطردة في الميزانية العسكرية التي عادة ما يروج المحافظون الجدد إلى أن الفضل فيها يعود إلى ريجان. كما أن فريق كارتر للسياسة الخارجية لم يكن أيضا ينتمي للتيار الليبرالي الأميركي. لكن مشكلة المحافظين الجدد مع كارتر الذين أيدوه في أول الأمر ثم انقلبوا عليه لاحقا كانت أنه تبنَّى بشكل جاد الديمقراطية وحقوق الإنسان كأحد محددات السياسة الخارجية الأميركية وجعلها ذات أهمية في سياسته الخارجية، الأمر الذي كان يعني التخلي عن حكومات ديكتاتورية طالما دعمتها الولايات المتحدة. وبسبب ذلك، واجه كارتر انتقادات حادة من جانب المحافظين الجدد؛ ففي الوقت الذي استخدموا فيه الديمقراطية وحقوق الإنسان في عهدي نيكسون وفورد للهجوم على سياسات الوفاق التى اعتبروها "غير أخلاقية" لأنها تقبل التعامل مع نظم دكتاتورية تنتهك حقوق شعوبها، فقد وجدوا في سياسة كارتر إضعافا لأميركا في العالم؛ فقد أدت سياساته إلى إضعاف ديكتاتوريات يمينية حليفة لأميركا وهو ما لم يكن يريده المحافظون الجدد. ووقتها قدمت جين كيرك باتريك أحد أهم رموز المحافظين الجدد تعريفا فريدا فرَّقت فيه بين النظم الشمولية والسلطوية، وقالت: إن على الولايات المتحدة أن تدعم النظم السلطوية المناهضة للشيوعية لأن تلك النظم أقدر من النظم الشيوعية على التحول نحو الديمقراطية!
وقد كتب تشارلز كروذامر الذي ينتمي للجيل الأصغر من المحافظين الجدد ليؤكد على أن أميركا لم تفعل ما يستدعي الاعتذار حين أيدت نظام بينوشيه في شيلي وماركوس في الفلبين، بل قال صراحة: إن على أميركا أن تفرق بين ما أسماه "بأنواع الشر"، فتؤجل الوقوف ضد نظم دكتاتورية بعينها إذا ما كان في بقائها مصلحة أميركية ، وهي فكرة مماثلة إلى حد كبير للفكرة التي قدمتها جين كيرك باتريك في السبعينيات وإن كانت أكثر صراحة في صياغتها.
وكما يتضح من تلك المواقف، فإن قضية نشر الديمقراطية في العالم لا تدخل في خانة المطلق عند المحافظين الجدد؛ إذ يتم التعامل معها بنسبية واضحة تتعلق بالمصلحة الأميركية كما يرونها هم؛ ففي زمن الشيوعية، اقتضت

المصلحة رفع شعار الديمقراطية ضد نظم كانت مناهضة، والقبول في الوقت ذاته بنظم لا تقل سلطوية لأنها تخدم المصلحة الأميركية في القضاء على الشيوعية. وبالمنطق نفسه في عهد بوش، الذي تبنى فيه المحافظون الجدد رؤية للعالم فيها عدو عربي إسلامي لا يجوز في اعتقادهم مهادنته اتسم الأمر بالانتقائية من جديد.

وقد كان واضحا في أداء إدارة بوش أن الديمقراطية لم تكن تُستَخدم ضد كل النظم العربية ولا تُستخدم ضد كل منها بالدرجة نفسها. فهي انتقت نظمًا بعينها في لحظة تاريخية بعينها مستخدمة أهم نقاط ضعفها أي غياب الديمقراطية بهدفين: أولهما: ابتزازها والضغط عليها لاتخاذ مواقف إقليمية لا علاقة لها بقضية الديمقراطية أصلا كما اتضح بجلاء أثناء معركة أنفاق غزة ضد مصر. أما الهدف الثاني فقد جاء في إطار فكرة الفوضى الخلاقة التى اخترعها المحافظون الجدد والتي كانت قائمة على هدف المحافظين الجدد الأساسي في المنطقة وهو إعادة رسم خريطتها بالكامل على نحو يجعلها خالية تماما من أي تحد للهيمنة الأميركية. وإعادة التشكيل هذه كان معناها أن أميركا تبني "واقعا" جديدا تماما؛ فالواقع القائم بكل تعقيداته لم يكن حتى يهمهم فهمه لأنهم بصدد تغييره. ومن هنا فإن الدمار الشامل لم يكن يثير قلقهم. فهو ليس إلا "مخاض ولادة" لا ينبغي التركيز عليه، فآلامه أمر طبيعي في أية ولادة، وإنما ينبغي التركيز على "المولود الجديد" الذي تقوم أميركا بتشكيله بنفسها، وأهم مواصفاته أنه مولود مطيع تخلو جيناته تماما من أي روح للمقاومة –بمعناها الواسع– للهيمنة الأميركية بكافة صورها. وفي هذا السياق فإن الفوضى ليست بالضرورة مناهضة للمصالح الأميركية، لأنها تسمح للولايات المتحدة بإعادة تشكيل المنطقة من جديد. لذلك كان تغيير النظم واردا بشرط أساسي هو أن تنتقي أميركا بنفسها لشعوب المنطقة حكامهم الجدد عبر آليات تبدو "ديمقراطية". وقد انفضح أمر ذلك المعنى عندما وصل عبر انتخابات ديمقراطية في فلسطين طرف-حماس- لم تنتقه أميركا ولم تُردْه. والشيء نفسه عندما حصل الإخوان المسلمون على 88 مقعدا في انتخابات مجلس الشعب المصري. بعدها بلعت إدارة بوش، بل وأعضاء الكونجرس ألسنتهم بعد أن كانوا قد ملأوا الدنيا ضجيجا بخصوص الديمقراطية.

لم يكن غياب الديمقراطية هو الذي أدى لتوتر العلاقات المصرية الأميركية، وإنما غيابها كان أحد الأسباب التي أضعفت مصر في علاقتها الثلاثية مع

أميركا وإسرائيل. فغياب الديمقراطية جعل مصر أكثر انكشافا وضعفا في مواجهتها للضغوط التى تعرضت لها

لكن المهم في كل ذلك هو أن القضية -في الحقيقة- لم تكن أن غياب الديمقراطية أدى لتوتر العلاقات المصرية الأميركية، وإنما القضية المحورية هي أن غياب الديمقراطية كان أحد الأسباب التي أضعفت مصر في علاقتها الثلاثية مع أميركا وإسرائيل. فغيابها جعل مصر أكثر انكشافا وضعفا في مواجهتها للضغوط الشرسة التى تعرضت لها. فأية حكومة لا يمكنها أن تقيم علاقة مع دولة عظمى إلا إذا كان ظهرها محميا في الداخل بإجماع وطني حول المواقف التي تتخذها وهو ما يتطلب وجود وفاق وطني جامع لا يتأتى إلا في حالة انفتاح سياسي حقيقي. أما إذا كانت العلاقة بتلك القوة العظمى علاقة ثلاثية -كما هو الحال في العلاقة المصرية مع الولايات المتحدة- فإن الديمقراطية تصبح ليس مجرد مصدر قوة وإنما تتحول إلى مسألة تتعلق بالأمن القومي المصري ذاته.

الخاتمة

بعد اتفاق كامب ديفيد لعبت مصر دورا مهما أدى إلى إحداث تحول عميق في المنطقة أدى لقبول عربي تدريجي لمسألة التسوية، تجلَّى في مدريد، ثم اتفاقات أوسلو ثم المعاهدة الأردنية الإسرائيلية ووصل إلى ذروته في المبادرة العربية عام 2002.

لكن مصر لم تنتبه في الوقت المناسب إلى أن هذا الدور المصري المرسوم في إطار منظومة كامب ديفيد سوف يستنفد أغراضه ويمثل خطورة حقيقية على مصالح مصر، لأسباب سيتم شرحها حالا. ومن ثَمَّ كان يتحتم عليها أن تعيد تعريف مصالحها في العلاقة مع أميركا، وتحدد أهدافا جديدة في إطار رؤية شاملة لسياسة مصر الإقليمية والدولية يتم تسكين العلاقة مع أميركا وإسرائيل فيها بدلا من أن يتم تعريف علاقات مصر الإقليمية بناء على تلك العلاقة.

فمصر لم تنتبه في الوقت المناسب إلى أن استمرار التعنت الإسرائيلي، والشيك على بياض الممنوح لها من أميركا معناه أن استمرار مصر في لعب دور وسيط التسوية سوف يخصم بشكل منتظم من رصيدها وقوتها الناعمة. ولم تنتبه أيضا إلى أن القبول العربي الواسع بمبدأ التسوية رغم أنه يمثل نجاحا للدور المصري فإنه سيعني -في الوقت ذاته- أن ذلك الدور قد استنفد أغراضه، الأمر الذي يتحتم معه صياغة رؤية شاملة جديدة تقوم على إعادة

النظر في طبيعة المصالح المصرية، ويتم بناء عليها رسم الدور المصري الإقليمي والدولي.

ولأن هذا لم يحدث فقد انكفأت مصر على نفسها، وصارت العلاقة مع أميركا -التي هي علاقة ثلاثية أصلا لا تغيب عنها إسرائيل أبدا- هي المحدد للعلاقات المصرية الإقليمية وليس العكس، بناء على رؤية قاصرة للغاية مبنية على أحد تنويعات فكرة مصر أولا.

ومع انهيار عملية التسوية السياسية والصعود المتنامي لليمين الإسرائيلي المتطرف ازداد صعود محور الراديكالية في المنطقة. عندئذ أخطأت مصر خطأ فادحا، حتى لو كان اختيارها أن تظل تمثل محور "الاعتدال" في المنطقة وفي مسار التسوية السياسية؛ فبدلا من أن تعتبر صعود محور الراديكالية ورقة مهمة تستخدمها وتمارس من خلالها ضغوطا قوية على محور أميركا-إسرائيل لاتخاذ مواقف أكثر جدية من عملية التسوية السياسية، دخلت بنفسها طرفا في الصراع ضد محور الراديكالية وتمترست وراء الموقف الأميركي الإسرائيلي عبر تعريف ضيق الأفق لمصالحها يجعل من أطراف هذا المحور تهديدا لمصر ذاتها الأمر الذي كان يعني أيضا علاقات محدودة للغاية أو غائبة بأطرافه. ومن شأن تلك الرؤية القاصرة التقليل من أهمية مصر لدى أميركا وليس العكس؛ فمصر ظلت مهمة لأميركا لأنها كانت فاعلا إقليميا مهما ذا علاقات معقدة ومتشعبة بمحيطه الإقليمي؛ ومن ثَمَّ تستفيد أميركا بالضرورة من تلك العلاقات إذا ما كانت مصر حليفتها. أما إذا كانت مصر تعادي من تعاديه أميركا فإن هذا يستدعي لجوء الأخيرة لقوى أخرى تستفيد من علاقاتها مثل تركيا.

ولأن أميركا وإسرائيل صارت مواقفهما متطابقة في عهد بوش تماما صارت مصر في تلك العلاقة الثلاثية في وضع يزداد سوءا مع الوقت؛ حيث ازدادت الضغوط على مصر والسعي لابتزازها عبر المعونة العسكرية من ناحية وانهيار القوة الناعمة المصرية من ناحية أخرى نظرا للمواقف التى اتخذتها مصر بناء على تلك الضغوط. وهي مواقف لم يكن من الممكن أن تقبلها مصر لو أنها لم تُعرِّف مصالحها على ذلك النحو الذي عرَّفتها به. ومن هنا، صارت المسألة كالحلقة المفرغة التي تغذي كل حلقاتها بعضها البعض والمحصلة النهائية هي تراجع مصر إقليميا وصعود قوى أخرى لتقوم بدور الوسيط مثل تركيا!

ولأن تعريف مصر نفسها لمصالحها على هذا النحو البائس يضعها في خصومة مع الأطراف نفسها التى تعاديها أميركا وإسرائيل، فإن أيتهما لم تكن في العامين الأخيرين (أي بعد معركة الأنفاق وما نتج عنها من مواقف مصرية)

في حاجة حتى إلى دفع أي ثمن مقابل اتخاذ مصر تلك المواقف! فهي تستجيب للضغوط الأميركية والإسرائيلية المستحدثة لأنها في التحليل الأخير لا تتعارض مع رؤيتها الحالية لمصالحها.

ومن هنا، فإن المشكلة ليست في العلاقة مع أميركا في ذاتها ولا هي في الضغوط الأميركية التي تستجيب لها مصر، وإنما مكمن الخلل هو في رؤية مصر الحالية لذاتها ودورها، وتعريف النخبة الحاكمة القاصر لمصالح مصر وأمنها القومي ودورها الإقليمي.

https://youtu.be/5Dfau4jtmbg

https://youtu.be/4c_GTK365-g

https://youtu.be/3MOEdK6UQsI

https://youtu.be/gyqxZxxuuv4

المبحث الرابع

الأمن المائي لمصر وكيفية التعامل معه خلال حكم مبارك[66]

علاقات مصر بدول حوض النيل ضعفت خلال حكم مبارك

فتسبب ذلك في تهديد مائي حقيقي لمصر (الأهرام-أرشيف)

يواجه نهر النيل صعوبات عديدة في الوقت الراهن لا تجعله في أفضل أحواله، فمنابع النهر تشهد فورة كبيرة للمطالبة بإعادة توزيع حصص مياه النهر، وفقا لما أسموه بالتوزيع العادل للمياه بعيدا عن الاتفاقيات التي وقعت في عهود سابقة لا تعترف بها النظم الحالية وترى أن سيطرة مصر والسودان على 90% من مياه النهر مقابل 10% فقط لدول المنابع فيه ظلم كبير يحتاج إلى إعادة نظر عادلة، خاصة في ظل هرولة أكثر من 60 شركة استثمارية من 25 جنسية عالمية للاستثمار الزراعي في دول المنابع لزراعة حاصلات إنتاج الوقود الحيوي، وبالتالي زيادة حاجتها إلى موارد مائية أكبر للتحول من نظم الزراعة المطرية إلى نظم الزراعة المروية هي أعلى محصولا وأكثر استقرارا.

نهر النيل

أسباب الاختلاف بين دول حوض النيل

نهر النيل داخل مصر ومشكلة التلوث

كما يشهد نهر النيل داخل الأراضي المصرية ذروة التلوث بمختلف أنواعه من مخلفات الصرف الصحي إلى الصرف الصناعي والتلوث بمتبقيات الأسمدة والمبيدات الزراعية بما أدى إلى انتشار العديد من أمراض التلوث الغذائي وتلوث مياه الشرب، ولم يعد يخلو بيت واحد في مصر الآن من مرض السرطان

[66] https://25janaer.blogspot.com.eg/2011/09/blog-post_1504.html

أو الإصابة بالفيروسات الكبدية القاتلة وكذلك أمراض الفشل الكلوي. وستعرض هذه الدراسة لأحوال نهر النيل حاضره ومستقبله.

نهر النيل

يعد نهر النيل الذي يبلغ طوله نحو 6800 كم في اتجاه جنوب شمال أعلى خط عرض 35 هو الأطول عالميا، غير أنه ليس هو الأغزر مائيا من حيث تصرف المياه عند المصب سنويا حيث لا تتجاوز 84 مليار متر مكعب سنويا، وهي بذلك لا تتجاوز 1.5% من تصرف نهر الأمازون و6.7% من تصرف نهر الكونغو، و15% من تصرف نهر المسيسبي، و17.9% من نهر الميكونج و37.5% من نهر زامبيزي، ونحو 40% من الدانوب، و47% من تصرف نهر النيجر.

ويستمد نهر النيل مياهه من المناطق الرطبة ذات الهطول الغزير على منابعه، وأولها

وهي الأقرب لمصر هي هضاب المرتفعات الإثيوبية وتضم إثيوبيا وإريتريا حيث يسري الماء منها من خلال الرافد الأكبر للنهر، وهو النيل الأزرق الذي ينبع من بحيرة تانا بشكل أساسي، ومعه رافد متوسط وهو نهر عطبرة الذي يسير بالتوازي مع النيل الأزرق ويصب شماله بنحو 320 كيلومترا من العاصمة الخرطوم. وهناك العديد من الروافد والبحيرات الأقل مساحة مثل نهر الرهد والسوباط والبارو.

المنبع الثاني

لمناطق الهطول الغزير هي منطقة البحيرات الاستوائية الكبرى التي تضم ست دول، وهي بالترتيب من الشرق إلى الغرب كينيا وتنزانيا وأوغندا وبوروندي ورواندا والكونغو الديمقراطية. وتضم هذه المنطقة بحيرات فيكتوريا -وهي ثاني أكبر بحيرة طبيعية في العالم- وكيوجا وتنجانيقا وإدوارد وألبرت كبحيرات عذبة أساسية ومعها بعض البحيرات الفرعية التي تمثل امتداد طبيعيا لبعض الروافد مثل بحيرات نالوبال وبوجاجالي وكاروما، وجميع هذه البحيرات الصغيرة تقع في الأراضي الأوغندية.

الجزء الثالث

من النهر يضم دولتي المصب وهما السودان ومصر، غير أن البعض يرى أن السودان خاصة الجزء الجنوبي منه يعد حوضا ثالثا لمنابع النهر بسبب الأمطار الغزيرة نسبيا التي تسقط على جنوبه وكذلك على الجزء الشرقي الملاصق

لإثيوبيا التي تتجاوز 500 مم في السنة مقارنة بمتوسط الهطول على الأراضي المصرية شمالا وجنوبا التي لا تتجاوز 20 مم/سنة.
العديد من الاتفاقيات ربطت بين حصص دول المنابع ودول المصب وبدأت منذ العام 1892، ولكن أبرزها الاتفاقيتان الأخيرتان.

الأولى وهي الأهم والموقعة عام 1929 بين مصر وإنجلترا

بصفتها الدولة المحتلة لأغلب دول المنابع بما فيها مصر، وتعطي تلك الاتفاقية لمصر حق الاعتراض (الفيتو) على إقامة أي عوائق أو سدود على فرعي النهر الرئيسين -النيل الأبيض والأزرق- أو روافدهما يكون من شأنها إعاقة أو منع سريان مياه النهر إلى مصر أو مجرد تغيير موعد وصوله، حيث تعول مصر على نهر النيل تماما بنسبة تتجاوز 98% وليس لها مصدر غيره للمياه وتشكل الصحاري الجافة نحو 94.5% من إجمالي مساحة أراضيها البالغة مليون كيلومتر مربع. هذه الاتفاقية حددت لمصر أيضا حصة من المياه لا تقل عن 48 مليار متر مكعب سنويا مقدرة عند مدينة أسوان كمدخل النهر إلى مصر.

الاتفاقية الثانية وقعت بين مصر والسودان

فقط في 8 نوفمبر 1958 بالقاهرة، وهي معنية بتوزيع حصص المياه التي تصل إلى أسوان والتي سوف ترتفع بعد إنشاء السد العالي في الأراضي المصرية وتكون بحيرة السد في الدولتين نتيجة لحجز المياه خلف السد وبالتالي تقسم المياه التي تصل إلى هذه البحيرة وقدرت بمتوسط عام يبلغ 84 مليار متر مكعب سنويا تقسم بين مصر والسودان بمعدل 55.5 مليار متر مكعب لمصر و18.5 مليار متر مكعب للسودان وخُصص عشرة مليارات متر مكعب للبخر من بحيرة السد نتيجة للمناخ الحار الجاف في منطقة البحيرة التي يتجاوز البخر فيها 10 مم/يوم.
دول المنابع ترى أنها لم تُدع إلى حضور هذه الاتفاقية ولم تشارك فيها، وبالتالي فإن هذه الاتفاقية لا تخص إلا مصر والسودان فقط.
في بداية العام 2009 بدأ يطفو على السطح خلاف حاد بين دول المنابع السبع من جانب -باستثناء إريتريا التي تقف مع دولتي المصب في حتمية الحفاظ على حقوقهما المكتسبة في مياه النهر، ولكن وضعها كمراقب فقط -بناء على رغبتها- وليس عضوا كاملا في مفوضية دول حوض النيل يضعف من موقفها المساند لمصر والسودان، وبين دولتي المصب من الجانب الآخر حيث بدأت دول المصب تطالب بحصص أكبر من مياه النهر وإقامة ما تراه من سدود

دون الرجوع إلى مصر بل وشرعت فعلا في إعادة توزيع بعض حصص مياه المنابع الاستوائية في اتفاقية جديدة وقعت بمدينة عنتيبي جنوب العاصمة الأوغندية كمبالا في 14 مايو 2010، حصلت بمقتضاها كل من تنزانيا وكينيا على زيادة مقدارها ثلاثة مليارات متر مكعب من مياه النهر سنويا خصما من حصتي مصر والسودان التي لا يصلها من منابع البحيرات الاستوائية أكثر من 13 مليار متر مكعب سنويا فقط بنسبة 14% مما يصل إلى مصر والسودان، وهي النسبة التي يفقد نصفها في المستنقعات والأراضي المغمورة في جنوب السودان بدءا من مدينة جوبا عاصمة الجنوب قبل بدء تكوين النيل الأبيض بعد هذه المستنقعات الوعرة، وبالتالي فإن خصم هذه الستة مليارات المخصصة لتنزانيا وكينيا يعني عدم وصول شيء من مياه المنابع الاستوائية إلى مصر والسودان. وفي الجانب الآخر في منابع الهضاب الإثيوبية، فقد أعطت إثيوبيا لنفسها الحق في إقامة عشرة سدود في السنوات العشر القادمة دون الرجوع إلى مصر أو إعطاء تأكيدات بأن هذه السدود لن تقلل من كميات المياه التي ترد إلى مصر والسودان بالإضافة إلى انضمام إثيوبيا إلى معاهدة عنتيبي لإعادة توزيع حصص مياه النهر.

تشهد منابع نهر النيل فورة كبيرة للمطالبة بإعادة توزيع حصص مياه النهر وفقا لما أسموه بالتوزيع العادل للمياه بعيدا عن الاتفاقيات التي وقعت في عهود سابقة لا تعترف بها النظم الحالية والتي ترى أن سيطرة مصر والسودان على 90% من مياه النهر مقابل 10% فقط لدول المنابع فيه ظلم كبير يحتاج إلى إعادة نظر عادلة.

الاتفاقية الأخيرة وانضمام خمس دول إلى هذه الاتفاقية باستثناء دولتي الكونغو وبوروندي سببت قلقلا بالغا في الأوساط المصرية والسودانية خاصة في الأوساط المصرية نتيجة للاعتماد الكامل لمصر على ما يصلها من مياه النهر بنسبة 98% بعكس السودان التي تسقط عليها أمطارا غزيرة، خاصة في جنوبها وشرقها تقلل اعتمادها على النهر إلى 77%.

الظروف الهيدرولوجية والديموغرافية

يغطي حوض نهر النيل مساحة تبلغ 3.1 ملايين كيلومتر مربع تمثل نحو 10% من مساحة القارة الأفريقية وتمثل المدن والمساحات الحضرية 1% فقط من مساحة هذا الحوض، 2% للغابات و3% للأراضي المغمورة بالمياه العذبة Wetlands 3% يشغله مجري النهر وروافده و4% للشجيرات القصيرة Shrub و5% فقط لأراضي الزراعات المروية و10% للزراعات المطرية و30%

للصحاري و42% لأراضي الحشائش والمراعي الطبيعية سواء للسافانا القصيرة الخاصة برعي حيوانات المراعي اللاحمة (أبقار وضأن ...) أو السافانا الطويلة لحيوانات الغابات المفترسة والعشبية (أسود ونمور وغزلان ...). يبلغ عدد سكان تعداد دول حوض النيل طبقا لتعداد العام 2008 نحو 378.5 مليون نسمة يتناسلون بمعدل نمو سكاني يمثل النسب العليا عالميا ويتراوح بين 2% و3% سنويا لمقارنة بالمعدل العالمي الذي يتراوح بين 1% و1.2% سنويا، ونتيجة لهذا المعدل في النمو السكاني من المتوقع أن يصل عدد سكان دول حوض النيل عام 2025 نحو 568.3 مليون نسمة.

وتتسم منابع النهر بوقوعها على هضاب ترتفع كثيرا عن مستوى سطح البحر وتتراوح بين 1200 و2000 متر، وبالتالي يسري من ماء النهر في اتجاه الانحدار إلى مياه البحر المتوسط.

أسباب الاختلاف بين دول حوض النيل

ورغم أن مصر تعتمد على مواردها من مياه النيل بينما تعتمد دول منابع حوض النيل على الزراعة المطرية بنسب متفاوتة فإن بعض دول الحوض خاصة إثيوبيا التي تعد الأكثر معاناة من تكرار نوبات الجفاف ترغب في التحول إلى الزراعة المروية، كما أنها تعتقد أن التنمية في إثيوبيا ترتبط ارتباطا مباشرا بترويض مياه النيل وروافده، وبالمثل أيضا تعتقد بقية دول منابع هضاب البحيرات الاستوائية. بالإضافة إلى ذلك فإن سكان جميع هذه الدول من الفقر إلى الحد الذي لا تستطيع معه البدء في اتخاذ خطوات جادة نحو التنمية الشاملة والمستدامة، وإنما تعتمد في ذلك على المعونات الأجنبية وحصصها من أموال الدول المانحة لمفوضية دول حوض النيل Nile Basin Initiative التي تصل إلى 20 مليار دولار تدفعها نحو 20 دولة غربية، ويرعى أوجه الإنفاق فيها البنك الدولي شريطة أن يكون أي مشروع يقام بهذه الأموال مفيدا لأكثر من دولة وليس لدولة واحدة ولا تتضرر من هذا المشروع أي دولة أخرى من دول الحوض.

عموما يتراوح إيراد نهر النيل بين أعلى وأقل رقم سجلا في المائة عام الماضية، حيث سجل إيراد النهر عند مدينة أسوان ورود كمية من مياه النيل بلغت 120 مليار متر مكعب عام 1916، وهي أعلى كمية مياه مسجلة في التاريخ الحديث، بينما كانت أقل كمية مسجلة عام 1984 حيث لم تتجاوز 42 مليار متر مكعب. وبالتالي فإن الإيراد السنوي للنهر يتأرجح بين هذين الرقمين من عام إلى آخر.

ويرى المؤرخون أن لفيضان نهر النيل دورة تكاد تكون ثابتة على مر التاريخ، وهي سبع سنوات سمان للفيضان الغزير، يعقبها سبع سنوات عجاف لفيضان شحيح، ثم ست سنوات لفيضان متوسط كاف لمواجهة متطلبات دول الحوض من مياه النهر.

ويمكن إجمال بعض الاعتبارات الهامة في مستقبل توزيع المياه في حوض النهر في:

1. الحاجة متزايدة للمياه دوريا بسبب الزيادة الكبيرة في معدلات النمو السكاني بنسب 2%-3% ووصول تعداد سكان دول الحوض إلى 568 مليون نسمة عام 2025 مقارنة بتعداد 378 عام 2007، وبالتالي زيادة الطلب على المياه سواء لإنتاج الغذاء أو للتطور المجتمعي والصناعي.
2. المياه هي السبب الأول في تحجيم النمو الاقتصادي-الاجتماعي Socio-economic، وبالتالي الثقل السياسي في المجتمع الدولي.
3. الخلاف الكبير بين دول المنابع ودولتي المصب في حق كل دولة في مياه النهر، فعلي حين لا تقبل كل من مصر والسودان مبدأ الحقوق المتساوية في مياه النهر Acquired Rights فإن دول المنابع لا تتقبل مبدأ الأمن المائي لمصر والسودان Water Security، ولا تعترف بجميع الاتفاقيات التي تضمن حقوق كل من مصر والسودان في مياه النهر خاصة اتفاقية العام 1929 التي ترى أن المستعمر قد وقع بالنيابة عن هذه الدول، وبالتالي هي لم توقع ولم تقر هذه الاتفاقية وتطالب باتفاقيات جديدة تقرها شعوبها الحرة المستقلة.
4. هناك تحفظات دائمة خاصة من إثيوبيا بشأن التهديد بالحرب وتدمير أي منشآت تقام على النهر وروافده خاصة بين مصر وإثيوبيا معتمدة على تصريحات للرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات بعد توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل قائلا "إن السبب الوحيد الذي يمكن أن يجر مصر إلى الحرب الآن هو الحرب من أجل المياه "The only matter that could take Egypt to war again is water". كما كانت هناك تصريحات منسوبة للدكتور بطرس بطرس غالي عام 1993 إبان عمله وزير دولة للشؤون الخارجية المصرية ومسؤولا عن الملف الأفريقي قائلا "إن الحرب القادمة في المنطقة سوف تكون بسبب المياه وليس بسبب الأمور السياسية The next war in our region will be over water, not politics."
5. الاستثمارات العالمية في تنمية الموارد المائية في المنطقة متوقفة تقريبا بسبب عدم الاتفاق في وجهات النظر بين دول الحوض وبسبب تضارب المصالح أيضا، وإن كانت أزمة الغذاء العالمية الأخيرة التي استمرت طيلة

العام 2007 وحتى 2008 قد تسببت في هرولة العديد من الدول الأجنبية والعربية أيضا للاستثمار في بلدان دول حوض النيل كبلدان وفرة زراعية من المياه والترب الزراعية.

6. دولتا المصب تخشيان دائما من تقلص المياه الواردة إليها من النهر بسبب التنمية المطردة في دول المنابع.
7. في المقابل فإن دول المنابع مهمومة بسيطرة دولتي المصب على الجزء الأعظم من مياه النهر وحرمانها من الإفادة من مياه النهر رغم كونها المصدر المباشر لهذه المياه.

الاستيلاء على الأراضي الزراعية في دول حوض النيل بزعم الاستثمار الأجنبي

في إصدار للمعهد الدولي لبحوث برامج الغذاء (IFPRI) عام 2009 أبدى المعهد تخوفه من تزايد ظاهرة استحواذ الدول الغنية على الأراضي الزراعية في الدول الفقيرة عن طريق المستثمرين الأجانب، حتى إنه أطلق على هذه الظاهرة أسم "الاستيلاء" على الأراضي الزراعية في الدول النامية عن طريق المستثمرين الأجانب "Land Grabbing" by Foreign Investors in Developing Countries".

ويأتي هذا الهجوم الحاد من الدول الغنية على أراضي الدول الفقيرة بسبب وفرة الموارد الزراعية من تربة ومياه عذبة وانخفاض كل من أسعار العمالة وتكاليف الإنتاج إضافة إلى العوامل المناخية التي تضمن استقرار إنتاج الغذاء دون تقلبات. وفي الاتجاه الآخر فإن موافقة دول الوفرة الزراعية من الدول الفقيرة والنامية على هذا الاستثمار كان بسبب حاجتها إلى العائد الاقتصادي من استئجار أو بيع أراضيها إضافة إلى بحثها عمن يمكنه إنشاء بنية تحتية مكلفة مثل الترع ونظم الري والصرف وتمهيد الطرق، وتطوير وسائل النقل وغيرها.

وفي العامين الأخيرين زادت مساحات الأراضي المؤجرة للأجانب بنسب كبيرة في العديد من الدول، حيث أورد التقرير توقيع عقود استثمار زراعي لدولة البحرين في فبراير2009 في الفلبين لمساحة ربع مليون فدان ومع تركيا لمساحات مفتوحة لاستثمار من 3بلايين إلى 6 بلايين دولار. كما وقعت الصين في عام 2008 عقودا مع كل من الفلبين لمساحة 3 ملايين فدان، وربع مليون فدان مع زيمبابوي و6.7 ملايين فدان مع الكونغو الديمقراطية و5 ملايين فدان في زامبيا وربع مليون فدان في الكاميرون. ليبيا أيضا وقعت عقدا في نوفمبر 2008 مع أوكرانيا لزراعة مساحة 600 ألف فدان بالقمح و100 ألف فدان مع مالي لزراعة الأرز، وبالمثل أيضا وقعت دولة قطر عقدا في يناير2009 مع كينيا

لزراعة مساحة 100 ألف فدان، ومع الفلبين لزراعة 240 ألف فدان، ومع السودان لمساحات مفتوحة للاستثمار الزراعي، ودولة الإمارات العربية وقعت عقدا في مايو2008 مع باكستان لزراعة مساحة 750 ألف فدان، ومع السودان لمساحة 950 ألف فدان، ومع إثيوبيا لمساحة 15 ألف فدان. وبالمثل أيضا تستثمر كوريا الجنوبية في السودان في مساحة 1.650 مليون فدان، والمملكة العربية السعودية تتفاوض حاليا مع تنزانيا إحدى دول حوض النيل على الاستثمار الزراعي في مساحة 1.2 مليون فدان ووقعت عقدا مع السودان في فبراير2009 لزراعة مساحات 25 ألف فدان بالقمح ومع إندونيسيا بمساحة 1.2 مليون فدان، ثم الأردن التي وقعت عقدا مع السودان أيضا لزراعة مساحة 60 ألف فدان. والكويت أيضا وقعت عقودا لزراعة مساحات مفتوحة مع كل من كمبوديا والسودان، وهناك أيضا 15 دولة من دول غرب أفريقيا وقعت عقودا للاستثمار الزراعي في حاصلات الوقود الحيوي مع الهند بدعم فني برازيلي بميزانية مؤقتة تبلغ 250 مليون دولار ترتفع في العام القادم إلى أكثر من بليون دولار، مع استثمارات أخرى عديدة في دول الجنوب والشرق الأفريقي لإنجلترا والسويد واليابان والدانمارك وكوريا الجنوبية لزراعة حاصلات الوقود الحيوي.

الوقود الحيوي كمدخل للتدخل الخارجي في دول حوض النيل

أصبحت تنزانيا حجر الزاوية لإنتاج الوقود الحيوي في أفريقيا، نظرا لوفرة أراضيها الخصبة التي تبلغ 105 ملايين فدان ووفرة مواردها المائية التي تصل إلى 93 مليار متر مكعب سنويا خصص نحو 11 مليون فدان للاستثمارات الخارجية الخاصة بإنتاج الوقود الحيوي بشقية البيوإيثانول (بديل البنزين) والبيوديزل (بديل السولار) للعديد من الدول ومنها ألمانيا وهولندا وإنجلترا والسويد وكوريا والصين والهند والبرازيل من حاصلات زيت النخيل وقصب السكر والجاتروفا والبونجاميا وبذرة القطن والصبار والذرة الرفيعة.

وفي إثيوبيا الوضع أخطر، ففي خمس سنوات فقط تقدمت 158 شركة دولية للاستثمار في إنتاج الوقود الحيوي بدأت 15 منها الإنتاج الفعلي بالإضافة إلى عدد من الدول البترولية للاستثمار في إنتاج الغذاء بتخصيص أراض تجاوز 5 ملايين فدان لشركات تنتمي لجنسيات أمريكا وجنوب أفريقيا والدنمارك وهولندا والسعودية وإنجلترا وألمانيا وأستراليا والهند والصين وإيطاليا وغانا والسودان وقبرص وأوكرانيا وكندا ولبنان وسويسرا وإسرائيل (400 ألف فدان لإسرائيل منفردة أو بالشراكة مع دول أخرى)، وذلك لاستخراج الوقود الحيوي

من حاصلات قصب وبنجر السكر والجاتروفا وزيت النخيل (المصدر: إصدار تطور الوقود الحيوي في إثيوبيا 2009).

أما كينيا فقد خططت لإنتاج 20 مليون لتر إيثانول سنويا بحلول العام 2012 تمثل 20% من وارداتها من البترول، وتعمل في كينيا الآن شركات متعددة الجنسية في إنتاج الوقود الحيوي تنتمي لدول فرنسا وألمانيا واليابان وبريطانيا والهند وكوريا، وبعضها قدم منحا للحكومة الكينية لتشجيع سيرها في اتجاه إنتاج الطاقة النظيفة للحفاظ على البيئة من قصب السكر والجاتروفا وزيت النخيل. السودان أيضا دخل مجال إنتاج الوقود الحيوي منذ خمس سنوات وبدأ في العام 2009 إنتاج أول مصنع للإيثانول افتتحه الرئيس السوداني عمر البشير في يونيو2009 بسعة إنتاجية 200 مليون لتر سنويا من الإيثانول المستخرج من قصب السكر في ولاية النيل الأبيض جنوب العاصمة الخرطوم بنحو 250 كيلومترا. أنشئ هذا المصنع باستثمارات برازيلية من مجموعة شركات Dedini لإنتاج الوقود الحيوي. ويضم السودان الآن نحو ثلاث شركات أخرى لإنتاج الوقود الحيوي ومنها شركة ومصنع الكنانة مع شركة مصرودان وتعمل في منطقة الجزيرة حيث تستخرج الإيثانول من قصب السكر، بالإضافة إلى إحدى كبريات الشركات التي تنتمي لكوريا الجنوبية وحصلت على مساحة 690 ألف هكتار (1.6 مليون فدان) لزراعتها بحاصلات الوقود الحيوي. وينطبق هذا الأمر على أوغندا ورواندا والكونغو الديمقراطية التي تخطو خطوات سريعة في السنوات الخمس الأخيرة، فرواندا وقعت عقدا في العام الماضي يقضي بإنتاجها لنحو 20 مليون لتر سنويا بحلول العام 2012، أما أوغندا فسيتجاوز إنتاجها عشرة أضعاف هذا الرقم بحلول العام 2015. ويرجع السبب في التوسع في إنتاج الوقود الحيوي في دول حوض النيل إلى استيرادها لكامل احتياجاتها من البترول من الخارج في ظل اقتصاديات ضعيفة لا تستطيع أن توفر كامل احتياجاتهم من الطاقة، وبالتالي تعتمد على مصادر الطاقة الخشبية البدائية بنسبة أكبر من 90% ولا تستخدم المصادر البترولية إلا بنسب أقل من 7% فقط.

الخطر الأكبر في زراعة حاصلات الوقود الحيوي يكمن في أنها ملوثة للتربة الزراعية ومنابع المياه التي ترد إلى مصر والسودان، فجميع أجزاء نباتات الجاتروفا سامة، كما أن الزراعات المروية تعني إضافة الكثير من الأسمدة الكيميائية والمبيدات الزراعية التي تهدد بتلوث منابع المياه، إضافة إلى اللجوء الحالي إلى إزالة مساحات كبيرة من الغابات لإحلالها بزراعات الوقود الحيوي يمكن أن يؤثر على تغير المناخ وزيادة

احترار مناخ دول حوض النيل وتقلص الأمطار التي تسقط على دول المنابع، وبالتالي تصبح جميعها مهددة بنقص المياه.

تقدم الولايات المتحدة الأمريكية العديد من المنح والمزايا والاستثمارات والخبراء الذي يتوارى وراءهم خبراء من دول أخرى لتقديم الدعم الفني لدول المنابع، كما يقدم البنك الدولي الكثير من المساعدات والأنشطة في مجال مكافحة الفقر والجوع، ويعتقد المحللون أن هذا يتم بإيعاز من دولة كبرى لدفع دول حوض النيل لتحسين وتقوية علاقتها مع إسرائيل، كما تستثمر نحو 25 دولة كبرى الآن في دول حوض النيل. وبالمثل أعلنت السوق الأوروبية أنها بصدد استيراد عشرات البلايين من لترات الوقود الحيوي من البرازيل وكندا وتنزانيا وبعض الدول الأفريقية ورصدت لذلك ميزانية تبلغ 17 بليون دولار سنويا ولمدة عقد قادم!! ... فهل تصعب الأمر على مصر؟؟ عموما أصبح الأمر شديد الخطورة وعلينا أن ننتظر سنوات صعبة قادمة.

دور إسرائيل في دول حوض النيل

رغم ما يمكن اعتباره بالجيرة بين مصر وإسرائيل ووجود حدود مشتركة بينهما وتوقيع اتفاقية سلام شامل تبعها تطبيع للعلاقات رفض المواطن المصري للتحول من اعتبار إسرائيل عدوا قديما إلى جار وصديق جديد جعل السلام بين مصر وإسرائيل سلاما باردا Cold Peace يكاد يقتصر على العلاقات الحكومية عند حدودها الدنيا بينما غابت الموافقة الشعبية على تقبل إسرائيل صديقا وجارا للمصريين. لذلك ينظر المصريون لتحركات إسرائيل داخل دول حوض النيل بريبة وحذر تصل إلى حد التخوين واعتبار هذه التحركات ضمن التحركات العدائية الموجهة ضد مصر وشعبها بغرض الإضرار بمصالحها وعلاقتها بهذه الدول. وقد ترسخ هذا الاعتقاد داخل وجدان المصريين بأن تحركات إسرائيل داخل دول الحوض تهدف إلى توريط مصر في حرب مياه مع هذه الدول يبعد مصر عن التفكير في إسرائيل وتحركاتها داخل المنطقة العربية ويستنزف قوة المصريين بما يزيد من التفوق الإسرائيلي في المنطقة العربية.

تحركات إسرائيل داخل دول الحوض تهدف إلى توريط مصر في حرب مياه مع هذه الدول يبعد مصر عن التفكير في إسرائيل وتحركاتها داخل المنطقة العربية ويستنزف قوة المصريين بما يزيد من التفوق الإسرائيلي في المنطقة العربية.

وعلى الجانب الآخر يزعم الإسرائيليون أنهم بعيدون عن أي حرب بسبب المياه يمكن أن تحدث بين مصر ودول المنابع، وأن ما يعتقده المصريون من أن المياه سوف تكون سببا للحرب القادمة يجب تأويله بعيدا عن إسرائيل وأن العلاقات الإسرائيلية مع دول الحوض لا تختلف عن علاقات بقية الدول الأخرى مثل الصين وكوريا وأمريكا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا والنرويج، مستشهدين بتصريحات للدكتور محمود أبوزيد وزير الري المصري السابق أثناء زيارته لإثيوبيا عام 2000، أشار فيها إلى أن دعم إسرائيل للمشروعات المائية في إثيوبيا يتم بعيدا عن أنهار وروافد حوض النيل.

الأكاديميون في السودان يؤمنون تماما بأن الدور الأمريكي الإسرائيلي غاية في الخطورة في دول المنابع، بل وفي جنوب السودان أيضا ويهدد موارد المياه في مصر والسودان، وعلى مصر أن تنتبه إلى هذا الدور جيدا وتعمل على تحجيمه، ويظهر ذلك في العديد من المؤتمرات الأكاديمية التي عقدت في السودان في السنوات العشر الماضية.

وعموما فإن الدور الإسرائيلي في القرن الأفريقي ودول المنابع يجب أن يؤخذ من المصريين مأخذ الجد، كما كتب عبد العظيم حماد عام 2000 وأنه يجب على مصر أن تنتبه لهذا الدور وتتدخل بثقل اقتصادي واستثماري في هذه المنطقة لإيقاف التغلغل الإسرائيلي فيها.

عموما ينظر الرأي العام المصري إلى التواجد الإسرائيلي في دول حوض النيل على الوجه التالي:

1. إذا تدخلت إسرائيل بدعم مالي أو فني في بناء السدود في إثيوبيا فهذا سلوك عدواني موجه ضد مصر والسودان.
2. الدور الإسرائيلي في دول القرن الأفريقي ودول البحيرات الاستوائية مرفوض مصريا وعربيا ويجب الانتباه إليه جيدا.
3. على مصر أن تبحث عن كيفية شغل الدور الذي تقوم به إسرائيل في دول المنابع، وما السبل التي تمكنها من أن تحل محل إسرائيل هناك.
4. المصريون يرفضون تماما مبدأ بيع المياه لإسرائيل، وإذا كان هناك ضغوط عالمية في هذا الأمر فإن الفلسطينيين أولى بهذا الأمر.
5. أن مصر تعاني فعليا من نقص كبير في المياه يصل إلى عدة مليارات الأمتار المكعبة من المياه، وبالتالي فإنها هي الأولى بأي تدفق مائي يأتي إليها عن بقية دول الجوار بما فيهم الفلسطينيين وأن لدينا مشروعات لاستصلاح الأراضي تصل إلى 5 ملايين فدان متوقفة نتيجة لنقص المياه اللازمة لهذه المساحات.

6. الرئيس حسني مبارك قد صرح في العام 1999 بأن نقل مياه النيل إلى إسرائيل مستحيل وأن اتفاقية دول الحوض تمنع نقل مياه النهر خارج الحوض حتى في داخل بلدان الحوض نفسها فما بالك بدول من خارجها، كما أن جميع دول الحوض ترفض مبدأ نقل المياه إلى خارج الحوض.
7. على مصر أن تزيد من دورها السياسي والاقتصادي في جميع دول المنابع بما فيها إريتريا لتحجيم الدور الإسرائيلي وتعظيم الدور المصري.

ويمكن إيجاز الدور الإسرائيلي في دول المنابع في:

1. لإسرائيل استثمارات مباشرة سواء بمفردها أو بالشراكة مع دول أوروبية في إثيوبيا وحدها في زراعة حاصلات الوقود الحيوي تصل إلى نحو 400 ألف فدان خلافا لما يعتقد البعض وخلافا أيضا للتصريحات الإثيوبية بأن ما بين إسرائيل وإثيوبيا من خلاف أكبر كثيرا مما بينها من اتفاق.
2. هناك شواهد كثيرة تشير إلى أن التواجد الإسرائيلي الكبير في دولة مثل إريتريا ودعمها بالسلاح الإسرائيلي إضافة إلى الدعم الفني والتقني Know How تشير إلى احتمال وجود اتفاق بين إسرائيل وإريتريا لنقل المياه العذبة إلى إسرائيل مستقبلا مقابل هذا التواجد المكثف وإن كان بعض خبراء الإستراتيجية العسكرية يرون أن هذا التواجد فقط لمنع أن يكون البحر الأحمر بحرا عربيا خالصا يمكن أن يسبب القلق لإسرائيل، التي تقع في نهايته كدولة وحيدة غير عربية.
3. إسرائيل لديها كفاءات فنية وأكاديمية كبيرة في علوم وتقنيات تنمية موارد المياه وترشيد استخدامها وتعرضها دائما على دول الحوض، والكثيرون من الإسرائيليين يعملون في هذا المجال وفي بناء السدود أيضا في العديد من دول الحوض.
4. يرى العديد من المفسرين أن للولايات المتحدة الأمريكية دورا هاما في دفع البنك الدولي لدعم مشروعات محاربة الجوع والفقر في إثيوبيا بغرض الضغط على إثيوبيا لتطوير علاقتها بإسرائيل، وهو الحادث في الوقت الراهن فعليا.
5. تعمل العديد من الشركات الأمريكية وبغطاء إسرائيلي في الدعم الفني في دول الحوض، سواء في تطوير زراعات حاصلات الوقود الحيوي أو بناء السدود وتطوير طرق الري للإفادة من الوفرة المائية الأرضية في دول الحوض على حساب ما يتدفق من المياه إلى مصر.
6. الصحف الأوغندية والتنزانية ترد على قلق مصر من التواجد الإسرائيلي فيها بأنه: إن كان هذا التواجد لا يروق لمصر فعليها أن تفعل ما يفعله

الإسرائيليون لنا وتقدم ما يقومونه إلينا بدلا من الانتقاد غير الهادف والبعيد عن مصالح هذه الدول ومصالح مصر أيضا.

7. ليس الدور الإسرائيلي وحده هو الذي يجب أن يسبب القلق لمصر، ولكن تواجد أكثر من 25 دولة أجنبية بينهم دول كبرى غربية وآسيوية يجب أن يسبب قلقا كبيرا لمصر، وقد يصبح الأمر قريبا خارج نطاق السيطرة المصرية وخارج نطاق ضمان حقوق مصر من مياه النيل.

نهر النيل داخل مصر ومشكلة التلوث

الخسائر الاقتصادية من تلوث النيل والترع والمصارف

البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان وسبل معيشته فيؤثر فيه الإنسان ويجور عليه فيرتد عليه هذا التأثير والجور بالسلب بما يؤثر على حياته وصحته حاليا ومستقبلا. وتلوث الموارد الطبيعية المصرية المتمثلة في الهواء والمياه السطحية والجوفية والتربة والسواحل والمخلفات قد وصل إلى مرحلة من الخطورة تتطلب وقفة جادة وإعادة نظر في كل ما يتعلق بالتلوث البيئي وتأثيره على حياة الإنسان المصري، فإذا نظرنا إلى تلوث الهواء نجد أن السحابة السوداء الناتجة عن حرق قش الأرز والتي بدأت منذ العام 1998 تتسبب في وجود 12 مليون متر مكعب سنويا من المخلفات الكربونية الصلبة العالقة والتي تغطي سماء 11 محافظة، بينما التلوث الكامل للهواء بعادم وسائل المواصلات والنقل والصناعة والغازات المنبعثة من جميع الأنشطة الزراعية والصناعية والمدنية تتسبب في خسائر سنوية للاقتصاد المصري تبلغ 6400 مليون جنيه.

يشهد نهر النيل داخل مصر تلوثا شديدا من مخلفات الصرف الصحي إلى الصرف الصناعي والتلوث بمتبقيات الأسمدة والمبيدات الزراعية ما أدى إلى انتشار العديد من أمراض التلوث الغذائي وتلوث مياه الشرب ويكاد لا يخلو بيت في مصر من مرض السرطان أو الإصابة بالفيروسات الكبدية وأمراض الفشل الكلوي؟

ويعد تلوث الموارد المائية المصرية الأخطر حاليا ويتطلب إعادة النظر في كل ما يصب في مجاري المياه العذبة من صرف صحي وصناعي وزراعي، فليس من اللائق بمصر حتى الآن أن تصب غالبية مجاري ومصارف محافظات الصعيد في النيل، ولا أن تصب مجاري الدلتا وصرف المصانع في المصارف الزراعية التي يعاد خلطها بمياه الترع لإعادة استخدامها في الري، ثم تأخذ منها جميع محطات مياه الشرب في جميع محافظات الدلتا والساحل الشمالي

للتنقية وضخها كمياه شرب بعد معاملات غير كافية لإحداث تنقية كاملة لجميع أنواع الملوثات والفلزات الثقيلة وسموم المبيدات ومتبقيات الأسمدة، فتلوث الترع والمصارف ومياه الشرب في محافظات الدلتا يعد هو السبب الأول في ارتفاع نسبة وفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات طبقا لتقرير البنك الدولي الصادر عام 2006 إلى 20% نتيجة للإصابة بالنزلات المعوية، وهي أعلى بمعدل 2 إلى 3 أضعاف النسب في الدول المشابهة لمصر في معدل الدخل السنوي للفرد نتيجة لزيادة نسبة الميكروبات القولونية (البرازية) في المياه العذبة.

كما يقل تركيز الأكسجين الذائب كثيرا عن المعدل المسموح به في المجاري المائية بما يضر بأسماك الترع والمصارف ويقلل من تحلل المخلفات العضوية ويزيد من أضرارها. ويضاف إلى ذلك أن تلوث الترع والمصارف في محافظات الوجه البحري قد بلغ نسبا غاية في الخطورة مقارنة بمثيلاتها في الوجه القبلي وأن مصرف الرهاوي الذي يصب في فرع رشيد يحتاج إلى إجراءات عاجلة لمواجهة ما يحمله من سموم تهدد كل من يتعايش على مياه هذا الفرع من إنسان وحيوان وتربة ومنتجات زراعية. فالإحصائيات تشير إلى أن عدد القرى الرئيسية في مصر يتجاوز 4660 قرية ومثلها من التوابع لم تصل خدمات الصرف الصحي إلا إلى 1000 قرية فقط.

وحتى نكون أكثر واقعية فلن نكتفي بالاستشهاد بالتقارير الدولية الخاصة بتلوث البيئة في مصر، بل سوف نستشهد بالتقرير الحكومي الرسمي الصادر من وزارة البيئة والمنشور على موقع الوزارة الإلكتروني، حيث يشير هذا التقرير الحكومي المصرية الصادر في يونيو2009 عن حالة البيئة في مصر بإشراف الخبير البيئي العالمي الدكتور مصطفى كمال طلبة بأن عدد السكان الذين يتمتعون بخدمات الصرف الصحي لا يتجاوز 31 مليون مواطن فقط منهم 19.5 مليون في القاهرة والإسكندرية وحدها!! بينما لا يزيد عدد المستفيدين في بقية الـ 27 محافظة الأخرى عن 11.5 مليون مواطن بما يعني ضمنيا أن هناك أكثر من 50 مليون مصري لا يتمتعون بخدمات الصرف الصحي الحكومية.

كما يشير التقرير إلى أن هناك أكثر من 5000 حوض تجميع لمياه الصرف الصحي في القرى النائية تصب مباشرة ودون معالجة في النيل والترع والمصارف وأن كمية مياه الصرف الصحي تبلغ 12 مليون م3 / يوم (4.4 مليارات م3/ سنة) بمعدل 160 لتر صرف/يوم للفرد يصرف أكثر من ربعها

على الترع والمصارف بينما تستوعب محطات الصرف الصحي فقط 8 ملايين م3/يوم (2.9 مليارات م3/سنة) ويصب بعضها أيضا في الترع والمصارف.
ويشير التقرير الحكومي أيضا إلى أن نسبة تغطية القرى بالصرف الصحي ستبلغ 11% فقط بنهاية العام 2010 ترتفع إلى 40% عام 2012!!، وأن إجمالي عدد المنشآت الصناعية التي تقع على نهر النيل أو المجاري المائية 129 منشأة منها 120 تصرف مخلفاتها على النيل مباشرة بكميات تتجاوز 4.3 مليارات م3/سنة. ويضيف أيضا أن متوسط تركيز كل من الطلب على الأكسجين من الملوثات الكيميائية COD والملوثات الحيوية BOD في حدود الخطر ومتجاوزة لحدود السلامة والأمان خاصة في نهاية ووسط فرع رشيد بسبب ارتفاع تركيز مخلفات الصرف الزراعي والصحي والصناعي بسبب مجموعة مصانع كفر الزيات، وأيضا تأثر المياه بالملوثات العضوية في 15 ترعة وقناة بشرق ووسط وغرب الدلتا ونقص الأكسجين الذائب وتأثر نوعية الأسماك ووجود زيادة كبيرة في أعداد البكتريا القولونية (البرازية) في جميع الترع تجاوز بعضها مليون خلية لكل 100 مللي (بدلا من 2000 خلية فقط كحدود مسموح بها في مياه الشرب و5000 في مياه الري للترع والمصارف) بما يؤكد تلوث جميع الترع بمياه الصرف الصحي، مع رصد زيادة في تركيز الأمونيا عن الحدود المسموح بها (0.5 ملجم/لتر) حيث تجاوز التركيز 0.86 ملجم/لتر في وسط الدلتا و0.91 في الشرق والغرب بسبب الصرف الصحي (صفحات التقرير من رقم 147 إلى 157).
أما عن مصارف الدلتا فيشير التقرير إلى وجود تلوث كبير بمياه الصرف الصحي في جميع مصارف وسط وشرق وغرب الدلتا، وسجلت قيم الطلب الحيوي من الميكروبات على الأكسجين 18.4، 22.5، 21.1 ملغم / لتر والمسموح به 10 ملغم /لتر فقط، وبالمثل سجلت قيم الطلب الكيميائي على الأكسجين ضعف الكميات المسموح بها نتيجة للتلوث بمعادن وفلزات الصرف الصناعي مع تدني قيم الأكسجين الذائب في جميع مصارف وسط وشرق وغرب الدلتا بأقل من نصف القيم المسموح بها (5 ملغم/لتر) حيث سجل المتوسط 2.5 ملجم/لتر فقط وارتفاع تركيز الأمونيا في جميع المصارف نتيجة للتلوث بالصرف الصحي أيضا بما يصل إلى ثلاثة أضعاف الحدود المسموحة مع ارتفاع كبير في قيم البكتيريا القولونية، حيث وصلت كمتوسط عام إلى 1.77 مليون خلية /100 مللي وكانت أعلى قيم لها في مصارف وسط الدلتا، حيث سجلت 2.66 مليون خلية /100 مللي والمسموح به فقط هو 5000 خلية/100 مللي.

أما عن ترع الصعيد فيشير التقرير نفسه (من صفحات 158 إلى 162) إلى نقص الأكسجين الذائب في ترع بحر يوسف (بني سويف والفيوم) والكلابية وأصفون (أسوان) بنسب تتراوح بين 30% و60% من الحدود المسموح بها بسبب استهلاك ميكروبات الصرف الصحي لها وارتفاع تركيز البكتيريا القولونية (البرازية) في الرياح المنوفي وبحر يوسف في بني سويف وترعة الإبراهيمية في المنيا نتيجة لوجود تلوث بالصرف الصحي ومعها زيادة ملحوظة في تركيز الأمونيا مع وجود زيادة في تركيز الرصاص والكادميوم بترعة أصفون وزيادة في تركيز الرصاص والمنجنيز والكروم في ترعة نجع حمادي غرب وزيادة تركيز المنجنيز في ترعة الكلابية.

أما مصارف الصعيد والفيوم فقد سجلت مصارف الفيوم ارتفاع تركيز الملوثات العضوية معبرة عنه بالطلب على الأكسجين الحيوي في جميع المصارف، وسجلت أعلى قيمة لها بقيمة 29 ملغم/لتر في مصرف أطسا والمسموح به 10 ملغم/لتر فقط مع ارتفاع قيم الطلب على الأكسجين الكيميائي في جميع المصارف وتجاوزه القيم المسموح بها (15 ملغم/لتر) وسجلت 20 ملغم/لتر وارتفاع تركيز الأمونيا في جميع المصارف حتى وصلت إلى 14.5 ملغم/لتر بمصرف وادي الريان والمسموح به 0.5 ملغم/لتر وكذلك أيضا ارتفاع أعداد البكتيريا القولونية وسجلت 2.37 مليون خلية/100 مللي في حوض الفيوم والمسموح به فقط 5000 خليه/100 مللي. أما مصارف الصعيد فقد سجلت ارتفاع تركيز المواد الصلبة الذائبة في 59% من المصارف وتجاوزها الحد المسموح به (500 ملغم/لتر) وتجاوز الطلب على الأكسجين الكيميائي النسب المسموح بها في 58% من المصارف في فبراير/شباط و38% في أغسطس/آب مع تجاوز قيم الطلب على الأكسجين الحيوي في أكثر من سبعة مصارف ووصولها إلى 88 ملغم/ 100 مللي في مصرف البربا بأسوان مقارنة بالمسوح به 10 ملغم/لتر وكذلك ارتفاع كبير في أعداد بكتيريا القولون في 52% من المصارف للتلوث بمياه الصرف الصحي.

ويتسبب تلوث الموارد المائية المصرية في خسائر سنوية للاقتصاد المصري تبلغ 3.55 مليارات جنيه مصري، ويحذر البنك الدولي في تقريره عن تلوث الموارد الطبيعية المصرية عام 2006 بأن استمرار تدهور الموارد المائية المصرية يمكن أن يصل بهذا الرقم إلى 9.5مليارات جنيه مصري إذا لم تتخذ الحكومة المصرية إجراءات عاجلة لإيقاف هذا التدهور.

ويرى البنك الدولي أن إنفاق مصر لمبلغ 1.5 مليار جنيه سنويا يمكن أن يقلل من تدهور الموارد المائية المصرية بنسبة 30% فقط. كما يرى أن مصر تأتي في المرتبة الأولي في التلوث البيئي بين الدول العربية وقبل كل من المغرب والجزائر وسوريا ولبنان والأردن وتونس، وأن التلوث البيئي يكلف مصر خسائر سنوية تقدر بحوالي 14.4 مليار جنيه منها 13 مليار جنيه بسبب تلوث الهواء والترب الزراعية والمياه العذبة والبقية لتلوث السواحل ومعالجة المخلفات.

ونأتي إلى تلوث الترب الزراعية، حيث وصلت نسب الأراضي المصرية التي تعاني من ارتفاع تركيز الأملاح إلى 25% من إجمالي الأراضي الزراعية المصرية معظمها أصبح شديد الملوحة خاصة أن مياه نهر النيل تضيف ما يقرب من 3.5 أطنان أملاح سنويا للفدان دون توفير مياه لغسل تراكمات هذه الأملاح إضافة إلى ما يصل إلى الترب الزراعية ومعها الحاصلات الزراعية من ملوثات المبيدات والأسمدة ومياه الري المخلوطة بالصرف الصحي والزراعي والصناعي بما يؤثر على صحة المزارعين ونوعية الحاصلات الزراعية الناتجة التي تؤثر على صحة بقية المصريين وبما أدخل تخصصا جديدا على الزراعة المصرية، وهو الخاص باستصلاح ومعالجة الأراضي الملوثة.

بالإضافة إلى هذا التلوث أوقفت جميع دول العالم المتحضر استخدام مادة اليوريا كسماد للحاصلات الزراعية بسبب تسببها في تراكمات لمادة كربامات الأمونيوم الضارة التي تسبب سرطانات أكيدة لكل ما يتناول حاصلات زراعية مسمدة باليوريا، وبالتالي تأخرت مصر كثيرا في اتخاذ قرار مماثل بوقف استخدام اليوريا كسماد والاكتفاء فقط باستخدامها في الأغراض الصناعية لإنتاج البلاستيك بمختلف أنواعه.

نشر هذا الموضوع على موقع janaer.blogspot.com.eg 25منسوباً إلى أستاذ المياه والتربة بكلية الزراعة جامعة القاهرة أ.د. نادر نورالدين على أنه كُتبت هذه الورقة في يوليو 2010 .وحيث أن ذلك الموقع كان تابعاً لجماعة الإخوان المسلمين وتم حجبه بعد 3 يوليو 2013 ، فقد تواصلتُ مع د. نادر الذي أفاد بأنه لم يكتب هذه الورقة ولم ينشرها على ذلك الموقع وأن الورقة هي منقولة عن كتب له.

https://youtu.be/PDBmOTg2pNO

✹ كتاب "مصر ودول منابع النيل" . . يؤكد: 16 كارثة تصيب مصر بسبب سد النهضة[67]

الجمعة، 31 يوليه 2015

عاد مرة أخرى ملف سد النهضة إلى ساحة الجدل والنقاش السياسي والمجتمعي، حيث يعقد فى الأيام الحالية عدة لقاءات فى الخرطوم بين وزراء مياه مصر والسودان وإثيوبيا، للتوصل لحل يرضى جميع الأطراف دون التأثير على أي من دول حوض النيل، وهذا ما يطرحه كتاب" مصر ودول منابع النيل.. الحياة والمياه والسدود والصراع" للدكتور نادر نور الدين محمد خبير الموارد المائية.

ويقول الكتاب، إن من أهم النتائج المترتبة على بناء سد النهضة على الاقتصاد المصري رفض إثيوبيا الالتزام كتابة عبر معاهدة جديدة بتحديد حصة ثابتة للمياه لمصر تلتزم بها مستقبلاً ولا تمس الحقوق المكتسبة لمصر وما تستقبله من مياه عبر آلاف السنين، وبالتالي فإن حصة مصر من النهر غير محددة وهى فى مهب الريح والتناقض المتتالي مستقبلاً، وطبقاً لاتفاقية عنتيبى الموقعة فى 14 مايو 2010 تصبح سيادة دول المنابع على فواقد النهر والمستنقعات واستقطاب مياه هذه الفواقد والمستنقعات حقاً خالصاً لدول المنابع بعيداً عن الشراكة المصرية فى هذه الفواقد ولا يحق لنا استقطابها والاستفادة منها بالمشاركة مع هذه الدول إلا بما تسمح به هذه الدول وبشروطها الخاصة.

وأكد الدكتور نور الدين محمد، أن من ضمن تداعيات سد النهضة هو احتمال اختفاء الأسماك من نهر النيل لفترة قد تمتد لخمس سنوات بسبب حجز الطمي وعوالق مياه النهر خلف السد الإثيوبي ونقص التنوع الإحيائي المائي،

[67] https://www.youm7.com/story/2015/7/31/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D8%AF%D9%88%D9%84-%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%A8%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%84-%D9%8A%D8%A4%D9%83%D8%AF-16-%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%AB%D8%A9-%D8%AA%D8%B5%D9%8A%D8%A8-%D9%85%D8%B5%D8%B1/2285850

وتقليل مساحات الزراعات ذات الاحتياجات المائية المرتفعة فى مصر مثل القصب، وبالتالي زيادة فجوة السكر "32 % حاليا" وتقليل مساحات الأرز وهو محصول الحبوب الوحيد الذى نكتفى منه ذاتياً ومعه البرسيم وبنجر السكر والموز والخضراوات الورقية، بالإضافة لتقليل حصة مصر السنوية من مياه النيل بكمية تتراوح بين 10. 12 مليار متر مكعب سنوياً "ما يكفى لزراعة 2.5 مليون فدان"، وبالتالي نقص المساحة الزراعية بنفس النسبة.

وأشار الكتاب إلى نقص كميات مياه النيل المتدفقة إلى البحر المتوسط وبالتالي زحف مياه البحر المالحة إلى أراضي الدلتا والمياه الجوفية، وإيقاف جميع مشروعات استصلاح الأراضي والتوسع الزراعي فى مصر ونقص كبير فى كميات مياه المصارف الزراعية التى نعيد استخدامها فى الري مرة أخرى، كما سيتم تحميل الاقتصاد المصري أعباء إضافية وعاجلة لإنشاء محطات تحلية على البحر المتوسط تخصص للاستهلاك المنزلي والصناعي والسياحي فى المدن الساحلية لتوفير مياه النيل للزراعة، وكذلك ارتفاع معدلات تصحر الأراضي الزراعية وزيادة تركيز التلوث فى النيل والترع والمصارف بسبب نقص التدفقات المائية، وزيادة الفجوة الغذائية المصرية وارتفاعها إلى 75 % من إجمالي احتياجاتنا من الغذاء بدلاً من 55% حالياً خاصة مع الزيادة السكانية بالمعدلات الحالية بما سيشكل عبئاً كبيراً على الخزانة العامة المصرية لتدبير العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد كم كبير من احتياجات الشعب المصري من السلع الغذائية الاستراتيجية، وارتفاع نسب البطالة فى مصر بسبب نقص المساحة الزراعية، تراجع معدلات الدخل القومي بسبب نقص الناتج الزراعي، وتحمل الاقتصاد المصري لأعباء مالية كبيرة وعاجلة لحتمية تطوير شبكات نقل المياه فى مصر من خلال الترع، والتي سيلزم لبعضها التبطين بالأسمنت وتحويل الترع الفرعية وترع التوزيع والمساقى إلى مواسير، وذلك بغرض تقليل الفواقد المائية وبشكل عاجل لتوفير بعض المياه الإضافية لقطاع الزراعة بما يمثل ضغطاً عاجلاً على الموازنة العامة المصرية.

https://youtu.be/Ph_o-jm_LQo

المبحث الخامس

العلاقات المصرية الإسرائيلية في عهد مبارك[68]

عبد العليم محمد، مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

27 سبتمبر 2010

الرئيس المصري حسني مبارك ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو (الأورومبية-أرشيف)

تستلهم العلاقات بين مصر وإسرائيل طبيعتها وآلياتها من نصوص وبنود المعاهدة المصرية الإسرائيلية للسلام في العام 1979، والتي أخذت مجراها في التطبيق المتدرج بعد عام من توقيع هذه المعاهدة أي في 26 مارس 1980، أي تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين وافتتاح كل منهما سفارة لدى الطرف الآخر.

الإطار الاستراتيجي العام، تحديات في وجه العلاقات المصرية الإسرائيلية، الآثار الإستراتيجية للعلاقات المصرية الإسرائيلية

ويمكن تكييف العلاقات المصرية الإسرائيلية قانونيا ودبلوماسيا على أنها علاقات ثنائية بين دولتين ذواتي سيادة، على غرار ما هو متبع في مجال تبادل العلاقات الدبلوماسية والاعتراف القانوني بين الدول، وتشمل هذه العلاقات جوانب دبلوماسية، وقنصلية، وتجارية وثقافية.

بيد أن الاكتفاء والاقتصار على تكييف هذه العلاقات بين مصر وإسرائيل قانونيا ووفق الأعراف الدولية المتبعة، ينطوي على كثير من التجريد والتمويه وربما التبسيط أيضا، ذلك أن هذه العلاقات المصرية الإسرائيلية رغم طابعها الثنائي ورغم استنادها إلى إرادة الدولتين وسيادتهما، تتميز هذه العلاقات عن غيرها بخصائص وملامح تنفرد بها دون غيرها من العلاقات بين الدول، وتجعلها رهينة أوضاع وتطورات تتجاوز على الأقل من وجهة النظر المصرية والعربية حدود أي علاقات ثنائية بين دولتين من دول العالم.

---

68 https://25janaer.blogspot.com.eg/2011/09/blog-post_1138.html

معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية فكت الارتباط إلى حين بين مصر وبوابتها الشرقية، حيث قبلت مصر بالخروج من الصراع العربي الإسرائيلي بثقلها الاستراتيجي والعسكري والتاريخي –حتى لو لم تكن في البداية تريد ذلك تماما– ولكن هذا ما انتهى إليه الأمر فعليا فمصر الدولة والنظام والمجتمع لا تستطيع فك ارتباطها بالقضية الفلسطينية، أو تجاهل روابطها السياسية والثقافية والاستراتيجية مع العالم العربي والإسلامي، أو التخلي عن دورها في العالم العربي، وتوظيف ثقلها السياسي والدبلوماسي لصالح قضاياه.

كما أن العلاقات مع إسرائيل رغم الاعتراف بها وتبادل العلاقات معها، وفق نصوص المعاهدة، لا يجعل من إسرائيل دولة صديقة، أو يمحو عنها صفات العدوانية والاحتلال والاستيطان والعنصرية، ذلك أن ميراث العداء لإسرائيل في مصر والبلدان العربية ليس بمقدور أي معاهدة أن تتخلص منه مرة واحدة، خاصة أن توجهات إسرائيل العدوانية بقيت كما هي، بل تعمقت بعد عقد اتفاقية السلام مع مصر، واستنفرت القوة والنزوع نحو الهيمنة على المنطقة، ورفض الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني وحق البلدان العربية التي تحتل أراضيها في التطلع إلى تحريرها وبسط سيادتها عليها.

من ثم فإن هذه العلاقات بين مصر وإسرائيل رغم أنها ثنائية الطابع، وتستند إلى إرادة وسيادة الطرفين، فإنها - أي هذه العلاقات - تجد نفسها في الواقع أسيرة التشابكات والتداخلات والتناقضات، في مدركات ورؤى الأطراف المختلفة، ومن بينها بطبيعة الحال العالم العربي والإسلامي ومحصلة التطورات في الساحة الإقليمية عامة والصراع العربي الإسرائيلي خاصة.

وعلى ضوء هذه الملابسات والتداخلات في الحقل السياسي المصري والعربي والفلسطيني والإسلامي الرسمي منه والشعبي، الذي بدأت فيه العلاقات بين مصر وإسرائيل، فإن هذه العلاقات اصطدمت برفض شعبي مصري حازم ومتصاعد، منذ اليوم الأول لتبادل هذه العلاقات، وقد انخرطت في هذا الرفض قوى وتيارات سياسية وطنية وإسلامية وليبرالية ونقابات كبيرة واتحادات مهنية عمالية وطلابية، تمثل كل مستويات المجتمع المدني والأهلي في مصر، وقد ارتبطت حدة هذا الرفض وتنوع أشكاله من مظاهرات واحتجاجات وبيانات إدانة، بتطور الصراع العربي الإسرائيلي ومواقف إسرائيل العدوانية إزاء الشعب الفلسطيني واللبناني والمقاومة الفلسطينية واللبنانية، وانتفاضة الشعب الفلسطيني في العام 1987 وانتفاضته في العام 2000 بعد انهيار محادثات كامب ديفيد الثانية.

والحال أن هذه العلاقات باتت محصورة في المناخ الذي بدأت فيه، في الجانب الرسمي الحكومي المتمثل في تبادل السفراء وافتتاح السفارات لكلا الطرفين وبعض جوانب التبادل التجاري المختلفة، في حين أنها لم تتمكن من اختراق الحاجز الشعبي والمجال غير الرسمي والقيود التي فرضتها الضغوط الشعبية أو تلك التي أدار فيها النظام والدولة علاقات مصر بإسرائيل.

الإطار الاستراتيجي العام

من الممكن القول إن العلاقات المصرية الإسرائيلية قد خضعت منذ بدايتها وفق أحكام معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في العام 1979 لإطار إستراتيجي عام، يحدد معاييرها ووتيرتها وإيقاعها وحدودها والآليات المختلفة لمعالجة مضاعفاتها ومشكلاتها وكذلك المبادئ والأسس التي تحكمها. والمؤكد أن هذه المعايير التي تحكم العلاقات بين مصر وإسرائيل لم توجد هكذا مرة واحدة مع بدء هذه العلاقات، بل تشكلت وصيغت عبر الممارسة والتفاعل والأزمات التي اعترضت طريق تطور هذه العلاقات وبناء على تداعيات وآثار هذه العلاقات على الصعيد المصري والعربي على حد سواء وردود الفعل إزاءها.

ويمكن تلخيص هذه المعايير والضوابط التي حكمت العلاقات المصرية الإسرائيلية، وتطورها وتحديد السقف الذي تدور فيه هذه العلاقات، على ضوء الواقع والممارسة فيما يلي:

1. مراعاة الحساسية الشعبية

يرتبط هذا المعيار بفهم عموم المصريين لعملية السلام والمعاهدة مع إسرائيل، ذلك الفهم الذي اقتصر على إنهاء الحروب بين مصر وإسرائيل، وليس فتح القلوب والمشاعر للإسرائيليين، أو تجاهل جرائمهم في حق المصريين والعرب والشعب الفلسطيني، والحال أن المصريين أدركوا أن العلاقات مع الإسرائيليين يجب أن تقتصر على العلاقات الرسمية، وفي الحدود الدنيا للمعاهدات والبروتوكولات، بينما العلاقات مع المصريين يتوقف مصيرها على موقف إسرائيل من عملية السلام مع بقية الشعوب العربية والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني.

بين هذين الحدين أي فهم المصريين لحدود السلام بين مصر وإسرائيل، وحصر العلاقات معها في الحدود الدنيا الرسمية بعيدا عن العلاقات الشعبية، حاولت الدولة والنظام بجميع مستوياتهما إدارة العلاقات مع إسرائيل بطريقة لا تخرج بها عن منطق ومتطلبات هذين الحدين، وذلك مع بعض الاستثناءات،

كاتفاقية الكويز الموقعة بين مصر والولايات المتحدة وإسرائيل عام 2004 (1)، واتفاقية تصدير جزء من الغاز المصري لإسرائيل الموقعة عام 2005.

ترتب على خروج مصر من الصراع نشوء فراغ إستراتيجي عربي، ليس بمقدور بلد آخر أن يملأه، وهذا الفراغ قد منح إسرائيل مزايا نوعية إضافية، تضاف إلى رصيدها الاستراتيجي العسكري. وقد بدت تجليات هذا المعيار في التوصيف الدارج للسلام مع مصر بأنه "بارد" ولا يتميز بالدفء والحرارة، التي كان الإسرائيليون يتوقعونها، وأصبح السلام بين مصر وإسرائيل بمثابة سلام الضرورة، أي اتقاء الحرب والعدوان وتجنب آثارهما، كما أن السفراء الإسرائيليين المتعاقبين في القاهرة كانت تصريحاتهم أثناء ممارسة مهامهم أو لدى انتهاء مهماتهم في القاهرة، تضج بالشكوى من العزلة والحصار المضروب حولهم شعبيا ومن جميع فئات المصريين.

2. ربط تطور العلاقات بموقف إسرائيل من الشعب الفلسطيني وعملية السلام مع الدول العربية

ربطت الدوائر الرسمية المصرية بين تطور العلاقات مع إسرائيل وانخراط هذه الأخيرة في عملية جدية للسلام مع الشعب الفلسطيني والدول العربية، فليس من المنطقي والمعقول أن تتطور هذه العلاقات في ظل العدوان الإسرائيلي المتكرر على لبنان في قانا 1996 وحزب الله 2006 وتنغيص حياة الشعب الفلسطيني والانقلاب على عملية أوسلو واستمرار الاستيطان ومصادرة أراضي الفلسطينيين.

فطوال عهد الرئيس مبارك الممتد لم يقم بزيارة إسرائيل إلا مرة واحدة لتشييع جنازة رئيس الوزراء السابق إسحاق رابين الذي أسهم في صنع عملية أوسلو للسلام مع الفلسطينيين، وهذه الزيارة الوحيدة التي لم تتكرر كانت تتضمن رسالة ألا وهي تقدير مصر لدور القادة الإسرائيليين الذين يمتلكون الجرأة لصنع السلام مع الشعب الفلسطيني، ورغم الانتقادات المستمرة لمبارك بسبب عدم زيارة إسرائيل وتكرار هذه الزيارة في الإعلام الإسرائيلي المكتوب والمرئي، فإن الرئاسة المصرية لم تر سببا لهذه الزيارات طالما بقي موقف إسرائيل على ما هو عليه من عملية السلام، وطالما استمرت السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين كما هي دون تغيير. وقد التزم جميع المسؤولين أو أغلبهم بهذا السقف الذي وضعه مبارك، فلم يبادر أي منهم لزيارة إسرائيل إلا لضرورة تحتمها الظروف وتتوفر لها المسوغات المقبولة.

3. مراعاة الخطوط الحمراء

وينطبق هذا المعيار على الحالة المصرية والحالة الإسرائيلية على حد سواء، فالطرفان حريصان على عدم تجاوز الخطوط الحمراء في إدارة علاقاتهما ومعالجة الأزمات التي تمر بها هذه العلاقات. والمقصود بالخطوط الحمراء هو عدم الوصول إلى المنطقة الأمنية والعسكرية من هذه العلاقات التي ترتبط باتجاهات التسليح واحتمالات وقوع حرب. وذلك لم يمنع أو يحل دون العديد من الاحتجاجات على نشاطات عسكرية أو إشارة إلى عمليات تسلحيه أو انتقاد الحملات المصرية بشأن السلاح النووي الإسرائيلي، وانضمام إسرائيل لمعاهدة حظر انتشار السلاح النووي وإخضاع منشآتها النووية لرقابة وكالة الطاقة الذرية.

بيد أن جميع هذه الاحتجاجات قد أديرت بمنطق الأزمات العابرة، التي لا تقترب من الخطوط الحمراء والمنطقة العسكرية والأمنية وتستبعد المواجهة العسكرية.

4. احترام السلام التعاقدي

حرصت مصر ربما أكثر من إسرائيل على احترام السلام التعاقدي المعقود بين البلدين وفقا لمعاهدات كامب ديفيد 1978 والمعاهدة المصرية الإسرائيلية للسلام عام 1979، وقبلت بالالتزامات الواردة في هذه النصوص كما قبلت بها إسرائيل، وعند نشوء أزمة طابا في المرحلة النهائية للانسحاب الإسرائيلي من سيناء ورفض إسرائيل إخلاءها، لجأت مصر إلى التحكيم الدولي، وقبلت إسرائيل بمبدأ التحكيم الذي انتهى كما هو معروف (عام 1988) بإقرار حق مصر في طابا.

وبالمثل عندما توترت الأمور في غزة على حدود مصر، طلبت مصر من إسرائيل زيادة عدد قوات الأمن على الحدود بين مصر وغزة، ووقعت اتفاقية بين الطرفين حددت عدد هذه القوات وتسليحها للمساعدة في حفظ الأمن على الحدود (عام 2009).

وفي جميع الأزمات والظروف ظلت العلاقات الرسمية بين مصر وإسرائيل تخضع للتقاليد والأعراف الدبلوماسية المعروفة، رغم المطالبات الشعبية بقطع العلاقات الدبلوماسية وإغلاق السفارة الإسرائيلية.

5. مراعاة العلاقات مع الولايات المتحدة من قبل مصر وإسرائيل

رغم الطابع الثنائي للعلاقات بين مصر وإسرائيل باعتبارهما دولتين ذواتي سيادة تدير كل منهما علاقاتها الخارجية من منظور المصلحة الوطنية، فإن كلا

من طرفي العلاقة، أي مصر من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى، يضعان في اعتبارهما الاحتفاظ بعلاقاتهما مع الولايات المتحدة الأميركية باعتبارها -على الأقل- راعية السلام بين مصر وإسرائيل منذ عهد الرئيس الأسبق جيمي كارتر، وباعتبار أن واشنطن تقدم المساعدات العسكرية والاقتصادية والمالية لكلا البلدين، وإن بدرجات متفاوتة، حيث تحصل إسرائيل على نصيب الأسد من المساعدات المالية والعسكرية وتحصل مصر على نصيب متواضع منها، ويتوقف الأمر في المحصلة النهائية على طبيعة هذه العلاقات مع الولايات المتحدة والمكانة والحظوة التي تتمتع بها كل من مصر وإسرائيل.

فالأولى أي مصر تلعب دورا هاما في عملية السلام على الصعيد الإقليمي، فهي أول دولة عربية وقعت معاهدة سلام مع إسرائيل واعترفت بها وقدمت نموذجا من وجهة النظر الأميركية لبقية الدول العربية من المفترض أن يحتذى به، واحترمت حتى الآن التزاماتها بموجب نصوص وبنود هذه المعاهدة، أما الثانية أي إسرائيل فهي الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة والأكثر أمانا واستقرارا في منظور الولايات المتحدة، وتحظى إسرائيل بأدوات ضاغطة في دوائر الكونغرس والبنتاغون وفي أوساط الرأي العام عبر منظمة "الإيباك" وغيرها من المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة الأميركية.

والحال أن كلا البلدين أي مصر وإسرائيل ورغم تفاوت علاقاتهما بالولايات المتحدة الأميركية يحرصان على أخذ مواقف وسياسات الولايات المتحدة في المنطقة محل الاعتبار، خاصة إزاء عملية السلام في الشرق الأوسط، التي تعدها الولايات المتحدة خاصة في عهد باراك أوباما مدخلا صحيحا وملائما لمعالجة الملفات المختلفة في المنطقة، خاصة في العراق وأفغانستان وإيران ولبنان، وعلاجا جذريا لتقليص التطرف الديني والإرهاب.

6. علاقة مصر بالعالم العربي والإسلامي

تدير مصر ملف العلاقات مع إسرائيل في دائرة أوسع من مجرد العلاقات الثنائية، فمصر ترى أن ملف العلاقات مع إسرائيل يتميز بحساسية خاصة تقتضي الحرص والحذر والتوازن، وإذا كان من الصحيح أن هذه العلاقة مع إسرائيل تدار وفق اعتبارات المصلحة الوطنية المصرية في المقام الأول، فإن هذه المصلحة الوطنية تنخرط في منظور شامل لمصالح مصر عامة وعلاقاتها الخارجية خاصة مع العالم العربي والعالم الإسلامي لما لمصر من مكانة وتأثير في هاتين الدائرتين.

على ضوء ذلك تتميز إدارة العلاقات مع إسرائيل بالحذر والحرص وعدم الاندفاع أو التلبية السريعة لمطالب الجانب الإسرائيلي، ومن ثم تحرص مصر على أن تكون العلاقات مع إسرائيل مجرد علاقات عادية محدودة بالسقف القانوني والدبلوماسي المتعارف عليه بين الدول، كما تحرص مصر على أن تربط بين المطالب الإسرائيلية لتطوير العلاقات مع مصر بشروط سياسية تخص الأداء الإسرائيلي والسياسات الإسرائيلية تجاه عملية السلام وحقوق الشعب الفلسطيني، وتوظف في الكثير من الأحيان العلاقات مع إسرائيل لتوصيل وجهة النظر العربية والفلسطينية عبر القنوات الرسمية.

من ناحية أخرى فإن مصر، بلد الأزهر الشريف، تربطها بالعالم الإسلامي روابط تنظيمية وسياسية بالغة الأهمية وتدرك أن القضية الفلسطينية تنطوي بالإضافة إلى بعدها العربي القومي والفلسطيني على بعد إسلامي واضح لا لبس فيه، خاصة يتعلق بالقدس والأقصى، وهو ما يستلزم منظورا شاملا لأخذ هذه القضايا في الاعتبار إزاء عملية السلام إن بين إسرائيل وفلسطين وإن بين الدول العربية وإسرائيل.

هذه الاعتبارات الدولية والإقليمية والعربية والإسلامية تنخرط في منظور إدارة العلاقات المصرية الإسرائيلية بدرجات متفاوتة، وفق الأولويات والظروف والأزمات التي تعترض مسار العلاقات الثنائية بين مصر وإسرائيل.

تحديات في وجه العلاقات المصرية الإسرائيلية

تواجه العلاقات المصرية الإسرائيلية تحديات كبيرة تفوق بكثير العلاقات المصرية بأي دولة أخرى، نظرا لحساسية هذا الملف وخطورته والميراث العدائي بين مصر والشعوب العربية وبين إسرائيل، ذلك الميراث الذي يصعب التخلص منه بتوقيع معاهدة وتطبيق بنودها، خاصة مع بقاء إسرائيل كما هي دون تعديل في هيكل توجهاتها إزاء شعوب المنطقة ومحيطها العربي، أي بقائها عدوانية استيطانية عنصرية وتستخدم تفوقها التكنولوجي والعسكري في قهر البلدان العربية ورفض الحقوق الفلسطينية.

يبرز من بين هذه التحديات -على سبيل المثال لا الحصر- تحدي الأمن الإقليمي والقيادة، والتحدي النووي أي امتلاك إسرائيل لأسلحة نووية ورفضها الانضمام والتوقيع على معاهدة حظر انتشار السلاح النووي، وقبول منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي، وكذلك التحدي الإيراني وتحدي الانخراط في عملية سلام شاملة بين إسرائيل والدول العربية سوريا ولبنان وبين إسرائيل وفلسطين وكذلك التحدي الداخلي المتعلق بمستقبل

مصر في حقبة ما بعد الرئيس مبارك والمحاذير والمخاطر التي ينطوي عليها وتأثيرها في العلاقات المصرية الإسرائيلية أو معاهدة السلام بين البلدين.

١. تحدي الأمن الإقليمي والقيادة

استندت مصر في توقيع معاهدات كامب ديفيد حول إطار السلام في الشرق الأوسط عام 1978 بعد مبادرة الرئيس أنور السادات في العام 1977 ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في العام 1979، إلى رؤية مفادها سعي مصر للسلام والاستقرار في المنطقة والاعتراف بإسرائيل أمرا واقعا، وضرورة تخصيص موارد المنطقة نحو التنمية الشاملة وتقليص نفقات الحروب وآثارها وتداعياتها التي عانت منها مصر عبر حروبها مع إسرائيل.

يضاف إلى ذلك صعوبة تحقيق نصر عسكري حاسم على إسرائيل يجبرها على الاعتراف بالحقوق العربية والفلسطينية والانسحاب من الأراضي التي احتلتها في العام 1967، وذلك بسبب التحالف الاستراتيجي الوثيق بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرص هذه الأخيرة على استمرار تفوق إسرائيل عسكريا على جميع الدول العربية المحيطة، واستحالة فك هذا الارتباط بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

وبصرف النظر عن الاختلاف والاتفاق حول هذه الرؤية بين التيارات السياسية المختلفة، فإن هذه الرؤية وعناصرها المبينة آنفا هي التي حكمت هذا التوجه السياسي المصري منذ بدايته في أواخر السبعينيات وحتى الآن، رغم رحيل الرئيس أنور السادات وقدوم الرئيس حسني مبارك واستمراره في الحكم حتى الآن ورغم جهوده لإعادة مصر إلى العالم العربي أو إعادة العالم العربي إلى مصر فإن هذا التوجه ظل كما هو.

بيد أن الواقع والممارسة وتطبيق هذه الرؤية قد خلقت مضاعفات كثيرة تحول دون تطوير العلاقات مع إسرائيل وتجعلها في الحدود الدنيا حتى إشعار آخر.

أدركت مصر أن السلام مع أكبر دولة عربية وانتهاء الحروب بينها وبين إسرائيل لم يكن كافيا لإيقاف مسلسل العدوان والحرب في المنطقة، فما أتمت إسرائيل آخر مراحل انسحابها من سيناء في العام 1982، حتى بادرت بالعدوان على لبنان ومحاصرة بيروت وإخراج المقاومة الفلسطينية منها، وأحكمت قبضتها على الشريط الحدودي في جنوب لبنان، ورفضت كل مشاريع السلام التي طرحت آنذاك، وحتى بعد عقد اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية، ماطلت في تنفيذ الكثير من بنود أوسلو، بل وقامت بالعدوان على

لبنان عام 1996 وارتكبت مذبحة قانا وشنت حربا وعدوانا على المقاومة اللبنانية في صيف العام 2006.

والحال أن سعي مصر للاستقرار الإقليمي والسلام والأمن قد اصطدم بصخرة النوايا العدوانية الإسرائيلية، وتصاعد نزعة السيطرة الإسرائيلية ورفض الانصياع للضغوط الدولية والقرارات الدولية، واكتشفت مصر أن إسرائيل مصدر التهديد للأمن الإقليمي والاستقرار في المنطقة خاصة مع قدوم اليمين الإسرائيلي، ممثلا في الليكود وحلفائه من المتطرفين الدينيين في حقبة التسعينيات والعقد الأول من الألفية الثالثة.

ومن ثم فإن مصر ترهن مستقبل وتطوير علاقاتها بإسرائيل بتحقيق الأمن الإقليمي والاستقرار، وتعديل هيكل التوجهات الإسرائيلية نحو المنطقة عبر إقرار السلام وإقرار حق الشعب الفلسطيني والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وقد لا تفكر المؤسسة السياسية والأمنية في مصر في الإقدام على خطوات على طريق تطوير العلاقات مع إسرائيل قبل تحقق هذا الهدف.

"السياسة المصرية الخارجية فقدت الكثير من قدرتها ومصداقيتها في مجال ضبط التفاعلات الواقعة والناجمة عن خروج مصر كفاعل إستراتيجي في مواجهة إسرائيل" أما قيادة المنطقة في هذه الآونة فتمثل مصدر قلق لكل من مصر وإسرائيل على حد سواء، ذلك أن إسرائيل تنزع بتفوقها العسكري والتكنولوجي والاقتصادي نحو قيادة المنطقة، وهو الدور الذي اضطلعت به مصر في الحقبة الناصرية وتتطلع إليه دائما في عهد مبارك، رغم أن اختلالات موازين القوى بين العرب أجمعين وإسرائيل يضع مفاتيح الحل والاستقرار والسلام بيد إسرائيل، بتفوقها النوعي وتحالفها وثيق العرى مع الولايات المتحدة الأميركية.

لم تكن مصر تنتظر تصريحات شمعون بيريز في مؤتمر الدار البيضاء إبان التفاؤل بعد اتفاق أوسلو عام 1996 الذي خاطب فيه الدول العربية الممثلة في المؤتمر قائلا "لقد جربتم قيادة مصر في السابق فلتجربوا قيادة إسرائيل الآن!" كانت مصر تدرك أن هاجس القيادة والسيطرة لا يزال يداعب أحلام الإسرائيليين، إذ تطرح إسرائيل نفسها منافسا لمصر وتنازعها الدور الإقليمي الذي كان حكرا عليها في وقت سابق، ولم يفارق المخيلة السياسية المصرية حتى الآن، رغم ما اعترى الكثير من الأشياء من تغير، ورغم المستجدات التي طرأت على المسرح الإقليمي.

وهكذا يمثل هاجس الأمن الإقليمي والاستقرار والقيادة تحديا كبيرا لتطور العلاقات المصرية الإسرائيلية، خاصة مع استمرار حصار غزة برا وبحرا وجوا وحشر ما يقرب من 1.5 مليون فلسطيني في هذه البقعة من الأرض بمحاذاة الحدود المصرية.

2. التحدي النووي الإسرائيلي

مصر ومعها الدول العربية صاحبة مبادرة إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، وتأكد ذلك عبر العديد من التوصيات والقرارات. تتمسك مصر بضرورة توقيع إسرائيل على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وإخضاع المنشآت النووية الإسرائيلية التي يقع بعضها غير بعيد عن الحدود المصرية، لإشراف وكالة الطاقة الذرية ورقابة مفتشيها، وترفض إسرائيل التوقيع على هذه المعاهدة كما ترفض إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية على منشآتها.

تعتمد إسرائيل -وتؤيدها الولايات المتحدة الأميركية- ما يسمى "بسياسة الغموض النووي" وبمقتضى هذا المبدأ لا تعترف إسرائيل كما أنها لا تنفي امتلاكها أسلحة نووية، في حين أن العديد من الخبراء حول العالم ومن بينهم بعض اليهود يؤكدون امتلاك إسرائيل لما يفوق مائتي رأس نووي أو قنبلة نووية.

وترى مصر في امتلاك إسرائيل السلاح النووي تهديدا لأمنها وأمن شعوب المنطقة، قد يفتح الباب أمام سباق التسلح في الشرق الأوسط، ولا تألو مصر جهدا في الترويج لإخلاء الشرق الأوسط من السلاح النووي، في المحافل الدولية المختصة، وترى أن ذلك هو صمام الأمان لكل شعوب المنطقة ودرء الأخطار عنها، وتخصيص مواردها لرفاهية شعوبها.

ويعد السلاح النووي الإسرائيلي من أكبر التحديات التي تواجه تطور العلاقات مع إسرائيل، ذلك أن هذا السلاح يقف متناقضا مع أسس وعناصر الإدراك السياسي المصري لطبيعة السلام في المنطقة التي تحفل بالعديد من المشكلات والقضايا التي تعترض طريق تطور شعوبها.

لم تر مصر أي تناقض بين استمرار التزامها ببنود معاهدة السلام مع إسرائيل وتوجهها الدعائي والإعلامي والسياسي المتعلق بتملك إسرائيل للسلاح النووي ورفضها الانضمام لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والحال أن ملف إسرائيل النووي يخلق مساحة للتوتر والمشاحنات والعقبات أمام تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين.

3. التحدي الإيراني

يخلق تنامي الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط مضاعفات كثيرة للسياسة المصرية من وجهة نظر النظام السياسي المصري، وتنعكس هذه المضاعفات والتداعيات على العلاقات بين مصر وإسرائيل، حيث تطرح إيران نفسها قوة إقليمية ذات تطلعات نووية، ورغم تأكيد الطابع السلمي والمدني لبرنامجها النووي فإن العديد من الشكوك تساور الدوائر المصرية والعربية حول إمكان تحول هذا البرنامج المدني والسلمي إلى برنامج نووي عسكري ينتهي بتملك إيران للسلاح النووي.

وإذا ما حدث ذلك وتملكت إيران السلاح النووي، فقد تفكر مصر في الحصول على مثل هذا السلاح، رغم أنها أوقفت برنامجها النووي في السبعينيات، فمصر والدول العربية السنية قد تجد نفسها مدفوعة للحصول على سلاح نووي "سني" في حالة تملك إيران سلاحا نوويا سيعد "شيعيا" أخذا في الاعتبار الانقسام المذهبي بين إيران والدول العربية.

تجد مصر إيران منافسا قويا لها على الساحة الإقليمية في الشرق الأوسط، فهما بلدان إسلاميان كبيران في المنطقة رغم اختلافهما المذهبي، وتمتلك إيران مثلها في ذلك كمثل مصر حضارة طويلة ضاربة في أعماق التاريخ، وذلك فضلا عن ضخامة مواردها ومساحتها وموقعها، وتخشى مصر أن تقوم إيران في المنطقة بالدور الذي قامت به مصر إبان حقبة الخمسينيات والستينيات، حيث كانت مصر قوة رائدة ترفع راية التغيير والثورة وتدفع برياحها صوب الأنظمة التقليدية المحافظة خاصة في الخليج.

بيد أن تملك إيران للسلاح النووي واحتمال توجه مصر والدول العربية لتملك سلاح نووي سيخلق مضاعفات للعلاقات بين إسرائيل ومصر، فلن تستطيع حجة مصر في حالة سعيها للحصول على سلاح نووي في مواجهة إيران إقناع الجانب الإسرائيلي، إذ سيعتبر ذلك موجها بالدرجة الأولى لإسرائيل، ولن تمتنع إسرائيل في هذه الحالة عن تعطيل هذا التوجه المصري أو العربي كما فعلت في العراق، وسوف تتوتر العلاقات المصرية الإسرائيلية.

وفضلا عن ذلك فإن التوجه الإيراني لتملك السلاح النووي –بافتراض جديته- سيفتح سباق التسلح في المنطقة وستسعى الدول العربية الخليجية لمواجهة هذا الوضع، وقد يمنح هذا التوجه الإيراني مشروعية ومصداقية لتملك إسرائيل السلاح النووي، وهو ما يتعارض كلية مع سعي مصر والدول العربية ومجموعة عدم الانحياز والدول الإسلامية لإخلاء منطقة الشرق

الأوسط من السلاح النووي، ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن إيران منضمة لمعاهدة الحد من انتشار السلاح النووي وتخضع منشآتها النووية لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتؤكد الطبيعة السلمية لبرنامجها النووي.

4. التحدي الداخلي

يثار كثير من الجدل خاصة في إسرائيل حول مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية في حقبة ما بعد "مبارك"، حيث تجاوز الرئيس مبارك الذي يحكم مصر منذ 1981 الثمانين عاما، ويدور الحديث حول من سيخلف مبارك في رئاسة مصر، وهذا السؤال من وجهة النظر الإسرائيلية يمثل مصدرا للقلق حول مستقبل العلاقات مع مصر، ففي حالة ترشيح مبارك الأب نفسه لولاية رئاسية أخرى * فيعد ذلك من وجهة النظر الإسرائيلية ضمانا لاستمرار العلاقات بوتيرتها الحالية، أما في حالة حدوث أزمة في انتقال السلطة يترتب عليها صعود الإخوان المسلمين إلى الحكم وبعض القوى الأخرى، فإن ذلك الاحتمال سيضع هذه العلاقات في مهب الريح بسبب نظرة الإخوان للصراع والثغرات الموجودة في معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية التي تنتقدها التيارات الوطنية في مصر.

أما في حالة ترشيح جمال مبارك للرئاسة فإنه يحتاج لدعم المؤسسة العسكرية التي يصعب تأييدها لجمال بسبب أنه يجيء من خارج هذه المؤسسة، من مجال الأعمال والبنوك، كما أن توجهات جمال مبارك سياسيا واقتصاديا قد تضر بمصالح المؤسسة العسكرية، ولكن جمال مبارك من وجهة النظر الإسرائيلية سيدعم سياسة سلفه وأبيه في دعم العلاقات مع إسرائيل وإبقائها في مستواها الراهن، وقد ينطوي الأمر على بعض المخاطر في حالة ما إذا حاول مبارك الابن، بسبب عدم شعبيته وللحصول على شعبية تبني تصعيد محسوب ضد إسرائيل لتدعيم مركزه الداخلي، ويرى المراقبون الإسرائيليون أنه ينبغي على إسرائيل أن تدعم مبارك الابن بطرق وأساليب غير علنية حتى يدعم مركزه في الحكم.(2)

وفي جميع الحالات فإن العلاقات المصرية الإسرائيلية ستتأثر بكل هذه الاحتمالات إذا ما قدر لأي منها أن يرى النور، وهكذا فإن حقبة ما بعد مبارك وطبيعتها وآلياتها ستكون من المحددات للعلاقات بين مصر وإسرائيل.

5. تحدي عملية السلام

تعد عملية السلام واستكمالها إن على المسار الفلسطيني أو المسار السوري اللبناني من أهم المحددات لمستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية

والعلاقات العربية الإسرائيلية بشكل عام، حيث تربط مصر مبارك بين تطوير علاقاتها بإسرائيل وتوجه إسرائيلي جدي إزاء عملية السلام والدخول في مفاوضات بناءة، بالتخلي عن العنف الموجه ضد الشعب الفلسطيني والالتزام الإسرائيلي الجدي بقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

وليس من المتوقع أن يتحول "السلام البارد" مع مصر إلى سلام حار ودافئ كما تتمنى إسرائيل إلا مع استكمال عملية السلام لاستقرار وأمن المنطقة ومعالجة قضايا الدولة الفلسطينية، والحدود، والقدس، واللاجئين.

ولا شك أن معالجة القضية الفلسطينية من أهم التحديات التي تقف في وجه تطور العلاقات المصرية الإسرائيلية، فهي –أي القضية الفلسطينية– لا تتعلق فحسب بالأمن الإقليمي والقومي العربي، بل تتعلق أيضا بالأمن القومي المصري وعلاقات مصر الطبيعية والجغرافية والتاريخية والسياسية والاستراتيجية بفلسطين والشعب الفلسطيني قبل قيام إسرائيل وبعد قيامها.

6. نشوب حرب في المنطقة

يلعب احتمال نشوب حرب في المنطقة بين إسرائيل وسوريا أو بين إسرائيل ولبنان دورا هاما في العلاقات المصرية الإسرائيلية وكذلك تصاعد العنف الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني.

فمن شأن تحقق هذه الاحتمالات أي نشوب الحرب أن يخلق مضاعفات وتحديات لمصر، ويفتح الطريق للضغوط الشعبية من أحزاب المعارضة والحركات الشعبية للمطالبة بإغلاق السفارة الإسرائيلية أو سحب السفير المصري في تل أبيب، خاصة إذا ما كانت إسرائيل هي التي بادرت بشن حرب ضد سوريا أو ضد لبنان والمقاومة اللبنانية، ففي هذه الحالة لن تستطيع مصر الوقوف في صفوف المتفرجين ولا يعني ذلك إعلان الحرب ضد إسرائيل أو بدء مواجهة عسكرية معها وإنما يعني تجميدا جزئيا أو كليا لهذه العلاقات وإضافة مصادر جديدة للتوتر بين البلدين وخلق المزيد من العقبات أمام هذه العلاقات الثنائية، ولن يكون في مقدور مصر أيا كان من يحكم أن يتجاهل الغضب الشعبي والضغوط الشعبية خاصة إذا ما كانت قوية ومؤثرة.

ولكن الوضع سيختلف إذا ما كانت سوريا هي التي بدأت الحرب -وهو سيناريو مستبعد- حيث تستطيع مصر أن تقنع الدول العربية بأن سوريا تساهم في خلق عدم الاستقرار في المنطقة وتعرض أمن المنطقة للخطر، ولا يعني ذلك بالضرورة أن مصر ستبارك رد الفعل الإسرائيلي أو توافق على

إطلاق اليد العدوانية الإسرائيلية ضد سوريا، بل يعني أن قدرة مصر على المناورة ستكون أكبر في حالة بدء سوريا الحرب.

وفي جميع الأحوال فإن نشوب حرب في المنطقة بين إسرائيل وسوريا أو بين إسرائيل ولبنان أو تصاعد العنف الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني بصرف النظر عمن بدأ الحرب والعنف سيضع قيدا على تطوير العلاقات الثنائية بين مصر وإسرائيل ويجعلها تراوح مكانها في الحد الأدنى أو يضع مستقبل هذه العلاقات في مهب الريح.

7. وضع سيناء المصرية

لقد فرضت اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل قيودا على انتشار القوات المسلحة المصرية في مناطق سيناء المختلفة وفق التقسيم إلى مناطق أ وب وج من الشرق وحتى معابر سيناء الحدودية، رغم الاعتراف بالسيادة المصرية الكاملة عليها، وينظر لهذا الأمر سواء من قبل دوائر المعارضة والتيارات السياسية المختلفة أو في دوائر الأمن القومي المصري على أنه مجحف بسيادة مصر، وفي حين تتمسك إسرائيل باحترام هذا البند من المعاهدة، فإن من شأن أي إجراء مصري لخرق وتجاوز هذه القيود سيترتب عليه ردود فعل إسرائيلية تؤثر في طبيعة العلاقات بين البلدين.

ففي حالة نشوب حرب ومواجهات عسكرية بين إسرائيل وسوريا أو إسرائيل ولبنان وتدهور الوضع السياسي في إسرائيل وضعف موقفها على الساحة الدولية قد تدفع مصر ببعض قواتها في سيناء واعتبار ذلك إجراء دفاعيا بسبب وجود استعدادات عسكرية إسرائيلية ضد سيناء، وفي هذه الحالة قد تشهد العلاقات المصرية الإسرائيلية توترات وأزمات يصعب تحديد ملامحها من الآن، والمؤكد أنها -أي هذه العلاقات- ستتأثر سلبا بالمستجدات على الساحة الإقليمية.

الآثار الإستراتيجية للعلاقات المصرية الإسرائيلية

تقف العلاقات المصرية الإسرائيلية ومعاهدة السلام التي استندت إليها، وراء العديد من التداعيات والآثار ذات الطابع الاستراتيجي العام، التي تخص مصر والعالم العربي والقضية الفلسطينية، ونركز في هذه الخلاصة على أهم وأبرز هذه التداعيات وآثارها في الأوضاع العربية والفلسطينية العامة.

فيما يخص مصر أولا فإن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وتطبيقاتها في الواقع، أي في سيناء، قد فرضت قيودا على انتشار القوات المسلحة المصرية بدرجات متفاوتة، وتمثل هذه القيود -رغم السيادة النظرية المصرية على

سيناء– قضية مثيرة للجدل بين النظام والمعارضة وربما أيضا في بعض كواليس أجهزة الدولة، خاصة الأمنية منها، حيث تشكل هذه القضية مساسا بالكرامة الوطنية من وجهة نظر القوى المعارضة، ووضعا يجب السعي إلى تعديله إن بإعادة التفاوض أو الدبلوماسية من وجهة نظر بعض الدوائر الأمنية.
في التاريخ المصري ثمة بوابتان للأمن القومي المصري أولاهما منطقة الشام بما فيها فلسطين في الشرق، وبوابة الجنوب المتمثلة في دول حوض النيل ومنابعه، فعبر الشام وفلسطين جاءت الغزوات من قبل الحيثيين والهكسوس وغيرهم من الطامعين في العصور القديمة في استقرار مصر ورخائها وازدهار حضارتها وثقافتها، أما من الجنوب فثمة شريان الحياة في مصر، ألا وهو نهر النيل الذي قال عنه المؤرخ اليوناني هيرودوت "مصر هبة النيل".
والحال أن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية قد فكت الارتباط –إلى حين- بين مصر وبوابتها الشرقية، حيث قبلت مصر بالخروج من الصراع العربي الإسرائيلي بثقلها الاستراتيجي والعسكري والتاريخي -حتى لو لم تكن في البداية تريد ذلك تماما– ولكن هذا ما انتهى إليه الأمر فعليا.
وقد ترتب على خروج مصر من الصراع نشوء فراغ إستراتيجي عربي، ليس بمقدور بلد آخر أن يملأه، وهذا الفراغ قد منح إسرائيل مزايا نوعية إضافية، تضاف إلى رصيدها الاستراتيجي العسكري، وركزت معظم أو أغلب هذا الرصيد صوب البلدان العربية الأخرى (لبنان 1982) والشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة والعراق (تدمير مفاعل تموز 1981) وغير هذه الوقائع من حروب واعتداءات متكررة.
ومن منظور ميزان القوى بين العرب وإسرائيل فإن معظم المحللين والمراقبين العرب وغير العرب يرون الآن بعد العدوان الأميركي على العراق وتدميره واتساع نطاق الفتنة فيه، إضعافا للدول العربية في مواجهة إسرائيل، وتعزيزا لموقف هذه الأخيرة في مواجهة العرب أجمعين، فما بالنا بمصر بثقلها الديموغرافي والعسكري في مواجهة إسرائيل.
ومن ناحية أخرى فإن دور مصر الإقليمي وتأثير النموذج الذي تمكنت من صنعه وصياغته إبان حقبة الخمسينيات والستينيات، قد أصابه قدر كبير من التراجع على الصعيد العربي والأفريقي، وهذا الأخير أي الصعيد الأفريقي الذي تمثل في اتفاق دول منابع نهر النيل على إعادة توزيع حصص مياه النهر مرة أخرى، توزيعا يلائم احتياجات هذه البلدان ويقلل من نصيب مصر من المياه،

وهو الأمر الذي تم الانتباه إليه مؤخرا في الدوائر والسياسات المصرية عبر ضخ المزيد من الاستثمارات المصرية في إثيوبيا ومساعدة بلدان منابع النهر في أعقاب الأزمة الأخيرة، خاصة بعد اتضاح الدور الإسرائيلي في ما آلت إليه الأمور. ومع ذلك حاولت مصر إعادة بناء دورها على ضوء هذه المتغيرات الجديدة، التي لحقت بسياستها، حيث حاولت وعبر علاقاتها إن بإسرائيل أو الولايات المتحدة الأميركية أن تلعب دور الوسيط بين هؤلاء وبين ممثلي الشعب الفلسطيني، وحاولت أن تضبط الأداء الإسرائيلي المنفلت.

ومن ثم ألقت مصر بثقلها في قضية المصالحة الفلسطينية الفلسطينية بين فتح وحماس، وتمكنت من جمع الفرقاء الفلسطينيين في القاهرة لتوقيع اتفاقية القاهرة عام 2005، وبعد سيطرة حماس على غزة ورغم عدم اعترافها بذلك وعدم ارتياحها لصعود حماس، أبقت على كل القنوات مفتوحة للحوار بين شقي المشروع الوطني الفلسطيني ورأب الصدع بينهما وتحقيق التهدئة والمصالحة وتجنب حدوث كارثة إنسانية في قطاع غزة وعلى حدود مصر.

عاد العرب إلى مصر أو عادت مصر إلى العرب بعد القطيعة والعزلة التي عانتها مصر جراء المبادرة والمعاهدة والعلاقات الثنائية بين مصر وإسرائيل، ولكن هذا كله تم في إطار تغير كبير اعترى الموقف العربي، وأصبح فيه السلام مع إسرائيل خيارا استراتيجيا، عبر المشاريع التي قدمت إبان وقبل هذه العودة لمصر وللعرب، وتراجع فيه مشروع التحرير بالقوة المسلحة، وقبلت الدول العربية جميعا بدولة فلسطينية على أراضي العام 1967، وتراجع فيه الخيار العسكري وبرز بوضوح مشروع المقاومة التي تتبنى تكتيك حرب العصابات على غرار حزب الله وحماس.

وأيا كانت محاولات مصر لرأب الصدع ومعالجة الاختلالات التي نجمت عن المعاهدة المصرية الإسرائيلية، فإن السياسة المصرية الخارجية فقدت الكثير من قدرتها ومصداقيتها في مجال ضبط التفاعلات الواقعة والناجمة عن خروج مصر كفاعل إستراتيجي في مواجهة إسرائيل -حتى ولو حاولت القيام بهذا الدور على الصعيد الدبلوماسي والسياسي– تجاه البوابة الشرقية للأمن المصري المتمثلة في الشام وفلسطين ككتلة استراتيجية واحدة، رغم عدم وجود تهديد مباشر حتى الآن وأيضا تجاه البوابة الجنوبية لمصر المتمثلة في دول حوض ومنابع النيل خاصة السودان الذي يبدو أنه في الطريق للتفتت والانقسام.

وفي كلتا الجبهتين أصبحت إسرائيل قاسما مشتركا أعظم في هاتين المنطقتين، بما لها من أدوات اقتصادية، وأمنية، وعسكرية وتكنولوجية. لقد أفسح تراجع الدور الإقليمي لمصر المجال لظهور فاعلين إقليميين جدد أو قدامى، حيث يزداد الدور الإسرائيلي ودور تركيا ودور إيران في المنطقة وهي دول ليست عربية.

وقد أفضى ذلك إلى زعزعة وخلخلة دور المثلث الذي عرفه النظام العربي والذي كان يتمثل في السعودية ومصر وسوريا، وكان يمكن أن يلعب دور القاطرة في تماسك النظام العربي عامة في مواجهة القوى الدولية والإقليمية التي تتنازع السيطرة على مصير المنطقة.

ورغم ذلك أظهرت مصر قدرات تكتيكية ومهارات عملية لتوظيف معطيات إقليمية ودولية لامتصاص الضغوط الداخلية والخارجية.

وفي هذا الإطار وعلى ضوء الخلل المتزايد في علاقات القوى على الصعيد الإقليمي عامة والصعيد العربي الإسرائيلي خاصة يمكن لمصر والعالم العربي البدء في محاولة ترتيب البيت العربي على أسس جديدة وبناء توافق عربي يدعم التكامل ويحقق منافع مشتركة للبلدان العربية وفتح حوار مع إيران لتبديد المخاوف وتحقيق الأمن لكل الدول في المنطقة وكذلك اعتبار إسرائيل مصدر التهديد الرئيس على الأمن العربي عامة وممارسة كل الضغوط الممكنة والمقبولة لوحدة الحركة الوطنية الفلسطينية وترشيد المقاومة ودعمها.

وما أشرنا إليه آنفا يعد طريقا طويلا، ولكنه ضروري لفتح نوافذ ومسالك جديدة واستشراف استراتيجية مختلفة لتصحيح التوازن والخلل لصالح القضايا العربية.

1- الكويز: يعرف ببروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) Qualified industrial zone، وقد وقعته مصر مع الحكومة الإسرائيلية والولايات المتحدة الأميركية عام 2004 ويتلخص مضمونه في السماح بدخول صادرات المنسوجات المصرية إلى الأسواق الأميركية دون رسوم بشرط وجود مكون إسرائيلي في هذه المنسوجات بنسبة 10.5%، وقد بلغ عدد الشركات المصرية المنضمة والمستفيدة من هذا الاتفاق حتى نوفمبر 2008، 689 شركة في الإسكندرية والعاشر من رمضان وشبرا الخيمة وغيرها من المناطق الصناعية في مصر. ولمزيد من المعلومات انظر: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2005، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بيروت 2005، ص 103 - 104. وانظر أيضا: منار الشوربجي، العلاقات المصرية الأميركية، ملف مصر على مفترق طرق، مركز الجزيرة للدراسات 2010. (المحرر)

2- قضت الثورة الشعبية التي اندلعت في مصر يوم 25 يناير 2011 على مساعي جمال مبارك لخلافة أبيه. (المحرر)

المبحث السادس

نظرات إلى مستقبل النظام المصري

1. مستقبل نظام الحكم في مصر: عدم استقرار مرشح للتصعيد[69]

معتز بالله عبد الفتاح – أستاذ مساعد العلوم السياسية بجامعتي القاهرة وميتشجان المركزية بالولايات المتحدة.

مستقبل نظام الحكم في مصر بعد مبارك يمثل هاجسا للمصريين (رويترز – أرشيف)

مستقبل السياسة والحكم في مصر يتوقف على تفاعل أكثر من عامل وقرارات أكثر من فاعل سياسي. وتسعى هذه الدراسة لإعادة رسم المشهد السياسي في مصر للبحث في مسارات وسيناريوهات متعددة: هل ستكون مصر نموذجا آخر لثورة شعبية على النمط الأوكراني أو الجورجي حيث مقومات الغضب وتفكك الدولة تجعل الكثيرين يشبهون مصر في 2010 بأحوال هذين المجتمعين في 2003 و2004 ؟ أم أن مصر تسير نحو نمط التسلطية التنافسية كما هو الحال في الانتقال الهادئ للسلطة في روسيا من يلتسين إلى الشخص الذي اختاره لكي يخلفه وهو بوتين ثم من بوتين إلى الشخص الذي اختاره وهو ميدفيدف؟ عناصر التشابه بين مصر وروسيا تبدو واضحة بنيويا وثقافيا؛ حيث المعارضة المتعارضة وشعورها بالأمان في ظل تسلط الحزب الحاكم كبديل عن تسلطية دينية في ظل الإخوان في مصر أو العودة إلى الشيوعية في روسيا، فضلا عن ثقافة سياسية مترهلة وسلبية، والحقيقة أن هناك نمطا ليس بعيدا عن النمط الروسي وإن كان يحمل نفس دلالاته وهو انتقال السلطة من الأب إلى الابن على نمط انتقال السلطة من الأب عمر بونجو إلى ابنه علي بونجو الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع في 2009 في أعقاب انتخابات قاطعتها المعارضة وشككت في نزاهتها.

[69] https://25janaer.blogspot.com.eg/2011/09/blog-post_3614.html

وهناك بديلان ديمقراطيان يقومان على نموذجي الإصلاح الديمقراطي التركي القائم على استبعاد القوى الدينية من الحياة السياسية بالتأكيد على علمانية/مدنية العمل السياسي أو السيناريو الإسباني وهو القائم على عدم استبعاد أي طيف سياسي من الحياة السياسية من خلال صفقة أو عقد اجتماعي جديد يلتزم فيه بقواعد ديمقراطية وفقا لمعايير دولية. وكي يتحقق أي من هذين السيناريوهين فلابد أولا من أن ينجح الجناح الإصلاحي (الضعيف) داخل الحزب الحاكم في خلق مساحة ينفصل فيها الحزب عن بيروقراطية الدولة المدنية والأمنية وأن يتخلى عن التفكير بعقلية أنه وريث الاتحاد الاشتراكي؛ والشرط الثاني أن ترتفع تكلفة بقاء الوضع الراهن على نحو يجبر الحزب الوطني على إدخال إصلاحات بنيوية (وليست فقط شكلية) على قواعد الحكم والسلطة في مصر. وهو ما يبدو بعيدا عن مصر في ظل حكم الرئيس مبارك، حيث التغيير الحقيقي يبدو في زيادة القبضة الأمنية على قوى المجتمع المدني والسياسي، أكثر منها محاولة لاستيعاب مطالب هذه القوى نحو أفق أكثر ديمقراطية.

المنهاجية والقوى السياسية الفاعلة في مصر

السيناريو الأول: انتقال السلطة داخل الحزب الحاكم على النمطين الروسي أو الجابوني

السيناريو الثاني: العصيان المدني الديمقراطي على النمط الأوكراني

السيناريو الثالث: التحول الديمقراطي على النمط التركـــــــــــي

السيناريو الرابع: قيادة النخبة الحاكمة للتحول الديمقراطي على النمط الإسباني

المنهاجية والقوى السياسية الفاعلة في مصر

العلاقة الطردية بين زيادة المطالب السياسية وبين عدم الاستقرار السياسي إذا لم تنجح مؤسسات الدولة المختلفة، تعني أن فترة حكم الرئيس مبارك ومن سيأتي بعده لن تكون مستقرة تماما وإنما ستزداد احتمالات عدم الاستقرار، ولكنه عدم استقرار لا يصل لدرجة الثورة.

وللتعرف على ملامح مستقبل مصر السياسي، سيكون من المفيد الاستعانة بمقولات "نظرية المباريات" وهي نظرية مستخدمة على نطاق واسع في علوم الاقتصاد والسياسة وتحليل الصراعات الدولية. وتفترض هذه النظرية أن كل فاعل سياسي يتصرف على أساس من الرشاد، أي أن أحدا لا يقدم تنازلات

مجانية أو تبرعات بلا مقابل لأي فاعل آخر، وإنما يسعى الكل إلى تحقيق مصالحه وفقا لتعريفه لها.

ولتبسيط البيئة السياسية المصرية فإننا سنفترض أن هناك مباراة سياسية بين ثلاثة فاعلين أساسيين: الحزب الوطني، وتحالف ضيق للمعارضة المدنية (الأحزاب الثلاثة الكبرى ومعهم عدد من الأحزاب الأصغر)، وثالثا الإخوان المسلمين، ويقف في الخلف منهم لاعبون أقل فاعلية مثل قوى الاحتجاج الشعبي والتي يبدو أن حضورها الإعلامي أكبر من حجم تأثيرها الحقيقي سواء من وجهة نظر السواد الأعظم من المواطنين أو من وجهة نظر القوى السياسية الأخرى. وهذا يرجع بالأساس لعدم قدرتها على خلق أجندة بديلة تتخطى حدود رفض الوضع الراهن تحت شعارات من قبيل "لا للتمديد ولا للتوريث" دون توضيح: نعم لمن؟ ولماذا؟ مع رؤية متكاملة لأجندة المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بل إن تعدد قوى الاحتجاج الشعبي وتكرار تواجد بعض الشخصيات العامة في العديد منها (مثل حالة كفاية وأخواتها، والجمعية الوطنية للتغيير ومنافسيها) تؤكد على ضبابية رؤيتها وعدم قدرتها على بلورة رؤية متكاملة وذات دعم شعبي حقيقي. كما سترصد هذا الورقة الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه قوى خارجية إقليمية ودولية مختلفة في التأثير على الفاعلين المحليين.

ولنفترض، وفقا لنظرية المباريات، أن أمام كل لاعب من هؤلاء اللاعبين إحدى استراتيجيتين: إما البرجماتية (بمعنى تطوير استجابات تتسق مع فكرة التنسيق وربما التحالف مع القوى الأخرى من أجل تحقيق مكاسب متبادلة بمنطق المكسب المعقول لكل طرف)، أو التعنت (أي رفض التنسيق والتحالف وعدم الاكتراث بمطالب الأطراف الأخرى بمنطق المكسب الأقصى).

وعلى هذا الأساس، فإننا أمام معادلات أربع تفضي إلى سيناريوهات أربعة. وقبل توضيح ماهية هذه السيناريوهات يكون من المهم الإشارة إلى أن نظرية المباريات تساعد في ترشيد عملية صنع القرار من خلال تحديد ماهية الإستراتيجية المثلى (dominant strategy) والتي تعني أفضل قرار يمكن أن يتخذه كل فاعل بغض النظر عن قرارات الفاعلين الآخرين.

ومن المفيد كذلك توضيح أن القدرة على معرفة المستقبل تكون محدودة مع تعدد الفاعلين المحتملين فضلا عن عدم قدرتهم هم أنفسهم على تحديد أولوياتهم أو الإعلان عنها بوضوح؛ ومن هنا لا يستطيع الباحث أن يتنبأ بأن الحدث (أ) سيحدث، وإنما ما نعلمه هو أن لو (أ) حدث؛ فإن سلسلة من

الأحداث ستأتي في أعقابه. وهو ما يجعل معظم تحليلات باحثي العلوم الاجتماعية احتمالية أكثر منها حتمية.

ويكون من المهم كذلك التذكير بما يملكه كل طرف من عناصر قوة ومساومة تحدد ثقله في الحياة السياسية المصرية؛ فالحزب الوطني هو حزب الحكومة ببيروقراطيتها المدنية والأمنية التي تتدخل بأساليبها الناعمة والصلبة من أجل حماية أمن الدولة وأمن النظام وقدرتهما على الاستمرار. والإخوان هم الأكثر تنظيما وقدرة على الحشد والتعبئة، ويكفي أن نشير إلى أنهم من بين 150 عضوا تقدموا بهم كمرشحين في انتخابات مجلس الشعب 2005 نجح منهم 88 بنسبة 59%، هذا مع استبعاد ما قاله السيد رئيس الوزراء من أنه لولا تدخل الأمن في المرحلة الثالثة لكانوا حصلوا على 40 مقعدا أخرى. أي أن الإخوان لو قرروا التعبئة الشاملة في انتخابات 2010 ونزلوا بمرشحين في كل الدوائر فمن المرجح أنهم سيحصلون على الأغلبية، مع حياد عاملي الأمن والتزوير. وهذه الأغلبية ستأتي من مصدرين: أحدهما أنصار الإخوان والمتعاطفين معهم من ناحية والتصويت الاحتجاجي ضد سياسات الحزب الحاكم من ناحية أخرى.

أما المعارضة المدنية، رغما عن تواضع تمثيلها في مجلس الشعب المنقضي (إجمالا 12 عضو فقط) فهي أشبه بالطرف الذي يجرى حوله الصراع بين القوتين السابقتين، فلو نجح الإخوان في التحالف مع هذه المعارضة، أو على الأقل مع الفصيل الأكبر منها، فإنهم بهذا يخلقون استقطابا من نوع جديد كبديل عن الاستقطاب الديني/العلماني الذي ساد في مرحلة ما بعد الثورة لنشهد استقطابا مختلفا على أساس جبهة ديمقراطية معارضة في مواجهة حزب حاكم مسيطر. ولو نجح الحزب الوطني في تجسير الفجوة مع أحزاب المعارضة المدنية، مع استبعاد الإخوان وغيرها من قوى الاحتجاج الشعبي، فإنه بهذا يخلط أوراق القوى المعارضة له بتقديم تنازلات مرحلية تخلق فجوة بين الأحزاب المعارضة المدنية وجماعة الإخوان المسلمين تحديدا من باب "فرِّق تسُد".

وسيكون الاختيار لهذه الأحزاب والقوى المدنية المعارضة إن كانت تريد أن تتعاون وتنسق مع الإخوان (بفرض رغبة هؤلاء في ذلك)، أو أن تتعاون وتنسق مع الحزب الوطني (بفرض رغبة الأخير في ذلك)، أو أن تتعنت تجاههما بما يفضي إلى استمرار الأوضاع وزيادة احتمال سيناريو التوريث على النمط الروسي.

وفيما يلي تفصيل ما سبق إجماله بتوضيح السيناريوهات الأربعة:

السيناريو الأول:

انتقال السلطة داخل الحزب الحاكم على النمطين الروسي أو الجابوني

هذا هو نمط انتقال السلطة على الطريقة الروسية أو الجابونية الموضحة في المقدمة. وتشير المؤشرات إلى أن هذا هو الاحتمال الأقرب؛ حيث تكون هذه نتيجة منطقية لاختيارات اللاعبين الحالية فضلا عن بقاء حالة السلبية السياسية عند القطاع الأوسع من المواطنين المصريين. فإذا استمرت تفضيلات الفاعلين السياسيين وفقا للمعادلة التالية: تعنت الحزب الوطني + تعنت الإخوان + تعنت الأحزاب المدنية؛ إذن فالرئيس القادم سيكون من داخل بنية المؤسسة الحاكمة. وهو ما سيؤدي إلى بقاء الأوضاع على ما هي عليه من سيطرة الحزب الحاكم على الحياة السياسية وتزايد احتمالات التوريث مع تعارض المعارضة. وهذا يجعل مصير مصر، سواء في ظل حكم الرئيس مبارك، والأهم في مرحلة ما بعد الرئيس مبارك محكوما بمؤسسات لا تعير المعارضة اهتماما كبيرا.

فهناك أولا المؤسسة العسكرية التي يشغل رئيس الجمهورية منصب قائدها الأعلى والتي بالقطع سيجتمع مجلسها الأعلى بمن يتضمنهم من قادة المناطق والأفرع الرئيسية والذين سيقرون الخطط المعدة سلفا من أجل تأمين القاهرة، وتأمين الحدود، وتأمين مؤسسات الدولة الحيوية والتي يمكن أن تصل لحد حظر التجول لحين عودة الاستقرار، وضمان عدم عبث العابثين بمصالح الدولة، وهو ما قد يقتضي كذلك ألا تخرج أية مظاهرات سواء لكفاية أو المعارضة أو الإخوان من باب أن الاستقرار له أولوية مطلقة في مثل هذه الظروف. وقد يساعد على ذلك إعلان رئيس مجلس الشعب -والذي يصبح بحكم الدستور رئيس الجمهورية لمدة ستين يوما- حالة الطوارئ إن كانت قد رُفعت في مرحلة سابقة.

وبحكم أن شرعية يوليو وما بعدها تستند أساسا للدور الحيوي الذي تقوم به القوات المسلحة -ليس فقط في حفظ الأمن وسلامة التراب الوطني، ولكن كذلك في تخريج رؤساء الجمهورية الأربعة- فإن الجدل سيثور حول ما إن كان دور القوات المسلحة سيقتصر على القبول بما ستفرزه المؤسسات المدنية من مجلس الشعب والحزب الوطني (بحكم كونه حزب الأغلبية الرسمية) أم أنها سيكون لها تفضيلاتها بشأن من يتولى حكم مصر؟ والأغلب أن بنية القيادات العليا للقوات المسلحة، لاسيما مع عدم بقاء قيادات كثيرة في

موقعها لفترة طويلة من الزمن، سيقتصر على ممارسة حق الرفض أو الفيتو على بعض الأسماء المطروحة من الحزب الوطني والقبول ببعضها الآخر. وسيكون المعيار الأساسي في القبول أو الرفض هو الحفاظ على المكانة المتميزة للقوات المسلحة من حيث التدريب والتسليح والامتيازات، حتى لو كان رئيس الدولة مدنيا شرط أن يكون ذا حس عسكري عالٍ. وهذا مفهوم في ضوء أن معظم قيادات القوات المسلحة لا تظل في مواقعها إلا لفترات محدودة لا تكفي لأن تنمو شعبية أي منهم بالقدر الذي يجعله مفضلا من قبل قطاع واسع من أبناء القوات المسلحة.

وهناك ثانيا الحزب الوطني والذي سيسعى لأن يطرح بديلا لمن يشغل المنصب الخالي، وبحكم تطورات ما بعد عام 2002 سيكون الاسم الأكثر ترددا هو اسم "جمال مبارك"، والذي سيجد نفسه "مضطرا" لقبول المنصب بحكم "المسئولية التاريخية" و"مقتضيات المرحلة" و"نداء الشعب"، ومقولات "التكليف لا التشريف" التي عادة ما يروَّج لها في مثل هذه الظروف.

وفي هذا المقام سيكون على الحزب أن يحصل على موافقة المؤسسة العسكرية والتي غالبا ما ستقبل بهذا البديل بحكم عدم وجود اسم عسكري بديل يحظى بالقبول المدني والعسكري في آن واحد. وحتى إن ظهر هذا الاسم، فإنه من الممكن أن يُدفَع به في منصب نائب لرئيس الجمهورية دون أن يكون الرئيس مباشرة بحكم الحاجة لوجود رئيس مدني "منتخب" يعطي إشارات خارجية واضحة بأن الإصلاح السياسي قد أفضى إلى تغير في نوعية القيادة السياسية.

وهناك ثالثا السفارة الأميركية بالقاهرة. وهي تمثل دور المتغير الخارجي في التفاعلات الداخلية؛ فما من شك في أن الولايات المتحدة ستكون أكثر اهتماما بمن يحتل موقع الرئاسة بحكم مصالحها المباشرة وكذلك بحكم مخاوف إسرائيل على أمن حدودها الجنوبية. وكما قيل مرارا فإن العلاقات العربية مع أي من دول العالم هي علاقات ثنائية إلا مع الولايات المتحدة فهي علاقات ثلاثية بحكم وجود الطرف الإسرائيلي فيها. ولا يبدو أن الكثير من القرارات الكبرى في مصر تتم بمعزل عن "التشاور" مع الولايات المتحدة. وتكفي الإشارة إلى ما قاله أمين السياسات بالحزب الوطني في أثناء انعقاد المؤتمر السنوي الرابع للحزب في 2006 بأن الحزب يطرح للنقاش فكرة الاستفادة من كافة بدائل الطاقة بما فيها الطاقة النووية. وقد عقَّب السفير الأميركي في مصر بعد هذا التصريح بساعتين تقريبا، فيما يشبه التزامن، بأن الولايات المتحدة

تدعم حق مصر في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية. وما أظن أبدا أن يكون تصريح أمين السياسات ثم في أعقابه خطاب الرئيس مبارك قد تم دون التنسيق المسبق مع السفير الأميركي حتى لا تفاجَأ مصر بحرج من قبيل تصريح المتحدث الرسمي باسم الخارجية الأميركية بأن الولايات المتحدة ترفض إقدام مصر على هذه الخطوة لاسيما مع الأزمة المتصاعدة مع إيران. وهكذا لم يكن رد فعل السفير الأميركي السريع إلا كشفا عن موقف مسبق اتفقت عليه حكومتا الدولتين.

وأغلب الظن أن الولايات المتحدة ستقبل بالاسم الذي سيطرحه الحزب الوطني طالما أنه يسير على خط الحزب من قبول بالتسوية مع إسرائيل، وعدم السعي لإنشاء تحالف مضاد للمصالح الغربية في المنطقة، والالتزام اللفظي بالديمقراطية والليبرالية ومقولات اقتصاد السوق، وأخيرا أن يستوفي الحزب إجراءاته الدستورية في انتخابات "نزيهة" بالمعايير المصرية. وأغلب الظن أن يكون الاسم الأكثر قبولا هو جمال مبارك أيضا.

السيناريو الثاني:

العصيان المدني الديمقراطي على النمط الأوكراني

"تلعب المعارضة المصرية إجمالا لمصلحة الحزب الحاكم طالما هي تحافظ على تشرذمها وعدم جديتها في تكوين تحالف سياسي قوي يهدد المراكز الآمنة للحزب الحاكم"

قد يؤدي تحالف القوى السياسية المختلفة حول أجندة وطنية ديمقراطية مضادة لتحالف الوضع الراهن المتمثل في الحزب الحاكم إلى نقلة نوعية في توجهات كتلة حرجة من المواطنين بحيث تتصاعد مطالب تغيير الوضع الراهن ديمقراطيا على النمطين الجورجي والأوكراني. ولكن نقطة البداية في هذا السيناريو تقتضي أن تتشكل تفضيلات الفاعلين على النحو التالي:

تعنت الحزب الوطني + براجماتية الإخوان + براجماتية الأحزاب المدنية بما يؤدي إلى تحالف واسع من المعارضة ينتهي بكسر احتكار الحزب الوطني للهيمنة السياسية. بيد أن مثل هذا التحالف الواسع له صعوبات تكمن في أسباب نجاحه، إن نجح.

ومن المفيد توضيح أن بناء تحالفات معارضة أصبح واحدًا من أهم استراتيجيات مواجهة الحزب المسيطر في كثير من دول العالم بغض النظر عن نصيبها من الديمقراطية؛ فخلال الفترة من يناير 2000 وحتى سبتمبر 2006 أجريت 478 انتخابات محلية وتشريعية ورئاسية في 163 دولة من دول العالم

وفقا لموقع http://psephos.adam-carr.net، دخلت فيها المعارضة كتحالف واسع في حوالي 35% منها، وفازت بالأغلبية في 76 % من هذه الانتخابات التي دخلها المعارضون متحالفين، ودخلت المعارضة كتحالف ضيق في حوالي 45% من الحالات بنصيب فوز في حدود 41% من الانتخابات التي دخلوها متحالفين. والنسبة الباقية (20%) من الحالات دخلت أحزاب المعارضة دون تحالفات مسبقة فكان نصيبها من الفوز بالأغلبية في حدود 17% فقط من الانتخابات. أي أن التحالف "الضيق" يرفع فرص أحزاب المعارضة في الفوز بنسبة الضعف على الأقل مقارنة بدخولها الانتخابات منفردة (من 17% إلى 41%)، وبنفس المنطق فإن التحالف "الواسع" يرفع فرص الفوز في الانتخابات إلى ضعف فرص التحالف "الضيق" (من 41% إلى 76%). إذن، وبفرض أن هذه المؤشرات الرقمية دليل لنا في قابل أيامنا، فإن الدرس المستفاد لقادة المعارضة المصرية يكون: ولكم في التحالف حياة يا أولي الألباب.

بيد أن هذه الأرقام تكشف أيضا أن بناء التحالف الواسع أصعب لكن فرص نجاحه أكبر. وكأن الصعوبة الحقيقية هي في بناء التحالف أكثر مما هي صعوبة في الفوز في الانتخابات؛ فالفوز في الانتخابات -وفقا لهذا المنطق- ليس هدفا بعيد المنال، بل هو نتيجة منطقية للتحالف الواسع متى تحقق.

وهنا يكون السؤال: ما شروط بناء تحالف واسع للمعارضة بناء على تجارب الدول الأخرى؟ وهل من الممكن أن تبني المعارضة المصرية تحالفا واسعا يؤدي إلى إجهاض سيناريو التوريث في ظل المعارضة المتعارضة؟ ففي ظل سيناريو التوريث وقفت المعارضة موقف التعارض المفضي إلى العدم السياسي. ومن هنا فقد كانت القوى السياسية المحددة للتوريث من عدمه هي: الحزب الوطني، والمؤسسة العسكرية، والسفارة الأميركية كممثلة للمصالح الغربية على أرض مصر مع ثبات دور المعارضة.

إن شروط بناء هذا التحالف الواسع هي خمسة على الأقل:

١. شرط البرجماتية المحسوبة:

فاختفاء التناقضات البينية لصالح التناقض الأكبر مع الحزب الحاكم هو جوهر بناء تحالف قوي لأحزاب المعارضة المصرية بما يفوِّت الفرصة على الحزب الحاكم لإحداث انقسام رأسي يشرخ التحالف. وهو ما يقتضي ابتداء أن يتفق الجميع على أنهم انتقلوا من مرحلة المعارضة الودودة للنظام إلى مرحلة الحكم؛ فما حدث تداول للسلطة في مالي -وهي بالمناسبة من الأمثلة القليلة للدول ذات الأغلبية المسلمة والتي تحظى بديمقراطية مستقرة- إلا بتحالف

المعارضة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وآخرها ما عرف بـ "تحالف الأمل" في الانتخابات التشريعية عام 2002. بل إن هذه البرجماتية أدت في بعض الدول إلى التحول من التحالف نحو اندماج الأحزاب كما حدث في كوريا الجنوبية عام 1990 حين وجد الحزب الحاكم استحالة البقاء في السلطة دون الاندماج التام مع حزبين معارضين آخرين على برنامج اقتصادي مشترك وكوَّن ثلاثتهم الحزب الديمقراطي الليبرالي؛ مما دفع أحزاب المعارضة الرئيسية الثلاثة إلى خطوة مماثلة مما أنتج الحزب الديمقراطي في عام 1991. وهذه البرجماتية تبدو أسهل في حالة التحالفات الضيقة وشديدة الصعوبة في حالة التحالفات الواسعة.

ومن هنا لا بد أن تكون هذه البرجماتية محسوبة حتى لا تأتي على حساب تأمين قواعد الأنصار والمؤيدين أو حدوث انقسامات تؤدي إلى فقدان أي من هذه القوى لجانب كبير من مؤيديها على نحو يجعل من التحالف انتقاصا من القدرات الأصلية لكل قوة سياسية.

2. شرط التكيف والاستمرار:

فالتحالف الناجح يتوقف على استمراره ومن ثم تكيفه مع معطيات الحياة السياسية سواء من النجاحات أو الإخفاقات لفترة زمنية طويلة نسبيا. فلا يكون كافيا أن يظهر التحالف في مرحلة ما قبل الانتخابات مباشرة ثم تنقض عراه وكأن شيئا لم يحدث؛ ففشل التحالف المعارض لابن رئيس توجو السابق في انتخابات أبريل 2006 يرجع ابتداء إلى عنصر المفاجأة في موت الرئيس السابق بما لم يتح للمعارضة أن تبني تحالفا له وجود مشفوع بالبقاء على الساحة لفترة زمنية كافية.

وهذا الشرط يبدو منطقيا في ضوء أن التحالف المعارض ينبني في مواجهة قوة أو حزب له بقاء مستقر لفترة طويلة نسبيا في السلطة، لاسيما أن الناخب يجد نفسه في صراع الاختيار بين الحزب الحاكم الموحد والمستقر، وإن كانت سياساته لا تحظى بالتوافق العام، وبين الجديد المستحدث حتى وإن كان صوابا. وهذه الاستمرارية هي جوهر نجاح زعيم الحزب الديمقراطي السنغالي "عبد الله واد" الذي ظل زعيما لتحالف المعارضة لمدة 25 عاما، بما فيها من إخفاقات ونجاحات، ضد الحزب الاشتراكي السنغالي الذي احتكر الحياة السياسية في السنغال لمدة 40 سنة حتى فاز تحالف المعارضة ضد الحزب الحاكم برئاسة "عبده ضيوف" في مارس 2000. لكنه لم ينجح إلا عندما كون تحالفا ضخما ومستقرا لحد بعيد من الأحزاب السنغالية ومعها العديد من

مؤسسات المجتمع المدني والصحافة الحرة التي اتفقت على حتمية تغيير قواعد اللعبة السياسية.

3. شرط النواة المركزية:

فتوافر نواة مركزية صلبة للتحالف من بين أحزاب وقوى الوسط تحديدا شرط مهم لبناء أي تحالف موسع، لأن قوى الوسط تكون الأقدر على أن تدير الحوار الخلاق بين الشتيت المتنافر من أحزاب اليمين وأحزاب اليسار بحيث تستطيع أن تبتكر مساحة اتفاق تضمن بقاء التحالف حيا.

وأهم ما يمكن أن تقوم به قوى الوسط هو مهمة استبعاد بعض القوى من التحالف إن اضطرت لذلك؛ فهناك قوى ترى أن الإطار الأيديولوجي الحاكم لها يحظى بأولوية مطلقة بغضِّ النظر عن نتائج الانتخابات بحكم أن الفجوة بينها وبين بعض شركاءها في التحالف أوسع كثيرا من الفجوة بينها وبين الحزب الحاكم (علاقة التجمع بالإخوان مثالا). وعلى هذا تكون قوى الوسط بمثابة حاملة ميزان القوة التي عليها أن تخلق "أوسع" تحالف "ضيق" ممكن إن فشل التحالف الموسع، وهو ما فعله الرئيس الكيني "كيباكي" حين استبعد من تحالف "قوس قزح" بعض القوى التي أرادات أن تمارس حق الفيتو على كافة القوى الأخرى، ونجح التحالف بفضل قوة النواة الصلبة من أحزاب الوسط.

وبتأمل الواقع المصري، فإن الأكثر قدرة نظريا على قيادة هذا التحالف هو حزب الوفد، بميراثه الليبرالي وتنسيقه السابق مع الإخوان المسلمين في انتخابات 1984، أو أعلام قوى الاحتجاج الشعبي مثل الدكتور محمد البرادعي. ولكن الصعوبة الحقيقية في أن الطرفين غير متفقين وتزداد المسافة بينهما اتساعا مع اقتراب استحقاقات الانتخابات؛ فيدعو البرادعي وفريقه إلى المقاطعة وتتكالب الأحزاب والقوى السياسية الرئيسية على إعلان المشاركة في الانتخابات التشريعية مع غياب ضمانات النزاهة المتعارف عليها عالميا.

4. تحييد المؤسسة العسكرية والمتغير الخارجي:

إن التحالفات الناجحة قامت دائما على البحث عن نقاط التقاء من أجل توسيع دائرة الـ"نحن" وتضييق دائرة الـ "هم"؛ وهو ما يقتضي من أي تحالف موسع أن يتجنب إدخال أطراف خارجية ذات قدرة استثنائية على توجيه مسار العملية السياسية في اتجاه الإبقاء على الأوضاع الراهنة؛ فليس من المنطق أن يقوم التحالف على فكرة استعداء قوى أجنبية أو على الانتقاص من الدور الوطني الذي طالما قامت به المؤسسة العسكرية؛ فحين وصل تحالف

المعارضة إلى الحكم في اليابان عام 1994 لأول مرة منذ عام 1955 تجنب تماما إثارة حنق الولايات المتحدة أو محاولة تعديل العلاقات المدنية العسكرية في الدولة؛ لأن هذه القضايا -رغما عن استقرار الديمقراطية اليابانية- كانت ستحدث انقسامات هائلة في التحالف الجديد. ويغلب على قوى المعارضة المصرية أنها الأكثر انتقادا لسياسات الولايات المتحدة بما يجعلها أقرب إلى الركون إلى الوضع الراهن منها إلى مساعدة الساعين لتغييره.

5. ترجمة التحالف إلى أشخاص:

فللأفكار حضورها، ولكنها والعدم سواء إن لم ينطق بها الرجال؛ ففساد الرئيس "شيفرنادزة" في جورجيا - فضلا عن استبداده - كانا موضع اتفاق الجميع لسنوات، بيد أن مقاومته كانت تتطلب أن يتقدم رجل يحظى بالمصداقية والقبول العام من قبل قوى المعارضة حتى يقود تحالفا معارضا لشيفرنادزة. وكان هذا الشخص هو الرئيس الحالي "ساكاشفيلي" الذي أدى كونه رجل قانون ووزير عدل سابق أن يُنظَر إليه من قبل قطاع واسع من المواطنين على أنه نظيف اليد وديمقراطي التوجه.

ومن هنا تأتي أهمية أن يترجم التحالف الواسع نفسه إلى شخص أو مجموعة أشخاص تتقدم كفريق محدد المعالم ومتجانس المضمون كي يحمل على عاتقه مسئولية موازاة الحزب الحاكم. ومن الممكن، بسبب الاستقطاب الأيديولوجي الحاد، أن تنجح التحالفات أكثر حين يكون هذا الشخص أو مجموعة الأشخاص بلا انتماء سياسي جامد؛ وإنما يكون رأس مالهم السياسي أنهم يمثلون مبادئ عليا ومستقرة في المجتمع.

وبإسقاط هذه الشروط على الواقع المصري، يتبين لنا أن شروط تحقق هذا المسار تبدو غير واقعية؛ فمثلا هناك الإخفاق الواضح في قدرة بعض الشخصيات العامة (مثل محمد البرادعي، وحمدين صباحي، وأيمن نور، وحسن نافعة وغيرهم) في تشكيل جبهة وطنية واسعة -تعتمد أساسا على المواطنين المتشوقين للتغيير فضلا عن الأحزاب والقوى السياسية النشطة- تهدف إلى إجبار الحزب الحاكم على تقديم تنازلات ديمقراطية، لكن لأخطاء تكتيكية واضحة (مثل السفر المتكرر للدكتور البرادعي، وغموض في برنامج عمل فريق الجمعية الوطنية للتغيير، وبعض الوعود بتعديل المادة الثانية من الدستور والتي تقضي بأن الدين الرسمي للدولة هو الإسلام، فضلا عن انتقادات للفترة الناصرية، والرفض التام للتعامل مع الأحزاب المصرح بها

رسميا) كان من الواضح أن فكرة بناء تحالف واسع بعيدة عن واقع مصر الحالي.

السيناريو الثالث:

التحول الديمقراطي على النمط التركي

أَمَا وأن الإخوان متهمون من القوى الأخرى باستغلال شعارات دينية للحصول على مكاسب غير مستحقة ديمقراطيا، يكون السؤال: ماذا لو تقرر التحالف بين القوى "المدنية/غير الدينية" من أجل إعادة ترتيب قواعد النظام مع استبعاد الإخوان؟ وكي يتحقق هذا المسار فلا بد أن يتصرف الفاعلون على النحو التالي: براجماتية الحزب الوطني + تعنت الإخوان + براجماتية الأحزاب المدنية، بما يؤدي إلى تنسيق وتوزيع أدوار بين الحزب الوطني الذي يضمن الأغلبية الرسمية والأحزاب المدنية على نحو يهمش من الإخوان ويضمن للأحزاب المدنية أن تحقق شيئا من مطالبها السياسية.

وهذا البديل يبدو واقعيا إذا ما افترضنا الرشاد في الطرفين المدنيين الحزب الوطني وأحزاب المعارضة) على اعتبار أن أحزاب المعارضة ستحقق بعض المكاسب مثل تعديل بعض المواد الدستورية التي طالما طالبت بتعديلها مثل المادة 74 والتي تعطي لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة للغاية إذا ما " قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن، أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري". وكلها تعبيرات متروك أمر تفسيرها لرئيس الجمهورية ذاته، أو تعديل بعض المواد الأخرى التي طالما طالبت بها المعارضة مع استمرار الحظر على تكوين حزب سياسي مستندا إلى أسس دينية، وربما حتى وضع قيود قانونية على حق المستقلين في المشاركة السياسية بما يعني ضمنا ألا يشارك الإخوان إلا من خلال حزب رسمي. وهذا ليس أمرا مستحيلا إذا تم تعديل القانون بحيث تكون الانتخابات بنظام القائمة الحزبية فقط. وكل هذه بدائل ستقرب من وشائج العلاقة بين الأحزاب المدنية (الحاكم والمعارضة) على حساب الإخوان باعتبارهم خارجين على الإجماع الوطني بحتمية ألا يكون هناك حزب على أساس ديني أو يثير النعرة الدينية بين أبناء الوطن الواحد. وكأننا نقترب خطوة غير مكتملة نحو نموذج الحياة السياسية التركية التي تستبعد القوى الإسلامية التي ترفع شعارات إسلامية صريحة أو الألمانية التي تستبعد النازيين والشيوعيين من الحياة السياسية مع السماح بالتنافس الديمقراطي بين القوى التي تلتزم بقواعد اللعبة الديمقراطية."

تظل معظم مطالب المجتمع المصري السياسية أقرب إلى مطالب "سياسة دنيا"؛ لأنها تهدف لتحقيق مطالب محدودة جغرافيا أو مهنيا ولا ترتقي إلى مطالب السياسة العليا والتي تستهدف تغيير القواعد السياسية الحاكمة للمجتمع أو تغيير مؤسسات الدولة وإسقاط الحكومة أو نظام الحكم."

ولكن هذا البديل نفسه يفترض أن الحزب الحاكم غير مستفيد من وجود الإخوان ويريد التخلص منهم. وحقيقةً فإن هذا افتراض غير دقيق؛ فالنظام الحاكم في مصر يجيد استخدام "فزاعة" الإخوان ضد الغرب، إن ضغط عليه من أجل إصلاحات ديمقراطية أو تنازلات في قضايا إقليمية، وضد القوى السياسية التي ترى أنها أكثر حرية في ظل الحزب الوطني منها في حالة فوز الإخوان سواء كان هؤلاء من الأحزاب السياسية الأخرى أو من مسيحيي مصر. وهذا هو ما يفسر لماذا استمرت استراتيجية الرئيس مبارك في تعامله مع الإخوان بمنطق التحجيم دون الاستئصال، حيث يرتفع وينخفض سقف حرية الحركة للإخوان على نحو يوحي بالرغبة في الاستيعاب الجزئي والاستبعاد الجزئي دون وضوح في طبيعة الخطوط الحمراء؛ فعملياً يُسمَح للإخوان بخوض الانتخابات العامة والنقابية والطلابية شرط ألا يفوزوا فيها بالأغلبية فيجري تزويرها أو استبعاد مرشحي الإخوان منها إدارياً أو القبض عليهم أمنياً. يضاف إلى ذلك أن الدولة تسن قوانين هي أشبه بالعقاب الجماعي الذي ينال من حرية الحركة المتاحة لجميع القوى السياسية بما فيها الأحزاب الشرعية. والحالة المصرية متميزة حقا عن حالة الاستيعاب القانوني والتحييد السياسي، كما يتضح في النموذجين الملكيين الأردني والمغربي، وحالة الاستبعاد مع الاستبداد كما في تونس وسوريا وليبيا.

وبالتالي تكون الإستراتيجية المثلى للحزب الوطني هو أن يدخل في حوار مباشر مع الأحزاب المدنية، بل وفي صفقات تضمن لهم نسبة من مقاعد مجلسي الشعب والشورى بما يضيق الخناق على الإخوان المسلمين، وهو ما يبدو عليه الحال في مرحلة ما قبل انتخابات مجلس الشعب القادمة في نوفمبر 2010. وبفرض الرشاد أيضا، فإن الإستراتيجية المثلى لأحزاب المعارضة المدنية أن تتبنى البرجماتية (أي التعاون) تجاه من يقدم على التعاون معها سواء كان الحزب الوطني أو الإخوان المسلمين، وإن أقدم الطرفان براجماتية على التعاون معها فهي ستفضل المكسب المعقول مع الحزب الوطني عن المكسب الأقصى مع الإخوان المسلمين. وقد أفصحت أحزاب المعارضة المدنية عن نزعتها البرجماتية تجاه الحزب الحاكم في جولات الحوار حول

تعديل المادة 76 بيد أن تعنت الحزب الوطني وقف حائلا دون استمراره. ولو خُيِّر الكثير من الأحزاب السياسية المصرية، لاسيما اليسار، بين استمرار الحزب الوطني في السلطة وبين وصول الإخوان للحكم فإنهم سيفضلون استمرار الحزب الوطني، حتى لو كان الثمن هو القبول بالتوريث المشفوع بإصلاحات سياسية حقيقية على النحو الذي أشرنا إليه. وهي رؤية محققة لذاتها؛ فشيوعها يعطي إشارة واضحة للإخوان باستحالة التحالف مع اليسار فيزدادون هجوما عليه ورفضا للتعاون معه بما يخلق فجوة أكبر بين قوى المعارضة.

السيناريو الرابع:

قيادة النخبة الحاكمة للتحول الديمقراطي على النمط الأسباني

في هذا المسار، تنزع القوى المختلفة وعلى رأسها الحزب الحاكم (أو على الأقل جناح إصلاحي داخله) للسعي إلى صفقة تقوم على أساس القبول الطوعي من كافة القوى لقواعد جديدة للعملية السياسية تضمن ديمقراطية استيعابية لكافة القوى الموجودة على الساحة مع الالتزام بقواعد فوق دستورية (supra-constitutional) تلزم الجميع باحترام مدنية الدولة وديمقراطية صنع القرار على نحو ما فعل الملك خوان كارلوس بعد أن قاد عملية التحول الديمقراطي في وإسبانيا بعد وفاة الجنرال فرانكو. وهذا يقتضي براجماتية الحزب الوطني (وجناح داخله) + براجماتية الإخوان + براجماتية الأحزاب المدنية.

وفي هذه الحالة، فإن النخبة الحاكمة ستسعى للبرجماتية والإصلاح مضطرة إذا ما وَجَدت -وغالبا هذا سيكون في مرحلة ما بعد الرئيس مبارك- أن الاسم المطروح حزبيا (مثل جمال مبارك) غير مقبول جماهيريا، وبالتالي ستسعى لأن تطرح إما اسما بديلا (مثل عمرو موسى) أو أن تضيف لجمال مبارك اسما آخر في منصب نائب الرئيس (مثل الوزير عمر سليمان) وبالتالي سيكون هناك رغبة في خلق شرعية جديدة تقوم على صفقة تتجنب أن يتحد أعداء الحزب ضده. ولكن هذا سيقتضي أولا أن يستعد الجميع للتعاون من أجل شرعية جديدة تحترم صندوق الانتخاب وحده.

ولكن هناك معضلة حقيقية وهي مدى استعداد الإخوان لأن يتنازلوا عن الجانب الدعوي/الديني في خطابهم. وكي يتحقق هذا المسار على أرض الواقع فإن الإخوان المسلمين مطالبون بألا يظنوا أنهم الأقوى على الساحة بحكم تآكل شرعية الحزب الوطني وهشاشة أحزاب المعارضة المدنية؛ فحاجة

قيادات الحزب الحاكم للتنسيق مع المعارضة (المدنية والدينية) لا ينبغي أن تزيد الإخوان إحساسا بالنرجسية السياسية، وأن يسارعوا -والزمن حقيقة ليس في صالحهم- إلى أن يتقاربوا سياسيا مع القوى المدنية، وأن يهرولوا نحو تأكيد طابعهم المدني والتخلي عن الجانب الدعوي وإلا فإن الحزب الحاكم - وبفرض الرشاد أيضا- سيحكم الخناق عليهم بعزل قدرتهم على بناء تحالفات أوسع مع المعارضة أو الحصول على عدد أكبر من المقاعد في أية انتخابات قادمة. وهذا ليس صعبا فآليات التعديل الدستوري والتشريعي لتقليم أظافر الإخوان متوفرة بتوسيع فرص الأحزاب في الترشح للانتخابات كقوائم نسبية دون إتاحة فرصة مماثلة للمستقلين بما يضعف من قدرة الإخوان على تحقيق مراكز متقدمة في الانتخابات.

ومهمة الإخوان في تبديد مخاوف القوى المدنية ليست سهلة على الإطلاق؛ فالتحالف مع الإخوان ليس البديل الأمثل من وجهة نظر المعارضة إلا إذا تعنَّت الحزب الوطني ورفض الاستجابة لبعض مطالبهم على الأقل. فلا أحد يحب أن ينام بجوار الفيل (كناية عن الإخوان)، كما يقول المثل الإنجليزي، لأن أية حركة منه تعني الموت لمن يجاوره.

هذا المسار يعتمد على فكرة تبدو غير واقعية إلا في ظروف استثنائية تؤدي إلى هذا "الاستيعاب الديمقراطي" لجميع القوى السياسية في مصر، ولكن تاريخ هذه القوى في علاقاتها البينية يشير إلى أن هذا السيناريو غير قابل للتحقق في عهد الرئيس مبارك.

الخاتمة

هناك مؤشرات واضحة على أن الرئيس مبارك ينوي أن يظل في الحكم إلى آخر يوم في حياته؛ فأولا هو أعلن بوضوح أنه لم يجد الشخص المناسب الذي يمكن أن يصلح لمنصب نائب رئيس الجمهورية وبالتالي من باب أَوْلَى فهو لن يجد من يصلح لأن يتولى منصب رئيس الجمهورية ما دام هو قادرا على الاستمرار في منصبه. ثانيا: يرفض الرئيس مبارك تعديل المادة 77 بما يضع حدا لعدد مرات تولي رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى أنه بانتهاء هذه المدة يكون قد ظل في الحكم خمس دورات متتالية، وبالتالي قد يكون آملا في فترات رئاسية لاحقة لاستكمال المسيرة التي بدأها عام 1981. وهذا لم يكن شيئا بعيدا عن أفكار دارت داخل البيروقراطية المصرية؛ فنحن نتذكر خطة "مصر 2017" التي روجت لها الحكومة المصرية في عهد الدكتور كمال الجنزوري. وكان السؤال المحير لماذا عام 2017 وليس 2020 مثلا؟ فكانت الإجابة أن عام 2017 هو عام انتهاء

الفترة السادسة لحكم الرئيس مبارك. كما أن الرئيس وعد صراحة بأنه سيظل يخدم الوطن "طالما في الصدر نفس يتردد وقلب يخفق"، وما ترجمه الكثير من المقربين من أروقة صنع القرار السياسي في مصر من أنه هو مرشح الحزب الوطني لانتخابات الرئاسة في عام 2011. إذن النقاش الحقيقي بشأن مستقبل مصر هو نقاش حول ما بعد الرئيس مبارك.

وقبل ترجيح مسار على آخر، لا بد من توضيح أن خيال الإنسان قد يجنح به لتصور مسارات أخرى لا تعتمد على شرط الرشاد الذي تتبناه نظرية المباريات، بما يجعلنا نتخيل نظريا حدوث ثورة شاملة على نمط الثورة الإيرانية أو العودة إلى لجوء طرف إلى استخدام العنف على نحو ما شهدت مصر في فترة الثمانينيات، أو فكرة قيام انقلاب عسكري ينال من استقرار/رتابة المشهد السياسي الحالي. كل هذه المسارات أقرب إلى التنظير المستبعد منه إلى الواقع المتصور. "

المستقبل المنظور، ومع ثبات مواقف الفاعلين المختلفين، يبدو فيه الحزب الحاكم وكأنه الحزب الوحيد الذي يملك استراتيجية مسيطرة واضحة المعالم بغض النظر عن تفضيلات وقرارات الفاعلين الآخرين".

وبالعودة إلى المسارات الأربعة التي ناقشناها (الروسي/الجابوني، الأوكراني، التركي، الأسباني) فإن المستقبل المنظور، ومع ثبات مواقف الفاعلين المختلفين، يبدو فيه الحزب الحاكم وكأنه الحزب الوحيد الذي يملك استراتيجية مسيطرة واضحة المعالم بغض النظر عن تفضيلات وقرارات الفاعلين الآخرين؛

أولا:

أية تنازلات من قبله لن تكون مبررة لأنه ببساطة ليس مدفوعا لها بتكلفة عالية ترتبط باستمرار الوضع الراهن على ما هو عليه.

ثانيا:

فإن استمرار الرئيس مبارك في السلطة ثم انتقال السلطة بعده داخل النخبة الحاكمة على النمط الروسي/ الجابوني بغضِّ النظر عن اسم الرئيس القادم يحافظ للنخبة الحاكمة وتحالف مراكز الثروة والسلطة والأمن على مكاسب الثلاثين عاما الماضية.

ثالثا:

تلعب المعارضة المصرية إجمالا لمصلحة الحزب الحاكم طالما هي تحافظ على تشرذمها وعدم جديتها في تكوين تحالف سياسي قوي يهدد المراكز الآمنة للحزب الحاكم.

رابعا:

يغيب عن الساحة المصرية كذلك المثقف العضوي القادر على قيادة الجماهير نحو ترجمة مطالبهم الفئوية إلى مطالب تغيير سياسي حقيقي بما يؤكد أن الفاعل الوحيد في الساحة السياسية المصرية هو النخبة الحاكمة والتي ستقرر مستقبل مصر.

خامسا:

استمرار سيطرة الحزب الحاكم في مصر على الحياة السياسية المصرية لا تعني عدم وجود أسباب عدم الاستقرار السياسي لكنه سيظل عدم استقرار محكوم نسبيا؛ فعدم الاستقرار السياسي (وفي قمته الثورات السياسية) يساوي المطالب السياسية مقسومة على المؤسسات السياسية. وبالتالي فإن عدم الاستقرار السياسي يزيد كلما زادت المطالب السياسية وضعفت قدرة المؤسسات السياسية على الاستجابة الفاعلة لها.

لكن تظل معظم مطالب المجتمع المصري السياسية أقرب إلى مطالب "سياسة دنيا" (low politics)؛ لأنها تهدف لتحقيق مطالب محدودة جغرافيا أو مهنيا ولا ترتقي إلى مطالب السياسة العليا (high politics) والتي تستهدف تغيير القواعد السياسية الحاكمة للمجتمع أو تغيير مؤسسات الدولة وإسقاط الحكومة أو نظام الحكم.

بيد أن الملاحظ في مصر خلال آخر عشر سنوات أن المؤسسات السياسية نجحت إما في قمع أو استيعاب هذه المطالب. وتنقسم هذه المؤسسات إلى ثلاثة أنواع أساسية: فهناك المؤسسات الخدمية مثل المدارس والمستشفيات والمحاكم والجمعيات الاستهلاكية وغيرها والملاحظ أنها تزداد ترهلا في مصر في مواجهة موجات متزايدة من المطالب نتيجة زيادة عدد السكان وتنوع مطالبهم. وهناك ثانيا مؤسسات التمثيل السياسي التي تقوم بمهام التعبير عن مطالب المواطنين، والرقابة على أعمال الحكومة، وتداول السلطة على نحو يفضي إلى التغيير في القواعد الحاكمة لـ "من يحصل على ماذا؟ ومتى؟ وأين؟ وكيف؟" ويبدو أن الأحزاب ومجلس الشعب والمجالس المحلية غير قادرة على أن تقنع المواطن المصري بالمشاركة الفاعلة في الحياة

السياسية سلميا. وهناك ثالثا المؤسسات الأمنية وعلى رأسها الشرطة والمحاكم والمؤسسة العسكرية والتي يبدو أنها الأكثر نجاحا حتى الآن في القيام بمهام الضبط الاجتماعي والسياسي.

إذن فالعلاقة الطردية بين زيادة المطالب السياسية وبين عدم الاستقرار السياسي إذا لم تنجح مؤسسات الدولة المختلفة في استيعابها إما بتلبيتها (المؤسسات الخدمية)، أو التعبير عنها (المؤسسات التمثيلية) أو بقمعها (المؤسسات الأمنية)، تعني أن فترة حكم الرئيس مبارك ومن سيأتي بعده لن تكون مستقرة تماما وإنما ستزداد احتمالات عدم الاستقرار.

https://youtu.be/2ZGOeTISBG4

https://youtu.be/KZeT-JmOgT8

https://youtu.be/Dtii9-Yp9Cs

2. أزمة النظام السياسي المصري[70]

حسنين توفيق إبراهيم

أستاذ العلوم السياسية بجامعتي القاهرة وزايد بالإمارات العربية المتحدة.

الأغلبية الساحقة في البرلمان المصري من أعضاء الحزب الحاكم الذي يترأسه رئيس الجمهورية (رويترز-أرشيف)

على الرغم من مضى أكثر من ثلاثة عقود على الانتقال من صيغة التنظيم السياسي الواحد إلى صيغة التعددية الحزبية المقيدة في مصر، إلا أنها لم تشهد تحولاً ديمقراطيًا حقيقيًا؛ حيث أفضت عملية الانتقال إلى مجرد هامش ديمقراطي يتسع أحيانًا ويضيق أحيانًا أخرى طبقًا لإرادة السلطة الحاكمة. وبالتالي فهو لا يستند إلى أسس دستورية وقانونية تجسد ما يُعرف بـ " الدستور الديمقراطي"، ولا إلى تعددية سياسية حقيقية تشكل ركيزة لتحويل مبدأ التداول السلمي للسلطة إلى واقع ملموس، ولا إلى مقومات اقتصادية واجتماعية وثقافية تعزز عملية التحول الديمقراطي وتسهم في ترسيخ ثقافة الديمقراطية؛ ولذلك تصنِّف أدبيات متخصصة في التحول الديمقراطي النظامَ السياسي المصري ضمن فئة النظم المسماة بـ: "شبه التسلطية" أو "التسلطية التنافسية" أو "الديمقراطية الشكلية"ا؛ ولذلك فقد أصبح النظام السياسي المصري يمثل حالة نموذجية لنجاح النخبة الحاكمة في تفريغ عملية التحول الديمقراطي من محتواها الحقيقي؛ حيث هندست هذه العملية على النحو الذي يعزز من قدرة النظام على الاستمرار في السلطة، وذلك اعتمادًا على آليات دستورية وقانونية وسياسية وأمنية ليس هنا مجال التفصيل فيها.

ونتيجة لتعثر عملية التحول الديمقراطي فقد بدأت تتراكم مع مرور الوقت ملامح ومؤشرات أزمة بنائية في النظام السياسي المصري. والهدف من هذه الورقة هو رصد وتحليل أبرز مظاهر هذه الأزمة، مع مناقشة أهم تداعياتها القائمة والمحتملة، لاسيما أن أزمة النظام السياسي تفرز العديد من الأزمات في المجالات الأخرى الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وذلك بحكم المكانة

[70] https://25janaer.blogspot.com.eg/2011/09/blog-post_8102.html

المركزية التي يمثلها النظام السياسي في أية دولة باعتبار أن السياسات العامة التي ينتهجها هي الفيصل في تحديد الأولويات والاختيارات، وتعبئة الموارد والطاقات، ومعالجة المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وحفظ الأمن والاستقرار على الصعيد الداخلي، وحماية الدولة من التهديدات الخارجية.

ولما كان غياب التوازن بين السلطات الثلاث يمثل عاملاً جوهريًا في أزمة النظام السياسي المصري، فإن الورقة سوف تركز على هذا الموضوع، خاصة وأن هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وضعف استقلال السلطة القضائية قد أسهما إلى جانب عوامل أخرى في انتشار الفساد السياسي والإداري على نطاق واسع، وتراجع هيبة الدولة، وتآكل سيادة القانون.

أولا: الأزمة البنائية في النظام السياسي المظاهر والتداعيات

ثانيا: النظام السياسي ومعضلة الشرعية السياسيـــــــــة

أولا: الأزمة البنائية في النظام السياسي المظاهر والتداعيات

بعد ثلاثة عقود على الانتقال من صيغة التنظيم السياسي الواحد إلى صيغة التعددية الحزبية المقيدة في مصر، إلا أنها لم تشهد تحولاً ديمقراطيًا حقيقيًا؛ حيث أفضت عملية الانتقال إلى مجرد هامش ديمقراطي يتسع أحيانًا ويضيق أحيانًا أخرى طبقًا لإرادة السلطة الحاكمة

تتمثل أهم مظاهر الأزمة البنائية التي يعاني منها النظام السياسي المصري فيما يلي:

ا. شخصانية السلطة وغياب مبدأ التوازن بين السلطات؛

حيث يمثل التفرد والاستبداد بالسلطة أحد الملامح الرئيسة للنظام السياسي، وذلك بسبب السلطات الدستورية الضخمة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية سواء في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية. وبحكم رئاسته للحزب الوطني الديمقراطي الذي يحتكر الحياة السياسية في مصر منذ تأسيسه في أواخر سبعينيات القرن العشرين، فإن رئيس الجمهورية يسيطر من الناحية العملية على السلطتين التنفيذية والتشريعية، ناهيك عن صلاحياته القضائية التي يخولها إياه الدستور والقانون. ويشكل هذا الوضع استمرارية لتقاليد "الفرعونية السياسية" التي أصَّل لها المفكر الراحل الدكتور جمال حمدان.

2. غياب مبدأ التداول السلمي للسلطة أو تقاسمها،

وهذه نتيجة منطقية لشخصانية السلطة واحتكارها، لاسيما أنه بمقتضى الدستور يستطيع رئيس الجمهورية التأبيد في السلطة، أي الاستمرار في الحكم مدى الحياة.

3. جمود النخبة الحاكمة وتكلسها،

فهذه النخبة شاخت في مواقعها على حد تعبير الأستاذ محمد حسنين هيكل. وقد اقترن هذا الوضع بسيادة نزعة تكنوقراطية في تعيين الوزراء؛ ولذلك أصبحت ظاهرة "الوزير غير السياسي المعمر في المنصب" من أبرز ملامح النخبة الوزارية في عهد مبارك. كما ترتب على هذا الوضع غياب أو ضعف قيادات الصف الثاني.

4. وجود خلل كبير في النظام الحزبي التعددي؛

فالحزب الوطني الديمقراطي يحتكر الأغلبية البرلمانية منذ تأسيسه في أواخر سبعينيات القرن العشرين على نحو ما سبق ذكره. وإلى جواره يوجد حاليًا 23 حزبًا سياسيًا، معظمها غير معروف للمصريين. كما أن أحزاب المعارضة المعروفة مثل التجمع والناصري والوفد الجديد والجبهة الديمقراطية تعاني من الضعف والهشاشة وعدم القدرة على التنسيق الفعال فيما بينها، وذلك لأسباب عديدة لا يتسع المجال للخوض فيها ، الأمر الذي يجعلها غير قادرة على القيام بدور سياسي فاعل ومؤثر. ومن المؤكد أن الحزب الوطني يستمد قوته من عاملين لا علاقة لهما بطبيعته وأدائه كحزب: أولهما: أن رئيس الدولة هو رئيس الحزب، وبالتالي فإذا تخلى الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطني فإن دوره سوف يتقلص إلى حد كبير. وثانيهما: التداخل بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة، وتوظيف الأخيرة لحساب الحزب وبخاصة خلال الاستحقاقات الانتخابية؛ ولذلك فإن النظام الحزبي التعددي في مصر هو أقرب إلى نظام الحزب المسيطر أو المهيمن منه إلى نظام التعددية الحزبية بالمعنى المتعارف عليه.

5. استمرار العمل بقانون الطوارئ منذ عام 1981 دون انقطاع.

وقد تم تمديده لمدة عامين اعتبارًا من 1/6/ 2010. ورغم تأكيد القرار الجمهوري الخاص بتمديد حالة الطوارئ على أن تطبيق الأحكام المترتبة على ذلك سوف يقتصر على حالات مواجهة أخطار الإرهاب والمخدرات، إلا أن الخبرة تؤكد أن قانون الطوارئ بما يتضمنه من قيود متنوعة على حقوق المواطنين وحرياتهم كثيرًا ما استُخدِم في مواجهة قوى المعارضة

السياسية والحركات الاحتجاجية السلمية.3 وقد شكل -ويشكّل- قانون الطوارئ مرجعية لتزايد اعتماد النظام على القبضة الأمنية؛ حيث أصبح جانب مهم من عمل وزارة الداخلية وأجهزتها المتعددة ينصرف إلى تحقيق الأمن السياسي، الذي هو في نهاية المطاف أمن النظام الحاكم.

6. ضعف المشاركة السياسية؛

حيث بات المصريون في حالة عزوف -أو بالأحرى استقالة- عن السياسة، فالأحزاب السياسية هي في معظمها أحزاب بلا جماهير أو قواعد شعبية حقيقية. كما أن استمرار نهج تزوير الانتخابات والتلاعب في نتائجها، جعل قطاعًا كبيرًا من الناخبين على قناعة بأن أصواتهم لا قيمة لها، وأن نتائج الانتخابات محسومة سلفًا سواء شاركوا فيها أم لم يشاركوا، الأمر الذي أدى إلى ضعف المشاركة في الانتخابات. وقد ترسخت هذه القناعة بعد إلغاء دور القضاء في الإشراف على الانتخابات بموجب التعديلات التي أُدخلت على الدستور في عام 2007. وجاءت انتخابات التجديد النصف لمجلس الشورى في يونيو عام 2010 لتؤكد هذه الحقيقة بشكل جلي وواضح. كما أن الحركات السياسية الجديدة، وعلى الرغم من أهمية الدور الذي تقوم به في عملية الحراك السياسي التي تشهدها مصر، إلا أنها تظل حركات نخبوية.

7. غياب أو ضعف مصداقية الخطاب السياسي الرسمي،

وذلك لوجود فجوة كبيرة بين القول والفعل؛ فعلى سبيل المثال، عندما يؤكد كبار المسئولين والكتاب الذين يدورون في فلك السلطة على أن مصر تعيش في عهد مبارك أزهى عصور الحرية والديمقراطية والازدهار، فإنهم يبدون وكأنهم يتحدثون عن مصر أخرى غير تلك التي يعرفها المصريون ويعيشون فيها. وعندما يؤكد الخطاب السياسي الرسمي على أن رعاية الفقراء ومحدودي الدخل في مقدمة أولويات الحكومة والحزب الوطني، فإن التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي تشهدها مصر تجعل مثل هذا القول فاقدًا لأية مصداقية.

8. غموض مستقبل النظام السياسي،

وبخاصة في ظل الحالة الصحية للرئيس مبارك (82 عامًا)، واستمرار الجدل السياسي حول ملف التوريث؛ وبذلك فإن أسئلة من قبيل: من هو الرئيس القادم لمصر؟، وماذا بعد مبارك؟ أصبحت مطروحة على نطاق واسع سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي4 . ولا شك في أن مجرد اختزال واقع

ومستقبل التطور السياسي في مصر في شخص رئيس الجمهورية، مع ما يمثله موقع الرئيس من أهمية كبيرة، إنما يُعد أحد المؤشرات المهمة على الأزمة البنائية التي يعاني منها النظام السياسي.

وبإيجاز يمكن القول:

إن الأزمة البنائية في النظام السياسي المصري إنما تعكس عدة فجوات كبرى تؤثر بالسلب على التطور السياسي في البلاد. فهناك فجوة بين الأطر الدستورية/القانونية والممارسات العملية، وفجوة ثانية بين التحولات المتسارعة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحالة الجمود أو شبه الجمود السائدة على المستوى السياسي والمؤسسي، وفجوة ثالثة بين الخطاب السياسي الرسمي والممارسات الحكومية، وفجوة رابعة بين الدولة والمجتمع، وفجوة خامسة بين النظام الحاكم وقوى المعارضة، ناهيك عن الفجوات الموجودة فيما بين قوى وأحزاب المعارضة.

تصنِّف أدبيات متخصصة في التحول الديمقراطي النظامَ السياسي المصري ضمن فئة النظم المسماة بـ: "شبه التسلطية" ولذلك فقد أصبح النظام السياسي المصري يمثل حالة نموذجية لنجاح النخبة الحاكمة في تفريغ عملية التحول الديمقراطي من محتواها الحقيقي

وقد أفرزت الأزمة البنائية التي يعاني منها النظام السياسي المصري جملة من النتائج والتداعيات الخطيرة على الدولة والمجتمع، منها: تراجع هيبة الدولة، وتآكل سيادة القانون، وحدوث حالة من الانفلات والفوضى في المجتمع وبخاصة في ظل تركيز أجهزة النظام على الأمن السياسي بمعناه الضيق، فضلاً عن استشراء الفساد السياسي والإداري وبخاصة في ظل تمدد ظاهرة الزواج غير الشرعي بين الثروة والسلطة، وتزايد حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وكثرة التوترات والمشاحنات الطائفية، واتساع نطاق الاحتقان بين السلطة والمجتمع، وهو ما يتجلى بوضوح في تصاعد موجة الاحتجاجات العامة التي تنخرط فيها فئات اجتماعية عديدة بقصد طرح مطالب فئوية خاصة بها، والضغط على الحكومة من أجل تلبيتها. وقد لخص الأستاذ محمد حسنين هيكل هذا الواقع بقوله: "لدينا أزمة عدل، وأزمة قانون، وأزمة إدارة، وأزمة ثقة.. ولم نصل من قبل إلى هذا التفاوت بين سكان القصور وسكان القبور".

ومما يزيد من خطورة الوضع أن النظام الحاكم لا يمتلك رؤية واضحة للخروج من المأزق الراهن، فليس لديه القدرة على المواجهة الحقيقية والجادة

للمشكلات القائمة، والتي أسهمت سياساته الفاشلة والمتخبطة على مدى العقود الثلاثة الماضية في خلق بعضها وزيادة حدة بعضها الآخر، وليس لديه مشروع وطني ملهم للنهضة والتقدم، بحيث يبلور حوله نوعًا من الإجماع الوطني أو التوافق المجتمعي، ويحشد الإمكانات والطاقات المتاحة من أجل تحقيقه، ناهيك عن عدم قدرته على بلورة رؤية مستقبلية للتعامل مع التحديات المحتملة سواء أكانت داخلية أو خارجية.

غياب التوازن بين السلطات: هيمنة السلطة التنفيذية

إن أحد أبرز العوامل التي أسهمت في خلق وتعميق الأزمة البنائية التي يعاني منها النظام السياسي المصري يتمثل في غياب مبدأ التوازن بين السلطات؛ حيث تهيمن السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، كما تقوم بدور في تقليص استقلال السلطة القضائية. وفيما يلي شرح وتحليل للسلطات والصلاحيات الدستورية المخولة لكل من السلطات الثلاث، وهو الأمر الذي يكشف عن مدى الخلل في التوازن بين هذه السلطات، وهو ما ينعكس على طبيعة العلاقة بينها.

السلطة التنفيذية

طبقًا للدستور، تتكون السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية والحكومة والإدارة المحلية والمجالس القومية المتخصصة.

أ. رئيس الجمهورية

من نافلة القول: إن رئيس الجمهورية يهيمن على مقاليد السلطة وعملية صنع القرار في مصر، الأمر الذي يجعله محور النظام السياسي، وذلك بحكم سلطاته وصلاحياته شبه المطلقة التي يخولها له الدستور، سواء في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية. وفى هذا السياق، فقد قال المستشار طارق البشرى: إن سلطات رئيس الجمهورية في مصر تتجاوز سلطات الإمام في فقه الشيعة8؛ فطبقًا للدستور يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين في الدستور (المادة 137). كما يضع بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها على الوجه المبين في الدستور. ويمارس الرئيس الاختصاصات المنصوص عليها في المواد 144و145 و146و147 بعد موافقة مجلس الوزراء، والاختصاصات المنصوص عليها في المواد 108 و148 و151 بعد أخذ رأيه (المادة 138).

كما أن رئيس الجمهورية هو الذي يعين رئيس مجلس الوزراء ويعفيه من منصبه، ويكون تعيين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ونوابهم وإعفائهم

من مناصبهم بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى رئيس مجلس الوزراء (المادة 141). ولرئيس الجمهورية كذلك حق دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته، وتكون له رئاسة الجلسات التي يحضرها. كما يكون له حق طلب تقارير من الوزراء (المادة 142). ورئيس الجمهورية هو الذي يعين الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين ويعزلهم على الوجه المبين في القانون (المادة 143). كما أن للرئيس حق إحالة الوزير للمحاكمة على يقع منه من جرائم أثناء تأدية أعمال وظيفته أو بسببها (المادة 159).

ويخول الدستور رئيس الجمهورية صلاحية إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين، وله أن يفوض غيره في إصدارها (المادة 144)، وكذلك إصدار لوائح الضبط (المادة 145)، وإصدار القرارات اللازمة لإنشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة (المادة 146). كما أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الذي يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الشعب (المادة 150). ويتولى كذلك رئاسة مجلس الدفاع الوطني (المادة 182). كما أن له حق إبرام المعاهدات على أن يبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان، وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليا ونشرها طبقًا للأوضاع المقررة (المادة 151). وله كذلك أن يستفتي الشعب في المسائل المهمة التي تتصل بمصالح البلاد العليا (المادة 152)، وهو صاحب السلطة التقديرية في تحديد ماهية هذه المسائل.

وبالإضافة إلى سلطاته وصلاحياته التنفيذية، فإن لرئيس الجمهورية سلطات وصلاحيات تشريعية سواء في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية؛ ففي الظروف العادية، يتمتع رئيس الجمهورية بالحق في اقتراح مشروعات القوانين (المادة 109)، والحق في إصدار القوانين التي يقرها مجلس الشعب أو الاعتراض عليها (المادة 112). كما أن له الحق في طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور (المادة 189)، فضلاً عن حقه في تعيين ما لا يزيد عن عشرة أعضاء في مجلس الشعب مع بداية كل فصل تشريعي (المادة 87).

ورغم أن بعض الصلاحيات التشريعية المخولة للرئيس مكفولة أيضًا لأعضاء مجلس الشعب مثل اقتراح مشروعات القوانين وطلب تعديل الدستور، إلا أن الدستور يحيط ممارسة هذه الصلاحيات من قبل الأعضاء ببعض القيود التي لا تنطبق على ممارستها من قبل الرئيس؛ فبالنسبة لمشروعات القوانين المقدمة من أعضاء مجلس الشعب، فإنها لا تُحال إلى لجان المجلس لفحصها وتقديم تقارير عنها، إلا بعد فحصها أمام لجنة خاصة لإبداء الرأي في جواز نظر

المجلس فيها، وبعد أن يقرر المجلس ذلك (المادة 110)، وكل مشروع قانون اقترحه أحد أعضاء مجلس الشعب ورفضه المجلس لا يجوز تقديمه ثانية في نفس دور الانعقاد (المادة 111)، أما بالنسبة لطلب تعديل الدستور من جانب المجلس، فإنه يجب أن يكون موقعًا من قبل ثلث أعضاء المجلس على الأقل (المادة 189)؛ ولذلك يُلاحَظ أن التعديلين الدستوريين خلال عهد الرئيس مبارك قد تما بمبادرة منه.

أما في الظروف الاستثنائية، وطبقًا للدستور فإنه يحق لرئيس الجمهورية " إذا قام خطر حال وجسيم يهدد الوحدة الوطنية، أو سلامة الوطن، أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر بعد أخذ رأى رئيس مجلس الوزراء ورئيسي مجلسي الشعب والشورى، ويوجه بيانًا إلى الشعب، ويجرى الاستفتاء على ما اتخذه من إجراءات خلال ستين يومًا من اتخاذها، ولا يجوز حل مجلس الشعب في أثناء ممارسة هذه السلطات" (المادة 74). كما يخول الدستور رئيس الجمهورية عند الضرورة، وفى الأحوال الاستثنائية، سلطة إصدار قرارات لها قوة القانون، وذلك بناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثي الأعضاء (المادة 108). ويخوله كذلك سلطة إصدار قرارات لها قوة القانون في حالة غيبة مجلس الشعب، وحدوث ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير(المادة 147)، إلا أنه يبقى للرئيس سلطة تقديرية في تحديد ماهية الظروف التي تستوجب اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير. ويحق للرئيس كذلك إعلان حالة الطوارئ على النحو المبين في القانون (المادة 148). كما أن لرئيس الجمهورية حق إصدار قرار بحل مجلس الشعب عند الضرورة دون إجراء استفتاء شعبي.

ثمة اتفاق بين كثير من الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني وأهل الرأي والفكر على أن الإصلاح الدستوري والسياسي الحقيقي -وليس المغشوش- هو السبيل الوحيد لمعالجة أزمة النظام السياسي وإعادة بنائه على أسس جديدة. وفي هذه الحالة يجب أن يتضمن قرار الحل دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة لمجلس الشعب في ميعاد لا يجاوز ستين يومًا من تاريخ صدور قرار الحل (136). وهذه المادة قبل تعديلها في عام 2007 كانت تقيد سلطة رئيس الجمهورية في حل مجلس الشعب عند الضرورة بإجراء استفتاء شعبي. كما أن من سلطة رئيس الجمهورية تعيين ثلث أعضاء مجلس الشورى (المادة 196)، وله كذلك حق حل مجلس الشورى عند الضرورة مع دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة لمجلس الشورى في ميعاد

لا يجاوز ستين يومًا من تاريخ صدور قرار الحل (المادة 204). كما أن المجالس القومية المتخصصة تتبع رئيس الجمهورية (المادة 164).

وإلى جانب سلطاته وصلاحياته التنفيذية والتشريعية، فإن لرئيس الجمهورية سلطات وصلاحيات قضائية منها. أنه يتولى رئاسة المجلس الأعلى للقضاء، الذي يضم رؤساء الهيئات القضائية، ويرعى شؤونها المشتركة (المادة 173) . وبمقتضى التعديل الدستوري عام 2007، أصبح من سلطة رئيس الجمهورية أن يحيل أي جريمة من جرائم الإرهاب إلى أية جهة قضاء منصوص عليها في الدستور أو القانون (المادة 179). وبالإضافة إلى كافة السلطات والصلاحيات الدستورية التي يتمتع بها رئيس الجمهورية فإنه يترأس الحزب الوطني الديمقراطي، الذي يحتكر الأغلبية في مجلس الشعب منذ تأسيسه، الأمر الذي يجعل الرئيس يسيطر من الناحية العملية على السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وإذا كان مبدأ أن السلطة لابد أن تقابلها مسؤولية هو من المبادئ الأساسية للحياة الدستورية، فالمُلاحظ أن السلطات والصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية في مصر لا تقابلها أية مسؤولية حقيقية من الناحية العملية، وكل ما يتضمنه الدستور في هذا الشأن هو " أن يكون اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى أو بارتكاب جريمة جنائية بناء على اقتراح من ثلث أعضاء مجلس الشعب على الأقل، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس... وتكون محاكمة رئيس الجمهورية أمام محكمة خاصة، ينظم القانون تشكيلها، وإجراءات المحاكمة أمامها ويحدد العقاب.." (المادة 85)، وواضح أن الشروط التي تتضمنها هذه المادة تجعلها غير ذات موضوع في ضوء سيطرة رئيس الدولة على السلطة التشريعية بحكم رئاسته للحزب الوطني الديمقراطي الذي يحتكر الأغلبية في مجلس الشعب على نحو ما سبق ذكره. كما أن القانون الخاص بمحاكمة رئيس الجمهورية لم يصدر حتى الآن.

ب. الحكومة

ينص الدستور على أن الحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة، وتتكون من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم (المادة 153). وتتمثل اختصاصات مجلس الوزراء في: الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة، والإشراف على تنفيذها وفقا للقوانين والقرارات الجمهورية، وتوجيه وتنسيق أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة، وإصدار القرارات الإدارية والتنفيذية، وإعداد مشروعات

القوانين والقرارات، وإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة، وإعداد مشروع الخطة العامة للدولة، وعقد القروض ومنحها طبقا لأحكام الدستور، وملاحظة تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة (المادة 156). كما يجوز لرئيس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم أن يكونوا أعضاء في مجلس الشعب. كما يجوز لغير الأعضاء منهم حضور جلسات المجلس ولجانه (المادة 134).

ومع أن الدستور قد نص على أن "الوزراء مسؤولون أمام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة، وكل وزير مسؤول عن أعمال وزارته، ولمجلس الشعب أن يقرر سحب الثقة من أحد نواب رئيس الوزراء أو أحد الوزراء أو نوابهم"، إلا أنه قيَّد ذلك بعدة ضوابط، وهي أنه "لا يجوز عرض طلب سحب الثقة إلا بعد استجواب، وبناء على اقتراح عشر أعضاء المجلس. ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في الطلب قبل ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه، ويكون سحب الثقة بأغلبية أعضاء المجلس" (مادة 126). وعلى الرغم من أن مجلس الشعب يمتلك هذه السلطة الرقابية، إلا أنه لم يقم بسحب الثقة من أي وزير منذ الأخذ بالتعددية السياسية في منتصف سبعينيات القرن العشرين على نحو ما سيأتي ذكره فيما بعد.

وعلى الرغم من أن التعديلات الدستورية في عام 2007 قد عززت بدرجة ما من صلاحيات مجلس الوزراء؛ حيث أصبحت ممارسة رئيس الجمهورية لبعض صلاحياته معلقة على موافقة مجلس الوزراء في بعض الحالات، وأخذ رأيه في حالات أخرى (المواد 74 و138و141)، إلا أن الإبقاء على طريقة تعيين رئيس مجلس الوزراء وإعفائه من منصبه دون تعديل؛ حيث إن ذلك هو اختصاص أصيل لرئيس الجمهورية، إنما يقلل من أهمية التعديلات الدستورية من الناحية العملية، حيث تبقى العلاقة بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء مجرد علاقة بين رئيس ومرؤوس، ولا يُتصور أن يرفض المرؤوس قرارًا لرئيسه، وبخاصة في ظل غلبة الطابع التكنوقراطي على عملية تعيين رئيس الوزراء والوزراء في عهد مبارك.

السلطة التشريعية

لقد حدد الدستور سلطات مجلس الشعب سواء أكانت سلطات تشريعية أو مالية أو رقابية[10]؛ ففي مجال التشريع: لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق اقتراح مشروعات القوانين حسب إجراءات حددها الدستور (المواد 109، 110، 111). أما الاختصاص المالي لمجلس الشعب، فيتمثل في: إقرار الخطة العامة

للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (المادة 114)، كما يجب عرض الموازنة العامة على مجلس الشعب قبل ثلاثة أشهر على الأقل من بدء السنة المالية، ولا تُعتبر نافذة إلا بموافقته عليها، ويجوز لمجلس الشعب أن يعدل النفقات الواردة في مشروع الموازنة، عدا التي ترد تنفيذًا لالتزام محدد على الدولة. وإذا ترتب على التعديل زيادة في النفقات وجب أن يتفق المجلس مع الحكومة على تدبير مصادر للإيرادات بما يحقق إعادة التوازن بينها وبين النفقات (المادة 115). ومن المعروف أن هذه المادة كانت من بين المواد التي شملها التعديل الدستوري عام 2007. وبمقتضى التعديل أصبح من حق المجلس أن يعدل النفقات الواردة في مشروع الموازنة دون أن يكون ذلك معلقًا على شرط موافقة الحكومة كما كانت تنص المادة قبل التعديل.

وطبقا للدستور، فإنه يجب عرض الحساب الختامي لميزانية الدولة على مجلس الشعب في مدة لا تزيد عن ستة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية، ويتم التصويت عليه بابًا بابًا، ويصدر بقانون، كما يجب عرض التقرير السنوي للجهاز المركزي للمحاسبات وملاحظاته على مجلس الشعب، وللمجلس أن يطلب من الجهاز المركزي للمحاسبات أي بيانات أو تقارير أخرى (المادة 118). وبالإضافة إلى ذلك فإن إنشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغاءها لا يكون إلا بقانون (المادة 119). ولا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه إنفاق مبالغ من خزانة الدولة في فترة مقبلة إلا بموافقة مجلس الشعب (المادة 121).

أما بالنسبة للسلطات والصلاحيات الرقابية لمجلس الشعب فهي تتمثل في أنه يحق لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء أو نوابهم أسئلة في أي موضوع يدخل في اختصاصهم (المادة 124)، كما أن لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق توجيه استجوابات إلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء أو نوابهم لمحاسبتهم في الشؤون التي تدخل في اختصاصاتهم، وتجرى المناقشة في الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من تقديمه، إلا في حالات الاستعجال التي يراها المجلس وبموافقة الحكومة (المادة 125). والوزراء مسؤولون أمام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة، وكل وزير مسؤول عن أعمال وزارته، ولمجلس الشعب أن يقرر سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو نوابهم، ولا يجوز عرض طلب سحب الثقة إلا بعد

استجواب، وبناء على اقتراح عُشر أعضاء المجلس، ويكون سحب الثقة بأغلبية أعضاء المجلس (126).

كما أن لمجلس الشعب أن يقرر بناء على طلب عُشر أعضائه مسؤولية رئيس مجلس الوزراء، ويصدر القرار بأغلبية أعضاء المجلس، وذلك بناء على إجراءات وضوابط حددها الدستور (127). ويجوز لعشرين عضوًا على الأقل من أعضاء مجلس الشعب طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسية الوزارة بشأنه (المادة 129)، ولأعضاء المجلس كذلك إبداء رغبات في موضوعات عامة إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء (المادة 130)، كما أن لمجلس الشعب كذلك أن يكوِّن لجنة خاصة أو يكلف لجنة من لجانه بفحص نشاط إحدى المصالح الإدارية أو المؤسسات العامة، أو أي مشروع من المشروعات العامة من أجل تقصي الحقائق (المادة 131). وبموجب الدستور فإنه يتعين على رئيس مجلس الوزراء تقديم برنامج الوزارة خلال ستين يومًا من تأليفها إلى مجلس الشعب أو في أول اجتماع له إذا كان غائبًا، وإذا لم يوافق المجلس على هذا البرنامج بأغلبية أعضائه قَبِل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة، وإذا لم يوافق المجلس على برنامج الوزارة الجديدة، كان لرئيس الجمهورية أن يحل المجلس أو يقبل استقالة الوزارة (المادة 133).

أما بالنسبة لمجلس الشورى، فهو يختص طبقًا للمادة 194 من الدستور بدراسة واقتراح ما يراه كفيلاً بالحفاظ على دعم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، وحماية المقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة. كما عزز التعديل الدستوري عام 2007 من صلاحيات مجلس الشورى؛ إذ شمل التعديل المادة 194، وبمقتضى ذلك أصبحت موافقة المجلس واجبة على: الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر مواد الدستور، على أن تسري على مناقشة التعديل والموافقة عليه بالمجلس الأحكام المنصوص عليها في المادة 189، ومشروعات القوانين المكملة للدستور التي نصت عليها العديد من مواده، ومعاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة والتي تتعلق بحقوق السيادة. وقد تضمن الدستور آلية لمعالجة أي خلاف ينشأ بين مجلسي الشعب والشورى بشأن ممارسة الصلاحيات المنوطة بكل منهما (المادة 194). وبموجب المادة 195 من الدستور التي شملها التعديل الدستوري عام 2007، فقد أصبح يتعين أخذ رأى مجلس الشورى في: مشروع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومشروعات القوانين التي

يحيلها إليه رئيس الجمهورية، وما يحيله رئيس الجمهورية إلى المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة أو بسياستها في الشؤون العربية أو الخارجية.

وعلى الرغم من السلطات والصلاحيات التشريعية والرقابية التي يتمتع بها مجلس الشعب من الناحية الدستورية، إلا أن دوره في الحياة السياسية يتسم بالضعف والهشاشة؛ فعلى صعيد عملية التشريع، أكدت -وتؤكد- خبرة الممارسة العملية أن الحكومة هي التي تقدم الغالبية العظمى من مشروعات القوانين، ويقوم مجلس الشعب بمناقشتها وإقرارها بدون تعديل أو بعد إدخال تعديلات طفيفة على بعضها. وعلى الرغم من أن بعض مشروعات القوانين التي قدمتها الحكومة قد جرى بشأنها مناقشات جادة تحت قبة البرلمان، ورغم اعتراض نواب المعارضة على بعض القوانين، إلا أن ذلك لم يغير من واقع الأمر شيئًا؛ حيث إن الأغلبية التي يتمتع بها الحزب الوطني الديمقراطي داخل البرلمان تسمح للحكومة بتمرير القوانين التي تريدها. ونظرًا لأن بعض القوانين لا تأخذ حظها الكافي من الدراسة والبحث والمناقشة؛ حيث يتم إعدادها على عجل من قبل الحكومة، ويجرى تمريرها بسرعة داخل مجلس الشعب، فإنها تخرج معيبة دستوريًا، وتصبح عرضة للطعن في دستوريتها. وكثيرًا ما حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قوانين أقرها المجلس[11]. كما أن هذه القوانين تصبح عرضة لكثرة التعديل بكل ما يترتب على ذلك من سلبيات.

ورغم أن لمجلس الشعب سلطات رقابية، إلا أنه لا يمارس هذه السلطات كما يجب، وبما يعزز من دوره في مراقبة أعمال الحكومة، حيث يُلاحظ أن أساليب الرقابة الأقل تأثيرًا مثل الأسئلة هي التي تطغى على النشاط الرقابي للمجلس مقارنة بأساليب الرقابة الأكثر فاعلية مثل الاستجوابات، وطلبات الإحاطة، وتشكيل لجان تقصى الحقائق. وأكثر من هذا فإن الأساليب الإجرائية لعمل المجلس كثيرًا ما فرَّغت الاستجواب -باعتباره أكثر أساليب الرقابة البرلمانية فاعلية- من محتواه؛ وذلك نظرًا لعدم مناقشة بعض الاستجوابات لتأخير مواعيد مناقشتها إلى قرب نهاية الدورة البرلمانية بحيث تنفض الدورة دون مناقشة هذه الاستجوابات، أو أن تتم مناقشة عدة استجوابات في جلسة واحدة، بحيث لا يأخذ الاستجواب حقه من العرض والمناقشة.

وفي ضوء ذلك، فإنه ليس من قبيل المصادفة أن كل الاستجوابات التي تم مناقشتها تحت قبة مجلس الشعب منذ الفصل التشريعي الأول (1971- 1976)

حتى الآن، انتهى الأمر بشأنها إلى موافقة المجلس إلى إغلاق باب المناقشة والانتقال إلى جدول الأعمال، بل إنه كثيرًا ما أيد المجلس بالأغلبية سياسة رئيس الوزراء أو الوزير المستجوب، بما يعنى أن الاستجواب كأن لم يكن12؛ ولذلك لم يحدث أن قام مجلس الشعب بسحب الثقة من وزير، كما لم يحدث في تاريخ مصر أن سقطت حكومة بسبب فقد الثقة من خلال البرلمان منذ نشأته عام 1866.

وعلى الرغم من أن التعديلات الدستورية في عام 2007 قد عززت من سلطات وصلاحيات السلطة التشريعية ممثلة في مجلسي الشعب والشورى (المواد 115 و118 و127و 133 و194 و195)، إلا أن ذلك يُعتبر محدود الأهمية من زاوية تحقيق التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية؛ حيث بقيت معظم سلطات الرئيس وصلاحياته سالفة الذكر دون تعديل. كما أن التعديلات الدستورية خولته سلطات وصلاحيات جديدة من أهمها ما جاء في المادة 136؛ حيث أصبح من حقه إصدار قرار بحل مجلس الشعب عند الضرورة دون إجراء استفتاء شعبي كما كانت هذه المادة تنص قبل التعديل.

كما أن العبرة في نهاية المطاف ليس بمجرد منح صلاحيات جديدة للسلطة التشريعية فحسب، ولكن بمدى فاعليتها في ممارسة صلاحياتها. وتؤكد الخبرة السياسية المصرية أن مجلس الشعب لا يمارس سلطاته بفاعلية لاعتبارات عديدة منها: أن بعض القيود والضوابط التي يتضمنها الدستور بشأن ممارسة مجلس الشعب لبعض صلاحياته التشريعية والرقابية، وكذلك الأساليب الإجرائية لعمل المجلس تحد من فاعليته في ممارسة دوره التشريعي والرقابي. وبالإضافة إلى ذلك فإن احتكار الحزب الوطني الديمقراطي للأغلبية البرلمانية منذ تأسيسه قد انعكس بالسلب على الدور السياسي لمجلس الشعب، لا سيما أن رئيس الدولة هو رئيس الحزب الوطني، أي هو المسيطر على السلطتين التنفيذية والتشريعية. وفى ضوء هذا الواقع، دأب الحزب الوطني الديمقراطي مستندًا إلى أغلبيته المصنعة على تمرير مشروعات القوانين التي تتقدم بها الحكومة، وتجنب استخدام الأساليب البرلمانية الأكثر فاعلية في ممارسة الرقابة على أعمالها وفى مقدمتها الاستجواب، فضلاً عن إجهاض محاولات نواب المعارضة بشأن استخدام بعض أدوات الرقابية البرلمانية بشكل فعَّال. ناهيك عن الممارسات السلبية لكثير من أعضاء مجلس الشعب مثل التغيب عن حضور الجلسات، أو النوم أثنائها، أو ضعف المشاركة في أعمال المجلس، أو اللهاث خلف الوزراء من أجل الحصول على تأشيرات، علاوة

على انخراط بعض النواب في ممارسات فاسدة، ومن ذلك على سبيل المثال: "نواب القروض"، و"نواب الكيف"، و"نواب العلاج على نفقة الدولة".

السلطة القضائية

يشكّل استقلال القضاء أحد المؤشرات الأساسية لدرجة التطور الديمقراطي. وعلى الرغم من أن الدستور المصري ينص على أن السلطة القضائية مستقلة (المادة 165)، وأن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون (المادة 166)، ومع التسليم بالاستقلال النسبي الذي تتمتع به السلطة القضائية في ممارساتها لصلاحياتها، إلا أن هناك بعض المتغيرات المرتبطة بطبيعة النظام السياسي، وبهيكل السلطة القضائية ذاتها كانت -ولاتزال- لها تأثيراتها السلبية على درجة استقلال القضاء، ومنها على سبيل المثال: أن الدستور أحال تنظيم الهيئات القضائية، واختصاصاتها، وطريقة تشكيلها، وإجراءات تعيين أعضائها ونقلهم إلى القانون (المادة 167)، الأمر الذي يمكن السلطة التنفيذية من الحد من استقلال القضاة بأشكال مختلفة، خاصة وأنها تتحكم -من الناحية الفعلية- في العملية التشريعية باعتبار أن حزب الحكومة أو بالأحرى حزب رئيس الجمهورية هو الذي يحتكر الأغلبية البرلمانية في مجلسي الشعب والشورى.

وقد خاض القضاة خلال الفترة من 2005- 2007 صراعًا سلميًا مع الدولة كان عنوانه استقلال القضاء؛ حيث حاولت السلطة التنفيذية ممثلة في وزارة العدل على خلفية دور القضاة في الإشراف على الانتخابات التشريعية عام 2005، والذي حقق لها درجة يُعتَد بها من النزاهة، حاولت استخدام بعض التعديلات على قانون السلطة القضائية كأداة للحد من استقلال القضاة من خلال التحكم في شؤونهم الإدارية والوظيفية وممارسة التفتيش القضائي، ناهيك عن محاولات تسييس القضاء واحتوائه، وهو ما رفضه غالبية القضاة بشدة.

كما أن استمرار العمل بقانون الطوارئ، وبمجموعة من القوانين التي صدرت في فترات استثنائية من تاريخ مصر، والتي تتضمن قيودًا عديدة على حقوق المواطنين وحرياتهم قد أدى إلى بروز قضاء استثنائي موازٍ للقضاء الطبيعي؛ حيث تضمن بعض هذه القوانين إنشاء محاكم استثنائية تختلف عن المحاكم العادية من حيث طريقة تشكيل هيئاتها القضائية حيث تضم أشخاصا من غير أعضاء السلك القضائي. ومن هذه المحاكم محكمة أمن الدولة طوارئ المرتبطة بقانون الطوارئ. كما دأبت السلطة على إحالة مدنيين إلى القضاء العسكري.

وبموجب التعديل الدستوري عام 2007 أصبح من حق رئيس الجمهورية إحالة أية جريمة من جرائم الإرهاب إلى أية جهة قضائية يتضمنها الدستور والقانون. وبذلك يصبح أي قرار لرئيس الجمهورية بهذا الشأن محصنًا ضد الطعن فيه بعدم الدستورية. وينطوي هذا الأمر على خطورة كبيرة في ظل التعريف الفضفاض والمطاط للإرهاب والجرائم الإرهابية، فضلاً عن كونه يتعارض مع مبدأ دستوري أصيل وهو كفالة حق المتهم في محاكمة عادلة أمام قاضيه الطبيعي.

وفي ضوء ما سبق،

يمكن القول: إن التطورات السياسية والتشريعية التي شهدتها مصر في ظل التعددية السياسية المقيدة قد أوجدت نوعًا من الازدواجية في النظام القضائي المصري؛ حيث أصبح هناك قضاء عادى وآخر استثنائي. وقد اقترن بذلك زيادة اللجوء إلى إحالة المدنيين إلى القضاء العسكري في قضايا العنف والتطرف التي شهدتها مصر خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وهو أمر كان محل جدل سياسي وقانوني واسع. كما تعرف مصر ظاهرة أخرى تقلل من مردود استقلال القضاء من الناحية العملية وهي ضعف تنفيذ الأحكام القضائية؛ مما يؤثر بالسلب على هيبة الحكم القضائي وفاعليته، فما قيمة أن يحصل صاحب الحق على حقه بموجب حكم قضائي ثم يبقى هذا الحكم دون تنفيذ؟!

ثانيا: النظام السياسي ومعضلة الشرعية السياسية

إن الخلل الكبير في التوازن بين السلطات، وتعثر عملية التحول الديمقراطي قد أسهما في تعميق أزمة الشرعية السياسية التي يعاني منها النظام السياسي المصري، لاسيما أنه أخفق في خلق مصادر جديدة للشرعية في ظل صعوبة اعتماده على الكاريزما كمصدر للشرعية، وضعف قدرته على توظيف الدين في هذا المجال؛ حيث تؤكد أجهزته ليل نهار على عدم الخلط بين الدين والسياسة من أجل محاصرة جماعة الإخوان المسلمين وغيرها من الجماعات والتنظيمات الإسلامية. وأكثر من هذا، فقد أخفق النظام إخفاقًا كبيرًا في الاعتماد على الشرعية الدستورية؛ حيث فرغ عملية التحول الديمقراطي من محتواها الحقيقي على نحو ما سبق ذكره، وبالتالي فإن أي حديث عن شرعية دستورية ديمقراطية للنظام لا قيمة له في ظل استمرار ظواهر سياسية سلبية مثل: احتكار السلطة، وتزوير الانتخابات، وضعف مبدأ المساءلة والمحاسبة، وفرض القيود على منظمات المجتمع المدني، وانتهاك حقوق الإنسان.

كما أن النظام السياسي فشل فشلاً ذريعًا في خلق وتكريس ما يُعرف بـ "شرعية الإنجاز"، وهي شرعية لا يستغني عنها أي نظام سياسي، إذ تتمثل في قدرته على مواجهة المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع بفاعلية وكفاءة على نحو يحقق إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، ويوفر لهم الأمن والطمأنينة. وفى هذا السياق، فقد أدت السياسات السيئة التي انتهجها النظام المصري على مدى ما يقرب من ثلاثة عقود إلى تفاقم حدة بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وخلق مشكلات جديدة، وتدهور أوضاع قطاعات واسعة من المصريين بحيث أصبحت تحت خط الفقر، واستشراء الفساد بشكل يكاد يكون غير مسبوق في تاريخ مصر الحديث. وقد قاد كل ذلك إلى وجود حالة من التدهور العام أصابت مختلف مجالات الحياة وبخاصة التعليم والصحة والإسكان والمواصلات والرياضة والثقافة وغيرها، ناهيك عن تراجع الدور الخارجي لمصر سواء على الصعيد الإقليمي أو العالمي، أي أن النظام فشل في تحقيق التنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية على الصعيد الداخلي، كما أنه فشل في تعزيز مكانة مصر على الصعيد الخارجي.

ومن المؤكد أن فشل النظام في أن يتخذ من الإنجاز مصدرًا للشرعية إنما هو محصلة طبيعية لترهل أجهزة الدولة ومؤسساتها، وتردي مستوى أدائها، وغياب التنسيق الفعال فيما بينها، واستشراء الفساد فيها، فضلاً عن التخبط في وضع السياسات العامة وعدم وضوح أولوياتها، وغياب أو ضعف مبدأ المساءلة والمحاسبة عن تنفيذ هذه السياسات.

تتجلَّى أزمة الشرعية التي يعاني منها النظام السياسي في مظاهر عديدة، منها: عزوف غالبية المصريين عن المشاركة في الحياة السياسية لقناعتهم بعدم وجود حياة سياسية حقيقية، وأن التعددية الحزبية، والانتخابات الدورية هي مجرد ديكور ديمقراطي لنظام فردي

وتتجلَّى أزمة الشرعية التي يعاني منها النظام السياسي في مظاهر عديدة، منها: عزوف غالبية المصريين عن المشاركة في الحياة السياسية لقناعتهم بعدم وجود حياة سياسية حقيقية، وأن التعددية الحزبية، والانتخابات الدورية هي مجرد ديكور ديمقراطي لنظام فردي. وتصاعد أعمال الاحتجاج الجماعي بشكل يكاد أن يكون غير مسبوق في تاريخ مصر الحديث، وهو احتجاج انخرطت –وتنخرط- فيه قوى وفئات اجتماعية عديدة من أجل توصيل مطالبها، وممارسة الضغوط السلمية على السلطة للاستجابة لهذه المطالب. ولا شك في أن تصاعد هذه الظاهرة إنما يؤكد على فشل المؤسسات

والتنظيمات السياسية الوسيطة في الدفاع عن مصالح الفئات الاجتماعية وتوصيل مطالبها إلى السلطة، كما يؤكد إخفاق السياسات التي تنتهجها الدولة في معالجة أسباب الاحتقان الاجتماعي، ووجود قناعة بدأت تنتشر على نطاق واسع مفادها أن السلطة لا تتحرك إلا تحت ضغط الشارع17. ومن مظاهر أزمة الشرعية أيضًا تزايد اعتماد النظام على القبضة الأمنية، وهو ما يجد ترجمته في حجم قوات الأمن التي يعتمد عليها النظام، والتي ينصرف جانب أساسي من عملها إلى تحقيق الأمن بمعناه السياسي وليس الاجتماعي، أي أمن النظام وليس أمن المجتمع.

خاتمة

إن الأزمة البنائية التي يعاني منها النظام السياسي، والتي هي محصلة لعوامل عديدة في مقدمتها الخلل الكبير في التوازن بين السلطات، باتت تثير العديد من التساؤلات والهواجس والإشكاليات حول مستقبل النظام السياسي. وثمة اتفاق بين كثير من الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني وأهل الرأي والفكر على أن الإصلاح الدستوري والسياسي الحقيقي -وليس المغشوش- هو السبيل الوحيد لمعالجة أزمة النظام السياسي وإعادة بنائه على أسس جديدة. وأن هذا الإصلاح يستند في جانب مهم منه إلى إعادة النظر في سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية عن طريق "إعادة توزيع السلطة وتوسيع قاعدتها بما يحقق التوازن بين السلطات. ويتطلب ذلك التوجه نحو نظام برلماني أكثر ملاءمة لعلاج الخلل القائم في جميع دساتيرنا الجمهورية، وهو الاتجاه الغالب في الدساتير الحديثة، ونقطة البدء هي إعادة التوازن بين شريكي السلطة التنفيذية: رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء".

ولكن التحدي الأكبر هنا هو أن القوى والتيارات الراغبة في الإصلاح الدستوري والسياسي غير قادرة على فرضه على النخبة الحاكمة لضعفها وهشاشتها وغياب التنسيق الفعال فيما بينها، وأن القوى والمؤسسات القادرة على إحداث التغيير وفى مقدمتها مؤسسة رئاسة الجمهورية غير راغبة في ذلك لارتباط مصالحها باستمرار الأوضاع الراهنة. وبدون كسر هذه المعادلة البائسة لصالح قضية الإصلاح الدستوري والسياسي بشكل سلمى وفعال؛ فإن البديل لذلك سيكون المزيد من الاستبداد، والمزيد من الفساد، مع تصاعد حالة الاحتقان بين السلطة والمجتمع، وربما ظهور موجات جديدة من التطرف والإرهاب.

3. قوي الحراك السياسي الجديدة في مصر [71]

عمرو الشوبكي*

قوى الحراك السياسي الجديدة في مصر وعمادها الشباب قادت الشعب نحو انتفاضة غير مسبوقة (الأهرام- أرشيف)

أطلق مصطلح قوى الحراك السياسي الجديد على التيارات والتجمعات السياسية التي رفضت الانخراط في أحزاب المعارضة التقليدية، وانتقدت خطابها وأساليبها، وأسست تيارات جديدة خارج إطار الشرعية القانونية للنظام السياسي القائم.

مع خروج السياسة من المجال العام ودخول الفوضى والعشوائية والحلول الأمنية بدلا منها، ومع فقدان قطاع واسع من الجماهير الثقة في كل ما هو شرعي، تحولت الأخيرة إلى الحلول الفردية والاحتجاجات الفردية وظهرت قوي الحراك السياسي الجديد كصرخة احتجاج مدوية على مجمل الأوضاع السياسية والاجتماعية في البلاد

ولعل أبرز هذه التيارات هو حركة كفاية التي تأسست عام 2004، وأعقبها حركات شبابية جديدة مثل حركة 6 أبريل، والحملة الشعبية لدعم البرادعي وغيرها من التجمعات الشبابية على مواقع الانترنت والفيس بوك. كما فتح الواقع السياسي المصري الباب أمام تصاعد نمط جديد من قوى الحراك الاجتماعي غير المرتبط برؤية سياسية أو حزبية، وينتمي إلى نفس الموجه الجديدة من قوى الحراك السياسي من زاوية عدم ارتباطه بالأحزاب القانونية وصعوبة السيطرة عليه من قوى منظمة، وإمكانية تفجره بشكل تلقائي كما جري في مدينة المحلة الكبرى ذات الطابع العمالي في 2008 بعد أن شهدت حوادث عنف واسعة وعفوية.

أولا: قوى "الجمود السياسي" أم القوى التقليدية

عرفت مصر تحولا نحو التعددية الحزبية المقيدة عام 1976 بقرار من الرئيس الراحل أنور السادات، ومنذ ذلك التاريخ حافظت على هذه التعددية المقيدة لما يقرب من 35 عاما، فبقي هناك حزب كبير مرتبط بجهاز الدولة هو الحزب الوطني الديمقراطي الذي مثل الطبعة الثالثة من أحزاب الدولة المصرية التي

[71] https://25janaer.blogspot.com.eg/2011/09/blog-post_3988.html

نشأت في أعقاب ثورة يوليو، فالأول كان الاتحاد الاشتراكي العربي، التنظيم السياسي الواحد الذي تأسس في ستينات القرن الماضي، والثاني كان حزب مصر العربي الاشتراكي الذي ولد عام 1976 برعاية الرئيس السادات وبزعامة رئيس وزراء مصر في ذلك الوقت الراحل ممدوح سالم، وعاش عامين فقط إلي أن قرر الرئيس السادات النزول بشكل مباشر إلي "الشارع" وأسس في عام 1978 الطبعة الثالثة من أحزاب النظام الجمهوري وهو الحزب الوطني الديمقراطي الذي ظل في السلطة منذ ذلك التاريخ وحتى الآن.

ويقف كثير من المراقبين أمام دلالة انتقال كل نواب وأعضاء حزب مصر السابق إلى حزب الرئيس السادات بمجرد إعلانه، ونهاية "الحزب القديم" الذي كان يضم الملايين في ساعات، وهو أمر نادر التكرار ويدل على أن قوة الحزب الحاكم تكمن في ارتباطه بالرئيس وبجهاز الدولة.

وقد انعكس هذا الوضع غير الديمقراطي (في النشأة والممارسة) للحزب الحاكم على أحزاب المعارضة، فلم تعرف معظمها انتخابات ديمقراطية حقيقية على موقع رئيس الحزب، وفشلت في تجديد خطابها السياسي والتواصل مع الشباب والتيارات السياسية الجديدة، وبقي زعمائها في قيادتها حتى وفاتهم باستثناء انتخابات حزب الوفد التي أسفرت عن فوز الدكتور السيد البدوي رئيسا للحزب بعد انتخابات ديمقراطية غير مسبوقة في تاريخ الأحزاب المصرية، وبعد أن اعتادت الأحزاب المصرية على انتخابات تنتهي إما بالانشقاق أو بالمحاكم أو بالحد الأدنى بالشتائم والسباب.

أما بالنسبة للإخوان المسلمين فقد كانوا أبناء مخلصين للسياق الذي وضعهم فيه الرئيس مبارك، والذي تميز بعدم الإقدام على أي مواجهة استئصالية أو شامله معهم، واختاروا استراتيجية "المواجهة المحسوبة " التي لا تميل إلي أسلوب المواجهة الشاملة مع خصومه السياسيين، وأبدا النظام حرصا على الاحتفاظ ببنية الإخوان المسلمين التنظيمية متماسكة دون انقسام يفتتها، وأن يكون الضغط المفروض عليها ضغطا محسوبا يضعها في موقع الدفاع ويقلص من قدرتها على المبادرة دون الدخول في مواجهة صفرية تؤدي إلي انقسام التنظيم لأكثر من جماعة قد يمارس بعضها عمليات تحريض ومواجهة مفتوحة ضد النظام لا يحكمها أي رادع تنظيمي.

وقد أدت هذه السياسة إلى وضع الإخوان هدف الحفاظ على وحده الجماعة، كقيمة عليا في حد ذاتها يجب الدفاع عنها، وبدت الدولة أيضا وكأنها ليست ضد "هذه القيمة " بشرط ألا تتجاوز في نشاطها وفاعليتها التنظيمية "الخطوط

الحمراء"، بشكل يؤدي إلى تهديدها النظام القائم، وهذا ما جعل هدف الاستبعاد الحالي للجماعة ذو طابع إقصائي وليس استئصالي، أي إقصائها بقدر الإمكان من المجال السياسي خاصة البرلمان دون العمل على استئصال كامل لكيان الجماعة. والمؤكد أن هناك ثمن لا بد وأن يدفعه النظام والإخوان المسلمين لنجاح عملية "الدمج الآمن" للإخوان في العملية السياسية، فالإخوان قادمون من خارج تراث الدولة المدنية المصرية، والنظام الجمهوري، بل كانوا نقيض له في بعض الفترات، ترتاب فيهم أجهزة الدولة ولا تعرف عنهم إلا صورة نمطية سلبية صنعتها مبالغات الأجهزة الأمنية وأخطاء الإخوان وخاصة السابقة منها، وبالتالي فإن عملية "التطبيع" هذه بين النظام والإخوان لن تكون بالمسألة السهلة، لأن برنامج الإخوان وجانب كبير من أفكارهم غير منسجم مع قيم الديمقراطية ومبادئها، كما أن النظام لم يطور من قدراته وكفاءة عناصره حتى يستطيع أن ينافس الإخوان وباقي قوى المعارضة في ساحة الانتخابات الحرة وليس عبر الاعتقال والحصار الأمني.

ثانيا: الطريق إلى قوى الحراك الجديدة

1. تدهور أداء الدولة

شهدت مصر في الفترة الأخيرة مجموعة من الحوادث "الصادمة" التي عكست حجم التدهور الذي أصاب الأداء العام لمؤسسات الدولة، وطريقة التعامل مع المشكلات المختلفة. فمنذ غرق العبارة المصرية في عرض البحر الأحمر منذ أكثر من أربع سنوات والحديث لا ينتهي على التدهور الذي أصاب أداء الدولة المصرية، عمقه كثير من القرارات العشوائية منها مثلا قيام الحكومة بإعدام الخنازير التي تربى وسط المناطق السكنية، لمواجهة ما عرف بوباء أنفلونزا الخنازير. والحقيقة أن قرار الحكومة بإعدام الخنازير وتراجعها عن ذلك، ثم قيامها بذبحها، رغم أن منظمة الصحة العالمية اعتبرته قرارا خاطئا ولا مبرر له، دل على تخبط واضح، خاصة إنه تجاهل مصالح عشرات الآلاف من المواطنين الذين يعملون في هذا المجال. والسؤال البديهي الذي كان يجب أن يطرح أولا، هل هناك حاجة طبية لذبح الخنازير من أجل مواجهة الوباء؟ الإجابة القادمة من المنظمات العالمية ومن بعض الأطباء المتخصصين أنه لا حاجة لذبح كل الخنازير. وقد ارتبك أداء الحكومة طوال تلك الأزمة واتهمها البعض بأن قرارها وراءه دوافع طائفية، - وهو أمر غير صحيح - ولكن دفاعها عن نفسها كان باهتا ومرتبكا، وفشلت في إرجاع المشكلة إلى أصلها أي البعد الصحي والاجتماعي.

وقد شهدت البلاد حادثة دخول قمح فاسد غير صالح للاستخدام الآدمي، دون أن تستوقفه أي جهة رقابية أو صحية، رغم وجود ثلاث جهات مخصصة لهذا الشأن، وهي الحجر الزراعي التابع لوزارة الزراعة، والحجر الصحي التابع لوزارة الصحة، والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، مما دفع النائب العام لإصدار قرار بإعادة شحنة القمح إلى روسيا مرة أخرى، وردّ أموال الدولة من جانب الشركة الخاصة التي قامت باستيراده، والمؤسف في الأمر أن مناقشات مجلس الشعب حول تلك الصفقة لم تؤخذ بشكل جدي منذ بداية تقديم العديد من طلبات الإحاطة حول الموضوع، إلى أن قام النائب العام بفتح التحقيق في الموضوع.

وتكرر سوء الأداء وعشوائيته ليشمل مجالات أخرى امتدت إلى حوادث مميتة على الطرق، وتراجع في الخدمات العامة من صحة وتعليم ومواصلات وغيرها، وتزايد حالات التعذيب، وغياب الثقة في مؤسسات الدولة بما فيها تلك التي تمتعت بسمعة طيبة واحترام.

رغم أن الدولة المصرية اعتادت تاريخيا أن تتخاصم مع المعارضين السياسيين، ولكننا لأول مرة نشاهد الدولة غير السياسية تتخاصم مع المواطنين غير السياسيين، الذين تقف طموحاتهم عند حدود وسيلة انتقال آدمية لا تزهق أرواحهم، ومياه صالحة للشرب لا تختلط بمياه الصرف الصحي، وبيت متواضع لا يسقط على رؤوسهم، وحد أدني من العدالة والكرامة الإنسانية

ورغم أن الدولة المصرية اعتادت تاريخيا أن تتخاصم مع المعارضين السياسيين، ولكننا لأول مرة نشاهد الدولة غير السياسية تتخاصم مع المواطنين غير السياسيين، الذين تقف طموحاتهم عند حدود وسيلة انتقال آدمية لا تزهق أرواحهم، ومياه صالحة للشرب لا تختلط بمياه الصرف الصحي، وبيت متواضع لا يسقط على رؤوسهم، وحد أدني من العدالة والكرامة الإنسانية.

والمؤكد أنه لا ينتظر أن تقدم الدولة في مجتمع عسر كمصر، خدمات متطورة وحديثة لمواطنيها، كتلك التي تقدمها الدولة في بريطانيا أو فرنسا، على سبيل المثال، إنما كانت الدولة في مصر دائما ذات تقاليد (بما فيها أجهزتها الأمنية) منذ تأسيسها بصورة حديثة على يد محمد على في 1805، قادرة بكفاءتها النسبية وبتقاليدها أن تحد من أخطاء السياسة، وظل جانب كبير من هذه المؤسسات حاميا للمواطن من بطش السياسة وانحرافها، وقادرا على تقديم الحد الأدنى من الخدمات للمواطنين البسطاء ولو بكفاءة محدودة.

وأدى تراجع احترام القانون وفرض هيبة الدولة (غير الأمنية) على المجتمع وتدهور أداء مؤسسات الدولة وعشوائيته، إلى انتقال الحكومة من حالة إدارة العمل اليومي إلى حالة إدارة التسيب اليومي، واستقر الجمود في السياسة الذي انتقل بدورة إلى الإدارة والمؤسسات العامة والخاصة، وأصبح من الصعب أن نرى رقابة سياسية أو قانونية جادة أو فاعله على الأداء العام وعلى مؤسسات الدولة.

والمؤكد أن نظام الرئيس مبارك واجه في بدايته تحديا صعبا تمثل في الإرهاب الذي نجح في هزيمته عقب مواجهات أمنية عنيفة، حصل خلالها النظام على دعم أحزاب المعارضة، ومع نهاية عقد التسعينيات استقرت أوضاع البلاد أمنيا وبقي الوضع السياسي على ما هو عليه، حيث تآكل دور النخبة السياسية بعد أن عجز النظام عن فرز نخبة سياسية مؤثرة مؤمنة بخطه أو بحزبه، وتراجعت أيضا أحزاب المعارضة، وتراجع دور النقابات، وخاصة العمالية منها، والتي باتت أقرب إلى مؤسسة حكومية أكثر منها نقابات مستقلة.

ومع خروج السياسة من المجال العام ودخول الفوضى والعشوائية والحلول الأمنية بدلا منها، ومع فقدان قطاع واسع من الجماهير الثقة في كل ما هو شرعي، تحولت الأخيرة إلى الحلول الفردية والاحتجاجات الفردية وظهرت قوي الحراك السياسي الجديد كصرخة احتجاج مدوية على مجمل الأوضاع السياسية والاجتماعية في البلاد.

كما عرفت البلاد انتفاضات غير سياسية أكثر خطورة من أي تحركات سياسية منظمة، واتسمت بنفس سمات المؤسسات العامة للدولة من فوضى وعشوائية، وتلك ستكون أكثر خطورة من أي احتجاجات سياسية منظمة تطالب بالإصلاح السياسي وتعديل الدستور، أو احتجاجات اجتماعية ورائها قوى سياسية أو نقابية.

إن مساحات التساهل التي أبدتها الدولة تجاه مظاهر التسيب المختلفة في المجتمع المصري وفي قلب النظام السياسي المصري، دفعت بقطاع واسع من المصريين إلى صناعة ما يشبه الدولة الموازية، كبديل عن غياب الدولة الحقيقية، فعرفنا القوانين الموازية، والهيئات والنقابات الموازية، كما شهدنا الأحزاب الموازية والأحزاب الأصلية، والجماعة المحظورة بجوار الأحزاب القانونية، والقوى السياسية القديمة والجديدة، وتيارات الحراك السياسي

والاجتماعي الجديدة التي تحركت خارج شرعية الدولة بالكامل وأسست لشرعية جديدة مكانها الشارع.

والمؤكد أن أداء الدولة المصرية والتدهور والجمود الذي أصابها انعكس على النظام السياسي ودفع قطاعات واسعة من الناس إلى تأسيس حركات احتجاج سياسي واجتماعي جديدة خارج الأطر القانونية والدستورية القائمة التي ضاقت على الجميع ولم يعد من الممكن تصور قدرتها على دمج قوى الحراك السياسي في الشرعية القانونية.

2. انتخابات لا تجلب الديمقراطية

على عكس بعض تجارب التعددية المقيدة في بعض دول العالم التي نجحت عن طريق الانتخابات في تغيير النظم القائمة وإجراء إصلاحات ديمقراطية، فإن الحالة المصرية تبدو بعيدة عن هذه التجارب، وهو الأمر الذي فتح الباب بدوره أمام قوى الحراك السياسي الجديد التي تطالب بمقاطعة الانتخابات لعدم جدواها، وفتحت عمليات التزوير والفوضى التي تشهدها الانتخابات الباب أمام هذه القوى للتشكيك في العملية الانتخابية، بل والعملية السياسية برمتها.

وباستثناء انتخابات الأندية والنقابات المهنية من الصعب اعتبار انتخابات مجلسي الشعب والشورى، والانتخابات المحلية تحمل أي آلية لتداول السلطة أو تتمتع بشروط النزاهة الواجب توافرها في أي انتخابات ديمقراطية.

وقد شهدت مصر طوال العام الماضي عدد من الانتخابات التكميلية في مجموعة من الدوائر اتسمت بغياب النزاهة وعادت انتخابات مجلس الشورى لتشهد ضعف المشاركة الانتخابية وعمليات تزوير واسعة شملت تسويد غير مسبوق للكشوف الانتخابية، وتحدثت كثير من منظمات المجتمع المدني التي راقبت انتخابات الشورى عن نسبة مشاركة بلغت حوالي 3% وحولتها أجهزة الدولة إلي 30%.

والمفارقة أن مصر اعتادت أن تشهد تزوير في الانتخابات عندما ينجح مرشحي المعارضة والإخوان المسلمين في تهديد المرشح الحكومي، فتتدخل أجهزة الدولة الإدارية والأمنية لصالح المرشح الحكومي إذا كان الخصم معارضا وخاصة إذا كان من الإخوان المسلمين، ولكن ما جرى في انتخابات الشورى أن التزوير تحول إلى ثقافة وممارسة عامة يقوم بها كل المرشحين وتحولت الانتخابات لحالة من الفوضى والعشوائية مورست فيها عمليات بلطجة وشراء أصوات واسعة، في ظل غياب كامل لرقابة الدولة وأجهزتها الأمنية.

ولم يطبق النص القانوني الذي وضع حد أقصى لنفقات المرشحين، وجري تجاوزه بالكامل أثناء كل الانتخابات السابقة، وتصاعد استخدام المال بصورة واسعة، أدت إلى تراجع ليس فقط نواب السياسة إنما أيضا "نواب الخدمات" الذين اعتاد الناخبون أن يتفاعلوا معهم، لصالح نموذج جديد ظهر في انتخابات 2000 وتعمق في انتخابات 2005، وسيكتسح في الانتخابات المقبلة، وهو نموذج نواب "شراء الأصوات".

فقد عرفت الانتخابات التشريعية المصرية منذ عام 1976 دور مستمر لنواب الخدمات، الذين اعتادوا أن يترشحوا على قوائم الحزب الحاكم أو كمستقلين وأحيانا على قوائم أحزاب المعارضة وخاصة حزب الوفد، لتقديم مساعدات لأبناء الدوائر المختلفة من رصف طرق وبناء مدارس ومستوصفات طبية، ومساعدتهم على إيجاد فرص عمل وغيره.

ومع عجز جانب كبير من هؤلاء النواب على تقديم مثل هذه الخدمات لأبناء الدوائر المختلفة، ومع عدم رغبة كثير من الوزراء لتلبية مطالب نواب الخدمات من أعضاء الحزب الوطني، عجز جانب كبير منهم على تنفيذ معظم وعوده الانتخابية في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية والسياسية، وتراجع قدرة الدولة والحزب الحاكم على تنفيذ الوعود الانتخابية التي قطعها نواب الخدمات على أنفسهم وخاصة في انتخابات 2000.

وأدى هذا الوضع إلى قيام نواب شراء الأصوات بالإحلال ولو جزئيا محل نواب الخدمات، وطغت على السطح عمليات شراء أصوات لم تشهدها مصر طوال تاريخها المعاصر، وبدا أمرا مؤلما تدافع بعض المصريين نحو بيع أصواتهم لمن يدفع، بعد أن تأكدوا أنهم لن يروا هؤلاء النواب مرة أخري، ففضلوا بيع أصواتهم لمن يدفع نتيجة غياب نواب السياسة وتراجع قدرة معظم نواب الخدمات على تقديم أي شيء يذكر لأبناء دوائرهم.

إن أخطر مؤشرات انتخابات مجلسي الشعب والشورى تتمثل في تراجع دور "المؤسسة الحزبية" في العملية السياسية والانتخابية وتصاعد دور الجماعات غير المرخص لها قانونيا كالإخوان المسلمين والجماعات الاحتجاجية الجديدة.

إن ساحة الشرعية في النظم الديمقراطية، هي الساحة التي لا يتم فيها فقط صراع صحي بين الأفكار والتوجهات السياسية والحزبية، إنما أيضا هي "المصفاة" التي عبرها يتم السماح بوجود قوى جديدة تدمج في الساحة السياسية وفق شروط النظام الديمقراطي، وتساهم في خلق قواعد جديدة للمنافسة تدفع القوى الحزبية القديمة نحو ابتكار وسائل جديدة من أجل

البقاء والاستمرار في ساحة المنافسة الشرعية، أو تعجز عن التجديد والتطور فتنهار وتغيب عن ساحة المنافسة.

لقد امتدت مثالب الانتخابات المصرية من بعدها السياسي والديمقراطي لتصل أيضا إلى جوانبها الإجرائية بكشوف غير دقيقة تضم الموتى والأحياء، وبفوضى عارمة في اللجان، بالإضافة لحالات البلطجة والتزوير الجماعي التي تشهدها معظم اللجان الانتخابية، حتى لو كانت بين "الحلفاء" من أعضاء الحزب الوطني والمنشقين عنه أو المستقيلين المرتبطين به.

لم تعد الانتخابات في مصر آلية لتداول السلطة، لأن المعضلة ليست فقط في التدخل السياسي والأمني الذي يمكن حصاره بالضغوط الشعبية والسياسية، إنما في مجمل العملية الانتخابية بجوانبها الفنية والإدارية وانتهاء بسلوك المرشحين والناخبين، وهو الأمر الذي يجعل الانتخابات بوضعها الحالي غير مهيأة لأن تكون آلية لتداول السلطة،

ولعل هذه المشاهد تجعل هناك استحالة لأن تصبح الانتخابات في مصر آلية لتداول السلطة، لأن المعضلة ليست فقط في التدخل السياسي والأمني الذي يمكن حصاره بالضغوط الشعبية والسياسية، إنما في مجمل العملية الانتخابية بجوانبها الفنية والإدارية وانتهاء بسلوك المرشحين والناخبين، وهو الأمر الذي يجعل الانتخابات بوضعها الحالي غير مهيأة لأن تكون آلية لتداول السلطة، وهو ما أدى إلى ظهور قوى الحراك السياسي الجديد التي خرجت في ظل حالة عدم ثقة شبة كامل في العملية الانتخابية، وتدهور كبير في أداء مؤسسات الدولة، فكان لابد من "صرخات الاحتجاج" المتتالية التي عبرت عنها قوى الحراك السياسي الجديدة.

ثالثا: قوى الحراك السياسي الجديد

عرفت قوى الحراك السياسي الجديد موجتين رئيسيتين الأولى في عام 2004 قادته حركة كفاية والثانية كانت مع عودة الدكتور محمد البرادعي في فبراير 2010.

1. حركة كفاية بداية طريق الاحتجاج

ظهرت حركة كفاية في 2004 كصرخة احتجاج على الجمود والتكلس داخل النظام السياسي المصري، ونجحت كفاية وأخواتها في تحريك كثير من المياه الراكدة وإلقاء الضوء على مشكلة الديمقراطية في مصر، خاصة أن ثقافة الاحتجاج التي فجرتها نجحت أن تنتقل إلى الشباب بظهور حركة 6 أبريل

وتجمعات المدونين وما عرف بتيار الاستقلال بين القضاة والصحفيين وأساتذة الجامعات.

وبدا واضحا أن هذه القوى نجحت في الاحتجاج على الوضع القائم وفشلت في خلق بديل قادر على البناء ومقنع للجماهير، ولأن كل الحركات السياسية التي شهدها المجتمع المصري في السنوات الست الماضية كانت بدائل احتجاجية اعتمدت على الصوت العالي والصراخ ضد الفساد وغياب الديمقراطية، ولكنها لم تبن تيار مؤثر يقنع الجماهير بأنه بديل حقيقي للنظام.

والمؤكد أن "الصوت الاحتجاجي" مطلوب لفترة، ولكن ليس دائما، ولا يمكن لأي مجتمع أن يتقبل إلى الأبد حركة احتجاجية قد تؤثر في الناس لفترة وتثير إعجابهم من بعيد ولكنهم لن يثقوا فيها ولن يدعموها إذا ظلت إلى الأبد فقط صوت احتجاجي.

والسؤال المطروح لماذا شهدنا هذا العدد الهائل من حركات الاحتجاج وقوى الحراك السياسي الجديد، والتي فشلت رغم حالة الاحتقان السياسي والاجتماعي الكبيرة الموجودة في الشارع أن تؤسس بديلا للنظام القائم؟

إن الإجابة على هذا السؤال تعود بنا إلى تجربة حركة كفاية التي ظهرت في 2004 كصرخة احتجاج على الجمود والتكلس داخل النظام السياسي المصري، وحين انطلقت حاملة هذه الصرخة إلى الواقع نقل إليها هذا الأخير كثير من أمراضه وفشلت في التواصل مع الناس وتراجع دورها مؤخرا.

أدى تراجع احترام القانون وفرض هيبة الدولة (غير الأمنية) على المجتمع وتدهور أداء مؤسسات الدولة وعشوائيته، إلى انتقال الحكومة من حالة إدارة العمل اليومي إلى حالة إدارة التسيب اليومي، واستقر الجمود في السياسة الذي انتقل بدورة إلى الإدارة والمؤسسات العامة والخاصة، وأصبح من الصعب أن نرى رقابة سياسية أو قانونية جادة أو فاعله على الأداء العام وعلى مؤسسات الدولة.

ومن المهم التمييز بين مسألة مواجهة الوضع القائم بالاحتجاج، وبين مواجهته ببديل قادر على البناء، ولأن كل الحركات السياسية التي شهدها المجتمع المصري في السنوات الست الماضية كانت بدائل احتجاجية اعتمدت على الصوت العالي والصراخ ضد الفساد والقهر وغياب الديمقراطية، ولكنها لم تستطع أن تبني تيارا مؤثرا بين النخبة والجماهير، وظلت فقط حالة من الصخب أخرجت طاقة هائلة من الكبت والإحباط وفي وقفات احتجاجية متفرقة.

2. 6 أبريل حدود النجاح في العالم الافتراضي

حين ظهرت حركة 6 أبريل قدمت نفسها باعتبارها الحركة النقية "المنزهة" عن أخطاء الأحزاب السياسية الأخرى والخالية من "شوائب" الأجيال الأكبر سنا، على اعتبار أنهم جيل ثوري نقي، معظمهم من شباب العشرينات حديثي التخرج الذين عاشوا أحلام النقاء الجيلي والسياسي، ونظروا لأنفسهم باعتبارهم نموذج للتطهر والخلاص الذي على أيديهم ستأتي الثورة والتغيير.

ومن المعروف أن الحركة تصاعد تأثيرها بعد أن استثمرت إضراب عمال المحلة في 6 أبريل 2008، وأسست حركتها معلنة أنها ستقدم نموذج "تطهري" جديد يتجاوز كل أمراض الساحة السياسية المصرية.

والمؤكد أن ضعف الأحزاب السياسية وحصار منظمات المجتمع المدني وغياب أي أفق لتداول سلمي للسلطة، أدى إلى قيام قطاعات واسعة من الأجيال الشابة إلى التمرد وتأسيس حركات جديدة تعتمد في تواصلها على الفضاء الالكتروني بدرجة كبيرة.

والمؤكد أن 6 أبريل قد نجحت في بدايتها في استقطاب قطاع معقول من الشاب الراغبين في ممارسة العمل السياسي (وليس كل الشباب)، وانضم إليها في أسابيع قليلة أكثر من 70 ألف مصري على الانترنت، وشهدت ساحات الحوار فيها مناقشات واسعة لم تخلو من تنوع وصل أحيانا إلى حد التشتت.

والمؤكد أن هناك ملامح خاصة للاستخدام السياسي لعالم النضال الإلكتروني دفعت الشباب إلى التواصل معه أولها احباطات الواقع السياسي الطارد، في مقابل التعبير الحر عن كل الهواجس والطموحات والأحلام الشخصية والعامة مباشرة على الشبكة العنكبوتية، دون الحاجة لوصاية جيل آخر أو رقابة رئيس في العمل أو توجيهات مسئول كبير أو قيادة حزبية، فعبر شبكة الإنترنت كل شخص "زعيم بمفرده" وأن هذا النزوع الهائل للشباب نحو الانترنت يعني أن هناك مجال واسع للتعبير عن النفس غير موجود في الواقع العملي.

إن هناك سلسلة من الاحباطات والصعوبات الواقعية دفعت هؤلاء الشباب إلى الانخراط في حركة تقوم فكرتها على "البديل النقي" الذي سيغير مصر من أولها إلى آخرها، وفتح له فضاء العالم الافتراضي أحلام واسعة، فانتخب رؤساء للجمهورية وهاجم الحكومة والمعارضة.

إن المجتمعات الصحية هي التي تتفاعل مع الشباب المتمرد بأفكاره الجريئة والحالمة، وتضيف إليهم عبر تفاعل مؤسساتها السياسية والاجتماعية والنقابية معهم، فتنقل لهم خبرة الممارسة المؤسسية وتقاليد العمل

الجماعي والعقلانية، وتحول التمرد والاحتجاج إلى طاقة إبداع وتطوير، وهكذا تطور المجتمعات عبر نظم تنفتح أمام الجديد لتعقلنه، وجديد يدمج في النظام ليطوره ويضفي عليه بعض الحيوية.

ولأن هذا غير موجود فبقيت احتجاجات الشباب تعبر عن جانب من المجتمع وشريحة من الشباب، وبجوارها احتجاجات "الكبار" من الموظفين والعمال، واحتجاجات السياسيين أمام نقابة الصحفيين، وصرخات الإصلاحيين أو همسهم داخل النظام وخارجه، وفي كل الأحوال سيبقى كل طرف منعزلا عن الآخر، ولا يمكن لظاهرة "الاحتجاج عبر النت" أن تحدث عملية التغيير والإصلاح السياسي، إلا إذا خلقت جسرا قادرا على التواصل مع الواقع السياسي والاجتماعي المعاش بأجياله المختلفة وبظواهره الصحية، لا أن يكون مجرد صوت احتجاج على السلبيات والاحباطات المختلفة.

3. تيار البرادعي أو الموجه الثانية من الحراك السياسي

مع عودة الدكتور محمد البرادعي إلي مصر في فبراير 2010، ولدت الموجه الثانية من الحراك السياسي، وتكررت المخاوف مرة أخري من تكرار نفس الأخطاء السابقة، فالرجل حرك مياه راكدة كثيرة، وبدا أمام الرأي العام في صورة "رجل الدولة" الذي احتل مكانه دولية مرموقة، وراغب في إصلاح أحوال وطنه، وحرك في الناس قيم الحداثة والديمقراطية والمهنية والاعتدال، وكسر جزئيا ثنائية الوطني والإخوان، وأثبت تيار واسع لدى الرأي العام والنخبة المصرية أن هذا المجتمع لازال ينبض بالحياة وأن تعاطفه مع الرجل كان في نفس الوقت اختيارا لقيم غابت أو غيبت عن المجتمع المصري.

وبدا هناك فارق بين الحالة التي مثلها البرادعي وبين الأدوات التي اختارها، فقد حصل على تعاطف فطري ناله من قبل قطاع واسع من الرأي العام والنخب المختلفة وشرائح عليا من الطبقة الوسطي لم تمارس العمل السياسي من قبل، وبين أدواته مثل الجمعية الوطنية للتغيير التي تسرع في تأسيسها عشية عودته من الخارج دون أي حوارات عميقة بين أعضائها ومعايير جديدة لاختيارهم تختلف عن التي سادت الموجه الأولي من قوى الحراك السياسي.

لقد اتبعت الحكومة مع "حراك البرادعي" أسلوب "دعهم ينقسموا من داخلهم" وتناست إنها مسئوله عن إفقار الحياة السياسية وتجريف المجتمع من السياسة والسياسيين، وتغيب التقاليد الديمقراطية عن المجتمع وبالتالي عن حركاته السياسية ونقاباته ومجتمعه الأهلي.

إن هناك رغبة في الإصلاح لدى قطاعات واسعة من المصريين، وهناك حراك سياسي جديد أنجز الكثير على أرض الواقع فخلق ثقافة احتجاج في الشارع ومارس ضغوط مختلفة على النظام، ولايزال أمامه الكثير لينجزه في عملية التغيير والإصلاح السياسي.

خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

أعد الباحث هذه الورقة قبل نحو شهرين من اندلاع الاحتجاجات الشعبية التي فجرها شباب قوى الحراك السياسي الجديد في مصر يوم 25 يناير 2011.(المحرر)

المصدر: مركز الجزيرة للدراسات

الفصل السابع

كتب وتقارير تصف فشل نظام مبارك!

1. الكتاب الأسود . . . ثلاثون عاماً من الفشل[72]

جبهة البرادعي للتغيير تخرج الكتاب الاسود تحت عنوان ثلاثة عقود من الفشل

تحت عنوان الكتاب الاسود ثلاثة عقود من الفشل قامت رابطة البرادعي للتغيير بإخراج كتاب عن الثلاثة عقود التي استمر فيها الرئيس مبارك رئيسا لمصر .

وتحتوي الكتاب على اربعة فصول اولها فصل عن الحرية والديمقراطية وتحوي مؤشرات الديمقراطية وانتهاكات حقوق الانسان والفساد والتعديلات الدستورية (المادة76)والبرلمان ودوره المسائلة والرقابة (حرية الانتخابات)وقانون الارهاب(الطوارئ سابقا) .

وتحت عنوان وضع الاقتصاد في مصر كان الفصل الثاني الذي حوي لمحه عن الوضع الاقتصادي لمصر عام 2010والبطاله (العمالة في الزراعة والصناعة والخدمات)والاستثمارات المحلية والأجنبية ونصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي واستصلاح الاراضي 2007/1987والفقر والاوضاع الاجتماعية والتصدير تصدير السلاح والذخيرة والخصخصة والتنمية الصناعية والطاقة وتحدث الفصل الثالث عن دور مصر علي الصعيد العربي والصعيد الاسلامي والفصل الرابع تحدث عن الصحة والتعليم والاسكان والمعاشات .

واستهل مؤلف الكتاب كتابه قائلا ان الرئيس مبارك اطلق في 2005وعودا جديده في برنامجه الانتخابي لدوره انتخابيه خامسه تضمن البرنامج الانتخابي للرئيس ستة أهدلف أولها عنوانه

---

[72] http://www.achr.eu/30_years_of_failure.pdf

مواطن حر في بلد ديمقراطي . . . .تسائل المؤلف بعد تلك النقطة وقال في 2005أطلق الرئيس مبارك وعودا جديده في برنامجه الانتخابي لدوره انتخابيه خامسه تضمن برنامج الوعود الانتخابية سنة اهداف رئيسيه اولها عنوانه مواطن حر في بلد ديمقراطي . . . .فهل فكر احدنا لماذا تهتم الحكومة ولماذا يهتم الرئيس بتجميل الصورة وبث التفاؤل في قلوب المواطنين بأطلاق وعود عن حياه ديمقراطية سليمه في مص . . .ولماذا لا يعلن الرئيس ببساطه اننا نحيا في بلد ديكتاتوريه وان الديمقراطية صعبة المنال . . .والواقع يقول ان اجابات تلك الأسئلة محكومة بالعديد من المحاور منها ان مص تحيا وسط منظومه عالميه وتقيم علاقات مع العديد من الدول من بينها دول ديمقراطية تضغط شعوبها علي حكوماتها لكي تحد من التعامل مع النماذج الديكتاتورية مما يمثل تحديا امام النظام المصري فيسعي الي تجميل الصورة بوعود براقه وتصريحات مثائلة تعديلات دستوريه وهميه ليظهر امام العالم بمظهر من يمشي علي طريق الاصلاح والتغيير وهو في الحقيقة لا تخدم الا مصالحه ومصالح من حوله والامر الثاني ان مص قامت بالتوقيع علي العديد من الاتفاقات الدولية التي تعهدت فيها باحترام حقوق الانسان والسعي لتطوير النظام السياسي حتي تصبح مص دوله ديمقراطية . . .لذا كان علي النظام ان يسعي الي تجميل الصورة واهدار احلام المواطن بوعود وهميه لم ولن تتحقق لسبب بسيط ان نفس الاهداف التي تحدث عنها البرنامج الانتخابي في 2005هي نفسها التي تكلم عنها مبارك في 1981وهي نفسها التي سوف يتحدث عنها في 2011 ان خاض الرئيس الانتخابات ويتناول المؤلف بعد ذلك معدل الديمقراطية والفساد والذي أعتبره احد المظاهر الخطيرة في الدولة . . . .واعتبره لا يقتصر علي مستويات بعينها من صغار الموظفين بل يصل الي وزراء وبرلمانيين وتجب المطالبة في الوقت نفسه بتعديل المادة 76 من الدستور وتقليص صلاحيات وزارة الداخلية واشرافهم علي الانتخابات . . . .وخاصة مع الغاء الاشراف القضائي علي الانتخابات البرلمانية لعام 2010 . . .وايضا السماح للوزراء بدخول البرلمان لأعضاء وهذا تجنيد للفساد وغير دستوري.

ويرجع المؤلف اسباب انتشار الفساد في مص لغياب سيطرة القانون وهيمنه السلطة التنفيذية على الحياة السياسية مقابل ضعف السلطة التشريعية والاتجاه المتنامي للزواج بين المال والسلطة.

ويتحدث المؤلف بعد ذلك انتهاكات حقوق الانسان وعن نماذج فساد الأجهزة الأمنية وضحايا التعذيب ودلل على ذلك بمثال الشاب خالد سعيد كأحد الشباب الذين تعرضوا للضرب الوحشي بالإسكندرية من أفراد المباحث .

ويتناول بعد ذلك البرلمان ودوره المسائلة والرقابة وخاصة حرية الانتخابات ت . . .فالانتخابات في مصر هي حتما انتخابات مزوره ليست لها بالشفافية اي علاقة او صله .

ويتناول المؤلف ابعد ذلك الدستور وسلطات الرئيس معتبرا ان الرئيس له سلطات غير اعتيادية تجعله فوق البرلمان والقانون معددا الموارد التي تعطي الرئيس حق البقاء في منصبه مدي الحياه والمواد التي تعطي الرئيس صلاحيات اصدار قرارات بقوة القانون بتقويض من اغلبية مجلس الشعب الذي يهيمن عليه حيث يمثل حزبه اغلبيه هذا المجلس بالاضافة الي امكانية حل مجلس الشعب في بعض الاحوال .

.وفي تعليق المؤلف علي الدور المصري بالمنطقة العربية والعالم الاسلامي وافريقيا يقول المؤلف ان المنطقة العربية لها مشكلات كبيره لكن ام المشاكل بالنسبة للعرب وهو ما يترتب عليه المشاكل الأخرى هي مشكلة غياب الحرية والحط من قيمة الانسان وحقوقه وخرج الكتاب بدون اسم للمؤلف او الجهة التي قامت بإخراجه باستثناء انه صادر عن طريق جبهة البرادعي للتغيير.

لفتح الكتاب الأسود عن فشل مبارك ينر الضغط الرابط التالي:

الكتاب الأسود – ثلاثة عقود من الفشل – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

https://youtu.be/KA1PqYfAyWU

22/12/2010

2. تقرير مهم عن الحالة الصحية في مصر 2005

جمعية التنمية الصحية و البيئية
برنامج السياسات و النظم الصحية

الحالة الصحية والخدمات الصحية في مصر

دراسة تحليلية للوضع الراهن ورؤى مستقبلية

إعداد ونشر
برنامج السياسات و النظم الصحية
جمعية التنمية الصحية و البيئية

لفتح التقرير يتم الضغط على الرابط التالي:

"تقرير عن الحالة الصحية في مصر "مبارك – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

3. الأيام الأخيرة لنظام مبارك

عرض/ بدر محمد بدر

يروي هذا الكتاب جانباً من التفاصيل التي سبقت انهيار نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك، والأسباب التي أدت إلى انتصار الثورة الشعبية، خلال 18 يوما فقط من الاحتجاجات، انتهت بخلع رئيس أكبر دولة عربية، في الحادي عشر من فبراير2011.

والمؤلف كان جزءا من الآلة الإعلامية لنظام مبارك في السنوات الست الأخيرة، بوصفه رئيسا لقطاع الأخبار بالتلفزيون المصري، وبطبيعة الحال كان قريبا من الصورة الفعلية، التي تحرك بها النظام السياسي في الأيام الأخيرة، وشاهدا على وقائع ومواقف كان طرفا في بعضها، ومن هنا تأتي أهمية شهادته التي سطرها في هذا الكتاب.

في البداية يقول المؤلف إن مبارك كاد ينجو من الإطاحة به، بعد خطابه في الأول من فبراير، وكسب تعاطف الناس بشكل فاجأ حتى بعض القوى داخل النظام، وفي اليوم التالي سُفكت دماء على أرض "ميدان التحرير"، بسبب المعركة بين أنصار الرئيس والمعتصمين في الميدان، وكانت هذه المعركة -التي اصطلح على تسميتها إعلاميا بـ "معركة الجمل"- هي الإعلان الحقيقي لنهاية حكم مبارك، حتى لو تأخر تسعة أيام بعد ذلك.

الفرص الضائعة

لقد كان أكثر ما يميز عصر مبارك هو أنه عصر الفرص الضائعة.. فرص عديدة كان يمكن أن تكون بداية حقيقية للتحرك إلى الأمام، لاستعادة نهضة الدولة المصرية، لكنها ضاعت الواحدة تلو الأخرى، وكانت الأخيرة فيها الانتخابات البرلمانية في 2010, التي سبقت اندلاع الثورة بأقل من شهرين، لكن تم إجهاض الفرصة كالعادة.

وفي الفصل الأول يتحدث المؤلف عن جمال مبارك، فيقول إن واحدا من أهم الأخطاء التي اتفق معظم المراقبين عليها هو تلك العلاقة المركبة بين جمال مبارك وأحمد عز، وقد كان من أهم أسباب مشكلات مصر السياسية في الفترة الأخيرة وجود وسيطرة أحمد عز على الحزب الوطني، وإزاحته لمعظم الحرس القديم أو تحجيمهم، واستغل قدرته المالية في التحكم في كل القواعد الحزبية، ويذهب البعض إلى أن وجود أحمد عز إلى جوار جمال مبارك، كان واحدا من الأسباب المهمة في زيادة نفور المصريين منه.

"عصر مبارك هو عصر الفرص الضائعة...، التي كان يمكن أن تكون بداية حقيقية للتحرك إلى الأمام، لاستعادة نهضة الدولة المصرية، لكنها ضاعت الواحدة تلو الأخرى، وكانت الأخيرة فيها الانتخابات البرلمانية في 2010"

لقد كانت الانتخابات البرلمانية الأخيرة (2010)، التي أدارها أحمد عز وجمال مبارك، هي المفجر لما شهدته مصر بعد ذلك، حيث تم الاتفاق بين عز وجمال على الفوز بكل المقاعد إن أمكن لهم ذلك، وبالتالي إسقاط كافة القوى المعارضة التي شاركت في الانتخابات، لكن مبارك الأب فوجئ بهذه النتائج، وغضب غضبا شديدا لأن الأمور بهذا الشكل تتجه نحو الأسوأ، وهو ما حدث بالفعل.

ويشير الكتاب إلى أن المجموعة التي أدارت الأزمة, ومنهم صفوت الشريف وزكريا عزمي وعلي الدين هلال ومفيد شهاب وأحمد عز, وبالطبع جمال مبارك، راهنوا على ثلاثة أمور: الأول الاقتناع بتلك القوة الرادعة والمسيطرة لجهاز الأمن, الذي نقل دائمًا الإحساس بالثقة إلى كافة المستويات في الدولة, وعلى رأسها مبارك الأب نفسه, والثاني هو التجارب السابقة لتلك الجماعات المعارضة, من مظاهرات وإضرابات لم تسفر إلا عن أخبار صحفية وتلفزيونية, أما العامل الثالث الذي كان مستقرا في نفوس من أداروا الأزمة -ابتداءً من 25 يناير- فهو الإحساس, بل القناعة بأن المصريين لن يثوروا, وأنهم بطبيعتهم يرضون بما قسمه الله لهم, وتعاملوا مع الشعب باعتباره جثة هامدة!

الهجوم على الإخوان

ويقول المؤلف إن الخط العام الذي تعامل المسؤولون الرسميون في إطاره منذ البداية، هو الخط الذي يتبنى الهجوم على الإخوان المسلمين، واتهامهم بأنهم يقودون البلاد إلى الفوضى، ويحاولون أن يحققوا أهدافهم الخاصة، وهو الخط نفسه الذي تبنته وزارة الداخلية في بياناتها، بدءًا من مساء الخامس والعشرين من يناير 2011، وفي هذا الإطار تمت إعادة بعض الحلقات لبعض البرامج الحوارية -عبر التليفزيون المصري- تتبنى الهجوم على الإخوان.

لقد كان واضحا أن رد الفعل لدى الحزب الحاكم والحكومة لم يكن بالمستوى المتوقع في الأيام الثلاثة الأولى من الاحتجاجات والمظاهرات، ولم يكن لدى هؤلاء القدرة على قراءة أن الشعب وصل إلى مرحلة لن يتجاوب فيها معهم..، كان المصريون يحتاجون إلى التغيير، الذي كان إحدى الكلمات الأكثر حضورا في القاموس السياسي المصري في السنوات الأخيرة، لكن الطرف الآخر (النظام) كان يتعامل معه بقدر كبير من الحساسية، بوصفه شكلاً من أشكال الضعف أو ليّ الذراع.

وحول رؤيته لدور قناة الجزيرة، يقول المؤلف إنه في "يوم 25 يناير بدت الصورة وكأن قناة الجزيرة قررت أن تكون طرفا أساسيا فيما هو حادث على أرض مصر، فمنذ اللحظة الأولى ضربت القناة عرض الحائط بكل التقاليد المهنية، والأعراف المرتبطة بحياد وسائل الإعلام ومواثيق شرف المهنة، واتخذت اتجاها محددا، ومارست قدرا كبيرا من المغالاة في نقل الصورة، وتضخيم ما يحدث، وتبني توجهات المعارضة بشكل عام، والإخوان المسلمين على وجه خاص".

"الخط العام الذي تعامل المسؤولون الرسميون في إطاره منذ بداية الثورة، هو الخط الذي يتبنى الهجوم على الإخوان المسلمين، واتهامهم بأنهم يقودون البلاد إلى الفوضى، ويحاولون أن يحققوا أهدافهم الخاصة"

ويضيف المؤلف "توازى ذلك مع قيام الجزيرة مباشر بفتح شاشتها لما قدمته باعتباره تعليقات المشاهدين، وهي تحمل قدراً أكبر من التحريض والسب والتجاوز، ضد النظام المصري القائم وأركانه وقتئذ، والتأكيد من خلال هذه التعليقات على أن ما يحدث في مصر هو ثورة مشابهة لما حدث في تونس، رغم أن الأمور كانت في بدايتها، ولم تكن تنبئ بذلك، ولم يكن مفهوما على الإطلاق لقناة إعلامية اختيارها أن تكون طرفا في صراع مع نظام".

ويستعرض الكتاب الوقائع التي جرت على الأرض يوم جمعة الغضب (28 يناير)، ومحاولة النظام احتواء الموقف بالإعلان عن استقالة الحكومة وتشكيل

حكومة جديدة، في حين بدا هذا التغيير مخيبا لآمال المتظاهرين، حتى جاء خطاب الرئيس يوم الثلاثاء الأول من فبراير ليلعب على الوتر العاطفي لدى المصريين، وإيقاظ التعاطف مع كبير العائلة، وساد الحديث في الشارع وعلى الفضائيات عن هذا المعنى، معنى الاقتراب من الشخص والتعاطف معه.

فرصة أخرى

كانت هذه فرصة كبيرة أخرى أمام الرئيس مبارك، ينبغي استغلالها للخروج من المأزق، والوصول إلى بر الأمان بشكل يحفظ الحد الأقصى من المكاسب، على البر السياسي والانتقال السلمي للسلطة، وتحقيق مطالب المصريين، أو الجزء الأكبر منها, لكن الوضع تغير تماما مع عصر اليوم التالي، عندما بدأت تتدفق على ميدان التحرير ألوف من المؤيدين لمبارك، ومع بعضهم أكثر من عشرين من الخيول والجمال، من أهالي "نزلة السمان"، وهي منطقة بالقرب من أهرامات الجيزة، يعيش أهلها على السياحة, وذلك في إطار الترتيبات التي كانت قد أعدت في تلك الليلة لإعلان تأييد مبارك.

لكن قناة الجزيرة أذاعت أن بعض المؤيدين لمبارك يستخدمون الجمال والخيول وهم يحملون الأسلحة والكرابيج والسيوف، اقتحموا ميدان التحرير من أجل تفريغ الميدان وتفريق المتظاهرين .

ويقول المؤلف إن الذين قادوا هؤلاء المتظاهرين للوصول إلى ميدان التحرير، هم الذين يتحملون وزر إفشال استغلال هذه الفرصة لحل الأزمة، وهم الذين يتحملون مسؤولية التطورات التي شهدتها الساعات التالية فيما بعد.

"دفعت قناة الجزيرة بعض القنوات العربية الإخبارية الأخرى لأن تنحو نفس المنحى الذي اتخذته الجزيرة بدرجات متفاوتة، وذلك بعد أن شعروا بأنها سحبت البساط من تحت أقدامهم"

ويؤكد الكتاب أن السياسة التي انتهجتها قناة الجزيرة دفعت بعض القنوات العربية الإخبارية الأخرى، لأن تنحو نفس المنحى الذي اتخذته الجزيرة بدرجات متفاوتة، وذلك بعد أن شعروا بأنها سحبت البساط من تحت أقدامهم، بتلك السياسة التحريرية وبهذا الموقف الحاد.

ويشير المؤلف إلى أنه قبيل إعلان تنحي رئيس الجمهورية بوقت قصير، كانت الصورة واضحة بأن كل طرف حسم خياره؛ الأول وهو الرئاسة والسلطة التي كان يديرها جمال مبارك بالمجموعة التي سبق الحديث عنها، والثاني وهو القوات المسلحة التي حسمت موقفها أيضا بالوقوف إلى جانب الشرعية بمفهومها العام, أي بجانب الناس وليس بجانب النظام وأشخاصه, وتحالف

معها في هذه المرحلة جهاز المخابرات العامة، وكان الطرف الثالث هو الشارع, الذي كان يتعاطف مع مفهوم التغيير، وإن كان انقسم بشأن حدود ذلك التغيير, هل هو الإطاحة التامة بالرئيس؟ أم القبول بما طرحه من خريطة طريق للوصول إلى انتخابات جديدة في أغسطس أو سبتمبر التالييْن ثم يكمل مدته؟

الشحي

وفي الفصل الأخير، تحدث المؤلف عن "الشحي"، وأشار إلى أن اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة انعقد قبيل التنحي بيومين (2011/2/9) برئاسة المشير حسين طنطاوي، وبدون علم أو رئاسة مبارك لأول مرة، ولم يزد عدد الحاضرين فيه عن خمسة أشخاص، وأصدر بيانا أُطلق عليه "البيان رقم 1"، وهو ما يعني بالضرورة أن هناك بيانات أخرى متوقعة، وكان الاجتماع والبيان الصادر عنه وسيلة للضغط على الرئيس لإجباره على فعل شيء ما، وقد أثار هذا البيان عقب إذاعته هزة حقيقية داخل قصر الرئاسة، فقد وصلت الرسالة واضحة.

أما خطاب مبارك الأخير -الذي أعلن فيه تفويض سلطته إلى نائبه عمر سليمان- فيصفه المؤلف بأنه "كان فظيعا.. أسوأ خطاب يلقيه الرئيس طوال عمره.. كان متعجرفا وخاليا من الإحساس.. كان كارثيا، ولم يعط الانطباع بأنه كان سيتنحى على الإطلاق.". وفور عرض الخطاب في التليفزيون الرسمي، ضجت الشوارع في جميع أنحاء البلاد بالمتظاهرين، وقد ملأ صراخهم سماء الليل، كان غضبهم ملموسا، كما لو كان يلف المدينة بأكملها.

وفي منتصف يوم الجمعة (يوم التنحي) استقل الرئيس مبارك طائرة مروحية من القصر الرئاسي بمصر الجديدة إلى مطار النزهة، ومن هناك استقل طائرة رئاسية إلى مقر إقامته في شرم الشيخ، وعندما وصل في الواحدة والنصف ظهرا، اتصل بالمشير حسين طنطاوي قائلاً: "حسين.. قررت أن أفوض المسؤولية كاملة لك وللجيش.. أنت صاحب السلطة الآن"، فرد طنطاوي: "لا يا سيادة الرئيس، سنجد وسيلة أخرى، لم يكن هذا ما نريده"..

"لم يكن أحد لديه الشجاعة لإخبار مبارك بما يجب أن يفعل، أو يجرؤ على إبلاغه بشكل مباشر بالتنحي عن منصبه, حتى في أوقات الأزمات القومية، كان الناس يرقصون حول النيران! ولم يكن لديهم القدرة على التحلي بالأمانة مع بعضهم البعض"

وقبل أن تغادر أسرة مبارك القصر الرئاسي بالقاهرة، ذهب علاء مبارك إلى عمر سليمان ليسأله عما يفعلونه الآن، فأجاب سليمان "خذ والدتك واذهب

إلى شرم الشيخ"..، وكانت سوزان مبارك لا تزال في "الفيلا"، وهي إحدى المباني الخاصة بالأسرة في المجمع الرئاسي, وعندما همت الطائرة بالإقلاع عادت للتوقف من جديد لتخرج سوزان مهرولة إلى "الفيلا"، وتبين بعد ذلك أنها رفضت مغادرة "الفيلا" لأكثر من ثلاث ساعات, وعندما عادوا إليها وجدوها منهارة على الأرض تبكي، عاجزة عن السيطرة على نفسها، أو الوقوف على قدميها, وعثر عليها الجنود وهي ممددة على الأرض، ومحاطة بكل حُليّها وذكرياتها.

وفي الختام يقول المؤلف إنه في الأعوام الأخيرة من حكم مبارك لم يكن أحد لديه الشجاعة لإخباره بما يجب أن يفعل، أو يجرؤ على إبلاغه بشكل مباشر بالتنحي عن منصبه، حتى في أوقات الأزمات القومية، كان الناس يرقصون حول النيران، ولم يكن لديهم القدرة على التحلي بالأمانة مع بعضهم البعض.

https://youtu.be/2PtvEK0jCSk

https://youtu.be/VMS3PgJkVJE

الفصل الثامن

من مقالاتي في نقد نظام مبارك في وجوده !

في هذا الفصل أعرض مجموعة مقالات نشرتُها في صحيفة الوفد ناقداً لنظام الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك خلال سنوات ما قبل 25 يناير 2011

[الصور المرفقة بعد بعض المقالات مضافة]

1. إسرائيل اليوم في عيد!

كتبت مقالاً منذ أسبوعين تقريباً أتساءل فيه هل مصر اليوم في عيد؟ وكان ذلك بمناسبة الاحتفال المعتاد بما يسمى أعياد سيناء، وأجبت عن ذلك السؤال بالنفي . واليوم أكتب وفي سياق متصل، ولكني لا أتساءل بل أقطع بأن إسرائيل اليوم في عيد. وكيف لا والمشهد المصري والفلسطيني والعربي عامة يقدم لها ما لم تكن تحلم به، ويوفر عليها جهوداً وتضحيات كان لا بد لها من تحملها إن أرادت أن تصل إلى النتيجة التي حققناها لها بأنفسنا مصريين وفلسطينيين وعرب.

أما المشهد المصري فيذخر بكل ما يثير الأسى والحزن، فانتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى يتم تجهيزها لمصلحة الحزب الحاكم بعيداً عن رقابة القضاء وفي غياب مرشحي المعارضة الذين تم استبعادهم بكل الوسائل، وكذلك في غياب النسبة الغالبة من المصريين أصحاب حق الانتخاب. وسيناء العزيزة - وهي بالمناسبة ذلك الجزء من التراب المصري الذي فقد عشرات الآلاف من المصريين حياتهم دفاعاً عنها في حروب 1956، 1967، 1973 والتي كانت الحكومة وإعلامها الرسمي يحتفلون بعيدها منذ أسابيع قليلة- نرى أبناءها يعتصمون ويعقدون المؤتمرات مطالبين بالحرية والعدالة ورفع يد الأمن الطاغية عنهم والتعامل معهم كمواطنين شرفاء لهم حقوق في هذا الوطن كما عليهم واجبات لا ينكرونها. المصريون من أبناء سيناء يهددون بالاعتصام عند الحدود المصرية مع إسرائيل يوم الأول من يوليو القادم إن لم تستجب الحكومة إلى مطالبهم العادلة وتفي بوعودها لهم بإطلاق المعتقلين الذي حكم القضاء ببراءتهم، والكف عن اقتحام بيوتهم وإهانة نساءهم وإلغاء آلاف الأحكام الصادرة بحق أبناءهم غيابياً، وإسرائيل في المقابل تفتح لهم ذراعيها مرحبة بهم أن يدخلوا إليها وهم يرفضون!

ويشهد المصريون أيضاً مزيداً من التردي في الأداء العام للحكومة تتجلى علاماته في تضارب الأرقام بين المسئولين فمن يعلن عن اختفاء 13 مليار جنيه ثم يعود إلى التصريح بأنه تم العثور عليها، ومن يدعي أن الخزانة العامة لم يدخلها من عائد بيع القطاع العام سوى مبلغ لا يزيد عن مليار جنيه ثم يعود للاعتراف أن المبلغ يصل إلى 16 مليار وأنه تم استخدامه في تخفيض الدين العام، بينما تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات ينفي أن يكون لهذا المبلغ أي أثر على حجم الدين العام. وفي المقابل نرى الولايات المتحدة تشاغب مع النظام الحاكم من خلال إعلان بوش عدم رضاه عن مستوى الإصلاح

الديمقراطي في مصر ورغبته الأكيدة في إطلاق سراح أيمن نور، ثم يأتي دور الكونجرس لكي يجمد مبلغ 200 مليون دولار من قيمة المعونة الأمريكية لمصر عقاباً لها على سوء سجلها في مجال حقوق الإنسان والتطوير الديمقراطي ولزيادة معدلات تعذيب المواطنين في أقسام الشرطة_ وبناء على توصية أحد أبناء المحروسة. أليس من حق إسرائيل أن تفرح وتحتفل بديمقراطيتها التي أنجزت انتخاب شيمون بيريز رئيساً للدولة من دون الاعتماد على مادة تعادل المادة رقم 76 في دستور مصر المحروسة ،ومن باب أولى لا يوجد في دستورها مادة تعادل المادة رقم 77 في دستورنا بعد التعديلات . كما نرى الديمقراطية الإسرائيلية تتضح في انتخاب إيهود باراك رئيساً لحزب العمل من دون إطلاق الرصاص على معارضيه أو الاضطرار إلى اقتحام مقر الحزب كما فعل أخوتنا الأعزاء في حزب الوفد بفرعيه [وفد نعمان جمعه، ووفد محمود أباظة].

والمشهد الفلسطيني لا يقل إيلاماً وإثارة للخزي والعار. فالأخوة الفلسطينيون يقتتلون فيما بينهم ويدمرون بعضهم البعض وكلهم تحت الاحتلال. والفائزون في غزة يعلمون تماماً أنهم محاصرون لا يستطيع أي منهم الخروج أو الدخول إلا بإذن من إسرائيل! والسادة القابعون في رام الله الفائزون بالرضا الأمريكي والإسرائيلي والأوروبي والدعم العربي يعلمون تماماً أنهم يمثلون سلطة لا سلطة لها، وأنهم لا يملكون من أمر أنفسهم شيئاً! أليس من حق إسرائيل أن تبتهج لهذا التناحر الفلسطيني الداخلي بكل ما يسببه من قضاء على مقومات الشعب وإنهاك قوى المقاومة لديه. أليس من حق إسرائيل أن تفرح وهي ترى نهاية حاسمة لمرحلة الانتفاضات الفلسطينية ضدها وبدء مرحلة الانتفاضة ضد الذات والانقلاب على كل ما حارب وضحى وتشرد من أجله مئات الآلاف من الفلسطينيين.

ويكتمل عيد إسرائيل بمشاهدة باقي المشهد العربي في لبنان وانقسامها الداخلي بين المعرضة والموالاة وقتل المعارضين ، والعراق وآلاف القتلى من أبناءها وتبادل إحراق المساجد بين السنة والشيعة، وبوادر التقسيم على أسس عرقية، والسودان ومأساته المتجددة في دارفور واحتمالات انفصال الجنوب مع اقتراب نهاية فترة السنوات الست المتفق عليها بعد إبرام اتفاق المصالحة بين الشمال والجنوب، وسوريا واستمرار مسلسل الحكم الشمولي واعتقال المعارضين ومحاكمتهم أمام محاكم استثنائية [على الطريقة المصرية]، والصومال وما تشهده من تناحر بين الحكومة والمحاكم الإسلامية

واستمرار الوجود الأثيوبي على التراب الوطني الصومالي، واليمن وما تعانيه من مشكلات تمرد الحوثيين وتضاؤل آمالها في الانضمام عضواً كاملاً في مجلس التعاون الخليجي الذي فشلت دوله الست في تنفيذ مشروع العملة الخليجية الموحدة، ناهيك عن انفصال مجموعة دول المغرب العربي وتباعدها عن باقي الدول العربية وانشغال كل منها بمشكلاتها، فالمغرب في صراع مع جماعة البوليساريو، والجزائر تحاول تثبيت المصالحة الوطنية وتونس في كفاح ضاري ضد كل ما هو إسلامي وديمقراطي.

تلك الصورة القاتمة لن يغيرها إلا الشعوب العربية حين تصر على تجاوز واقعها المرير وتنجح في فرض إرادتها والحصول على حرياتها بالديمقراطية.

2007

2. الحكومة .... وذاكرة المصريين!

دعيت للمشاركة في حلقة من برنامج حواري في قناة فضائية، وكان السؤال المطروح للنقاش هو لماذا لا يشعر أغلبية المصريين بنتائج النمو الاقتصادي الذي تشير إليه الأرقام الصادرة عن الحكومة والمنظمات الدولية التي تبشر بما حققه الاقتصاد المصري من تقدم وانطلاق؟ وكانت إجابتي في جزئية منها أن النمو الاقتصادي ونتائجه تمثل وليمة هائلة بها كل ما تشتهي الأنفس مما لذ وطاب من الطعام والشراب فضلاً عن صنوف الترفيه والتسلية والهدايا القيمة. ولكن هذه الوليمة اقتصرت على عدد معدود من علية القوم المقربين من أصحاب الوليمة، أما باقي الأهل والأصدقاء والمعارف والجيران فلم تتم دعوتهم إليها. وهكذا أعتقد أن النسبة الأكبر من الشعب المصري لم تدع إلى وليمة النمو الاقتصادي ولم تنل نصيبها من عوائده. واكتفت الحكومة - كعادتها – بالحديث عن مذاق الطعام وروعة الشراب وكيف كان الحفل رائعا، والشعب المسكين يتلمظ محاولاً أن يستشعر مذاق تلك الأطعمة ويتخيل نفسه مستمتعاً بها. ويستيقظ المصري من حلمه على الواقع المرير الذي يعيشه، وتغط الحكومة في نوم لذيذ متأكدة من الشعب - كعادته – سوف ينسى كل ما روجته من أحلام ودعاوى التنمية والانطلاق والعبور نحو المستقبل.

وفي الحقيقة فقد ذكرتني تلك المشابهة بمهارة الحكومة - ليست فقط الحكومة الحالية، ولكن كل الحكومات السابقة - في الاستفادة من قدرة الشعب المصري على النسيان. فالناس مهمومة بيومها ومشاكله، ومتوجسة خيفة من الغد الذي لا تدري ماذا سيحمله لهم من مشكلات ومآس تضاف إلى ما يعانون منه فعلاً، ولذلك هم ينسون - أو يتناسون - بسرعة كل ما فات، وتصبح الحكومة الذكية هي الوحيدة المستفيدة من ضعف ذاكرة المصريين. وقد رأيت أن أخالف القاعدة، وأن أبحث في ذاكرتي عن مجموعة من المواقف والأحداث والوعود والتطمينات التي روّجت لها حكومتنا الذكية – ومن سبقها من حكومات لم تكن توصف بالذكية – وقررت أن أتقدم للحكومة بأسئلة عن تلك الموضوعات لعلها تتذكر أنها لا تزال مطالبة بتقديم إجابات عنها.

والسؤال الأول أتقدم به إلى وزير المالية عن مصير السندات الدولارية التي طرحتها حكومة د. عاطف عبيد وشدد سلفه وزير المالية السابق د. مدحت حسنين على ضرورتها ودافع عنها دفاعاً مستميتاً في مجلس الشعب حتى حصل على موافقته بإصدار تلك السندات وترويجها في السوق العالمي عن

طريق الشركة المالية العالمية مورجان ستانلي وبفائدة تردد أنها بلغت 8% في الوقت الذي كانت الفائدة على الدولار في مصارف العالم لا تكاد تبلغ 2% في أحسن الأحوال. ويقال أن قيمة تلك السندات كانت 1.5 مليار دولار أمريكي وفي قول آخر فإنها بلغت 3 مليارات من الدولارات. وفي دفاعه عن إصدار تلك السندات لم يوضح الوزير السابق وقتها فيم سوف تستخدم تلك المليارات، وقال قولته الشهيرة إن هذا الإصدار يتم لتأكيد ثقة السوق العالمي في متانة الاقتصاد المصري. وقد هللت الحكومة وإعلامها حين تمت تغطية الاكتتاب في تلك السندات في وقت قصير وراحت تقول للشعب الطيب هذه شهادة من العالم بقوة الاقتصاد المصري، ولم تقل لنا الحكومة أن المشترين لتلك السندات لم يجدوا وقتها استثماراً لأموالهم أفضل من شراء السندات والحصول على الفائدة المرتفعة التي لم يكن يوجد لها مثيل في أي استثمار مشابه في ذلك الوقت. ومن عجب أنه تردد أن الحكومة أودعت تلك المليارات في البنك المركزي وكانت تحصل على الفائدة السائدة والتي لا تصل إلى 2% وتتحمل فرق الفائدة من خزانة الدولة. وعملاً بسياسة استغلال ضعف ذاكرة المصريين لم أسمع توضيحاً ولا إفادة من الحكومة التي أصدرت تلك السندات ولا الحكومة التي أعقبتها حتى اليوم عن مصير السندات ومجالات استثمار حصيلتها وهل تم استردادها أم لا تزال في أيدي من اشتروها من المستثمرين الأجانب، وما هي التكلفة الكلية لإصدارها وما الحصيلة والعائد على الاقتصاد الوطني من ورائها. وحتى لا أظلم الحكومة الذكية فقد حاولت الحصول على معلومات عن تلك السندات من موقع وزارة المالية على شبكة الإنترنت فكانت النتيجة أنه لا توجد إجابة!

واستمراراً للنهج الحكومي باستثمار ظاهرة النسيان لدى الشعب المصري، فقد روّجت حكومة سابقة لفكرة " المشروعات العملاقة"، وتعملقت بتقديم مشروع توشكي ووصفته بالسد العالي الجديد، وراحت تشرح حجم التغيير الذي سيحدثه هذا المشروع العملاق في الحياة المصرية وكيف أنه سيحيل الصحراء إلى جنة وارفة الظلال وأن المصريين سيهجرون مدنهم وقراهم ويسارعون إلى العمل والإقامة في جنة توشكي التي تبلغ درجة الحرارة فيها ما يقارب 50 درجة في أغلب أوقات السنة، وكيف أن إنتاج توشكي سوف يصدر مباشرة من مطارها إلى دول أوربا التي تنتظر خضرواتها وفواكهها على أحر من الجمر. بل لقد اصطنعت صحف الحكومة صورة تبدو فيها زراعات القمح وارفة مزدهرة في وقت من السنة لم يكن القمح ينبت فيه أبداً وذلك وفق شهادة

عالم الهندسة الوراثية الأشهر المغفور له د. أحمد مستجير حين رأي الصورة. والسؤال أتقدم به إلى وزير الري المسئول الأول الذي عاصر هذا المشروع منذ بدايته حتى اليوم، كم أنفق على توشكي وما العائد من هذا المشروع، ومتى تتحقق الوعود التي قدمتها الحكومة للرئيس والشعب من استثمار مبالغ يقال أنها تجاوزت ثماني مليارات من الجنيهات؟ ولعلني أذكر من نسي أن جريدة الوفد تناولت هذا المشروع بالتحليل وقت إطلاقه وطالبت مراراً بأن تكشف الحكومة وقتها عن دراسات الجدوى الخاصة به من دون طائل، ونجحت خطة الحكومة وطوى النسيان هذا الموضوع وأصبحت توشكي محلاً لزيارات رسمية يقوم بها الرئيس كل فترة وحتى هذه الزيارات تباعدت في السنوات الأخيرة.

أما السؤال الثالث فقد ذكرني به الحديث الدائر الآن عن نجاح مصر في استقطاب عشرة مليارات من الدولارات من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2006، والسؤال يعود بالذاكرة إلى عام 2002 حين انعقد مؤتمر المانحين في شرم الشيخ لبحث احتياجات مصر من مصادر التمويل لمواجهة الصعاب الاقتصادية الناشئة في ذلك الوقت عن الركود العالمي الكبير في أعقاب حادث تفجير مبنى التجارة العالمي في نيويورك في 11 سبتمبر 2001. وقد أعلن د. عاطف عبيد رئيس الوزراء في ذلك الوقت أن المانحين رصدوا مبلغ 10.3 مليار دولار لمساعدة مصر خلال الثلاث سنوات 2002-2004، منها دفعة عاجلة 2.1 مليار دولار تصرف فوراً في نفس العام 2002 مما يستلزم أن يكون هناك إطاراً موثوق به للاقتصاد الكلي. وقد صاحب ذلك المؤتمر - لمن يذكر من المصريين المشهورين بسرعة النسيان – جلبة وضجيج وارتسمت الابتسامات العريضة على وجوه كبار المسئولين احتفالاً بذلك النصر الكبير. والسؤال هل وصلت تلك المليارات العشرة من الدولارات ؟ وإذا كانت وصلت فيم استخدمت؟ وكيف لم نشعر بها في أي مجال من مجالات حياتنا التي تذخر بالمشكلات البيئية وتدهور البنية الأساسية حتى خرج الناس في مظاهرات يبحثون عن مياه الشرب التي ندر وجودها في مناطق كثيرة من مصر المحروسة؟

وطالما نتذكر المليارات من الجنيهات، يكون من المناسب أن نسأل رئيس الحكومة عن مصير المليارات الخمس من الجنيهات التي خصصت من حصيلة بيع رخصة المحمول الثالثة لتطوير السكك الحديدية؟ وهل تم التصرف فيها، ومتي يتحقق التطوير المستهدف؟ ومتى يشعر الناس في مصر أن القطارات والجرارات والمحطات والسيمافورات وورش الإصلاح وغيرها من

مرافق الهيئة القومية لسكك حديد مصر قد تطورت؟ وإذا كانت المليارات الخمس قد تم استخدامها أو على الأقل تحددت وجهات التصرف فيها، فماذا عن المنح الليبية والقطرية لشراء جرارات للقطارات؟ وكم من تلك المليارات استنفذ في الدراسات التي كلفت بها بيوت استشارية عالمية؟ وبالمناسبة أين الاستثمارات التي أعلن أنها آتية من دولة الإمارات العربية المتحدة وتبلغ ما يقرب من أربعمائة مليون جنيهاً للاستثمار في مجالات النقل؟

ولما كان الشيء بالشيء يذكر، فقد قيل أن المؤتمر التاسع للحزب الوطني الديمقراطي سيخصص لبحث قضايا تحسين الحياة في مصر وخاصة الصعيد، لذا أسأل رئيس الحكومة هل تم إنفاق مبلغ الملياري جنيه من حصيلة بيع رخصة المحمول الثالثة لتطوير الصعيد؟ وهل تم إنشاء الشركة الكبرى لتنمية الصعيد التي أعلن عن قيامها أثناء زيارة مسئول كبير بالحزب الوطني للصعيد؟

وقبل أن ننتقل من مجال المليارات من الجنيهات لبحث مسائل أخرى، فقد بدأت تلمع في الذاكرة فكرة أن أسأل هل انتهت الحكومة إلى نتيجة ما في محاسبة المؤسسات الصحفية القومية عن المليارات الست أو السبع المدينة بها للحكومة عن ضرائب وتأمينات تراخت تلك المؤسسات في سدادها للدولة، فضلاً عن خسائر التشغيل المتراكمة؟ ويذكرنا قرار الجهاز المركزي للمحاسبات بإلزام الصحف المستقلة والخاصة والحزبية بتقديم ميزانياتها للجهاز بغرض مراجعتها - تنفيذاً لقانون صدر منذ أكثر من عشر سنوات ولم يتم تطبيقه - أن نضيف تساؤلاً آخر عن نتيجة فحص الجهاز لميزانيات وحسابات تلك المؤسسات القومية وما ترتب على ما قد يكون قد كشفت عنه المراجعة من مخالفات؟ وما هي معايير التقييم التي تعتمد عليها الدولة في الاستمرار في تمويل تلك الصحف خاصة بعد ما قيل عن اتجاهها لتطبيق نظام موازنة البرامج والأداء التي تربط بين الاعتمادات في الموازنة وبين نتائج محددة ينبغي إنجازها؟

وعلى صعيد مقارب، أتذكر الآن أن الحكومة في عام 2000 ممثلة في وزارة التعليم العالي كانت قد بدأت خطة طموحة لتطوير التعليم الجامعي وشكلت لجنة من خيرة عقول المصريين لوضع تلك الخطة التي عرضت في المؤتمر القومي الأول لتطوير التعليم الجامعي والعالي في شهر إبريل من عام 2002 وانتهى المؤتمر إلى إقرار الخطة وما تضمنته من مشروعات للتطوير بلغت خمسة وعشرين مشروعاً شملت كافة مجالات منظومة التعليم الجامعي. ثم

تغير الوزير وجاء وزير آخر بدأ المسيرة من أولها وكاد يصل إلى خطة أخرى لتطوير التعليم العالي والجامعي في عام 2005 إلا أن تغييراً وزارياً طاله هو الآخر وجاء وزير ثالث بدأ في إعداد رؤيته لتطوير التعليم الجامعي وأصدر منها المسودة الأولى والثانية وعرضها على الجامعات والرأي العام لمناقشتها ووافق عليها فريق واعترض فريق آخر، ثم ساد صمت عميق ودخلت قصة تطوير التعليم الجامعي في زوايا النسيان، وأسدل الستار على مشروع القانون الجديد للتعليم الجامعي. ولما كان المصريون ينسون بسرعة فقد طلعت عليهم الحكومة بفكرة البرامج التعليمية المميزة بمصروفات في الجامعات الحكومية، وبدأت مشروعاً لإنشاء كليات المتميزين بمصروفات أيضاً، وفات على الحكومة أن تذكر للمصريين أين مشروعها لإنشاء جامعة للتعليم من بعد تستخدم أحدث تقنيات التعليم الإلكتروني، وأن توضح أين مشروع إنشاء الجامعة الأهلية، كما فات على الحكومة أن تتذكر أين هيئة ضمان جودة التعليم التي صدر قانونها منذ أكثر من عامين ولم تر النور حتى الآن!

وفي سياق متصل، فقد عقدت الحكومة من خلال وزارة الدولة للبحث العلمي المؤتمر الأول لتطوير منظومة البحث العلمي في شهر مايو عام 2005، وكان الهدف أيضاً تطوير البحث العلمي باعتباره قاطرة التنمية في العالم الحديث. واستمر المؤتمر ثلاثة أيام انتهي خلالها من إقرار إستراتيجية البحث العلمي وعشرات المشروعات التي تناولت كافة عناصر المنظومة الوطنية للبحث العلمي بالتحديث والتطوير. وتشكلت لجان لتنفيذ توصيات المؤتمر وتفعيل المشروعات التي وافق عليها أكثر من ألف من العلماء والباحثين تصوروا أن المسألة حقيقية في تلك المرة. ومع أول تغيير وزاري ترك الوزير صاحب المؤتمر موقعه وأسدل الوزير الجديد الستار على ما سبقه وبدأت رحلة البحث عن إستراتيجية جديدة لتطوير البحث العلمي اعتماداً على أن المصريين شعب ينسى بسهولة! وفي ذات المجال، فقد نسى المصريون مشروع د. أحمد زويل لإنشاء جامعة تكنولوجية عالمية، ذلك المشروع الذي باركه رئيس الجمهورية وطنطنت له صحف الحكومة، ثم سرعان ما نسيه الجميع وذهب د. زويل لتنفيذ مشروعه الحلم في دولة قطر الشقيقة!

وحيث أن الذاكرة بدأت تعود بقوة، فقد تزاحمت الأسئلة ولم يعد أمامي سوى أن أسردها بسرعة في كلمات قصيرة لعلها تحرك ذاكرة الحكومة. وأبدأ بالسؤال عن مشروع نقل مقار الوزارات من مواقعها الحالية في وسط القاهرة والانتقال بها إلى مدينة 6 أكتوبر أو مواقع أخرى خارج نطاق الكتلة السكانية

الرئيسية بالقاهرة؟ وثمة سؤال آخر أقدمه إلى وزير الثقافة الذي يستعد لمعركة منصب المدير العام لمنظمة اليونسكو – هل ما يزال يذكر تمثال رمسيس الذي مضى على نقله من موقعه في ميدان باب الحديد – رمسيس سابقاً – أكثر من عام؟ وهل قمت بزيارة الفرعون الكبير المحبوس في قفصه الحديدي في أرض مشروع المتحف الكبير على طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي وقد انطبق عليه القول " عزيز قوم ذل"؟ ومتى يبدأ العمل في هذا المتحف الكبير – ولا أقول متى ينتهي لأن ذلك علمه عند ربي؟

وأتوجه بسؤال إلى وزير التجارة والصناعة أو وزير الصناعة والتجارة - فلست أتذكر تماماً أي اللقبين هو الصحيح – هل ما يزال جهاز منع الاحتكار يبحث قضية الاحتكار في صناعة الحديد؟ وهل نتوقع أن يصدر تقرير ما عن هذا الموضوع في وقت قريب إن شاء الله؟ ولماذا لم يحيل الوزير قضية الحديد إلى النائب العام كما فعل مع شركات صناعة الأسمنت؟

وإلى وزير الصحة أسئلة عن أخبار انفلونزا الطيور وهل نتوقع هجمة جديدة لها مع قدوم الشتاء؟ وهل تم التوصل إلى قرار واضح بشأن نوعية الأمصال المستخدمة في علاجها : الصيني أم الفرنسي أم غيرهما؟

والتزاماً بأدب الحديث أختتم مجموعة الأسئلة التي أطلت على ذاكرتي بسؤالين أرفعهما إلى رئيس الوزراء، الأول متى تعقد انتخابات المجالس المحلية التي كانت مقررة في اكتوبر 2006 وتم تأجيلها لحين الانتهاء من قانون جديد للإدارة المحلية؟ وهل تم وضع ذلك القانون أم لا يزال في علم الغيب؟ والسؤال الأخير هل ما يزال الشعب المصري غير ناضج سياسياً كما صرح سيادته في أثناء زيارة قام بها للولايات المتحدة الأمريكية بعد فترة قصيرة من توليه منصبه الرفيع في 2004؟

وفي النهاية، أود أن أعتذر مقدماً عن أي خطأ ورد في هذا المقال أو خلط في التواريخ أو في الأحداث أو في أسماء السادة أعضاء الحكومات الموقرين وذلك بسبب ضعف الذاكرة، فأنا مصري أنسى كما ينسى المصريون، والحمد لله على نعمة النسيان. ولله الأمر من قبل ومن بعد.

2007

3. اعتذار لمصـــــــــر !

كنت – ولا أزال – مقتنعاً بأن الله سبحانه وتعالى هو الذي يحمي المحروسة رغم كل ما يصيبها من أذى وضرر على أيادي أبناءها حكاماً ومحكومين. كذلك كنت – وما أزال – مقتنعاً بأن ما يصيب مصر المحروسة من أضرار على أيدي أبناءها هو أشد فتكاً وضراوة مما يصيبها به أعداؤها، وأن حماية المحروسة من عدوان أبناءها عليها له الأولوية على حمايتها من أعدائها عملاً بالقول المأثور " اللهم احمني من أصدقائي، أما أعدائي فأنا كفيل بهم".

إن ما نسببه نحن المصريون للمحروسة من أضرار يلزمنا بأن نقدم لها اعتذاراً واجباً يتمثل في الاعتراف بخطايانا في حقها، والتزامنا بالعمل على تصحيح تلك الخطايا والتوبة عنها. وسوف أبدأ من الآخر، فكلنا يتأذى لما يحدث لأشقائنا الفلسطينيين في غزة الجريحة والضفة الغربية المستباحة، وكلنا في نفس الوقت نتحسر على ضعفنا وهوان أمرنا إذ لا نستطيع أن نمد للأشقاء يد العون والمساعدة، ولا نستطيع أن نمنع عنهم غائلة العدوان الصهيوني الغاشم ولا التآمر الأمريكي السافر. وتنظر إلينا المحروسة باكية تندب أبناءها الذين كانوا مصدراً لفخارها ودعامة لعزها وحماة لاستقلالها عبر قرون طويلة. فعذراً لك يا محروسة عن عجز أبناءك وعدم قدرتهم على إعلاء رايتك وتكريم اسمك أمام العالم.

وتستمر المأساة أو الملهاة، ويرى أبناء المحروسة أنفسهم عاجزين عن حماية حدود بلادهم – ليس من اختراق أبناء غزة لها كما قد يتبادر إلى أذهان الكثيرين، ولكن من عدوان إسرائيل ومؤامراتها ضد مصر في الأساس- إذ يتوجب على أبناء المحروسة استئذان العدو الصهيوني كي يسمح لهم بزيادة بضع مئات محدودة من جنودهم في سيناء، ويقرأ المصريون بكل أسى أن وزيرة خارجية الكيان الصهيوني لا تمانع في تلك الزيادة، بينما يأبى رئيس وزراء إسرائيل الغاصبة ويقف الأمر عند ذلك الحد. كما يعجز أبناء المحروسة عن فرض قرار بفتح معبر رفح أمام الفلسطينيين - طالما يحصلون على تأشيرات دخول وفق القواعد المتعارف عليها دولياً – لأن ذلك القرار معلق على موافقة إسرائيل. فعذراً لك يا محروسة عن هوان شأن أباءك وعجزهم عن حمايتك والارتفاع إلى مستوى يناسب عظمتك وقدرك وأنت التي كرمك الله سبحانه وتعالى وذكر اسمك خمس مرات في قرآنه الكريم من دون بلاد الأرض جميعاً .

وتدمع عينا المحروسة وهي تشهد ما لحق بأبنائها من هوان وضياع كرامة نتيجة تفريطهم في حقوقهم واستكانتهم إلى استلاب سلطانهم. فمصر التي

علمت العالم العربي والأفريقي والإسلامي وجاب المعلمون من أبناءها تلك الدول يُنشئون المدارس والجامعات ويديرونها ويمدونها بالعلم والمعرفة وينيرون الطرق أمام شعوبها، ترى جامعاتها الآن غير معترف بها في كثير من تلك الدول، وحملة الماجستير والدكتوراة من خريجي تلك الجامعات منكرون لا يستطيعون الحصول على وظائف هيئات التدريس في الجامعات العربية لأنهم تخرجوا من جامعات مصرية، والمعلمون المصريون يستبدل بهم من هم أقل منهم شأناً وعلماً طالما هم من خريجي الجامعات الأجنبية . فعذراً لك يا محروسة.

ومصر التي كانت مستشفياتها قبلة العرب والأفارقة والمسلمين، وكان صيت أطباؤها يملأ العالم العربي والإفريقي والإسلامي، أصبح أبناؤها الآن يتسولون العلاج المتقدم في مستشفيات ومراكز طبية عالية التجهيز التقني في دول عربية شقيقة، ويتقدم إعلامي مصري ذائع الصيت عبر برنامجه اليومي في إحدى الفضائيات المملوكة لأشقاء عرب إلى ملك دولة عربية شقيقة بنداء أن يوافق على علاج صحفي مصري لا يتوفر علاجه في المحروسة بينما مستشفيات الشقيقة العربية مؤهلة لذلك. وترى المحروسة حاكماً عربياً لشقيقة عربية - ناشئة بكل المعايير قياساً إلى تاريخ مصر وإمكانياتها - يتبرع بعدة ملايين من الدولارات لعلاج كتاب مصر ومفكريها دون أن تبدو حمرة الخجل على وجه مسئول مصري واحد اعترافاً بالفشل والتقصير في حق المصريين واعتذاراً عن إهدار كرامة المحروسة وأبناءها. فعذراً لك يا محروسة.

وانظر إلى ما يفعله الحكام من أبناء المحروسة في إخوانهم المحكومين إذ أعادوهم إلى ما كانوا عليه من فقر وجهل ومرض كان القضاء عليهم أحد مبررات حركة ضباط يوليو 1952. إن مأساة الصفوف المتراصة للمصريين أمام المخابز التي تنتج الخبز المدعم – بأموالهم – لساعات طوال وما يعانونه من عنت وإرهاق – ناهيك عن إهدار الكرامة والحط من الإنسانية – هي حالة موجعة يهان فيها المصريون ليل نهار في وقت أصبح فيه الحصول على رغيف الخبز المطابق للمواصفات والصالح للاستهلاك الآدمي مسألة مفروغ منها ولا تثير أدنى تفكير في معظم دول العالم التي سبقتها مصر بألاف السنوات في كل مناحي الحياة.

وتعجز مصر عن تنظيم أسلوب بسيط وكفء لاستخراج شهادات ميلاد مواليد أبناءها بطريقة آلية وتضطرهم العبقرية الإدارية المنطلقة من القرية الذكية للوقوف في صفوف تنافس صفوف رغيف الخبز لأيام طويلة استجداء لتلك

الشهادات كي يعودوا بها مرة أخرى إلى عبقرية إدارية أخرى في مكاتب التموين لقيد هؤلاء المواليد في بطاقات التموين الي تفضلت الحكومة الذكية بالإعلان عن عودتها للعمل مرة أخرى. ويسمع أبناء المحروسة الوزير المختص والمسئول عن صفوف شهادات الميلاد لا يتحرج حين سأله محاوره في برنامج على إحدى الفضائيات من القول أنه لا يعرف منطقة في إمبابة بالجيزة اسمها نكلا! تلك حال المحروسة وهي التي كانت الرائدة في التنظيم والإدارة والتي نقلت عنها كل الدول العربية نظمها الإدارية في الحكومة وقطاعات الأعمال ومجالات النشاط المجتمعي، والتي شغل أبناؤها أهم المناصب الإدارية في تلك الدول – ولا يزال الكثيرون منهم يشغلون مواقع متقدمة ليس فقط في العالم العربي، بل وفي الولايات المتحدة وكندا وأوروبا . فعذراً لك يا محروسة.

ويستمر مسلسل إساءات المصريين لوطنهم الغالي فهم يهدرون كل مبادئ السلوك المجتمعي الحضاري، وتراهم يهدرون الأرض الزراعية الغالية ويحولونها إلى مبان عشوائية للفقراء منهم، بينما ينشئ الأثرياء من أبناء المحروسة على الأرض الزراعية قصوراً ومنتجعات يمرحون فيها بينما تضطر حكومة المحروسة إلى استيراد القمح والذرة والحبوب ومتطلبات غذاء المصريين، ويصل الأمر إلى تفكير رئيس وزراء سابق إلى استئجار أراض زراعية في كندا لزراعتها قمحاً لحساب مصر!!!

ويمرح المصريون في شوارعها التي اختفت منها الأرصفة التي احتلتها السيارات وأكشاك بيع السجائر والمرطبات، ويعبر المصريون الطرق حتى السريعة منها من أي مكان يريدون ضاربين بعرض الحائط كافة متطلبات السلامة ومعرضين أنفسهم وغيرهم لحوادث قاتلة. ويتعمد كثير من قادة السيارات من أبناء المحروسة – ومنهم قادة سيارات حكومية - أن يختصروا الطريق ويقودون سياراتهم عكس الاتجاه. وتحزن المحروسة على عشرات من أبنائها لقوا حتفهم نتيجة صدام مروّع على طريق الكريمات بسبب انعدام الرؤية صباح أحد أيام الشهر الماضي وبالأساس نتيجة انعدام المسئولية لمسئولي المرور الذي كان يجب عليهم إغلاق الطريق لحين انحسار الضباب وهو إجراء كما تعلمون يسير!

والمصريون بناة الأهرام – الذي كان لفترة وجيزة مضت أحد عجائب الدنيا السبعة – يبنون مبان عشوائية في كل مكان، ويهدرون قواعد الأمن والسلامة في مبانيهم، وتنهار نلك المباني على رؤوس ساكنيها، وبينما يقدر المسئولون عدد المباني القابلة للانهيار واجبة الإزالة في مدينة الإسكندرية وحدها بما يقرب

من مليون مبنى، فإن ما شاده المصريون العظماء من آلاف السنين لا يزال يقف شامخاً من دون أن تحمر وجوه بناة مصر المعاصرة خجلاً مما يفعلونه بوطنهم. ولا أظننا غافلين عن المناطق العشوائية التي برع أبناء المحروسة في زرعها في كل مكان، وأحالوا مصر إلى مجتمع عشوائي يمكن أن يحصل على جائزة عالمية في الانفلات المعماري والقبح المعماري، ولا تجد حكومات المحروسة حرجاً في تقنين أوضاع تلك العشوائيات – بدلاً من إزالتها- وتمدها بالتيار الكهربائي وخدمات الهاتف والمياه وغيرها، من دون أن تعتذر لمواطنيها عن فشلها في تأمين السكن الصحي والإدارة المجتمعية السليمة الكفيلة بضمان بيئة صحية تعادل ما يشاهده المصريون على شاشات التليفزيون!

وتبلغ إساءات المصريين للمحروسة مداها حين نشاهد ما يفعلونه حين يخرجون من سلبيتهم في المجال السياسي ويقررون المشاركة في إنشاء الأحزاب السياسية أو الانتماء لعضويتها. فالمصريون بارعون في تحويل أحزابهم السياسية إلى ساحات حرب يتصارعون فيها على المناصب، ويتسابقون على ابتكار الأساليب التي يحاول كل منهم من السيطرة على الحزب وتحويله إلى مجال لمجده الشخصي وزعامته التاريخية التي لم يرد لها مثيل في تاريخ البلاد. وتنشغل قيادات معظم أحزاب المحروسة بخلافاتها المستمرة، ويا ليتهم يختلفون على قضايا إستراتيجية أو رؤى مختلفة لمسيرة الحزب والبلاد، بل هم ينازعون بعضهم العض على الكراسي – قاتلها الله وقاتل المتحلقين حولها والساعين إليها والمتمسكين بها -، وتشهد المحروسة نشاط قادة أحزابها في ساحات المحاكم وأروقة النيابة العامة بأكثر مما تراهم بين مواطنيهم في القرى والنجوع والمناطق العشوائية يتعرفون على مشكلاتهم ويحاولون – ولو بكلمات المساندة – مساعدتهم على الخروج مما يعانونه من فقر وهم. لا ترى المحروسة قادة أحزابها السياسية كبيرها وصغيرها في عمل مجتمعي يسعى إلى تدعيم الديمقراطية التي يتشدق بها الجميع، ولا تكريس المواطنة وهي حق يراد به باطل في أغلب الأحيان. ترى قادة أحزاب في المحروسة يسعون للحصول على مقعد في مجلس الشورى بلا انتخاب ولكن بطريق التعيين بقرار من رئيس الجمهورية الذين يعارضون حكومته، وتراهم حريصون على الظهور في الفضائيات يتحدثون عن حرية التعبير التي لا يتيحونها لأعضاء أحزابهم، ويفرطون في تمجيد الشرعية التي يقتلونها بالتهجم على مقار أحزابهم للاستيلاء عليها بالقوة، وتراهم يرفضون كل ما تقدمه حكومة المحروسة الذكية من توجهات – وهم محقون في هذا في

أغلب الأحيان – ولكنهم لا يقدمون بديلاً أو يقترحون ما يصلحون به شطط التفكير الحكومي كما في قضية الدعم مثلاً.
ويتفنن وزراء في حكومات المحروسة في ابتكار كل ما يعقد حياة أبناءها ويبدد طاقاتهم فيما لا طائل من ورائه.
فهذا وزير تخصص في بيع أصول المحروسة تحت عباءة ما يسمى برنامج إدارة الأصول ولا أحد يدري أسباب البيع وما يتحقق عنه من عوائد حار حتى الجهاز المركزي للمحاسبات في رصدها وتبين مصيرها.
ووزير ثان، يختلق المشكلات مع زملاءه أعضاء هيئات التدريس في الجامعات الحكومية ويسود التوتر لقاءه مع فريق منهم أثناء زيارته للمملكة العربية السعودية ويهدد بإنهاء اللقاء إن هم استمروا في نقدهم ومعارضتهم لمقترحاته.
ورئيس وزراء أسبق أغرق المحروسة في وهم ما أسماه المشروعات العملاقة ثم يتضح أن العملقة كانت فقط في استنزاف موارد البلاد بلا عائد.
ورئيس وزراء سابق اقترح حيلة لطيفة للاستيلاء على فوائض أموال التأمينات الاجتماعية باقتراح المبادلة بها شركات وأصول عينية تتنازل عنها الدولة للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية مقابل الأموال التي استولت عليها من فوائضها المودعة في بنك الاستثمار القومي، ثم حين تعرضت تلك الفكرة للنقد واضطرت الحكومة إلى إنكارها، جاء وزير آخر ونجح في حل المشكلة بالكامل بضم وزارة التأمينات إلى وزارة المالية وإصدار صك على الحكومة تعترف فيه بالمديونية وكفى الله المؤمنين القتال.
هل رأى أحد منكم في أي مجتمع معاصر ما يحدث على أرض المحروسة الآن، الكل في غضب وإحباط واكتئاب. أعضاء هيئات التدريس بالجامعات يهددون بالاعتصام وقد سبقهم إلى ذلك فئات كثيرة من العمال وموظفي الدولة والمواطنين ممن احترقت مساكنهم العشوائية في قلعة الكبش وأخرجوا من موطنهم ولم يتم إسكانهم في مساكن بديلة كما وعدتهم الحكومة.
الأطباء يهددون بالإضراب رغبة في تحسين رواتبهم، الصيادلة في خصام مع وزارة الصحة لإصدارها قرارات ضارة بهم كما يقولون.
الصحف المسماة بالقومية تطعن في مصداقية ونزاهة الصحف المستقلة والحزبية والخاصة، وتلك الأخيرة لا تعوزها الأدلة والأمثلة لرد الصاع صاعين لصحف الحكومة وإعلامها. الناس في المحروسة باتوا متنازعين متخاصمين حتى مع أنفسهم.

يا محروسة لك اعتذار مني ومن كل مصري مخلص لك معترف بفضلك، والأمر لله من قبل ومن بعد يحميك من أولادك، أما أعداؤك فأنت – بعون الله – كفيلة بهم وما حرب رمضان 1973 عنا ببعيد. وعلى الله قصد السبيل.

2008

4. أربعة أحكام تاريخية.. تدين ممارسات حكومية

يمثل القضاء المصري أحد المؤسسات الوطنية القليلة التي يزهو بها المصريون وتفتخر بها مصر، وتعتبر السلطة القضائية السياج الحصين لحماية مصالح المصريين والحفاظ على مقدرات الوطن، والضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه الإساءة إلى هذا البلد الأمين وشعبه العظيم.

أحكام سيسجلها التاريخ

فقد شهدت شهر نوفمبر الحالي صدور أربعة أحكام قضائية تاريخية تزين صدر القضاء المصري الشامخ وتؤكد أن قضاة مصر العظام هم الساهرون على تطبيق القانون وتأكيد احترام الدستور. وتعتبر تلك الأحكام القضائية الأربعة قرارات إدانة لممارسات حكومية مرفوضة شعبياً.

وكان الحكم الأول

هو قرار محكمة القضاء الإداري الصادر في السادس عشر من نوفمبر الجاري بتمكين أهالي جزيرة القرصاية من منازلهم وإلغاء قرار رئيس الوزراء الصادر بنزع ملكية أراضي الجزيرة بعد أن كان كل من وزير الزراعة ومحافظ الجيزة قد أصدر قرارات بإخلاء منازل المواطنين في الجزيرة وعدم تجديد عقود الإيجار لهم. وكان حكم المحكمة قد استند إلى أنه قد ثبت لديها أن صدور القرار شابه سوء استعمال السلطة، وأن الحكم قد جاء مراعياً لمصلحة الناس وحماية استقرار معيشتهم، بما يرقى للمصلحة العامة التي تعلو على مصلحة الدولة في نزع ملكية الجزيرة.

حكاية جزيرة القرصاية[73]

تصوير : محمد علي الدين

[73] https://www.almasryalyoum.com/news/details/284766

يعيش أهالي القرصاية واقعًا أليمًا منذ ست سنوات في جزيرتهم التي يعزلها النيل عن ضجيج المدينة، حيث اضطر فلاحون وصيادون بسطاء لخوض صراع مع الجيش ورجال الأعمال، لوقف المحاولات المتكررة لمصادرة أراضيهم.

.

«التحالف الشعبي»: نتضامن مع أهالي «القرصاية» ونرفض محاكمة 25 منهم عسكريًا

تأجيل النطق بالحكم على المتهمين في أحداث «أرض القرصاية» لـ28 يناير

وقفة لأهالي «القرصاية» أمام مدخل «الجزيرة» ضد محاكمة 25 منهم عسكريًا

الجيش يعقد مؤتمرًا صحفياً بـ«القرصاية» حول ملكيته لأراضٍ بالجزيرة

المتحدث العسكري من «القرصاية»: الأرض ملك الجيش.. ولم نطرد الأهالي

المتحدث العسكري: متهمون بإطلاق نار على الجيش بالقرصاية تلقوا أموالًا من رجل أعمال

الجيش: قننّا أوضاعنا كأحد المنتفعين بأراضي «القرصاية» وفقًا لحكم قضائي

محامى أهالي «القرصاية»: نطالب بالتحقيق في «المعلومات المغلوطة» للمتحدث العسكري

حقوقيان لمتحدث الجيش: النيابة العسكرية لم تثبت تلقي متهمي «القرصاية» أموالا

الجيش ينشر عقد «تملكه» أراضي «القرصاية».. والمتحدث العسكري: لن نضر أي مصري

قاوم الأهالي بكل الوسائل للدفاع عن أرضهم منذ 2007 حتى حصلوا على حكم قضائي في 2010، يؤكد حقهم في البقاء على أرض جزيرتهم، لكن الدولة بكل جهاتها التنفيذية تجاهلت الحكم.

ولم يشفع سقوط نظام مبارك وخروج الملايين في ثورة شعبية ضده طالبت بالعيش والحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية بالحفاظ على حقوق أهل القرصاية، فسقط أحد أبنائها قتيلاً إثر اشتباكات مع قوات الجيش، بينما يواجه 26 من أهلها محاكمة عسكرية بتهم التعدي على عناصر القوات المسلحة.

«المصري اليوم» تحاول عبر الصور التالية رصد معاناة وصمود أهالي القرصاية خلال ست سنوات للبقاء على أرضهم.

تعد جزيرة القرصاية البالغة مساحتها حوالي 139 فدانًا، جزءا من جزيرة الدهب الواقعة في محافظة الجيزة وتتبعها إداريًا، ويبلغ عدد سكانها حوالي 5 آلاف نسمة يعملون كفلاحين وصيادين وموظفين، والذين يتركز معظمهم في الجهة القبلية، بينما تضم الجهة البحرية للجزيرة أراضي زراعية، وهي المنطقة التى شهدت النزاع بين الأهالي والجيش.

فوجئ أهالي الجزيرة في 11 سبتمبر 2007 بقدوم حوالي 100 من عناصر الجيش على مراكب نيلية كبيرة، لمصادرة أراضيهم وطردهم منها مستخدمين في ذلك الهراوات والعصي الكهربائية.كان الجيش نزل في زيارة لجزيرة القرصاية قبل

هذه العملية بثلاثة أشهر، رفع خلالها مهندسون عسكريون مساحة الجزيرة بالكامل، ثم تبعت ذلك خطابات رسمية من وزارة الزراعة تخبر الأهالي بضرورة إنهاء التعاقد معهم، وإخلاء الأراضي خلال شهر بعد أكثر من 80 عامًا عاشوا خلالها في الجزيرة.

ماهر يوسف، 60 عامًا، أحد أبرز فلاحي «القرصاية»، الذين واجهوا محاولات الجيش لمصادرة أراضيها، ونجح بعد عامين من التقاضي في الحصول على حكم نهائي يدعم حق الأهالي في البقاء على أرضهم، لكنه اعتقل صباح 18 نوفمبر 2012 مع 25 من أهالي الجزيرة، الذين وجهت لهم تهم التعدي على عناصر الجيش، وتنظر قضيتهم أمام القضاء العسكري.

أهالي القرصاية أحاطوا أراضيهم المقابلة لنهر النيل بسياج حديدي في محاولة منهم لحمايتها من محاولات المصادرة المتكررة من عناصر الجيش خلال عامي 2007 و2008.

ابتكر أهالي الجزيرة أساليب جديدة للتعبير عن تمسكهم بأرض جزيرتهم مثل السير في جنازات وهمية، وحمل أجساد بعضهم ثم وضعها في حُفر كالقبور، لتوصيل رسالة رفض للجيش تجعله يمتنع عن مصادرة أرضهم.

28 أكتوبر 2007 وقعت اشتباكات محدودة بين الأهالي والجيش، عندما حاولت قواته مصادرة أجزاء جديدة من الجزيرة تضم عددًا من بيوت الأهالي، لكن عناصر الجيش لم تنجح في ذلك.

جزيرة الدهب هي الأقرب لجزيرة القرصاية، وتعرضت لمحاولات مصادرة مشابهة، لكن تلك المحاولة كانت بيد قوات الشرطة التي سعت لإخلائها من السكان وتنفيذ مشروعات سياحية على أرضها، لكن تلك المحاولات فشلت بسبب مقاومة الأهالي.

خريطة قديمة لجزر النيل مسحت في عام 1928، تظهر الجزر النيلية الموجودة في منطقة الجيزة ومن بينها القرصاية.

كان الجيش معتادًا على تنفيذ محاولات مصادرة الأراضي ليلاً أو مع ساعات النهار الأولى، لذا قسم أهالي «القرصاية» أنفسهم لمجموعات حراسة تعمل ليلاً ونهارًا، لمنع مصادرة الأراضي.

وجه أهالي القرصاية استغاثات عديدة لكبار المسؤولين، ورفعوا لافتات تطالب الرئيس السابق مبارك ونجله جمال، بالتدخل لحل مشكلتهم، لكن صوتهم لم يصل إلى سمع السلطة السياسية الحاكمة وقتها.

الإعلامية جميلة إسماعيل زارت الجزيرة أكثر من مرة معلنة تضامنها مع الأهالي، كما أعلنت خلال تلك الفترة شخصيات وحركات معارضة عديدة تضامنها مع «القرصاية»، وكان من أبرزها حركة كفاية.

فرقة «إسكندريلا» تغني أمام أهالي القرصاية والمتضامنين معهم خلال حفل نظمه نشطاء للتضامن مع قضية الجزيرة ورفض مصادرة أرضها.

أطفال من جزيرة القرصاية يحملون طائرة ورقية كتب عليها: «أنقذوا القرصاية»، بينما تظهر لوحات رسموها بأيديهم لزوار الجزيرة محاولات مصادرة الجيش للأراضي.

أهالي القرصاية أمام محكمة مجلس الدولة التي حكمت لصالحهم بعد عامين من التقاضي، وألزم الحكم النهائي الصادر في 2010 مجلس الوزراء ووزارات الدفاع والزراعة والبيئة بالإبقاء على الأهالي والخروج من الجزيرة، لكن الجهات الرسمية ترفض تنفيذ الحكم حتى تلك اللحظة.

يعتمد سكان «القرصاية» بشكل كبير على الزراعة وتربية الماشية وصيد الأسماك، لذلك يعتقدون أن حياتهم ستكون «مستحيلة» خارج الجزيرة، التي عاش فيها أجدادهم منذ حوالي 100 عام، وشعر أهالي الجزيرة بهدوء نسبي بعد قرار حكومي بإلغاء مشروع سياحي كان من المقرر إقامته في أرضهم، كما زاد الهدوء عقب مغادرة معظم عناصر الجيش أرض «القرصاية» بعد أحداث ثورة 25 يناير.

فوجئ أهالي الجزيرة مجددًا في 18 نوفمبر 2012 بعناصر الجيش تدخل أرض الجزيرة عبر النيل، مما أدى لوقوع اشتباكات أسفرت عن مقتل صياد يدعى محمد عبد الجواد، 25 سنة، وإصابة 5 جنود واعتقال 25 شخصًا وتقديمهم لمحاكمة عسكرية.

آثار اقتحام جنود الجيش لفيلا يملكها أحد السكان الأثرياء في جزيرة «القرصاية».

الأهالي الغاضبون يقطعون شارع البحر الأعظم المواجه لجزيرتهم بعد سقوط قتيل أثناء مصادرة الجيش للأراضي.

قطع الطريق استمر لمدة 11 ساعة حاولت خلالها الأجهزة الأمنية وحزب الحرية والعدالة التدخل لحل المشكلة.

معدية جزيرة القرصاية تنقل بعض الأهالي إلى داخل أرضها عبر نهر النيل، فيما الأدخنة تتصاعد من الإطارات التي أشعلها الأهالي لقطع شارع البحر الأعظم احتجاجًا على مقتل فرد من سكانها

وكان القرار التاريخي الثاني

من محكمة القضاء الإداري يوم الثامن عشر من نوفمبر ويقضي بوقف قرار تصدير الغاز إلى إسرائيل، حيث أكدت المحكمة أن قرار بيع الغاز مخالف للدستور حيث نصت المادة 123 على حماية موارد الثروة الطبيعية للبلاد باعتبارها مورداً من موارد الدولة، وليست ملكاً للأجيال الحالية فقط بل ملك للأجيال المستقبلية. كما أن الحكومة قد خالفت الدستور بعدم عرض اتفاقية بيع الغاز على مجلس الشعب لاستصدار قانون بموافقته على التزامات باستغلال موارد الثروة الطبيعية الموهوبة للشعب. كما أضافت المحكمة أن قرار وزير البترول رقم 100 لسنة 2004 وما ترتب عليه من تصرفات قد صدر معدوماً لمخالفته لأحكام الدستور ولا يترتب عليه أي أثر قانوني، وقالت المحكمة في حيثيات حكمها إن تصدير الغاز يضر بمصلحة الأجيال القادمة أصحاب الحق في موارد الدولة. ومن المعروف أن اتفاقية بيع الغاز لإسرائيل تم توقيعها بين وزير البترول المصري ووزير البنية التحتية الإسرائيلي بنيامين بن أليعازر في يونيو 2005 بقيمة 2.5 بليون دولار أمريكي ثمناً ل 900 بليون قدم مكعب من الغاز المصري التي سيجري توريدها خلال 15 سنة!

وجاء الحكم الثالث

يوم الخامس والعشرين من نوفمبر التاريخي ليلزم وزارة الداخلية بمنع وجود قوات أمن كحرس داخل حرم جامعة القاهرة، وعدم ممارستها أي نشاط يمس استقلال الجامعة، وطالب الحكم بإنشاء وحدة للأمن الجامعي تتبع رئيس الجامعة بدلاً من إدارة الحرس التابعة لوزارة الداخلية. وكلنا نعلم الدور الذي يقوم به الأمن في الجامعات المصرية، إذ أن أغلب القرارات المتصلة بشئون هيئة التدريس تعرض على الأجهزة الأمنية قبل صدورها، كما أن مسائل الطلاب والإقامة في المدن الجامعية وانتخابات اتحادات الطلاب وغيرها من أمور الأنشطة الطلابية تخضع لرقابة وتدخلات أمنية معروفة. ويأتي في قمة التأثير الأمني أن اختيار القيادات الجامعية يتم في ضوء مراجعات أمنية مستفيضة. والمعنى أن الحكم إذ يشير إلى قضية استقلال الجامعات إنما ينكأ جرحاً غائراً تشعر مصر كلها بآلامه حين ترى ما وصلت إليه جامعاتها من مستوى علمي متواضع ونضوب لنشاط البحث العلمي مما يجعلها خارج نطاق المنافسة مع الجامعات العريقة في العالم أو حتى مع جامعات كثير من الدول الإفريقية والأسيوية التي صاحبتنا في مشوار التنمية، ولكنها تفوقت وتميزت عنا بمراحل كثيرة.

أما الحكم الرابع

فقد أصدرته محكمة جنيات القاهرة بالسجن المشدد من سنة إلى 10 سنوات على ثمانية عشر شخصاً في مقدمتهم يوسف عبد الرحمن وكيل وزارة الزراعة السابق ورئيس البورصة الزراعية وقد حكم عليه بالسجن المشدد عشر سنوات وعزله من وظيفته لما أسند إليه في قضية "المبيدات المسرطنة".

كما عاقبت المحكمة راندا الشامي بالسجن المشدد سبع سنوات وعزلها من وظيفتها. وكان قد سبق الحكم بالسجن على المتهمين وغيرهما في القضية ثم نقض الحكم وقررت محكمة النقض إعادة المحاكمة حيث صدرت الأحكام المشار إليها للمرة الثانية. وتثير هذه القضية مسألة اختيار وتصعيد القيادات في الأجهزة الحكومية وغياب المعايير الموضوعية في تقييم أداء هؤلاء الأفراد الذين تتاح لهم الصلاحيات وسلطة التصرف من دون مساءلة أو محاسبة. كما تثير قضية التهاون في مساءلة القيادات الأعلى في الدولة عن سوء اختيارهم لمساعديهم وما ينشأ عنه من كوارث.

سمات معيبة للقرارات المحكوم بإلغائها

ويلحظ المتأمل للأحكام الأربعة أنها تصدت لمجموعة من الممارسات والتصرفات الحكومية تشترك في كونها صادرة عن سلطة حكومية منفردة من دون مشاركة المتأثرين بها أو إتاحة الفرص لهم للتعبير عن وجهات نظرهم، الأمر الذي يدفعهم للالتجاء إلى القضاء لإبطال تلك القرارات والتصرفات الجائرة والضارة بهم وبغيرهم من المواطنين. وفي حالات الأحكام الأربعة نرى أنها تتعلق بقضايا ذات تأثير على قطاعات غفيرة من المواطنين، بل إن أحكام إلغاء بيع الغاز لإسرائيل وإلغاء تواجد قوات الأمن داخل الحرم الجامعي والحكم بسجن المتسببين في استيراد المبيدات المسرطنة، كلها أحكام صدرت في قضايا تمس المصريين جميعاً في حاضرهم ومستقبلهم. ويكفي الاستشهاد بقول المحكمة إن بيع الغاز يؤثر في حقوق الأجيال القادمة صاحبة الحق في موارد الدولة. ونعجب إذ تضبط محكمة القضاء الإداري الحكومة متلبسة بإهدار حقوق الأجيال القادمة بالتفريط في مورد طبيعي ناضب وهو الغاز وفي الوقت نفسه تزعم الحكومة أنها حريصة على الأجيال القادمة وتطرح فكرة إنشاء "صندوق الأجيال" بلا موارد فعلية تقريباً وذلك ضمن مشروعها للملكية الشعبية للأصول المملوكة للدولة.

وفي جميع الحالات السابقة نجد الممارسات الحكومية تتسم بالتعتيم والبعد عن الشفافية. فلا اتفاقية تصدير الغاز إلى إسرائيل أعلنت للرأي العام أو

لمجلس الشعب، ولا المفاوضات التي تزعم الحكومة أنها تديرها بهدف تعديل أسعار التصدير قد أتيح لأحد معرفة ما يجري فيها وهل هناك مفاوضات حقاً أم هي وسيلة حكومية لصرف الأنظار عن تهمتها الحقيقية بالتفريط في ثروة البلاد بأبخس الأسعار.

وثمة ظاهرة أخرى في تلك القرارات الحكومية الملغاة، أن لها أغراض خافية تختلف عن الأهداف المعلنة، من ذلك مثلاً أن محاولة الاستيلاء على أراض المواطنين بحجة نزع ملكيتها للمنفعة العامة تخفي وراءها مشروع كان يقف وراءه رجال أعمال من ذوي العلاقة بالحزب الحاكم لتحويل الجزيرة إلى الاستثمار السياحي. ولا شك أن حكم المحكمة بإلغاء قرار رئيس الوزراء بنزع ملكية الجزيرة يجعل من المهم إعادة مناقشة قضية اختلاط السلطة الحكومية ومصالح رجال الأعمال مما يتيح لهم الحصول على ميزات غير عادية وإخضاع الدولة لرغباتهم، ومن ثم تصدر قرارات في ظاهرها الحرص على المصلحة العامة وباطنها تحقيق مصالح خاصة لرجال الأعمال المقربين من الحكم.

وثمة سمة أخرى للممارسات الحكومية التي تصدت لها أحكام محكمة القضاء الإداري ومحكمة جنايات القاهرة، ذلك أنها تثير غضب واستياء الجماهير العريضة من المواطنين وتهدد - حال استمرارها واستفحالها - بإحداث مشكلات تهدد أمن الوطن واستقراره، كما تهدد صحة المواطنين بأشد الأضرار والأمراض الخطيرة التي تنشأ نتيجة الفساد المؤدي إلى استيراد واستخدام مبيدات زراعية مسرطنة، وأقماح مستوردة لا تصلح للاستهلاك الآدمي، واستعمال أكياس للدم ملوثة ولا تتوفر بها الشروط والمواصفات الصحية.

دلالات مهمة لأحكام القضاء

إننا نعتبر الأحكام الأربعة المشار إليها بمثابة أحكام إدانة للحكومة تثبت فشلها في أداء مهمتها المحددة في العمل على تحقيق الصالح العام وحماية مصالح المواطنين وضمان أمنهم واستقرارهم وتوفير سبل ووسائل العيش الآمن الكريم لهم وللأجيال القادمة من بعدهم. فحين تصدر محكمة القضاء الإداري حكمها بإلغاء قرار لرئيس الوزراء فهي قد اطمأنت إلى فساد القرار ومجافاته للدستور والقانون، وتيقنت من كونه إساءة استخدام للسلطة وإهدار لمصالح المواطنين المخاطبين بذلك القرار.

كما أن صدور تلك الأحكام، وقد جاء بعد استماع المحكمة إلى دفاع الحكومة واستعراضها لما تكون قد قدمته من دفوع، إنما يقطع بأن المحكمة لم تقتنع

بدفاع الحكومة وتيقنت من ضعف حجتها وغياب المبررات الحقيقية المساندة لصدور مثل القرارات المحكوم بإلغائها.
كذلك نستدل من تلك الأحكام أن المحكمة كانت أحرص على المصلحة العامة من الحكومة، وأن الأحكام الصادرة هي محاولة جادة لوقف إهدار موارد وطنية وحماية المواطنين من أضرار صحية واقتصادية واجتماعية، وصيانة لحقوق الأجيال القادمة في موارد الدولة وثروات الوطن كما الشأن بالنسبة للحكم بإلغاء قرار بيع الغاز إلى إسرائيل والذي يعتبر حائط صد لوقف استنزاف ثروة الغاز الطبيعي وهي ثروة ناضبة بطبيعتها، والحفاظ عليها أهم وأجدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الأسعار المتدنية لتصديره إلى إسرائيل وغيرها.

الحكم بوقف بيع الغاز وقضية الطاقة في مصر

إن الطاقة بمصادرها المختلفة هي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم فإن أي تهديد بنضوب أو انقطاع مصدر للطاقة يمثل تهديداً مباشراً لفرص تحقيق التنمية الوطنية الشاملة، وبالتالي تهديداً لأمن الوطن ومستقبله. وفي الوقت الحالي، فإن مصادر الطاقة المستغلة في مصر تنحصر في زيت البترول والغاز الطبيعي والطاقة الكهرومائية، ففي عام 2007 بلغ إنتاج زيت البترول 664,000 برميل يومياً بينما كان الاستهلاك 653,000 برميل، وبذلك يكون الإنتاج قد انخفض عن مستواه في 1995 حين كان 950,000 برميل/يوم ، وكانت الزيادة البسيطة في الإنتاج عن الاستهلاك هي السبب في عدم تحول مصر لتصبح مستورداً صافياً للبترول. وتبلغ الاحتياطيات المؤكدة من البترول 3.7 بليون برميل في 2007، وبرغم جهود البحث والاستكشاف واستخدام تقنيات أفضل لتحسين إنتاجية الآبار، فإن الإنتاج في تراجع سنوياً. إن الموقف الحالي للثروة البترولية ينبئ باتجاه عام نحو تآكل الاحتياطي المصري حيث يسهم في هذه الظاهرة زيادة الاستهلاك المحلي بالإضافة إلى تأثير التصدير، وإن كانت الكميات المتاحة للتصدير الآن لا تتجاوز 80,000 برميل/ يوم وهي الفرق بين الإنتاج الآخذ في الانخفاض والاستهلاك المحلي المتزايد باستمرار.
من جانب آخر، فإن موقف الغاز الطبيعي يبدو أفضل حيث زاد الإنتاج بنسبة 30% بين عامي 1999 و2007. وفي عام 2006 تم إنتاج 1.9 تريليون قدم مكعب من الغاز بينما كان الاستهلاك 1.3 تريليون قدم مكعب، وتصل الاحتياطيات المؤكدة الآن إلى 58.5 تريليون قدم مكعب أي ما يعادل استهلاك 45 سنة فقط

بفرض بقاء معدلات الإنتاج والاستهلاك على ما هي عليه. فإذا أخذنا في الاعتبار أن ما يقرب من 75% من الطاقة الكهربائية المولدة في عام 2005 كانت تعتمد على الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة، فإن ذلك يلقي بظلال كثيفة على مستقبل الطاقة في مصر إذا استمر تصدير الغاز بالمعدلات الحالية.

ومن المعلوم أن خط أنابيب الغاز العربي الذي يربط مصر بالأردن وسوريا ينتظر أن يمر من خلاله ما يقرب من 32.2 بليون قدم مكعب ترتفع في 2013 إلى 77.3 بليون قدم مكعب. كما ينتظر إن يصل الغاز المصري عبر سوريا إلى تركيا اعتباراً من عام 2011 ثم يصل إلى النمسا، بلغاريا، رومانيا والمجر. أضف إلى ذلك أن خط الأنابيب الواصل من العريش إلى إشكيلون الإسرائيلية بدأ العمل في 2008 تنفيذاً للاتفاقية المعقودة مع إسرائيل في 2005 والتي تقضي بتزويدها ب 60 بليون قدم مكعب سنوياً ولمدة خمسة عشر عاماً. أضف إلى كل ذلك أن ليبيا ستبني هي الأخرى خط أنابيب بين الإسكندرية وطبرق حتى تحصل على الغاز المصري. من جانب آخر، فإن بعض الخبراء يطالبون بالتوسع في استخدام الغاز الطبيعي كوقود بديل للمنتجات البترولية السائلة بقدر الإمكان حيث يعتبر أحد أهم مصادر الطاقة في مصر الآن إذ يوفر ما يقرب من ثلث الطاقة الأولية المستهلكة. كل ذلك يوضح مدى حساسية موقف الطاقة في مصر وخاصة الغاز الطبيعي وتأثيره في قضايا التنمية وتحديد طريق المستقبل المصري. لذا ورغم ما يبدو أن موقف الغاز الطبيعي مطمئن من حيث ضخامة الاحتياطيات المقدرة، إلا أننا نرى أهمية مراجعة موقف الغاز الطبيعي ووضع إستراتيجية متكاملة لحفز عمليات البحث والاستكشاف ولتنمية الإنتاج وزيادة الاحتياطيات، ومراجعة سياسات واتفاقيات التسعير وضبط عمليات التصدير في حدود ضيقة لإعطاء الأولوية لتلبية الاحتياجات الوطنية الحالية والمستقبلية حفاظاً على ثروة الوطن وحماية لحق الأجيال القادمة في هذا المصدر الطبيعي المهم .

لذلك يعتبر الحكم التاريخي لمحكمة القضاء الإداري علامة بارزة تتوّج جهود المواطنين ومنظمات المجتمع المدني المعارضين لتصدير الغاز إلى إسرائيل، خاصة وأنه يعتبر في حكم المؤكد أن ثروة مصر من الفحم والاحتياطي المؤكد منه تتآكل فضلاً عن تردي نوعيته، وكلها عوامل تقلل من فرص استخدامه كمصدر للطاقة الأولية يمكن أن يكون لها تأثير يذكر في توفير حجم الطاقة المطلوبة لمصر.

ومن أسف أن الحكومة تصر على المضي في سياساتها الصادمة لمشاعر المواطنين والمخالفة للدستور كما أوضحت المحكمة في حكمها التاريخي، وهي تلجأ إلى حيل قانونية بالاستشكال أمام محكمة أخرى هي محكمة الأمور المستعجلة لوقف تنفيذ الحكم لحين الطعن عليه أمام المحكمة الإدارية العليا. وكان الأجدر بالحكومة أن تتخذ من الحكم بوقف بيع الغاز إلى إسرائيل سنداً لها في مراجعة تلك الاتفاقية وغيرها وإعادة رسم إستراتيجية التعامل مع هذه الثروة الوطنية الناضبة لتعظيم الاستفادة منها في مشروعات التنمية الوطنية وصيانة حقوق الأجيال القادمة فيها. كما أن وزارة التعليم العالي تنوي استئناف حكم إلغاء الحرس الجامعي بدلاً من أن تسلم للجامعات باستقلالها وحقها في إدارة شئونها بنفسها من دون تدخلات خارجية.

إن الأحكام الأربعة التاريخية هي في الحقيقة طرح للثقة بالحكومة، فهي تلغي قرارات لرئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الزراعة، وتدين تصرفات للمساعدين المقربين من نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة الأسبق يوسف والي ، مما كان يتوجب معه على الحكومة أن تتقدم باستقالتها بدلاً من محاولة الالتفاف على الأحكام والمراوغة في تنفيذها . وعلى الله قصد السبيل.

2008

https://youtu.be/SSMBoAyQ_4g

https://youtu.be/_U-Nicq5WH8

5. اعترافـــــات رئيس الوزراء!

تضمن حوار الأهرام مع رئيس الوزراء د. أحمد نظيف المنشور صباح السبت 18 أكتوبر الجاري أكثر من مفاجأة، فقد نوه الأهرام قبلها بيوم عن "استجواب رئيس الوزراء" ثم اتضح من المنشور في اليوم التالي أنه لا يمثل استجواباً ولا يزيد عن كونه " طلب إحاطة"! وكانت المفاجأة الثانية أن الحوار لم يشر إلى أسئلة ومحاورات كتيبة الكتاب والصحفيين الذين حضروا اللقاء مع رئيس الوزراء ومنهم مع رئيس التحرير كتاب كبار مثل مكرم محمد أحمد وسلامة أحمد سلامة، فقد وجهت الأسئلة باسم الأهرام ولم يفصح محرر الحوار عما دار من مناقشات أو محاورات أو اعتراضات من جانب أعضاء فريق الأهرام، وهو الأمر الذي يؤكد أن الأمر لم يعدو أن يكون مناسبة لإعطاء رئيس الوزراء فرصة للتجمل وتحسين صورة الحكومة أمام الرأي العام بعد كل ما أصابها من تشوهات خاصة بعد أحداث أجريوم والدويقة وما يعانيه الناس من وطأة الغلاء وصعوبة العيش في ظل حكومة د. نظيف.

د. نظيف يفتح النار على الحكومات السابقة

أطلق الدكتور نظيف على حكومته – وبالتالي على رئيسها - مجموعة من صفات المبالغة والتفخيم والتضخيم، فهي أكثر حكومة عملت من اجل المواطن العادي، وهي التي حققت أكبر زيادة لرواتب الموظفين، كما أنها الحكومة التي أضافت أكبر عدد من المواطنين إلى بطاقات التموين . هذا التضخيم لإنجازات الحكومة هو في ذات الوقت إبراز لعجز حكومات الحزب الوطني الديمقراطي السابقة وتأكيد لفشلها في خدمة المواطنين. ولكن القضية ليست في أن يقارن د.نظيف نفسه بمن سبقوه في رئاسة الوزراء، بل الأهم أن تكون المقارنة مع أهداف ومستويات للتنمية يتطلع إليها المواطنون، ومع ما سبق للحكومة أن التزمت به في بياناتها إلى مجلس الشعب، ناهيك عن أن تكون المقارنة الواجبة مع ما حققته دول أخرى سبقتنا بمراحل في ميدان التنمية والتقدم.

وكشف حوار د. نظيف أنه يبدو غير مقدر لحجم الفقر والعشوائية والعنت الذي يعيشه ملايين المصريين، فهو لا يرى إلا شباب القرية الذكية وهم نفر قليل لا يقارن بملايين الشباب العاطلين الذين لم تتح لهم فرصاً للعمل وإظهار مواهبهم وقدراتهم. ويرى د. نظيف أنه لا توجد مشكلة بطالة في المحروسة ولكنها مشكلة ثقافة العمل التي لا يدركها هؤلاء المتعطلين. كما أن رئيس الوزراء لا يرى في الاشتباك الحاصل بين السلطة ورأس المال أي مشكلة، فقد

قال أنه وضع ضوابط لفض هذا الاشتباك في حالة وزراءه من رجال الأعمال وانتهى الأمر. وكان يجب عليه – أو على محاوريه من كتيبة الأهرام – أن يذكر أن حكومته هي أكثر حكومة عملت من أجل رجال الأعمال، فقد جعلت منهم وزراء، وأسندت إلى كبارهم رئاسة أهم لجان مجلس الشعب ، ويسرت لهم الحصول على ملايين الأمتار من أراضي المحروسة بأسعار بخسة أو حتى بلا ثمن، وهي الحكومة التي أنجزت لهم اتفاق الكويز مع إسرائيل والولايات المتحدة لتنتعش صادراتهم من الملابس الجاهزة إلى أمريكا بعد إنهاء العمل بنظام حصص التصدير نتيجة تفعيل اتفاقية منظمة التجارة العالمية أوائل 2005، وهي الحكومة التي سمحت لوزيرين من رجال الأعمال بالاستحواذ على نسبة مهمة من حصة بنك الإسكندرية في البنك المصري الأمريكي، وهي الحكومة التي سمحت لرجل الأعمال رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب أن يدخل تعديلاً على قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية تم بموجبه ترويع من تحدثه نفسه بالإبلاغ عن ممارسة احتكارية وذلك بفرض عقوبة عليه تصل إلى 150 مليون جنيه! وهي الحكومة التي لا يزال جهاز حماية المنافسة التابع لها يتعثر – أو يتردد - في إصدار تقريره عن حالة الاحتكار في صناعة الحديد. وهي الحكومة التي زادت في عهدها كوارث الانهيار والغرق والحريق وأكياس الدم الملوثة والتي راح ضحيتها مئات المصريين فضلاً عن عشرات ملايين الجنيهات وما لا يقدر بثمن من الآثار والممتلكات، وتلك المصائب كلها من صنع شركات رجال أعمال أعضاء في حزب الحكومة الذي يستعد بشعار جديد لمؤتمره القادم.

أما تفاخر د. نظيف بتحقيق حكومته أعلى زيادة في رواتب الموظفين، فقد كان واجباً عليه أن يعترف بأن هؤلاء الموظفين وغيرهم من المواطنين الفقراء هم الذين ساهموا في تدبير المليارات لتمويل علاوة ال30%، وأن موظفي ضريبة العقارات لم يحصلوا على زيادة رواتبهم إلا بعد معاناة وصلت إلى الاعتصام لعشرة أيام أمام مكتب رئيس الوزراء، وأن المعلمين عانوا أكثر من عامين انتظاراً لتطبيق المرحلة الأولى من الكادر الخاص بهم وأنهم في سبيل الحصول على ما ستأتي به المرحلة الثانية كان عليهم أن يخضعوا لاختبار - من دون تدريب – كان مثالاً للفوضى ومحلاً لسخرية كل من تابعه. كما أن د.نظيف فاته أن يتذكر مطالب الأطباء بتحسين رواتبهم، وتعدد اعتصام عمال المحلة وغيرهم حتى يحصلوا على بعض حقوقهم، وأن أساتذة الجامعات لا يزالون يخوضون معركة زيادة الرواتب في ظل النظام المبتدع الذي أقره المجلس

الأعلى للجامعات رغم معارضة جموع أعضاء هيئات التدريس. وأخيراً كان لا بد للدكتور نظيف أن يذكر أن أصحاب المعاشات قد كونوا اتحاداً للدفاع عن مصالحهم ولا يزالون يطالبون بتنفيذ حكمي المحكمة الدستورية العليا بشأن صرف المستحقات المتجمدة للأجر المتغير بأثر رجعي ولا تزال وزارة المالية تراوغ في تنفيذه، وأن حكومته هي التي أجهزت على أمل ملايين المصريين في ضمان مدخراتهم وفق نظام التأمينات الاجتماعية حين قامت بضم وزارة التأمينات إلى وزارة المالية لإخفاء حقيقة إهدار فوائض التأمينات الاجتماعية.
ومن الغريب أن رئيس الوزراء - وهو يتحدث عن إنجازات الحكومة في زيادة الرواتب ومعاش الضمان الاجتماعي - لم يبين لنا ما آل إليه مشروع رفع الحد الأدنى للأجور الذي قتل بحثاً في المجلس الأعلى للأجور ويطالب به الاتحاد العام للعمال وكان محلاً لمفاوضات طويلة بين الاتحاد والحكومة.

الاعتراف الأول، الدولة لها دور في ضبط السوق

على خلاف الخطاب الرسمي وتوجهات لجنة السياسات بالحزب الوطني، اشتمل حوار د.نظيف على اعترافات مهمة ينبغي إبرازها وإلقاء الضوء عليها وعدم تركها تمر مرور الكرام، بل لا بد من مطالبته بتنفيذ ما جاء في اعترافاته لتصحيح الأوضاع التي يعيب عليها هو نفسه. ولنبدأ بأول اعتراف حين أكد رئيس الوزراء أن الدولة يجب أن تكون موجودة في إدارة الاقتصاد الوطني. فهو يعترض على تعبير " الاقتصاد الحر" ويفضل عليه تعبير " اقتصاد السوق".
وهو يرى أن الدولة مطالبة بوضع ضوابط وعليها حماية التنافس لتحقيق المعادلة الصعبة بين العرض والطلب. ومع اتفاقنا مع تصوير رئيس الوزراء للنظام الاقتصادي الأفضل، فإنه لم يوضح ما هي تلك الضوابط التي قال إنها موجودة في السوق المصري، ولم يبين ما هي الآليات والأدوات التي تستخدمها الحكومة لضمان انضباط السوق وحماية المنافسة ومنع الاحتكار.

ضغوط أم نصائح؟

يواصل د.نظيف اعترافاته المهمة ويصرح بأن " هناك ضغوطاً خارجية تمارس على مصر قائلاً " الضغوط دايما موجودة، ولا أحد ينكر ذلك، ولن نضحك على أنفسنا" ويستدرك " ولكننا دائماً نعمل ما في صالحنا" ويستشهد على ذلك بالرئيس حين يقول" والرئيس مبارك يؤكد هذه الحقيقة"!
ويفجر رئيس الوزراء قنبلة حين يقول" صحيح أنه يمكن أن تكون هناك " نصيحة" ولا نجد حرجاً في أن نأخذ بها ما دامت تحقق مصلحتنا"! ولم يوضح رئيس الوزراء الفرق بين الضغط والنصيحة، ومن الذي يقدر ما إذا كان ما

تتعرض له مصر في موقف معين هو ضغوط أم نصائح. ومن حقنا أن نسأل رئيس الوزراء هل كانت معارضة مصر لموقف حزب الله في حربه ضد إسرائيل عام 2006 نتيجة ضغوط تم ممارستها عليها أم كانت استجابة لنصيحة؟ وهل قرار إعادة تعيين سفير لمصر في بغداد - رغم تردي الأوضاع الأمنية وبغض النظر عن تجربتها الأليمة في مقتل السفير الشهيد إيهاب الشريف – كان استجابة لضغوط أم نصائح؟ وهل كانت الحكومة واقعة تحت ضغوط أم كانت تتلقى نصائح حين اتخذت موقفها المناصر لمشروع أجريوم في رأس البر والحل الذي التفت به على معارضة أهل دمياط ونجحت في تمريره ؟ وهل الموقف المصري السلبي تجاه إيران وحركة حماس وسوريا هو نتيجة ضغط من جهة ما أو استجابة لنصائح؟

وشهد شاهد من أهلها

ويفاجئنا رئيس الوزراء باعتراف من العيار الثقيل حين ينتقد سياسة الخصخصة التي اعتبرتها حكومته قضيتها الأساسية لبيع كل ما يمكن بيعه، ويقول " إن الدولة تدخلت في بعض شركات قطاع الأعمال العام التي سبق بيعها، وخسرت و"وقعت" فاستعادتها الدولة، لأن العملية ليست بيعاً وشراء، وإنما إدارة محفظة أموال عامة وليست الخصخصة هدفاً في حد ذاتها"! واتساقاً مع هذا الرأي الذي نوافقه عليه، هل نطلب من رئيس الوزراء أن تقوم حكومته بمراجعة شاملة لعمليات الخصخصة التي تمت في عهدها وكذلك ما سبقها، وبيان نتيجتها من منظور المصلحة الوطنية وسلامة الاقتصاد الوطني. هل يواصل د.نظيف بيان الحقيقة التي بدأها باعترافه أن الخصخصة ليست هدفاً في ذاتها، ويقدم للشعب بياناً بما حصلت عليه الحكومة من عائد الخصخصة وما آلت إليه أوضاع الشركات التي تمت خصخصتها، ومصير العاملين الذين أحيلوا إلى المعاش المبكر، وحجم الأرباح والفوائض التي كان من الممكن تحقيقها لصالح الشعب إذا بقيت تلك الشركات في الملكية العامة. من ناحية أخرى، كيف يستقيم رأي رئيس الوزراء بأن الخصخصة ليست هدفاً في ذاتها مع إصرار الحكومة على بيع بنك القاهرة حين تتحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية؟

وحديث صدق عن توشكي

كان د. نظيف صريحاً وواضحاً إلى أبعد الحدود في تقييمه لمشروع توشكى ومدى جدواه فقال بالحرف - كما نشرت الأهرام وبما في العبارة من خطأ لغوي - " ومن أفضل المناطق المؤهلة اليوم " غرب الدلتا".. في رأي أن ما صرف في

توشكي لو صرف في غرب الدلتا [كانت] الأمر سيكون أسرع لأن هناك أراض قابلة للزراعة بمساحات كبيرة جداً، كما أنها قريبة جداً من خطوط النقل، ومن شاطئ البحر المتوسط وهذا كله يساعد على التصدير، ولذلك نفكر في إقامة مطار غرب مدينة السادات"!!! وبعد سنوات من التهليل الحكومي للمشروع العملاق وإنفاق ما يزيد عن سبع مليارات من الجنيهات، يأتي اعتراف رئيس الوزراء بأفضلية مواقع أخرى كانت أجدى بأن تتجه إليها جهود الدولة، مما يمكن اعتباره اعترافاً ضمنياً بما نشرته صحيفة الوفد يوم 5 سبتمبر الماضي من أن الحكومة بدأت في تسريح خمسين من العاملين بالمشروع شهرياً، وأنها قد أرجأت الموافقة على طلبات الحصول على أراض بالمشروع تقدمت بها بعض الشركات المصرية والعربية بسبب عدم توفر المياه اللازمة لعمليات الاستصلاح.

وأعجب أن أحداً من المحاورين لم يسأل رئيس الوزراء متى اكتشف هذه الحقيقة عن توشكي؟ وماذا هو فاعل بعد اعترافه هذا؟ هل سيتخذ مجلس الوزراء قراراً بوقف العمل في توشكي وتحويل الاعتمادات المقررة لذلك المشروع - الأقل جدوى في رأي رئيس الوزراء - لتنمية منطقة غرب الدلتا؟ هل سيطلب رئيس الوزراء من وزير الري والموارد المالية أن يراجع تصريحاته المتكررة عن جدوى ما يتم في توشكي والوعود البراقة التي يذكرها بعد كل زيارة له إلى المشروع؟ وهل يمكن أن يكون هذا الاكتشاف بعدم جدوى مشروع توشكي هو تفسير لتوقف زيارات الرئيس مبارك للمشروع وتأجيل زيارته التي كان مقرراً لها شهر أغسطس الماضي؟

الحكومة متأخرة في تطبيق اللامركزية

قال رئيس الوزراء " اللامركزية موضوع كبير ونحن متأخرون فيه جداً" ويعترف د. نظيف أن المحافظين عندهم صلاحيات لكنهم " مقيدين في كثير منها وبالذات في الجانب المالي مع الوزارات". ويرى رئيس الوزراء أن " المحافظ الشاطر هو الذي يستطيع أن يحرر نفسه مالياً إلى حد ما، وينجز ويصنع مبادرات فردية واتجاهنا هو أن نحرره مالياً". وهذا أغرب اعتراف من رئيس الوزراء إذ بدلاً من العمل الجاد لتطبيق اللامركزية حقاً وتوفير الظروف الموضوعية المساعدة للمحافظين وهيئات الإدارة المحلية للقيام بدورهم بفعالية في التنمية المحلية، فهو يطلب إليهم حل مشكلاتهم كل بطريقته وحسب شطارته واتخاذ ما يرونه من إجراءات للخروج عن القيود التي تحد من صلاحياتهم!!!

المسكوت عنه في حوار رئيس الوزراء

طرح رئيس الوزراء ضمن اعترافاته قضايا مهمة وضعها في صورة شكاوى أو تمنيات ومواقف يتبناها من دون أن يوضح ماذا هو فاعل بشأنها برغم ما سوف تثيره تلك الاعترافات من بلبلة بين ملايين المصريين الذين تتأثر حياتهم ومستقبلهم بمواقف رئيس الوزراء وانحيازه لسياسات لن تلقى قبولاً شعبياً. من تلك القضايا موقف د. نظيف من الدعم حين يقول " وأنا شخصياً نفسي " أشيل" من فلوس الدعم وأحطها في التعليم لو وافق مجلس الشعب، ولا أتصور أن مجلس الشعب سيوافق على اقتراح كهذا". ورغم اتفاقنا مع رئيس الوزراء في تقديره لأهمية التعليم وضرورة زيادة الاستثمارات المخصصة لهذا المجال الحيوي، فإننا لا نتفق معه في أمنيته بتقليل مخصصات الدعم من قبل إيجاد البدائل الحقيقية لتحسين أوضاع محدودي الدخل والتعامل الإيجابي مع مشكلة الفقر التي يعاني منها أكثر من نصف المصريين بدرجات مختلفة، ولا نرى في تعميم استخدام البطاقات الذكية بين المواطنين أساساً كافياً للتحول من الدعم السلعي إلى الدعم النقدي كما أكد رئيس الوزراء.

إن المسكوت عنه في حوار رئيس الوزراء كثير، فلم يتعرض أبداً إلى مسائل السياسة الخارجية، ولم يتعرض إلى موضوع الرؤية الإستراتيجية لمصر في 2030 ولا أشار إلى إستراتيجية القاهرة 2050 برغم تعرضه لموضوع إنشاء محافظتين جديدتين سلخاً من القاهرة والجيزة. ولم يبد رئيس الوزراء رأيه في قضايا داخلية مهمة مثل ترسانة التشريعات التي تعدها الحكومة ومنها مشروع قانون الإرهاب، ولم يبين وجهة نظره في مشروع قانون تنظيم البث الفضائي الذي أثار ضجة كبرى حين كشفت صحيفة المصري اليوم عن تفاصيله. كذلك لم يوضح د. نظيف موقف الحكومة من مشروع قانون الانتخابات ونظام الانتخابات الجديد الذي أشار إليه البرنامج الانتخابي للرئيس، ولم يبين مصير قانون الإدارة المحلية الجديد. وعلى الرغم من تأكيده أهمية التعليم، لم يعلق رئيس الوزراء على الأنباء المتواترة والمتناقضة حول نظام الثانوية العامة الجديد.

وثمة إيجابية مهمة في حوار رئيس الوزراء أنه لم يستخدم ولا لمرة واحدة التعبير الوزاري الشهير "حسب توجيهات الرئيس مبارك". وفق الله رئيس وزراءنا وحكومته، وأعاننا على تحمل نتائج أعمالهم، والله المستعان.

2008

6. المصريون والعلاوة . . . ومسلسل الأزمـــــات!

يبدو أن المصريين أصبحوا غير قادرين على الحياة من دون أزمات. كما يبدو أن الحكومة مشكورة قد تبنت منهجاً يرضي حاجة المصريين إلى الأزمات فأصبحت قراراتها المفاجئة والمتوالية مصدراً مهماً لأزمات يعيشها المصريون ولا يكادون يفرغون من أزمة حتى تفاجئهم أزمة جديدة أشد وأقسى.

وقد عشنا - ولا نزال – سلسلة من الأزمات نشأت جميعها نتيجة لتراجع مستوى الأداء الحكومي في عدة مجالات كان أولها أزمة رغيف الخبز وما ألحقته بملايين المصريين من أضرار حتى لجأت الحكومة بتوجيه من الرئيس لتفعيل سياسة فصل إنتاج الرغيف عن عملية التوزيع واستعانت بالقوات المسلحة والشرطة ، الأمر الذي تحقق معه انفراج في الأزمة. وقد أوضحت تطورات الأزمة أنها لم تكن فقط نتيجة ارتفاع أسعار القمح عالمياً، بل هي في الأساس أزمة إدارة. فقد خف الاحتقان بمجرد إعمال بعض الترتيبات التنظيمية وبرغم أن أسعار القمح العالمية لم تنخفض بنسبة مؤثرة يمكن أن يعزى إليها تحسن موقف الطوابير وقرب انتهاء الأزمة.

وفي الأسابيع الأخيرة رأت الحكومة أن أزمة طوابير الخبز في اتجاهها إلى الحل، الأمر الذي هداها معه تفكيرها إلى ضرورة صنع أزمة جديدة، وكانت قصة مصنع أجريوم في دمياط هي الحل. وتتخذ الأزمة الجديدة شكلاً غير مسبوق في أسلوب الحكومة ، إذ برغم الانتفاضة الشعبية الدمياطية ضد مشروع إقامة المصنع، ورغم التعاطف الشعبي العام مع موقف أبناء دمياط في رفضهم للمشروع ، وبرغم تصريح الرئيس أن المصنع لن يقام إلا بموافقة أهل دمياط ، وبرغم إعلان محافظ دمياط أن المصنع لن يقام ضد رغبة المواطنين وكان ذلك أمام التظاهرة الشعبية الكبرى الرافضة للمشروع يوم الثلاثاء الماضي الأمر الذي فهم منه أن قراراً بنقل المصنع إلى مكان آخر قد صدر - أو بسبيله إلى الصدور - وهو ما روَّجت له الصحافة الحكومية ، أقول برغم كل ذلك لم يصدر من الحكومة تصريحاً يفيد أنها قررت إنهاء الأزمة بشكل أو آخر، ولا تزال الأزمة مرشحة للانفجار في أي لحظة يتضح فيها للدمايطة أن المصنع لن ينقل من محافظتهم كما فهموا من تصريح المحافظ ! وحتى لو حدث ما توقعه الناس وقررت الحكومة نقل المصنع إلى السويس أو العين السخنة كما يتردد ، فإن أزمة جديدة ستكون في الطريق فما أهل السويس بأقل حرصاً على صحتهم وصحة أبناءهم ولا هم أقل رفضاً لتلوث البيئة عندهم من أهل دمياط!

وبينما أزمة شركة أجريوم ومعركتها مع أهل دمياط تتفاعل، تفاجئنا الحكومة كعادتها باصطناع أزمة تقسيم القاهرة والجيزة إلى أربع محافظات بسلخ بعض أجزاء من كل محافظة وإنشاء محافظة 6 أكتوبر على أجزاء من محافظة الجيزة، ومحافظة حلوان سلخاً من محافظة القاهرة، وبتفوق غير مسبوق في صنع الأزمات شمل القرار تعديل أوضاع بعض المناطق سلخاً وضماً مس محافظتي الفيوم والمنيا الأمر الذي حدا بالرئيس لتعديل القرار الجمهوري بإنشاء المحافظتين الجديدتين بعد ايام قليلة من صدوره. وليس هدفي من الإشارة إلى هذه الأزمة الدخول في تفاصيل الحيز العمراني لكل محافظة وما اتصف به القرار من عوار فذلك شأن أفاض الكتاب فيه خلال الأيام الماضية. ولكن ما يعنيني هنا هو التساؤل عن حكمة القرار وسر توقيته وإعلانه المفاجئ من دون أي مقدمات، والعجلة التي تبدت في إعلانه وتنفيذه برغم أن الحكومة لم تكن قد أدرجت أي اعتمادات في الخطة والموازنة لعام 2009/2008 والتي تقدمت بهما إلى مجلس الشعب ومن المنتظر مناقشتهما خلال الفترة القادمة. أي أن القرار لم ينشأ عن تخطيط أو دراسة ! والأزمة الآن ليس فقط تدبير الأماكن والمقومات المادية والتنظيمية لأجهزة المحافظتين الجديدتين بقدر ما هي أزمة فك الاشتباك بينهما وبين المحافظتين الأصليتين – القاهرة والجيزة – وإعادة ترتيب الأمور على نحو طبيعي ! والسؤال الذي يطرحه الناس في كل مكان هو هل كانت هناك حاجة حقيقية لإنشاء هاتين المحافظتين أم أن الأمر لا يعدو إشباع ولع الحكومة بصنع الأزمات ؟

كذلك عاش المصريون ولا يزالون أزمة ارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية وخاصة ما أصاب أسعار السلع الغذائية وضرورات الحياة التي يحتاجها أغلبية المصريين من ارتفاعات متوالية. وقد عانى الناس من هذه الأسعار المرتفعة في الوقت الذي لم تتحرك دخولهم لتواجه تلك الأزمة الطاحنة. وتوالت الاحتجاجات والاعتصامات في مناطق كثيرة من مصر وارتفعت أصوات العمال وغيرهم من الفئات محدودة ومعدومة الدخل يناشدون الحكومة التدخل لوقف تيار الغلاء الطاغي . ولكن براعة الحكومة في صنع الأزمات تجلت في ابتكار الأعذار عن تلك الموجة من غلاء الأسعار ملقية بالاتهام على ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية ومستكينة إلى القول بأن الغلاء هو ظاهرة عالمية من دون أن تتخذ إجراء ما لضبط الأسواق والحد من تصاعد الأسعار حتى بالنسبة لسلع منتجة محلياً ولا تتأثر كثيراً بارتفاع الأسعار العالمية. وزاد

الإحساس العام بوطأة الغلاء، وكان يوم 6 إبريل شاهداً على أن هناك مشكلة تحتاج إلى دراسة وتبحث عن حل.

وبدأت الحكومة حالة من التوهان في محاولة تحديد نسبة العلاوة الاجتماعية التي قدرت أن تكون هي الحل لما يعانيه الناس من أزمة الغلاء. وبدأت المساومات الذاتية بين الحكومة ونفسها، فتارة تعلن أن العلاوة ستكون 10% ، ثم رفعتها في مرحلة تالية إلى 15%، ثم تحت وطأة الإحساس بالمشكلة كما عبرت عنها أحداث المحلة يوم 6 إبريل بدأت الآلة الإعلامية الحكومية تبشر بأن العلاوة ستكون أكثر من 15% وقد تصل إلى 25%. وفي جميع الأحوال كان المفهوم والمعلن أن العلاوة ستطبق مع بداية السنة المالية الجديدة أي مع مرتب شهر يوليو القادم. وفي خطابه بمناسبة عيد العمال ألقى الرئيس المفاجأة حين أعلن أن نسبة العلاوة هي 30% ويبدأ العمل بها اعتباراً من أول مايو الحالي من دون انتظار لبداية السنة المالية الجديدة.

وعلى طريقة الحكومة في حل الأزمات بخلق أزمات جديدة، جاءت العلاوة الاجتماعية على شكل أزمة للحكومة في تدبير موارد لتمويل تلك العلاوة التي قدرت تكلفتها بما يقارب 5- 6 مليار جنيه سنوياً. وفضلاً عن أزمة تدبير الأموال لصرف تلك العلاوة لموظفي الجهاز الإداري للدولة وقطاع الأعمال العام، فقد بدأت بوادر أزمة أخرى هي مطالبة العاملين بالقطاع الخاص بعلاوة مماثلة لا يعلم أحد ما يمكن أن تسفر عنه مفاوضات وزارة القوى العاملة مع اتحاد نقابات العمال وممثلي القطاع الخاص في هذا الشأن.

وبفرض نجاح الحكومة في تدبير موارد لصرف العلاوة ونجاح عمال القطاع الخاص في الحصول على علاوة مماثلة، فإن مشكلة الغلاء لن تحل بهذه الطريقة، ولن يشعر الناس بتأثير تلك العلاوة التي تبلغ - وفقاً لتصريح وزير المالية - في الحد الأقصى 180 جنيهاً شهرياً لشاغلي وظائف الدرجة الممتازة وتصل في حدها الأدنى إلى 38 جنيهاً لشاغلي الدرجة السادسة أي بمتوسط عام 95 جنيهاً شهريا. فإذا استبعدنا شاغلي وظائف الدرجات الممتازة والعالية والمدير العام، نجد أن متوسط قيمة العلاوة سينخفض إلى 63 جنيهاً لشاغلي وظائف الدرجات من الأولى حتى السادسة وهم الغالبية العظمي من العاملين المستفيدين بالعلاوة، وهو مبلغ يسمح بالكاد بشراء اثنين كيلو لحم هذا إذا بقيت الأسعار على ما هي عليه بعد الإعلان عن العلاوة.

أفكار للتعامل مع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية لأغلبية المصريين- مدخل متكامل من شقين متفاعلين:

1. تنمية مصادر الدخل

1.1. زيادة الحد الأدنى للأجور في الحكومة وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص والأهلي بمعدل ملموس وفعال [يتراوح الحد الأدنى المقترح بين 500 – 600 على الأقل].

1.2. إعفاء كافة المرتبات الأقل من 2000 شهرياً من الضرائب على المرتبات والأجور وزيادة حد الإعفاء من الضريبة العامة على الدخل إلى 10000 سنويا.

1.3. تحديد الحد الأدنى للمعاش في منظومة التأمينات الاجتماعية بم لا يقل عن 500 جنيهاً شهرياً. ورفع معاش السادات إلى 250 على الأقل.

1.4. زيادة المعاشات التي تقل عن 1000 جنيه شهرياً بنسبة 50%.

1.5. صرف تعويض بطالة 200 شهرياً ولحين يحصل المتعطل على عمل سواء عن طريق مكاتب العمل التابعة لوزارة القوى العاملة أو بمجهوده شخصياً. ويتوقف صرف إعانة البطالة بمجرد تسجيل المتعطل في نظام التأمينات الاجتماعية.

1.6. إعفاء أرباب المعاشات [من تجاوز 60 عاماً] وتكلفة المواصلات العامة وتمكينهم من الحصول على الخدمات الحكومية في المستشفيات مجاناً.

1.7. إعفاء كل من تجاوز ال60 عاماً من الرسوم في تعاملاتهم مع الجهات الحكومية.

1.8. صرف إعانة للأرامل لمعاونة في مواجهة متطلبات الحياة لهن ولأطفالهن [إلى جانب ما قد يحصلن عليه من معاش] ويستمر صرف الإعانة طالما بقين على قيد الحياة حتى ولو انقطع المعاش أو نقص بسبب كبر الأبناء أو زواجهم.

1.9. النظر في نشاء بنك الفقراء على نمط بنك جرامين في بنجلادش لتقديم قروض متناهية في الصغر للأرامل والمعوزين لمساعدتهم في بدء أعمال إنتاجية بسيطة واسترداد تلك القروض على أقساط متناهية في الصغر وبطرق يسيرة.

1.10. تفعيل دور المجلس الأعلى للأجور وتحويله إلى جهاز تخطيط الأجور لمتابعة مستويات الأجور في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية

ومؤشرات الأداء الاقتصادي العام ومستويات الأسعار والتضخم والتوصية بالتعديلات اللازمة على مستويات الحد الأدنى للأجور وهياكل الأجور في الدولة لمواكبة تلك المتغيرات.

2. ضبط الأسواق ومراقبة الأسعار

2.1. إعادة وزارة التضامن الاجتماعي إلى ما كانت عليه سابقاً:

a. وزارة التموين وأجهزة تخطيط الاستهلاك ومراقبة الأسواق وضبط الأسعار.

b. وزارة الشئون الاجتماعية، والغرض من ذلك استثمار خبرة جهاز وزارة التموين في قضية حيوية هي ضبط الأسواق وفق أساليب وآليات متطورة، في نفس الوقت الارتفاع بمستوى العاملين في هذا المجال وتحسين أوضاعهم الوظيفية ومستويات الرواتب والحوافز التي يحصلون عليها لمساندتهم وتجنيبه الوقوع في شرك المغريات.

2.2. تشكيل قوة شرطية متخصصة لضبط الأسواق بدلاً من استنفاذ جهود الشرطة والقوات المسلحة في توزيع الخبز!

2.3. تنظيم عمليا تعديل الأسعار للسلع الأساسية والمواد الغذائية والاحتياجات الضرورية للاستهلاك الشعبي وذلك باشتراط الحصول على موافقة مديريات التموين على طلب رفع الأسعار وتقديم الأدلة على مبررات الرفع.

2.4. تنظيم الأسواق العامة في المناطق والأحياء الشعبية والقرى والمناطق الفقيرة بواسطة المحليات بأن تجهز أماكن منظمة ومنافذ بسيطة لعرض السلع يتم توفيرها بالمجان للباعة المسجلين بكل سوق، ويتوفر لهم الخدمات من مياه وكهرباء وعمليات نظافة والتخلص من القمامة، كل ذلك مقابل التزامهم بالبيع بالأسعار المحددة من مديريات التموين وخضوعهم لإشراف الجهات الصحية والبيطرية والتموينية لضمان سلامة ونظافة ما يعرضونه للبيع.

2.5. إحياء وتنشيط دور المجمعات الاستهلاكية ونشرها في الأحياء المتوسطة بالمدن والمراكز وطرح السلع الأساسية بمستويات جودة مناسبة وبأسعار مناسبة، والنظر في تطوير تلك المجمعات إلى جمعيات تعاونية يشارك المتعاملون معها في عضويتها ويتحصلون على عائد في نهاية كل سنة يتوافق مع حجم مشترياتهم منها.

2.6. نشر مراكز التوزيع الفئوية للسلع الأساسية والضرورية من خلال النقابات العمالية والمهنية، الأندية والاتحادات، الجمعيات الأهلية وإنشاء قاعدة بيانات إلكترونية لضبط حركة تلك المراكز.

2.7. موازنة الأسواق للتقليل من آثار زيادة الطلب مع نقص السلع المعروضة، وذلك باستخدام أجهزة وإمكانيات وزارة الزراعة، مزارع القوات المسلحة وهيئة الشرطة والوحدات الإنتاجية التابعة لها، وذلك لطرح منتجاتها في أوقات نقص المعروض بالأسواق وبالأسعار المحددة.

2.8. تفعيل جهاز تخطيط الأسعار.

2.9. تفعيل نظام البطاقات التموينية الذكية وتحديد أنصبة شهرية من السلع التموينية الأساسية لكل بطاقة، وتنظيم صرف تلك الكميات عن طريق المجمعات الاستهلاكية ومحال البقالة والجمعيات التعاونية ومراكز التوزيع الفئوية المسجلة في قاعدة بيانات وزارة التموين، وإحكام الرقابة عليها. وربط استمرار الحصول على السلع التموينية المدعمة بضرورة الالتزام بشروط تساهم في تحسين السلوك المجتمعي العام.

2.10. تغليظ العقوبات على المخالفات التموينية والتلاعب بالأسعار ومخالفة نظم الأسواق المقررة.

2.11. ترشيد الدعم الخاص بالمنتجات البترولية بحيث يتم قصر توزيع المواد البترولية بالسعر المدعم على السيارات محدودة السعة وسيارات الأجرة والنقل الجماعي بموجب بطاقات خاصة تحدد الكميات المسموح بها شهرياً، وبشرط الالتزام بمواصفات وشروط قانون المرور، وبحيث يلغى الدعم لكل المخالفين. [راجع تجربة تقنين استهلاك البنزين أيام حرب أكتوبر 1973].

2.12. التوسع في تشغيل الشباب والباحثين عن أعمال في مشروعات عامة كالمرافق والنظافة العامة ومكافحة الأمية وتطوير البيئة في المناطق العشوائية لقاء رواتب معقولة والتخلي عن استخدام شركات أجنبية لجمع القمامة أو غيرها من الأعمال العامة التي يمكن للشباب المتعطل القيام بها من دون الحاجة إلى صرف الملايين التي تتقاضاها تلك الشركات.

3. مصادر التمويل

3.1. ترشيد الإنفاق الحكومي:

3.1.1. ضبط الإنفاق على التمثيل الدبلوماسي

3.1.2. ضبط إنفاق المؤسسات السيادية بالدولة.

3.1.3. تنازل أعضاء مجلسي الشعب والشورى عن مكافآتهم لمدة معينة.

3.1.4. وقف صرف كافة أشكال المكافآت وبدلات حضور الاجتماعات في أجهزة الدولة وقطاع الأعمال العام باعتبارها من طبيعة مسئوليات العمل.

3.1.5. وضع حد أعلى للدخل لشاغلي الوظائف العمومية بسبب الوظيفة [دكتور علي لطفي وهو رئيس وزراء حدد الدخل بما لا يزيد عن 20000 جنيه في 1986 لنجعله الآن 50000 جنيه سنوياً].

3.1.6. مراجعة وضبط الرواتب المستفزة التي يحصل عليها المستشارون وأعضاء مكاتب بعض الوزراء، والمسولون في هيئات وأجهزة حكومية.

3.1.7. وضع حد للرواتب والمكافآت المستفزة التي يتقاضاها المدربون الأجانب لفرق كرة القدم.

3.1.8. فرض ضرائب تصاعدية على شرائح الدخل الأعلى لرجال الأعمال والفنانين ولاعبي الكرة وغيرهم .

3.1.9. فرض ضريبة تصاعدية على الأرباح الرأسمالية الناشئة عن التصرفات العقارية وتصقيع أراضي الدولة.

3.1.10. مراجعة التخفيضات التي تمت على فئات الضريبة العامة على الدخل فيما يخص الشركات والأرباح التجارية والصناعية.

3.1.11. النظر في فرض ضريبة تصاعدية على الأرباح القدرية الناشئة عن المضاربة في سوق الأوراق المالية.

3.1.12. مراقبة وضبط الإنفاق على الوفود الرسمية والزيارات الخارجية للوزراء ومساعديهم وممثليهم وأعضاء مجلسي الشعب والشورى وغيرهم من المسئولين التنفيذيين والتشريعيين، وربط كل ذلك بالعائد والنتائج المتحققة من الزيارات.

3.1.13. مراجعة المنصرف على المشروعات المسماة بالقومية أو العملاقة توشكي على سبيل المثال، فوسفات أبو طرطور وغيرها. حتى لو تطلب الأمر وقف تلك المشروعات لفترة.

3.1.14. الالتزام بتطبيق نظام موازنة البرامج والأداء لربط الإنفاق الحكومي بنتائج محددة قابلة للقياس.

3.1.15. دراسة إنشاء هيئة وطنية لجمع أموال الزكاة حسب النصاب المفروض على المكلفين، واستثمار تلك الحصيلة في مشروعات اقتصادية تفتح مجالات العمل أمام الآلاف من الباحثين عن عمل.

3.1.16. فرض رسوم عالية على السلع المستوردة من النوعيات الكمالية والاستفزازية حتى ولو تطلب الأمر تجميد العضوية في منظمة التجارة العالمية.

3.1.17. الحد من استيراد السيارات الكبيرة وفرض رسوم إضافية عالية عليها، فضلاً عن زيادة قيمة الضريبة السنوية.

3.1.18. فرض مساهمة جميع الشركات بنسبة محددة من صافي الربح القابل للتوزيع لتمويل صندوق التنمية البشرية لتدريب الشباب وإعدادهم لسوق العمل وخلق فرص العمل المنتج أمامهم.

3.1.19. زيادة ضريبة المبيعات على مكالمات الهاتف المحمول إذا تعدت حداً معيناً شهرياً.

3.1.20. النظر في فرض ضريبة على تذاكر السفر للحج والعمرة بعد المرة الأولى.

2008

كاريكاتور اليوم

بريشة الرحموني

7. قوم يا مصري إلى الانتخابات . . . . . طريقك إلى الديمقراطية

في مقال الأسبوع الماضي خاطبت المصريين بنداء ثورة 1919 الذي تغنى به فنان الشعب سيد درويش ومعه الملايين .... قوم يا مصري. واليوم أكرر النداء محدداً هدفاً معيناً يقوم المصريون من أجله وهو أن يمارسوا حقوقهم السياسية من خلال المشاركة الفعالة في الانتخابات بجميع أنواعها، انتخابات مجلس الشعب التي يرجح كثيرون بأنها سوف تجرى في أواخر العام الحالي مبكرة عن موعدها القانوني في 2010، والانتخابات الرئاسية المقرر أن تجرى عام 2011 والتي قد يتم تبكيرها هي الأخرى حسب أقوال تتردد في الساحة السياسية، وكذا كل الانتخابات المحلية، وانتخابات مجالس إدارة النقابات واتحادات الطلاب بالجامعات ومجالس إدارة الأندية، وانتخابات مجالس الآباء بالمدارس، والانتخابات في كافة مؤسسات المجتمع. والمشاركة التي نعنيها هي الإقدام على الترشيح في الانتخابات لمن تتوفر له القدرات ويرى في نفسه الكفاءة للقيام بدور فاعل في خدمة من انتخبوه وتحقيق أهدافهم ورعاية مصالحهم. وكذلك تكون المشاركة بأن يسعى كل مواطن تجاوز الثامنة عشرة من عمره إلى التأكد من قيد اسمه في جداول قيد الناخبين، واستخراج البطاقة الانتخابية وذلك حسب النظام المعمول به حتى الآن والذي يجعل القيد في جداول الانتخابات أو تعديله هي مسئولية المواطن نفسه خلال الفترة من أول نوفمبر وحتى آخر يناير سنوياً مع إتاحة الفرصة لعرض تلك الجداول خلال شهر فبراير. كما تكون مشاركة المواطن بالإقبال على التصويت في الانتخابات مهما لاقى في سبيل ذلك من عنت أو إرهاق أو تخويف وتهديد.

إن المصريين مدعوون جميعاً لتبني ثقافة الانتخابات والاحتكام إلى صناديق إبداء الأصوات كطريق أساس نحو تنظيم اختياراتهم لأسلوب حل ما يواجهون من مشكلات، وللتمييز بين من ينفعهم ومن يضرهم ممن يعرضون بضاعتهم السياسية. إن المصريين مطالبون اليوم بأن ينبذوا ما تعارفوا عليه من تجنب الانتخابات بكافة أشكالها حين فقدوا الثقة في إمكان أن تجرى انتخابات نزيهة تعبر عن اختياراتهم فعلاً ولا تتدخل فيها جهة الإدارة لتظهر نتائجها على غير الحقيقة. والمصريون مطالبون بتناسي تجاربهم المريرة مع عمليات انتخابات بلغت أربعة عشر عملية منذ 1924 وحتى 2005 منها عشر انتخابات في عهد ما بعد يوليو 1952 كانت كلها محل شك في نزاهتها باستثناء انتخابات 1976 التي أجراها المرحوم ممدوح سالم وانتخابات عام 2000 التي تمت تحت إشراف قضائي تام وفق قاعدة "قاض لكل صندوق". والمصريون مطالبون أيضاً

بتجاوز تجاربهم مع الاستفتاءات لاختيار رئيس الجمهورية والتي كانت من أبرز الأمثلة على قيام جهة الإدارة بإبداء الرأي نيابة عنهم - الأحياء منم والأموات - وذلك قبل التحول إلى نظام الانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية من بين مرشحين متعددين والتي لم تسلم من التجاوزات هي وما تلاها من الاستفتاء على التعديلات الدستورية عام 2005. كما أن المصريين مطالبون اليوم ألا يجعلوا أحكام محكمة النقض بإبطال عضوية أعداد كبيرة من أعضاء مجلس الشعب في كل دوراته عائقاً يقف بينهم وبين المشاركة الإيجابية في كل انتخابات قادمة، وأن يقاوموا التزوير والتلاعب في النتائج وتدخلات جهة الإدارة لتحوير إرادتهم وصياغة نتائج الانتخابات بما يحقق أهداف ومصالح الحزب الحاكم.

إن الانتخابات على كافة أشكالها هي تعبير عن حالة الديمقراطية في مجتمع ما، فترى الانتخابات في الهند مثلاً والتي تتم على خمسة مراحل تستغرق شهراً كاملاً ويشارك فيها أكثر من سبعمائة مليون ناخب تدلك على مدى ما تتمتع به تلك الدولة من ديمقراطية نفتقر إليها في مصر المحروسة التي تتم فيها الانتخابات على مرحلة واحدة وفي يوم واحد.

إن الديمقراطية في بلاد العالم التي حققت قدراً مهماً منها لا تأتي منحة من حاكم، وإنما ينتزعها المواطنون المؤمنون بحقوقهم والعاملون بجدية وإيجابية لاستخلاصها من أيدي حكامهم الرافضين لفكرة الديمقراطية والمشاركة الشعبية، كما هي مسئولية الشعوب الحريصة على تأمينها والمحافظة عليها ضد تغوّل وافتئات الحكام الذين تضيق صدورهم بالحرية ولا يشعرون بأمان في مقاعد الحكم إلا بتقييد المواطنين وتكبيلهم بالقيود والموانع التي تحول بينهم وبين ممارسة حقوقهم في الاختيار والرقابة ومساءلة الحكام وتغييرهم بالوسائل والطرق السلمية .. أي الديمقراطية.

لقد جاء وقت على أهل المحروسة تطلع البعض منهم إلى جهات خارجية على أمل أن تساعدهم في فرض الديمقراطية في البلاد، وكانت أمريكا على عهد بوش الابن هي القبلة التي توجه إليها بعض المغرر بهم يأملون منها أن تفرض الديمقراطية في مصر، بل ويطالبونها بقطع المعونة الاقتصادية أو على الأقل ربطها بالتقدم الديمقراطي في البلاد. وكانت فرحة هؤلاء عارمة حين استمعوا إلى المحاضرة الشهيرة التي ألقتها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس في الجامعة الأميركية بالقاهرة يوم 20 يونيو2005 والتي دعت فيها إلى إجراء انتخابات حرة وعادلة والتوقف عن ملاحقة المطالبين بالديمقراطية

مشيرة إلى نفسها باعتبارها أول وزيرة سوداء دلالة على ديمقراطية نظام الحكم في أمريكا، ومؤكدة أن أمريكا التي ناهضت قيام الديمقراطية في الشرق الأوسط على مدى ستون عاماً لن تسمح بذلك بعد الآن. وقالت الوزيرة الداعية إلى الديمقراطية بضرورة السماح للقوى السياسية بالتنافس في الانتخابات في مصر واصفة الديمقراطية بأنها هي " الطريق المثالي لكل أمة"! كما دعت إلى استقدام مراقبين دوليين للانتخابات وإنهاء حالة الطوارئ التي استمرت على مدار أربعة وعشرين عاماً حتى وقت إلقاء محاضرتها.

وبرغم تهليل بعض المفتونين بالديمقراطية الأمريكية لمقولات الوزيرة رايس، إلا أن الأمور سرعان ما كشفت عن أن الضغط الأمريكي من أجل الديمقراطية ما هو إلا ورقة سياسية تستخدمها الإدارة الأمريكية أو تتوقف عن استخدامها بما يتوافق ومصالحها. وجاء وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس ليعلن في القاهرة منذ أيام قليلة أن المعونة الأمريكية لمصر ليست مشروطة بتطبيق الديمقراطية، وأن مصر ستحصل على 50 مليون دولار إضافية من أجل هدم الإنفاق بين سيناء وغزة!

وقد انفردت صحيفة " الوفد" في عدد الجمعة 8 مايو الحالي بنشر تعليق صحيفة الواشنطن بوست في افتتاحيتها بعدد 7 مايو منتقدة التحول في سياسة الإدارة الأمريكية حيال قضية الديمقراطية في مصر تحت عنوان "لا أسئلة تسأل: ماذا سوف تشتري المساعدة غير المشروطة من مصر حسني مبارك"، وجاء في التعليق أن أمريكا ينالها لوم كثير لمساندتها نظم حكم غير ديمقراطية مما أنتج في السابق أسامه بن لادن وحماس وصدام حسين!! وهكذا انهار الحلم في ديمقراطية مستوردة تدعمها أمريكا حيث تركت إدارة أوباما - وحسناً فعلت - المصريين وشأنهم لكي يختاروا طريقهم نحو الديمقراطية بجهدهم وإرادتهم وليس بدعم خارجي.

والخطوة الأولى على طريق الديمقراطية الحقيقية في مصر تتمثل في ن يصر المصريون جميعاً ومن يمثلهم من الأحزاب السياسية والقوى الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني على حقهم في انتخابات حرة ونزيهة، وأن يضغطوا جميعا من أجل إصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية على أسس ديمقراطية يعالج تشوهات القانون الحالي - والذي سبق الحكم بعدم دستورية بعض تعديلاته السابقة مرتين-، وأن تتم تنقية جداول قيد الناخبين وإتاحتها بشفافية لكل المصريين كما تفعل الهند التي توزع فيها الجداول على

أقراص مضغوطة للحاسب الآلي لكل من يطلبها، كما يجب إتاحتها على شبكة الإنترنت وما ذلك بصعب على الحكومة الإلكترونية.

وفي مقال الأسبوع القادم سوف نقدم عرضاً للمبادئ الأساسية لمشروع جديد لقانون مباشرة الحقوق السياسية أعدته مجموعة من الخبراء والناشطين السياسيين، كما سيكون موضوع مقال تال هو أسس تطوير وتحديث إدارة العمليات الانتخابية شاملة تطوير نظم إلكترونية لإدارة الجداول الانتخابية ونظم للتصويت الإلكتروني والرقابة الإلكترونية على عمليات القيد والتصويت والفرز وإعلان النتائج تطبيقاً لفلسفة الديمقراطية الإلكترونية التي سادت دول كثيرة في العالم المتقدم ديمقراطياً.

ونؤكد مرة أخرى أن الديمقراطية لا تمنح من حاكم ولا تقدم منحة أو عطية من دولة أخرى تسعى وراء مصالحها، ولكن الطريق الوحيد لإقامة الديمقراطية في البلاد هي جهاد المواطنين وإصرارهم على أن يكونوا أصحاب الكلمة العليا في كل ما يخص الوطن ويؤثر في حاضرهم ومستقبل أبناءهم وأحفادهم .

2009

8. مستقبل مص . . . قضية تبحث عن رعـــــاة !

هذه قضية أطرحها وأتوجه بها إلى كل المصريين شعباً وحكومة. قضية أطرحها لتكون مادة البحث والحوار الدائم والأساسي في هذا الوقت وكل وقت لحين أن نصل فيها إلى كلمة سواء. إننا جميعاً مطالبون بالاستعداد لامتحان عسير يجب أن ننجح فيه بامتياز إذا أردنا – الشعب والحكومة – أن يكون لنا مكان في هذا العالم المعاصر الذي لا يعترف إلا بالقوة والعلم والمعرفة. إن عالم اليوم – ومن ثم المستقبل – لا يقبل بالضعفاء، ولا مكان فيه لم لا يملكون إرادتهم ويصنعون مستقبلهم بالعلم والديمقراطية والمشاركة المجتمعية الكاملة.

إننا مطالبون بحسم قضية مستقبلنا ومستقبل الأجيال القادمة من أبنائنا وأحفادنا، وتحديد صورة المستقبل الذي نريده لبلدنا وأجيالنا القادمة، واختيار الطريق الموَّصل إلى هذا المستقبل.

نحن مسئولون عن إيجاد صيغة جديدة لنظام الحكم ومؤسساته تتبنى الأفكار والمفاهيم الديمقراطية الحقة وتصوغها في دستور جديد يكون أساس إعادة بناء المجتمع المصري ويعيد صياغة دور الدولة وعلاقتها بمؤسسات المجتمع ويبين خريطة توزيع الصلاحيات وحدود اتخاذ القرارات بين سلطات الدولة، كما يحدد المبادئ الأساسية لإدارة العلاقات الخارجية مع دول العالم على الأصعدة السياسية والاقتصادية، والعسكرية والعلمية والثقافية.

نحن مطالبون بالاتفاق على أسس النظام الاقتصادي لمصر المستقبل والمبادئ الأساسية لتوزيع الأدوار بين قطاعات الاقتصاد الوطني [القطاع العام، القطاع الوطني الخاص، القطاع المشترك مع مؤسسات أجنبية، ومؤسسات الاستثمار الأجنبي]، وقواعد إدارته بما يحقق التنمية الوطنية الشاملة ويؤكد عدالة توزيع الثروة بين المواطنين ويرسي دعائم العدالة الاجتماعية.

نحن مسئولون عن إيجاد صياغة جديدة لنظام للحكم المحلي يؤكد التوجه نحو اللامركزية ويعطي الفرص الكاملة لأقاليم مصر ومناطقها أن تنطلق في مشروعات تنموية تخرج بمصر من الحيز الضيق الذي لا يتجاوز 7% من مساحتها، ويتيح الاستثمار الواعي والمخطط لكافة مصادر الثروة والإنتاج في سيناء والوادي الجديد والبحر الأحمر والتي تشكل ما يقرب من 60%من مساحة الوطن الكلية.

نحن بحاجة ماسة إلى إعادة هيكلة نظم ومؤسسات التعليم قبل الجامعي والجامعي والعالي الحكومية والخاصة والأهلية، ونظم ومؤسسات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية. كما نحن في حاجة إلى إعادة هيكلة نظم ومؤسسات الخدمات الطبية والعلاجية والتأمين الصحي الحكومية والخاصة والأهلية، ونظم ومؤسسات التنمية الثقافية والرياضية ورعاية الشباب، ذلك إذا أردنا أن تكون لنا مكانة في المستقبل.

إن علامات النجاح في صنع المستقبل ستتضح لنا يوم نحقق لمصر اكتفاءها الذاتي من الغذاء، ويوم نتوقف عن طلب المنح والإعانات والقروض من الخارج، ويوم تستعيد مؤسساتنا التعليمية والثقافية والعلاجية قدراتها على اجتذاب طالبي التعليم والعلاج والثقافة من خارج مصر كما كان شأنها في الماضي المجيد.

إن علامات النجاح في تطوير أوضاع المحروسة والانتقال بها إلى مصاف الدول المتقدمة ستتضح لنا يوم نعود بقلاعنا الصناعية في كفر الدوار والمحلة وحلوان إلى سابق مجدها، ونعيد للقطن المصري مكانته العالمية التي فقدها، وننجح في اختراق الصحراء وتعميرها، وتنفيذ المشروع الوطني لتنمية وتعمير سيناء. إن علامات النجاح في صنع المستقبل ستبدو واضحة جلية يوم ينتشر المصريون في أرجاء مساحة المحروسة يعملون وينتجون ويعمرون، يوم يخرجون من أسر الانحشار فيما لا يزيد عن 6% من مساحة المحروسة.

الإصلاح والشمية الشاملة.. قضية سياسية بالدرجة الأولى

من المهم تأكيد حقيقة أساسية، أن ما أصاب مصر من تخلف وتردي على كافة الأصعدة هو نتاج نظام حكم بدأ مع ضباط يوليو 1952 قام على إلغاء الديمقراطية وترسيخ الحكم الفردي الذي أطاح بكل القيم العلمية والأسس الإدارية والاقتصادية التي تقوم عليها مؤسسات الدولة وفعالياتها. وبذلك تتضح الصورة جلية، إن إصلاح الأوضاع العامة في مصر لا يمكن تحقيقه بجدوى وفعالية إلا من باعتماد نظام حكم وتنظيم سياسي يؤكد المسلمات التي قامت على أساسها نهضة الشعوب المتقدمة، والتي كانت بداياتها قائمة في مصر قبل يوليو 1952.

تحديث نظام الحكم والإصلاح السياسي... القضية الأهم في صنع مستقبل مصر

إن التخطيط لرؤية مستقبلية لمصر يجب أن ينطلق من حقيقة أساسية أن تطوير نظام الحكم والإصلاح السياسي الشامل هما ضرورة حياة وشرط بقاء في ظل ظروف وتطورات إقليمية وعالمية لا تسمح بأن نستمر فيما نحن فيه

من تباعد عن شروط وقواعد تقدم الأمم ، وتحتم إطلاق الحريات السياسية والالتزام الكامل بتوفير فرص الحياة الكريمة للإنسان وحماية حقوقه وتمكينه من المشاركة الجادة والمسئولة في تقرير مصير وطنه وتحمل مسئوليات تصرفاته والتمتع بعوائد مشاركته في الحقول الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

إن العنصر الأول في مشروع تطوير نظام الحكم والإصلاح السياسي والدستوري يجب أن يكون مناقشة قضية الدستور حيث توجد آراء مختلفة بعضها يطالب بوضع دستور جديد تماماً، وفريق آخر يذهب إلى إحياء دستور 1923 باعتباره من أحسن الدساتير التي عاشت في ظلها مصر حقبة ديمقراطية معقولة، وينادي البعض بأن مشروع دستور 1954 يصلح أن يكون نقطة بداية جديدة للوصول إلى الصيغة المطلوبة لدستور عصري يحقق لمصر غاياتها في بناء نظام ديمقراطي سليم. وأياً كان الاختيار الذي ينتهي إليه البحث في هذا الصدد، فإن القائمين على هذا البحث ينبغي أن يتعرضوا لمبادئ أساسية يقوم عليها الدستور وخاصة ما يتعلق بشكل نظام الحكم وهل يكون نظاماً جمهورياً برلمانيا ديمقراطياً أو نظاماً رئاسياً. وفي الحالين يجب أن ينص النظام على أن يجري اختيار رئيس الجمهورية في انتخابات شفافة من بين مرشحين متعددين من دون أي عوائق تمنع الترشيح أو تقصره على فئة دون غيرها أو فرد بعينه، ويشغل فيه رئيس الجمهورية منصبه لمدة محددة قابلة للتجديد لفترة ثانية فقط. وفي نظام الحكم الجديد تجب مناقشة قضية توفير الأسس والآليات الديمقراطية التي تضمن أن يحكم رئيس الجمهورية من خلال حكومة منتخبة انتخاباً شفافاً من بين الأحزاب القائمة، وقواعد تحديد سلطاته وآليات مساءلته دستورياً وشعبياً. كذلك يجب أن يرسي نظام الحكم الجديد مبدأ سيادة القانون وخضوع كافة المواطنين من دون استثناء لحكمه أمام قضاتهم الطبيعيين. كما ينبغي أن يحسم الباحثون في قضية الدستور مسألة وجود نائب لرئيس الجمهورية وتحديد قواعد اختياره وهل يجري انتخابه على قائمة واحدة مع رئيس الجمهورية أم يترك للرئيس المنتخب حرية اختياره وفي هذه الحالة ينبغي التطرق إلى الضمانات الكفيلة بمشاركة أو رقابة الشعب في هذا الاختيار.

كما يرتبط بهذه القضية مسألة اختيار رئيس الوزراء وأسلوب تشكيل هيئة الوزارة وهل تترك تلك الأمور لقرار رئيس الجمهورية من دون معقب كما هو الحال الآن حيث للرئيس سلطة لا محدودة في اختيار رئيس الوزراء والوزراء

وإعفائهم من مناصبهم في أي وقت ومن دون أي معايير معلنة ولا أي شكل من أشكال المشاركة من جانب الشعب أو القوى السياسية. وفي الطرف الآخر من القضية، يمكن للمتحاورين مناقشة الأساليب البديلة في الاختيار الديمقراطي لرئيس الوزراء كأن يتم ذلك بانتخابه مباشرة من بين مرشحين متعددين أو من خلال تكليف رئيس الحزب الفائز بأعلى الأصوات في الانتخابات التشريعية أو ممثل تتفق عليه الأحزاب المشاركة في ائتلاف لتشكيل حكومة لا يتوفر لأي حزب من الفائزين في الانتخابات المقاعد الكافية في المجلس التشريعي لتشكيلها منفرداً. ويجب أيضاً الاتفاق على أسلوب وآليات تشكيل الوزارات والمدى الزمني لاستمرارها في الحكم توافقاً مع بقاء الحزب [أو الأحزاب] الذي قام بتشكيلها حائزاً على الأغلبية في مجلس الشعب. كما ينبغي مناقشة دور مجلس الشعب في الموافقة على تعيين رئيس الوزراء والوزراء وسحب الثقة منهم.

ومن أجل تدعيم الانطلاقة الديمقراطية نتصور أن الرؤية المستقبلية لمصر سوف تتضمن مبدأ إطلاق حرية تكوين الأحزاب وضمان حريتها في الحركة والتعبير من غير تدخلات أمنية أو قيود تفرضها السلطة التنفيذية.

وفي إطار تيسير التحول إلى نظام حكم ديمقراطي حقيقي ينبغي طرح الأفكار الأساسية لقانون جديد للانتخابات يضمن سلامة إجراءات القيد الآلي في الجداول الانتخابية لكل مصري ومصرية يبلغ سن الثامنة عشرة ومن واقع السجل المدني، وتتوفر به القواعد والآليات اللازمة لتنقية الجداول الانتخابية آلياً لاستبعاد المتوفين والمسجونين وفقاً لأحكام قضائية واعتماد بطاقة الرقم القومي – بعد تطويرها لتكون بطاقة ذكية – مع استعمال قارئ إلكتروني لقراءة البطاقة وإثبات شخصية المواطن عند إدلاءه بصوته في لجان الانتخاب . كما يجب النص على حق الانتخاب للمصريين المقيمين خارج البلاد، وتحديد أسلوب الرقابة على الانتخابات وهل تتم من خلال القضاء كما كان الأمر قبل تعديل المادة ▒▒ من الدستور. كما يجب البحث في مدى قدرة اللجنة العليا للانتخابات في وضعها الحالي للقيام بمهام الرقابة والإشراف حقيقة على نزاهة الانتخابات في ظل خضوعها للسلطة التنفيذية.

إن الهدف من صياغة رؤية مستقبلية لمصر يجب أن يكون توضيح أسس ومقومات بناء دولة المؤسسات الديمقراطية، وضمانات سيادة القانون وخضوع الجميع لحكمه العادل من دون استثناء، وضمان تحرير المواطن من الخوف وحمايته من التعرض لأساليب القمع البوليسية، والنص على آليات

تحقيق تكافؤ الفرص لجميع المواطنين في شغل المناصب العامة وفي عضوية المجالس المنتخبة، وحرية ممارستهم الحقوق النقابية والانتماء إلى الأحزاب السياسية، فضلاً عن حريتهم في الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية.

إننا نأمل في نظام للحكم يساعد على إقامة مجتمع ديمقراطي يوفر الحرية والمساواة والعدالة لجميع المواطنين من دون تمييز، ويفتح مجالات العمل الوطني وفرص المشاركة في الحياة السياسية والمجالات الاقتصادية والاجتماعية للجميع من دون استثناء، ويحقق لجميع المصريين الأمن والسلامة في بلدهم مطمئنين لحكم القانون وسيادته على الجميع.

إن التحدي الأساس في إعداد رؤية مستقبلية لمصر هو كيفية إعادة صياغة نظام الحكم على أسس الديمقراطية والتعددية الحزبية والاحتكام إلى صناديق الانتخاب، والخضوع لرأي المواطنين وحقهم في الاختيار الحر غير المقيد. وسوف يؤدي إعادة تصميم نظام الحكم على أسس ديمقراطية إلى ضرورة التطرق لبحث التطوير في منظومة الحكم سواء على المستوى المركزي [الحكومة المركزية] أو على المستوى المحلي وإعادة ترتيب العلاقات بين المستويين على أساس يكفل اللامركزية ويتحول تدريجياً إلى شكل " الحكم المحلي".

إن الرؤية المستقبلية لمصر ينبغي أن تتضمن قواعد وآليات تفعيل مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها ركيزة أساسية في المجتمع الديمقراطي بقع عليها عبء تحريك القوى المجتمعية المختلفة وتوجيه الموارد المتاحة لها فيما يحقق تسريع عمليات التطوير والتغيير الديمقراطي في مختلف جوانب الحياة متعاونة في ذلك مع مؤسسات الدولة وأجهزتها ذات العلاقة.

كذلك سيكون مهماً أن تتطرق الرؤية المستقبلية لمصر إلى توضيح دور المواطن في عملية التحول الديمقراطي وكيفية حفزه على الالتزام بالواجبات المفروضة عليه والتمسك بحقوقه المشروعة، وضمانات تأكيد الحرص على الحق العام والمحافظة على الممتلكات العامة وعناصر الثروة الوطنية، والأهم كيفية تنمية وعي المواطن بمسئوليته عن المشاركة في الاختيار وإبداء الرأي والإدلاء بصوته في كافة عمليات الانتخابات والاستفتاء الجماهيري .

إن نجاح الوطن في اجتياز مأزقه الحالي والارتفاع إلى مصاف الدول المتقدمة حقيقة إنما يتوقف على تطوير نظام الحكم والنظام السياسي في البلاد بما يكفل:

1. المساواة بين جميع أبناء الوطن في الحقوق والواجبات، وتأكيد مبدأ أن الجميع أمام القانون سواء، وعدم شرعية أي إجراءات أو تدابير يقصد بها تمييز فرد أو أفراد أو طائفة أو حرمان آخرين أو التضييق عليهم في الفرص والحقوق الدستورية والطبيعية المقررة لكافة المواطنين.
2. تداول السلطة باعتباره الأساس الطبيعي لنظم الحكم الديمقراطية وذلك باعتماد أساليب الاختيار الديمقراطية والاختيار الحر من بين مرشحين متعددين يتنافسون للحصول على أصوات الناخبين لشغل مناصب الحكم القيادية.
3. حرية تكوين الأحزاب السياسية وإصدار الصحف وإنشاء وإدارة القنوات التليفزيونية الفضائية والأرضية، وحرية التعبير عن الرأي، فضلاً عن حريات العمل والتنقل والامتلاك في حدود القانون.
4. الاختيار الديمقراطي في شغل كافة المناصب العامة عن طريق الانتخاب من بين مرشحين متعددين ، واعتبار آراء أصحاب المصلحة عند إعمال قاعدة التعيين في بعض الوظائف أو المستويات التنظيمية.
5. المساءلة والمحاسبة لكافة القائمين بالوظائف العامة بدءاً من رئيس الجمهورية وحتى أصغر عامل في الدولة، وتقرير حق أصحاب المصلحة في محاسبة ومساءلة شاغلي الوظائف العامة وممثليهم في المجالس والنقابات وغيرها من المؤسسات الديمقراطية في المجتمع.
6. تفعيل قوى الشباب وتمكينه من ممارسة دور فعال في حل قضايا المجتمع وبناء نهضته.
7. تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة وإزالة ما يعوق مسيرتها ومشاركاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

تعظيم الاستفادة من جهود وقدرات وموارد مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتفعيل مبدأ " الشراكة المنتجة" بين طوائف المجتمع وتنظيماته العامة والخاصة، الأهلية والحكومية

2009

9. أطماع إسرائيل في مياه النيل!

أشرت في نهاية مقال الأسبوع الماضي عن "سيناء .. الجنة المهجورة" إلى خطورة تركها فارغة من دون كثافة بشرية تحميها من أطماع إسرائيل. وفي مقال اليوم أطرح ما يثار حول مشاريع إسرائيل للحصول على مياه النيل عبر سيناء ومحاولاتها اختراق دول حوض النيل من أجل التأثير في علاقاتها بمصر وتمرير مشروعات زراعية وبناء سدود تهدد حصة مصر من مياه النيل. إن العلاقات الإسرائيلية مع أغلب تلك الدول باتت قوية إلى درجة بعيدة خاصة مع إثيوبيا، وغرضها من استثمار تلك العلاقات سياسياً واقتصادياً وعسكرياً تكوين ذراع إسرائيلي طويلة في المنطقة لحصار مصر والسيطرة على حوض النيل.

محاولات إسرائيل للحصول على مياه النيل

من المعروف أن إسرائيل كانت تضغط دائماً من أجل تحقيق حلمها في الحصول على مياه النيل من مصر عبر سيناء لتصل إلى صحراء النقب منذ عرض هرتزل تلك الفكرة على الحكومة البريطانية عام 1903 ضمن اقتراحه توطين اليهود في سيناء، وكانت فكرته هي تحويل مياه النيل إلى سيناء من ترعة الإسماعيلية عبر أنابيب تمر تحت قناة السويس لتصل إلى الأجزاء الشمالية الغربية منها، وقد قدر، في ذلك الوقت، أن المياه المطلوبة من النيل تبلغ 4 ملايين متر مكعب يوميا. ورغم أن الاقتراح لم يتحقق نتيجة الرفض المصري، فإن هذا المشروع ظل في أذهان الصهاينة، ولا يترك قادة بني صهيون فرصة لإحياء المشروع إلا انتهزوها.

ويفسر هذا الحلم الصهيوني اهتمام إسرائيل بتدعيم نفوذها في دول منابع النيل، في محاولة لكسر مقاومة مصر لمحاولات إسرائيل فرض سيطرتها على المنطقة، وذلك بتهديد حصتها من مياه النيل التي تمر عبر تلك الدول الإفريقية الموالية لإسرائيل. وتتوالى تقارير تفيد أن إسرائيل تساعد دول منابع النيل في إقامة سدود على فروع النيل وتنمية مشروعات زراعية هناك بما يقلل من حصيلة مصر من المياه. ويتردد أن إسرائيل قدمت دراسات تفصيلية إلى زائير ورواندا لبناء ثلاثة سدود وهي جزء من مشروع أكبر للسيطرة التامة على مياه البحيرات العظمى. وقد وقعت إسرائيل وأوغندا اتفاقية في مارس 2000 أثناء زيارة وفد من وزارة الزراعة الإسرائيلية يقضي بالمساعدة في تنفيذ مشروعات للري في المناطق التي أصابها الجفاف في شمال أوغندا عند المنطقة الحدودية بينها وبين السودان وكينيا، وذلك باستخدام المياه الفائضة من بحيرة فيكتوريا، بما يؤدي إلى تقليل المياه المتدفقة في النيل الأبيض.

وتوضح بعض المصادر المتخصصة أن هناك أربعة مشاريع أساسية يتطلع إليها اليهود بهدف استغلال مياه النيل؛

الأول هو مشروع استغلال الآبار الجوفية التي قامت إسرائيل بحفرها بالقرب من الحدود المصرية، لاستغلال انحدار الطبقة التي يوجد فيها المخزون المائي صوب اتجاه صحراء النقب، وقد كشف مهندسون مصريون أن إسرائيل تقوم بسرقة المياه الجوفية من سيناء وعلى عمق 800 متر من سطح الأرض، وهو ما كشف عنه تقرير أعدته لجنة الشؤون العربية بمجلس الشعب المصري في يوليو 1991 .

الثاني هو مشروع طرحه المهندس الإسرائيلي اليشع كالي عام 1974 يقوم على نقل مياه النيل إلى إسرائيل عن طريق توسيع ترعة الإسماعيلية لزيادة تدفق المياه فيها ثم نقلها عن طريق سحارة أسفل قناة السويس. والمشروع الثالث معروف باسم مشروع [يؤر] وقدمه الخبير الإسرائيلي شاؤول أولوزوروف [النائب السابق لمدير هيئة المياه الإسرائيلية] للرئيس السادات خلال مباحثات كامب ديفيد بهدف نقل مياه النيل إلى إسرائيل عبر شق ست قنوات تحت مياه قناة السويس لنقل 1 مليار متر مكعب تستخدم لري صحراء النقب منها 150 مليون متر مكعب لقطاع غزة. ويرى الخبراء اليهود أن وصول المياه إلى غزة يبقي أهلها رهينة لدى إسرائيل فتتهيب مصر من قطع المياه عنهم. والمشروع الرابع هو مشروع ترعة السلام الذي اقترحه الرئيس السادات في حيفا عام 1979.

دور إسرائيل في إفريقيا وعلاقته بقضية مياه النيل

إن السياسة الإسرائيلية ترمي إلى تهديد أمن مصر، ومن ثم العالم العربي، بتمتين علاقاتها وزيادة نفوذها في الدول الإفريقية المتحكمة في منابع النيل، مصدر الحياة لمصر، ويتحقق لها ذلك بالتوسع في مشروعات زراعية في تلك الدول يتم ريها بمياه النيل الآتية من بحيرة فيكتوريا مما يؤثر في حصيلة مصر من تلك المياه. وتعمد إسرائيل في سبيل إنجاح خطتها إلى زيادة التوتر بين الدول العربية والإفريقية، كما تسعى للحصول على موطأ قدم لها في أفريقيا بإقامة قواعد عسكرية في منطقة حوض النيل لتمكين قواتها الجوية والبحرية من العمل بحرية كما حدث في أثناء حرب 1967 بفضل التسهيلات التي حصلت عليها من إثيوبيا. كما تجتهد إسرائيل في بيع الأسلحة إلى الدول الإفريقية لتكوين كوادر من العسكريين والسياسيين الذين يدينون لها بالولاء.

وتستمر المحاولات الإسرائيلية للتواجد في منابع النيل للضغط على مصر من أجل توصيل مياه النيل إلى إسرائيل حيث تدرس إثيوبيا إقامة مشروعات مشتركة مع إسرائيل على النيل مباشرة يفترض أنها ستؤثر على حصة مصر بحيث تقتطع منها 7 مليارات متر مكعب سنويا . كما تبدو أصابع إسرائيل في إعلان كينيا في ديسمبر 2006 نيتها الانسحاب من اتفاقية 1929، وكذلك في تصريح وزير الثروة المائية التنزاني أن بلاده ترغب في تزويدها بمياه بحيرة فيكتوريا عبر أنابيب تمتد إلى 170 كيلومتر لتوصيلها إلى 24 قرية وأجزاء واسعة في الشمال الغربي لبلاده، كل ذلك رغم اتفاق دول حوض النيل في الاجتماع الوزاري الذي انعقد في أديس أبابا سبتمبر 2003 على آلية جديدة لحل النزاعات بينها بالطرق الودية دون اللجوء إلى استعمال القوة بحيث تساهم الصناديق الدولية والدول المانحة والغنية في تمويل مشروعات لصالح شعوب دول حوض النيل تشمل بناء خزانات ومشروعات الربط الكهربائي بالإضافة إلى تطوير الإدارة المبكرة للفيضانات والجفاف وإعمال الوقاية مثل مشروعات مكافحة التصحر والجفاف والمساقط لتوليد الطاقة الكهربائية في مواضع الخزانات التي ترغب بعض دول حوض النيل إقامتها.

إن إسرائيل - مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية - تعد مخططات تهدف إلى حرمان مصر من مياه النيل. كذلك يرى بعض المراقبين أن المخطط الإسرائيلي الأمريكي يحاول وضع مصر أمام خيارين لا ثالث لهما، إما التسليم بتزويد إسرائيل بالمياه وإما نقل مخزن المياه من بحيرة ناصر إلى إثيوبيا وإجبار مصر على تمرير المياه إلى إسرائيل.

فكرة تدويل مياه النيل

من جانب آخر، تحاول إسرائيل ترويج فكرة تدويل مياه النيل وجعلها قضية دولية وليست مسألة إقليمية تخص مصر ودول حوض النيل فقط، وتقوم تلك الدعوة على أساس أفكار أمريكية يروّجها البنك الدولي لإنشاء بنك للمياه وبورصة دولية لها. إن إسرائيل تحاول أن تجد لنفسها موضعاً كشريك في مياه العرب سواء تلك الآتية من نهر النيل أو من نهري دجلة والفرات وكذلك نهر الأردن ونهر الليطاني، وتعمد إلى تمتين علاقاتها مع تركيا وإثيوبيا فضلاً عن باقي الدول الإفريقية حول منابع نهر النيل، معتمدة في ذلك على استثمار السياسة الأمريكية التي تبغي هي الأخرى السيطرة على قضية المياه لتثبيت نفوذها وتأثيرها في المنطقة، وهي من أجل ذلك تساند وتدعم حكام تلك الدول وتجندهم لخدمة أغراضها، ومن ثم أغراض إسرائيل.

وفي هذا السياق يؤكد خبراء مياه مصريون المخطط الإسرائيلي الأمريكي لتدويل مياه نهر النيل، والضغط على مصر لإمداد إسرائيل بالمياه عبر ترعة السلام في سيناء نظراً لاقتراب مواردها المائية من النفاد، وفشل مشروع إمدادها بالمياه من تركيا بعد هزيمتها في لبنان. ويرى هؤلاء الخبراء أن الولايات المتحدة تحاول طرح فكرة نقل تخرين المياه من بحيرة ناصر إلى إثيوبيا مع تشجيع مخطط قديم يقضي بمحاولة تحويل مجرى نهر النيل في إثيوبيا، وأن المكتب الأمريكي لاستصلاح الأراضي يقوم بعمل الدراسات الخاصة بهذا المخطط، وأن الولايات المتحدة تطرح أيضا خطة في جنوب حوض نهر النيل تقضي بتحويل كل مصادر المياه في تلك المناطق لتصب في منطقة البحيرات العظمى وسط القارة كخزان عملاق للمياه على أن يتم بيعها لمن يريد كالبترول تماما، كما يمكن أيضا تعبئتها في براميل تحملها السفن أو عن طريق أنابيب. وفي سبيل ترويج ذلك المشروع تطرح الولايات المتحدة الأمريكية حافزاً يغري المملكة العربية السعودية بمؤازرته وهو عبارة عن مشروع مد خط الأنابيب بينها [السعودية] والسودان عبر البحر الأحمر لتزويدها بالمياه من نهر النيل بتكلفة اقل من تكلفة تحلية مياه البحر.

ترعة السلام وهل هي جزء من مشروع لتوصيل مياه النيل إلى إسرائيل؟

تثير مسألة ترعة السلام أسئلة مهمة في قضية توصيل مياه النيل إلى إسرائيل. فقد بدأت دراسات إنشاء الترعة عام 1964 ثم أعيدت دراستها خلال الفترة من عام 1970 إلى عام 1978، وكان الهدف منها توفير مياه الري لمساحة 400 ألف فدان في سيناء منها نحو 2.11 مليار متر مكعب من مياه النيل سنوياً. وقد أثارت تصريحات الرئيس السادات في 17 ديسمبر 1979 القلق حين أعلن البدء في تنفيذ ترعة السلام والتي ستعبر تحت قناة السويس إلى سيناء ومنها إلى صحراء النقب! وفي خطاب أرسله الرئيس السادات إلى مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل وعده بأنه مع التقدم في حل المسألة الفلسطينية، سوف تصل مياه النيل إلى إسرائيل لتكون زمزم الجديدة لتأكيد أن مصر تعمل من أجل السلام والحياة والرفاهية. وقد أكدت هذه المعلومات مقالة بعنوان " مشروع زمزم الجديدة" نشرت في مجلة أكتوبر في 16 يناير 1979. وفي خطاب من الرئيس السادات إلى الملك الحسن الثاني ملك المغرب أشار مرة أخرى إلى المشروع موضحاً أنه ذهب إلى أبعد ما يمكنه مع بيجين حيث وعده بجزء من مياه النيل بشرط حل مشكلة القدس والضفة الغربية. ويقال إن بيجين رد على ذلك

العرض بأنه غير مستعد للتنازل عن القدس من أجل مياه النيل قائلاً إن القدس موضوع وتوصيل مياه النيل إلى النقب موضوع آخر.
ومن غير المعلوم ما إذا كانت هذه الفكرة ما تزال قائمة في السياسة المصرية تجاه إسرائيل، إلا أنه من المعلوم أن إسرائيل كانت ترغب في إقناع مصر بتحويل 1% من مياه النيل إليها أي ما يعادل 550 مليون متر مكعب، بينما اختلفت تقديرات بعض الخبراء حول تلك الكمية وتراوحت تقديراتهم بين 100 – 365 مليون متر مكعب. ويرى بعض الخبراء أن فكرة ترعة السلام وردت في خطط إسرائيلية كانت تقوم بها هيئة تخطيط المياه في إسرائيل بمعاونة شركة استشارية هولندية هي TAHALلها فرعين في إسرائيل، وقد نشر رئيس مجموعة التخطيط طويل الأجل في هيئة المياه الإسرائيلية الدكتور إليشا كالي مقالاً في 1986 عن هذه الفكرة تضمنت خريطة توضح مسار ترعة السلام بدءاً من مأخذها على النيل مروراً بقناة السويس من خلال نفق تحت القناة متجهة شرقاً عبر شمال سيناء ومتجاوزة العريش حتى تصل إلى غزة وبداية شبكة المياه الوطنية الإسرائيلية.
وبرغم تنفيذ ترعة السلام إلا أنها لم تحقق الغرض المعلن من إنشاءها بزراعة 400 ألف فدان في سيناء وتوقفت دون الوصول إلى منطقة السرو والقوارير الواعدة زراعياً. ويعتقد كثير من خبراء المياه والري أنها لا تمثل ضرورة حقيقية لري أراضي سيناء نظراً لوفرة المياه الجوفية مع إمكانية بناء سدود رخيصة لاحتجاز مياه الأمطار وهي غزيرة في سيناء حيث تتدرج في الزيادة من الغرب إلى الشرق في منطقة سهل الطينة وبئر العبد من 40-50 مم في السنة، وتصل في العريش إلى 100-150 مم، وفي رفح 250-300 مم. كما يؤكد الخبراء أنه مع الزيادة السكانية المضطردة في مصر، فإن تحويل مياه النيل من أراضي الدلتا التي تحتاجها إلى سيناء التي يمكن زراعتها بالمياه الجوفية يعتبر إسرافاً لا تتحمله موارد المياه المحدودة، كما أن ارتفاع درجات الحرارة عالمياً بتأثير ظاهرة الاحتباس الحراري يهدد بنقص تدفق مياه النيل بمعدل قد يصل إلى 25%، ومن ثم يصبح التفكير في توصيلها إلى إسرائيل جريمة في حق الوطن والأجيال القادمة.

ماذا قال بيريز عن احتياجات إسرائيل من المياه؟

في كتابه عن "الشرق الأوسط الجديد" الصادر في 1993، كتب شيمون بيريز فصلاً بعنوان " المياه الحية" أكد فيه ضرورة زيادة موارد إسرائيل من المياه وبسرعة، وأوضح أنها لا تستطيع الانتظار عشرين عاماً حتى يتم مشروع

مقترح بمد خط أنابيب من تركيا يوفر ملايين الأمتار المكعبة من المياه لإسرائيل. واستمر بيريز في تقديم فكرته بخبث متحدثاً عن ضرورة نقل المياه من المناطق التي تتوفر بها إلى المناطق المحتاجة، قاصداً بذلك أن تنقل المياه من مصر والدول العربية ذات الموارد المائية الوفيرة إلى إسرائيل التي تحتاج تلك المياه. ويقول بيريز إن أفضل موارد المياه توجد عادة خارج حدود الدول التي تحتاجها بشدة، ومن ثم يكون من المفيد إنشاء خطوط أنابيب دولية تنقل المياه من دولة لأخرى!

ومن المعلوم أن إسرائيل تحصل على جانب مهم من احتياجاتها المائية من هضبة الجولان ومن الأردن وهي تتطلع كذلك إلى مياه النيل. وقد يفسر هذا تشدد إسرائيل في عدم التفريط في هضبة الجولان حيث صرح إيهود باراك في فبراير 1996 حين كان وزيراً للخارجية بأنه لن يفرط في قطرة ماء للسوريين. وكذلك يفسر البعض عدوان إسرائيل على جنوب لبنان لمدة ستة عشر يوماً في إبريل من نفس السنة برغبتها في الاستحواذ على المياه اللبنانية حيث ركز العدوان على تدمير خزانات المياه اللبنانية بما يؤدي إلى زيادة المياه المتدفقة إليها من جنوب لبنان.

موقف مصر من الأطماع الإسرائيلية

في حديثه إلى صحيفة الأهرام يوم 27 فبراير الماضي قال دكتور محمود أبوزيد وزير الري"إن إسرائيل لن تحصل علي قطرة واحدة من مياه النيل". وأضاف "إن الحديث عن تدويل مياه نهر النيل حديث يثار بشكل عام يتناول تدويل كل الأنهار المشتركة من خلال وجود هيئة مشتركة من مختلف الدول المشاطئة في نهر ما وهذا لا يعتبر تدويلا ولكن مشاركة"!!. وفيما يتعلق بمدي صحة تحذير بعض الخبراء من وجود مخطط أمريكي إسرائيلي لتدويل نهر النيل ونقل تخزينه إلي إثيوبيا والضغط علي مصر لإمداد تل أبيب بالمياه عبر ترعة السلام بعد فشل إمدادها بالمياه من تركيا، وحقيقة تدخل إسرائيل لدي دول حوض النيل، قال الوزير إنه يثار من حين إلي آخر مثل هذه الآراء والهدف منها هو الوقيعة بين مصر ودول حوض النيل. ونفى الوزير أن إسرائيل تسرق مياهنا الجوفية من سيناء وقال " لا لأن حركة المياه الجوفية من شبه جزيرة سيناء إلى صحراء النقب وليس إلى إسرائيل!!! [علامات التعجب من عندي من دون تعليق].

والله المستعان.

2009

10. التقريـــر . . . . . والجريمة المزدوجـــــة !

أقصد بالتقرير نتيجة عمل بعثة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في شهر إبريل 2009 بناء على قرار أصدره في 12 يناير 2009 لتقصي الوضع في غزة بعد العدوان الإسرائيلي خلال الفترة من 27 ديسمبر 2008 حتى 18 يناير 2009. وقد صدر التقرير في 25 سبتمبر 2009 ورفع إلى مجلس حقوق الإنسان في 29 من نفس الشهر، وكانت البعثة برئاسة القاضي ريتشارد جولدستون القاضي السابق بالمحكمة الدستورية لجنوب إفريقيا، وعضوية كريستين تشيكين أستاذة القانون الدولي بكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وهينا جيلاني المحامية لدى المحكمة العليا لباكستان، والعقيد ديزموند ترافيرس الضابط السابق بقوات الدفاع الأيرلندية. وكانت أهم نتائج التقرير تأكيد البعثة ارتكاب إسرائيل لجرائم حرب تفرض ضرورة أن يعرض تقريرها على مجلس حقوق الإنسان لرفعه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر فيه، وكذلك أن يعرض على مجلس الأمن ومطالبته بتقديمه رسمياً إلى مدعي المحكمة الجنائية الدولية.

أما الجريمة المزدوجة،

فالشق الأول

هو إقدام رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس على مطالبة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بتأجيل نظر التقرير والتصويت عليه حتى مارس 2010 وتفويت الفرصة على شعبه للحصول على إدانة دولية لجرائم إسرائيل وتقديم مجرمي الحرب الإسرائيليين إلى المحكمة الجنائية الدولية، ومن ثم نسف كل احتمالات المصالحة مع حماس والتي رحبت بالتقرير وأدانت تصرف عباس ووصفته بالخيانة.

أما الشق الثاني

من الجريمة المزدوجة، فهو هذا الصمت الرسمي والإعلامي والتعتيم العام الذي فرضته النظم العربية الحاكمة ووسائل الإعلام العربية على اختلافها في تعاملها مع التقرير. وقد كان المتصور أن تفتح صفحات الصحف وقنوات التليفزيون ومختلف وسائل الإعلام العربية لاستعراض التقرير وما انتهى إليه من توصيات كلها في مجملها إدانة لإسرائيل ووصم لها بارتكاب جرائم حرب ضد الفلسطينيين يجب عرضها على المحكمة الجنائية الدولية.

واللافت للنظر أن إسرائيل وكثير من الدول الغربية قد عارضت قرار تشكيل بعثة تقصي الحقائق بزعم أن مجلس حقوق الإنسان يخضع لسيطرة العرب والمناهضين لإسرائيل، كما امتنعت إسرائيل عن التعاون مع البعثة وعرقلت عقد جلسات الاستماع التي كانت البعثة تنوي تنفيذها في الضفة الغربية. كذلك يلفت النظر أن البعثة أصدرت نداءً دعت فيه جميع المهتمين من أشخاص ومنظمات إلى تقديم المعلومات والوثائق ذات الصلة بالموضوع بغية مساعدتها في أداء مهمتها، وبرغم الضجة التي أثارها العديد من الأفراد والمنظمات العربية في أعقاب العدوان الإسرائيلي حول إعداد ملف بالجرائم الإسرائيلية بهدف التوصل إلى إدانة دولية لإسرائيل وجرائمها، إلا أننا لم نسمع عن جهة عربية مدنية أو حكومية استجابت إلى نداء بعثة جولدستون وقدمت لها ما لديها من أدلة إدانة لجرائم إسرائيل ضد أهل غزة والشعب الفلسطيني عامة في الأراضي المحتلة!

والآن دعونا نلقي نظرة سريعة على أهم ملامح ذلك التقرير التاريخي والاستنتاجات والتوصيات التي انتهى إليها لندرك حجم الخسارة التي لحقت بالقضية الفلسطينية والدمار الذي أحدثه محمود عباس لحقوق الشعب الفلسطيني بخضوعه للضغط الإسرائيلي وموافقته على طلب تأجيل مناقشة التقرير في مجلس حقوق الإنسان، مما يدعونا إلى تصديق أن هذا الموقف المخزي جاء نتيجة تهديد إسرائيل بضرب مصالحه وأولاده وغيرهم من قيادات السلطة الفلسطينية في تعاملاتهم الاقتصادية مع إسرائيل، فضلاً عن تهديدها بفضح دور السلطة الفلسطينية في إمداد إسرائيل بمعلومات مهمة ساعدتها في ضرب غزة والعدوان عليها.

وقد بدأ التقرير بالتأكيد على أن مهمة البعثة هي" التحقيق في جميع انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي التي تكون قد ارتكبت في أي وقت في سياق العمليات العسكرية التي جرى القيام بها في غزة بين 27 ديسمبر 2008 وحتى 18 يناير 2009، وسواء ارتكبت قبل هذه العمليات أو أثناءها أو بعدها". كما أكدت البعثة أن الانتهاكات التي ارتكبتها إسرائيل في سياق عملياتها العسكرية كانت موضع دراسة من البعثة كونها تمثل قيوداً مفروضة على حقوق الإنسان والحريات. وقد أدان التقرير الحصار المفروض على قطاع غزة واعتبره نوعاً من العزل الاقتصادي والسياسي، مما خلق حالة طوارئ تضعف قدرات السكان وقدرات قطاعات الصحة والمياه وغيرها على الاستجابة لحالة الطوارئ الناشئة عن العمليات العسكرية. وأعلن التقرير أن

إسرائيل ملزمة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بضرورة ضمان توريد المواد الغذائية واللوازم الطبية وغيرها لتلبية الاحتياجات الإنسانية دون قيد من القيود.

وبالنسبة لهجمات القوات الإسرائيلية على المباني الحكومية وأفراد السلطات في قطاع غزة بما في ذلك الشرطة، فقد رفض التقرير الحجة الإسرائيلية بأن تلك المؤسسات السياسية والإدارية هي جزء من البنية الأساسية الإرهابية لحماس، وأن الهجمات التي شُنت على مبنى المجلس التشريعي والسجن الرئيسي بقطاع غزة تشكل هجمات متعمدة على أهداف مدنية، وهي بذلك انتهاك لقاعدة القانون الإنساني الدولي العرفي. كما أكد التقرير أن شرطة غزة هي هيئة مدنية مكلفة بإنفاذ القوانين، وبذلك لا تقبل البعثة القول بأن أفراد الشرطة الذين قتلوا يوم 27 ديسمبر 2008 كانوا يضطلعون بدور مباشر في أعمال القتال، ومن ثم فهم لم يفقدوا حصانتهم المدنية من الهجوم المباشر. وأكد التقرير أن البعثة لم تعثر على أدلة توحي بأن الجماعات المسلحة الفلسطينية قد وجهت المدنيين إلى مناطق كانت تُشن فيها هجمات أو أنها قد أجبرت المدنيين على البقاء بالقرب من أماكن الهجمات، كما أن الأحداث التي حققت فيها البعثة لم تثبت استخدام المساجد لأغراض عسكرية أو كدروع لحماية أنشطة عسكرية، كما استبعدت البعثة في تقريرها أن تكون الجماعات المسلحة الفلسطينية قد باشرت أنشطة قتالية من منشآت الأمم المتحدة التي استخدمت كملاجئي أثناء العمليات العسكرية وهاجمتها إسرائيل بوحشية بزعم أن مقاتلي حماس استخدموها لأغراض عسكرية. وبينت البعثة أن قصف مجمع المكاتب الميداني لوكالة الأمم المتحدة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى [الأونروا] يوم 15 يناير 2009 بالذخائر العالية التفجير وذخائر الفسفور الأبيض كان هجوماً خطيراً إلى أبعد الحدود نظراً لاستخدامه كمأوى لحوالي 600 – 700 شخص من المدنيين وبرغم تنبيه إسرائيل إلى الأخطار التي أحدثتها. كذلك خلصت البعثة إلى حدوث انتهاك للحظر المفروض على شن هجمات على المستشفيات المدنية، وأن سلوك القوات المسلحة الإسرائيلية في الهجوم على مواقع يحتمي بها مدنيون يشكل خرقاً خطيراً لاتفاقية جنيف الرابعة من حيث القتل العمد والتسبب عمداً في إحداث معاناة كبيرة للأشخاص المحميين، وأن الاستهداف المباشر والقتل التعسفي للمدنيين الفلسطينيين يشكل انتهاكاً للحق في

الحياة. كذلك أدانت البعثة التدمير المتعمد للمباني المدنية والمنشآت الصناعية والبنية الأساسية في مجال إنتاج الغذاء والإمداد بالمياه.

وفي الختام نجمل سريعاً أهم توصيات بعثة تقصي الحقائق والتي أكدت على ضرورة المحاسبة عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، وحق الفلسطينيين في الحصول على تعويضات لما أصابهم من عدوان وما ترتب عليه من أضرار. كذلك شملت توصيات البعثة ضرورة فك الحصار المفروض على قطاع غزة وتيسير عمليات التعمير، وأهمية حماية منظمات حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان، ثم حتمية متابعة توصيات البعثة حتى لا يلفها النسيان كما يحدث عادة في مثل تلك التقارير. وسوف نعود إلى تفصيل توصيات بعثة تقصي الحقائق واستقراء دلالاتها في مقال الأسبوع القادم إن شاء الله، وإن كنا نؤكد في ختام مقال اليوم أن رفض عباس مناقشة تقرير البعثة أمام مجلس حقوق الإنسان وموافقته على تأجيل المناقشة وصمت الأنظمة العربية عن هذا الموقف، يضعهم جميعاً في خانة واحدة مع إسرائيل ويجعلهم مسئولين مثلها تماماً عن جرائم الحرب التي ارتكبتها، ويؤهلهم للمثول أمام المحكمة الجنائية الدولية.

2009

11. وارتفع نداء التغيير..... فهل من مستمع؟

تموج الساحة السياسية في مصر هذه الأيام بآراء وأفكار ومواقف تصب جميعها في اتجاه ضرورة التغيير الديمقراطي والتحول نحو نظام الجمهورية البرلمانية من أجل تقليص السلطات غير المحدودة لرئيس الجمهورية في النظام الحالي وإعادة التوازن بين السلطات، وما يؤدي إليه ذلك من تأكيد احترام حقوق المصريين في المشاركة الإيجابية في تقرير شئون حياتهم وفتح أبواب الحراك السياسي والاجتماعي والاقتصادي بما يحقق مصالح الناس ويحمي حقوقهم ويقيم العدل ويؤكد سيادة القانون.

وقد كان حزب الوفد في طليعة المطالبين بتعديلات دستورية تفتح المجال بلا قيود أمام جميع المصريين للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية وإلغاء القيود التي تفرضها المادة 76 من الدستور والتي تجعل الوصول إلى منصب رئيس الجمهورية حكراً على من يرشحه الحزب الوطني الديمقراطي. كما طالب حزب الوفد بتحديد مدة رئاسة الجمهورية في مدتين اثنتين فقط. وتوّج الوفد مطالبه بطرح التحول نحو الجمهورية البرلمانية.

وقد أوضح الوفد في بيانه إلى الأمة يوم 24 أكتوبر 2009 أنه لم يعد مقبولاً وضع مصير الأمة في يد شخص واحد، وأن من يأتي بعد الرئيس مبارك لن يتمتع بنفس سلطاته. كما أكد ضرورة التحول إلى نظام برلماني يكفل إعادة توزيع السلطة وتوسيع قاعدتها بحيث يكون الرئيس في موقع الضامن لسلامة الوطن وأن يكون مجلس الوزراء هو المسئول عن وضع السياسات وتنفيذها.

وقد شهدت الساحة السياسية في مصر ومنذ أعلن الوفد بيانه المشار إليه حركة غير مسبوقة حين بدأت شخصيات مصرية رفيعة المستوى تلقي بثقلها وراء قضية إعادة بناء نظام الحكم على أسس ديمقراطية تضمن مستقبلاً أفضل للوطن وتخرجه من عثراته الحالية التي نشأت وتفاقمت نتيجة سياسات الحزب الحاكم على مدى ثلاثين عاماً تدهورت خلالها أحوال البلاد والعباد في كافة مجالات الحياة.

فقد طرح الدكتور محمد البرادعي نفسه كمرشح محتمل في انتخابات رئيس الجمهورية القادمة عام 2011 وحدد لذلك شروطاً تبلورت في إنشاء لجنة قومية مستقلة ومحايدة تنظم العملية الانتخابية والإشراف القضائي الكامل علي الانتخابات، ووجود مراقبين دوليين من الأمم المتحدة، وفتح باب الترشيح أمام جميع المصريين وتنقية الجداول الانتخابية. وأفاض دكتور البرادعي في لقاءات تليفزيونية مع قناة CNN وفي حوارات صحفية في توضيح رؤيته عن

تردي الأوضاع العامة في مصر وضرورة العمل على الانتقال إلى دستور جديد يحد من سلطات رئيس الجمهورية التي وصفها بأنها " طاغية على كل السلطات" منددا باستلاب حق المستقلين في دخول الانتخابات الرئاسية. وركز البرادعي على ضرورة ألا تزيد مدة الرئيس عن فترتين، وأشار إلى غياب القيم وتشرذم المجتمع مؤكداً بشكل قاطع أن " الشعب المصري يستحق أفضل مما يعيشه". وفي رأي أن كل ما ينادي به دكتور البرادعي يتفق تماماً مع نداء حزب الوفد إلى التحول نحو جمهورية برلمانية وما يدعو إليه من تعديلات دستورية عاجلة تمهيداً لتنقية الانتخابات الرئاسية القادمة من شوائب المادة 76 على سبيل التحديد.

وشارك الطبيب والعالم الكبير دكتور محمد غنيم في رفع نداء التغيير منتقداً بشدة ما آلت إليه أحوال الوطن، وقدم رؤيته والتي أطلق عليها " مصر 2025 رؤية لمستقبل ووطن أفضل". ولم تختلف رؤية دكتور محمد غنيم عما دعا إليه حزب الوفد، فقد تبلورت في ست نقاط محورية هي حتمية التغيير الدستوري وقيام دولة مدنية تضمن حقوق المواطنة والحريات والتعددية وتداول السلطة، سيادة أحكام القانون والمساواة الكاملة أمامه دون تمييز، إقامة دولة العدالة الاجتماعية التي تعمل علي تحجيم التفاوت الطبقي وتضمن حقوق المواطنين في مجالات التعليم والصحة والتأمين ضد البطالة وتوفير المعاش الإنساني عند السن القانونية، أن يكون التعليم له الأولوية الأولي كمشروع قومي، تغيير الخطاب السياسي الاسترضائي (الشعبوي) والخطاب الديني المغلق، ثم حتمية التوسع الأفقي في الزراعة وطرح الحلول العلمية لمجابهة مشكلة الفقر المائي المتوقع.

ويطرح دكتور غنيم آراءه مشدداً على أهمية تخليص الدستور الحالي من سلبياته ويؤكد على أهمية أن يكون انتخاب رئيس الجمهورية انتخابًا حرًا ومباشرًا ومن قبل الشعب مع ضرورة وجود نائب لرئيس الجمهورية ينتخب مع رئيس الجمهورية في بطاقة واحدة... علي أن يتخلى الرئيس المنتخب عن صفته الحزبية فور توليه السلطة، والنص علي إمكان محاسبة رئيس الجمهورية ونائبه أمام مجلس الشعب.

ثم كان حوار أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى منذ أيام مؤكداً وقوفه في ذات الصف مع كل المنادين بأن تغييراً جذرياً في أوضاع الوطن أصبح أمراً محتماً. فالرجل أعلنها صريحة أن الطريق إلى الرئاسة مغلق "فالمادة 76 مقيدة

للغاية أمام من يريد الترشح" و" المادة 77 ضد سنة الحياة فمن المعقول جداً أن يكون هناك إطار زمني لمنصب رئيس الدولة".

ويؤكد عمرو موسى أنه مع الإشراف القضائي على الانتخابات في أوسع صورة ممكنة، وهو لا يرى عيباً أو نقيصة في الرقابة الدولية. ويوضح عمرو موسى أن "المجتمع المصري في حالة اضطراب كبير" فالتعليم في مصر لم ينصلح حاله، والبحث العلمي تراجع نشاطه وإسهامه في رفاهة المجتمع، والرعاية الصحية تحتاج إلى إعادة نظر.

ويتحسر عمرو موسى على حال القرية المصرية التي كانت يوماً ما مكاناً جميلاً ثم أصبحت الآن مكدسة بلا تخطيط " وما تعرفش فين بدايتها وفين نهايتها".

ويحدد عمرو موسى السبب الرئيس لتردي الأحوال العامة في أن الحكومة لا تخضع للمساءلة البرلمانية الكاملة، وأن هذا الحال لن ينصلح إلا بالمشاركة وتلك لن تتحقق إلا بالديمقراطية!

وقد سبق إلى تحليل الحالة المصرية المتردية كثير من المفكرين والسياسيين والإعلاميين والمثقفين المهمومين بحاضر مصر ومستقبلها وكان منهم الكاتب محمد حسنين هيكل، والمستشار طارق البشري والدكتور يحي الجمل ونخبة من أبناء مصر بلغ عددهم ما يقرب من المائة أبدعوا "وثيقة مستقبل مصر" وشرحوا فيها رؤية واضحة للتطوير الديمقراطي. واتفق الجميع على أمرين محوريين وإن كانت هناك بلا شك اختلافات في الرؤى، فقد اتفقوا على أن الحالة المصرية الراهنة لا يمكن لها أن تستمر، وأن سبب تردي الوضع العام في مصر هو غياب الديمقراطية وتركيز السلطة في يد رئيس الجمهورية من دون أن يوجد نص دستوري يجعله خاضعاً للمساءلة. وإن تباينت أفكار الإصلاح والتطوير، إلا أن هناك ما يشبه الإجماع على ضرورة إحداث تغيير جذري في نظام الحكم بالتحول إلى شكل من أشكال الجمهورية البرلمانية التي يكون رئيس الجمهورية فيها حكماً بين السلطات بينما تكون السلطة التنفيذية مسئولية مجلس الوزراء ورئيسه المنتخب والخاضع للمساءلة البرلمانية.

ورغم ارتفاع النداء بالتغيير الدستوري والإصلاح السياسي، إلا أن الحزب الحاكم وأركان الحكم يتبعون إستراتيجية واضحة تقوم على التجاهل والتغافل عن تلك الأصوات المعارضة، ويلتزمون الصمت في مواجهة كل ما يطرح على الساحة من رؤى وتوجهات للإصلاح، ويمعنون في السير قدماً لتكريس سيطرتهم على

الحكم من دون أي بادرة توحي بإمكان قبولهم بشكل من أشكال تداول السلطة.

فالاستعدادات للانتخابات التشريعية تجري على قدم وساق في ظل غياب الإشراف القضائي واهتراء الجداول الانتخابية وكل القيود الأمنية التي تمارس إلى الحد الذي يصل إلى إغلاق لجان الانتخاب ومنع الناخبين من الوصول إليها لأداء واجبهم في التصويت.

وبالنسبة للمطالب بتعديل المادتين 76 و77 من الدستور فهي مرفوضة تماماً بحجة أن الدستور قد أدخلت عليه تعديلات عام 2007 ولا يجوز إجراء تعديلات كل فترة وأخرى. ورغم وجاهة أفكار ورؤى شخصيات مصرية معتبرة لها تاريخها وقدرها، إلا أنها لا تلقى من جانب النظام الحاكم وحزبه إلا الصمت. وحين شذ النظام عن تلك القاعدة وتعامل مع إعلان دكتور البرادعي شروطه لإمكان ترشيح نفسه لمنصب الرئيس، فقد انطلقت أقلام كتبة النظام تهاجم الرجل هجوماً غير أخلاقي ونسبت إليه كل عورة وحكموا بعدم صلاحيته ليكون رئيساً من دون أن يدركوا أنهم بذلك قد فتحوا الباب أمام الكثيرين من أبناء الوطن ليقارنوا بين مؤهلات البرادعي وبين مؤهلات رؤساء مصر في العصر الجمهوري وقت توليهم المنصب الرئاسي!

يا أهل الحكم وأركان الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً لقد رُفع نداء التغيير من أجل مستقبل الوطن أفلا تسمعون؟ يا أهل الحكم ألم تستمعوا إلى قول الحق سبحانه وتعالى "..أليس منك رجل رشيد" ؟

نُشرت عام 2009

12. مؤهلات الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية

كنت أنوي استكمال ما بدأته الأسبوع الماضي عن المحاور اللازمة لتحقيق رؤية الرئيس مبارك لمستقبل مصر والحديث عن التغييرات الديمقراطية طويلة الأجل نسبياً لتهيئة الظروف المناسبة لبدء المسيرة نحو المستقبل ، إلا أنني رأيت تأجيل ذلك الحديث بغرض تناول حدث مهم تمثل في إقدام الدكتور محمد البرادعي على إعلان نيته للترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية وما أثاره من موجة صاخبة من النقد من جانب الصحف الحكومية المسماة بالقومية وصلت إلى حد اتهامه بازدواج الجنسية والعمل ضد مصالح الوطن وكونه قائم بتنفيذ أجندة أمريكية. ولكن من أهم ما وجه إلى الدكتور البرادعي من اتهامات تلك التي نسبت إلى الدكتور مفيد شهاب حين قال أن الرجل لا يصلح لرئاسة الجمهورية وأنه يفتقد الخبرة السياسية والتجربة الحزبية التي يمكن أن تصنع منه رئيساً للجمهورية. وساند كثير من كتاب الحكومة الدكتور مفيد شهاب في تأكيد أن د. البرادعي لا يملك المؤهلات التي تجعل منه مرشحاً صالحاً لمنصب رئيس الجمهورية.

وفي محاولة لمساعدة كل من يفكر في ترشيح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية، وتحسباً أن تنزلق شخصيات أخرى من نوع الدكتور البرادعي في ترشيح أنفسهم للرئاسة من دون أن يتأكدوا هل هم مؤهلين لذلك أم لا، أقدم لهم أهم المؤهلات الواجب توفرها فيمن تسول له نفسه أن يفكر في اقتحام السد العالي الذي أقامته المادة رقم 76 من الدستور والتقدم للترشيح للمنصب الرفيع .

وأول المؤهلات

أن يكون المرشح على علم واسع ومعرفة شاملة بالمصريين وإلمام تام بتاريخ كل منهم، ولذلك سيكون ضرورياً أن يقدم المرشح مع أوراق ترشيحه قرصاً مضغوطاً CD يحتوي أسماء أفراد الشعب المصري فرداً فرداً وكامل المعلومات الخاصة بكل منهم من حيث تاريخ الميلاد ومحل السكن والحالة الاجتماعية ونوع الدراسة والمؤهل الحاصل عليه وعدد الأطفال الذين يعولهم وبيان المدارس والمراحل التعليمية التي يدرسون بها. كما يجب على المرشح أن يوالي تحديث هذا القرص المضغوط طوال الفترة قبل إجراء الانتخابات الرئاسية، وذلك بإضافة أسماء المواليد وإسقاط أسماء المتوفين، وتعديل المعلومات نتيجة حالات الزواج والطلاق وإنجاب الأطفال وتغيير محال العمل وأماكن الإقامة. ومن المفضل أن يقدم المرشح قرصاً مضغوطاً آخر يحتوي

على صورة شخصية له مع كل من أفراد الشعب المصري لإثبات معرفته الوثيقة بهم وصلاحيته لتولي منصب رئيسهم.

أما المؤهل الثاني

فهو ضرورة أن يثبت المرشح معرفته التامة بالوطن ومعايشته للظروف والتطورات التي تمر بمصر، ولذلك ينبغي أن يثبت المرشح أنه قد لف كعب داير على كل جزء في مصر، وأن يقدم قرصاً مضغوطاً آخر يتضمن معلومات كاملة عن جميع محافظات مصر وقراها ومراكزها ومدنها وأحياءها، مع بيان كل التفاصيل الموجودة على الأرض وإرفاق صور فوتوغرافية أو فيديو كليب له بجانب تلال القمامة والحيوانات النافقة ومخلفات البناء وغيرها من العلامات المميزة للشارع المصري. ولزيادة الاطمئنان إلى معايشة المرشح لهموم الوطن والمواطنين ومعرفته بظروف حياتهم والصعوبات التي يعانون منها، عليه أن يرفق مع أوراق ترشيحه مجموعة من الصور التي تثبت قدرته على ركوب التوك توك ومهارته في تسلق أسطح القطارات والتعلق في سيارات أنوبيس النقل العام. وسوف يضيف إلى فرص فوز المرشح بالمنصب الرفيع أن يقدم شهادة طبية تثبت أن أصيب في تصادم قطاري العياط، أو أنه قد تم إنقاذه من بين غرقى عبارة السلام، كما يفيده جداً أن يحصل على شهادة من محافظة القاهرة أنه تم توزيعه لفترة مهمة من حياته في أحد معسكرات الإيواء نتيجة انهيار منزل العائلة تحت صخرة الدويقة الشهيرة. وكي يثبت المرشح أنه يعيش معاناة المصريين ويشعر بآلامهم، عليه أن يقدم صوراً له وهو يقف في طوابير الخبز وطوابير أنابيب البوتاجاز. كذلك يجب أن يثبت للناخبين أنه قد سبق له شرب مياه مختلطة بمياه الصرف الصحي، وأن عدداً من أفراد أسرته قد أصيبوا بالسرطان نتيجة المبيدات المسرطنة التي استوردها يوسف عبد الرحمن ورنده الشامي. كذلك سيكون مفيداً للمرشح أن يقدم للناخبين معلومات تفيد في معرفة أماكن اختفاء دكتور هاني سرور وشقيقته، ومعلومات عن الذين ساعدوا ممدوح إسماعيل في الهرب خارج البلاد!

المؤهل الثالث

حيث اتُّهم الدكتور البرادعي بأنه يفتقد الخبرة الحزبية والسياسية، فسوف يكون لزاماً على من يفكر في ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية أن يقدم شهادات تثبت عضويته في التنظيمات السياسية التي أقامها نظام يوليو 1952 ابتداء من هيئة التحرير مروراً بالاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي، وسوف تكون علامة بارزة في التاريخ السياسي للمرشح أن يثبت أنه كان من أوائل المهرولين من

حزب مصر العربي الاشتراكي إلى الحزب الوطني الديمقراطي بمجرد إعلان الرئيس الراحل السادات عن تأسيسه وتخليه عن رئاسة الحزب القديم. كما سيكون في صالح المرشح الذي سبق له عضوية مجلس الشعب وللتدليل على خبرته السياسية الفائقة أن يقدم شهادة من المجلس تبين عدد مرات التصفيق الحاد وعينات من هتافات التأييد للحكومة، وعدد مرات الشجب والاعتراض على مداخلات أعضاء المجلس من غير الحزب الوطني الديمقراطي، وكذا ما يثبت أنه من أوائل الموقعين على طلبات الانتقال إلى جدول الأعمال في حالات مناقشة الاستجوابات المقدمة من نواب المعارضة ضد الحكومة.

وعلى عضو مجلس الشعب الذي يرغب في ترشيح نفسه لمنصب الرئاسة أن يثبت للناخبين حرصه الشديد على مصالحهم وأمنهم وحمايتهم وذلك بتأييده تمديد العمل بقانون الطوارئ.

المؤهل الرابع

وحيث عاب كثير من كتبة الحكومة على الدكتور البرادعي أنه عاش فترة طويلة خارج مصر، فسوف يكون من الضروري على من يتقدم للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية أن يثبت أنه لم يغادر مصر أبداً وأنه سيعمل على قطع العلاقات السياسية مع كافة دول العالم حتى يحافظ المصريون على نقاءهم الوطني ويمتنع عليهم الاختلاط بتلك الشعوب المتقدمة التي تعاني من الديمقراطية وحرية الرأي وتعيش ظروفاً تحافظ فيها الحكومات هناك على الحريات الأساسية وتحترم حقوق الإنسان، الأمر الذي يحرم المواطنين في تلك الدول من نعمة الاعتقال الإداري، ومتعة المحاكمة أمام القضاء العسكري، كما يجعل المصريين في أمان من تسلل العلم الحديث والتقنية المتطورة التي سيتعرضون لها حال سفرهم إلى الخارج وإقامتهم في دول العالم المتقدم، ومن ثم سيحافظ المرشح المتميز على معدل التخلف العلمي وتراجع الأداء التعليمي وتدهور الحالة الصحية التي تتميز بها المحروسة .

المؤهل الخامس

ولعل أخطر ما وجه إلى الدكتور البرادعي من اتهامات أنه يسعى إلى إحداث انقلاب دستوري بمطالبته بتعديل المادتين 76 و77 من الدستور، وكذلك إصراره على إنشاء لجنة قومية مستقلة للإشراف على كافة أعمال الانتخابات، فضلاً عن ضرورة وجود إشراف قضائي ورقابة دولية للاطمئنان إلى سلامة الانتخابات ونزاهتها. لذلك يصبح ضرورياً على من يريد ترشيح نفسه لمنصب

رئيس الجمهورية أن يقدم شهادة بأنه ضد التفكير في أي تعديلات دستورية وأنه يرفض أي شكل من أشكال الإصلاح السياسي ويطالب بإشراف وزارة الداخلية والمحافظين إشرافاً تاماً على الانتخابات وأنهم مفوضون في اختيار المرشحين الذين يرون أنهم الأصلح . ويجب أن تكون تلك الشهادة موقعاً عليها من اثنين موظفين يزيد مرتب كل منهما عن 168 جنيها للدلالة على أنهما ليسا من الفقراء بحسب تعريف وزير التنمية الاقتصادية .

المؤهل السادس

وكذلك فإن من أهم مؤهلات من يحلم بأن يتقدم لترشيح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية أن يثبت أنه قد قرأ وحفظ عن ظهر قلب "الرؤية السياسية في المسألة الرئاسية" للسيد / كمال الشاذلي المنشورة بجريدة الأهرام يوم الأربعاء 9 ديسمبر 2009، وأنه يقر ويعترف بأنه ليس من عصر الأفنديات الذي انتهى كما أكد السيد/ الشاذلي في رؤيته. كما على ذلك المرشح المتهور أن يعترف بأن مصر ليست بعضاً من سكان القاهرة أو الإسكندرية، وأن منصب رئيس كل المصريين ليس بالسهل أو الهين، وأنه قد أخطأ وتعجل في التفكير في موضوع الترشيح بينما يتبقى على ترشيحات الرئاسة عامان.

لقد حسم السيد/ كمال الشاذلي القضية من أساسها وأغلق الباب أمام أي اجتهادات أو محاولات لأي مرشح من المارقين الذين ينتمون إلى عصر الأفنديات حين أصدر حكمه القاطع "وحزب الأغلبية فيه من الرجال الذين لهم من الخبرة والممارسات السياسية والوطنية ما يؤهلهم لخدمة مصر وشعبها بكفاءة واقتدار، وعلى حمل العلم في الوقت المناسب، ليظل خفاقاً يحنو فوق الجميع". وامتثالاً لحكمة السيد/ كمال الشاذلي على كل من تسول له نفسه التفكير في الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية أن يوقع على تعهد أنه سوف يعطي صوته لمرشح الحزب الوطني الديمقراطي، وأنه في حالة فوزه - لا قدر الله -سوف يهدي الفوز إلى السيد الرئيس، ورحم الله الشيخ أحمد الصباحي!!!

2009

13. أبناؤنا في الخارج وتساؤلات حول جدوى التعليم الجامعي!

هل يحقق التعليم العالي في مصر أهدافه الرئيسية في بناء الموارد البشرية القادرة على تحقيق أهداف التنمية ومواجهة احتياجات المجتمع؟ هل يعلم القائمون على إدارة الجامعات والمعاهد في المحروسة أين يذهب خريجوها وهل يعملون في مجالات تتفق وما تم تأهيلهم له من فروع العلم؟ وهل يمثل الإنفاق على التعليم العالي في مصر استثماراً مجدياً ينتج عنه عائد يضيف قيمة إلى ثروة الوطن وموارده؟

لقد انشغلت بهذه الأسئلة وأنا أشاهد الأسبوع الماضي شاباً مصرياً وسيماً يقوم على خدمة الزبائن في أحد مطاعم دبي وهو يعمل بكل همة ونشاط. ولما جاء إليّ يسألني ماذا أطلب سألته من أي كليات أو معاهد السياحة والفندقة قد تخرج. وكانت دهشتي وصدمتي كبيرة إذ يخبرني الشاب م.م أنه من أبناء الصعيد وقد تخرج في كلية الزراعة بجامعة أسيوط عام 2004 ولما فشل في الحصول على عمل لسنوات طويلة لم يجد أمامه سوى قبول العمل نادلاً في هذا المطعم بمدينة دبي شأنه شأن الآلاف من أقرانه الذين خرجوا من مصر باحثين عن أي عمل في دول الخليج والأردن وليبيا وغيرها من دول العالم، وفي زياراتي للعديد من الدول العربية فقد شاهدت أمثال الشاب م.م من خريجي كليات الطب والصيدلة والهندسة، وغيرها مما درج المصريون على تسميتها بكليات القمة، وهم يعملون في المطاعم والمحال التجارية وفي قيادة سيارات الأجرة وغيرها من المهن التي لم تكن تتطلب أبداً تلك السنوات التي أهدروها في طلب العلم بالجامعات والمعاهد العليا، والتي كان يكفيهم فيها بضع أسابيع قليلة في التدريب العملي. كما أنهم لا يحصلون إلا على أجور هزيلة ويعيشون حياة شاقة، ويعملون ساعات طويلة ثم يتكدسون بالعشرات في حجرات ضيقة لا تتوفر بها مقومات الحياة الآدمية.

هؤلاء هم زهرة شباب مصر الذين أنفق الوطن على تعليمهم مئات المليارات من الجنيهات، ثم يفقدهم الوطن بكل بساطة بينما يفرح بهم أهل الحكم لما يقومون بتحويله إلى الوطن من مدخراتهم الهزيلة التي تتولى حكومات الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً تبديدها - شأنها شأن باقي موارد الوطن - في مشروعات فاشلة كما في توشكي التي تم التفريط في مائتي ألف فدان من أرضها للوليد بن طلال بلا مقابل تقريباً، وكما في الغاز الطبيعي الذي يتم تصديره بأبخس الأسعار ويقدم على طبق من ذهب للعدو الإسرائيلي بينما أهل المحروسة

يتصارعون من أجل الحصول على أسطوانة بوتاجاز يتحملون في سبيل الحصول عليها أضعاف ثمنها الرسمي.

إن ظاهرة عمل خريجي الجامعات والمعاهد العليا المصرية في مهن لا تتفق وتأهيلهم العلمي ليست جديدة، بل هي مشاهدة داخل الوطن بقدر انتشارها خارجه، ففي داخل الوطن وخارجه هم يعملون سائقي سيارات وفي أعمال البناء وجمع القمامة ومحطات تزويد السيارات بالوقود وسعاة بالمكاتب من دون أن يثير هذا الوضع أدنى شعور بقيمة الموارد الوطنية المهدرة، ثم يزيد الطين بله ما يلاقونه من هوان وقلة شأن ومضايقات ونهب الكفلاء لمستحقاتهم المالية خارج الوطن.

إن منظومة التعليم العالي في المحروسة تتكون من ثمانية عشرة جامعة حكومية بما فيها جامعة الأزهر وستة عشرة جامعة خاصة وما يزيد عن ستين من المعاهد العليا الحكومية والخاصة. وقد بلغ عدد المقيدين بالجامعات والمعاهد العليا في عام 2009 مليونين وثلاثمائة وثلاثة وثلاثين ألف طالباً وطالبة وذلك بمعدل 2981 لكل 100000من السكان تقريبا. وبلغ إجمالي عدد خريجي الجامعات والمعاهد العليا خلال السنوات من 2000-2009 ما يقرب من ثلاثة ملايين ومائة وخمسين ألف خريجاً بمتوسط سنوي 348414 خريج. وكانت نسبة الخريجين في مجموعة العلوم الهندسية 7.3% والعلوم الطبية 6.7% والعلوم الزراعية 2.5% والعلوم الأساسية2.3% بينما كانت نسبتهم في العلوم الإنسانية هي الأكبر إذ بلغت 81.2%. كذلك أنتجت منظومة التعليم الجامعي عدداً هائلاً من الحاصلين على درجات الدبلوم والماجستير والدكتوراه خلال نفس الفترة بلغ 328610 منهم ثلاثة آلاف وخمسمائة وتسعة حصلوا على درجة الدكتوراه، وستة آلاف وستمائة ستة وثلاثون حصلوا على الماجستير والباقون حصلوا على درجة الدبلوم. وفي هذه المنظومة تحتل الجامعات الحكومية المرتبة الأهم من حيث عدد الطلاب المقيدين بها ومن ثم عدد الخريجين إذ تستوعب ما يقرب من مليون ونصف المليون طالباً وطالبة. وقد بلغ المخصص للتعليم في موازنة 2010/2009 ما يقرب من اثنين وأربعين ملياراً من الجنيهات بنسبة تقترب من 12% من إجمالي الموازنة البالغ 355 مليار جنيهاً تقريباً ويبلغ نصيب الجامعات منها ما يقرب من ثماني مليارات جنيه بنسبة 19% تقريباً.

وبرغم هذا الهيكل الضخم من مؤسسات التعليم العالي بكل ما يضمه من أعضاء هيئات التدريس والأجهزة الإدارية والفنية فضلاً عن أجهزة وزارة التعليم

العالي والمجلس الأعلى للجامعات ومجلس الجامعات الخاصة والمجلس الأعلى للمعاهد العليا، وكذلك بالرغم من حجم الإنفاق العام، فإن السؤال الرئيسي الذي يجب أن يطرح هو مدى فاعلية منظومة التعليم العالي في توفير الموارد البشرية ذات المعرفة والمهارات والقدرات المناسبة لاحتياجات وتحديات التنمية الوطنية الشاملة؟

ومما يزيد في أهمية هذا التساؤل ما أنفق خلال السنوات العشر الأخيرة في مشروعات تطوير التعليم الجامعي والعالي والذي تجاوز مئات الملايين من الدولارات تم تمويلها من قروض البنك الدولي والمنح من اليابان والاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى التمويل المحلي من موازنة الدولة. كذلك فقد شهدت السنوات الأخيرة محاولات لتطبيق نظام لضمان الجودة والاعتماد من خلال إنشاء هيئة قومية متخصصة لهذا الغرض.

لقد اهتم القائمون على أمر المنظومة الوطنية للتعليم العالي بإعداد الإستراتيجيات وخطط وبرامج التطوير الشكلي وتعميم نظم مفتعلة لضمان الجودة، بينما انشغلوا تماماً عن محاولة الإجابة عن السؤال الأول حين تصميم نظم التعليم وهو ما هي نوعية الخريج المستهدف؟ إن الخطوة الأولى عند تصميم أو تطوير أي نظام للتعليم - خاصة التعليم الجامعي - هي تحديد مواصفات الخريج المستهدف بناء على دراسة مجتمعية شاملة تأخذ في الاعتبار الأوضاع الاقتصادية والثقافية والتطورات العلمية، والتقنية، ومتطلبات التنمية وتحدياتها. كذلك تستند الدراسات الخاص بتصميم وتطوير نظم التعليم إلى تقييم حالة مخرجات النظام ومدى استقبال المجتمع لها وقدرتها على المنافسة من أجل الحصول على أنواع الأعمال المناسبة لتأهيلهم العلمي.

ومن أسف أن جميع محاولات تطوير التعليم الجامعي والعالي في مصر قد أهملت هذا الجانب المحوري، الأمر الذي جعل أنشطة التطوير والتحديث مجرد انشغال بأعمال تجميلية تنحصر في تحسين الشكل ولا تتجاوزه إلى المضمون! لقد تم إنجاز 158 مشروعاً في 90 كلية جامعية عبر السنوات القليلة الماضية تكلفت ما يقرب من 82 مليوناً من الجنيهات شملت إنشاء وتحديث برامج دراسية وتحديث مقررات وتطوير لوائح وتحديث للمعامل وتحويل مقررات إلى صورة إلكترونية وتحديث نظم الإدارة وتكنولوجيا المعلومات وإنشاء مشروعات لضمان الجودة، بينما لم يتعرض أي من تلك المشروعات لقضية تقييم نوعية الخريجين ومصيرهم في سوق العمل المحلي والخارجي!!

إن المشكلة المحورية لنظام التعليم العالي في مصر تتبلور في أن العائد الاقتصادي من التعليم العالي في مصر - معبراً عنه بالزيادة في متوسط الأجر مع زيادة عدد سنوات الدراسة، والزيادة في الإنتاجية وتنمية الأفكار القيمة والمبتكرات - لا يتناسب مع حجم الإنفاق على المستوى الوطني، وكذلك لا يتناسب العائد الاجتماعي للتعليم - معبراً عنه بالتحسن في مستوى الرفاهية الاجتماعية نتيجة ارتفاع مستوى التعليم الحاصل عليه الفرد – مع حجم الاستثمار المجتمعي في التعليم، مما يدعو إلى ضرورة مراجعة وطنية شاملة لمنظومة التعليم الجامعي والعالي انطلاقاً من رؤية واضحة للخريجين المستهدفين في ضوء الرؤية المستقبلية للوطن، وهو ما يدعو إليه البرنامج الانتخابي الجديد لحزب الوفد حين يثير قضية إعادة هيكلة المنظومة الوطنية للتعليم بما يتفق وأهداف التنمية الوطنية الشاملة.

2010

https://www.dailymotion.com/video/x6zy4qp

14. التقدم إلى الـــــوراء. . . ! !

منذ أطلق الحزب الحاكم شعاره الشهير " بلدنا بتتقدم بينا" والواقع يشهد أن التقدم الوحيد الذي تحقق في ظل هذا الشعار إنما هو تقهقر إلى الوراء. وكان ذلك الشعار هو التالي لشعار" انطلاقة إلى المستقبل" والتي كانت أيضاً انطلاقة إلى الخلف وليس إلى الأمام.

ولسنا في معرض بيان مظاهر التردي في جميع مجالات الحياة المصرية ونماذج الفشل الصارخ التي بات المصريون يشعرون إزاءها بالخجل قياساً إلى التقدم والتطور وتحسين جودة الحياة التي نجحت في تحقيقها لشعوبها دول صغيرة وناشئة لا يقارن حجمها ولا تاريخها أو إمكانياتها بما تملكه مصر وشعبها.

وقد جاء الإعلان عن فوز دولة قطر بشرف تنظيم مونديال كرة القدم لعام 2022 مناسبة نكأت جروح المصريين وذكرتهم بفضيحة صفر المونديال الكبير حين فشلت حكومة الحزب الوطني الديمقراطي في الفوز بتنظيم مونديال 2010 الذي فازت به جنوب إفريقيا التي كانت دولة عنصرية يقاطعها العالم كله حتى سنوات قليلة مضت.

وقد شهد شعب مصر قفزة كبيرة أخرى إلى الوراء تمثلت في نكسة انتخابات مجلس الشعب التي جرت يوم الأحد 28 نوفمبر واستكملت جولة الإعادة فيها أول أمس، حيث ترتب عليها ومن دون أي مبالغة انهيار التعددية الحزبية الهشة التي بدأت مع صدور قانون نظام الأحزاب رقم 40 لسنة 1977 والذي نشأت على أثره مجموعة الأحزاب الرئيسية التي حلت محل المنابر الثلاثة التي أنشأها الرئيس السادات لتحل محل التنظيم السياسي الأوحد الذي سيطر على الحكم منذ قيام نظام يوليو عام 1952 متخذاً أسماء عدة كان أولها "هيئة التحرير" وآخرها "الاتحاد الاشتراكي" وما تلاه من "حزب مصر العربي الاشتراكي" وأخيراً ومنذ 1978 جاء الحزب الوطني الديمقراطي!

إن الحقيقة الواضحة فيما بعد انتخابات مجلس الشعب الأخيرة هي أننا عدنا مرة أخرى إلى عصر الاتحاد الاشتراكي القائم على تنظيم سياسي وحيد يُحكم السيطرة على الحكم من دون إتاحة أي فرص حقيقية للأحزاب والقوى السياسية الأخرى في المجتمع للتعبير عن آراءها والمشاركة في العملية السياسية لتمثيل فئات الشعب الملتفة حول مبادئها والمؤيدة لبرامجها ومرشحيها، الأمر الذي يلغي حق المواطنين في مباشرة حقوقهم السياسية ويغتال حريتهم في اختيار من يمثلهم في المجالس التشريعية ومن ثم من

يحكمهم، ويقضي على أي فرصة لتداول السلطة في نظام يدعي أنه "ديمقراطي"!!

ونتيجة لهذا التراجع والتقهقر في مسيرة الديمقراطية المصرية ينشأ مجلس شعب أحادي الاتجاه ليس به إلا أعضاء اختارهم الحزب الحاكم هم إلى المعينين أقرب منهم إلى المنتخبين، يأتمرون بأمر قادة ذلك الحزب ويمررون له ما شاء من القوانين، ويبررون كل ما تقوم به حكومته من تصرفات تصادم آمال الناس وتطلعاتهم إلى غد أحسن، ضاربين بعرض الحائط رغبات المواطنين ومشكلاتهم، وعازفين عن الاستماع إلا إلى تعليمات وتوجيهات أصحاب الفكر الجديد وأمانة السياسات بحزبهم الأوحد.

إن مجلس الشعب الجديد يمثل نموذجاً فريدا بينَ المجالس النيابية في العالم المعاصر الذي تسوده الديمقراطية والتعددية الحزبية الصحيحة. فهو مجلس تشكل بعد عملية انتخابية شهد الجميع ببطلانها وأجمعت كافة القوى المشاركة فيها والمراقبين لها أنها أسوأ انتخابات جرت في بر مصر حيث طغت عليها أعمال العنف والبلطجة والتزوير وانفلات النظام في لجان التصويت وعمليات الفرز. وحتى اللجنة العليا للانتخابات لم تجد مفراً من الاعتراف بما جرى من اعتداء على القانون واجتراء على الشرعية وإهدار لحقوق الناخبين والمرشحين وإن حاولت التخفيف من حدتها.

ومن أغرب أحداث تلك الانتخابات ما صرح به أمين التنظيم للحزب الحاكم حين قال في مقابلة تليفزيونية بثتها قناة العربية أنه لا يفشي سراً حين يقول " إحنا كنا شايفين المصاعب التي سيكون عليها حزب الوفد ستكون في الجولة الثانية وليس في الجولة الأولى.." أي أن قطب الحزب الوطني كان على معرفة بمواقف مرشحي الوفد أثناء الجولة الأولى للانتخابات وقبل أن تعلن النتائج ! كيف تسنى لمسئول كبير في الحزب الحاكم أن يطلع على ما حققه نواب الوفد في المرحلة الأولى؟ وكيف له أن يعلم مقدماً أنه ستكون هناك جولة إعادة لمرشحي الوفد إلا أن يكون ذلك كله زلة لسان كشفت عما أراد أن يخفيه بقوله"لا أفشي أسراراً"!

وفضلاً عن المعلومات التي تواترت من المرشحين ومندوبيهم – ومنهم بعض مرشحي الحزب الحاكم – الذين تضرروا من أعمال العنف والبلطجة وتسويد بطاقات التصويت، فقد كشف بيان اللجنة العليا للانتخابات عن إلغائها 1053 صندوقاً " شابها العبث" وفي ذات الوقت تنفي اللجنة أن يكون هذا العبث قد مس نزاهة الانتخابات، فكيف بالله تم هذا العبث ولمصلحة من؟

إن مجلس الشعب القادم إذ يفتقد المعارضة الوطنية الجادة لن يكون في موقف يسمح له بالدفاع عن حقوق جماهير الشعب الذين سوف يضارون مما سيصدره المجلس من قوانين من المتوقع أن تتصادم مع مصالح الغالبية منهم.

إن المجلس القادم منوط به مناقشة عدد مهم من القوانين ذات التأثير على الفقراء ومحدودي الدخل من أبناء مصر وفي مقدمتها قانون التأمين الصحي الذي ينتظره الملايين من المصريين الذين يفتقدون الرعاية الصحية في مؤسسات الدولة العلاجية ويتوقعون أن يعود مهندسو قانون التامين الصحي إلى فكرة تحويل الهيئة العامة للتأمين الصحي إلى شركة قابضة ويتم من خلالها تسريب مستشفيات التأمين الصحي إلى القطاع الخاص وتوجيهها لخدمة مصالح الفئات القادرة على تحمل نفقات العلاج الخاص.

ومجلس الشعب القادم لن يكون في موقف يمكنه من فرض الرقابة الجادة على نظام العلاج على نفقة الدولة .

كما لا يتصور أن يقدم المجلس الجديد على إصدار قانون محاكمة الوزراء أو قانون مكافحة الفساد. وسيكون تمديد العمل بحالة الطوارئ أمراً يسيراً في ظل مجلس شعب تسيطر عليه حكومة الحزب الحاكم بلا معارضة من الوفد أو غيره من ممثلي المعارضة الوطنية.

ومجلس الشعب الجديد سيكون جاهزاً لتمرير كل ما تطلبه الحكومة من تجاوزات في الإنفاق العام ولن يتعاطى مع تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات بالقوة اللازمة وسيكون على رئيس الجهاز أن يتوقع من الآن حجم المناوشات والمضايقات التي سيواجهها حين يقدم تقريره عن موازنة 2010/2009 إلى المجلس الجديد.

ومن غير المتوقع أن يتصدى المجلس الجديد لوقف إهدار الغاز الطبيعي بتصديره إلى إسرائيل وغيرها بأسعار بخسة، ولا أن يتخذ موقفاً حاسماً ضد الممارسات الاحتكارية التي يقودها رجال أعمال ذوي ارتباط بالسلطة.

ومن نافلة القول إن مشكلات وقضايا السياسة الخارجية المصرية لن تكون في محل الاهتمام الجدير بها في المجلس الجديد الذي سيكون عليه دوماً أن يخضع لتوجيهات الحزب الحاكم.

ولا يتوقع أن نشهد أعضاء في المجلس الجديد يتقدمون بأسئلة وطلبات إحاطة أو استجوابات إلى رئيس الحكومة والوزراء من شاكلة استجوابات علاء عبد

المنعم ومصطفى بكري، ولن يجد النواب أنفسهم مضطرين إلى تقديم طلب لرئيس المجلس للانتقال إلى جدول الأعمال!

والأهم من ذلك كله، أنه بتشكيل مجلس الشعب الجديد فقد اكتملت منظومة المجالس التشريعية والمجالس الشعبية المحلية التي بيدها منع التزكية المنصوص عليها في المادة 76 من الدستور عن المستقلين الراغبين في الترشح لرئاسة الجمهورية العام القادم، وبذلك تبقى فرصة الترشح فقط لمرشح الحزب الوطني الديمقراطي فضلاً عن ممثلي الأحزاب التي قبلت ما تفضل به عليها الحزب الحاكم من مقاعد في مجلسي الشعب والشورى. وبذلك تكون الانتخابات الرئاسية القادمة قد حسمت منذ الآن!

إن قرار الوفد بالانسحاب من الانتخابات التشريعية وغيابه بالتالي عن مجلس الشعب الجديد يمثل مصدر ضعف ووهن شديدين لذلك المجلس، ولكن يعوّض ذلك ما اتجه إليه الوفد من تشكيل حكومة الظل التي ستمارس دورها في متابعة أعمال حكومة الحزب الحاكم ومراقبة تصرفاتها، كما ستراقب ما يصدر عن مجلس الشعب من قوانين وتوجهات، وستمارس دورها الرقابي لمصلحة الوطن، كما ستعمل على توضيح المواقف للمواطنين.

وسوف تعمل حكومة الظل الوفدية على إعداد دستور جديد ومشروعات القوانين وبرامج الإصلاح في كافة مجالات الحياة في مصر، وستعمل مع كافة مؤسسات حزب الوفد وتشكيلاته في جميع المحافظات لتحقيق تنمية شعبية وتحسين جودة الحياة للمواطنين في العشوائيات ولسكان المقابر.

سيظل الوفد محافظاً على ثوابته وقيمه مدافعاً عن حق مصر في مستقبل أفضل وحق المصريين في التقدم إلى الأمام ملتزماً دائماً بأن "القوة فوق الحق، والأمة فوق الحكومة".

2010

للأمانـــــــــــــــة

لقد نُشرت جميع تلك المقالات وغيرها في صحف أخرى

ولم تحدث في أي يوم منع أيا منها مهما كانت قسوتها في نقد النظام!

15. رسالة إلى .....

وكنت قد وجهت رسالة أقصد بها الرئيس مبارك باعتباره رئيس الحزب الوطني الديمقراطي الذي استمر طيلة سنوات حكمه في ابتكار شعارات ضخمة، ولكنها فارغة المضمون ولا تلبث أن تندثر بعد أيام قليلة بمجرد إزالة الإعلانات التي يلطخ الحزب بها شوارع المحروسة. وكانت الرسالة على النحو التالي:

رسالة إلى.....

طلعت علينا آلة الدعاية للحزب الوطني الديمقراطي بتعبير "الانطلاقة" مشيرة إلى الانطلاقة الأولى وهي التي تمّكن خلالها أصحاب الفكر الجديد من إحكام سيطرتهم على الحزب بإنشاء أمانة السياسات ومجلسها الأعلى ونجاح مجموعة من رجال الأعمال الساعين إلى السلطة ولعب دور سياسي في شغل مواقع قيادية بالحزب والحكومة وذلك لاستكمال المقومات اللازمة للانطلاق في مجالات الأعمال من دون معوقات. ثم أتبعت آلة دعاية الحزب الوطني ذلك بالحديث عن شعار "الانطلاقة الثانية نحو المستقبل" والذي شعر معه المصريون أنها مجرد دغدغة لمشاعرهم واستثارة لأحلامهم من دون وجود حقائق على أرض الواقع تؤيد ما تحمله تلك الانطلاقة من بشائر.

والأمر المؤكد أننا كنا فعلاً بحاجة إلى انطلاقة حقيقية تتجه إلى تغيير وجه الحياة في مصر المحروسة وتزيح عنها آثار الفشل والتخلف والتردي في كافة المجالات عبر سنوات حكم الحزب الوطني الممتدة. ولكننا كنا نريدها انطلاقة ديمقراطية يشارك الشعب بكل فئاته في تشكيل برامجها لتحقق مجتمعاً ديمقراطياً وتقيم نظاماً للحكم يحترم عقول المواطنين ويستجيب لإرادتهم، ويعمل من أجلهم وبمقتضى قبولهم ورضاهم وليس رغماً عنهم.

المحور الأول

للانطلاقة التي كان شعب المحروسة يتطلع إليها هو إقرار برنامج شامل للإصلاح السياسي والدستوري يبدأ بإعداد دستور جديد للبلاد يتم بمقتضاه تحديث نظام الحكم ليكون نظاماً جمهورياً برلمانيا ديمقراطياً ينتخب فيه رئيس الجمهورية في انتخابات شفافة من بين مرشحين متعددين من دون أي عوائق تمنع الترشيح أو تقصره على فئة دون غيرها أو فرد بعينه، ويشغل فيه رئيس الجمهورية منصبه لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد لفترة ثانية فقط. وفي نظام الحكم الجديد يحكم رئيس الجمهورية من خلال حكومة منتخبة انتخاباً

شفافاً من بين الأحزاب القائمة، وتكون له سلطات محددة ويسأل عن نتائج عمله أمام البرلمان.

كذلك كان المستهدف أن يرسي نظام الحكم الجديد مبدأ سيادة القانون وخضوع كافة المواطنين من دون استثناء لحكمه أمام قضاتهم الطبيعيين.

ومن أجل تدعيم الانطلاقة الديمقراطية كان يجب إلغاء قانون الأحزاب ورفع كافة القيود المفروضة على إنشاء الأحزاب بحيث يكفي لقيامها أن يخطر المؤسسون جهة الإدارة التي يحددها القانون بقرارهم تأسيس حزب جديد أياً كانت هويته واتجاهاته إلا أن يكون حزباً دينياً يقصر عضويته على أفراد ديانة معينة.

وفي إطار تيسير التغيير الديمقراطي إلى نظام حكم ديمقراطي حقيقي كان ينبغي إيجاد قانون جديد للانتخابات يضمن سلامة إجراءات القيد الآلي في الجداول الانتخابية لكل مصري ومصرية يبلغ سن الثامنة عشرة ومن واقع السجل المدني، كما يقضي بتنقية الجداول الانتخابية آلياً لاستبعاد المتوفين والمسجونين وفقاً لأحكام قضائية واعتماد بطاقة الرقم القومي - بعد تطويرها لتكون بطاقة ذكية - مع استعمال قارئ إلكتروني لقراءة البطاقة وإثبات شخصية المواطن عند إدلاءه بصوته في لجان الانتخاب وبذلك يتم القضاء على ظاهرة بطاقة الانتخاب الدوّارة التي لعبت دوراً مهماً في إنجاح مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي في انتخابات مجلس الشعب عام2005. كما كان يجب النص على إتاحة حق الانتخاب للمصريين المقيمين خارج البلاد. وأن يؤكد قانون الانتخابات المستهدف على إبعاد تأثير السلطة التنفيذية ممثلة في وزارتي الداخلية والعدل عن جميع مراحل وإجراءات الانتخابات واستفتاءات الرأي وذلك بإنشاء هيئة وطنية مستقلة تشرف على كافة أعمال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية واستفتاءات الرأي، ويشغل مناصبها أعضاء سابقون في الهيئات القضائية ورجال قانون وشخصيات عامة ترشحهم مؤسسات المجتمع المدني على أن يكونوا غير قابلين للعزل وينتخبون هم رئيس الهيئة من بينهم.

المحور الثاني

في الانطلاقة الديمقراطية التي كان المصريون ينشدونها، هو بناء اقتصاد وطني سليم يراعي الإدارة الاقتصادية الرشيدة للموارد والثروات الوطنية، ويستهدف تنمية وطنية شاملة تقوم على تدعيم طاقات الإنتاج وبناء القدرات التنافسية لمؤسسات الاقتصاد الوطني. إن النظام الاقتصادي المواكب لنظام حكم

ديمقراطي كان ينبغي أن يتجه بالأساس إلى حماية مصالح الغالبية من المواطنين والحفاظ على فرصهم في العمل والإنتاج والحصول على نصيب عادل من الدخل القومي يتناسب مع ما يبذلونه من جهد ويسمح لهم بحياة كريمة. في نفس الوقت الذي يكافئ فيه النظام الاقتصادي الديمقراطي أصحاب الأعمال والمستثمرين على جهودهم وإبداعاتهم في خلق فرص العمل واستثمار موارد الوطن وذلك على أسس عادلة تسمح بتوازن وعدالة توزيع الثروة وكذا الأعباء الاقتصادية. إن ديمقراطية النظام الاقتصادي تفرض الشفافية في اتخاذ القرارات ذات التأثير على المواطنين وضرورة إشراكهم من خلال ممثليهم في المجالس التشريعية المنتخبة في فحص ودراسة السياسات والقرارات الاقتصادية ومن ثم إقرارها.

وبذلك كنا نتوقع أن يعالج النظام الاقتصادي الديمقراطي المستهدف عيوب وثغرات برنامج الخصخصة الذي نفذته الدولة دون أخذ آراء أصحاب المصلحة الأساسين وهم الشعب المصري، وما أدى إليه ذلك البرنامج من تفريط في مواقع إنتاجية بأقل من قيمتها، أو ما أثير حول عملياته من شكوك نتيجة عدم إتباع إجراءات واضحة ومعايير صادقة في التقييم.

كما كنا نتوقع أن يعالج النظام الاقتصادي الجديد مشكلات انتشار حالات الاحتكار والقضاء على المنافسة وتغوّل قلة من رجال الأعمال يحتكرون قطاعات إنتاجية مهمة وحيوية وتقف أجهزة الحكومة غير قادرة على كبح جماحهم وإلزامهم بقرارات ضبط الأسعار أو تنظيم تداول السلع التي يسيطرون عليها.

ولا شك أن النظام الاقتصادي الديمقراطي المستهدف لم يكن ليسمح بإطلاق قوى السوق لتسيير الاقتصاد الوطني وتسليم مقدراته للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي من دون مراعاة للأبعاد الاجتماعية، وكان ينبغي له تأكيد مسئولية الدولة عن رعاية المواطنين وضمان حد معقول لهم من الرفاهة الاجتماعية والأمان الاقتصادي باعتبارهم أصحاب المصلحة الحقيقيين في كل ما يجري في الوطن.

إن إطلاق قواعد ومعايير الاقتصاد الحر وتوجهات النظام الرأسمالي من دون ضوابط العدالة الاجتماعية أنتج إضراراً وخيمة عانت منها دولاً كثيرة حتى تبين لها ضرورة وجود دور واضح ومسئول للدولة في ضبط وتنظيم النظام الاقتصادي من دون إهدار الأصول الموضوعية في اقتصاد السوق.

ونحن في مصر نعاني من انسلاخ الدولة من مجالات اقتصادية حيوية بدعوى إعمال آليات السوق من دون إيجاد المعايير والضوابط وتفعيلها لحماية المستهلكين وضمان حرية المنافسة وقطع السبل أمام الاحتكار والمحتكرين. ونتيجة لتلك الأوضاع المتردية التي سببتها الرأسمالية المنفلتة، ظهرت في دول مثل بريطانيا وألمانيا وغيرها من الدول الرأسمالية دعوات لما يسمى "الطريق الثالث" الذي أنتهج سبيلاً وسطاً بين الرأسمالية المتوحشة وبين نظم الاقتصاد الشمولي القائمة على مفاهيم اشتراكية أو شيوعية تكرس السيطرة البيروقراطية على الأوضاع والأنشطة الاقتصادية..

كذلك فإن هدفاً رئيسيا للنظام الاقتصادي الديمقراطي كان ينبغي أن يكون القضاء على الفقر وانتشال ما يقرب من نصف عدد المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر [74]بما يعادل دولار أمريكي واحد في اليوم [ويقصد بذلك ما يمكن أن يشتريه الدولار من سلع وخدمات، فلنا أن نتصور إنساناً يعيش بأقل من 6 جنيهات في اليوم لمأكله ومشربه وسكنه وكافة احتياجاته الحياتية!![75]].

إن الانطلاقة الاقتصادية التي كان يأملها المصريون كان لا بد وأن تبدأ ببناء استراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية الشاملة تتبنى مفاهيم عصرية وعادلة لإعادة هيكلة مؤسسات الاقتصاد الوطني بما كان يمكنه تحقيق زيادة الإنتاج من السلع والخدمات وخلق فرص العمل الحقيقية، ومعالجة مشكلة تضخم الدين المحلي العام والدين لخارجي، بما كان يمكن أن يؤدي في النهاية إلى معدلات نمو حقيقية في الناتج القومي الإجمالي يلمس المواطن آثارها ويتمتع بنتائجها في شكل مستويات أفضل للمعيشة.

المحور الثالث

في الانطلاقة الديمقراطية التي كان يحلم بها المصريون قبل 25 يناير 2011، هو القضاء على الفساد في شتى صوره وتجفيف منابعه في الأساس. إن أهم مصادر الفساد في مصر هو تداخل وتزاوج السلطة السياسية والنظام الحاكم مع رجال . وسيدات . الأعمال. إننا في مصر شهدنا حالة غير مسبوقة في التاريخ

---

[74] ونحن الآن في 2021 وقد انقضى على عصر مبارك عشر سنوات ما تزال مصر تعاني من آثار حكم مبارك.

[75] وكان ذلك قبل تحرير سعر الصرف وارتفاع سعر الدولار إلى ما يقارب 20 جنيه في المتوسط وتخفيض قيمة الجنيه المصري إلى أقل من النصف مع ارتفاع أسعار جميع السلع والخدمات بنسب تزيد عن ضعف أسعار ما قبل نوفمبر 2016!

المصري لسيطرة رجال الأعمال على الحزب الحاكم، وزيادة أعداد الوزراء من رجال الأعمال الذين تختلط مصالحهم الشخصية في شركاتهم ومؤسساتهم بمجالات العمل في الوزارات التي يشغلونها - حتى وإن أعلنوا انسلاخهم عن إدارة ومباشرة شئون شركاتهم وأعمالهم الخاصة، فهم كانوا لا يزالون يملكونها ويأتمر المسئولين عنها بتوجيهاتهم ولو بطريق غير مباشر-. فوزير الصحة في عصر مبارك دكتور حاتم الجبلي امتلك مستشفى كبير وكان يمارس دور رجل الأعمال والمستثمر بشكل كثيف، ووزير السياحة زهير جرانه امتلك شركات للسياحة من المفترض أنها تخضع لرقابة وزارته، ووزير النقل محمد منصور له شركات تتعامل مع هيئات السكك الحديد وغيرها من هيئات وزارته، ووزير الإسكان أحمد المغربي له شركات تعمل في مجال الفنادق ويمتلك أنصبة مهمة في بعض البنوك مع زميله وزير النقل، ووزير التجارة والصناعة رشيد محمد رشيد يمتلك شركات صناعية وتجارية مهمة تدير وكالات لشركات أجنبية كبرى لها مصالح واضحة في السوق المصري. كذلك رأينا أحمد عز رجل الأعمال يتولى منصباً رفيعاً في الحزب الحاكم كما يرأس أخطر لجنة مسئولة عن الأمور الاقتصادية في مجلس الشعب، وفي نفس الوقت يدرس جهاز منع الاحتكار مدى صدق اتهامه باحتكار صناعة الحديد في مصر!

إن إعمال القواعد الديمقراطية السليمة كان يمكن أن يعفي هؤلاء وغيرهم من أحاديث الشك ويقدم الدليل على نزاهة الحكم، ومن ثم كان يجب ألا ينفرد الحاكم باختيار الوزراء، بل يتم تشكيل الحكومة بناء على انتخابات شفافة وتعرض أسماء المرشحين لشغل مناصب الوزراء على المجلس التشريعي المختص وفق الدستور للموافقة عليهم ومنحهم الثقة، ولعلنا نتذكر ما حدث في إيران عندما تولى أحمدي نجاد رئاسة الجمهورية فقد اعترض البرلمان هناك ثلاث مرات على ثلاثة أشخاص رشحهم الرئيس لشغل منصب وزير البترول حتى حصل الوزير الأخير على الثقة وتم تعيينه.

المحور الرابع

في انطلاقة الديمقراطية من أجل مستقبل أفضل للمحروسة كان ينبغي أن تتم إعادة بناء الجهاز الإداري على أسس إدارية واقتصادية سليمة تكرس اللامركزية وتضع معايير للمحاسبة والمساءلة، وتوضح أسس تحديد الأداء وتخطيط الأنشطة ومتابعتها في إطار الأهداف والاستراتيجيات الوطنية. إن الغرض الأساس لإعادة بناء الجهاز الإداري للدولة كان ينبغي أن يحقق إزالة التشوهات الرهيبة التي يعاني منها جهاز الدولة من زيادة في أعداد الوزارات

والهيئات القومية والعامة والمجالس العليا والمراكز وغيرها من عناصر الجهاز الحكومي المركزي، وتضخم في أعداد العاملين وانتشار حالات البطالة المقنعة بينهم وانخفاض معدلات أداءهم، وتداخل في الاختصاصات وتميع المسئوليات، فضلاً عن الترسانة الضخمة من القوانين واللوائح والقرارات الجمهورية وقرارات رئيس مجلس الوزراء والوزراء التي يعاني الناس أشد المعاناة في متابعتها وملاحقتها.

إن تربح كبار المسئولين واستغلالهم لنفوذهم لتحقيق مكاسب شخصية من وراء شغل الوظائف العامة إنما يمثل رأس الحربة في نظام شامل للفساد يضم آلاف من صغار المفسدين الذين يستغلون حاجة المواطنين في تكوين مكاسب مالية.

كما أن كافة صور الانحراف والفساد الوظيفي في مختلف القطاعات الحكومية هي نتيجة مباشرة لتهرأ الجهاز الإداري للدولة وتخلف نظمه وضعف معايير وآليات الرقابة والمحاسبة والمساءلة به. إن جهاز الدولة لا يخضع عملياً لأي تقييم موضوعي . اللهم إلا تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات التي لا تلقى العناية اللازمة ولا يناقشها مجلس الشعب، ومن ثم تمضي بلا تأثير -. وحتى الوزراء ورؤساء مجالس الوزراء لا يتم تقييم أداءهم ولا يقدمون تقارير للشعب بما حققوه أو فشلوا في تحقيقه اكتفاء بالتصريحات التي يطلقونها في وسائل الإعلام من دون أن تتاح لأحد من أصحاب المصلحة فرصة مناقشتهم فيها.

إن مشكلات الفساد تنسب عادة إلى انحرافات الأفراد عن واجبات وظائفهم، ولكنه في الأساس مظهر فشل الدولة في إقامة هياكل ونظم إدارية متطورة وقادرة على الأداء تخضع لرقابة حكومية وشعبية حقيقية.

المحور الخامس

في الانطلاقة الديمقراطية التي كان المصريون يحلمون بها ، عنصر مهم هو إعادة صياغة المنظومة الوطنية للتعليم العام والجامعي لإعادة القيمة العلمية والحضارية للمدرسة والجامعة باعتبارهما مؤسسات تربوية لبناء شخصية الإنسان في المقام الأول وتزويده بالعلم والمعرفة والقدرة على التفكير وحل المشكلات، وصقل مهاراته الفكرية والإبداعية، وليس مجرد حشو أدمغة الطلاب بمعلومات يعمدون إلى حفظها عن ظهر قلب ويتدربون على حل أسئلة نموذجية تروجها الوزارة باعتبار أنها مثال لما يجب أن يتوقعوه في الامتحانات المصممة بالأساس لقياس قدرتهم على الحفظ، وبالتالي تتعطل آليات الإبداع والابتكار لديهم ويتحولون إلى آلات صماء لا تفكر.

إن الأساس في نهضة الأمم هو نظام تعليم حقيقي وجاد، وما حققته دول آسيا المعروفة بالنمور الأسيوية من نهضة اقتصادية هائلة كان الأساس فيها الاهتمام الوطني بالتعليم وتطويره. ولعل من المثير للأسى أن نقرأ تقريراً أعده حضرة صاحب المعالي أحمد نجيب الهلالي بك وزير المعارف العمومية في المحروسة سنة 1935 يقول فيه" يجتاز التعليم الثانوي في مصر أزمة منذ عهد بعيد، وقد شعرت بذلك وزارة المعارف، كما شعر به كل من يتصلون بهذا النوع من التعليم أو يتأثرون به. ولقد حاولت الوزارة مرة بعد أخرى علاج هذه الأزمة بتعديل نظام الدراسة الثانوية في صور مختلفة من حيث عدد السنين الدراسية، أو عدد مواد التعليم بما فيها اللغات الأجنبية، أو من حيث المناهج، أو مواد الامتحان، أو نسبة النجاح. والعجيب أن الوزارة لم تتجه في جميع التجارب السابقة إلا إلى الناحية العلمية، تاركة الناحية التهذيبية كأنها ليست جزءاً هاماً من عمل وزارة المعارف، وعاملاً قوياً من عوامل التربية الصحيحة." ويمضي معالي أحمد نجيب الهلالي بك في تقريره قائلاً " وأساس العلة في رأينا، هو الإدارة التعليمية، هو في طريقة الإشراف على المدارس، هو بعبارة صريحة في وزارة المعارف..... فإن وزارة المعارف قد ركزت في يدها كل ما يختص بالتعليم، تركيزاُ ألغى شخصية المدارس إلغاء، وأعجز القائمين على أمر التعليم من نظار ومدرسين عن إحداث أي أثر في تكييف التعليم أو توجيه التربية، فاستحالت المدارس صورة متكررة متشابهة، وانعدم بذلك الطابع الشخصي الذي ينبغي أن تطبع به كل مدرسة في حدود بيئتها الخاصة، وأساتذتها، وناظرها، وتلاميذها. وكما غلّ هذا التركيز يد النظار والمدرسين، كذلك غلّ يد الوزارة نفسها عن العناية بالمسائل الفنية عناية كافية مثمرة. وإذا كان زمن الوزارة مشغولاً بأصغر الشئون المدرسية من عقوبات التلاميذ، ومواظبتهم، وإعادة قيدهم، واعتماد جداول الدروس لم يبق منه إلا القليل للتفرغ للشئون الفنية ودراسة السياسة العليا للتعليم".

ترى هل تغير الوضع من 1935 وحتى 2006[9]؟ أليست الصورة واحدة؟ الفرق الوحيد والأهم أنه في سنة 1935 وجد وزير المعارف في ذلك الوقت الشجاعة

[9] لا يزال الوضع على ما هو عليه في 2021، بل يمكن أن يكون قد ازداد سوءاً. وكان الدكتور طارق شوقي، وزير التربية والتعليم، قد أكد في مارس 2017 خلال المؤتمر الأول لطلاب المرحلة الثانوية بمحافظة الجيزة أن تطوير التعليم والمعرفة، على رأس أولويات وأهداف، الرئيس عبد الفتاح السيسي، منذ توليه منصب رئيس الجمهورية. ثم أعلن الرئيس في 20 مارس 2018 " نتجه لإطلاق برنامج إصلاح التعليم العام الحالي وسيستمر 14 عاما".

للاعتراف بالخطأ ومسئولية الوزارة التي يرأسها عن النتائج السلبية للنظام التعليمي، أما الآن فلم يوجد بعد الوزير الذي يكرر نهج الهلالي بك!

ولا تختلف حال الجامعات المصرية الآن عن حال مدارس المحروسة، ويكاد ينطبق عليها ذات التشخيص الذي أوضحه الهلالي بك، فالجامعات كلها صور متكررة متشابهة تفتقد الاستقلال الأكاديمي والمالي والإداري، وترزح تحت سيطرة مركزية من وزارة التعليم العالي وتعاني من افتقاد مقومات الجامعة العصرية. إن مراجعة أوضاع التعليم في مصر وإطلاق مبادرة حقيقية تقوم على دراسة الواقع وتمثل تجارب الدول التي سبقتنا في تطوير نظمها التعليمية وتحقيق طفرات هائلة فيه هي الأساس في تفعيل كافة المحاور في انطلاقة الديمقراطية نحو مستقبل أفضل وأحسن لمصر, وليس في ظني أننا بحاجة إلى المزيد من المؤتمرات وورش العمل ، وإنما نحن بحاجة إلى إرادة سياسية ديمقراطية تنزع عن المنظومة التعليمية السمة المركزية وتكرس إدارة اقتصادية واعية للموارد المخصصة للتعليم وتشرك المجتمع المدني في مسئوليات تطوير التعليم وتحمل أعباءه المالية والتقنية.

وفي مقدمة الإصلاحات المقترحة في هذا السبيل توحيد إدارة المنظومة الوطنية للتعليم في وزارة واحدة تهتم بالاستراتيجيات والسياسات التعليمية العامة، وترك الحرية للإدارات التعليمية في المحليات لإدارة شئون المدارس أيضاُ على أساس لا يهدر مسئولية إدارة المدرسة والقائمين عليها.

وبنفس المنطق لن يستقيم حال الجامعات الحكومية إلا إذا تحررت من الإدارة البيروقراطية لوزارة التعليم العالي وتباين اتجاهاتها مع قدوم كل وزير جديد، إن الجامعات ينبغي أن تحصل على استقلالها المالي والإداري والأكاديمي وتخضع في إدارتها وتقييم أعمالها لمعايير الاعتماد العالمية. وبالضرورة لا بد من إلغاء هيمنة الدولة على تعيين رؤساء الجامعات وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام العلمية بها وترك ذلك لعملية اختيار ديمقراطية يرضاها أعضاء الأسرة الجامعية ويتحملون مسئولية اختيارهم. ناهيك عن رفع يد الأجهزة الأمنية عن التدخل في أمور الجامعات وإطلاق حرية العمل الطلابي الديمقراطي من غير ممارسات قمعية.

الخاتمة

مأزق المحروسة مع مبارك![77]

من الوطن بمأزق خطير أواخر عصر مبارك تسببت فيه تصرفات وقرارات نظام الحكم الذي لم يكن يرى الأمور إلا من زاوية مصالحة وضرورات استمراره إلى الأبد بلا منازع.

كان الوطن قد وصل إلى طريق مسدود لا مخرج منه سوى بتغيير ديمقراطي شامل على كافة الأصعدة ليضع اتخاذ القرارات المصيرية في أيدي أبناء الوطن المهمومين بمشكلاته والحريصين على مستقبله ويفتح الطريق لمجتمع يقوم على التعددية الحزبية الحقيقية بلا موانع أو قيود، ويسوده القانون والالتزام بتداول السلطة.

إن نظرة إلى أحوال الوطن في السنوات التي سبقت انتفاضة الشعب في 25 يناير 2011 كانت تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك حدة المأزق وضراوة المأساة وقسوة ما كان يعانيه شعب المحروسة. فالكل في مصر كانت تؤرقه قضايا وأحداث مصيرية تشير جميعها إلى الاختناق والاحتقان في كافة مرافق مصر المحروسة، ولنبدأ من الآخر:

1. احتراق منطقة المساكن العشوائية في قلعة الكبش والأهالي المتضررين من الحريق وفقدان كل ما يملكونه يتظاهرون أمام مجلس الشعب، وكان رئيسه ـ د. فتحي سرور ـ هو نائب تلك المنطقة يرفض النزول إلى الأهالي ويكتفي على حد قوله بإجراء المكالمات الهاتفية مع كبار المسئولين لحل مشكلتهم. وفي اليوم التالي للمأساة - وهم في العراء - اعتدى عليهم أفراد الأمن المركزي كما لو كانوا من المجرمين مستخدمين في ذلك القنابل المسيلة للدموع.
2. بعض أهالي المفقودين في حادث العبارة السلام 98 تعرفوا على ذويهم في لقطات تليفزيونية أظهرتهم أحياء في الغردقة بعد إنقاذهم من الحادث، ولكنهم ظلوا مفقودين ولا يعرف أحد لهم طريقاً ولا تجيب الدولة والمسئولين عن تساؤلات الأهالي المكلومين.
3. مواصلة عمال 4 شركات للغزل والنسيج الإضراب بعد فشل المفاوضات والعاملون في غزل شبين اتهموا مسئولي الشركة بصرف الأرباح وحدهم.

---

[77] الإشارة إلى مأزق المحروسة أيام حكم مبارك!!

4. توطَن مرض أنفلونزا الطيور في مصر وظلت الدولة تبحث في سن قانون يجرم تداول الطيور الحية ولا تزال تخطط لزيادة طاقة المجازر المؤهلة لمنع ذبح الطيور في محال البيع أو في المنازل.
5. طلب مبارك ضرورة الالتزام بالشفافية الكاملة عند تطبيق برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة، وكأن مصدر عدم الشفافية لم يكن معروفا، وإذا كان الرئيس يطالب فماذا نفعل نحن؟ والمشتري السعودي لشركة عمر أفندي استعان بمدير يهودي لإدارته - على حد ما نشرت الصحف -.
6. طلب مبارك بأن احتكار القطاع الخاص يجب ألا يحل محل احتكار الدولة، ومع ذلك ازدادت ضراوة القيادي الكبير في الحزب الحاكم محتكر الحديد والصلب. أحمد عز. ولم يحرك جهاز منع الاحتكار وحماية المنافسة ساكناً، بل وامتد الاحتكار ليشمل صناعة الأسمنت.
7. إعلان نظيف أمام مجلس الشورى ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي إلى 26 مليار دولار وأن أمريكا منحت مصر 1.7 مليار دولار مساعدات في 2008 والمواطنون لا يفقهون لماذا نتسول مساعدات أمريكا إذا كنا نملك كل تلك المليارات.
8. أكثر من نصف المصريين يعيشون تحت خط الفقر بما يقل عن دولار أمريكي واحد يومياً، وفي ذات الوقت كان مركز المعلومات بمجلس الوزراء ينشر نتيجة استطلاع للرأي يقول إن 89% من المصريين راضون عن حكومة د. نظيف!!!
9. بث التليفزيون الإسرائيلي فيلماً وثائقياً يعترف بقتل الأسرى المصريين في نكسة 1967 ووزير خارجية المحروسة وقتها. أحمد أبو الغيط. يقول لن نقطع علاقاتنا مع إسرائيل لمجرد فيلم وكان يطالب إسرائيل بالتحقيق في الموضوع وإفادة سيادته بالنتيجة. وانتهى الأمر عند هذا الحد ونسي المصريون الموضوع كما ينسون دائماً كل مصائبهم.
10. الغاء التعديلات الدستورية التي جرت في 2007 الإشراف القضائي على الانتخابات وانتهكت مواد الحريات العامة في الدستور بزعم حماية المصريين من الإرهاب!

عاشت مص المحروسة في هذا المناخ المعتم أسوأ أيامها بفضل إنجازات الحزب الحاكم سليل هيئة التحرير والاتحاد الاشتراكي، وتبددت آمال المعلمين في صدور الكادر الخاص بهم واستخدمته الحكومة وسيلة ضغط لإجبار المعلمين للذهاب إلى الاستفتاء على التعديلات الدستورية رغم أنها لا تفي بما تعهدت

به، وتجاوز مشروع قانون الوظيفة العامة المقترح من وزير الدولة للتنمية الإدارية الأصول التشريعية وتعثر أمام رفض الكافة لما جاء به من بدعة جعل التعاقد محدود المدة هو الأساس في شغل الوظائف العامة خلافاً للمبادئ الدستورية المستقرة، وكذلك بالنظر إلى اعتراض مجلس الدولة عليه، مع استمرار وزير التعليم العالي في طرح إصدارات متعددة من رؤيته لتطوير التعليم الجامعي بينما كانت الجامعات ترزح تحت صنوف التخلف الأكاديمي والإداري وسيطرة الأمن على أنشطتها الرئيسة.

ورقص نواب الشعب الأفاضل في مجلسهم [وليس مجلس الشعب فإنه اسم على غير مسمى] فرحاً بانتصارهم على الشعب وإقرارهم 34 تعديلاً للدستور في جلستين، وأسرعت الحكومة إلى إجراء الاستفتاء على تلك التعديلات بعد أقل من أسبوع واحد على إقرارها وعلى الرغم من كل الاعتراضات من كافة القوى الوطنية، وأصدر شيخ الأزهر فتواه القاطعة بأن الامتناع عن المشاركة في الاستفتاء على الدستور كتمان للشهادة يعتبر الشخص بسببها آثماً[78].

تلك عينة من مظاهر المأزق الذي عاشه المصريون في الألفية الثالثة بينما العالم حولنا يتسابق في النمو والتحضر وتدعيم الديمقراطية حتى في موريتانيا!

والسؤال هل هذا كان مأزق مصر أم كان مأزق نظامها الحاكم؟

جاءت الإجابة عن ذلك التساؤل حين قام الشعب بانتفاضته التاريخية يوم 25 يناير 2011.

[78] وتلك الفتوى تذكرنا بفتوى مشابهة أطلقها فضيلة الإمام الأكبر الحالي بأن من يتخلف عن التصويت في الانتخابات الرئاسية 2018 آثم!!!

توثيق بالفيديو لعهد مبارك

1. نافذة على الميدان

https://youtu.be/4lMwRRGiuEc

2. مبارك وسنينه [الجزء الأول]

https://youtu.be/xkjl7ofbG0U

3. مبارك وسنينه [الجزء الثاني]

https://youtu.be/z8llvvDaaf4

4. اللحظات الأخيرة في حكم مبارك

https://youtu.be/ZdHD3SqzSqY

5. مبارك والعائلة

https://youtu.be/lp88jdZnWGA

6. لقاء نادر مع حسني مبارك

https://youtu.be/j7fePktdDrw

https://youtu.be/2uugzOiuZhk

7. كلمة حسني مبارك أمام المحكمة

https://youtu.be/_01QVzrjCgE

8. برنامج ممنوع من العرض [قصة حياة حسني مبارك ج1]

https://youtu.be/b9fuyyPdhG8

9. برنامج ممنوع من العرض [قصة حياة حسني مبارك ج2]

https://youtu.be/U-8AE5cmpOo

10. الكفراوي وشهادة عن الفساد في عهد مبارك

https://youtu.be/44OS_WKJOiY

1. بديع يتحدث عن مبارك في إبريل 2010

https://youtu.be/RrRG6sMt8CE

2. بديع يطالب مبارك بالرحيل في يناير 2011

https://youtu.be/9NFmhRfx7yA

https://youtu.be/P_1txS-0GZ8

https://youtu.be/2gdS7rkvyp0

https://youtu.be/1dc1dbRj0Ls

https://youtu.be/7w32b3pkD6U

https://youtu.be/3aijlPX5b0c

https://youtu.be/KqvA1re3fzg

https://youtu.be/AVBl0OeYHQY

ثم كان إعلان التخلي

https://youtu.be/vpjOoMkYAlQ

https://youtu.be/VgE76QGlmBQ

https://youtu.be/7VOOpHFZIHw

مقال إبراهيم عيسى

كان إبراهيم عيسى قد نشر مقالاً شهيراً في 5 أكتوبر عام 2010 موجهاً إلى الرئيس الأسبق حسني مبارك عنوانه "إنك ميت" وختم هذا الكتاب بذلك المقال!

مقال إنك ميت

سيادة الرئيس مبارك ، سأقول لك مالم يقله لك مفتيك ولا شيخك ولا خطباؤك ولا فقهاؤك الذين عينتهم وأجلستهم بجوار كرسي عرشك يبررون ويحللون ما حرمه الله من تعذيب واعتقال وفساد واستبداد ويحرمون ما حلله الله من قولة حق أمام سلطان جائر أو حتى عادل ، وسأقول لك مالم تسمعه من بطانتك التى تنافقك وتمتدحك وتصعد بك إلى مصاف الأبرار المقدسين ولا تنطق إلا بآيات شكرك وحمدك على مناصبهم ونفوذهم وفلوسهم ، سأقول لك مالم تقرأه من كتبتك ومداحيك وطبالي مواكب نفاق السلاطين ومصاحبيك على جناح طائرتك وعرشك ، أقول لك سيادة الرئيس إنك ميت .. وأنهم ميتون! أظن أنه فى زحام سلطانك وسلطاتك وفى مشاغل لقاءاتك وتدابيرك وقراراتك ربما نسيت يا سيادة الرئيس أو تناسيت أو تجاهلت أنك

ستموت كما نموت جميعا ، فأنت لم تفعل مثلما فعل الفاروق عمر بن الخطاب وهو أمير المؤمنين بعد نبي وخليفة حين نقش على خاتمه هذه الكلمات (كفى بالموت واعظا يا عمر) عمر بن الخطاب الذي كان يبكي عند سيرة الموت وهو الصحابي العظيم كان يذكر نفسه وهو الحاكم الآمر الناهي بالموت ، كفى بالموت واعظا يا سيادة الرئيس ، هل قلتها لنفسك من قبل ، هل وعيتها ورددتها ؟ ما هي آخر مرة قلت إن الكفن بلا جيوب ، تعرف متى ، منذ خمسة وعشرين عاما، قلتها فى خطبتك الأولى أمام مجلس الشعب ثم كانت آخر جملة قلتها مؤخرا أمام نفس المجلس وربما ذات الوجوه أنك باق فى الحكم حتى آخر نفس ومع آخر نبض ، أين ذهبت سيرة الكفن الذى قلت أنه بلا جيوب ثم انفتحت جيوب الوطن والمسئولين كأنها لم تعرف موتا ولا كفنا فالبقاء فى الحكم خمسة وعشرين عاما تأمر وتنهى وترمى هؤلاء فى السجون وأولئك فى الغياهب وتمنح مليارا وتمنع ملايين وتعين وتفصل وترفع وتخفض ويمضى قرارك وحكمك فى الناس سيفا قاطعا ولا يناقشك أحد ولا يردك راد ولا يقضى قاض على قضائك ، ولا يملك شخص أن يعارضك ويرفضك ويسبح كل من تلقاهم بمجدك وحمدك مما يجعل أي شخص فى مكانك ومكانتك ورغم سنك التى قاربت الثمانين ينسى الموت ، نعم السلاطين والرؤساء الأبديون ينسون الموت وهذا ما يفسر هذا التمسك المريب بالمادة 77 فى الدستور التى تجعل الرئيس أبديا فى الحكم بلا حد أقصى (مدتين فقط) ، فأنت شأن كل الرؤساء الذين يمكثون فى السلطة كل هذه السنوات صرت لا تتصور أن تنزع قميصا ألبسه الله لك كما يتخيل كل حاكم وملك يتمتع بسلطة مطلقة على شعبه الخانع الخاضع ، ولهذا كان الخلفاء المسلمين مثل هارون الرشيد يستدعى واعظا كل مدة فقط ليذكره بالموت ، يقول له يا هارون يا رشيد يا خليفة المسلمين وسلطان نصف الكرة الأرضية أنت ستموت ، كان هارون الرشيد يسمع بن السماك الواعظ المشهور الذى قال له " يا أمير المؤمنين .. اتق الله واحذره ، لا شريك له ، واعلم أنك واقف غدا بين يدي الله ثم مصروف إلى إحدى منزلتين لا ثالث لهما ، جنة أو نار " فبكى الرشيد (أخيرا لقينا حاكما عنده دم) فأقبل الفضل بن الربيع – أحد بطانات الحاكم – وقال للواعظ معاتبا " سبحان الله هل يخالجك شك فى أن أمير المؤمنين مصروف إلى الجنة ، إن شاء الله ، لقيامه بحق الله وعدله فى عباده

ها هو شخص نراه سيادة الرئيس فى صور كثيرين ممن حولك الذين يصعدون بالحاكم إلى مصاف الأنبياء المرسلين ، وأشك كلية أنك قد سمعت أحدا من حولك يقول لك إنك أخطأت يا سيادة الرئيس بل إنك لم تعترف أبدا ولم تقل أصلا إنك أخطأت فى كذا وكذا فى يوم من الأيام ولم تعترف ولم تعتذر ، فاسمع تحذير وحذر الموت ولا تستمع إلى تخدير وخدر النفاق ، دعك من النفس الأمارة فما بالك بنفس رئيس يحكم خمسة وسبعين مليونا لمدة خمسة وعشرين سنة ولا يسمع منهم كلمة لا ، اطرد غواية خيلائك وغرور إحساسك بالبقاء والخلود من طول سلطتك وانفرادك بالحكم ، فأنت ميت وإنهم ميتون ، سيدى الرئيس (قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ) " سورة الجمعة آية 8" وتذكر يوم مات الرئيس جمال عبد الناصر فى ساعة زمن بين دخول بيته مرهقا ثم صعود سلالم ثم صعود روحه إلى بارئها فى لحظة خلت من الزعامة والرئاسة ، اعتبر من مقتلة الرئيس السادات حيث كان فى بروجه المشيدة وحصونه المنيعة وجاءه الموت ، لا نتمنى لك هذا ولا نريده فلا حاجة لمصر بإرهاب وقتل ولكن الموت قادم فى فراشك كما فى طريقك كما فى مكتبك لا تعلم بأي أرض تموت ، ولكنك ونحن سنموت فتذكر وأنت فى خطبة مجلس الشعب أو فى جلسة مع ترزيه الدستور وتعديلاته أو فى اجتماع مع وزير داخليتك ووزير عدلك وأنت تتحكم فى مصائر البلاد والعباد ، تذكر قول الله عز وجل (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ مَتَاعُ الْغُرُورِ)" آل عمران: آية 18" زحزح عن النار يا سيادة الرئيس فبيننا وبينها زحزحة إما فيها وقانا الله وإياك جحيمها وجهنمها وإما نتزحزح لننجو ونفوز بالجنة وعدنا ووعدك الله بها وسائر الناس ، لتردد قبل كل خطاب أو قرار هذه الجملة القرآنية (فمن زحزح عن النار) ، ساعتها ستراجع قرارا وتتراجع عن كثير من متاع الغرور فى قصر العروبة أو شرم الشيخ أو فى مبنى لاظوغلي أو فى مقر الحزب الوطني بكورنيش النيل ، فقد تنجو قدم من نار وقد تفوز عين بجنة ، وهذا ما أتمنى أن تسمعه يا سيادة الرئيس محمد حسنى مبارك : أنك ميت وإنهم ميتون ، الموت كما قال السابقون هو المصيبة العظمى والرزية الكبرى وأعظم منه وأخطر الغفلة عنه والإعراض عن ذكره وقلة التفكير فيه ، قد يطول العمر ولكنه قصير ، قد تزيد المدة ولكنها سريعة فاحتسب لنفسك يا مبارك بلا ألقاب ولا أوصاف كما ستنادى يوم القيامة (إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لا يَمُوتُ فِيهَا وَلا يَحْيَى) " سورة طه : آية 74 " حيث لا حرس شرف ولا

تشريفات ولا مواكب تعطل مرور الناس ولا قناصة ولا موتوسيكلات ولا أجهزة لاسلكي ولا هيبة ولا رهبة ولا صف من كبرات البلد الذين وضعتهم على رقاب الناس ينتظرونك ولا سائق تقول له " لف وارجع" ، ولا عسس ولا مخبرون ولا مخابرات ولا أمن دولة ، لن يحرسك حبيب العادلي ولن ينحني أمامك فتحي سرور ولن يقف خلفك ابن فى وقفة طاووسيه ولن يرتجف رئيس وزراء فى حضورك ولن تصل رأس مفيد شهاب حتى يديك ولن يمنع عنك زكريا عزمي صخبا ولا غضبا ، ستكون وحدك تماما أمام الله عز وجل(لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاؤُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى) " النجم الآية 31" فبئست الدار لمن اطمئن عليها وهو يعلم أنه تاركها وقد وصفها الله ووصف الزعامات والأمراء والعالين فى الأرض بقوله سبحانه (أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ) " الشعراء128 : 130" ومعنى كلمة آية كما جاء فى تفسير الطبري هي البيوت الشاهقة والعلامات البارزة ، وتعبثون بمعنى تلعبون وتلهون ، أما المصانع فمعناها القصور الضخمة ، ستترك كل هذا وتبقى وحدك بلا سطوتك ولا عزوتك ولا سلطتك ولا عرشك وحرسك ولا أولادك ورجال أعمالك ولا أصدقاؤك أو وزرائك ، لا أحد ، روى مسلم عن بن عمر رضى الله عنهما قال : قال : " يطوى الله عز وجل السماوات يوم القيامة بيده اليمنى ثم يقول : أنا الملك .. أين الجبارون أين المتكبرون .." . ستكون أنت وحدك أمام الله سيسألك عن هؤلاء الذين ماتوا فى سجونك وأولئك الذين قتلهم رجالك وقراراتك وقوانينك وعن ملايين الجوعى من شعبك وعن الفقراء محدودي الدخل الذين اضطرتهم فترة حكمك للفساد والرشوة حتى يطعموا أطفالهم ، وعن سرقة مال الأمة وعن موالاة اليهود والأعداء وعن صحة شعبك التى اعتلت وعن وباء الفيروس سي والتهاب الكبد فى عصرك وعن السرطان والسموم التى زرعها رجالك فى غذاء عباد الله وعن ماء تلوث وعن غرقى وحرقي وعن وطن تخلف وعن منافقين تحلقوا حولك وبطانة سوء وشر تمكنت من شعبك واحتلت قصرك (وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاء ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاء لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ) "الأنعام :94" سيسألك الله ويحاسبك ولن ينفعك دستور وضعته أو عدلته لصالحك ولمصلحتك ، فدستور الله هو الذى سيحاسبك وسراط الله الذى سيمتحنك ، فاذكر وتذكر ، المشكلة أن الرئيس الذى يسعى للخلود على مقعد ومال وسلطة فى الدنيا يبتعد عنه الخلود فى التاريخ وقد

يقترب منه الخلود فى النار ، والحاكم الحق هو الذى يفر من استمراره فى الإمارة والرئاسة وليس من يصر عليها ويتشبث بها ، يقول المصطفى (إنكم ستحرصون على الإمارة وستكون ندامة يوم القيامة فنعم المرضعة وبئست الفاطمة) (البخاري الحديث رقم 7148 كتاب الأحكام

هذه هي الحكمة النبوية المعطرة حين تكشف عن أمراء سوف يحكمون وهم حريصون على البقاء فى الحكم ويحذرهم أنها ستكون ندامة يوم القيامة ، ألا يستحق هذا أن تتأمل سيادة الرئيس فالبخاري الذى أورد الحديث ليس إخوانيا ولا عضوا فى الجماعة المحظورة حتى تنفر منه أو يقبض عليه وزير داخليتك لأنه تجرأ وروى حديثا يحذر حاكما وحكاما من أن الحرص على الإمارة سيؤدى للندامة يوم القيامة وهو يوم قريب منك ومنا وإن بدا بعيدا عن رئيس يتمتع بالسلطة والخلود على المقعد ، وعن أبى موسى رضى الله عنه قال: دخلت على النبي أنا ورجلان من قومي فقال أحد الرجلين : أمرّنا يا رسول الله (أي اجعلنا أمراء) وقال الآخر مثله فقال رسول الله :" إنا لا نولى هذا من سأله ولا من حرص عليه " (البخاري حديث 7149) هذا صوت رسول الله يأتيك كما يأتينا ويأمرنا كما يأمرك بأنه لا ولاية ولا إمارة لمن يطلبها بل ولمن يحرص عليها ، فهل هناك أحق من رسول الله حين يقضى ويقرر بأن الحاكم الأمير لا يبقى للأبد فى حكمه فهذا حرص من الحاكم على الإمارة يستوجب نزعها منه وعدم تكليفه بها . سيدى الرئيس تهيب وتأهب للموت وليوم القيامة واعمل حسابا لتلك الساعة الآتية مهما فعلت ومهما وصل حكمك ومهما بلغت سلطتك ، قد تسجننا وقد تسجن مصر كلها لو أردت ، قد تمنع وتصادر وتغلق أفواها وصحفا وأحزابا ، قد تعدل دستورا وتزور استفتاء ، لكنك ستموت كما يموت البشر وستترك هذا كله كما تركه الفانون من قبلك ولن ينفعك بمثقال ذرة وسيكون حملا عليك يوم القيامة يحيط بك ويلاحقك وأنت أمام المولى عز وجل ، لن نراك ولن نعرفك ساعتها وسنكون مشغولين بمصائرنا بين يدى الرحمن لكنك ستكون وحدك وقد نزعنا عنك حجتك يوم القيامة أن تقول للمولى سبحانه وتعالى أن أحدا من خلقه لم يقل لك وينصحك ويذكرك ، بل قلناها لتسمعها (يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ وَصَاحِبَتِهِ وَبَنِيهِ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ)" عبس آية 34- 37" وقد جاء فى تفسير الطبري عن أنس قال : سألت عائشة رسول الله قالت : يا رسول الله بأبي أنت وأمي إني سائلتك عن حديث أخبرني أنت به ، قال " إذ كان عندي منه علم " قالت " يا نبي الله كيف يحشر الرجال؟" قال " حفاة عراة" ثم انتظرت ساعة فقالت :: يا

نبي الله كيف يحشر النساء؟ قال "كذلك حفاة عراة" قالت : وسوأتاه من يوم القيامة (خافت السيدة عائشة العظيمة الرائعة المبرأة من انكشافها عارية يوم القيامة فماذا كان رد النبي ؟ قال " وعن ذلك تسأليني ، إنه قد نزلت علىّ آية لا يضرك كان عليك ثياب أم لا" قالت : أي آية هي يا نبي الله ؟ قال :(لكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ) سنكون عرايا حفاة وستكون عاريا حافيا يا سيادة الرئيس ..

فهل أنت مستعد .. عاريا حافيا تذكّر

ولهذا كله انفجرت الثورة في 25 يناير 2011

https://youtu.be/pKYWHyZd33I

26/02/2020

وسينتقم